

ورسوله افضل المرسلين واكرم العباد . ارسله بالهدى ود ين الحق ليظهره
على الله بين كراهه ولو كره اهل الشرك والعناد . ورفع له ذكره ولا يذكر
الا ذكره كما في الاذان والشهد والخطب والمجامع والاعباد . وكفى
محاده واهلك مشاقه وكفاء المستهزئين به ذوى الاحقاد . وبشر شائقيه
ولمن مؤذيه في الدنيا والآخرة وجعل هوانه بالمرصاد واختصه من بين الخوالة
المرسلين بخصائص تفوق التعداد . فله الوسيلة والفضيلة والمقام المحمود
ولواه الحمد الذي تحته كل حاد . صلى الله عليه وعلى آله افضل الصلوات
واعلاها واكملها وانما كما يجب سبحانه ان يعلى عليه وكما ينبغي ان يعلى على
سيد البشر والسلام على النبي ورحمة الله وبركاته افضل تحية واحسنها واولاها
وابركها واطيبها وازكاها صلاة وسلاما دائمين الى يوم التناد . باقين بعد
ذلك ابد آرزق من الله ماله من تقاد . اما بعد . فان الله هدا تابييه محمد
صلى الله عليه وسلم واخر جنابه من الظلمات الى النور واتانا بركة رسالته وبين
سفارته خير الله نيا والآخرة وكانت من ربه بالمنزلة العليا التي تقاصرت
العقول والالاسنة عن معرفتها ونعمها وصارت غايته من ذلك بعد التناهي في العلم
والبيان الرجوع الى عيها وصمتها فاقضاني لحادث حدث ادنى ماله من الحق
علينا بل هو ما اوجب الله من تمزيقه ونصره بكل طريق وايشاره بالنفس
والمال في كل موطن وحفظه وحمايته من كل مؤذ وان كان الله قد اغنى رسوله
عن نصر الخلق ولكن ليلو بعضكم ببعض وليعلم الله من ينصره ورسوله
بالغيب . ليحق الجزاء على الاعمال كما سبق في ام الكتاب ان اذكر ما شرع من

العقوبة لمن سب النبي صلى الله عليه وسلم وكافروا وتوابع ذلك ذكرنا
يتضمن الحكم والدليل. وانقل ما حضرني في ذلك من الاقاويل. وارداف القول
بمظه من التعليل. وبيان ما يجب ان يكون عليه التعويل. واما ما يقدره الله عليه
من العقوبات فلا يكاد ياتي عليه التفصيل. وانما المقصود ههنا بيان الحكم الشرعي
الذي يقتضي به المفق ويقضي به التقضي ويجب على كل واحد من الامة والامة
القيام بما امكن منه والله هو الهادي الى سواء السبيل. وقد رتبته على اربع مسائل.
المسئلة الاولى في ان الساب يقتل سواء كان مسلماً وكافراً
المسئلة الثانية في انه يتعين قتله وان كان ذمياً فلا يجوز ان عليه ولا مفاداته
المسئلة الثالثة في حكمه اذا اتاب

المسئلة الرابعة في بيان السب وما ليس بسب والفرق بينه وبين الكفر
المسئلة الاولى ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم من مسلم او كافر فانه يجب قتله
هذا مذهب عليه عامة اهل العلم قال ابن المنذر اجمع عوام اهل العلم
على ان حد من سب النبي صلى الله عليه وسلم القتل ومن قاله مالك والليث
واحمد واسحاق وهو مذهب الشافعي. قل وحكي عن الثمان لا يقتل يعني
الذي ما هم عليه من الشرك اعظم. وقد حكى ابو بكر القارسي من اصحاب
الشافعي اجماع المسلمين على ان حد من سب النبي صلى الله عليه وسلم القتل
كما ان حد من سب غيره الجلد. وهذا الاجماع الذي حكاه هذا المحمول
على اجماع الصد والاول من الصحابة والتابعين او انه اراد به اجماعهم على
ان سب النبي صلى الله عليه وسلم يجب قتله اذا كان مسلماً وكذلك قبله التقاضي

عياض فقال اجمت الامة على قتل متقصه من المسلمين وسابه وكذ لك حتى
 من غير واحد الاجماع على قتله وتكفيره وقال الامام اسحاق بن راهويه
 احد الائمة الاعلام اجمع المسلمون على ان من سب الله وسب رسوله صلى الله
 عليه وسلم او دفع شيئاً من نزل الله عز وجل او قتل نبياً من انبياء الله عز وجل
 انه كافر بذلك وان كان مقراب كل ما نزل الله قال الخطابي لا اعلم احد من
 المسلمين اختلف في وجوب قتله وقال محمد بن سحنون اجمع العلماء على ان شتم
 النبي صلى الله عليه وسلم والمنتقص له كفر والوعيد جاء عليه بعد اب الله
 له وحكمه عند الامة القتل ومن شك في كفره وعذا به كفره
 وتحرير القول فيه ان الساب ان كان مسلماً يَكْفَرُ ويقتل بشير خلاف
 وهو مذهب الائمة الاربع وغيرهم وقد تقدم من حكي الاجماع على ذلك
 اسحاق بن راهويه وغيره وان كان ذمياً فانه يقتل ايضاً في مذهب مالك واهل
 المدينة وسياق حكاية ائمتهم وهو مذهب احمد وفقهاء الحديث وقد نص احمد
 على ذلك في مواضع متعددة قال حنبل سمعت ابا عبد الله يقول كل من شتم النبي
 صلى الله عليه وسلم او نقصه مسيئاً كان او كافراً فعليه القتل وارى ان يقتل
 ولا يستتاب قال وسمعت ابا عبد الله يقول كل من نقص المهدي وحدث
 في الاسلام حدثاً مثل هذا رأيت عليه القتل ليس على هذا اعطوا المهدي
 والذمة وكذ لك قال ابو الصغراء سألت ابا عبد الله عن رجل من اهل
 الذمة شتم النبي صلى الله عليه وسلم ماذا عليه قال اذا قامت البيعة عليه
 يقتل من شتم النبي صلى الله عليه وسلم مسلماً كان او كافراً واهل الخلال

وقال في رواية عبد الله و ابي طالب وقد سئل عن شتم النبي صلى الله عليه وسلم قال يقتل قيل له فيه احاديث قال نعم احاديث منها حديث الاعمى الذي قتل المرأة قال سمعتها تشتم النبي صلى الله عليه وسلم وحديث حصين ان ابن عمر قال من شتم النبي صلى الله عليه وسلم قتل * وكان عمر بن عبد العزيز يقول يقتل وذلك انه من شتم النبي صلى الله عليه وسلم فهو مرتد عن الاسلام ولا يشتم مسلم النبي صلى الله عليه وسلم * زاد عبد الله سألت ابي عن شتم النبي صلى الله عليه وسلم يستتاب قال قد وجب عليه القتل ولا يستتاب لان خالد بن الوليد قتل رجلا شتم النبي صلى الله عليه وسلم ولم يستتبه * رواها ابو بكر في الشافي * وفي رواية ابي طالب سئل احمد عن شتم النبي صلى الله عليه وسلم قال يقتل قد تقض العهد * وقال حرب سألت احمد عن رجل من اهل الذمة شتم النبي صلى الله عليه وسلم قال يقتل اذا شتم النبي صلى الله عليه وسلم * رواها الحلال وقد نص على هذا في غيره من الجوابات فاقواله كلها نص في وجوب قتله وفي انه قد تقض العهد وليس عنه في هذا اختلاف * وكذلك ذكر عامة اصحابه متقدمهم ومتأخرهم لم يختلفوا في ذلك الا ان القاضي في المجرى ذكر الاشياء التي يجب على اهل الذمة تركها وفيها ضرر على المسلمين واحادهم في نفس او مال وهي الاعانة على قتال المسلمين وقتل المسلم او المسلمة وقطع الطريق عليهم وان يؤذى للمشركين جاسوسا وان يعين عليهم بدلالة مثل ان يكتب المشركين باخبار المسلمين وان يذني بمسلمة او يصيبها باسم نكاح وان يفتن مسلما عن دينه قال فعليه الكف عن هذا شرط اولم يشرط فان خالف انتقض صده * وذكر نصوص

احمد في بعضها مثل نفيه في الزنا بالسلمة وفي التجسس للمشركين وقتل المسلم وان
كان عبدا كما ذكره الخريفي ثم ذكر نفيه في قذف المسلم على انه لا ينتقض
عهد بل يحد حد القذف قال فتخرج المسئلة على روايتين ثم قال وفي معنى
هذه الاشياء ذكر الله وكتابه ودينه ورسوله بما لا ينبغي فهذا اربعة
اشياء الحكم فيها كالحكم في الثمانية التي قبلها ليس ذكرها شرطا في صحة العقد فان
اثر واحد منها نقضوا الا ما ن سواه كان مشروطا في العهد او لم يكن
وكذلك قال في الخلاف بعد ذكر ان المنصوص انتقاض العهد بهذه
الافعال والاقوال قال وفيه رواية اخرى لا ينتقض عهد الا بالامتناع
من بذل الجزية وجرى احكامنا عليهم ثم ذكر نفيه على ان الذي اذا قذف
المسلم بضرب قال فلم يعمله نافي للعهد بقذف المسلم مع ما فيه من الضرر
عليه بهتك عرضه وتبع القاضي جماعة من اصحابه ومن بعدهم مثل
الشريف ابي جعفر وابن عقييل وابي الخطاب والحلواني قذكروا انه
لا خلاف انهم اذا امتنعوا من اداء الجزية والتزام احكام الملة انقض
عهدهم وذكروا في جميع هذه الافعال والاقوال التي فيها ضرر
على المسلمين واحادهم في نفس او مال او فيها غصاصة على المسلمين في دينهم
مثل سب الرسول وما مثله روايتين احداهما ينتقض العهد بذلك
والاخرى لا ينتقض عهد وتقام فيه حد وذلك مع انهم كلهم متفقون
على ان المذهب انتقاض العهد بذلك ثم ان القاضي والاكثرين لم يعدو
قذف المسلم من الامور المضرة الناقضة مع ان الرواية المخرجة انما خرجت

من نصه في القذف واما ابو الخطاب ومن تبعه فنقلوا حكم تلك الخصال الى
القذف كما نقلوا حكم القذف اليها حتى حكوا في ائنة ارض العهد بالقذف فسرروا بين
ثم ان هؤلاء كلهم وسائر الاصحاب ذكروا امثلة سب النبي صلى الله عليه
وسلم في موضع آخر وذكروا ان سابه يقتل وان كان ذميا وان عهد
ينتقض وذكروا انصوص احمد من غير خلاف في المذهب الا ان الخلو في
قال ويحتمل ان لا يقتل من سب الله ورسوله اذا كان ذميا . وسلك
القاضي ابو الحسين في نواقض العهد طريقة ثانية توافق قولهم هذا فقال اما
الثمانية التي فيها ضرر على المسلمين واحادهم في مال او نفس فانه ينتقض العهد
في اصح الروايتين واما ما فيه ادخال شخصه وتقص على الاسلام وهي
ذكر الله وكتابه ودينه ورسوله بما لا ينبغي فانه ينتقض العهد نص عليه ولا يخرج
في هذا رواية اخرى كما ذكرها اولئك في احد الموضوعين وهذا قريب من
تلك الطريقة وعلى الرواية التي نقول لا ينتقض العهد بذلك فمما ذكره المهك
مشروطا عليهم في العقد فاما ان كان مشروطا فقيه وجم ان احدهما ينتقض
قاله الخرقى وقل ابو الحسن الآمدى وهو الصحيح في كل ما شرط عليهم
تركه صحيح قول الخرقى بانه انتقض العهد اذا خالفوا شيئا مما شرط عليهم . وانائي
لا ينتقض قاله القاضي وغيره صرح ابو الحسن بذلك هنا كما ذكره الجماعة
فيما اذا اظهروا دنيهم وخالفوا هيئتهم من غير اضرار كظهار الاصوات بكلامهم
والنسبه بالمسلمين مع ان هذه الاشياء كما يجب عليهم تركها بخصوصها وان
الطريقتان ضعيفتان . والذي عليه عامة المتقدمين من اصحابنا ومن تبعهم

من المتأخرين اقرار نصوص احمد على حالها هو قد نص في مسائل سب الله
ورسوله على انتقاض العهد في غير موضع وعلى انه يقتل وكذا لك فيمن جسس
على المسلمين او زنى بمسيلة على انتقاض عهده وقته في غير موضع وكذا لك
تقله الحر في فيمن قتل مسلماً وقطع الطريق اولى. وقد نص احمد على ان قذف
المسلم وسهره لا يكون نقضاً للعهد في غير موضع هذا هو الواجب لان تخرج
حكم لمسئتين الى الاخرى وجعل المسئلتين على روايتين مع وجود الفرق
بينهما نصاً واستدلالاً ومع وجود معنى يجوز ان يكون مستند للفرق غير جائز
وهذا كذا لك وكذا لك قد و فقاً على انتقاض العهد بسب النبي صلى الله
عليه وسلم جمعة لم يوافقوا على الانتقاض ببعض هذه الامور .

واما الشافعي فالنصوص عنه نفسها ان تهمة ينتقض بسب النبي صلى الله عليه
وسلم وانه يقتل . هذا احكام ابن المنذر والشافعي وغيرهما والنصوص
عنه في الامم انه قال اذا اراد الامام ان يكتب كتاب صلح على الجزية كتب
وذكر ان شرط الى ان قال وعلى ان احداً منكم ان ذكر محمد صلى الله عليه
وسلم او كتاب الله او دينه بالابغى ان يذكره فقد برئت منه ذمة الله ثم ذمة
امير المؤمنين وجميع المسلمين ونقض ما اعطى من الامان وحل لامير المؤمنين
ماله ودمه كما يحل اموال اهل الحرب ودماءهم وعلى ان احداً من رجالهم
ان احسب مسيلة بزننا او اسم نخس او قطع الطريق على مسلم او قتل مسلماً عن
دينه او اعان المحاربين على المسلمين بقتال او دلالة على عورات المسلمين وايقاد
ابوهم فقد نقض عهده وحل دمه وماله وان نال مسلماً بآدون هذا في

ماله او عرضه لم فيه الحكم ❁ ثم قال فهذه الشروط اللازمة ان رضى اقبها
وان لم يرضها فلا عقد له ولا جزية ثم قال او فعل شيئا مما وصفته نقضا للعهد
واسلم لم يقتل اذا كان ذلك قولاً وكذا اذا كان فعلاً لم يقتل الا ان
يكون في دين المسلمين ان من فعله قتل حد او قصاصاً فيقتل بمحد او قصاص
لا نقض عهد وان فعل مما وصفنا وشرط انه نقض العهد الذمة فلم يسلم
ولكنه قال اتوب واعطى الجزية كما كنت اعطيها او على صلح اجد ❁
عوقب لم يقتل الا ان يكون فعلاً يوجب القصاص او الحد فاما ما دون هذا
من الفعل او القول فكل قول يعاقب عليه ولا يقتل ❁ قال فان فعل او قال
ما وصفنا وشرط انه يحل دمه فظفر به فامتنع من ان يقول اسلم او اعطى
جزية قتل واخذ ماله فيثا ونص في الام ايضاً ان العهد لا ينتقض بقطع الطريق
ولا بقتل المسلم ولا بالزنا بالمسلمة ولا بالتجسس بل بمحد فيما فيه الحد ويعاقب
عقوبة مكلمة فيما فيه العقوبة ولا يقتل الا ان يجب عليه القتل ❁ قال ولا يكون
النقض للعهد الا بمنع الجزية او الحكم بعد الاقرار والامتناع بذلك ❁ قال
ولو قال او دى الجزية ولا اقر بالحكم نبذ اليه ولم يقتل على ذلك مكانه
وقيل قد تقدم لك امان فاما لك كان للجزية واقرار لكها وقد اجلناك في
ان تخرج من بلاد الاسلام ثم اذا خرج فباغ مامنه قتل ان قد ر عليه فعلى
كلامه الماثور عنه يفرق بين ما فيه غضاضة على الاسلام وبين الضرر بالفعل
او يقال يقتل الذي بسبه وان لم ينقض عهده ❁ كما سيأتي ان شاء الله تعالى
❁ واما اصحابه فذكر واقفا اذا ذكر الله او كتابه او رسوله بسوء وجهين

احدهما - ينتقض عهد - بذلك سواء شرط عليهم تركه او لم يشرط بمنزلة
 ما اذا قاتلوا المسلمين وامتنعوا من التزام الحكم كطريقة ابي الحسين من اصحابنا وهذه
 طريقة ابي اسحق المروزي - ومنهم - من خص سب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وحده - انه يوجب القتل - والثاني - ان السب كالافعال التي على المسلمين
 فيها ضرر من قتل المسلم والزنا بالمسلمة والجنس وما ذكر معه - وذكروا
 في تلك الامور وجهين - احدهما - انه ان لم يشرط عليهم تركها باعبارها
 في انتقاض العهد بفعلها وجهان - والثاني - لم ينتقض العهد بفعلها مطلقاً
 - ومنهم - من حكى هذه الوجوه اقوالاً وهي اقوال مشار اليها فيجوز ان
 تسمى اقوالاً وجوهاً هذه طريقة العراقيين وقد صرحوا بان المراد شرط
 تركها لا شرط انتقاض العهد بفعلها كما ذكره اصحابنا - واما الحراسانيون فقالوا
 المراد بالاشتراط هنا شرط انتقاض العهد بفعلها لا شرط تركها قالوا لان
 الترك موجب لنفس العقد ولذلك ذكرنا في تلك الخصال المضرة
 ثلاثة اوجه - احدها - ينتقض بفعلها - والثاني - لا ينتقض - والثالث -
 ان شرط في العقد انتقاض العهد بفعلها انتقض والا فلا - ومنهم من قال ان شرط
 نقض وجهها واحد او ان لم يشرط فوجهان وحسبوا ان مراد العراقيين
 بالاشتراط هذا فقالوا احكامية عنهم ان لم يجر شرط لم ينتقض العهد وان جرى
 فوجهان ويلزم من هذا ان يكون العراقيون قائلين بانه ان لم يجر شرط الانتقاض
 بهت - الاشياء لم ينتقض بها وجهها واحد او ان صرح بشرط تركها انتقض وهذا
 غلط عليهم والذي نصره في كتب الخلاف ان سب النبي صلى الله عليه وسلم

❦ دلائل انتفاض عهد النبي بسب الله أو كتابه أو دينه أو رسوله ووجوب قتله وقتل المسلم إذا أتى ذلك ❦

ينقض العهد ويوجب القتل كما ذكرناه عن الشافعي نفسه •
❦ وأما أبو حنيفة ❦ وأصحابه فقالوا لا ينتقض العهد بالنسب ولا يقتل
الذي بذل لك لكن يعزر على اظهار ذلك كما يعزر على اظهار المنكرات التي
ليس لهم فعلها من اظهار اصواتهم بكنا بهم ونحو ذلك وحكاة الطحاوي
عن الثوري • ومن اصولهم ان ما لا قتل فيه عند هم مثل القتل بالثقل
والجماع في غير القبل ذاك تكرر فالامام ان يقتل قاعله وكذلك له ان يزيد
على الحد المقدرا اذا رأى المصلحة في ذلك ويحملون ما جاء عن النبي صلى الله
عليه وسلم وأصحابه من القتل في مثل هذه الجرائم على انه رأى المصلحة
في ذلك ويسمونه القتل سياسة وكان حاصله ان له ان يعزر بالقتل في الجرائم
التي تعلقت بالتكرار وشرع القتل في جنسها • ولهذا افتى أكثرهم بقتل
من أكثر من سب النبي صلى الله عليه وسلم من اهل الذممة وان اسلم بعد
اخذ • وقالوا يقتل سياسة وهذا منوجه على اصولهم •
❦ والدلائل على انتفاض عهد الذي بسب الله أو كتابه أو دينه أو رسوله
ووجوب قتله وقتل المسلم إذا أتى ذلك اكتاب والسنة واجماع الصحابة
والتابعين والاعتبار ❦
أما الكتاب • فيستنبط ذلك منه من مواضع • احدها قوله تعالى قاتلوا
الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الى قوله من الذين اوثوا الكتاب
حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون • فامرنا بقتلهم الى ان يعطوا
الجزية وهم صاغرون ولا يجوز الا مساك من قتالهم الا اذا كانوا صاغرين

حال اعطائهم الجزية و معلوم ان اعطاء الجزية من حين بذلها والتزامها
الى حين تسليمها و اقباضها فانهم اذا بذلوا الجزية شرعوا في الاعطاء ووجب
الكف عنهم الى ان يقبضوها فتم الاعطاء فتمى لم يلتزموها او التزموها
اولا و امتنعوا من تسليمها ثانيا لم يكونوا معطين للجزية لان حقيقة الاعطاء
لم توجد و اذا كان الصغار حالا لهم في جميع المدة فمن المعلوم ان من
اظهر سب نبينا و جوهنا و شتم ربنا على روءى الملامن و طعن في ديننا
في مجامعنا فليس بصاغر لان الصاغر الذليل الحقير و هذا فعل متعزز مراغم
بل هذا غاية ما يكون من الاذلال لنا و الالهانة قال اهل
اللسنة الصغار الذل و الضيم يقال صغر الرجل بانكسر بصغرا ففهم
صغرا و صغرا و الصاغر الراضى بالضيم و لا يخفى على المتأمل ان اظهار السب
و الشتم له دين الامة التي اكتسبت شرف الدنيا و الآخرة ليس فعمل
راض بالذل و الهوان و هذا ظاهر لا يخفى به و اذا كان قتالهم واجبا علينا
الا ان يكونوا صاغرين و ليسوا بصاغرين كان القتال مأمورا به و كل من
امرنا بقتاله من الكفار فانه يقتل اذا قدرنا عليه و ايضا فانا اذا كنا
مأمورين ان نقاتلهم الى هذه الغاية لم يميز ان نعقد لهم عهد الذمة بدونها
و لو عقد لهم كان عقد افساد ايقنون على الاباحة و لا يقال فيهم فهم
يحسبون انهم معاهدون فتصير لهم شبهة امان و شبهة الامان كحقيقته فان
من تكلم بكلام يحسبه الكافر امانا كان في حقه امانا و ان لم يقصد المسلم
لانا نقول لا يخفى عليهم انهم نرض بان يكونوا تحت ايدىنا مع اظهار شتم

ديننا وسب نبينا وهم يدرون اننا لانعاهد ذمياً على مثل هذه الحال قد صوامهم
انهم اعتقدوا اننا عاهدناهم على مثل هذا مع اشتراطنا عليهم ان يكونوا
صاغرين تجري عليهم احكام الملة دعوى كاذبة فلا يلتفت اليها . وايضاً
فان الذين عاهدوهم اول مرة هم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل
عمر وقد علمنا انه يمتنع ان يعاهد هم عهد اخلاف ما امر الله به في كتابه
وايضاً فاننا سند كر شروط عمرو انها تضمنت ان من اظهر الطعن في ديننا
حل دمه وماله والموضع الثاني قوله تعالى كيف يكون للشر كين عهد
عند الله وعند رسوله الا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام الى قوله وان
نكثوا ايمانهم من بعد عهدهم و طعنوا في دينكم فقاتلوا ائمة الكفر انهم لا ايمان
لهم لعلهم ينتهون . نفى سبحانه ان يكون لشرك عهد من كان النبي صلى الله
عليه وسلم قد عاهد هم الا قوماً ذكرهم فانه جعل لهم عهد اما د اموا
مستقيمين لنا فعلم ان العهد لا يبق للشرك الا عاد ام مستقيماً ومعلوم ان
مجاهرتنا بالشتيمة والوقية في ربنا ونبينا وكتابتنا وديننا يقدرح سيف
الاستقامة كما يقدرح مجاهرتنا بالمحاربة في العهد بل ذلك اشد علينا ان كنا
مؤمنين فانه يجب علينا ان نبذل دماءنا و اموالنا حتى تكون كلمة الله هي
العليا ولا يجهز في ديارنا بشئ من اذى الله ورسوله فاذا لم يكونوا مستقيمين
لنا بالقدح في امورنا الامر ين كيف يكونون مستقيمين مع القدح في اعظمها
يوضح ذلك قوله تعالى كيف وان يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم الا ولا
ذمة . اي كيف يكون لهم عهد ولو ظهروا عليكم لم يرقبوا الرحمة التي

بينكم وبينهم ولا العهد الذي بينكم وبينهم: فسلم ان من كانت حاله انه اذا ظهر
لم يرقب ما يبتنا وبينه من العهد لم يكن له عهد. ومن جاهرنا بالطعن في ديننا كان
ذلك دليلا على انه لو ظهر لم يرقب العهد الذي يبتنا وبينه فانه اذا كان
مع وجود العهد والذلة يفعل هذا فكيف يكون مع العزة والقدرة وهذا
بخلاف من لم يظهر لنا مثل هذا الكلام فانه يجوز ان يني لنا بالعهد لو ظهر
وهذه الآية وان كانت في اهل الهدنة الذين يقيمون في دارهم فان
معناها ثابت في اهل الذمة المقيمين في دارنا بطريق الاولى. الموضع الثالث.
قوله تعالى وان تكشوا ايمانهم من بعد عهدهم وطمعوا في دينكم فقاتلوا
ائمة الكفر. وهذه الآية تدل من وجوه. احدها. ان من تكث الايمان
مقتضى للقتال وانما ذكر الطعن في الدين واقرده بالذكر تخصيصا له بالذكر وبياننا
لانه من اقوى الاسباب الموجبة للقتال ولهذا يفاظ على الطاعن في الدين من العقوبة
ما لا يفاظ على غيره من الناقضين كما سذكروه ان شاء الله تعالى او يكون
ذكروه على سبيل التوضيح وبيان سبب القتال فان الطعن في الدين هو الذي
يجب ان يكون داعيا الى قتالهم لتكون كلمة الله هي العليا. واما مجرد تكث
اليمن فقد يقال لاجله شجاعة وحمية ورياء او يكون ذكر الطعن في الدين
لانه اوجب القتال في هذه الآية بقوله تعالى فقاتلوا ائمة الكفر وقوله تعالى
الاتقاتلون قوما نكشوا ايمانهم وهموا باخراج الرسول وهم بدأ وكم اول مرة الى قوله
قاتلوهم يعذبهم الله بايد يكمل الآية فيفيد ذلك ان من لم يصد ر منه الايجرد
نكث اليمن جاز ان يؤمن ويماهدو اما من طعن في الدين فانه يتعين قتاله

وهذه كانت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه كان يهد رد ماء من اذى الله ورسوله وطمع في الدين وان امسك عن غيره واذا كان نقض العهد وحده موجبا للقتال وان تجرد عن الطعن علم ان الطعن في الدين اما سبب آخر او سبب مستلزم لنقض العهد فانه لا بد ان يكون له تأثير في وجوب المقتلة والا كان ذكره ضائعا . فان قيل . هذا يفيد ان من نكث عهده وطمع في الدين يجب قتاله اما من طمع في الدين فقط فسلم تتعرض الآية له بل مفهومها انه وحده لا يوجب هذا الحكم لان الحكم المعلق بصفتين لا يجب وجوده عند وجود احدهما . قلنا . لا ريب انه لا بد ان يكون لكل صفة تاثير في الحكم والافالوصف المديم التاثير لا يجوز تعليق الحكم به كمن قال من زعموا كل جلد . ثم قد يكون كل صفة مستقلة بالاثار لو انفردت كما يقال يقتل هذا لانه مرتد زان وقد يكون مجموع الجزاء مرتبطا على المجموع ولكل وصف تاثير في البعض كما قال والذين لا يدعون مع الله الها آخر الآية وقد تكون تلك الصفات متلازمة كل منها لو فرض تجرده لكان مؤثرا على سبيل الاستقلال او الاشتراك فيذكر ايضا حاشا وبيانا للوجوب كما يقال كفروا بالله وبرسوله وعصى الله ورسوله وقد يكون بعضها مستلزما للبعض من غير عكس كما قال ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير الحق الآية وهذه الآية من اي الاقسام فرضت كان فيهاد لالة لان اقصى ما يقال ان نقض العهد هو المبيح للقتال والطمع في الدين مؤكدا له وموجب له فنقول اذا كان الطعن يغتبط قتال من ليس بيننا وبينه عهد وجوبه

فان يوجب قتال من يتناو بينه ذمة وهو ملتزم للصغار اولى وسيأتي تقرير ذلك على ان المعاهدة ان يظهر في داره ما شاء من امر دينه الذي لا يؤذينا والذي ليس له ان يظهر في دار الاسلام شيئاً من دينه الباطل وان لم يؤذنا بحاله اشد واهل مكة الذين نزلت فيهم هذه الآية كانوا معاهدين لاهل ذمة فلو فرض ان مجرد طعنهم ليس نقضاً للعهد لم يكن الذي كذبك هو الوجه الثاني في ان الذي اذ اسبى الرسول او سب الله او عاب الاسلام عناية فقد نكث بيمينه و طعن في ديننا لانه لا خلاف بين المسلمين انه يعاقب على ذلك و يؤدب عليه فعلم انه لم يعاهد عليه لاننا لو عاهدناه عليه ثم فعله لم تجز عقوبته عليه و اذا كنا قد عاهدناه على ان لا يطعن في ديننا ثم يطعن في ديننا فقد نكث في دينه من بعد عهده و طعن في ديننا فيجب قتله بنص الآية . وهذه دلالة قوية حسنة لان المنازع يسلم لنا انه ممنوع من ذلك بالعهد الذي يتناو بينه لكن نقول ليس اظهار كل ما منع منه نقض عهده كاظهار الخمر والحنازير ونحو ذلك فنقول قد وجد منه شيئاً ما منعه منه العهد و طعن في الدين بخلاف اولئك فانه لم يوجد منهم الا فعل ما هم ممنوعون منه بالعهد فقط والقرآن يوجب قتل من نكث بيمينه من بعد عهده و طعن في الدين ولا يمكن ان يقال لم ينكث لان النكث هو مخالفة العهد فمتى خالفوا شيئاً مما صولوا عليه فهو نكث ما خوذ من نكث الحبل وهو نقض قواه و نكث الحبل يحصل بنقض قوة واحدة كما يحصل بنقض جميع القوى اكن قد بقي من قواه ما يستمسك الحبل به وقد بين بالكلية وهذه المخالفة من المعاهد

قد تبطل العهد بالكفاية حتى يجعله حر يأكو قد شئت العهد حتى تبطل عقوبتهم كما
 ان بعض الشروط في البيع والكسح ونحوها قد يبطل البيع بالكفاية كما لو
 بانه فرس فظهر بعير أو قد يبيع الفسخ كالاخلاق بالرهن والضمين هذا عند
 من يفرق في المخالقة وامان قال ينتقض العهد بجميع المخالفات فلا امر
 ظاهر على قوله وعلى التقديرين قد اقتضى العقد ان لا يظهر واشياء من
 عيب د ينلوا منهم متى اظهروه فقد نكثوا وطعنوا في الدين فيدخلون
 في عموم الآية لفظاً ومعنى ومثل هذا العموم يبلغ درجة النص في الوجه
 الثالث انه مما هم ائمة الكفر لظنهم في الدين ووقع الظاهر موقوع المضمر
 لان قوله ائمة الكفر اما ان يعنى به الدين نكثوا او طعنوا او بعضهم والثاني
 لا يجوز لان الفعل الموجب للقتال مسدود من جميعهم فلا يجوز تخصيص
 بعضهم بالجزاء اذ العلة يجب طرد ها الا لما منع ولا مانع ولانه علل ذلك
 ثانياً بانهم لا ايمان لهم وذلك يشمل جميع الاكثين اطاعين ولان الكثر
 والظن وصف مشتق مناسب لوجوب القتال وقدرته عليه بحرف الفاء ترتيب
 الجزاء على شرطه وذلك نص في ان ذلك الفعل هو الموجب للثبوت في ثبوت انه عنى
 الجميع فيلزم ان الجميع ائمة كفروا امام الكفر هو الداعي اليه المتع فيه وائمه صار امام
 في الكفر لا جل الطعن فان مجرد النكث لا يوجب ذلك وهو مناسب
 لان الطعن في الدين يعينه ويذمه ويدعو الى خلافه وهذا شأن الامام
 فثبت ان كل طاعن في الدين فهو امام في الكفر فاذا طعن الذي في الدين
 فهو امام في الكفر فيجب قتاله لقوله تعالى فقاتلوا ائمة الكفر ولا يمين له لانه

عاهدنا على ان لا يظهر عيب الدين وخالفوا اليمين هنا المراد بها اليهود
لا القسم بالله فيما ذكره المفسرون وهو كذ لك قالني صلى الله عليه وسلم
لم يقاسمهم بالله عام الحديبية وانما عاقد هم عقدا ونسخة الكتاب معروفة
ليس فيها قسم وهذا لان اليمين يقال انما سميت بذلك لان المعاهدتين
يد كل منهما يمينه الى الآخر ثم غلبت حتى صار مجرد الكلام بالعهد يسمى
يميناً ويقال سميت بذلك يميناً لان اليمين هي القوة والشدة كما قال الله تعالى
لاخذ ثامنه باليمين . فلما كان الحلف معقوداً اشد د اسمي يميناً فاسم اليمين جامع
للعقد الذي بين العبد وبين ربه وان كان نذراً . ومنه قول النبي
صلى الله عليه وسلم النذر حلقة وقوله كفارة النذر كفارة اليمين وقول
جماعة من الصحابة للذي نذر نذراً الجاج والقضب كفر يمينك . وللعهد
الذي بين المخلوقين (١) . ومنه قوله تعالى ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها .
والسعي عن نقض اليهود وان لم يكن فيها قسم وقال تعالى ومن اوفى بما عاهد
عليه الله . وانما لفظ العهد بايعناك على ان لا تقر ليس فيه قسم وقد سماهم
معاهد بن الله وقال تعالى واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام . قالوا
معناه يتعاهدون ويتماقدون لان كل واحد من المعاهد بين ائمة عاهده بامانة الله
وكفاليته وشهادته فثبت ان كل من طعن في ديننا بعد ان عاهدناه عهداً
يقتضي ان لا يفعل ذلك فهو امام في الكفر لا يمين له فيجب قتله بنص الآية .
وبهذا يظهر الفرق بينه وبين الناكث الذي ليس بامام وهو من خالف
بفعل شيء مما صولحو اعلبه من غير الطعن في الدين الوجه الرابع انه

قال الاتقاتلون قوما نكثوا ايمانهم وهموا باخراج الرسول وهم بدأوكم
اول مرة . فجعل همهم باخراج الرسول من المحضضات على قتالهم وما
ذاك الا لما فيه من الاذى وسبه اغلظ من الهم باخراجه بدليل انه صلى الله
عليه وسلم عفاعام الفتح عن الذين هموا باخراجه ولم يعف عن سبه فالدنى
اذا اظهر سبه فقد نكث عهده وفعل ما هو اعظم من الهم باخراج الرسول
وبدأ بالاذى فيجب قتاله ❦ الوجه الخامس ❦ قوله تعالى قاتلوهم يعذبهم
الله بايدكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين ويذهب
غيط قلوبهم ويتوب الله على من يشاء والله عليم حكيم . امر سبحانه بقتال
الناكثين الطاعنين في الدين وضمن لنا ان فعلنا ذلك ان يعذبهم
بايدنا ويخزهم وينصرونا عليهم ويشفي صدور المؤمنين الذين تأذوا من
نقضهم وطعنهم وان يذهب غيط قلوبهم لانه رتب ذلك على
قتالنا ترتيب الجزاء على الشرط والتقدير ان قاتلوهم يكن هذا
كله فدل على ان الناكث الطاعن مستحق هذا كله والا فالكفار
يدلون علينا المرة وندال عليهم الاخرى وان كانت العاقبة للمتقين وهذا
تصديق ما جاء في الحديث ما نقض قوم العهد الا ديل عليهم العدو . والتعذيب
بايدنا هو القتل فيكون الناكث الطاعن مستحقا للقتل والساب
لرسول الله صلى الله عليه وسلم ناكث طاعن كما تقدم فيستحق القتل
وانما ذكر سبحانه النصر عليهم وانه يتوب من بعد ذلك على من يشاء لان
الكلام في قتال الطائفة المتنعة ❦ فاما الواحد المستحق للقتل فلا ينقسم حتى

يقال فيه يعذب به الله ويتوب الله من بعد ذلك على من يشاء على ان قوله من يشاء يجوز ان يكون عائدا الى من لم يطعن بنفسه وانما اقر الطاعن فسميت الفئة طاعنة لذلك وعند التميز فبعضهم دون بعضهم مباشر ولا يلزم من التوبة على الرد التوبة على المباشر الا ترى ان النبي صلى الله عليه وسلم اهدى رعام الفتح دم الذين باثروا الهباء ولم يهدد دم الذين سمعوه واهد ردم بنى بكر ولم يهدد دم الذين باثروا عاروهم السلاح . الوجه السادس ان قوله تعالى ويشف صدور قوم مؤمنين ويذهب غيظ قلوبهم دليل على ان شفاء الصدور من الم نكث والطعن وذهاب الغيظ الخاصل في صدور المؤمنين من ذلك امر مقصود للشارع مطلوب الحصول وان ذلك يحصل اذا جاهدوا كما جاء في الحديث المرفوع عليكم بالجهاد فانه باب من ابواب ان يدفع الله به عن النفوس العم والنعم ولا ريب ان من اظهر سب الرسول صلى الله عليه وسلم من اهل الذمة وشتمه فانه يذهب المؤمنين ويؤلمهم اكثر مما لو سقك دمه بعضهم واخذ اموالهم فان هذا يتبرر الغضب لله والحمية له ورسوله وهذا القدر لا يهيج في قلب المؤمن غيظا اعظم منه بل المؤمن المسدد لا يغضب هذا الغضب الا الله والشارع يطلب شفاء صدور المؤمنين وذهاب غيظ قلوبهم وهذا انما يحصل بقتل الساب لوجه واحد ها ان تعزيره وتأديبه يذهب غيظ قلوبهم اذا شتم واحد من المسلمين او فعل نحو ذلك فلو اذهب غيظ قلوبهم اذا شتم الرسول لكان غيظهم من شتمه مثل غيظهم من شتم واحد منهم وهذا

باطل . الثاني . ان شتمه اعظم عند هم من ان يؤخذ بعض دماءهم ثم لو قتل
واحد امنهم لم يشف صدورهم الا قتله فان لا تشفى صدورهم الا بقتل الساب
اولى واخرى . الثالث . ان الله تعالى جعل قتالهم هو السبب في حصول
الشفاء والاصل عدم سبب آخر يحصله فيجب ان يكون القتل والقتال هو
الشافى لصدور المؤمنين من مثل هذا . الرابع . ان النبي صلى الله عليه وسلم
لما فتحت مكة واراد ان يشفى صدور خزاعة وهم القوم المؤمنون من بني بكر
الذين قاتلوهم مكنهم منهم نصف النهار او اكثر مع امانه لسائر الناس
فلو كان شفاء صدورهم وذهاب غيظ قلوبهم يحصل بدون القتل للذين
تكثروا وطعنوا لما فعل ذلك مع امانه للناس . الموضع الرابع . قوله سبحانه
الم يعلموا انه من يهاد الله ورسوله فان له نار جهنم خالدا فيها ذلك الخزي
الظيم . فانه يدل على ان اذى النبي صلى الله عليه وسلم محادة لله ورسوله لانه
قال هذه الآية عقب قوله تعالى ومنهم الذين يؤذون النبي ويقولون هو اذن الآية
ثم قال يحلفون بالله لكم ليرضوكم والله ورسوله احق ان يرضوه ان كانوا
مؤمنين الم يعلموا انه من يهاد الله ورسوله . فلو لم يكونوا بهذا الاذى يهادين
لم يحسن ان يوعدها بان للهاد نار جهنم لانه يمكن حينئذ ان يقال قد علموا
ان للهاد نار جهنم لكنهم لم يهادوا وانما آذوا افلا يكون في الآية وعيد لهم فعلم
ان هذا الفعل لا بد ان يندرج في عموم المحادة ليكون وعيد المحاد وعيد اله
ويلتمس الكلام . ويدل على ذلك ايضا . روى الحاكم في صحيحه باسناد صحيح
عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في ظل حجرة من حججه وعنده

نفر من المسلمين فقال انه سيأتكم انسان ينظر بعين شيطان فاذا اتاكم فلا تكلموا
 فجاء رجل ازرق فدهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال علام تشتمني انت
 وفلان وفلان فانطلق الرجل فدهاهم فخلقوا بالله واعذروا اليه فانزل الله
 تعالى يوم يبعثهم الله جميعاً فيحلفون له كما يحلفون لكم ويحسبون انهم على
 شيء الا انهم هم الكاذبون . ثم قال بعد ذلك ان الذين يحادون الله
 ورسوله . فعلم ان هذا داخل في المحادة وفي رواية اخرى صحيحة انه
 نزل قوله يحلفون لكم لترضوا عنهم . وقد قال يحلفون بالله لكم ليرضوكم .
 ثم قال عقبه الم يعلموا انه من يحادد الله ورسوله فثبت ان هؤلاء الشاكرين
 يحادون وسيأتى ان شاء الله زيادة في ذلك واذا كان الاذى محادة لله
 ورسوله فقد قال الله تعالى ان الذين يحادون الله ورسوله اولئك في الاذلين
 كتب الله لاغلبين انا ورسلى ان الله قوى عزيز . والاذل ابلغ من الذليل
 ولا يكون اذل حتى يخاف على نفسه وماله ان اظهر المحادة لانه ان كان دمه
 وماله معصوما لا يستباح فليس باذل يدل عليه قوله تعالى ضربت عليهم
 الذلة ايناثقوا لا يجبل من الله وحبل من الناس . فبين سبحانه انهم ايناثقوا
 فعليهم الذلة الامع العهد فعلم ان من له عهد وحبل لا ذلة عليه وان كانت
 عليه المسكنة فان المسكنة قد تكون مع عدم الذلة . وقد جعل المخادعين
 في الاذلين فلا يكون لهم عهد اذ العهد ينافي الذلة كما دللت عليه الآية وهذا
 ظاهر فان الاذل هو الذي ليس له قوة يتمتع بها من اذله . بسوء فاذا كان له
 من المسلمين عهد يجب عليهم به نصره ومنعه فليس باذل فثبت ان المحادة لله

ورسوله لا يكون له عهد بعصمه و المؤذى للنبي صلى الله عليه وسلم محاد
 فالمؤذى للنبي ليس له عهد بعصمه و هو المقصود وايضا فانه قل تعالى
 ان الذين يحادون الله ورسوله كتبوا كما كتب الذين من قبلهم و الكبت
 لا ذلال و الحزى و الصرع . قال الخليل الكبت هو الصرع على الوجه
 و قال النضر بن شميل و ابن قتيبة هو الغيظ و الحزن و هو في الاشتقاق
 الاكبر من كبد . كان الغيظ و الحزن اصاب كبد . كما يقال احرق الحرن
 و العداوة كبد . و قال اهل التفسير كتبوا اهلكوا و اخزوا و حزنوا
 وثبت ان المحاد مكبوت مخزى ممتل غيظا و حزنا هالك و هذا لما يتم اذا
 خاف ان اظهر المحادة ان يقتل و الا فمن امكنه اظهار المحادة و هو آمن على
 دمه و ماله فليس بمكبوت بل مسرور جذلان و لانه قال كتبوا كما كتب
 الذين من قبلهم و الذين من قبلهم ممن حاد الرسل و حاد رسول الله
 لما كتبه الله بان اهلكه بعد اب من عنده ا و بايدي المؤمنين و الكبت
 و ان كان يحصل منه نصيب لكل من لم يتل غرضه كما قال سبحانه ليقطع
 طرفا من الذين كفروا او يكبتهم . لكن قوله تعالى كما كتب الذين من قبلهم
 يعني محادى الرسل دليل على الهلاك و كتم الاذى يبين ذلك ان
 المنافقين هم من المحادين فهم مكبوتون بموتهم بغيظهم لخوفهم ان يظهر
 ما في قلوبهم قتلوا فيجب ان يكون كل محاد كذلك وايضا فقوله تعالى كتب
 الله لا غابن انا و رسلى عقب قوله ان الذين يحادون الله ورسوله اولئك
 في الاذنين دليل على ان المحادة مغالبة و معادة حتى يكون احد المتحادين

غالباً والآخرون مغلوباً وإنما يكون بين أهل الحرب لا أهل السلم فلم ان
المهاد ليس بمسلم والغلبة للرسل بالحجة والقهر فمن أمر منهم بالحرب نصر
على عدوه ومن لم يؤمر بالحرب أم لك عدوه وهذا أحسن من قول من
قال ان الغلبة للحارب بالنصر ولغير الحارب بالحجة فلم ان هو لاهل المهادين
محاربون مغلوبون وايضاً فان المعادة من المشاقة لان المعادة من الحد والفصل
والبيوتة وكذلك المشاقة من الشق وهو لهذا المعنى فهما جميعاً بمعنى
المقاطعة والمفاصلة ولهذا يقال انما سميت بذلك لان كل واحد من المعادين
والمشاقين في حد وشق من الآخر وذلك يقتضي انقطاع الجبل الذي بين
اهل المهاد اذا احاد بعضهم بعضاً فلا حبل للمعاد لله ولرسوله وايضاً فانها
اذ كانت بمعنى المشاقة فان الله سبحانه قال فاضربوا فوق الاعناق واضربوا
منهم كل بنان ذلك بانهم شاقوا الله ورسوله ومن يشاق الله ورسوله
فان الله شديد العقاب فامر بقتلهم لاجل مشاققتهم ومهادتهم فكل من
ساد وشاق يجب ان يفعل به ذلك لوجود العلة وايضاً فانه تعالى قال
ولولا ان كتب الله عليهم الجلاء لعذبهم في الدنيا ولم في الآخرة عذاب
النار ذلك بانهم شاقوا الله ورسوله واتخذوا هذا والله اعلم القتل
لانهم قد عذبوا بامجادون ذلك من الاجلاء واخذ الاموال فيجب تعذيب
من شاق الله تعالى ورسوله ومن اظهر المعادة مقدس الله ورسوله بخلاف
من كتبها فانه ليس بمهاد ولا مشاق وهذا الطريقة اقوى في الدلالة يقال
هو محاد وان لم يكن مشاقاً ولهذا جعل جزاء المعاد مشاقاً ان يكون مكبوتاً

كما كبت من قبله وان يكون في الاذلين وجعل جزاء المشاق القتل
والتعذيب في الدنيا ولن يكون مكبوتا كما كبت من قبله في الاذلين
الا اذا لم يمكنه اظهار محادته فعلى هذا تكون المحادة اعم ولهذا ذكر اهل
التفسير في قوله تعالى لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من
حاد الله ورسوله الآية انها نزلت فيمن قتل المسلمين اقرار به في الجهاد وفيمن
اراد ان يقتل لمن تعرض لرسول الله صلى الله عليه وسلم بالاذى من كافر
او منافق قريب له فعلم ان المحاد يعم المشاق وغيره . ويدل على ذلك انه
قال سبحانه الم تر الى الذين تولوا قوما غضب الله عليهم ما هم منكم ولا منهم
الآيات الى قوله لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون
من حاد الله ورسوله وانما نزلت في المنافقين الذين تولوا اليهود
المغضوب عليهم وكان اولئك اليهود اهل عهد من النبي صلى الله عليه وسلم
ثم ان الله سبحانه يبين ان المومنين لا يوادون من حاد الله
ورسوله ولا يدان يدخل في ذلك عدم المودة لليهود وان كانوا اهل
ذمة لانه سبب النزول وذلك يقتضي ان اهل الكتاب معادون لله ورسوله
وان كانوا معاهدين . ويدل على ذلك ان الله قاع الموالاة بين المسلم
والكافر وان كان له عهد وذمة وعلى هذا التقدير يقال عاهدوا على
ان لا يظهروا المحادة ولا يعلنوا بها بالاجماع كما تقدم وكما سيأتي فاذا اظهروا
صاروا محادين لا عهد لهم مظهرين للمحادة وهو لاء مشاقون فيستحقون
خزي الدنيا من القتل ونحوه وعذاب الآخرة . فان قيل . اذا كان

كل يهودى محاد الله ورسوله فمن المعلوم ان العهد يثبت لهم مع اليهود
وذلك يقتضى ما قدمتم من ان المحاد لا عهد له قيل من سلك هذه
الطريقة قال المحاد لا عهد له مع اظهار المحادة فاما اذا لم يظهر لنا المحادة
فقد اعطيناه العهد وقوله تعالى ضربت عليهم الذلة اينما ثقفوا الا يجبل من الله
وحبل من الناس يقتضي ان الذلة تلزمه فلا تزول الا يجبل من الله وحبل
من الناس وحبل المسلمين معه على ان لا يظهر المحادة بالاتفاق فلبس معه
حبل مطلق بل حبل مقيد فهذا الحبل لا يمنع ان يكون اذلا اذا فعل
ما لم يعاهد عليه او يقول صاحب هذا المسالك الذلة لازمة لهم بكل حال
كما اطلقت في سورة البقرة وقوله تعالى ضربت عليهم الذلة اينما ثقفوا الا يجبل
من الله يجوز ان يكون تفسير الذلة اى ضربت عليهم انهم اينما ثقفوا اخذوا
وقتلوا الا يجبل من الناس فالجبل لا يرفع الذلة وانما يرفع بعض موجباتها
وهو القتل فان من كان لا يعصم دمه الا بعهد فهو ذليل وان عصم دمه
بالعهد لكن على هذا التقدير تضعف الدلالة الاولى من المحادة والطريقة
الاولى اجود كما تقدم وفي زيادة تقريرها طول في الموضع الخامس
قوله سبحانه ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة
وهذه الآية توجب قتل من آذى الله ورسوله كما سياقي ان شاء الله تعالى
تقريره والعهد لا يعصم من ذلك لاننا لم نعاهدكم على ان يؤذوا الله ورسوله
ويوضح ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم من لكمب بن الاشرف فانه
قد آذى الله ورسوله فمدب المسلمين الى يهودى كن معاهدا لاجل انه

اذى الله ورسوله • فدل ذلك على انه لا يوصف كل ذمى بانه يؤذى الله •
 ورسوله والا لم يكن فرق بينه وبين غيره ولا يمنع ان يقال اليهود
 ملعونون في الدنيا والآخرة مع اقرارهم على ما يوجب ذلك لاننا لم نقرهم
 على اظها راذى الله ورسوله وانما اقررناهم على ان يفعلوا بينهم
 كما هو من دينهم •

﴿ فصل ﴾

واما الآيات الدالات على كفر الشاتم وقتله او على احدها اذا لم يكن
 معاهدا وان كان مظهر الاسلام فكثيرة مع ان هذا مجمع سابه كما تقدم
 حكاية الاجماع عن غير واحد منها • قوله تعالى ومنهم الذين يؤذون
 النبي ويقولون هو اذن قل اذن خير لكم الى قوله والذين يؤذون
 رسول الله لهم عذاب اليم الى قوله الم يعلموا انه من يحاد د الله ورسوله •
 فعلم ان ايداء رسول الله محادة لله ولرسوله لان ذكر الايداء هو الذى
 اقتضى ذكر المحادة فيجب ان يكون داخل فيه ولولا ذلك لم يكن الكلام
 مؤتلفا اذا امكن ان يقال انه ليس بمحاد ودل ذلك على ان الايداء
 والمحادة كفر لانه اخبر ان له نار جهنم خالدا فيها ولم يقل هي جزاؤه
 وبين الكلامين فرق بل المحادة هي المعادة والمشاقة وذلك كفر
 ومحاربة فهو غاظ من مجرد الكفر فيكون المؤذى لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم كافرا عداوا الله ورسوله محاربا لله ورسوله لأن المحادة
 اشتقاقها من المباينة بان يصير كل واحد منها في حد كما قيل المشاقة

﴿ فصل في الآيات الدالات على كفر الشاتم وقتله او على احدها ﴾

ان يصير كل من هاهنا شق والمعاذ ان يصير كل من هاهنا عداوة وفي الحديث ان رجلا كان يسب النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يك فيني عدوى هو هذا ظاهر قد تقدم تقريره وحديثه فيكون كافرا حلال الدم لقوله تعالى ان الذين يهادون الله ورسوا اولئك في الاذنين ولو كان موء مناهم مصوما لم يكن اذله لقوله تعالى قل لله المزة برسوله والمؤمنين وقوله تعالى كتبوا كما كتب الذين من قبلهم والمؤمنين لا يكتب كما كتبوا كذبوا الرسل قطولاً لانه قد قال تعالى لا تجد قوم يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله الا باية فاذا كان من يواد المحاد ليس يؤمن فكيف بالمعاد نفسه وقد قيل ان من سب نذولها ان ابالحافة شتم النبي صلى الله عليه وسلم فاراد الصديق قتله او ابن ابي تنقص النبي صلى الله عليه وسلم فاستاذن ابنه النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم في قتله لذلك ثبت ان المحاد كافر حلال الدم وايضا فقد قطع الله الموالاة بين المؤمنين وبين المحادين لله ورسوله والمعادين لله ورسوله فقال تعالى لا تجد قوم يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم وقال تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم اولياء تلقون اليهم بالوعدة فعملهم انهم ليسوا من المؤمنين وايضا فانه قال سبحانه ولولا ان كتب الله عليهم الجلاء لعذبهم في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب النار ذلك بانهم شاقوا الله ورسوله ومن يشاق الله فان الله شديد العقاب فجعل سبب استحقاقهم العذاب في الدنيا والعذاب النار في الآخرة مشاققة الله ورسوله والمؤذي للنبي صلى الله عليه وسلم مشاققة لله ورسوله كما تقدم والعذاب هنا هو الاهلاك

بعذاب من عنده او يابد يتاوى الا فقد اصابهم ما دون ذلك من ذهاب
 الاموال وفراق الاوطان * وقال سبحانه اذ يوحى ربك الى الملائكة اني
 معكم الى قوله ساقى في قلوب الذين كفروا الرعب فاضربوا فوق الاعناق
 واضربوا منهم كل بنان ذلك بانهم تناقوا الله ورسوله فجعل الله الرعب
 في قلوبهم والامر يقتلهم لاجل مشاقتهم لله ورسوله فكل من شاق الله
 ورسوله يستوجب ذلك * وقولهم هو اذن قال مجاهد هو اذن يقولون
 سنقول ماشئتنا ثم نخلفه فيصد قناه وقال الوالي عن ابن عباس يعني انه يسمع
 من كل احد . قال بعض اهل التفسير كان رجال من المنافقين يودون
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقولون ما لا ينبغي فقال بعضهم لا تفعلوا
 فانا نخاف ان يبلغه ما تقولون فيقع بنا فقال الجلاس بل نقول ماشئتنا ثم تأتبه
 فيصدقنا فاما محمد اذن سامعة فانزل الله هذه الآية . وقال ابن اسحاق كان نبيل
 ابن الحارث الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم فيه من اراد ان ينظر الى الشيطان
 فلينظر الى نبيل بن الحارث يتم حديث النبي الى المنافقين ف قيل له لا تفعل
 فقال انما محمد اذن من حديثه شيئا صدقه نقول ماشئتنا ثم تأتبه فنخلف له
 فيصدقنا عليه فانزل الله هذه الآية . وقولهم اذن قالوا ليبيئوا ان كلامهم
 مقبول عنده فاخبر الله انه لا يصدق الا المؤمنين وانما يسمع الخبير فاذا
 حلفوا له ففعا عنهم كان ذلك لانه اذن خير لانه صدقه قال سفيان بن
 عيينة اذن خير يقبل منكم ما اظهرتم من الخير ومن القول ولا يواخذكم بما
 في قلوبكم ويدع سرايركم الى الله تعالى وربما تضمنت هذه الكلمة

نوع استهزاء واستخفاف فان قيل فقد روى نعيم بن حماد ثنا محمد بن
 ثور عن يونس عن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم لا تجعل
 لفاجر ولفاسق عندي بدا ولا نعمة فاني وجدت فيما وحيته لا تجد قوماً
 يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله قال سفيان يرون
 انها نزلت فبينما يخالط السلطان وواه ابو احمد العسكري وظاهر هذا ان كل
 فاسق لا يبغي مؤدته فهو محاد لله ورسوله مع ان هو لا ليسوا منافقين
 النفاق المبيح للدم قيل المؤمن الذي يجب الله ورسوله ليس على الاطلاق
 بمحاد لله ورسوله كما انه ليس على الاطلاق بكافر ولا منافق وان كانت له
 ذنوب كثيرة الا ترى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لنعيمان وقد جلدني
 انظر غير مرة انه يجب الله ورسوله لان مطلق المحادة يتغنى مطلق المقاطعة
 والمصارمة والمعاداة والمؤمن ايس كذلك اكن قد يقع اسم النفاق على من
 اتى بشعبة من شعبه ولهذا قالوا كفر دون كفر وظلم دون ظلم وفسق
 دون فسق وقال النبي صلى الله عليه وسلم كفر بالله تبرء من نسب وان
 دق ومن حلف بغير الله فقد اشر لك وآية المنافق ثلاث اذا حدث كذب
 واذا وعد اخلف واذا اتى بعتن خان وقال ابن ابي مليكة ادركت ثلاثين
 من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كاهم يخاف النفاق على نفسه فوجه هذا
 الحد يث ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم عني بالفاجر المنافق فلا ينقض
 الاستدلال او يكون عني كل فاجر لان الفجور مظنة النفاق فاما فاجر الا يخاف
 ان يكون فجوراً صادراً عن مرض في القلب او موجالاًه فان المماضي يريد

الكفر فاذا احب القاسق فقد يكون محباً لنا فق . حقيقة الايمان بالله واليوم
 الآخر ان لا يواد من اظهر من الافعال ما يخاف معناه ان يكون محباً لله ورسوله
 فلا ينقض الاستدلال ايضاً وان يكون الكبائر من شعب المحادة لله ورسوله
 فيكون من تكبها محبداً من وجهه وان كان موالياً لله ورسوله من وجه آخر
 ويناله من الذلة والكبت بقدر قسطه من المحادة كما قال الحسن وان طعنت
 بهم البغال وهلمجت بهم البراذين (١) ان ذل المعصية لفي رقابهم ابي الله
 الا ان يذل من عصاه فالعاصي يناله من الذلة والكبت بحسب معصيته وان
 كان له من عزة الايمان بحسب ايمانه كما يناله من الذم والعقوبة وحقيقة
 الايمان ان لا يواد المؤمن من حاد الله بوجهه من الوجوه المؤدة المبالغة وقد
 جبلت القلوب على حب من احسن اليها وبغض من اساء اليها واد الاصطاح
 الفاجر اليه يد المحبة التي جبلت القلوب عليها فيصير مواد اله مع ان
 حقيقة الايمان توجب عدم مؤدته من ذلك الوجه وان كان معه من اصل الايمان
 ما يستوجب به اصل المؤدة التي تستوجب ان يخلص بها وذاك الكفر والذفق
 وعلى هذا فلا ينتقض الاستدلال ايضاً لان من اذى النبي صلى الله عليه
 وسلم فانه اظهر حقيقة المحادة ورأسها الذي يوجب جميع انواع المعادة
 فاستوجب الجزاء المطلق وهو جزاء الكافرين كما ان من اظهر الله في
 (١) طق حكاية صوت الحجارة والاسم الطقة طقة والملاحج بالكسر من
 البراذ بن المعملج والمعجلة فارسي معرب وشاة هملاحج لا تمنع فيها الحز الماوامر
 معملج مذلل منقاد ١٢ قاموس

ورأسه استوجب ذلك وان لم يستوجه من اظهر شعبة من شعبه والله سبحانه اعلم **الدليل الثاني** قوله سبحانه يحذر المنافقون ان تنزل عليهم سورة تنبئهم بما في قلوبهم قل استهزءوا ان الله يخرج ما تحذرون ولئن سألتهم ليقولن انما كنا نخوض ونلعب قل ابالله وآياته ورسوله كنتم تستهزءون لا تعتذروا قد كفرتم بعد ايمانكم ان نعف عن طائفة منكم نعذب طائفة بانهم كانوا مجرمين * وهذا نص في ان الاستهزاء بالله وبآياته ورسوله كفر فالسب المقصود بطريق الاولى وقد دلت هذه الآية على ان كل من تنقص رسول الله صلى الله عليه وسلم جادا او هازلا فقد كفره وقد روى عن رجال من اهل العلم منهم ابن عمر ومحمد بن كعب وزيد بن اسلم وقادة دخل حديث بعضهم في بعض انه قال رجل من المنافقين في غزوة تبوك ما رأيت مثل قرأتنا هو لاءارعب بطونا ولا أكذب السأ ولا اجبن عند اللقاء يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه **التهمة** قل له عوف بن مالك كذبت ولكنك منافق لا خبرن رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهب عوف الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليخبره فوجد القرآن قد سبقه فجاء ذلك الرجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ارتحل وركب ناقته فقال يا رسول الله انما كنا نلعب ونحدث حديث الركب نقطع به عنا الطريق قال ابن عمر كان في انظار اليه متعاقبا بسعة ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم وان الحجارة لتسكب رجله وهو يقول انما كنا نخوض ونلعب فيقول له رسول الله صلى الله عليه وسلم

ابا لله وآياته ورسوله كنتم تستهزءون ما يلتفت اليه ولا يزيد عليه .
 وقال مجاهد قال رجل من المنافقين يحد ثنا محمد ان ناقة فلان بواد كذا
 وكذا او ما يدريه ما الغيب فانزل الله عز وجل هذه الآية . وقال معمر عن
 قتادة بينا النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك وركب من المنافقين
 يسرون بين يديه فقالوا ابطن هذا ان يفتح قصور الروم وحصونهم فاطلع الله
 نبيه صلى الله عليه وسلم على ما قالوا فقال النبي صلى الله عليه وسلم علي بهؤلاء
 النفر فدعاهم فقال اقلتم كذا وكذا فخلفوا ما كنا الانغوض وناعب . وقال
 معمر قال الكلبي كان رجل منهم لم يأتهم في الحديث بسيرة عا لم فترات
 ان نعف عن طائفة منكم نعتب طائفة فسمي طائفة وهو واحد هؤلاء .
 تنقصوا النبي صلى الله عليه وسلم حيث عابوه والعلماء من اصحابه واستهانوا
 بخبره اخبر الله انهم كفروا بذلك وان قالوا استهزاء فكيف بما هو غاظ
 من ذلك وانما لم يقم الحد عليهم لكون جهاد المنافقين لم يكن قد امر به
 اذ ذاك بل كان مأمورا بان يدع اذاهم ولانه كان له ان يعفو عن تنقصه
 واذا . ﴿ الدليل الثالث ﴾ قوله سبحانه ومنهم من يلزك في الصدقات .
 واللز العيب والظمن قال مجاهد يتهمك يزديك وقال عطاء يقتل بك
 وقال تعالى ومنهم الذين يؤذون النبي الآية وذاك يدل على ان
 كل من لزمه او آذاه كان منهم لان الذين يؤذون (من) اسان موصولان هما من
 صنع العموم والآية وان كانت نزلت بسبب لز قوم واهزاء آخرين شككاهم
 كسائر الآيات اللواتي نزلن على اسباب وليس بين الناس خلاف تعلمه انها

التي تروى في السنين

تم الشخص الذي نزلت بسبه ومن كان حاله كماله ولكن اذا كان اللفظ
اعم من ذلك السبب فقد قيل انه يقتصر على سببه والذي عليه جماهير
الناس انه يجب الاخذ بمعوم القول ما يقيم دليل يوجب القصر على السبب
كما هو مقرر في موضعه • وايضاً فان كونه منهم حكم متعلق بلفظ مشتق
من اللزوم الاذى وهو مناسب لكونه منهم فيكون • امنه الاشتقاق هو علة
لذلك الحكم فوجب اطراده • وايضاً فان الله سبحانه وان كان قد علم منهم
النفاق قبل هذا القول لكن لم يعلم نبيه بكل من لم يظهر ثقافه بل قال ومن حولكم
من الاعراب منافقون ومن اهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن
نعلمهم • ثم انه سبحانه ابتلى الناس بامور تميز بين المؤمنين والمنافقين كما قال سبحانه
وليعلمن الله الذين آمنوا وليعلمن المنافقين • وقال تعالى ما كان الله ليزر
المؤمنين على ما انتم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب • وذلك لان الايات
والتفريق اصله في القلب واما الذي يظهر من القول والفعل فرع له ودليل
عليه فاذا اظهر من الرجل شيء من ذلك ترتب الحكم عليه فلما احبر سبحانه ان الذين
يلمزون النبي صلى الله عليه وسلم والذين يؤذونه من المنافقين ثبت ان ذلك
دليل على النفاق وفرع له ومعلوم انه اذا حصل فرع الشيء ودليله حصل
اصل المدلول عليه فثبت انه حيث ما وجد ذلك كان صاحبه منافقاً سواء
كان منافقاً قبل هذا القول او حدث له النفاق بهذا القول • فان قيل •
لم لا يجوز ان يكون هذا القول دليلاً للنبي صلى الله عليه وسلم على نفاق اولئك
الاشخاص الذين قالوا في حياته باعيانهم وان لم يكن دليلاً من غيرهم • قلنا •

اصل الايمان والنفاق في القلب وما القول والفعل من حاشية

الدلالة مطردة في صفات المنافقين

إذا كان دليلاً للنبي صلى الله عليه وسلم الذي يمكن أن يغتبه الله بوجهه عن الاستدلال فإن يكون دليلاً لمن لا يمكنه معرفة البواطن أولى وأحرى وإيضاً لو لم تكن الدلالة مطردة في حق كل من صدر منه ذلك القول لم يكن في الآية زجر لغيرهم أن يقول مثل هذا القول ولا كان في الآية تعظيم لذلك القول بعينه فإن الدلالة على عين المنافق قد تكون مخصوصة بعينه وإن كانت أمراً مباحاً كالوقيل من المنافقين صاحب الجمل الأحمر وصاحب الثوب الأسود ونحو ذلك فلماذا القرآن على ذم عين هذا القول وله عيب أصاحبه علم أنه لم يقصد به الدلالة على المنافقين بأصيانهم فقط بل هو دليل على نوع من المنافقين وإيضاً فإن هذا القول مناسب للنفاق فإن النبي صلى الله عليه وسلم وإذا لا يفعله من يعتقد أنه رسول الله حقاً وأنه أولى به من نفسه وأنه لا يقول إلا الحق ولا يحكم إلا بالعدل وإن طاعته لله وأنه يجب على جميع الخلق تعزيرو وتوقيرو وإذا كان دليلاً على النفاق نفسه فحيثما حصل حصل النفاق وإيضاً فإن هذا القول لا ريب أنه محرم فإما أن يكون خطيئة دون الكفر أو يكون كفراً أو الأول باطل لأن الله سبحانه قد ذكر في القرآن أنواع العصاة من الزاني والقاذف والسارق والمطفف والخائن ولم يجعل ذلك دليلاً على نفاق معين ولا مطلق فلماذا جعل أصحاب هذه الأقوال من المنافقين علم أن ذلك لكونها كفراً لا مجرد كونها معصية لأن تخصيص بعض المعاصي بمعاهد دليلاً على النفاق دون بعض لا يكون حتى يختص دليل النفاق بما يوجب ذلك والإلا كان ترجيحاً بلا مرجح فثبت أنه لا بد أن يختص هذه الأقوال بوصف

يوجب كونهاد لئلا على النفاق وكلما كان كذا لك فهو كفره وايضا فان
 الله كما ذكر بعض الاقوال التي جعلهم بها من المنافقين وهو قوله تعالى
 ائذن لي ولا تفتني - قال في عقب ذلك لا يستأذ بك الذين يؤمنون بالله
 واليوم الآخر الى قوله انما يستأذ بك الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر
 وارتابت قلوبهم فهم في ريبهم يترددون فجعل ذلك علامة مطردة
 على عدم الايمان وعلى الريب مع انه رغبه عن الجهاد مع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بعد استنفاذه واظهاره من القاعد انه معذور بالعود وحاصله
 عدم ارادة الجهاد فلهذا واذا هو اولى ان يكون دليلا مطرد الا بالاول
 خذ لانه وهذا محاربة له وهذا ظاهر واذا ثبت ان كل من لمز النبي
 صلى الله عليه وسلم او آذاه منهم فالضمير عائد الى المنافقين والكافرين
 لانه سبحانه لما قال انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا باموالكم وانفسكم في
 سبيل الله ذلكم خير ان كنتم تعلمون قال لو كان عرضا قريبا وسفرا
 قاصدا لاتبعوك ولكن بعدت عليهم الشقة وسيقلمون بالله وهذا الضمير
 عائد الى معلوم غير مذكور وهم الذين حلفوا لو استطعنا لخرجنا معكم
 وهو لاء هم المنافقون بلا ريب ولا خلاف ثم اعاد الضمير اليهم الى قوله
 قل انفقوا طوعا وكرها ان يتقبل منكم انكم كنتم قوما فاسقين واما منعهم
 ان تقبل منهم نفقاتهم الا انهم كفروا بالله ورسوله فثبت ان هو لاء
 الذين اضمروا كفروا بالله ورسوله وقد جعل منهم من يلزومهم من
 يؤذيوك ذلك قوله (وما هم منكم) اخراج لهم عن الايمان وقد نطق القرآن

بكفر المنافقين في غير موضع و جعلهم اسوء حالا من الكافرين و انهم في
 الدرك الاسفل من النار و انهم يوم القيامة يقولون للذين آمنوا انظرونا
 نقبس من نوركم الآية الى قوله فاليوم لا يوه خذكم فدية ولا من الذين
 كفروا * و امر نبيه في آخر الامر بان لا يصلي على احد منهم و اخبرانه
 ان يغفر لهم و امره بجهادهم و الاغلاظ عليهم و اخبر انهم ان لم ينتهوا اليه
 الله نبيه بهم حتى يقتلوا في كل موضع * الدليل الرابع * على ذلك ايضا
 قوله سبحانه و تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى نيكملك فيا شجر بينهم ثم
 لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلووا تسليها * اقسام سبعته بنفسه انه
 لا يؤمنون حتى يملكوه في الخصومات التي بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم ضيقا
 من حكمه بل يسلووا حكمه ظهرا او باطنا و قل قبل ذلك الم تر الى الذين
 يزعمون انهم آمنوا بما نزل اليك و ما نزل من قبلك يريدون ان يتحاكوا
 الى الطاغوت و قد امر و ان يكفروا به و يريد الشيطان ان يضلهم ضلالا
 بعيدا * و اذ قيل لهم تعالوا الى ما نزل الله و الى الرسول رايت المنافقين
 يصدون عنك صدودا * فيبين سبحانه ان من دعي الى التهاكم الى كتاب الله
 و الى رسوله فصد عن رسوله كان منافقا * و قال سبحانه و يقولون آمنا بالله
 و بالرسول و اطعنا ثم يتولى فريق منهم من بعد ذلك و ما اولئك بالمؤمنين
 و اذ ادعوا الى الله و رسوله ليحكم بينهم اذ فريق منهم مرضون * و ان يكن
 لهم الحق يا تو اليه مذعنين * في تلوبهم مرضا ثم اذ تابوا لم يخافوا ان يحيف الله
 عليهم و رسوله بل اولئك هم الظالمون * انما كان قول المؤمنين اذ ادعوا الى الله

و رسوله ليحكم بينهم ان يقولوا سمعنا و اطعنا فيبين سبحانه ان من تولى عن طاعة
الرسول و اعرض عن حكمه فهو من المنافقين و ليس بمؤمن و ان المؤمن هو
الذي يقول سمعنا و اطعنا فاذا كانت النفاق يثبت و يزول الايمان بمجرد
الاعراض عن حكم الرسول و ارادة التحاكم الى غيره مع ان هذا ترك
محض و قد يكون سببه قوة الشهوة فكيف بالقض و السب و نحوه و هو يؤيد
ذلك ما رواه ابو اسحاق ابراهيم بن عبد الرحمن بن ابراهيم بن دحيم في
تفسيره حد ثنا شعيب بن شعيب حد ثنا ابو الغيرة حد ثنا عتيبة بن ضمرة حدثنى
ابي عن رجلين اختصما الى النبي صلى الله عليه و سلم فقضى للحق على المبطل
فقال المقضى عليه لا ارضى فقال صاحبه فما تريد قال ان تذهب الى ابي بكر
الصديق فذهبا اليه فقال الذي قضى له قد اختصمنا الى النبي صلى الله عليه
و سلم فقضى لي عايه فقال ابو بكر فانتما على ما قضى به النبي صلى الله عليه و سلم
فاني صاحبه ان يرضى و قال ثانی عمر بن الخطاب فاتباه فقال المقضى له
قد اختصمنا الى النبي صلى الله عليه و سلم فقضى لي عليه فاني ان يرضى ثم اتينا
ابا بكر الصديق فقال انتما على ما قضى به النبي صلى الله عليه و سلم فاني ان يرضى
فساله عمر فقال كذلك قد دخل عمر منزله فخرج السيف في يده قد سله فضرب
به رأس الذي ابي ان يرضى مقتله فانزل الله تبارك و تعالی فلا وربك
لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم الآية و هذا المرسل له شاهد من وجه
آخر يصلح الاعتبار قال ابن دحيم حد ثنا الجوز جاني حد ثنا ابو الاسود حد ثنا
ابن لهيعة عن ابي الاسود عن عروة بن الزبير قال اختصم الى رسول الله

صلى الله عليه وسلم رجلان فقضى لاحدهما فقال الذي قضى عليه رد نألى عمر
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم انطلقوا الى عمر فاطلعه فدايته. عمر قال
الذي قضى له يا ابن الخطاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى لى وان هذا
قال رد نألى عمر فردنا اليك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عمر
اكذلك للذى قضى عليه قال نعم فقال عمر مكانك حتى اخرج فقضى بيك فخرج
مستملا على سيفه فضرب الذى قال رد نألى عمر فقتله وادبر لا خرا الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله قتل عمر صاحبي وله لاما اعجزته (١)
اقتلنى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كنت اطعن ان عمر يقتلى على
قتل مؤمن فازل الله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يمكوا في شجر
بينهم قبراً الله عمر من قتله وقد رويت هذه القصة من غير هذين الوجهين
قال ابو عبد الله احمد بن حنبل ما اكتب حديث ابن لميمة لا للاعتبار
والاستدلال وقد كتبت حديث هذا الرجل بهذا المعنى كافى استدلال
به مع غيره يشده لا انه حجة اذا انفرد ﴿ الى ايل الخامس ﴾ مما استدلال
به العلماء على ذلك قوله سبحانه وتعالى ان الذين يؤذون الله ورسوله
(١) (ما اعجزته) لفظ مامو صولة والمعنى انه لو لا استجازى عمر رضى الله عنه بسنة
العدول لكاد ان يقتلنى كما قتل صاحبي وكان هذا سوء ظن منه والاف هذا
كان ابعد من القتل فانه كان راضيا بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه
المقتول قد سقط في قضاء النبي صلى الله عليه وسلم فقتله عمر رضى الله عنه
جزاه الله خيراً من جميع الامة ١٢ المصحح

بيان اتحاد حرمة الله وحرمة رسوله صلى الله عليه وسلم

المنهم الله في الدنيا والآخرة واعد لهم عذابا مهينا . والذين يؤذون
المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً . ودلائلها
من وجوه . احدها انه قرن اذاه باذاه كما قرن طاعته بظا عنه فمن
آذاه فقد آذى الله تعالى وقد جاء ذلك منصوحا عنه ومن آذى الله فهو
كافر حلال الدم بين ذلك ان الله تعالى جعل محبة الله ورسوله وارضاء الله
ورسوله وطاعة الله ورسوله شيئا واحدا فقال تعالى قل ان كان آباؤكم
وابناؤكم وازواجكم وعشيرتكم واموال اقترفتوها وتجارة تخشون
كسادها ومساكن ترضونها احب اليكم من الله ورسوله والآية وقال تعالى واطيعوا الله
والرسول . في مواضع متعددة وقال تعالى والله ورسوله احق ان يرضوه .
هو حسد الغمير وقال ايضا ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله وقال ايضا
يسئلونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول وجعل سق الله ورسوله
وعمادة الله ورسوله وادى الله ورسوله ومعصية الله ورسوله شيئا واحدا
وقال ذلك بانهم شاقوا الله ورسوله . ومن يتساقى الله ورسوله . وقال
ان الذين يبادون الله ورسوله . وقل تعالى لم يعلموا انه من يباد الله
ورسوله . وقال ومن يعص الله ورسوله الآية . وفي هذا وغيره بيان
لتلازم الحقين ولقضية حرمة الله تعالى ورسوله جهة واحدة فمن آذى الرسول
افقد آذى الله ومن اطاعه فقد اطاع الله لان الامة لا يصلون ما بينهم وبين
ربهم الا بواسطة الرسول ليس لاحد منهم طريق غيره ولا سبب سواء
وقد اقامه الله مقام نفسه في امره ونهيه واخباره وبيانه فلا يجوز ان يفرق

بالجبت والطاغوت يقولون للذين كفروا هو لاء اهدى من الذين آمنوا سيلا اولائك الذين لعنهم الله ومن يلعن الله فلن تجده نصيرا ولو كان معصوم الدم يجب على المسلمين نصره وكان له نصير يوضح ذلك انه قد نزل في شان ابن الاشرف وكان من لعنته ان قتل لانه كان يوذى الله ورسوله واعلم انه لا يرد على هذا انه قد لعن من لا يجوز قتله لوجوه احدها ان هذا قيل فيه لعنه الله في الدنيا والآخرة فيبين انه سبحانه اقصاه عن رحمة في الدارين وسائر الملعونين انما قيل فيهم لعنه الله او عليه لعنة الله وذلك يحصل باقصائه عن الرحمة في وقت من الاوقات وفرق بين من لعنه الله او عليه لعنة مؤيدة عامة ومن لعنه لعنا مطلقا الثاني ان الذين لعنهم الله في كتابه مثل الذين يكتمون ما انزل الله من الكتاب ومثل الظالمين الذين يصدون عن سبيل الله ويغونها عوجا ومثل من يقتل مؤمنا متعمدا اما كافرا ومباح الدم بخلاف بعض من لعن في السنة الثالث ان هذه الصيغة خبر عن لعنة الله له ولهذا عطف عليه واعلم عذابا مهينا وعامة الملعونين الذين لا يقتلون ولا يكفرون انما لعنوا بصيغة الدعاء مثل قوله صلى الله عليه وسلم لعن الله من غير منار الارض ولعن الله السارق ولعن الله آكل الربا وموكله ونحو ذلك لكن الذي يرد على هذا قوله تعالى ان الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة ولم عذاب عظيم فان في هذه الآية ذكر لعنتهم في الدنيا والآخرة مع ان مجرد القذف ليس بكفر ولا يبيح الدم والجواب عن هذه الآية من طريقين مجمل

و مفصل • اما لجعل • فهو ان قذف المؤمن المجرّد هو نوع من اذاء واذا
كان كذب فهو بهتان عظيم كما قال سبحانه ولو لا اذ سمعتموه قلتم • يكون اما
ان تكلم بهذا سبحانه هذا بهتان عظيم • والقرآن قد نص على الفرق بين اذى الله
ورسوله وبين اذى المؤمنين • فقال تعالى ان الذي يذون الله ورسوله
لعنهم الله في الدنيا والآخرة واعدهم عذاباً مهيناً • والذي يذون المؤمنين
والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً • فلا يجوز ان يكون
مجرّد اذى المؤمنين بغير حق موجباً لعنة الله في الدنيا والآخرة وللعذاب
المهين اذ لو كان كذلك لم يفرق بين اذى الله ورسوله وبين اذى المؤمنين
ولم يخص موزي الله ورسوله بالعنة المذكورة ويحمل جزاء موزي المؤمنين
الله احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً كما قال في موضع آخر ومن يكسب خطيئة أو إثماً
ثم يرم به يرفث فقد احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً كيف والعلم الحكيم اذا توهّد على
الخطيئة زاجر عنها فلا بد ان يذكر اقصى ما يخاف على صاحبها فاذا ذكر
خطيئتين احدهما اكبر من الاخرى متوعدا عليها زاجر عنها ثم ذكر في احدهما
جزاء عنها وذكر في الاخرى ما هو دون ذلك ثم ذكر هذه الخطيئة في
موضع آخر متوعدا عليها بالعذاب الادنى بعينه علم ان جزاء الكبرى
لا يستوجب بتلك التي هي ادنى منها فهذا دليل بين لك ان لعنة الله في الدنيا
والآخرة واعدها العذاب المهين لا يستوجب مجرد القذف الذي ليس
فيه اذى الله ورسوله وهذا كاف في اطراد الدلالة وسلامتها عن القصد
• واما الجواب المفصل • فن ثلاثة اوجه • احدها • ان هذه الآية في

ازواج النبي صلى الله عليه وسلم خاصة في قول كثير من اهل العلم فروى
 هشيم عن العوام بن حوشب ثابته عن بنى كاهل قال فسر ابن عباس سورة
 النور فلما انتهى الى هذه الآية ان الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات
 الى آخر الآية قال هذه في شأن عائشة وازواج النبي صلى الله عليه وسلم خاصة
 وهي بهمة ليس فيه توبة ومن قذف امرأة مؤمنة فقد جعل لله له توبة
 ثم قرأوا الذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء الى قوله الا الذين
 تابوا من بعد ذلك واصلحوا فجعل لهم توبة ولم يجعل لاولئك توبة قال
 فهم رجل ان يقوم فيقبل راسه من حسن مافسر وقال ابو سعيد الاشج
 ثابته عن العوام عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ان الذين
 يرمون المحصنات الغافلات في عائشة رضي الله عنها خاصة واللجنة في
 المنافقين عامة فقد بين ابن عباس ان هذه الآية انما زلت فيمن يقذف عائشة
 وامهات المؤمنين لما في قذفهن من العلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وعييه فان قذف المرأة ادى لزوجها كما هو اذى لابنها لانه نسبة له الى الديانة
 واظهار لفساد فراشه فان زناه امراته يؤذيه اذى عظيما ولهذا اجوز له التراجع
 ان يقذفها اذ اذنت ودرء الحد عنه باللعان ولم يحل غيره ان يقذف
 امرأة بحال ولعل ما يلحق بعض الناس من العار والحزي بقذف اهله
 اعظم مما يلحقه لو كان هو المقذوف ولهذا ذهب الامام احمد في احدي
 الروايتين المنصوتين عنه الى ان من قذف امرأة غير محصنة كالامة
 والذمية ولها زوج او ولد محصن حد لقذفها لما لحقه من العار بولدها

وزوجها المحصنين والرواية الاخرى عنه وهو قول الاكثرين انه لا حد
عليه لانه اذى لها لا فذف لها والحد التام انما يجب بالقذف وفي جانب النبي صلى الله
عليه وسلم اذ اه كقذفه ومن يقصد عيب النبي صلى الله عليه وسلم بعيب ازواجه
فهو منافق وهذا معنى قول ابن عباس اللعنة في المنافقين عامة * وقد وافق
ابن عباس على هذا جماعة فروى الامام احمد والاشع عن خليف قال
سألت سعيد بن جبير فقلت الزنا اشد او قذف المحصنة قل لا بل الزنا قال
نلت وان الله تعالى يقول ان الذين يرمون المحصنات الغافلات المومنات
لعنوا في الدنيا والآخرة فقال انما كان هذا في عائشة خاصة . وروى احمد
باسناد . عن ابي الجوزاء في هذه الآية ان الذين يرمون المحصنات الغافلات
المومنات لعنوا في الدنيا والآخرة قال هذه لامهات المومنات خاصة .
وروى الاشعج باسناد . عن الضحاك في هذه الآية قال هن نساء النبي صلى الله
عليه وسلم . وقال حمير عن الكبي انما عني بهذه الآية ازواج النبي صلى الله
عليه وسلم فاما من رمى امرأة من المسلمين فهو فاسق كما قال تعالى (او يتوب)
ووجه هذا ما تقدم من ان لعنة الله في الدنيا والآخرة لا يستوجب بمجرد
القذف فتكون اللام في قوله المحصنات الغافلات المومنات لتعريف المومنين واليهود
هنا ازواج النبي صلى الله عليه وسلم لان الكلام في قصة الافك ووقوع من
وقع في ام المومنين عائشة لو تقصيرا للفظ العام على سببه للدليل الذي يوجب
ذلك * ويؤيد هذا القول ان الله سبحانه رتب هذا الوعيد على قذف
محصنات غافلات مومنات وقال في اول السورة والذين يرمون المحصنات

ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة الآية فرأى الجلد ورد
الشهادة والنسق على مجرد قذف المحصنات فلا بد أن تكون المحصنات
الغافلات الموءنات لمن مزية على مجرد المحصنات وذلك والله اعلم لأن
ازواج النبي صلى الله عليه وسلم مشهود لمن بالايان لا نهن امهات الموءنين
وهن ازواج نبيه في الدنيا والآخرة وهوام المسلمات انما يعلم منهن في الغالب
ظاهر الايمان ولأن الله سبحانه قال في قصة عائشة والذي تولى كبره منهم له
عذاب عظيم فلتخصيصه بتولى كبره دون غيره دليل على اختصاصه بالعذاب
العظيم وقال ولو لافضل الله عليكم ورحمته في الدنيا والآخرة لمسكم فيما افضتم
فيه عذاب عظيم فعلم ان العذاب العظيم لا يمس كل من قذف وانما يمس متولى
كبره فقط وقال هنا ولهم عذاب عظيم فعلم انه الذي رمى امهات الموءنين ويميب
بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وتولى كبر الالفك وهذه صفة المافق اذ ابى
واعلم انه على هذا القول تكون هذه الآية حجة ايضاً موافقة ذلك
لاية لانها لما كان رمى امهات الموءنين اذى للبي صلى الله عليه وسلم فلن
صاحبه في الدنيا والآخرة ولهذا قال ابن عباس ايس فيها توبة لان مؤذى
النبي صلى الله عليه وسلم لا تقبل توبته اذا تاب من القذف حتى يسلم
اسلاماً جديداً وعلى هذا فرمين تقاق مبيع للدم اذا قصد به اذى النبي
او اذا هن بعد العلم بانهن ازواجه في الآخرة فانه ما نعت امرأة نبي
قطر وما يديل على ان قذفهن اذى للنبي صلى الله عليه وسلم اخرجاه في
الصحيحين في حديث الالفك عن عائشة قالت فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم

وسام فاستعذر من عبدا لله بن ابي بن سلول قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر يا معشر المسلمين من يعذرني من رجل قد باعني اذا ه في اهل بيتي فواقه ما علمت على اهل الاخيراء ولقد ذكر وادجلا ما علمت عليه الا خيرا وما كان يدخل على اهل الا معى فقام سعد بن معاذ الانصاري فقال انا اعذرني منه يا رسول الله ان كان من الاوس من خرب عنقه وان كان من اخواننا من الخزرج امرت بافقه امرأه فقام سعد بن عبادة وهو سيد الخزرج وكان رجلا صالحا وكان احبته الحية فقال اسعد بن معاذ لعمر الله لا تغنله ولا تغدر على قتله فقام اسيد بن حضير وهو ابن عم سعد بن معاذ فقال لسعد بن عبادة كذبت امرأتك لقتله فالتك منافق تجادل عن المنافقين قالت فتار الحيان الاوس والخزرج حتى هموا ان يقتلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم على المنبر فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يخفضهم حتى سكتوا وسكت وفي رواية اخرسن صحبة قالت لما ذكر من شافى الذي ذكر وما علمت به قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في خليبا وما علمت به فشهد وحدا الله واثنى عليه بما هو اهله ثم قال اما بعد اشيروا لي في اناس انبوا اهل وائم الله . . . في اهل سوء قط وانبؤم بمن والله ما علمت عليه من سوء قطا ولا . . . في قط الا وانا حاضر ولا كنت في سفر الا غاب معى فقام سعد بن معاذ فقال يا رسول الله من في ان اصرب اعناقهم . فقوله من يعذرني اي من يصغني ويقيم عذري اذا اتصفت منه لما باغنى من اذا ه في اهل بيتي والله لهم

ثبت انه صلى الله عليه وسلم قد تأذى بذلك تأذيا استعذر منه وقال
 المؤمنون الذين لم تأخذهم حية من انضرب احناقهم فاننا لم نرك اذا امرتنا
 بضرب احناقهم ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم صلى سعد استشاره
 في ضرب احناقهم . وقوله انك معذورا اذا فعلت ذلك بقي ان يقال فقد
 كان من اهل الافك مسطح وحسان وحننة ولم يرموا بتفريق ولم يقتل النبي
 صلى الله عليه وسلم احدا بذل لك السب بل قد اختلف في جلد م . وجوابه
 ان هو لا لم يقصد والا اذى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يظهر منهم
 دليل على اذاه بخلاف ابن ابي الذي انما كان قصده اذاه لم يكن اذ ذلك
 قد ثبت عندهم ان ازواجه في الدنيا من ازواجه في الآخرة وكان
 وقوع ذلك من ازواجه ممكنا في العقل ولذا لك توقف النبي صلى الله
 عليه وسلم في القصة حتى استشار عليا وزيدا حتى سأل بريرة فلم يحكم
 بتفريق من لم يقصد اذى النبي صلى الله عليه وسلم لا مكان ان يطلق المرأة
 المقدوقة فاما بعد ان ثبت انهن ازواجه في الآخرة وانهن امهات المؤمنين
 فقد فتن اذى له كل حال ولا يجوز مع ذلك ان تقع منهن فاحشة لان
 في ذلك جواز ان يقيم الرسول مع امرأة بغي وان تكون ام المؤمنين
 موسومة بذلك وهذا باطل ولهذا قال سبحانه يعظكم الله ان تعودوا لمثله
 ابدا ان كنتم مؤمنين . وسند كرا ان شاء الله تعالى في آخر الكتاب كلام
 الفقهاء فيمن قذف نساؤه وانه معذود من اذاه الوجه الثاني . ان الآية
 عامة قال الضحاك قوله تعالى ان الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنين

يعني به ازواج النبي صلى الله عليه وسلم خاصة ويقول آخرون يعني
ازواج المؤمنين عامة . وقال ابو سلمة بن عبد الرحمن قذف المحصنات
من الموجبات ثم قرأ ان الذين يرمون المحصنات الآية ومن عمرو بن
قيس قال قذف المحصنة يحبط عمل تسعين سنة رواها الا شح وهذا قول
كثير من الناس ووجه ظاهر الخطاب فانه عام فيجب اجراؤه على عمومه
اذ لا موجب لخصوصه وليس هو مختصاً بنفس السبب بالاتفاق لان حكم
غير عائشة من ازواج النبي صلى الله عليه وسلم داخل في العموم وليس هو
من السبب ولانه لفظ جمع والسبب في واحدة ولان قصر عمومات
القرآن على اسباب نزلها باطل فان عامة الآيات نزات باسباب تقتضت
ذلك وعلم ان شيئاً منها لم يقصر على سببه والفرق بين الآيتين انه في اول
السورة ذكر العقوبات المشروعة على ابدى المكلفين من الجلد ورد
الشهادة والتفسيق وهنا ذكر العقوبة الواقعة من الله سبحانه وهي اللعنة
في الدارين والعذاب العظيم . وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم من
غير وجه وعن اصحابه ان قذف المحصنات من الكبائر . وفي المخط في الصحيح
قذف المحصنات الغافلات المؤمنات . وكان بعضهم يؤول على ذلك
قوله ان الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات . ثم اختلف هو لا .
فقال ابو حمزة الثمالي بلغنا انها نزلت في مشركي اهل مكة اذ كان بينهم وبين
رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد فكانت المرأة اذا خرجت الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم الى المدينة مهاجرة قذفها المشركون من اهل مكة وقولوا

فصر عمومات القرآن على اسباب نزولها باطل

انما خرجت ثجير فعلى هذا يكون فيمن قذف المؤمنين قذف المؤمنين قذف قايصدهن به عن
 الايمان ويقصد بذلك ذم المؤمنين لينفر الناس عن الاسلام كما فعل كعب
 ابن الاشرف وعلى هذا فمن فعل ذلك فهو كافر وهو بمنزلة من سب النبي
 صلى الله عليه وسلم . وقوله انها نزلت زمن العديني والله اعلم انه غنى بها مثل
 اولئك المشركين المعاهد بن والافهذ الآية نزلت ليالى الافك و كانت
 الافك في غزوة بنى المصطلق قبل الخندق والمدة كانت بعد ذلك بستين .
 ومنهم من اجراها على ظاهرها وعمومها لان سبب نزولها قذف عائشة وكان فيمن
 قذفها مؤمن ومنافق وسبب النزول لا بد ان يتدرج في العموم ولانه لا موجب
 لتخصيصها والجواب على هذا التقدير انه سبحانه قال هنا العنوا في الدنيا والآخرة .
 على بناء الفعل للمفعول ولم يسم اللاعن وقال هناك لعنهم الله في الدنيا والآخرة
 واذ لم يسم الفاعل جاز ان يلعنهم غير الله من الملائكة والناس و جاز ان
 يلعنهم الله في وقت ويلعنهم بعض خلقه في وقت و جاز ان يتولى الله لعنة
 بعضهم وهو من كان قذفه طعنا في الدين ويتولى خلقه لعنة الآخر بن
 واذ كان اللاعن مخلوقا فلعنته قد تكون بمعنى الدعاء عليهم وقد تكون بمعنى
 انهم يعدون عن رحمة الله ويؤيد هذا ان الرجل اذا قذف امرأته تلاصقا
 وقال الزوج في الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فهو يدعو على
 نفسه ان كان كاذبا في القذف ان يلعنه الله كما امر الله رسوله ان يباهل من
 حاجه في المسبح بعد ما جاء من العلم بان يتهلوا فيجعلوا لعنة الله على الكاذبين
 فهذا مما يلعن به القاذف وما يلعن به ان يجلد وان ترد شهادته ويفسق فانه

عقوبة له واقصاء له عن مواطن الا من والقبول وهي من رحمة الله وهذا بخلاف من اخبر الله انه لعنه في الدنيا والآخرة فان لعنة الله له توجب ذوال النصر عنه من كل وجه وبعد عن اسباب الرحمة في الدارين - وما يوءد الفرق انه قال هنا واعد لهم عذابا مهينا - ولم يحمي اعدا العذاب المهين في القرآن الا في حق الكفار كقوله تعالى الذين يدخلون ويأسرون الناس بالجزل ويكتمون ما آتاهم الله من فضله واعتد للكافرين عذابا مهينا وقوله فباوا بغضب على غضب وللکافرين عذاب مهين - وقوله انما لم يزدادوا اثما ولم عذاب مهين - وقوله والذين كفروا وكذبوا بايات الله لم عذاب مهين - وقوله واذا علم من آياتنا شيئا اتخذها هزوا ولا تلك لم عذاب مهين - وقوله قد انزلنا آيات بينات وللکافرين عذاب مهين - وقوله اتخذوا ايمانهم جنة فصدوا عن سبيل الله فلهم عذاب مهين - واما قوله تعالى ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نار اخلال فيها ولم عذاب مهين - فحق والله اعلم فبين جسد الفرائض واستغف بها على انه لم يذكر ان العذاب اعد له واما العذاب العظيم فقد جاء وعيدا للمؤمنين في قوله لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم - وقوله ولولا فضل الله عليكم ورحمته لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم - وفي المحارب ذلك لم خزي في الدنيا ولم في الآخرة عذاب عظيم - وفي القائل وغضب الله عليه ولعنه واعد له عذابا عظيما - وقوله ولا تغذوا ايمانكم خلاينكم فتزل قدم بعد ثبوتها وتذوقوا السوء بما صددتم عن سبيل الله ولكم عذاب عظيم - وقد قال سبحانه ومن بين الله من مكرم - وذلك

لان الالهة اذلال وتحقير وخزي وذلك قد رزأند على الم المذاب فقد
 يذاب الرجل الكريم ولا يذاب ان فلما قال في هذه الآية واحد لم حذا بامهينا
 علم انه من جنس المذاب الذي توعد به الكفار والمافقين ولما قال هناك ولم
 حذا ب عظيم جاز ان يكون من جنس المذاب في قوله لمسم فيا افضم فيه
 حذا ب عظيم وما يبين الفرق ايضا انه سبحانه تعالى قال هنا واحد لم حذا با
 مهينا والمذاب انما احد للكافرين فان جهنم لم خلقت لانهم لا بد
 ان يدخلوها وما هم منها يخرجون واهل الكبار من المؤمنين يجوز ان
 لا يدخلوها اذا ضفر الله لهم واذ ادخلوها فانهم يخرجون منها ولو بعد حين
 قال سبحانه واتقوا النار التي اعدت للكافرين فامر سبحانه المؤمنين ان لا ياكلوا
 الربا وان يتقوا الله وان يتقوا النار التي اعدت للكافرين فعلم انهم يخاف
 عليهم من دخول النار اذا اكلوا الربا فعملوا الماصي مع انها معدة للكفار
 لا لهم وكذا جاء في الحدبث اما اهل النار الذين هم اهلها فانهم لا يموتون
 فيها ولا يحيون واما اقوام لهم ذنوب يصيبهم سفع من نار ثم يخرجهم الله
 منها وهذا كما ان الجنة اعدت للثقلين الذين ينفقون في السراء والضراء وان
 كان يدخلها الابناء بعمل آباءهم ويدخلها قوم بالشفاعة وقوم بالرحمة وينشئ الله
 لما فضل منها خلقا آخر في الدار الآخرة فيدخلهم اياها وذلك لان الشيء
 انما بعد لمن يستوجبه ويستحقه ولمن هو اولى الناس به ثم قد يدخل معه غيره
 بطريق التبع او لسبب آخر الدليل السادس قوله سبحانه لا ترفعوا
 اصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض ان تحبط

اعمالكم وانتم لا تشعرون ماى حذر ان تحبط اعمالكم او خشية ان تحبط اعمالكم
او كراهة ان تحبط او منع ان تحبط هذا تقدير البصريين وتقدير الكوفيين لثلاث تحبط
فوجه الدلالة ان الله سبحانه ينههم عن رفع اصواتهم فوق صوته وعن الجهر له كجهر
بعضهم لبعض لان هذا الرفع والجهر قد يقضى الى حبوط العمل وصاحبه لا يشعر
فانه عال نهيهم عن الجهر وتركهم له بطلب سلامة العمل عن الحبوط وبين ان
فيه من المفسدة جواز حبوط العمل وانقاد سبب ذلك وما قد يقضى الى حبوط
العمل يجب تركه غاية الوجوب والعمل يحبط بالكفر قال سبحانه ومن يرتدد منكم
عن دينه فميت وهو كافر فاو لا لك حبطت اعمالهم . وقال تعالى ومن يكفر بالايمان
فقد حبط عمله . وقال ولو اشر كوا الحبط عنهم ما كانوا يعملون . وقال ان
اشركت يحبطن عملك . وقال ذلك بانهم كرهوا ما انزل الله فاحبطت اعمالهم .
وقال ذلك بانهم اتبعوا ما اسخط الله وكرهوا رضوانه فاحبطت اعمالهم . كما ان
الكفر اذا قارنه عمل لم يقبل لقوله تعالى انما يقبل الله من المتقين . وقوله الذين
كفروا وحسدوا عن سبيل الله اضل اعمالهم . وقوله وما منعهم ان تقبل منهم
تققاتهم الا انهم كفروا با الله وبر رسوله وهذا ظاهر ولا يحبط الاعمال لغير
الكفر لان من مات على الايمان فانه لا بد ان يدخل الجنة ويخرج من النار ان دخاها
ولو حبط عمله كله لم يدخل الجنة قط ولان الاعمال انما يحبطها ما ينافيها ولا ينافي
الاعمال مطلقاً الا الكفر وهذا معروف من اصول اهل السنة نعم قد يبطل
بعض الاعمال بوجوه ما يفسده كما قال تعالى لا تبطلوا صدقاتكم بالذنو والذى
ولهذا لم يحبط الله الاعمال في كتابه الا بالكفر فاذا ثبت ان رفع الصوت فوق

صوت النبي والجمهور له بالقول يخاف منه ان يكفر صاحبه وهو لا يشعر ويحبط عمله بذلك وانه مظنة لذلك وسبب فيه فمن المعلوم ان ذلك لما ينبغي له من التعزير والتوقير والتشريف والتعظيم والاكرام والاجلال ولما ان رفع الصوت قد يشتمل على اذى له واستخفاف به وان لم يقصد الرفع ذلك فاذا كان الاذى والاستخفاف الذي يحصل في سوء الادب من غير قصد صاحبه يكون كفرا فلاذى والاستخفاف المقصود التعمد كفر بطريق الاولى والى ذلك دليل السابغ على ذلك قوله سبحانه لا تجعلوا دماء الرسول بينكم كدماهم بعضهم بعضاً قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لو اذ افليحذ والذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم . امر من خالف امره ان يحذر الفتنة والفتنة الردة والكفر قال سبحانه وقا تلوم حتى لا تكون فتنة . وقال والفتنة اكبر من القتل . وقال ولود خلت عليهم من اقطارها ثم سئلوا الفتنة لاثوها . وقال ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا . قال الامام احمد وفي رواية الفضل بن زياد نظرت في المصحف فوجدت طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم في ثلاثة وثلاثين موضعاً ثم جعل يتلو فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة الآية وجعل يكررها ويقول وما الفتنة الشرك لعله اذا ارد بعض قوله ان يقع في قلبه شيء من الزيف فيزيغ قلبه فهلكه وجعل يتلو هذه الآية فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم . وقال ابو طالب المشكاني وقبل له ان قوماً يدعون الحديث ويذهبون الى رأى سفيان فقال اعجب لقوم

الطاعة للمودة للنبي صلى الله عليه وسلم في القرآن

سمعوا الحديث وعرفوا الاسناد وصحته يدعون انه يذهبون الى رأى
سفيان وغيره . قال الله فليخذ الذين يخالفون من امره ان يصيبهم فتنة
او يصيبهم عذاب اليم . وتدرى ما الفتنة الكفر قال الله تعالى والفتنة
اكبر من القتل . فيدعون الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وتقليدها هو اؤم الى الراى فاذا كان المخالف عن امره قد حذر من
الكفر والشرك او من العذاب الاليم دل على انه قد يكون مفضيا الى
الكفر والعذاب الاليم ومعلوم ان افضاء الى العذاب هو مجرد فعل
المعصية فافضائه الى الكفر انما هو لما قد يقترب به من استخفاف بحق الامر كما
فعل ابليس فكيف لما هو اغلظ من ذلك كاسب والانتهاض ونحوه وهذا
باب واسع مع انه بحمد الله مجمع عليه لكن اذ تعددت الدلالات تعاضدت
على غلظ كفر الساب وعظم عقوبته . وظهر ان ترك الاحترام للرسول
وسوء الادب معه مما يخاف معه الكفر المحيط كان ذلك ابلغ فيما قصدنا
له . ومما ينبغي ان يتفطن له ان لفظ الاذى فى اللغة هو لما خف امره وضعف
اثره من الشر والمكروه ذكره الخطابي وغيره وهو كما قال واستقرأه
موارده يدل على ذلك مثل قوله تعالى لن يضرركم الا اذى . وقوله
ويستلونك من الحيض قل هو اذى فاعتزلوا النساء في الحيض . وفيما يورث
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال القربوه من والحر اذى وقيل لبعض
النسوة العرييات القراشد ام الحرققات من يجعل البوه من كالذى
والبوه من خلاف النعم وهو ما يشقى البدن ويضره بخلاف الاذى فانه

لا يبلغ ذلك ولهذا قال ان الذين يؤذون الله ورسوله • وقال سبحانه
 فيما يروى عنه رسول الله يؤذي بني آدم يسب الدهر • وقال النبي صلى الله
 عليه وسلم من لكعب بن الاشرف فانه قد آذى الله ورسوله • وقال
 ما احب احد اصبر على اذى يسمعه من الله يجعلون له ولدا وشريكا وهو بما فيهم
 ويزرقهم • وقد قال سبحانه فيما يروى عنه رسول الله يا عبادي انكم
 لن تبلغوا ضري فتضروني ولن تبلغوا نقيي فتنقموني وقال سبحانه في كتابه
 ولا يميز تلك الذين يسارعون في الكفر انهم لن يضروا الله شيئا فبين ان الخلق
 لا يضرونه سبحانه بكفرهم لكن يؤذونه تبارك وتعالى اذ اسبوا مقلب
 الامور وجعلوا له سبحانه ولدا وشريكا واذ وارسله وعباده المؤمنين ثم
 ان الاذى الذي لا يضرم المؤمن اذى اذا تعلق بحق الرسول فقد رأيت عظم
 موقعه وبيانه ان صاحبه من اعظم الناس كفرا واشد هم عقوبة فبين بذلك
 ان قليل ما يؤذيه يكفر به صاحبه ويحل دمه • ولا يرد على هذا قوله
 مالي لا تدخلوا بيوت النبي الى قوله ان ذلكم كان يؤذي النبي فيستحي
 منكم • فان المؤمن اذى له هنا اطلتهم الجلوس في المنزل واستثنا سهم للحدث
 لانهم آذوا النبي صلى الله عليه وسلم والفعل اذا آذى النبي من
 غير ان يعلم صاحبه انه يؤذيه ولم يقصد صاحبه اذاه فانه ينهي عنه ويكون
 معصية كرفع الصوت فوق صوته فاما اذا قصد اذاه وكان يؤذيه
 وصاحبه يعلم انه يؤذيه واقدم عليه مع استحضار هذا العلم فهذا الذي
 يوجب الكفر وجبوط العمل والله سبحانه اعلم * الدليل الثامن * على

ذلك ان الله سبحانه قال وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله ولا ان تنكحوا
ازواجه من بعده ابدا ان ذلكم كان عند الله عظيما فحرم على الامة ان
تنكح ازواجه من بعده لان ذلك يؤذي به وجعله عظيما عند الله تعالى
لحرمة . وقد ذكر ان هذه الآية نزلت لما قال بعض الناس لو قد توفي
رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجت عائشة ثم ان من نكح ازواجه
او سراريه فان عقوبته القتل جزاء له بما انتهك من حرمة فالتا ثم له اولى
والدليل على ذلك ما روى مسلم في صحيحه عن زهير عن عفان عن حماد
عن ثابت عن انس ان رجلا كان يتهم بام ولد النبي صلى الله عليه وسلم
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي اذهب فاضرب عنقه فأتاه علي
فاذا هو في ركي يتبرد فقال له علي اخرج فأتاه له يده فاخرجه فاذا هو
محبوب ليس له ذكر فكف علي ثم اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال
يا رسول الله انه لمحبوب ما له ذكر فهذا الرجل امر النبي صلى الله عليه
وسلم يضرب عنقه لما قد استحل من حرمة ولم يأمر باقامة حد الزنا لان
اقامة حد الزنا ليس هو ضرب الرقبة بل ان كان محصنا رجم وان كان
غير محصن جلد ولا يقام عليه الحد الا باربعة شهداء او بالاقرار المعتبر فلما امر
النبي صلى الله عليه وسلم بضرب عنقه من غير تفصيل بين ان يكون محصنا
او غير محصن علم ان قتله لما انتهك من حرمة ولعله قد شهد عند
شاهد ان انهما رأياه يياشر هذه المرأة او شهدا بنحو ذلك فامر بقتله
فلما تبين انه كان محبوبا علم ان المفسدة مأمومة منه او انه بعث عاليا يرى

القصّة فان كان ما بلغه عنه حقاً قتله ولذا قال في هذه القصّة او غيرها
اكونت كالسكة المحمّاة ام الشاهد يرى مالا يرى الغائب ويدل على
ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج قبيلة بنت قيس بن معدى كرب
اخت الاشعث ومات قبل ان يدخل بها وقبل ان تقدم عليه * وقيل انه
خيرها بين ان يضرب عليها الحجاب وتحرم على المؤمنين وبين ان يطلقها فتكح
من شاءت فاخترت النكاح قالوا فلما مات النبي صلى الله عليه وسلم زوجها
عكرمة بن ابي جهل بمحضرموت فبلغ ابا بكر فقال لقد هممت ان احرق
عليها ينهما فقال عمر ما هي من امهات المؤمنين ولا دخل بها ولا ضرب
عليها الحجاب وقبل انها رقدت فاحتج عمر على ابي بكر انها ليست من ازواج
النبي صلى الله عليه وسلم بارتدادها * فوجه الدلالة ان الصديق رضى الله عنه
عزم على تحريقها وتحريق من زوجها لما رأى انها من ازواج النبي صلى الله
عليه وسلم حتى ناظره عمر انها ليست من ازواجه فكف عنها ذلك فلم انهم
كانوا يرون قتل من استحل حرمة رسول الله صلى الله عليه وسلم * ولا يقال
ان ذلك حد الزنا لانها كانت محرمة عليه ومن تزوج ذات محرم
حد حد الزنا او قتل لو جهين * احدهما * ان حد الزنا الرجم * الثاني * ان
ذلك الحد يقتصر الى ثبوت الوطى بينة او اقرار فلما اراد تحريق البيت
مع جواز ان لا يكون غشياً علم ان ذلك عقوبة ما انتهك من حرمة
ارسل الله صلى الله عليه وسلم *

فصل في بيان حكم شتم النبي صلى الله عليه وسلم

واما السنة فاحاديث الحد يث الاول ما رواه الشعبي عن علي ان يهودية كانت تشتم النبي صلى الله عليه وسلم وتقع فيه فغتمها رجل حتى ماتت فاطل رسول الله صلى الله عليه وسلم مهاكذا رواه ابو داود في سننه وابن بطلة في سننه وهو من جملة ما استدل به الامام احمد في رواية ابنه عبد الله وقال ثناجير عن مغيرة عن الشعبي قال كان رجل من المسلمين اعنى اعمى يادى الى امرأة يهودية فكأت تطعمه وتحسن اليه فكأت لاتزال تشتم النبي صلى الله عليه وسلم وتؤذيه فلما كان ليلة من الليالي خنقها فماتت فلما اصبح ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فنشد الناس في امرها فقام الاعمى فذكر له امرها فاطل النبي صلى الله عليه وسلم وما هو هذا الحديث جيد فان الشعبي راى عليا وروى عنه حديث شراحة الحمد افي وكان علي عهد علي قد نازع العشرين سنة وهو كوفي فقد ثبت لقاءه فيكون الحديث متصلا ثم ان كان فيه ارسال لان الشعبي يعد سماعه من علي فهو حجة وقالان الشعبي عندهم صحيح المراسيل لا يعرفون له مراسلا الا صحيحا ثم هو من اعلم الناس بحديث علي واعلم بثقات اصحابه وله شاهد حديث ابن عباس الذي ياتي فان القصة اما ان تكون واحدة او يكون المعنى واحد او قد عمل به عوام اهل العلم وجاء ما يوافقهم عن اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومثل هذا المرسل لم يتردد انفقاه في الاحتجاج به وهذا الحديث نص في جواز قتلها لاجل شتم النبي صلى الله عليه وسلم ودليل على قتل الرجل الذي قتل المسلم والمسلمة اذ اسباب طريق الاولى لان هذه المرأة كانت موادعة مهانة

لان النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة وادع جميع اليهود الذين كانوا
 يهاجروا دعة مطلقة ولم يضرب عليهم جزية وهذا مشروع عند اهل العلم
 بمنزلة المتواترينهم حتى قال الشافعي لم اعلم مخالفا من اهل العلم بالسيران
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لما نزل المدينة وادع يهود كافة على غير
 جزية وهو كما قال الشافعي . وذلك ان المدينة كان فيها حو لها ثلاثة اصناف
 من اليهود فهو بنو قينقاع وبنو النضير وبنو قريظة وكان بنو قينقاع والنضير
 حلفاء الخزرج وكانت قريظة حلفاء الاوس فلما قدم النبي صلى الله عليه
 وسلم هادىهم وادعهم مع اقرارهم ولمن كان حول المدينة من المشركين
 من حلفاء الانصار على حلقهم وعهد لهم الذي كانوا عليه حتى انه عاهد اليهود
 على ان يعينوه اذا حارب ثم نقض العهد بنو قينقاع ثم النضير ثم قريظة .
 قال محمد بن اسحاق يعني في اول ما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة
 وكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتابا بين المهاجرين والانصار وادع
 فيه يهود وعاهدهم واقرهم على دينهم واموالهم واشترط عليهم وشرط
 لهم . قال ابن اسحاق حدثني عثمان بن محمد بن عثمان بن الاخنس بن
 شريق قال اخذت من آل عمر بن الخطاب هذا الكتاب كان مقرونا
 بكتاب الصدقة الذي كتب عمر للعمال كتب بسم الله الرحمن الرحيم هذا
 كتاب من محمد النبي بين المسلمين والمؤمنين من قريش ويثرب ومن
 تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم انهم امة واحدة دون الناس المهاجرون من
 قريش على ربعتهم يتعاقلون بينهم معاقلهم الاولى يفدون عانيهم بالمعروف

والقسط بين المؤمنين وبنو عوف على ربعتهم يتماقلون معاقبهم الا ولى
 وكل طائفة يفتدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين ثم ذكر ربعتهم
 الانصار بنى الحارث وبنى ساعدة وبنى جشم وبنى النجار وبنى عمرو بن
 عوف وبنى الاوس وبنى النبيت مثل هذا الشرط ثم قال وان المؤمنين
 لا يتركون مفرحاً منهم ان يعطوه بالمعروف وفي فداء او عقل ولا يحالف مؤمن
 مولى مؤمن من دونه الا ان قال وان ذمة الله واحدة يحير عليهم اذا تم
 فان المؤمنين بعضهم مولى بعض دون الناس وانه من ثبتمن يهود فان
 الله النصر والاسوة غير مظلومين ولا متناصر عليهم وان سلم المؤمنين واحدة
 الى ان قال وان اليهود يتفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين وان اليهود
 بنى عوف ذمة من المؤمنين لليهود دينهم وللمسلمين دينهم مواليهم وانفسهم
 الامن ظلم واثم فانه لا يوقع الانفسه واهل بيته وان لليهود بنى النجار مثل
 ما لليهود بنى عوف وان لليهود بنى الحارث مثل ما لليهود بنى عوف وان
 لليهود بنى ساعدة مثل ما لليهود بنى عوف وان لليهود بنى جشم مثل
 ما لليهود بنى عوف وان لليهود بنى الاوس مثل ما لليهود بنى عوف وان
 لليهود ثعلبة مثل ما لليهود بنى عوف الامن ظلم واثم فانه لا يوقع الانفسه
 واهل بيته وان لحقه بطن من ثعلبة مثله وان ابني الشطبة مثل ما لليهود بنى
 عوف وان موالي ثعلبة كانتهم وان بطانة يهود كانتهم ثم يقول فيما وان
 الجار كالنفس غير مضار ولا آثم وانه ما كان بين اهل هذه الصيغة من
 حرث او اشجار ينخشى فساد فان مرده الى الله والى محمد صلى الله عليه

وسلم وان يهود الاوس ومواليهم وانفسهم على مثل ما في هذه الصحيفة مع
البار المحسن من اهل هذه الصحيفة وفيها اشياء اخرى وهذه الصحيفة معروفة
عند اهل العلم وروى مسلم في صحيحه عن جابر قال كتب رسول الله صلى الله
عليه وسلم على كل بطن عقوله ثم كتب انه لا يجل ان يتوالى رجل مسلم
بغير اذنه وقد بين فيها ان كل من تبع المسلمين من اليهود فان له التصرو ومعنى
الاتباع مسالته وترك محاربه لا الاتباع في الدين كما بينه في اثناء الصحيفة فكل
من اقام بالمدينة ومخالفها غير محارب من يهود دخل في هذا ثم بين ان ليهود
كل بطن من الانصار ذمة من المؤمنين ولم يكن بالمدينة احد من اليهود الا وله
حلف امام الاوس او مع بعض بطون الخزرج وكان بنو قينقاع وهم المجاورون
بالمدينة وهم رهط عبد الله بن سلام حلفاء بني عوف بن الخزرج رهط بن
ابي رهم البطن الذين بدى بهم في هذه الصحيفة قال ابن اسحاق حدثني
عاصم بن عمر بن قتادة ان بني قينقاع كانوا اول يهود تقضوا ما بينهم وبين
رسول الله صلى الله عليه وسلم وحاربوا فباين بدروا احد فحاصرهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نزلوا على حكمه فقام عبد الله بن ابي
ابن سلول الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين امكنه الله منهم فقال يا محمد
احسن في موالي فاعرض عنه فادخل يده في جيبه فاعرض رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارسلني وغضب
حتى ان لوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ظللا وقال ويحك ارسلني
فقال والله لا ارسلك حتى تحسن في موالي اربع مائة حاسره ثلاثمائة اربع

قد منعوني من الاحمر والاسود تصد هم في غداة واحدة اتي والله
 لامر واخشي الدوائر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هم لك واما
 النضير وقرينة فكانوا خارجا من المدينة وعهد هم مع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اشهر من ان يخفى على عالم وهذه المقتولة والله اعلم كانت من
 قينقاع لان ظاهر القصة انها كانت بالمدينة وسواء كانت منهم او من غيرهم
 فانها كانت ذمية لانه لم يكن بالمدينة من اليهود الا ذمي فان اليهود
 كانوا ثلاثة اصناف وكلهم معاهد . وقال الواقدي حدثني عبد الله بن
 جعفر عن الحارث بن الفضيل عن محمد بن كعب القرظي قال لما قدم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وادعته يهود كلها فكتب يئسه
 وبينها كتابا والحق رسول الله صلى الله عليه وسلم كل قوم بحلفائهم وجعل
 بينه وبينهم امانا وشرط عليهم شروطا فكان فيما شرط ان لا يظاهروا عليه
 عدوا فلما اصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اصحاب بدو قدم المدينة
 بفت يهود وقطعت ما كان بينها وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم من
 العهد فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهم فجمعهم ثم قال يا معشر
 يهود اسلموا فوالله انكم لتعلمون اني رسول الله قبل ان يوقع الله بكم مثل وقعة
 قريش فقالوا يا محمد لا يفرنك من لقيت انك لقيت اقواما غمارا وانا والله اصحاب
 الحرب ولئن قائلتنا لتعلمن انك لم تقايل مثلنا ثم ذكر حصارهم واجلاءهم
 الى اذ رعات وهم بنو قينقاع الذين كانوا بالمدينة فقد ذكر ابن كعب
 مثل ما في الصحيفة وبين انه عاهد جميع اليهود وهذا مما لا تعلم فيه ترددا

بين اهل العلم بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم ومن تأمل الاحاديث الماثورة
والسيرة كيف كانت معهم علم ذلك ضرورة وانما ذكرنا هذا لان
بعض المصنفين في الخلاف قال يحتمل ان هذه المرأة ما كانت ذمية
وقائل هذا ممن ليس له بالسنة كثير علم وانما يعلم منها في الغالب ما يعلمه
العامة ثم انه ابطال هذا الاحتمال فقال لو لم تكن ذمية لم يكن للاهدار معنى
فاذا نقل السب والاهدار تعلق به كتعلق الرجم بالزنا والقطع بالسرقة
وهذا صحيح وذلك ان في نفس الحديث ما يبين انها كانت ذمية من
وجهين • احدهما • انه قال ان يهودية كانت تشتم النبي صلى الله عليه وسلم
نفقها رجل فابطل دمه فارتب علي رضي الله عنه ابطال الدم على الشتم
بحرف للقاء فلم انه هو الموجب لا بطلان دمه لان تعليق الحكم بالوصف
المناسب بحرف القاء يدل على العلية وان كان ذلك في لفظ الصحابي كما
لو قال زنا ما عز فرجم ونحو ذلك اذ لا فرق فيما يرويه الصحابي عن النبي
صلى الله عليه وسلم من امر ونهي وحكم وتعليل في الاحتجاج به بين ان
يمكن لفظ النبي صلى الله عليه وسلم او يمكن لفظ معنى النبي صلى الله عليه وسلم
فاذا قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا او نهانا عن كذا او حكم
بكذا او فعل كذا الاجل كذا كان حجة لانه لا يقدم على ذلك الا بعد ان
يطلب الذي يجوز له معه ان ينقله وتطرق الخطاء الى مثل ذلك لا يلتفت
اليه كتطرق النسيان والسهو في الرواية وهذا يقرر في موضعه
• وما يوضح ذلك • ان النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكر له انها قتلت نشد الناس

في امرها فلما ذكر له ذنبها ابطال دمه وهو صلى الله عليه وسلم اذا احكم
 بامر عقب حكاية حكيت له دل ذلك على ان ذلك المحكي هو الموجب
 لذلك الحكم لانه حكم حادث فلا بد له من سبب حادث ولا سبب
 الا ما حكى له وهو مناسب فوجب الاضافة اليه • الوجه الثاني • ان نشد
 النبي صلى الله عليه وسلم الناس في امره ابطال دمه اذيل على انها كانت
 معصومة وان دمه كان قد انقصد سبب ضمانه وكان مضمونا لو لم يبطله
 النبي صلى الله عليه وسلم لانها لو كانت حرة لم ينشد الناس فيها ولم يمنع
 ان يبطله دمه ويهدره لان الابطال والاهدار لا يكون الا له • قد انقصد له
 سبب الضمان الا ترى انه لما رأى امرأة مقتولة في بعض منازلها انكر قتلها
 ونهى عن قتل النساء ولم يبطله ولم يهدره فانه اذا كان في نفسه باطلا
 هداوا المسلمون يعلمون ان دم الحرية غير مضمون بل هو هدر ولم يكن
 لابطاله واهداره وجه وهذا وقت الحمد ظاهر فاذا كان صلى الله عليه وسلم
 قد عاهد المعاهد بن اليهود عهدا بغير ضرب جزية عليهم ثم انه اهدر دم
 يهودية منهم لاجل سب النبي صلى الله عليه وسلم فان يهدر دم يهودية من
 اليهود الذين ضربت عليهم الجزية والزموا الاحكام الملة لاجل ذلك اولى
 واخرى ولو لم يكن قتلها جائز للبين للرجل فيج ما فعل فانه قد قال صلى الله عليه
 وسلم من قتل نفسا معاهدة بغير حقها لم يرح رائحة الجنة ولا وجب ضمانها والكفارة
 كفارة قتل المعصوم فلما اهدر دمه اعلم انه كان مباحا • الحد بثالثي •
 ماروى اسمعيل بن جعفر عن اسرا ئيل عن عثمان الشحام عن عكرمة عن

قصه امر النبي الذي قتل ام ولد له كان ثمة النبي وول النبي الله عليه وسلم

ابن عباس رضي الله عنهما ان اعمى كانت له ام ولد تشتم النبي صلى الله عليه وسلم وتقع فيه فيها فلا تنتهي ويزجرها فلا تنزجر فلما كان ذات ليلة جعلت تقع في النبي صلى الله عليه وسلم ونشتمه فاخذ المغول فوضعه في بطنها واتكأ عليها فقتلها فلما أصبح ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فجمع الناس فقال انشد رجلا فمل ما فعل لي عليه حق الاقام قال فقام الاعمى يتخطى الناس وهو يتدلدل حتى قعد بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انا صاحبها كانت تشتمك وتقع فيك فانها فلا تنتهي وازجرها فلا تنزجر وولي منها ابنا مثل اللؤلؤين وكانت بي رفيقة فلما كان البارحة جعلت تشتمك وتقع فيك فاخذت المغول فوضعتها في بطنها واتكأت عليه حتى قتلها فقال النبي صلى الله عليه وسلم الا اشهدوا ان دما هدر ورواه ابو داود والنسائي والمغول بالعين المعجمة قال الخطابي شبيه المشمل نصله دقيق ماض وكذلك قال غيره هو سيف رقيق له قفا يكون غمده كالسيوط والمشمل السيف القصير سمى بذلك لانه يشتمل عليه الرجل اى يغطيه بثوبه واشتقاق المغول من غاله الشيء واغتاله اذا اخذه من حيث لم يدره وهذا الحديث مما استدل به الامام احمد وفي رواية عبد الله قال ثنا روح ثنا عثمان الشام ثنا عكرمة مولى ابنه عباس ان رجلا اعمى كانت له ام ولد تشتم النبي صلى الله عليه وسلم فقتلها فساله عنها فقال يا رسول الله انها كانت تشتمك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان دم فلا تهده فهذه القصة يمكن ان تكون هي الاولى ويدل عليه كلام الامام احمد لانه قيل له في رواية عبد الله في

قتل الذي اذا سب احاد بث قال نعم منها حديث الاعمى الذي قتل
 المرأة قال سمعها تشتم النبي صلى الله عليه وسلم ثم روى عنه عبد الله كلا
 الحد يثن ويكفر قد خنقها وبيع بطنها بالمغول او يكون كيفية القتل غير
 محفوظ في احدي الروايتين ويؤيد ذلك ان وقوع قصصين مثل هذه
 لاعيين كل منها كانت المرأة تحسن اليه وتكرر الشتم وكلاهما قتلها وحده
 وكلاهما نشد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها الناس بعيد في العادة وعلى
 هذا التقدير فالمقتولة يهودية كما جاء مفسرا في تلك الرواية وهذا قول
 القاضي ابي يعلى وغيره اسندوا بهذا الحديث على قتل الذي وتقصه
 العهد وجعلوا الحدتين حكاية واقعة واحدة ويمكن ان تكون هذه القصة
 غير تلك قال الخطابي فيه بيان ان سب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل
 وذلك ان السب منها لرسول الله صلى الله عليه وسلم ارتداد عن الدين
 وهذا دليل على انه اعتقد انها مسلمة وليس في الحديث دليل على ذلك
 بل المظاهر انها كانت كافرة وكان العهد لها بملك المسلم اياها فان رقيق المسلمين
 ممن يجوز استرقاقه لهم حكم اهل الذمة وهم اشد في ذلك من المعاهدين
 او يتزوج المسلم بها فان ازواج المسلمين من اهل الكتاب لهم حكم اهل
 الذمة في العصمة لان مثل هذا السب الدائم لا يفعله مسلم الا عن ردة
 واختيار دين غير الاسلام ولو كانت مرتدة منتقلة الى غير الاسلام
 لم يقرها سيدا على ذلك اياما طويلة ولم يكن يجردها عن السب
 بل يطلب منها تجديد الاسلام لاسيما ان كان يطوها فان وطئ المرتدة

لا يجوز والاصل عدم تغيير حالها وانها كانت باقية على د ينهلوم مع ذلك ان
الرجل لم يقل كفرت ولا ارتدت وانما ذكر مجرد السب والشتم فعلم انه لم يصدر منها
قدر زائد على السب والشتم من انتقال من دين الى دين او نحو ذلك وهذه
المرأة اما ان تكون زوجة لهذا الرجل او مملوكة له وعلى التقديرين
فلو لم يكن قتلاها جازا لبيّن النبي صلى الله عليه وسلم له ان قتلها كان محرما وان
دمها كان معصوما ولا وجب عليه الكفارة بقتل المعصوم والدية ان
لم تكن مملوكة له فلما قال اشهد وان دمها هدر والهدى لا يضمن بقود
ولاديه ولا كفارة علم انه كان مباحا مع كونها ذمية فعلم ان السب اباح
دمها لاسيما بالنبي صلى الله عليه وسلم انما هدر دمها عقب اخباره بانها قتلت
لاجل السب فعلم انه الموجب لذلك والقصة ظاهرة الدلالة في ذلك *
الحديث الثالث ما احتج به الشافعي على ان الله ممي اذ اسب قتل وبرئت
منه الذمة وهو قصة كعب بن الاشرف اليهودي قال الخطابي قال الشافعي
يقتل الله ممي اذ اسب النبي صلى الله عليه وسلم وتبرأ منه الذمة واحتج في ذلك
بخبر ابن الاشرف قال الشافعي في (الام) لم يكن بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم
ولا قرب به مشرك من اهل الكتاب الا يهود اهل المدينة وكانوا حلفاء الانصار
ولم تكن الانصار اجمت اول ما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم اسلا ما
فوادعت يهود رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يخرج الى شيء من عداوته
بقول يظهر ولا فعل حتى كانت وقعة بدر فتكلم بعضها بعد اوتة والتحريض
عليه فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم ومعلوم انه انما اراد بهذا

قوله فلما سمعه قال
يا رسول الله اتحب ان
اقتله قال نعم قال
فاذن لي ان اتقول شيئا
قال قل قال فانه
قد آذى الله ورسوله
فقال انا

الكلام كعب بن الاشرف والقصة مشهورة مستفيضة وقد رواها عمرو
ابن دينار عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
لكعب بن الاشرف فانه قد آذى الله ورسوله فقام محمد بن مسلمة فقال انا
يا رسول الله اتحب ان اقتله قال نعم قال فاذن لي ان اتقول شيئا قال قل فانه
وذكره ما بينهم قال ان هذا الرجل قد اراد الصدقة وعنا فلما سمعه قال
وايضاً والله لتملنه قال انما قد تبعناه الآن ونكره ان ندعه حتى ينظر الى اي
شيء يصير امره قال وقد اردت ان تسلفني سلفاً قال فترهنوني نساء كم قال
انت احمل العرب ان رهنك نساء فاقال ترهنوني اولاد كم قال يسب ابن احدنا
فيقال رهنك في وسقين من تمر ولكن ترهنك اللامة يعني السلاح قال نعم
وواعدده ان ياتي به بالحرب واثى عبس بن حبر وعباد بن بشر فجاء وافدعوه
ليلا فنزل اليهم قال مغيان قال غير عمرو قالت له امراته اني لاسمع صوتاً كأنه
صوت دم قال انما هذا محمد ورضيعه ابو نائلة ان الكرم لو دعي الى حفلة ليلا
لاجاب قال محمد اني اذا جاء فسوف امد يدي الى راسه فاذا استمكنك
منه قد وثكم قال فلما نزل نزل وهو متوشح قالوا نجد منك دريح الطبيب قال نعم
تحتي فلانة اعطرت نساء العرب قال افتاذن لي ان اشم منه قال نعم فشم
ثم قال اناذن لي ان اعود قال فاستمكن منه ثم قال دوثكم فقلوه متفق عليه
وروى ابن ابي اويس عن ابراهيم بن جعفر بن محمد بن مسلمة عن ابيه عن جابر
ابن عبد الله ان كعب بن الاشرف عاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
لا يعين عليه ولا يقاتله ولحق بمكة ثم قدم المدينة معلناً لمعاداة النبي صلى الله

عليه وسلم فكان أول ما جزع خزع عنه قوله •
 إذا هب أنت لم تحلل يرفقة • وتارك أنت أم الفضل بالحرم
 في آيات يهجو به فند ذلك كذب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى
 قتله وهذا محفوظ عن ابن أبي أويس رواه الخطابي وغيره وقال قوله
 خزع معناه قطع عهد • وفي رواية غير الخطابي جزع منه هجاؤه له فامر
 بقتله والخزع القطع يقال خزع فلان من أصحابه يخزع خزعاً أي انقطع
 وتختلف ومنه سميت خزاعة لأنهم انخزعوا عن أصحابهم وأقاموا بمكة فلي
 اللفظ الأول يكون التقدير أن قوله هذا هو أول خزعة عن النبي صلى الله
 عليه وسلم أي أول غضاضة عنه بنقض العهد وعلى الثاني قيل معناه قطع
 هجاء للنبي صلى الله عليه وسلم منه بمعنى أنه نقض عهد • وذمه وقيل معناه
 خزع من النبي صلى الله عليه وسلم هجاء أي نال منه وشتم منه ووضع منه
 وذكر أهل المغازي والتفسير مثل محمد بن إسحاق أن كعب بن الأشرف
 كان مواداً للنبي صلى الله عليه وسلم في جملة من وادعه من يهود المدينة
 وكان عريباً من بني طي وكانت أمه من بني النضير قالوا فلما قتل أهل بدر شق
 ذلك عليه وذهب إلى مكة ورثاهم لقريش وفضل دين الجاهلية على دين
 الإسلام حتى أنزل الله فيه • ألم تر إلى الذين أتوا نصيباً من الكتاب يؤمنون
 بالجبت والطاغوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء أهدى من الذين
 آمنوا سبيلاً • ثم لما رجع إلى المدينة أخذ ينشد الأشعار يهجو بها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وشبب بنساء المسلمين حتى إذا هم حتى قال النبي صلى الله

عليه وسلم من لكعب بن الاشرف فانه اذى الله ورسوله وذكر قصة قتله
مبسوطة * وقال الواقدي حدثني عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن رومان
ومعمر عن الزهري عن ابن كعب بن مالك وابراهيم بن جعفر عن ابيه
عن جابر وذكر القصة الى قتله قال ففرغت يهود ومن معهم المشركين
جاءوا الى النبي صلى الله عليه وسلم حين اصبحوا فقال قد طرقت صاحبنا الليلة
وهو سيد من ساداتنا قتل غيلة بلا جرم ولا حدث علمناه فقتل رسول الله
صلى الله عليه وسلم انه لو قرأ كما قرأ غيره ممن هو على مثل رأيه ما اغتيل ولكنه
قال منا الاذى وهما بالاشعر ولم يفعل هذا احد منكم الا كان لليهود عاهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ان يكتب بينهم كتابا يتيهون الى ما فيه
فكتبوا بينهم وبينه كتابا تحت العذق في دار رملة بنت الحارث فخذرت
يهود وخافت وذلت من يوم قتل ابن الاشرف وهو الاستدلال بقتل كعب
ابن الاشرف من وجهين * احدهما * انه كان معاهدا امهاتا و هذا الاخلاف
فيه بين اهل العلم بالمغازي والسير وهو عند من العلم العام الذي يستغنى
فيه عن نقل الخاصة ومما لا ريب فيه عند اهل العلم ما قدمنا من ان
النبي صلى الله عليه وسلم عاهد لما قدم المدينة جميع اصناف اليهود بنى قبائع
والنضير وقرية ثم نقضت بنو قينقاع عهد * فخار بهم ثم نقض عهد * كعب
ابن الاشرف ثم نقض عهد * بنو النضير ثم بنو قريظة وكان ابن الاشرف
من بنى النضير وامرهم ظاهر في انهم كانوا اصحابا للنبي صلى الله عليه وسلم
وانما نقضوا العهد لما خرج اليهم يستعينهم في دية الرجلين الذين قتلها عمرو بن

امية الضمري وكان ذلك بعد مقتل كعب بن الاشرف وقد ذكرنا الرواية
الخاصة ان كعب بن الاشرف كان معاهدا للنبي صلى الله عليه وسلم ثم ان
النبي صلى الله عليه وسلم جعله ناقصا للعهد بهجائه واذا به لسانه خاصة والدليل
على انه انما نقض العهد بذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من لكعب بن
الاشرف فانه قد آذى الله ورسوله فعلى تدب الناس له باذاه والاذى
المداق هو اللسان كما قال تعالى ولتسمعن من الله من اي انوار الكتاب من قبلكم
ومن الله ين اشركوا اذى كثيرا وقال تعالى لن يضروكم الا اذى هو وقال
و منهم الذين يؤذون النبي ويقولون هو اذن وقال ولا تكونوا كآل فريز
آدم واموسى قبرا الله مما قالوا الآية وقال ولا مستانسين لحديث ان ذلكم
كان يؤذى النبي الى قوله وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله ولا ان تنكحوا
ازواجه من بعده ابدا الآية ثم ذكر الصلاة عليه والتسليم خبرا واما
ذلك من اعمال اللسان ثم قال ان الذين يؤذون الله ورسوله الى قوله والذين
يؤذون المؤمنين والمؤمنات وقال النبي صلى الله عليه وسلم فيما يروى عن ربه
تبارك وتعالى يؤذنى ابن آدم يسب الدهر وانا الدهر وهذا كثير وقد
نقدم ان الاذى اسم لقليل الشر وخفيف المكروه بخلاف الضر فذلك
اطلق على القول لانه لا يضر المؤمن في الحقيقة وايضا فانه جعل مطلقا
اذى الله تعالى ورسوله موجبا لقتل رجل معاهد ومعلوم ان سب الله
وسب رسوله اذى لله ولرسوله واذا رتب الوصف على الحكم بحرف
الفاء دل على ان ذلك الوصف علة لذلك الحكم لاسيما اذا كان مناسبا وذلك

العلم بالله دل على العلم بالحكم بالحكم على الوصف على الحكم بالحكم

يدل على ان ادى الله ورسوله علة لندب المسلمين الى قتل من يفعل ذلك
من المعاهدين وهذا دليل ظاهري على انتقاض هده ادى الله ورسوله
والسبب من اذى الله ورسوله باتفاق المسلمين بل هو اخص انواع الاذى
وايضاً فقد قد مافي حديث جابر ان اول ما نقض به العهد قصيدته التي
انشأها بعد رجوعه الى المدينة يهجو بهار سول الله صلى الله عليه و سلم
رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ما هجاء بهده القصيدة ندب الى قتله
وهذا وحده دليل على انه انما نقض العهد بالمهجاء لا بذهابها الى مكة
ذكره الواقدي عن اتباعه يوضح ذلك ويؤيده وان كان الواقدي لا يثبت
باذا انفرد لكن لا ريب في علمه بالمازى واستعلام كثير من قديمي القرون
ولم تذكر عنه الا ما استنداه عن غيره فقول له لو قرأ كافر غيره ممن هو على مثل
رأيه ما اغتيل ولكنه نال منا الاذى وهجائنا بالتعزول ما يفعل هذا احد من
الاكابر كان السيف نص في انه انما انتقض عهد ابن الاشرف بالمهجاء لا بذهاب
وان من فعل هذا من المعاهدين فقد استحق السيف وحديث جابر لم يثبت
من الطرفين يوافق هذا وعليه العمد في الاحتجاج وايضا فدائه بالزعم
الى مكة ورجع الى المدينة لم يندب النبي صلى الله عليه وسلم المسلمين الى قتله
فما بان منه انه المجهاد منهم الى قتله والحكم بالحادث يشهد ان ما نسب
الحادث فعلم ان ذلك المجهاد والاذى الذي كان بعد قفوله من مكة وحده
لنقض عهده وقتاله واداك ان هذا في المهادن الذي لا يؤدى الى بركة
فما الظن بالذي يعطى الجزية وانه من احكام الملة فان قيل ان

وَأَمَّا الْخَالِدُونَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآيَاتِ وَالْآذَانِ وَالْأَنْفِ وَالْأَبْصَارِ وَالْأَفْئِدَةِ وَالْأَلْسِنَةِ وَالْأَرْجُلِ وَالْأَيْدِي وَالْأَيْمَانِ وَالْأَفْئِدَةِ وَالْأَلْسِنَةِ وَالْأَرْجُلِ وَالْأَيْدِي وَالْأَيْمَانِ

ابن الاشرف كان قد اتى بغير السب والهجم فروى الامام احمد قال ثنا محمد بن ابي عدي عن داود عن عكرمة عن ابن عباس قال لما قدم كعب ابن الاشرف مكة قالت قريش الاترى الى هذا الصنبر المنتهر من قومه يزعم انه خير منا ونحن اهل الحجيج واهل السدانة واهل السقاية قال انتم خير قال فنزلت فيهم ان شئتكم هو الا بقره قال وانزلت فيه لم تر الى الذين اوتوا نصيباً من الكتاب يؤمنون بالجبت والطاغوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء اهدى من الذين آمنوا سبيلاً الى قوله نصيرا وقال ثنا عبد الرزاق قال قال معمر اخبرني ايوب عن عكرمة ان كعب بن الاشرف انطلق الى المشركين من كفار قريش فاستجابتهم على النبي صلى الله عليه وسلم وامرهم ان يغزوه وقال لهم انا معكم فقالوا انكم اهل كتاب وهو صاحب كتاب ولا نؤمن ان يكون مكرامكم فان اردت ان نخرج معك فاستجد لذين الصنمين وآمن بهما ففعل ثم قالوا له نحن اهدى ام محمد نحن نصل الرحم ونقرى الضيف ونطوف بالبيت ونحرق الكوماء ونسقى اللبن على الماء ومحمد قطع رحمه وخرج من بلده قال بل انتم خيروا هدى قال فنزلت فيهم لم تر الى الذين اوتوا نصيباً من الكتاب يؤمنون بالجبت والطاغوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء اهدى من الذين آمنوا سبيلاً وقال ثنا عبد الرزاق ثنا اسراييل عن السدي عن ابي مالك قال ان اهل مكة قالوا لكعب بن الاشرف لما قدم عليهم دينا خيرا من دين محمد قال اعرضوا علي دينكم قالوا نعم ريت ربنا ونحرق الكوماء ونسقى الحاج الماء

و نصل الرحم و تقرى الضيف قال دينكم خير من دين محمد ف نزل الله تعالى
 هذه الآية ❦ قال موسى بن عقبة عن الزهري كان كعب بن الاشرف
 اليهودي و هو احد بني الضير او هو فيهم قد آذى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بالهجاء و ركب الى قريش فقدم عليهم فاستعان بهم على رسول الله
 فقال ابوسفيان اذا شد لك ادينا احب الى الله ام دين محمد واصحابه و اينا
 اهدى في رأيك و اقرب الى الحق فانا نطعم الجزور الكوماء و نسقي
 اللبن على الماء و نطعم ما هبت الشال قال ابن الاشرف انتم اهدى منهم
 سبيلاً ثم خرج مقبلاً حتى اجمع رأي المشركين على قتال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم معلناً بعد اذ رسول الله صلى الله عليه وسلم و
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لنا من ابن الاشرف قد اسلم
 بعد او تناو هجائنا و قد خرج الى قريش فاجمعهم على قتالنا و قد اخبرني انه
 بذلك ثم قدم على اخبث ما كان ينتظر قريشاً ان تقدم فيقاتلوا به ثم قرأ
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ما انزل فيه ان كان لذي انتواء
 اعلم قال الله عز وجل الم تر الى الذين اوتوا نصيباً من المكتوب الى قوله
 سبيلاً و آيات معها فيه وفي قريش ❦ و ذكر لنا ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال اللهم اكفني ابن الاشرف بما شئت فقال له عمار بن مسامة
 انا يا رسول الله اقلله و ذكر القصة في قتله الى آخرها ثم قال فقال الله ابن
 الاشرف بعد اذ اوتاه الله و رسوله و هجائه اياه و قال به عليه قيتاً و انما به
 بذلك ❦ و قال محمد بن اسحاق كان من حديث كعب بن الاشرف

انه لما صيب اصحاب بدرو قد م زيد بن حارثة الى اهل الساقلة وعبد الله
ابن رواحة الى اهل العالية بشيرين بعثهما رسول الله صلى الله عليه وسلم
الى من بالمدينة من المسلمين بفتح الله تعالى عليه وقتل من قتل من المشركين
كما حدثني عبد الله بن المغيث بن ابي بردة الظفري وعبد الله بن
ابي بكر وعاصم بن عمر بن قتادة وصالح بن ابي امامة بن سهل كل واحد
قد - حدثني بعض حديثه قالوا كان كعب بن الاشرف من طيء ثم احببني
نهارا وكانت امه من بني النضير فقال حين بلغه احق هذا الذي يروون ان
محمد اقل هؤلاء الذين سمي هذا ان الرجلان يعني زيدا وعبد الله بن
رواحه فهؤلاء اشرف العرب وملوك الناس والله لئن كان محمد اصاب
هؤلاء القوم لبطن الارض خيرا من ظهرها فلما تبين عدو الله الخبر خرج
حتى قدم مكة ونزل على المطلب بن ابي وداعة السهمي وعنده عاتكة
بنت ابي العيص بن امية فانزلته واكرمه وجعل يمرض على رسول الله
صلى الله عليه وسلم وينشد الاشعار ويكي اصحاب القلب من قريش الذين
اصبوا يدايهم وذكروا ما ردد عليه حسان وغيره ثم رجع كعب بن
الاشرف الى المدينة يشرب بنساء المسلمين حتى آثم فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم كما حدثني عبد الله بن ابي المغيث من لي با بن الاشرف فقال محمد
ابن مسلمة انالك به يا رسول الله انا اقله وذكر القصة وقال الواقدي
حدثني عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن رومان وعمر عن الزهري عن ابن
كعب بن مالك و ابراهيم بن جعفر عن ابيه عن جابر بن عبد الله فكل قد

حدثني عنه بطائفة فكان الذي اجتمعوا الناعليه قالوا ان ابن الاشرف كنت
 تاعرا وكان يهجو النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه ويمرض عايبهم كنه
 قش في شعره وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد علم ذلك وانه
 اخلاط منهم المسلمون الذين تجمعهم دعوة الاسلام فيهم اهل الحق والخشوع
 ومنهم لفاقه للبعين جميعا الاوس والخزرج فاراد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حين قدم المدينة استصلاحهم كلهم وموادعتهم وكان الرجل يكون مسيئا له يوم
 مشركا فكان المشركون واليهود من اهل المدينة يؤذون رسول الله صلى الله
 عليه وسلم واصحابه اذى شديدا فامر الله نبيه والمسلمين بالصبر على ذلك
 والعفو عنهم وفيهم انزل ولتسمعن من الذين اوتوا الكتاب بآيات الله
 ومن الذين اشركوا اذى كثيرا وان تصبروا وتتقوا فان ذلك من الله
 عزم الامور وفيهم انزل الله تعالى ود كثير من اهل الكتاب الآيات في جواب
 الاشرف ان يمسك عن ايداء رسول الله صلى الله عليه وسلم وايداء المسلمين
 وقد بلغ منهم فلما قدم زيد بن حارثة بالبشارة من بدر بقتل المشركين
 واسر من اسر منهم فرأى الاسرى مقرنين كبت وذل ثم قال لقومه
 والله لبطن الارض خير لكم من ظاهرها اليوم هو لآسرة الله من
 قد قتلوا واسروا فما عندكم قالوا عداوته ما هي بنا فقال لهم قومه
 قومه واصابهم ولكني اخرج الى قریش فاحضهم اوابكي نالاهما جيتا بيوت
 فخرج معهم فخرج حتى قدم مكة ووضع رحله عند ابي وداعة ابن نبي
 اصبرة السهمي وتحت عاتكة بنت اسد بن ابي العيص فجعل يرفق في قرينة

مارثاهم به من الشعرو ما اجابه به حسان فاخبره بنزول كعب على من
 نزل فقال حسان فذكر شعرا هجا به اهل البيت الذين نزل فيهم قال فلما
 بلغها هجاءه نبذت رحله وقالت مالنا ولهذا اليهودي الا ترى ما يصنع بنا
 حسان فتحول فكما تحول عند قوم عا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حسانا فقال ابن الاشرف نزل على فلان فلا يزال يهجوهم حتى ينبذ رحله
 فلما لم يجد ماوى قدم المدينة فلما بلغ النبي صلى الله عليه وسلم قدوم ابن الاشرف
 قال اللهم اكفني ابن الاشرف يم شئت في اعلا نه الشرو قوله الاشعار
 وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لى من ابن الاشرف فقد آذاني
 فقال محمد بن مسلمة اتاه به رسول الله وانا قتله قال فافعل وذكر الحديث فقد
 اجتمع لابن الاشرف ذنوب انه رثى قتلى قريش وحضهم على محاربة
 النبي صلى الله عليه وسلم واطأهم على ذلك واعانهم على محاربه باخباره
 ان دينهم خير من دينه وهجا النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين . قانا .
 الجواب من ويحوه . احدها . ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يندب الى قتله
 لكونه ذهب الى مكة وقال ما قال هناك وانما ندب الى قتله لما قدم وهاجوا
 كما جاء ذلك مفسرا في حديث جابر المتقدم بقوله ثم قدم المدينة معلما
 لعداوة النبي صلى الله عليه وسلم ثم بين ان اوله قطع به العهد تلك الايات
 التي قالها بعد الرجوع وان النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ ندب الى قتله
 وكذا لك في حديث موسى بن عقبة من لئامن ابن الاشرف فانه قد استعلن
 بعد او تناوهم ائنا ويؤيد ذلك شيخان احدهما . ان سفيان بن عيينة روى عن

عمرو بن دينار عن عكرمة قال جاء يحيى بن اخطب وكعب بن الاشرف الى اهل مكة فقالوا انتم اهل الكتاب واهل العلم فاخبروا ناسا من محمد فقالوا اما انتم وما محمد فقالوا نحن نصل الارحام ونحرم الكوثر ونسقي الماء على اللبن ونفك العناة ونسقي الحجيج ومحمد صنوبر قطع ارجل منواتبعه سراق الحجيج بنو غفار فنحن خير ام هو فقالوا بل انتم خير واهدى سبيلا فانزل الله تعالى الم تر الى الذين او تو انصيا من الكتاب الى قوله اولائك الذين لعنهم الله ومن يلعن الله فان تجدل له نصيرا وكذاك قال قتادة ذكرنا ان هذه الآية نزلت في كعب بن الاشرف وحيي بن اخطب رجلا من اليهود من بنى النصير لقياقريش في الموسم فقال لما المشركون نحن اهاى ام محمد واصحابه فانا اهل السد انتم واهل السقاية واهل الحرم فقل لا اتم اهدى من محمد واصحابه وهما يعلمان انها كاذبان انما جعلها على ذلك حسد محمد واصحابه فانزل الله تعالى فيهم اولائك الذين لعنهم الله ومن يلعن الله فلن تجد له نصيرا فلما رجعا الى قومها قال لما قومها ان محمدا يزعم انه قد نزل فيكما كذا وكذا قالوا صدق والله ما حملنا على ذلك الا حسده وبعضه وهذا من رسائلنا من وجهين مختلفين فيها ان كلا الرجلين ذهبا الى مكة وقالوا لا شتم انها قد ما فندب النبي صلى الله عليه وسلم الى قتل ابن الاشرف وامسك عن ابن اخطب حتى تقض بنو النصير العهد فاجلستم الى ما الله عليه وسلم فليحق بخير شتم جمع عليه الاحزاب فلما انهم زمواد خل مع دبرهم فليحق به حتى قتله الله معهم فعلم ان الامر الذي اتياه بمكة لم يكن هو المطلوب

للندب الى قتل ابن الاشرف و انما هو ما اختص به ابن الاشرف من المعجزة
ونحوه وان كان ما فعله بمكة مؤيدا عاصدا لكن مجرد الاذى لله ورسوله موجب
للندب الى قتله كما نص عليه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله من لكب بن الاشرف
فانه قد آذى الله ورسوله وكما بينه جابر في حديثه الوجه الثاني ان ابي اويس
قال حدثني ابراهيم بن جعفر الحارثي عن ابيه عن جابر قال لما كان من امر النبي
صلى الله عليه وسلم وبنى قريظة كذا فيه واحسبه بنى قينقاع اعتدل كعب بن
الاشرف ولحق بمكة وكان منها وقال ولا اعين عليه ولا اقاتله فقبل له بمكة
ادينا خيرا من دين محمد واصحابه قال ديكم خيرا واقدم من دين محمدودين محمد
حديث فهذا دليل على انه لم يظهر محاربه الجواب الثاني ان جميع ما اتاه ابن
الاشرف انما هو اذى باللسان فان مرثيته لقتلى المشركين وتفضيذه وسبه وهجاءه
وطعنه في دين الاسلام وتفضيل دين الكفار عايه كله قول باللسان ولم يعمل
عملا فيه محاربة ومن نازعنا في سب النبي صلى الله عليه وسلم ونحوه فهو في تفضيل
دين الكفار وحضهم باللسان على قتل المسلمين اسد منازعة لان الذمي اذا تجسس
لاهل الحرب واخبرهم بمورات المسلمين ودعا الكفار الى قتالهم انتقض عهده
ايضا عندنا كما ينتقض عهد الساب ومن قال ان الساب لا ينتقض عهده فانه
يقول لا ينتقض العهد بالتجسس للكفار ومطالعتهم باخبار المسلمين بطريق
الاولى عندهم وهو مذهب ابي حنيفة والثوري والتافعي على خلاف بين اصحابه
وابن الاشرف لم يوجد منه الا الاذى باللسان فقط فهو حجة على من نازع في هذه
لمسائل ونحن نقول ان ذلك كله تقضى للعهد الجواب الثالث ان تفضيل

عمرو بن دينار عن عكرمة قال جاءني بن الخطاب وكمب بن الاشرف
الى اهل مكة فقالوا انتم اهل الكتاب واهل العلم فاخبرونا عنا وعن
محمد فقالوا اما انتم وما محمد فقالوا نحن نصل الارحام ونهر الكواء ونسقي
الماء على اللبن ونفك العناة ونسقي الحبيج ومحمد صنوبر قطع ارحامنا واتبعه
سراق الحبيج بنو غفار فمن خير ام هو فقالوا بل انتم خير واهدي سبيلا
فانزل الله تعالى الم تر الى الذين اوتوا نصيباً من الكتاب الى قوله اولائك
الذين لعنهم الله ومن يلعن الله فان تجدد له نصيراً وكذا قال قتادة
ذكرنا ان هذه الآية نزلت في كمب بن الاشرف وحبشي بن الخطاب رجلاين
من اليهود من بنى النضير لقيامهم في الموسم فقال لهم المشركون نحن اهدى
ام محمد واصحابه فانا اهل السدانة واهل السقاية واهل الحرم فقالوا انهم اهدى
من محمد واصحابه وها يعلمان انها كاذبان انما حملها على ذلك حسد محمد واصحابه
فانزل الله تعالى فيهم اولائك الذين لعنهم الله ومن يلعن الله فلن تجد له نصيراً
فلما رجعا الى قومهما قال لهما قومهما ان محمد ايزعما انه قد نزل فيكما كذا وكذا
قالا صدق والله ما حملنا على ذلك الا حسده وبغضه وهذا من رسائل
من وجهين مختلفين فيها ان كلا الرجلين ذهباً الى مكة وقالاه لا
ثم انها قد ما فندب النبي صلى الله عليه وسلم الى قتل ابن الاشرف وامسك
عن ابن الخطاب حتى تقض بنو النضير العهد فاجلهم الذي صلى الله عليه
وسلم فلم يبق بخير ثم جمع عليه الاحزاب فلما انهزموا دخل مع بني قريظة حصونهم
حتى قتله الله معهم فعلم ان الامر الذي اتياه بمكة لم يكن هو الموجب

للتدب الى قتل ابن الاشرف و انما هو ما اختص به ابن الاشرف من المجاه
ونحوه وان كان ما فعله بمكة مؤيدا عاضدا لكن مجرد الاذى لله ورسوله موجب
للتدب الى قتله كما نص عليه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله من لكعب بن الاشرف
فانه قد آذى الله ورسوله وكما بينه جابر في حديثه الوجه الثاني ان ابا اويس
قال حدثني ابراهيم بن جعفر الحارثي عن ابيه عن جابر قال لما كان من امر النبي
صلى الله عليه وسلم وبنى قريظة كذا فيه واحسبه بنى قينقاع اعتزل كعب بن
الاشرف ولحق بمكة وكان منها وقال ولا اعين عليه ولا اقاتله فقبل له بمكة
اديتنا خير ام دين محمد واصحابه قال ديكم خير واقدم من دين محمد ودين محمد
حديث فهذا دليل على انه لم يظهر محاربتهم الجواب الثاني ان جميع ما اتاه ابن
الاشرف انما هو اذى باللسان فان مرثية ائمتي المشركين وتفضيذه وسبه وهجاء
وطعنه في دين الاسلام وتفضيل دين الكفار عايه كله قول باللسان ولم يعمل
عملا فيه معارضة ومن نازعنا في سب النبي صلى الله عليه وسلم ونحوه فهو في تفضيل
دين الكفار وحضهم باللسان على قتل المسلمين استدنازع لان الذي اذا تجسس
لاهل الحرب واخبرهم بعورات المسلمين ودعا الكفار الى قتالهم انتقض عهده
ايضا عندنا كما ينتقض عهد الساب ومن قال ان الساب لا ينتقض عهده فانه
يقول لا ينتقض العهد بالتجسس للكفار ومطالعتهم باخبار المسلمين بطريق
الاولى عندهم وهو مذهب ابي حنيفة والثوري والشافعي على خلاف بين اصحابه
وابن الاشرف لم يوجد منه الا الاذى باللسان فقط فهو حجة على من نازع في هذه
المسائل ونحن نقول ان ذلك كله نقض للعهد الجواب الثالث ان تفضيل

دين الكفار على دين المسلمين هو دون سب النبي صلى الله عليه وسلم بلا ريب
فان كون الشيء مفضولاً احسن حالاً من كونه مسبوياً مشتوماً فان كان ذلك
ناقضاً للعهد فالسب بطريق الاولى واما مرثيته للقتلى وحضهم على اخذ ثورهم
فاكثر ما فيه تهيج قريش على المحاربة وقريش كانوا قد اجمعوا على محاربة النبي
صلى الله عليه وسلم عقب بدر وارصدوا البر التي كان فيها ابوسفياض للنفقة على
حربه فلم يحتاجوا في ذلك الى كلام ابن الاشرف نعم مرثيته وتفضيله بما زادهم
ضيظاً ومحاربة لكن سبه للنبي صلى الله عليه وسلم وهجاؤه له ولد به ايضاً
مما يهيجهم على المحاربة ويفرهم به فعلم ان الهجاء فيه من الفساد في غيره
من الكلام وابلغ فاذا كان غيره من الكلام نقضاً فهو ان يكون نقضاً لولي
ولهذا قتل النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من النسوة اللواتي كن يشتمنه ويهجونه
مع عفوه عنهن كانت ثمين عليه وتحض على قتاله الجواب الرابع ان ما ذكره
حجة لنا من وجوه آخر وذلك انه قد اشتهر عند اهل العلم من وجوه كثيرة
ان قوله تعالى الم تر الى الذين اوتوا نصيباً من الكتاب ثم نزلت في كعب بن الاشرف
بما قاله لقريش وقد اخبر الله سبحانه انه لئنه وان من لعنه فلن تجد له نصيراً
وذلك دليل على انه لا عهد له لانه لو كان له عهد لكان يجب نصره على المسلمين
فعلم ان مثل هذا الكلام يوجب انتقاض عهده وعدم ناصره فكيف
بما هو اغلظ منه من شتم وسب وانما لم يجعله النبي صلى الله عليه وسلم والله اعلم
بمجرد ذلك ناقضاً للعهد لانه لم يعلن بهذا الكلام ولم يجر به وانما اعلم الله
به رسوله وحياً كما تقدم في الاحاديث ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم

ليأخذ احد امن المسلمين والمعاهد بين الابد نب ظاهر فلما رجع الى المدينة
واعلن الهجاء والعداوة استحق ان يقتل لظهور اذاه وثبوته عند الناس نعم
من خيف منه الحياة فانه ينبذ اليه العهد اما اجراء حكم المحاربة عليه فلا يكون
حتى يظهر المحاربة ويثبت عليه . فان قيل . كعب بن الاشرف سب النبي صلى الله
عليه وسلم بالهجاء والشعر كلام موزون يحفظ ويروى وينشد بالاصوات والالحان
ويشتهر بين الناس وذلك له من التأثير في الاذى والصد عن سبيل الله ما ليس للكلام
المنثور ولذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم باصر حسان ان يهجوهم ويقول لهواني
فيهم من النبل فيؤثر هجاء . فيهم اثر أعظيما يمتنعون به من اشياء لا يمتنعون عنها
لوسبوا بكلام منشورا ضعاف الشعر وايضا فانه كعب بن الاشرف وام الولد
المتقدمة تكرر منها سب النبي صلى الله عليه وسلم واذا وكثر والشئ اذا كثر
واستمر صار له حال اخرى ليست له اذا انفرد وقد حكيت ان الحنفية يميزون
قتل من كثر منه مثل هذه الجريمة وان لم يميزوا قتل من لم ينكر منه فاذا
مادل عليه الحديث يمكن المخالف ان يقول به . قلنا اولاه ان هذا يفيدنا
ان السب في الجملة من الذمى مهد ردمه ناقض لعهد . ويبقى الكلام
في الناقض للعهد هل هو نوع خاص من السب وهو ما كثر او غاظ او مطلق
السب هذا نظر آخر فما كان مثل هذا السب وجب ان يقال انه مهد ردم
الذمى حتى لا يسوغ لاحد ان يخالف نص السنة فلوزعم زاعم ان
شبهان كلام الذمى واذا لا يبيح دمه كان مخالفا للسنة الصحيحة الصريحة خلافا
لا عذر فيه لاحد . وقلنا ثانيا . لا ريب ان الجنس الموجب للعقوبة قد يتغلف

بعض انواعه صفة او قدرا او صفة وقد رافقه ليس قتل واحد من الناس مثل
 قتل والد او ولد عالم صالح ولا ظلم بعض الناس مثل ظلم يقيم فقير بين اثنين
 صالحين وليست الجناية في الاوقات والاماكن والاحوال المترفة كالحرم
 والاحرام والشهر الحرام كالجناية في غير ذلك وكذا لك مضت سنة الخلفاء
 الراشدين بتغليظ الديات اذا تغلظ القتل باحد هذه الاسباب وقل
 النبي صلى الله عليه وسلم وقد قيل له اي الذنب اعظم قال ان تجعل لله
 ندا وهو خالقك قيل له ثم اي قال ان تقتل ولدك خشية ان يطعم معك قيل له
 ثم اي قال ثم ان تزاني حليلة جارك ولا شك ان من قطع الطريق مرات متعددة
 وسفك دماء خلق من المسلمين وكثر منه اخذ الاموال كان جرمه اشد
 من جرم من لم يقطع الامرة واحدة ولا ريب ان من اكثر من سب
 النبي صلى الله عليه وسلم او نظم القصائد في سبه فان جرمه اعظم من جرمه
 من سبه بالكلمة الواحدة المنشورة بحيث يجب ان تكون اقامة الحد عليه
 او كدوا لاتصار لرسول الله صلى الله عليه وسلم او يجب وان المقل لو كان اهلا ان
 يعفى عنه لم يكن هذا اهلا لك لكن هذا الحديث كغيره من الاحاديث يدل على
 ان جنس الاذى لله ورسوله ومطلق السب الظاهر مهدد بالدم الذي نفي عنه
 وان كان بعض الأشخاص اغلظ جرما من بعض لتغلظ سبه نوعا او قدرا
 وذلك من وجوه احدها ان النبي صلى الله عليه وسلم قتل من اكعب
 ابن الاشرف فانه قد آذى الله ورسوله فجعل علة الندب الى قتله انه آذى الله
 ورسوله واذى الله ورسوله اسم مطلق ليس مقيدا بنوع ولا بقدر فيجب

ان يكون اذى الله ورسوله علة لا تنداب الى قتل من فعل ذلك من ذمى
 وغيره وقليل السب وكثيره ومنظومه ومثوره اذى بلا رهب فيتعلق
 به الحكم وهو امر الله ورسوله بقتله ولو لم يرد هذا المعنى لقال من كذب فانه
 قد بالغ في اذى الله تعالى ورسوله او قد اكثر من اذى الله ورسوله او قد
 دأب على اذى الله ورسوله وهو صلى الله عليه وسلم الذي اوتى جوامع
 الكلم وهو الذي لا ينطق عن الهوى ولم يخرج من بين شفتيه صلى الله عليه وسلم
 الا حق في غضبه ورضاه • وكذلك قوله في الحديث الآخر انه نال منا
 الاذى وهبانا بالشعر ولا يفعل هذا احد منكم الا كانت السيف ولم يقيد
 بالكثرة • الثاني • انه آذاه بهجائه المظلوم واليهودية بكلام مشور وكلاهما
 اهدر دمه فعلم ان النظم ليس له تأثير في اصل الحكم اذ لم يخص ذلك للنظم
 والوصف اذ اثبت الحكم بدونه كان عدم التأثير فلا يجعل جزءاً من العلة
 ولا يجوز ان يكون هذا من باب تعليل الحكم بعلمين لان ذلك انما يكون
 اذا لم يكن احدهما مندرجة في الاخرى كالقتل والزنا اما ما ذكرنا رجعت احدهما
 في الاخرى فالوصف الاعم هو العلة والاختصاص عدم التأثير • الوجه الثالث •
 ان الجنس المبيح لادم لا فرق بين قليله وكثيره وغلظه وخفيفه في كونه
 مبيحاً للدم سواء كان قولاً او فعلاً كالردة والزنا والمحاربة ونحو ذلك
 وهذا هو قياس الاصول فمن زعم ان من الاقوال او الافعال ما يبيح الدم
 اذا اكثر ولا يبيحه مع القلة فقد خرج عن قياس الاصول وليس له ذلك الا بنص
 يكون اصلاً بنفسه ولا نص يدل على اباحة القتل في الكثير دون القليل

وما ذهب اليه المازع من جواز قتل من كثرت منه القتل بالثقل والقاحشة في الدبر دون القبل انما هو حكاية مذهب والكلام في الجميع واحد ثم انه قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه رخص رأس يهودي بين حجرين لانه فعل ذلك بجارية من الانصار فقد قتل من قتل بالثقل قودا مع انه لم يتكرده منه وقال في الذي يعمل عمل قوم لوط 'قتلوا الفاعل والمفعول به' ولم يعتبر التكرار وكذلك اصحابه من بعده قتلوا فاعل ذلك امارجأ او حرقا او غير ذلك مع عدم التكرار * واذا كانت الاصول المصوصة او المجمع عليها مستوية في اباحة الدم بين المرة الواحدة والمرات المتعددة كان الفرق بينهما في اباحة الدم اثبات حكم بلا اصل ولا تغيير له بل على خلاف الاصول الكلية وذلك غير جائز . يوضع ذلك ان ما ينقض الايمان من الاقوال يستوى فيه واحد وكثيره وان لم يصرح بالكفر كما لو كفر باية واحدة او بفريضة ظاهرة او بسب الرسول مرة واحدة فانه كما صرح بتكذيب الرسول وكذلك ما ينقض الايمان من الاقوال لو صرح به وقال قد انقضت العهد وبرئت من ذمتك انتقض عهده بذلك وان لم يكره فكذلك ما يستلزم ذلك من السب واللعن في الدين ونحو ذلك لا يحتاج الى تكريره الوجه الرابع * انه اذا اكثر من هذه الاقوال والافعال فاما ان يقتل لان جسها مبيع للدم او لان المبيع قد رخص من فان كان الاول فهو المطلوب وان كان الثاني فما حد ذلك المقدار المبيع للدم وليس لاحد ان يحد في ذلك حد الابص او اجماع او قياس عند من يرى القياس في المقدرات والتلازمة منتفية في مثل هذا فانه ليس في

الاصول قول لو فعل بيع الدم منه عدد مخصوص فلا يبيعه اقل منه ولا يتخض هذا
بالاقرار في الزنا فانه لا يثبت الا باربع مرات عند من يقول به او القتل بالقسامة فانه
لا يثبت الا بعد خمسين يمينا عند من يرى القود بها او رجم الملاعة فانه لا يثبت الا
بعد ان يشهد الزوج اربع مرات عند من يرى انها ترجم بشهادة الزوج اذا انككت
لان المبيع للدم ليس هو الاقرار ولا الايمان وانما المبيع فعل الزنا او فعل القتل وانما
الاقرار والايمان حجة ودليل على ثبوت ذلك ونحن لم ننازع في ان المجع الشرعية
لما نصب محمد و دة وانما قلنا ان نفس القول او العمل المبيع للدم لانصاب له في
الشرع وانما الحكم معلق بجنسه الوجه الخامس ان القتل عند كثرة هذه الاشياء
اما ان يكون حدا يجب فعله او تعزير ايرجع الى رأى الامام فان كان الاول فلا بد
من تحد يدمو جبه ولا حمله الا تطبيقه بالجنس اذ القول بما سوى ذلك تصح وان
كان في الثاني فليس في الاصول تعزير بالقتل فلا يجوز اثباته الا بدليل ينخصه
والعمومات الواردة في ذلك مثل قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرء مسلم الا
احدى ثلاث ندل على ذلك ايضا الوجه الثاني من الاستدلال به ان الفر
الخمس الذين قتلوه من المسلمين محمد بن مسلمة وابانيلة وعباد بن بشر والحارث بن
اوس واباعبس بن جبر قد ادن لهم النبي صلى الله عليه وسلم ان يقتالوه ويخذلوه
بكلام يظهر به انهم قد آمنوه ووافقوه ثم يقتلوه ومن المعلوم ان من اظهر لكافرا مانا
لم يجر قتله بعد ذلك لاجل الكفر بل لواء اعتقد الكافر الحربى ان المسلم آمنه وكلمه على
ذلك صار مستأنا قال النبي صلى الله عليه وسلم فيما رواه عنه عمرو بن الحمق من آمن
رجلا على دمه وماله ثم قتله فانا منه بري وان كان المقتول كافرا رواه الامام احمد وابن

ما جئة وعن سليمان بن صرد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا آمنك الرجل على
 دمه فلا تقتله رواه ابن ماجة وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 الا مان قيد الفتك لا يفتك مو من رواه ابو داود وغيره وقد زعم الخطابي انهم لما
 فتكوا به لانه كان قد خلع الا مان وتعض العهد قبل هذا وزعم ان مثل هذا جازي
 الكافر الذي لا عهد له كما جاز البيات والاغارة عليهم في اوقات الفرقة لكن يقال
 هذا الكلام الذي كملوه به صار مستانكا وادنى احواله ان تكون له شبهة امان ومثل
 ذلك لا يجوز قتله بمجرد الكفر فان الا مان يعصم دم الحربي ويبيد مستأبداً قل
 من هذا كما هو معروف في مواضعه وانما قتله لاجل هجرته وارسوله ومن
 حل قتله بهذا الوجه لم يعصم دمه با مان ولا عهد كما لو آمن المسلم من وجب قتله لا حل
 قطع الطريق ومخاربة الله ورسوله والسعي في الارض بالفساد الموجب للاحراق من
 من وجب قتله لاجل زناه او آمن من وجب قتله لاجل الردة او لاجل ترك اركان
 الاسلام ونحو ذلك ولا يجوز له ان يعقده عقده سواء كان عقداً مان او عقداً
 هدنة او عقداً ذمة لان قتله حد من الحدود وليس قتله لمجرد كونه كافراً حربياً
 كما سيأتي واما الاغارة والبيات فليس هناك قول ولا فعل صار وابه آمين
 ولا اعتقدوا انهم قد اومنوا بخلاف قصة كعب بن الاشرف فتستأنس ان الله
 ورسوله بالحجة ونحوه لا يحقن معه الدم بالامان فان لا يبقيه الذمة
 المؤبدة والهدنة الموقته بطريق الاولى فان الا مان يجوز عقده لكل دور
 ويعقده كل مسلم ولا يشترط على المستامن شيء من الشروط والذمة لا يستلزمها
 الا الامام واهله ولا يعقد الا بشروط كثيرة تقتضي على اهل الذمة من ائمة

الصغار ونحوه وقد كانت عرضت لبعض السفهاء شبهة في قتل ابن
الاشرف فظن ان دم مثل هذا يعصم بذمة متقدمة او بظاهر امان وذلك
نظير الشبهة التي عرضت لبعض الفقهاء حتى ظن ان العهد لا ينقض بذلك
فروى ابن وهب اخبرني سفيان بن عيينة عن عمر بن سعيد اخي سفيان
ابن سعيد التوري عن ابيه عن عباية قال ذكر قتل ابن الاشرف عند معاوية
فقال ابن يامين كان قتله غد رافقال محمد بن مسلمة يامعاوية ايغد ر عندك
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لا تكروا الله لا يظلني واياك سقف بيت
ابد ا ولا يغلولي دم هذا الاقتله . وقال الواقدي حدثني ابراهيم بن جعفر
عن ابيه قال قال مروان بن الحكم وهو على المدبنة وعند . ابن يامين النضري
كيف كان قتل ابن الاشرف قال ابن يامين كان غدا ومحمد بن مسلمة جالس
شيخ كبير فقال با مروان ايغد رسول الله صلى الله عليه وسلم عندك وانه
ماقتله الا بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم والله لا يؤذيني واياك سقف
بيت . الا المسجد واما انت يا ابن يامين فقله علي ان افلت وقد رت عليك
وفي يدي سيف الا ضربت به رأسك فكان ابن يامين لا ينزل من بني قريظة
حتى يبعث له رسولاً يظن محمد بن مسلمة فان كان في بعض خبياعه نزل فقصي
حاجنه ثم صدر والالم ينزل فبينما محمد في جنازة وابن يامين في البقيع فرأى محمداً
يفش عاياه جراثيد يظنه لا يراه فعاجله فقام اليه الناس فقال يا ابا عبد الرحمن
ما نضع نحن نكفيك فقام اليه فلم يزل يضربه جريدة جريدة حتى كسر
ذلك الجريد على وجهه ورأسه حتى لم يترك به مصحاثم ارسله ولا طباخ به

ثم قال والله لو قدرت على السيف لضربتك به . فان قيل . فاذا كان هو
 وبنو النضير قبيلته مواد عين فما معنى ما ذكره ابن اسحق قال حدثني مولى
 يزيد بن ثابت حدثني ابنة محيصة عن ابيها محيصة ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال من ظفرتم به من رجال يهود فاقتلوه فوثب بمحيصة بن مسعود
 على ابن سنيئة رجل من تجار يهود كان يلا بسهمو يبا يعمهم فقتله وكان حويصة
 ابن مسعود اذ ذاك لم يسلم وكان اسن من محيصة فلما قتله جعل حويصة يضربه
 ويقول اى عدوا لله قتله اما والله لرب شحم في بطنك من ماله فوالله ان كان
 لاول اسلام حويصة فقال محيصة فقلت له والله لقد اسرف في بقتله من لوا مرفي
 بقتلك لضربت عنقك فقال حويصة والله ان ديتا بامك منك هذا العجب . وقال
 الواقدي بالا سائيد المتقدمه قلوا فلما اصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من الليلة التي قتل فيها ابن الاشرف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من ظفرتم به من رجال يهود فاقتلوه فخافت يهود فلم يطاع عظيم من عظميهم
 ولم ينطلقوا وخافوا ان يبيتوا كما بيت ابن الاشرف و ذكر قتل ابن سنيئة
 الى ان قال وفزع يهود ومن معهم من المشركين وساق القصة كما تقدم عنه فان
 هذا يدل على انهم لم يكونوا مواد عين والامام اسر بقتل من صودف منهم ويدل
 هذا على ان العهد الذي كتبه النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين اليهود كان بعد قتل
 ابن الاشرف وحينئذ فلا يكون ابن الاشرف معاهدا . قلنا . انما اسر النبي
 صلى الله عليه وسلم بقتل من ظفربه منهم لان كعب بن الاشرف كان من
 ساداتهم وقد تقدم انه قال ما عندكم يعني في النبي صلى الله عليه وسلم قلوا

عد او نه ما حينئذ كانوا مقيمين خارج المدينة فعظم عليهم قتله وكان عليه السلام
 على الحاربة واظهار نقض العهد انتصارهم للقتول وذبحهم عنه واما من قرأه
 مقيم على عهده المتقدم لانه لم يظهر المد اوة ولهذا لم يحاصروهم النبي صلى الله
 عليه وسلم ولم يحاربهم حتى اظهر واعد اوته بعد ذلك واما هذا الكتاب
 فهو شيء ذكره الواقدي وحده وقد ذكر هو ايضا ان قتل ابن الاشرف
 في شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وان غزوة بني قينقاع كانت قبل ذلك في
 شوال سنة اثنتين بعد بدو ربيع شهر وذكر ان الكتاب الذي وادع فيه
 النبي صلى الله عليه وسلم اليهود كلها كان لما قدم المدينة قبل بدو على هذا
 فيكون هذا كتابا ثانيا خاصا بالنضير تجدد فيه العهد الذي بينه وبينهم
 غير الكتاب الاول الذي كتبه بينه وبين جميع اليهود لاجل ما كانوا اقداروا
 من اظهار المد اوة وقد تقدم ان ابن الاشرف كان معا هذا وتقدم
 ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الكتاب لما قدم المدينة في اوائل
 الامر والقصة تدل على ذلك والا لما جاء اليهود الى النبي صلى الله عليه وسلم
 وشكوا اليه قتل صاحبهم ولو كانوا محاربين لم يستنكروا قتله وكلمهم ذكر ان
 قتل ابن الاشرف كان بعد بدو وان معا هذه النبي صلى الله عليه وسلم كانت
 قبل بدو كما ذكره الواقدي قال ابن اسحق وكان فيما بين ذلك من غزوة
 النبي صلى الله عليه وسلم امر بني قينقاع يعني فيما بين بدو غزوة القرع من العام
 المقبل في جمادى الاولى وقد ذكر ان بني قينقاع هم اول من حارب ونقض العهد
 ❦ الحديث الرابع ❦ ما روى عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه

❦ حكاية رجل انظروا لاني بكر الصديق رضي الله عنه ❦

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سب نبياً قتل ومن سب رجلاً جلد . رواه ابو محمد الحلال و ابو القاسم الارجى و رواه ابو ذر الهروي و لفظه من سب نبياً فاقتلوه و من سب اصحابي فاجلدوه . و هذا الحد يث قد رواه عبد العزيز بن الحسن بن زبالة قال ثنا عبد الله بن موسى بن جعفر عن علي بن موسى عن ابيه عن جده عن محمد بن علي بن الحسين عن ابيه عن الحسين بن علي عن ابيه و في القلب منه حزازة فان هذا الاسناد الشريف قد ركب عليه متون مكررة و المحدث به عن اهل البيت ضعيف فان كان محفوفا فهو ايل على وجوب قتل من سب نبياً من الانبياء و ظاهره يدل على انه يقتل من غير استئابة و ان القتل حد له .

الحديث الخامس ما روى عبد الله بن قدامة عن ابي برزة قال اغتال رجل لابي بكر الصديق فقلت اقتله فانه ثمرني و قال ليس هذا لاحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم . رواه النسائي من حديث سمعة عن توبة العبدي عنه . و في رواية لابي بكر عبد العزيز بن جعفر المقيي عن ابي برزة ان رجلا شتم ابا بكر فقلت يا خليفة رسول الله الا اضرب عنقه فقال ويحك او وياك ما كانت لاحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم . رواه ابو داود في سننه باسناد صحيح عن عبد الله بن مطرف عن ابي برزة قال كنت عند ابي بكر رضي الله عنه فنهض على رجل فاشتد عليه فقلت ائذن لي يا خليفة رسول الله اضرب عنقه قال فاذهبت كلتي غضبه فقام فدخل فامرسل الي فقال ما لذي قلت انفا قلت ائذن لي اضرب عنقه قال اكنيت فاعلا و امرتاك

قال نعم قال لا والله ما كانت لبشر بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال ابوداود في مسأله سمعت ابا عبد الله يسأل عن حديث ابي بكر ما كانت
لاحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لم يكن لا يبي بكر ان يقتل
رجلا الا باحدى ثلاث وفي رواية باحدى الثلاث التي قالها رسول الله
صلى الله عليه وسلم كفر بعد ايمان وزنا بعد احسان وقتل نفس بغير نفس
والنبي صلى الله عليه وسلم كان له ان يقتل من قد استدله به على جواز قتل
سأب النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من العلماء منهم ابوداود واسماعيل بن اسحاق
القاضي وابوبكر عبدالعزیز والقاضي ابويحيى وغيرهم من العلماء وذلك لان
ابا برزة لما رأى الرجل قد شتم ابا بكر واغلف له حتى نفى ابوبكر استاذنه
في ان يقتله بذلك واخبره انه لو امره لقتله فقال ابوبكر ليس هذا احد
بعد النبي صلى الله عليه وسلم فعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان له ان يقتل
من سبه ومن اغلف له وان له ان يأمر بقتل من لا يعلم الناس منه سبياً يبيع
دمه وعلى الناس ان يطيعوه في ذلك لانه لا يأمر الا بما امر الله به ولا يأمر
بمعية الله قط بل من اطاعه فقد اطاع الله فقد تضمن الحديث خصيصة
لرسول الله صلى الله عليه وسلم احداهما انه يطاع في كل من امر بقتله
والثانية ان له ان يقتل من شتمه واغلف له وهذا المعنى الثاني الذي كان
له باق في حقه بعد موته فكل من شتمه واغلف في حقه كان قتله جائزاً بل
ذلك بعد موته او كد او كد لان حرمة بعد موته اكل والتساهل في
عرضه بعد موته غير ممكن وهذا الحديث يفيد ان سبه في الجملة يبيع القتل ويستدل

حرمة النبي صلى الله عليه وسلم بعد وفاته او كدواكل

بمومه على قتل الكافر والمسلم .

الحديث السادس قصة العصماء بنت مروان مروي عن ابن عباس قال هجت امرأة من خطمة النبي صلى الله عليه وسلم فقال من لي بها فقال رجل من قومها اني ايا رسول الله فنهض فقتلها فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا ينطخ فيها عزان . وقد ذكر بعض اصحاب المغازي وغيرهم قصتها مبسوطه . قال الواقدي حدثني عبد الله بن الحارث بن الفضيل عن ابيه ان عصماء بنت مروان من بني امية بن زيد كانت تحت يزيد بن زيد بن حصن الخطمي وكانت توذي النبي صلى الله عليه وسلم وتعيب الاسلام وتحرض على النبي صلى الله عليه وسلم وقالت .

فباست بني مالك والنبيت • وعوف وباست بني الخزرج
اطعم اناوى من غيركم • فلا من مراد ولا مذبح
ترجونه بعد قتل الرؤس • كما ترعبي مرق المضج

وقال عمير بن عدى الخطمي حين بلغه قولها وتحريضها اللهم ان لك علي اندرا لان رددت رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المدينة لاقتلها ورسول الله صلى الله عليه وسلم يبدر فلما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من بدر جاء عمير بن عدى في جوف الليل حتى دخل عليها في بيتها وحولها نفر من ولد هانيام منهم من ترضعه في صدرها فحسها ايده فوجد الصبي ترضعه ففجأ عنها ثم وضع سيفه على صدرها حتى انفذه من ظهرها ثم خرج حتى صلى الصبح مع النبي صلى الله عليه وسلم فلما انصرف النبي صلى الله عليه وسلم نظر الى عمير فقال اقتلت بنت مروان قال نعم يا بني انت يا رسول الله

قصة قتل امرأة من بني خطمة هجت النبي صلى الله عليه وسلم

و خشي عريان يكون اقتات على رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتلها فقال هل علي
في ذلك شيء يا رسول الله قال لا ينتطح فيها عزان فان اول ما سمعت هذه الكلمة من
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عمير فالتفت النبي صلى الله عليه وسلم الى من
حواله فقال اذا احببتم ان تنظروا الى رجل نصر الله ورسوله بالنيب فانظروا الى عمير
ابن عدى فقال عمر بن الخطاب انظر والى هذا الاعمى الذى تسري في طاعة الله
فقال لا تقل الاعمى ولكنه البصير فلما رجع عمير من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
وجد بنيها في جماعة يدفنونها فاقبلوا اليه حين رأوه مقبلا من المدينة فقالوا يا عمير
انت قتلتهما فقال نعم فكيد وفي جميعا ثم لا تنظرون والذي تقسى يده لوقلتم باجمعكم
ما قالت لضر بكم بسيني هذا حتى اموت واقتلكم فيومثد ظهرا لاسلام في بني خطمة
وكان منهم رجال يستخفون بالاسلام خوفا من قومه فقال حسان بن ثابت يمدح
عمير بن عدى قال الو اقدى انشدنا عبد الله بن الحارث

بني وائل وبني واقف • وخطمة دون بني الخزرج
متى ما دعت اختكم ويحها • بعولتها والمنسا يا تجي
فهزت فتى ما جد اعرقه • كريم المداخل والمخرج
فضر جها من نجيع الدما • قيل الصباح ولم تخرج
فاورده الله برد الجنان • جذلان في نعمة الموج

قال عبد الله بن الحارث عن ابيه وكان قتلها بخمس لبال يقين من رمضان مرجع
النبي صلى الله عليه وسلم من بدر • وروى هذه القصة اخصر من هذا
ابو احمد السكري ثم قال كانت هذه المرأة تهجو النبي صلى الله عليه وسلم

وتؤذيه وانما خص النبي صلى الله عليه وسلم المنزلان العز تشام المنزهم
 تفارقها وليس كمنطاح الكباش وغيرها وذكر هذه القصة مختصرة محمد بن
 سعد في الطبقات وقال ابو عبيد في الاموال وكذلك كانت قصة عساء
 اليهودية انما قتلت لثمتها النبي صلى الله عليه وسلم وهذه المرأة ليست هي
 التي قتلها سيدا الاعمى ولا اليهودية التي قتلت لان هذه المرأة من بنى
 امية بن زيد احد بطون الانصار ولها زوج من بنى خزيمة ولها الله اعلم
 نسبت في حديث ابن عباس الى بنى خزيمة والقاتل له غير زوجهم وكن فابن
 كبار وصغار نعم كان القاتل من قبيلة زوجها كما في الحديث وقولهم اسحاق
 اقام مصعب بن عمير عند سعد بن زرارة يدعوا اس الى الاسلام حتى لم يبق
 من دور الانصار الا وفيها رجال ونساء مسلمون الا ما كان من دار بنى امية بن زيد
 وخطمة ووائل واقف وتلك اوساته وهم من الاوس بن حارثة وذلك انه كان
 فيهم ابو قيس بن الاسلت كان شاعرا هم يسمعون منه ويعلمونه بهذا الحديث
 ابن اسحاق يصدق ما رواه الواقدي من تاخر ظهور الاسلام بيني خزيمة ووائل
 الماثور عن حسان هو افق ذلك وانما قصة القصة من رواية اهل المذاهب مع
 الواقدي من الضعف لشهرة هذه القصة عندهم مع انه لا يثبت ان حسان
 الواقدي من اعلام الناس تفاصيل امور الماهزي والماضي من
 واحد وغيره يستفيدون علم ذلك من كتيبه هذه البواريات
 بعضها ببعض حتى يظهر انه سمع في نوع القصة من شيوخه من كان له احد
 بعضها ولم يميزه ويدخله اخذ ذلك من الحديث المروي في الاموال

وربما حدس الراوى بعض الامور لقرا تئ استفادها من عدة جهات
ويكثر من ذلك اكثر ايسب لاجله الى المجازفة فى الرواية وعدم الضبط
فلم يمكن الاحتجاج بما ينفرد به فاما الاستشهاد بمحدثه والاعتضاد به فمما لا يمكن
المنازعة فيه لاسيما فى قصة ثامة يخبر فيها باسم القاتل والمقتول وصورة
الحال فان الرجل وامثاله افضل ممن ارتفعوا فى مثل هذا فى كذب ووضع
على انا لم تثبت قتل الساب بمجرد هذا الحديث وانما ذكرناه للتقوية
والتوكيد وهذا مما يحصل ممن هو دون الواقدي ووجه الدلالة ان هذه
المرأة لم تقتل الا لمجرد اذى النبي صلى الله عليه وسلم وهجوه وهذا بين
فى قول ابن عباس هبت امرأة من خطمة النبي صلى الله عليه وسلم فقال
من لى بها فعلم انما ندب اليها لاجل هجوها وكذا فى الحديث الآخر فقال
عمر حين بلغه قولها وتحريضها اللهم ان لك علي نذرا لان رد د رسول الله
صلى الله عليه وسلم الى المدينة لا قتلها وفى الحديث لما قال له قومه انت
قتلتهم فقال نعم فكيدونى جميعا ثم لا تنظرون فوالذى نفسى بيده لو قتلتم
جميعا ما قالت لضربتكم بسيفى حتى اموت او اقتلكم فهذه مقدمة ومقدمة
اخرى ان شعرا ليس فيه تحريض على قتال النبي صلى الله عليه وسلم حتى
يقال التحريض على القتال قتال وانما فيه تحريض على ترك دينه وذم له
ولمن اتبعه واقصى غاية ذلك ان لا يدخل فى الاسلام من لم يكن دخل
او ن يخرج عنه من دخل فيه وهذا شأن كل ساب يبين ذلك انها هجته
بالمدينة وقد اسلم اكثر قبائلها وصار المسلم بها اعز من الكافر ومعلوم ان

الساب في مثل هذه الحال لا يقصد ان يقاتل الرسول واصحابه وانما يقصد اغظتهم وان لا يتابعوا وايضا فانهم لم تكن تطعم في التبريض على القتال فانه لا خلاف بين اهل العلم بالسيرة ان جميع قبائل الاوس والمزرج لم يكن فيهم من يقاتل النبي صلى الله عليه وسلم بيد ولا لسان ولا كان احد بالمدينة يتمكن من اظهار ذلك وانما غاية الكفراؤ المافق منهم ان يذبط الناس عن اتباعه او ان يعين على رجوعه من المدينة الى مكة ونحو ذلك مما فيه تغذيل منه وحض على الكفر به لا على قتاله على ان الهباء ان كان من نوع القتال فيجب انتقاض العهد به ويقتل به الذي فاته اذا قاتل انتقض عهد لان العهد اقتضى الكف عن القتال فاذا قاتل بيد او لسان وقت عمل ما يناقض العهد وليس بعد القتال غاية في نكت العهد اذ اتين ذلك فمن المعلوم من سيرة النبي صلى الله عليه وسلم الظاهر علمه عند كل من له علم بالسيرة انه صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة لم يجارب احد من اهل المدينة بل وادع حتى اليهود خصوصا بطون الاوس والمزرج فانه كان يسالمهم ويتأنفهم بكل وجه وكان الناس اذ قدمها على طبقات منهم المؤمنون وهم الاكثر ومنهم الاقباء على يده وهمة ولا يجارب ولا يجارب وهو المؤمنون من قريته وحلفائه اهل مائة لا هل حرب حتى حلفاء الانصار اقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على انهم قال موسى ابن عقبة عن ابن شهاب قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وابس فيها دار من دور الانصار الا فيهارط من المسلمين الا بني خزيمة بني واقف

وبني وائل كانوا آخر الانصار اسلاما وحول المدينة حلفاء الانصار كانوا
 مستظرون بهم في حربهم فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخلوا بحلف
 حلفائهم للحرب التي كانت بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين من عارى
 الاسلام وكذا قال الواقدي في تاريخه عن عمار واهل عمار بن رومان وابن كعب
 ابن مالك عن جابر بن عبد الله في قصة كعب بن الاشرف قال فكان الذمة
 احتسبوا عليه قالوا وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة واهلها
 احلوا منهم المسلمون الذين تجمعهم دعوة الاسلام فيهم اهل الحلقة والحصون
 ومنهم حلفاء للحيثين جميعا الاوس والخزرج فاراد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حين قدم المدينة استصلاحهم كلهم وموادعتهم وكان الرجل يكوئ مسلما
 وابوه مشركا والمعلوم ان قبائل الاوس كانوا احلفاء بعضهم لبعض فاذا كان
 النبي صلى الله عليه وسلم قد اقرهم كانت هذه المرأة من المعاهد بن وكان فيهم
 المظاهر للاسلام المبطن لخلافه يقول بلسانه ما ليس في قلبه وكان الاسلام والايمان
 يفتشوا في بطون الانصار بطنا بعد بطن حتى لم يبق فيهم مظهر للكفر بل صاروا
 اماما مناوفا فقاو كان من لم يسلم منهم بمنزلة اليهود مواعد مهادن او هو احسن
 حالا من اليهود لما يرحى فيه من العصبية لقومه وان يهوى هواهم ولا يرى ان
 يخرج عن جماعتهم وكان النبي صلى الله عليه وسلم يعاملهم من الكف عنهم واحتمال
 اداهم باكثر مما يعامل به اليهود لما كان يري جوهه منهم ويخاف من تغير قلوبهم من اظهر
 الاسلام من قبائلهم لواقع بهم وهوى ذلك متبع قوله تعالى لتبلون في اموالكم
 وانفسكم ولتسمعن من الدين او تو الكتاب من قبلكم ومن الذين اشركو اذى

كثيرا وان تصبروا وتنقوا فان ذلك من عزم الامور ثم انه مع هذا اندب الناس
الى قتل المرأة التي هجته وقال فيمن قتلها اذا اصبتم ان تطروا الى رجل نصر الله
ورسوله بالغيب فانظروا الى هذا فثبت بذلك ان هجوه وذمه واجب
للقتل غير الكفر وثبت ان الساب يجب قتله وان كان من الخلفه والله هدين
ويقتل في الحال التي يحق فيها دم من سواه في غير السب لاسيما ولو لم تكن
معاهدة فقتل المرأة لا يجوز الا ان تقتل لانه صلى الله عليه وسلم رأى
امراة في بعض مغازيه مقتولة فقال ما كانت هذه لتقتل ونهى عن قتل
النساء والصبيان ثم انه امر بقتل هذه المرأة ولم تقتل يدها فلو لم يكن السب
موجبا للقتل لم يحز قتلها لان قتل المرأة لمجرد الكفر لا يجوز ولا الهمة في المرأة
الكافرة المسكنة عن القتال ابيح في وقت من الاوقات بل اقرا ان ترتيب
نزوله دليل على انه لم يبيح قط لان اول آية نزلت في القتال اذن للذين يقاتلون
بانهم ظلموا وان الله على نصرهم لقدير الذين اخرجوا من ديارهم لا آية
فاباح للمؤمنين القتال دفعا عن نفوسهم وعقوبة لمن اخرجهم من ديارهم
ومنهم من توحيد الله وعبادته وليس للنساء في ذلك حفظ . ثم انه كتب
عليهم القتال مطلقا وفسره بقوله وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم لا آية
فمن ليس من اهل القتال لم يؤذ في قتاله والنساء ليس من اهل القتال
فاذا كان قد امر بقتل هذه المرأة فاما ان يقتل هجاؤها فلهذا يغيد ان
هجاها الذي قتال فينقض العهد ويبيح الدم ويقتل ليس بقتال وهو الاظهر
لما قد مناه من انه لم يكن فيه تحريض على القتال ولا كان حاربا في الحرب

فيكون السب جنابة مضرّة بالمسلمين غير القتال موجبة للقتل بمنزلة قطع الطريق عليهم ونحو ذلك يفيد ان السب موجب للقتل بوجه واحد هـ . انه لو لم يكن موجبا للقتل لما جاز قتل المرأة وان كانت حرة لان الحرية اذ لم تقا تل بيد ولا لسان لم يميز قتلها الا بجنابة موجبة للقتل وهذا ما احسب فيه مخالفا لاسيما عند من يرى قتالها بمنزلة قتال الصائل . الثاني . ان هذه السابة كانت من المعاهد ين ممن هو احسن حالا من المعاهدين في ذلك الوقت فلو لم يكن السب موجبا له ما قتلت ولما جاز قتلها ولهذا خاف الذي قتلها ان تتولد فتنة حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يتطخ فيها عزان مع ان انطاحا اثمها كالشام فيين صلى الله عليه وسلم انه لا يتحرك لك قليل من الفتن ولا كثير رحمة من الله بالؤمنين ونصر الرسول ودينه فلو لم يكن هناك ما يجذر معه قتل هذه لولا الهجاء لما خيف هذا . الثالث . ان الحديث مصرح بانها انما قتلت لاجل ما ذكرته من الهجاء وان سائر قوم اتركوا اذ لم يهجووا وانهم لو هجوا الفعل بهم كما فعل بها فظهر بذلك ان الهجاء موجب بنفسه للقتل سواء كان الهاجي حريا او مسلما او معاهدا حتى يجوز ان يقتل لاجله من لا يقتله بدونه وان كان الحربي المقاتل يجوز قتله من وجه آخر وذلك في المسلم ظاهرا واما في المعاهد فلان الهجاء اذا اباح دم المرأة فهو كالقتال او اسوأ حالا من القتال . الرابع . ان المسلمين كانوا ممنوعين قبل الهجرة وفي اوائل الهجرة من الا بتداء بالقتال وكان قتل الكفار حينئذ محرما وهو من قتل النفس بغير حق كما قال تعالى الم تر الى

الذين قيل لهم كفوا ايديكم الى قوله فلما كتب عليهم القتال. ولذا اول ما نزل من القرآن فيه نزل بالاباحة لقوله اذن للذين يقاتلون. وهذا من العلم العام بين اهل المعرفة بسيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينفي على احد منهم انه صلى الله عليه وسلم كذا قبل الهجرة وبعدها ممنوعا عن الابتداء بالقتل والقتال. ولذا اقال الملا نصار الدين بابويه ليلة العقبة لما استاذنوه في ان يميلوا على اهل منى انه لم يؤذن له في القتال وذلك حينئذ بمنزلة الانبياء الذين لم يؤمروا بالقتال كروح وهود وصالح وارهيم وعيسى بل كما كثر الانبياء غير انبياء بني اسرائيل ثم انه لم يقاتل احدا من اهل المدينة ولم يربقتل احد من رؤسهم الذين كانوا يجمعونهم على الكفر ولا من غيرهم والآيات التي نزلت اذ ذاك انما تأمر بقتال الذين اخرجوهم وقتلوهم ونحو ذلك وظاهر هذا انه لم يؤذن لهم اذ ذاك في ابتداء قتل الكافرين من اهل المدينة فان دوام امساكهم عنهم يدل على استحبابه او وجوبه وهو في الوجوب اظهر لما ذكرناه لان الامساك كان واجبا وانما لم يشمل اهل المدينة فيبقى على الوجوب المتقدم مع فعله صلى الله عليه وسلم قال موسى بن عقبة عن الزهري كانت سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم في عدوه قبل ان تنزل براءة يقاتل من قتله ومن كف يده وعاهده كف عنه قال الله تعالى فان اتزلوكم ولم يقاتلوكم واتقوا اليكم السلم فاجعل الله لكم عليهم سبيلا. وكان القرآن يسخ بعضه بمضافات آية نسخت التي قبلها وعمل بالتي انزلت وبلغت الاولى منتهى العمل بها او كان قد عمل بها قبل ذلك طاعة لله حتى نزلت براءة واذا امر بقتل هذه المرأة التي هجت ولم يؤذن

له في قتل قبيلى الكافر بن علم ان السب موجب للقتل وان كان هناك ما يمنع القتال لولا السب كالعهد والوثقة ومنع قتل الكافر المسك او عدم اباحتها وهذا وجه حسن دقيق فان الاصل ان دم الادمى معصوم لا يقتل الا بالحق وليس القتل للكفر من الامر الذى اتفقت عليه الشرائع ولا اوقات الشريعة الواحدة كالقتل قودافانهم لا تختلف فيه الشرائع ولا العقول وكان دم الكافر في اول الاسلام معصوماً بالعصمة الاصلية و يمنع الله المؤمنين من قتله ودماءه هو لا القوم كدم القبطى الذى قتله موسى وكدم الكافر الذى لم تلغه الدعوة في زماننا واحسن حالا من ذلك وقد عد موسى ذلك ذنباً في الدنيا والآخرة مع ان قتله كان خطأ شبه عمد او خطأ محضاً ولم يكن عمداً محضاً فظاهر سيرة نبينا وظاهر ما اذن له فيه ان حال اهل المدينة اذ ذاك ممن لم يسلم كانت كهذه الحال فاذا قتل المرأة التى هجرت من هو لا و ايسوا عنده محاربين بحيث يجوز قتالهم مطلقاً كان قتل المرأة التى ترجوه من اهل الذمة بهذه المثابة واولى لان هذه قد عاهدناها على ان لا تسب وعلى ان تكون صاغرة ووليك لم نعاهدناها على شي*

الحديث السابع قصة ابي علفك اليهودى ذكره اهل المغازى والسير قال الواقدي ثاشعبة بن محمد عن عمارة بن غزبة وحدثناه ابو مصعب اسمعيل بن مصعب بن اسمعيل بن زيد بن ثابت عن اشياخه قالوا ان شبخاً من بنى عمرو بن عوف يقال له ابو علفك وكان شيخاً كبيراً قد بلغ عشر بن ومائة سنة حين قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة كان يمرض على عداوة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يدخل في الاسلام فلما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بدر ظفروا الله بما ظنوه فحسدوه

قصة قتل ابي علفك اليهودى الهجاء النبي صلى الله عليه وسلم

وبني فقال وذكر قصيدة تضمن هجوا النبي صلى الله عليه وسلم وذم من
اتبعه اعظم ما فيها قوله •

فيسلبهم امرهم راكب • حراما حلالا شتى •

قال سالم بن عمير علي نذر ان اقل اباعفك واموت دونه فامهل فطلب له غرة
حتى كانت ليلة صائفة فنام ابو عفك بالثناء في الصيف في بني عمرو بن عوف
فاقبل سالم بن عمير فوضع السيف على كبده حتى خش في القراش وصاح
عدوا فثاب اليه اناس ممن هم على قوله وادخلوه منزله وقيده • وقرئ له ان
قتله والله لو تعلم من قتله لقتلناه • وبه ذكر محمد بن سعد انه كان يهوديا
وقد ذكرنا ان يهود المدينة كانوا اقدماء واشم انه هجوا وانه ابراهيم
قتل • قال الواقدي عن ابن رقت قتل ابو عفك في شوال على رأس
عشرين شهرا وهذا قديم قبل قتل ابن الاشرف وهذا فيه دلالة واضحة
على ان المعاهد اذ اظهر السب ينقض عهده وبه قتل غيلة لكن هو من رواية
اهل المغازي وهو يصلح ان يكون موثوقا كذا ابلا ترد •

الحديث الثامن • حديث انس بن زعيم الدثلي وهو مشهور عند اهل السيرة كره
ابن اسحق والواقدي وغيرها • قال الواقدي حدثني عبد الله بن عمر بن زهير عن
مجن بن وهب قال كان آخر ما كان بين خزاعة وبين كنانة ان انس بن
زعيم الدثلي هجر سول الله صلى الله عليه وسلم فسمه غلام من خزاعة فوقع به
فشبهه فخرج الى قومه فاراهم شجته فناروا شرمه ما كان بينهم • اتعالي بنو بكر
من خزاعة من دماثاء قال الواقدي حدثني حرام بن هشام بن خالد

الحديث الثامن • حديث انس بن زعيم الدثلي وهو مشهور عند اهل السيرة كره ابن اسحق والواقدي وغيرها • قال الواقدي حدثني عبد الله بن عمر بن زهير عن مجن بن وهب قال كان آخر ما كان بين خزاعة وبين كنانة ان انس بن زعيم الدثلي هجر سول الله صلى الله عليه وسلم فسمه غلام من خزاعة فوقع به فشبهه فخرج الى قومه فاراهم شجته فناروا شرمه ما كان بينهم • اتعالي بنو بكر من خزاعة من دماثاء قال الواقدي حدثني حرام بن هشام بن خالد

الكعبى عن ابيه قال وخرج عمرو بن سالم الخزاعى في اربعين راكباً من خزاعة يستنصرون رسول الله صلى الله عليه وسلم ويخبرونه بالذى اصابهم وذكر قصة فيها انشاد القصيدة التى اولها لا هم انى ناشد محمداً قال فلما فرغ الركب قالوا يا رسول الله ان انس بن زعيم الدثلى قد هجاك فهد رسول الله صلى الله عليه وسلم دمه فبلغ ذلك انس بن زعيم الدثلى فقدم معتذراً الى رسول الله صلى الله عليه وسلم مما بلغه عنه فقال وذكر قصيدة فيها مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم اولها

انت الذى تهدى معدباً مره • بل الله يهديها وقال لك اشهد
فما حلت من ناقة فوق رحلها • ابروا فى ذمة من محمد
تعلم رسول الله انك مدركي • وان وعيد امنك كالاخذ باليد
تعلم رسول الله انك قادر • على كل مسكن من تهمام ومنجد
ونبي رسول الله انى هجوته • فلا رفعت سوطى الى اذى يدى
سوى اننى قد قلت يا ويح فتية • اصبوا الفرس يوم طاق واسعد
ويقول فيها

فانى لا عرضاً خرقت ولا دماً • هرقت ففكر عالم الحق واقصد
قال الواقدي انشد نبيها حرام وبلغت رسول الله صلى الله عليه وسلم قصيدته هذه واعذاره وكله نوفل بن معاوية الدثلى فقال يا رسول الله انت اولى الناس بالعفو ومن منالم يعادك ولم يؤذك ونحن في جاهلية لاندري ما نأخذ وما ندع حتى هدانا الله بك واتقنا بك من الهالك وقد كذب عليه

الركب واكثروا عندك فقال دع الركب منك فاننا لم نجد بتهامة احد امن
 ذي رحم قريب ولا بعيد كان ابر من خزاعة فاسكت نوفل بن معاوية
 فلما سكت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عفوت عنه قال نوفل قد اك
 ابي وامى • وقال ابن اسحاق وقال انس بن زعيم يعتذ الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم مما كان قال فيهم عمرو بن سالم حين قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يستنصره ويذكر انهم قد نالوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وانشد تلك
 القصيدة وفيها •

وتعلم ان الركب ركب عويمر • هم الكاذبون المخلفوا كل موعد
 فوجه الدلالة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قد صالح قريشا وهاذ منهم
 عام الحديبية عشر سنين ودخلت خزاعة في عقد • وكان اكثرهم مسلمين
 وكانوا عيبة نصح لرسول الله صلى الله عليه وسلم مسلمهم وكافرهم ودخلت
 بنو بكر في عهد قريش فصار هو لاء كلهم معاهد بين وهذا مما تواتره النقل
 ولم يختلف فيه اهل العلم ثم ان هذا الرجل المعاهد هجا النبي صلى الله عليه وسلم
 على ما قيل عنه فشبهه بعض خزاعة ثم اخبروا النبي صلى الله عليه وسلم انه هجاه
 يقصدون بذلك اغراءه بيني بكر فتد رسول الله صلى الله عليه وسلم دمه
 اى اهدره ولم يندردم غيره فلو لانهم علموا ان هجاء النبي صلى الله عليه
 وسلم من المعاهد مما يوجب الانتقام منه لم يفعلوا ذلك • ثم ان النبي صلى الله
 عليه وسلم تدردمه لذلك مع ان هجاءه كان حال العهد وهذا نص في ان
 المعاهد الحاجي يباح دمه • ثم انه لما قدم اسلام في شعره ولهذا اعدوه من

أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقوله تعلم رسول الله تعلم رسول الله ونبي
رسول الله ليل على أنه أسلم قبل ذلك أو هذا وحده أسلام منه فأن الوثن
إذا قال محمد رسول الله حكم بإسلامه ومع هذا فقد أنكر أن يكون هجا النبي صلى الله
عليه وسلم ورد شهادة أولئك بأنهم أعداء له لما بين القيلتين من المهاد
والحرب فلولا لم يكن ما فعله مبيحا لدمه لما احتاج إلى شيء من ذلك ثم أنه
بعد إسلامه واعتذاره وتكذيب المخبرين ومدحه لرسول الله صلى الله
عليه وسلم إنما طلب المغفرة من النبي صلى الله عليه وسلم عن أهدار دمه
والعفو عما يكون مع جواز العقوبة على الذنب فعلم أن النبي صلى الله عليه
وسلم كان له أن يعاقبه بعد مجيئه مسلما معتذرا وإنما عفا عنه علما وكرما ثم إن
في الحديث أن نوفل بن معاوية هو الذي شفع له إلى النبي صلى الله عليه
وسلم وقد ذكر عامة أهل السير أن نوفلا هذا هو رأس المتكبرين الذين
عدوا على خزاعة وقتلوه وأعادتهم قرش صلى ذلك وبسبب ذلك
انقضى عهد قرش وبني بكر ثم أنه أسلم قبل الفتح حتى صار يشفع في الذي
هجا النبي صلى الله عليه وسلم فعلم أن الهجاء أغلظ من نقض العهد بالقتال
بجهت إذا نقض قوم العهد بالقتال وآخر هجا ثم أسلم عصم دم الذي قاتل
وجاز الانتقام من الهاجي ولهذا قرن هذا الرجل خرق العرض بسفك
الدم فعلم أن كلاهما موجب للقتل وأن خرق عرضه كان أعظم عندهم
من سفك دماء المسلمين والمعاهدين • وما يوضح هذا أن النبي صلى الله
عليه وسلم لم يهدد أحد من بني بكر الناقضين للعهد بعينه وإنما مكن

منهم بنى خزاعة يوم الفتح أكثر النهار واحد ردم هذا بعينه حتى اسلم
واعتذر هذا مع ان الهد كان عهد هدنة ومواد عوقلم يكن عهد جزية
وذمة والمهادن المقيم ببلده يظهر ببلده ماشاء من منكرات الاقوال
والافعال المتعلقة بدينه ودنياء ولا ينتقض بذلك عهد حتى بما رب
فعلم ان الهجاء من جنس الحرب واغلظ منه وان الهاجى لا ذمة له
الحديث التاسع قصة ابن ابي سرح وهي مما اتفق عليه اهل العلم
واستفاضت عندهم استفاضة تسغنى عن رواية الاحاد كذلك وذلك
اثبت واقرى مما رواه الواحد العدل فذكرها مشروحة اي بين وجه
الدلالة منها عن مصعب بن سعد عن سعد بن ابي وقاص قال لما كان يوم
فتح مكة اختبأ عبد الله بن سعد بن ابي سرح عند عمار بن عفان فجاء به
حتى اوقفه على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله بايع عبد الله فرفع
رأسه فنظر اليه ثلاثا كل ذلك يابى فبايعه بعد ثلاث ثم قبل على اصحابه
فقال اما كانت فيكم رجل رشيد يقوم الى هذا حيث رأي كفت
يدي عن يمينه فيقتله فقالوا ما ندري يا رسول الله ما في نفسك الا اومات
الينا بياك قال انه لا ينبغي لبي ان تكون له خائنة الاعين رواه ابو داود
باسناد صحيح ورواه السائي كذلك ايسر من هذا عن سعد بن ابي وقاص
يوم فتح مكة آمن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الاربعة نفر وقال
اقتلوهم وان وجدتموهم متعلقين باسوار الكعبة تكرمه بن ابي جهل وعبد الله
ابن خطل ومقيس بن صبابه وعبد الله بن سعد بن ابي سرح فاما

قصة ابن ابي سرح

عبد الله بن خطل * فادر ك وهو متعلق باستار الكعبة فاستبق اليه سعيد
ابن حارث وعمار بن ياسر فسبق سعيد عما را وكان اشب الرجلين فقتله
وامام قيس بن صبابه * فادر ك الناس في السوق فقتلوه * واما عكرمة *
فركب البحر فاصابتهم عاصف فقال اصحاب السفينة اخلصوا فان آلهنكم لا تنفي
عنكم شيئا ههنا فقال عكرمة والله لن لم ينجني في البحر الا خلاص لا ينجني
في البر غيره اللهم لك علي عهد ان انت عافيتني مما اذنيه ان آتي محمد احتى
اتضع يدي في يده ولا جدنه عفو اكراما فجاا واسلم * واما عبد الله بن سعد بن
ابي سرح * فانه اختبأ عند عثمان بن عفان فلما دارس رسول الله صلى الله عليه
وسلم الناس الى البيعة جاء به حتى اوقفه على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ذكر
الباقى كما رواه ابو داود * وعن عبد الله بن عباس قال كان عبد الله بن سعد
ابن ابي سرح يكتب لرسول الله صلى الله عليه وسلم فزاله الشيطان فلعق
بالكفار قامر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقتل يوم الفتح فاستجار له
عثمان فاجاره رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه ابو داود * وروى محمد بن
سعد في الطبقات عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم امر بقتل ابن ابي سرح يوم الفتح وفرته (١) وابن الزبير
وابن خطل فانه ابوردة وهو متعلق باستار الكعبة فبقربطه وكان رجل
من الانصار قد نذر ان رأى ابن ابي سرح ان يقتله فجاا عثمان وكان اخاه
من الرضاة فشفع له الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد اخذ الانصارى
بقائم السيف ينتظر النبي صلى الله عليه وسلم متى يؤمى اليه ان يقتله فشفع له

عُثْمَانُ حَتَّى تَرَكَهُ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْأَنْصَارِ مَلَأُوا
وَفَيْتَ بِنَدْرِكَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَضَعْتَ يَدِي عَلَى قَائِمِ السِّيفِ أَنْظِرْ
مَتَى تُؤْمِي فَأَقْتُلَهُ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ لَنِي أَنْ يُؤْمِي . وَقَالَ عُمَرُ
ابْنُ السَّمَاكِ فِي رِوَايَةِ ابْنِ بَكْرِ عَنْهُ قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عُمَرَ بْنِ عُمَارِ بْنِ
يَاسِرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ حَزْمٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ
دَخَلَ مَكَّةَ وَفَرَّقَ جَبُوشَهُ أَمْرَهُمْ أَنْ لَا يَقْتُلُوا أَحَدًا إِلَّا مَنْ قَاتَلَهُمْ الْأَنْفَرَا
قَدْ سَاهَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ أَقْتُلُوهُمْ وَأَنْ وَجَدْتُمُوهُمْ تَحْتَ
أَسْتَارِ الْكُفَّةِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خُطْلٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي سَرْحٍ وَأَمَّا أَمْرُ بَابِ
أَبِي سَرْحٍ لِأَنَّهُ كَانَ قَدْ اسْلَمَ فَكَانَ يَكْتُبُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْوَحْيَ
فَرَجَعَ مُشْرِكًا وَلَحِقَ بِمَكَّةَ فَكَانَ يَقُولُ أَنِّي لَا صَرْفَهُ كَيْفَ شِئْتُمْ أَنَّهُ لِيَأْمُرَ فِي
أَنْ أَكْتُبَ لَهُ الشَّيْءَ فَأَقُولُ لَهُ أَوْ كَذَا أَوْ كَذَا أَفِيَقُولُ نَعَمْ وَذَلِكَ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ فَيَقُولُ لَهُ أَوْ أَكْتُبَ
عَزِيزٌ حَكِيمٌ فَيَقُولُ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَلَامًا سَوَاءً . وَقَالَ
ابْنُ السَّمَاكِ حَدَّثَنِي شَرَحِيلُ بْنُ سَعْدَانَ فِيهِ نَزَلَتْ وَمَنْ أَظْلَمُ مِنْ
أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا وَقَالَ أَوْ جِي إِلَيَّ وَلَمْ يُوحِ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ
قَالَ سَأَنْزِلَ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَلَمَّا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ
فَرَأَى عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ وَكَانَ إِخْوَانُ الرِّضَاةِ فَغَضِبَ عَلَيْهِ حَتَّى اطْمَأَنَّ
أَهْلُ مَكَّةَ فَأَتَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْتَأْمَنَ لَهُ فَصَمَتَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَوِيلًا وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ نَعَمْ فَأَنْصَرَفَ بِهِ فَلَمَّا لَوَّى

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما صمت الا رجاء ان يقوم اليه بعضكم فيقتله
 فقال رجل من الانصار يا رسول الله الا او مات الي فاقته فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان النبي لا يقتل بالاشارة ووقال ابن اسحاق في رواية ابراهيم بن سعد
 عنه حدثني بعض علمائنا ان ابن ابي سرح رجع الى قريش فقال والله لو اشاء لقلت
 كما يقول محمد وجئت بمثل ما ياتي به انه ليقول الشيء واصرفه الى شيء فبقول اصبت
 غفبه انزل الله تعالى ومن اظلم ممن افترى على الله كذبا او قال اوحى الي ولم يوح اليه
 شيء فلهذا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتله قال ابن اسحاق عن ابن ابي
 نجيح قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عهدا الى امرائه من المسلمين حين امرهم
 ان يدخلوا مكة الا يقاتلوا الا احدا قاتلهم الا انه قد عهد في نفر ساهم امر بقتلهم وان
 وجدوا تحت استار الكعبة منهم جده بن سعد بن ابي سرح وانما امر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بقتله لانه كان اسلم وكان يكتب لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 الوحي فارتد مشركا واجعا الى قريش فقال والله اني لا صرفه حيث اريد انه ليلى
 علي فاقول او كذا او كذا فيقول نعم وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان يلى عليه فيقول عزير حكيم او حكيم حليم فكان يكتبها على احد الحرفين
 فيقول كل صواب وروينا في معاذي معمر عن الزهري في قصة الفتح قال قد دخل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر اصحابه بالكف وقال كفوا السلاح الا خراة
 من بكر ساعة ثم امرهم فكفوا فامن الناس كلهم الا اربعة بن ابي سرح وابن خطل
 ومقيس الكنانى وامراة اخرى ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم اني لم احرم مكة
 ولكن الله حرما وانها لم تحل لاحد قبلي ولا تحل لاحد بعدى الى يوم القيامة وانما

احلها الله لي ساعة من نهار قل تم جاء عثمان بن عفان با بن ابي سرح فقال يا ايها
 يا رسول الله فاعرض عنه ثم جاءه من ناحية اخرى فقل يا ايها يا رسول الله فاعرض
 عنه ثم جاءه ايضا فقال يا ايها يا رسول الله قد يد مد ايعه فقل يا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اقد اعرضت عنه واني لا ظن بمعضكم سيقتله فقال رجل من الانصار
 فهلا ومضت الي يا رسول الله فقال ان النبي لا يومض فكانه رآه غدرا وفي
 مغازي موسى بن عقبة عن ابن شهاب قال و امرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان يكفوا ايديهم فلا ياتوا احدا من قتلهم امرهم قتل اربعة منهم عبد الله
 ابن سعد بن ابي سرح والخويرة بن اقيد واس خطل ومقيس بن حنيفة احد
 بني ليث وامرهم بقتل عتيبة بن لا بن خديج ان يهاجروا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ثم قال ويقال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتل العروان
 يقتل عبد الله بن ابي سرح وكان ارتد بعد الهجرة كافر افاختبا حتى اطمأن
 الناس ثم اقبل يريدان يذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعرض عنه يقوم
 رجل من اصحابه فيقتله فلم يقم اليه احد ولم يشعروا بلدي في نفس رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال احكام او اشرت الي يا رسول الله ضربت عنقه فقال
 ان النبي لا يفعل ذلك ويقال اجاره حبان بن نقان وكان خذ من الرضاة
 وقتل احدى القريين وكنت الاخرى حتى انه تؤمنه وكرم محمد بن عائد
 في مغازبه هذه القصة لي ذلك و كراهوا اناس من اتراحه قتلوا وكان
 عبد الله بن سعد بن ابي سرح يكذب الله صلى الله عليه وسلم فرما
 امل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم مع ايمه بكتب ايم حكيم فبقراءه

رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول كذا قال الله ويقرأه فافتتن وقال ما يدري محمد ما يقوله الى لا كتب له ما شئت هذا الذي كتبت ليوحي اليه كما يوحى الي محمد وخرج هاربا من المدينة الى مكة مرتدا فاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم دمه يوم الفتح فلما كان يومئذ جاء ابن ابي سرح الى عثمان بن عفان وكان اخاه من الرضاعة فقال يا اخي اني والله استجير بك فاحبسني ها هنا واذهب الى محمد فكله في فان محمد ان راى ضرب الذي فيه عيناى ان جرمي اعظم الحرم وقد جئت تابيا فقال عثمان بل اذهب معي قال عبد الله والله لئن راى ليضرب عنقي ولا ينظرني قد اهد ردى واصحابه يطلبونني في كل موضع فقال عثمان انطلق معي فلا يقتلك ان شاء الله فلم يرح رسول الله صلى الله عليه وسلم الا عثمان آخذا بيد عبد الله بن سعد بن ابي سرح واقفين بين يديه فاقبل عثمان على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما كانت تحملني وتمشيه وترضعني وتقطعه وكانت تطلقني وتتركه فيه لى فاعرض رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعل عثمان كل ما عرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم بوجهه استقبله فيعيد عليه هذا الكلام وانما اعرض النبي صلى الله عليه وسلم ارادة ان يقوم رجل فيضرب عنقه لانه لم يؤمنه فلما رأى ان لا يقوم احد وعثمان قد اكب على رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل رأسه وهو يقول يا رسول الله يا ابي فداك ابي فداك فقال النبي صلى الله عليه وسلم نعم ثم التفت الى اصحابه فقال ما منعكم ان تقوم رجل منكم الى هذا الكلب فيقتله او قال القاسق فقال عباد بن بشر الا او مات الي يا رسول الله فوالذي بعثك بالحق اني لاتع طرفك من

كل ناحية رجاء ان تشير الي فاضرب عنقه ويقال قال هذا ابو اليسر ويقال
 عمر بن الخطاب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني لا اقتل بالاشارة
 وقائل يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يومئذ ان النبي لا تكون له
 خاتنة الا عين فبايعه رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يفر من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كلما رآه فقال عثمان لرسول الله صلى الله عليه وسلم باي وامي
 لو ترى ابن ام عبد الله يفر منك كلما رآك فتبسم رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال الم ابايعه واومنه قال بلى اي رسول الله يتذكر عظيم جرمه في الاسلام
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم الاسلام يجب ما قبله فرجع عثمان الى ابن ابي
 سرح فاخبره فكان ياتي فيسلم على النبي صلى الله عليه وسلم مع الناس فوجه
 الدلالة ان عبد الله بن سعد بن ابي سرح افتري على النبي صلى الله عليه وسلم
 انه كان يتم له الوحي ويكتب له ما يريد فيوافقه عليه وانه يصرفه حيث
 شاء ويغير ما امر به من الوحي فيقره على ذلك وزعم انه سينزل مثل
 ما انزل الله اذ كان قد اوحى اليه في زعمه كما اوحى الى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وهذا الطعن على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى
 كتابه والاقتراء عليه بما يوجب الريب في نبوته قد رزأه على مجرد
 الكفر به والردة في الدين وهو من انواع السب . وكذا ما افتري
 عليه كاتب آخر مثل هذه الفرية قصصه الله وعاقبه عقوبة خارجة
 عن العادة لكل احد افتري اذ كان مثل هذا يوجب في القلوب المريضة رياء
 بان يقول القائل كاتبه اعلم الناس بباطنه وبمحققة امره وقد اخبر عنه بالخبر فمن

هو قد جرب المحاربون من اهل الفقه والخبرة تعجل فتح الحصون والى الله تعالى

نصر الله لرسوله ان اظهر فيه آية تبين بها انه مقتد فروي البخاري في صحيحه عن
عبد العزيز بن صهيب عن انس قال كان رجل نصراني فاسلم وقرأ البقرة وآل
عمران وكان يكتب للنبي صلى الله عليه وسلم فعاد نصرانياً فكان يقول لا يدري
محمد الا ما كتبت له فاماته الله فدفعوه فاصبح وقد لفظته الارض فقالوا هذا افضل
محمد واصحابه نبشوا عن صاحبنا فالتقوه فغفروا في الارض ما استطاعوا فاصبح
قد لفظته فعلموا انه ليس من الناس فالتقوه ورواه مسلم من حديث سليمان بن المغيرة
عن ثابت عن انس قال كان منارجل من بني النجار قد قرأ البقرة وآل عمران وكان
يكتب للنبي صلى الله عليه وسلم فانطلق هارباً حتى لحق باهل الكتاب قال
فرغموه قالوا هذا قد كان يكتب لمحمد فاعجبوا به فالبث ان قسم الله عنقه فغفروا
له فواروه فاصبحت الارض قد نبذته على وجهها ثم عاد واخفروا له فواروه
فاصبحت الارض قد نبذته على وجهها فتركوه منبوذاً فهذا الملعون الذي اقتري على
النبي صلى الله عليه وسلم انه ما كان يدري الا ما كتب له قصه الله وقصه بان
اخرجه من القبر بعد ان دفن مراراً وهذا امر خارج عن العادة يدل على كل احد
ان هذا كان عقوبة لما قاله وانه كان كاذباً اذ كان عامة الموتى لا يصيبهم مثل هذا وان
هذا الجرم اعظم من مجرد الارتداد اذ كان عامة المرتدين يموتون ولا يصيبهم مثل
هذا وان الله منتقم لرسوله ممن طعن عليه وسبه ومظهر لدينه ولكذب الكاذب
اذ لم يمكن الناس ان يقيموا عليه الحد ونظير هذا ما حدثنا اعداء المسلمين
العدول اهل الفقه والخبرة عما جربوه مرات متعددة في حصر الحصون والمدائن
التي بالسواحل الشامية لما حصر المسلمون فيها بني الاصفري زماناً قالوا كنا نحن

فمحصن الحصن او المدينة الشهور او اكثر من الشهور وهو ممنوع علينا حتى تكاد نيام
اذ تعرض اهل له لسب رسول الله صلى الله عليه وسلم والوقعة في عرضه فجهلنا
فتحه وتيسرو لم يكذبنا آخر الايام او يومين او نحو ذلك ثم يقع المكان عنوة ويكون
فيهم ملحمة عظيمة قالوا حتى ان كالتبشير بجييل الفتح اذا سمعناهم يقعون فيه
مع امتلاء القلوب غيظاً عليهم بما قالوه فيه * وهكذا حدثني بعض اصحابنا
الثقات ان المسلمين من اهل الغرب حالم مع النصارى كذلك ومن سنة الله
ان يعذب اعداءه تارة بعذاب من عنده وتارة بأيدي عباده المؤمنين فكذلك
لما تمكن النبي صلى الله عليه وسلم من ابن ابي سرح اهد ردمه لما طعن في النبوة
واقترى عليه الكذب مع انه قد آمن جميع اهل مكة الذين قاتلوه وحاربوه اشد
المحاربة ومع ان السنة في المرتد انه لا يقتل حتى يستتاب اما وجوباً واستقباباً
وسند كران شاء الله تعالى ان جماعة ارتدوا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم
ثم دعوا الى التوبة وعرضت عليهم حتى تابوا فقبلت توبتهم * وفي ذلك دليل
على ان جرم الطاعن على الرسول صلى الله عليه وسلم الساب له اعظم من
جرم المرتد * ثم ان اباحة النبي صلى الله عليه وسلم دمه بعد مجيئه ثانياً مسلماً
وقوله هلاقتكموه ثم عفوه عنه بعد ذلك دليل على ان النبي صلى الله عليه
وسلم كان له ان يقتله وان يعفوه عنه ويعصم دمه وهو دليل على ان له صلى الله
عليه وسلم ان يقتل من سبه وان تاب وعاد الى الاسلام * يوضح ذلك
اشياء منها انه قد روي عن عكرمة ابن ابي سرح رجع الى الاسلام قبل
فتح مكة وكذلك ذكر آخرون ان ابن ابي سرح رجع الى الاسلام قبل

المرتب
الساب الطاعن للنبي صلى الله عليه وسلم اعظم جرم

فتح مكة اذ نزل النبي صلى الله عليه وسلم بها وقد تقدم عنه انه قال لعثمان
 قبل ان يقدم به على النبي صلى الله عليه وسلم ان جرمي اعظم الجرم وقد
 جئت تائباً وتوبة المرتد اسلامه * ثم انه جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم
 بعد الفتح وهذه الناس وبعد ما تاب فاراد النبي صلى الله عليه وسلم من
 المسلمين ان يقتلوه حينئذ وتربص زماناً ينتظر فيه قتله ويظن ان بعضهم
 سيقتلوه هذا دليل واضح على جواز قتله بعد اسلامه * وكذلك لما قال له
 عثمان انه يفر منك كلما رااك قال الم ابايعه واومنه قال بلى ولكنه يتذكر
 عظيم جرمه في الاسلام فقال الاسلام يجب ما قبله فيمن النبي صلى الله عليه
 وسلم ان خوف القتل سقط بالبيعة والايمان وان الاثم زال بالاسلام فعلم
 ان السائب اذا عاد الى الاسلام جب الاسلام اثم السب وبقي قتله جائزاً
 حتى يوجد اسقاط القتل من يملكه ان كان ممكناً وسيأتي ان شاء الله تعالى ذكر هذا
 في موضعه فان فرضنا هنا ان نبين ان مجرد الطعن على رسول الله صلى الله
 عليه وسلم والوقعة فيه يوجب القتل في الحال التي لا يقتل فيها مجرد الردة
 واذا كان ذلك موجباً للقتل استوى فيه المسلم والذمي ولان كل ما يوجب
 القتل سوى الردة يستوى فيه المسلم والذمي * وفي كتاب الصحابة لا بن ابي
 سرح ولا حدي القيتين دليل على ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يوجب
 قتلهم وانما اباحه مع جواز عفوهم عنهم وفي ذلك دليل على انه كان مغيراً
 بين القتل والعفو وهذا يؤيد ان القتل كان لحق النبي صلى الله عليه وسلم *
 واعلم ان اقتراء ابن ابي سرح والكتاب الآخر النصراني على رسول الله

صلى الله عليه وسلم بان كان يعلم منها اقتراء ظاهره وكذا قوله اني
 لا صرفه كيف شئت انه ليأمرني ان اكتب له الشيء فاقول له او كذا او كذا
 فيقول نعم فريضة ظاهرة فان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يكتبه الا ما
 انزل الله ولا يأمره ان يكتب قرآنه الا ما اوحاه الله اليه ولا ينصرف له كيف
 شاء بل يتصرف كما يشاء الله وكذا لك قوله اني لا كتب ما شئت هذا الذي
 كتبت يوحى الي كما يوحى الي محمد وان محمد اذا كان يعلم مني فاني
 سأنزل مثل ما انزل الله فريضة ظاهرة فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن
 يكتبه ما شاء ولا كان يوحى اليه شيء وكذا لك قول النصراني ما يدري
 محمد الا ما كتبت له من هذا القليل وعلى هذا الاقتراء حاق به العذاب
 واستوجب العقاب ثم اختلف اهل العلم هل كان النبي صلى الله عليه وسلم
 اقره على ان يكتب شيئا غير ما ابتدأه النبي صلى الله عليه وسلم
 اكتاباه وهل قال له شيئا على قولين احدهما ان النصراني وابن ابي سرح
 افتريا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك كله وانه لم يصد رده
 قول فيه اقرار على كتابه غير ما قاله اصلا وانما لماز بينهما الشيطان الردة
 افتريا عليه لينفرا عنه الناس ويكون قبول ذلك منها متوجها لانها
 فارقا بعد خبرة وذلك انه لم يخبر احد انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم
 يقول له هذا الذي قلته او كتبت صواب وانما هو حال الردة اخبر
 انه قال له ذلك وهو اذ ذاك كافر عدو يفترى على الله ما هو اعظم من ذلك
 بين ذلك ان الذي في الصحيح ان السراني يقول ما يدري محمد الا ما كتبت له

نعم ربما كان هو يكتب غير ما يقوله النبي صلى الله عليه وسلم ويغيره ويزيده
وينقصه فظن ان عمدة النبي صلى الله عليه وسلم على كتابه مع ما فيه من التبديل
ولم يدرك ان كتاب الله آيات بينات في صدور الذين اوتوا العلم وانه لا يغسله
الماء وان الله حافظ له وان الله يقرئ نبيه فلا ينسى الا ما شاء الله مما يريد رفعه
ونسخ تلاوته وان جبريل كان يعارض النبي صلى الله عليه وسلم بالقرآن
كل عام وان النبي صلى الله عليه وسلم اذا نزل عليه آية اقرأها لعدد من المسلمين
يتواتر نقل الآية بهموا اكثر من نقل هذه القصة من المفسرين ذكر انه كان
يملى عليه سمياً علياً فيكتب هو علياً حكياً واذا قال علياً حكياً كتب غفورا
رحيماً واشباه ذلك ولم يذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له شياء قالوا
واذا كان الرجل قد علم انه من اهل القرية والكذب حتى اظهر الله على
كذبه آية بينة والروايات الصحيحة المشهورة لم تتضمن الا انه قال عن النبي
صلى الله عليه وسلم ما قال او انه كتب ما شاء فقد علم ان النبي صلى الله عليه
وسلم لم يقل له شياء قالوا وماروي في بعض الروايات ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال فهو منقطع او معلل ولعل قائله قاله بناء على ان الكاتب هو الذي
قال ذلك ومثل هذا يلبس الامر فيه حتى اشتبه ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم
وما قيل انه قال رد على هذا القول فلا سوال. القول الثاني ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال له شياء فروى الامام احمد وغيره من حديث حماد بن سلمة انا ثابت
عن انس ان رجلاً كان يكتب لرسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا املى عليه
سمياً علياً يقول كتب سمياً بصيراً قال دعه واذا املى عليه علياً حكياً كتب

عليها حلياً قال حماد بنحوذا قال وكان قد قرأ البقرة وآل عمران وكان من قراءها
فقد قرأ قرآنا كثيرا فذهب فتتصر وقال لقد كنت اكتب لحمد ما شئت
فيقول دعه فمات فدفن فنبذته الارض مرتين او ثلاثا . قال ابو طلحة فلقد
رايته منبوا فوق الارض رواه الامام احمد . وحدثنا يزيد بن هارون
حدثنا حميد عن انس بن رجلا كان يكتب لرسول الله صلى الله عليه وسلم
وقد قرأ البقرة وآل عمران وكان الرجل اذا قرأ البقرة وآل عمران جدينا
يعني عظم فكان النبي صلى الله عليه وسلم يلى عليه غفورا رحيما فيكتب عليها
حكيا فيقول له النبي صلى الله عليه وسلم اكتب كذا او كذا اكتب كيف
شئت ويلى عليه عليا حكيا فيكتب سميعا بصيرا فيقول اكتب كيف شئت
فارتد ذلك الرجل عن الاسلام فلحق بالمشركين وقال انا اعلمكم بحمد ان
كنت لا اكتب كيف شئت فمات ذلك الرجل فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان الارض لا تقبله قال انس فحدثني ابو طلحة انه اتى الارض التي مات
فيها ذلك الرجل فوجده منبوا قال ابو طلحة ما شان هذا الرجل قالوا قد
دقناه مرارا فلم تقبله الارض فهذا اسناد صحيح . وقد قال من ذهب الى
القول الاول اعل البزار حديث ثابت عن انس قال رواه عنه ولا يتابع عليه
ورواه حميد عن انس واطن حميد انما سمعته من ثابت قالوا ان انس لم يذكر انه
سمع النبي صلى الله عليه وسلم او شهد به يقول ذلك ولعله حكى ما سمع وفي
هذا الكلام تكلف ظاهر والذي ذكرناه في حديث ابن اسحاق والواقدي
وغيرهما ووافق اظاهر هذه الرواية وكذا ذكر طائفة من اهل التفسير

وقد جاءت آثار فيها بيان صفة الحال على هذا القول في حديث ابن اسحاق
وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول عليهم حكيم فيقول
او اكتب عزيز حكيم فيقول له رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم كلاهما
سواء . وفي الرواية الاخرى وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
يملي عليه فيقول عزيز حكيم او حكيم عليهم فكان يكتبها على احد الحرفين
فيقول كل صواب في هذا بيان لان كلا الحرفين كان قد نزل وان النبي
صلى الله عليه وسلم كان يقرأها ويقول له اكتب كيف شئت من هذين
الحرفين فكل صواب وقد جاء مصرحاً عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
انزل القرآن على سبعة احرف كلها شاف كاف ان قلت عزيز حكيم او غفور رحيم
فهو كذلك ما لم يختم آية رحمة بعد اب او آية عذاب برحمة . وفي حرف
جماعة من الصحابة ان تمذ بهم فانهم عباد لك وان تغفر لهم فانك انت الغفور الرحيم
والاحاديث في ذلك منتشرة تدل على ان من الحروف السبعة التي نزل
عليها القرآن ان يختم الآية الواحدة بعدة اسماء من اسماء الله على سبيل البديل
يخير القاري في القراءة بانيها شاء وكان النبي صلى الله عليه وسلم يخيره ان يكتب
ما شاء من تلك الحروف وربما قرأها النبي صلى الله عليه وسلم بحرف من
الحروف فيقول له او اكتب كذا او كذا لكثرة ما سمع النبي صلى الله عليه
وسلم يخير بين الحرفين فيقول له النبي صلى الله عليه وسلم كلاهما سواء لان
الاية نزلت بالحرفين وربما كتب هو احد الحرفين ثم قرأه على النبي صلى الله
عليه وسلم فاقره عليه لانه قد نزل كذلك ايضاً وختم الآي بمثل سميع عليهم

وعليم - غفور رحيم او بمثل سميع بصير او عليم حليم او حكيم حليم كثير
 في القرآن وكان نزول الآية على حدة من هذه الحروف امر معتاداً ثم ان الله
 نسخ بعض تلك الحروف لما كان جبريل يعارض النبي صلى الله عليه وسلم بالقرآن
 في كل رمضان وكانت العرصة الأخيرة هي حرف زيد بن ثابت الذي يقرأ
 الناس به اليوم وهو الذي جمع عثمان و الصحابة رضى الله عنهم اجمعين عليه
 الناس ولهذا ذكر ابن عباس هذه القصة في النسخ والنسوخ وكذلك
 ذكرها الامام احمد في كتابه في النسخ والنسوخ لتضمنها نسخ بعض الحروف
 وروى فيها وجه آخر رواه الامام احمد في النسخ والنسوخ حد ثمامه بن
 ابن بكير ثمامه بن قال وسمعت خلفاً يقول كان ابن ابي سرح كتب لابي صلى الله
 عليه وسلم القرآن فكان ر بما سأله النبي صلى الله عليه وسلم عن خواتم الآي يعملون
 ويفعلون ونحوذا فيقول له النبي صلى الله عليه وسلم اكتب اي ذلك شئت
 قال فيوفقه الله للصواب من ذلك فاتي اهل مكة مرتداً فقالوا يا ابن ابي سرح
 كيف كنت تكتب لا بن ابي كبشة القرآن قال اكتبه كيف شئت قل
 فانزل الله في ذلك ومن اظلم ممن افترى على الله كذباً او قال
 اوحى الي ولم يوح اليه شيء الاية كما قال النبي صلى الله عليه وسلم
 يوم فتح مكة من اخذ ابن ابي سرح فابضرب عنقه حيث ما وجدته
 وان كان متعلقاً باستار الكعبة ففي هذا الاثر انه كان يسأل النبي صلى الله
 عن حرفين جائزين فيقول له اكتب اي ذلك شئت فيوفقه الله لا راب فكتب
 احب الحرفين الى الله وكان كلاهما منزلاً او يكتبه انزل الله فقط ان لم يكن الاخر

منزلا وكان هذا التخيير من النبي صلى الله عليه وسلم اما توسعة ان كان الله قد انزلها
او ثقة بحفظ الله وعلمه انه لا يكتب الا ما انزل وليس هذا ينكر في كتاب
نولي الله حفظه وضمن انه لا ياتي به الباطل من بين يديه ولا من خلفه • وذكر بعضهم
وجها ثالثا وهو انه ربما كان سمع النبي صلى الله عليه وسلم بمكة الآية حتى لم يبق
منها الا كلمة او كلمتين فيستدل بما قرأ منها على باقيها كما يفعل الفطن الذكي فيكتبه
ثم يقرأه على النبي صلى الله عليه وسلم فيقول كذلك انزلت كما اتفق مثل ذلك لعمر في
قوله فتبارك الله احسن الخالقين • وقد روى الكافي عن ابي صالح عن ابن عباس
مثل هذا في هذه القصة وان كان هذا الاسناد ليس بثقة قال عن ابن ابي سرح
انه كان تكلم بالاسلام وكان يكتب لرسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض
الاحايين فاذا املى عليه عز به حكيم كتب غفور رحيم فيقول رسول الله صلى الله
عليه وسلم هذا اوداك سواء فلما نزلت ولقد خلقنا الانسان من سلاله من طين
املاها عليه فلما انتهى الى قوله خلقا آخر عجب عبد الله بن سعد فقال تبارك الله
احسن الخالقين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا انزلت علي فاكتبها
فشك حينئذ وقال لئن كان محمد صادقا لقد اوحى الي كما اوحى اليه ولئن كان
كاذبا لقد قلت كما قال فنزلت هذه الآية • ومما ضعف به هذه الرواية ان المشهور
ان الذي تكلم بهذا عمر بن الخطاب ومن الناس من قال قولا آخر قال الذي ثبت في
رواية انس انه كان يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم ما كتبه بعدما كتبه فيملي
عليه سمعا عليا فيقول قد كتبت سمعا بصيرا فيقول دعه او اكتب كيف شئت
وكذلك في حديث الواقدي انه كان يقول كذلك انزل الله وقرء قالوا وكان

النبي صلى الله عليه وسلم به حاجة الى من يكتب اقله الكتاب في الصحابة وعدم حضور الكتاب منهم في وقت الحاجة اليهم فان العرب كان الغالب عليهم الامية حتى ان كان الجوا العظيم يطلب فيه كاتب فلا يوجد وكان احدهم اذا اراد كتابة او شقة وجد مشقة حتى يحصل له كاتب فاذا اتفق للنبي صلى الله عليه وسلم من يكتب له انتهر الفرصة في كتابته فاذا زاد الكاتب او نقص تركه لحرصه على كتابة ما عليه ولا يامر به بتغير ذلك خوفاً من ضجره وان يقطع الكتابة قبل اتمامها ثقة منه صلى الله عليه وسلم بان تلك الكلمة او الكلمتين تستدرك فيما بعد بالالقاء الى من يلقنها منه او بكتابتها تعويلا على المحفوظ عنده وفي قلبه كما قال تعالى سنقرئك فلا تنسى الا ماشاء الله انه يعلم الجهر وما يخفى * والا شبه والله اعلم هو الوجه الاول وان هذا كان فيما نزل القرآن فيه على حروف عدة فان القول المرضى عند علماء السلف الذي يدل عليه عامة الاحاديث وقراءات الصحابة ان المصحف الذي جمع عثمان الناس عليه هو احد الحروف السبعة وهو العرصة الآخرة وان الحروف السبعة خارجة عن هذا المصحف وان الحروف السبعة كانت تختلف الكلمة مع ان المعنى غير مختلف ولا متضاد *

﴿ الحديث العاشر ﴾ حديث القينتين اللتين كانتا تغنيان بهجاء النبي صلى الله عليه وسلم ومولاة بني هاشم وذلك مشهور مستفيض عند اهل السير وقد تقدم في حديث سعيد بن المسيب انه صلى الله عليه وسلم امر بقتل فرتنى * وقال موسى بن عقبة في مناقبه عن الزهري وامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكفوا ايديهم فلا يقاتلوا احداً الا من

حديث القينتين اللتين كانتا تغنيان بهجاء النبي صلى الله عليه وسلم

قاتلهم وامر بقتل اربعة نفر قال وامر بقتل قينين لابن خطل ثغنيان بهجاء
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال وقتلت احدي القينتين وكنت الاخرى
حتى استؤمن لها وكذا ذكر محمد بن عائذ القرشي في مغازيه وقال ابن
اسحاق في رواية ابن بكير عنه قال ابو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر وعبد الله
ابن ابي بكر بن حزم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين دخل مكة
وفرقت جيوشه امرهم ان لا يقتلوا احدا الا من قاتلهم الا نفر اقد ساءم
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اقتلوهم وان وجدتموهم تحت اстар
الكعبة عبد الله بن خطل ثم قال وانما امر بقتل ابن خطل لانه كان مسلما
فبعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم مصداقا وبعث معه رجلا من الانصار
وكان معه مولى له يخدمه وكان مسلما فنزل منزلا وامر المولى يذبح له
تيسا ويصنع له طعاما فنام واستيقظ ولم يصنع له شيئا فعدا عليه فقتله
ثم ارتد مشركا وكانت له قينة صاحبها قينة كانتا ثغنيان بهجاء النبي
صلى الله عليه وسلم فامر بقتلها معه قال ومقيس بن صبابه بقتله الانصاري
الذي قتل اخاه وسارة مولاة لبني عبد المطلب وكانت ممن يؤذيه
بمكة وقال الاموي حدثني ابي قال وقال ابن اسحاق وكانت رسول الله
صلى الله عليه وسلم عهد الى المسلمين في قتل قرونسوة وقال ان وجدتموهم تحت
اстар الكعبة فاقتلوهم وساءم باسمائهم ستة ابن ابي سرح وابن خطل والحويرث
ابن معبد ومقيس بن صبابه ورجل من بني تميم بن غالب قال ابن اسحاق
وحدثني ابو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر انهم كانوا ستة فكنتم اسم رجلين

واخبرني باربعة قال والنسوة قينتا ابن خطل وسارة مولاة ابني عبدالمطلب
تم قتل والقينتان كانتا تغنيان بهجاءه وسارة مولاة ابي لهب كانت تؤديه بلدنها
وقل الواقدي عن اشياخه ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
القتال وامر بقتل ستة نفر واربع نسوة ثم عددهم قال ابن خطل وسارة
مولاة عمرو بن هاشم وقينتين لابن خطل فرثني وقريبة ويقال فرثني وارث
ثم قال وكان جرم ابن خطل انه اسلم وهاجر الى المدينة وبعثه رسول الله
صلى الله عليه وسلم ساعيا وبعث معه رجلا من خزاعة وكان يصنع طعامه
ويخذه فتنزل في مجمع فامر ان يصنع له طعاما ونام نصف النهار فستيقظ
والخزاعي قائم ولم يصنع له فاغتاظ عاياه فضربه فلم يقام عنه حتى قتله فلما له
قال والله ليقتلني محمد به ان جنته فارثد عن الاسلام وساق ما اخذ من الصدقة
وهرب الى مكة فقال له اهل مكة ما ردك الهناقل لم اجد ديننا خيرا من
دينكم فاقام على شركه فكانت له قينتان وكانتا فاسقتين وكان يقول الشعر
يهجو رسول الله صلى الله عليه وسلم ويامرهما تغنيان به فيدخل عليه وعلى
قينتيه الاشركون فيشربون الخمر وتغني القينتان بذلك الهجاء وكانت
سارة مولاة عمرو بن هاشم نواحة بمكة فياتي عليها هجاء النبي صلى الله عليه
وسلم فتغني به وكانت قد قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم تطالب
ان يصلها ونسكت الحاجة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان لك
في غنائك ونياحتك ما يكفيك فقالت يا محمد ان قرشاً من قتل منهم
بيد رتركوا استماع الغناء فوصلها رسول الله صلى الله عليه وسلم واقر لها

بغير اطعاما فرجعت الى قريش وهي على دينها فامر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح ان تقتل فقتلت يومئذ واما القينان فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتلها فقتلت احدهما ارنبا وقرية واما قرني فاستوثمن لها حتى آمنت وعاشت حتى كسر ضلع من اخلاصها زمن عثمان رضي الله عنه فماتت فقضى فيه عثمان رضي الله عنه ثمانية آلاف درهم ديتها والفين تغلظا للكرم وحديث القيتين مما اتفق عليه علماء السير واستفاض نقله استفاضة يستغنى بها عن رواية الواحد وحديث مولاة بنى هاشم ذكره عامة اهل المغازي ومن له مزيد خبرة واطلاع وبعضهم لم يذكره . فوجه الدلالة ان نعت قتل المرأة لمجرد الكفر الا صلى لا يجوز بالاجماع وقد استفاضت بذلك السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الصحيحين عن ابن عمر قال وجدت امرأة مقتولة في بعض مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان . وفي حديث آخر انه مر على امرأة مقتولة في بعض مغازيه فانكر قتلها وقال ما كانت هذه اتقاتل ثم قال لاحد هم الحق خالد اقل له لا تقتل ذرية ولا عسفا رواه ابوداود وغيره . وقد روى الامام احمد في المسند عن كعب بن مالك عن عمه ان النبي صلى الله عليه وسلم حين بعث الى ابن ابي الحقيق بنخير نهى عن قتل النساء والصبيان وهذا مشهور عند اهل السير وفي الحديث من رواية الزهري عن عبد الله بن كعب بن مالك ثم سعد واليه في عليه ففرعوا عليه الباب فخرجت اليهم امرأة فقالت من انتم فقالوا حي من

العرب يريد الميرة ففتحت لهم فقالت ذلك الرجل عندكم في البيت فغلقا عليها
 باب الحجرة ونوّهت بنا فصاحت وقد نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين
 بعثنا عن قتل النساء والولد ان فجعل الرجل منا يحمل عليها السيف ثم يذكركم
 نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء فيمسك يده فلولاً ذلك فرغنا
 منها بليل وذكرا الحديث وكذلك روى يونس بن بكير عن عبد الله بن كعب بن
 مالك قال حدثني عبد الله بن انيس قال في الحديث فقامت ففتحت فقلت
 لعبد الله بن عقيل دونك فشهروا عليها السيف فذهبت امرأته فشهروا عليها السيف
 واذكركم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهانا عن قتل النساء والعبيان
 فاكفوا وكذا لك رواه غير واحد عن ابن انيس قال فصاحت امرأته ففهم بعضنا
 ان نخرج اليها ثم ذكرنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهانا عن قتل النساء
 وهذه القصة كانت قبل فتح مكة بل قبل فتح خيبر ايضا بلا خلافيين اهل
 العلم وذكر انه اقدم انها كانت في ذي الحجة من السنة الرابعة من الهجرة
 قبل الخندق وذكر ابن اسحاق انها كانت عقب الخندق وهاججهما يزعمان ان
 الخندق في شوال في سنة خمس واما موسى بن عقبة فقل في شوال سنة اربع
 وحدث ابن عمر يدل عليه وكان فتح مكة في رمضان سنة ثمان واثنا ذكرنا هذا
 رفعا لوهم من يظن ان قتل النساء كان مباحا عام الفتح ثم حرم بعد ذلك والا
 فلا ريب عند اهل العلم ان قتل النساء لم يكن مباحا قط بان آيات القتال وترتيب
 نزولها كاهل دليل على ان قتل النساء لم يكن جائزا هذا مع ان اولئك النساء اللاتي
 كن في حصن ابن ابي الحقيق اذ ذاك لم يجمع هو ولا غيره في استرقاقهن بل هن

متمنات عند اهل غير قبل فتحها بدمعة مع ان المرأة قد صاحت وخافوا الشر
 بصوتها ثم امسكوا عن قتله الرب ثم ان ينكف شرها بالتهويل عليها نعم المحرم انما
 هو قصد قتلها فاما اذا قصدنا قصد الرجال بالاغارة او نرمى بمنجنيق او فتح شق
 او القاء نار فتلف بذلك نساء او صبيان لم نأثم بذلك لحديث الصعب بن جثامة
 انه سال النبي صلى الله عليه وسلم عن اهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب
 الذرية فقال هم منهم متفق عليه ولان النبي صلى الله عليه وسلم رمى اهل الطائف
 بالمنجنيق مع انه قد يصاب المرأة والصبي وبكل حال فالمرأة الحرة غير مضمونة
 بقود ولا دية ولا كفارة لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر من قتل المرأة في
 مغازيه بشيء من ذلك فهذا ما تفارق به المرأة الذمية واذا قاتلت المرأة الحرة جاز
 قتلها بالاتفاق لان النبي صلى الله عليه وسلم علل المنع من قتل المرأة بانها لم تكن
 تقاتل فاذا قتلت وجد المقتضى لقتلها وارفع المانع لكن عند الشافعي تقاتل كما
 يقاتل المسلم الصائل فلا يقصد قتلها بل دفعها فاذا اقدر عليها لم يجز قتلها وعند
 غيره اذا قاتلت صارت بمنزلة الرجل المحارب اذا اقرر هذا فنقول هو لا
 النسوة كن معصومات بانوثة ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بقتلها
 لمجرد كونهن كن يهجنه وهن في دار حرب فعلم ان من هجاه وسبه
 جاز قتله بكل حال وما يؤكده ذلك وجوه * احدها ان الهجاء والسب
 اما ان يكون من باب القتال باللسان فيكون كالقتال باليد وتكون المرأة
 الهاجة كالمرأة التي يستعان برأيا على حرب المسلمين كالملكة ونحوها
 مثل ما كانت هند بنت عتبة او تكون بنفسها موجهة للقتل لما فيه من

اذى الله ورسوله والمؤمنين وان كان من جنس المحاربة او لا يكون شيئاً من ذلك فان كان من القسم الاول والثاني جاز قتل المرأة الذمية اذ اسبت لانها حينئذ تكون قد حاربت او ارتكبت ما يوجب القتل فالذمية اذ اقبلت ذلك اقتضى عهد ما وقتلت ولا يجوز ان تخرج من هذين القسمين لانه يلزم منه قتل المرأة من اهل الحرب من غير ان تقاتل بيد ولا لسان ولا ان ترتكب ما هو بنفسه موجب للقتل وقتل مثل هذه المرأة حرام بالسنة والاجماع الوجه الثاني ان هؤلاء النسوة كن من اهل الحرب وقد آذين النبي صلى الله عليه وسلم في دار الحرب ثم قتلن بمجرد السب كما نطقت به الاحاديث فقتل المرأة الذمية بذلك اولى واخرى كالمسئلة لان الذمية يتناوينها من العهد ما يكفها عن ظهار السب ويوجب عليها التزام الذل والصغار ولهذا اتواخذ باتصيه للمسلم من دم او مال او عرض والحرية لا تؤخذ بشئ من ذلك فاذا جاز قتل المرأة لانها اسبت الرسول وهي حربية تستبغ ذلك من غير ما نعت قتل الذمية الممنوعة عن ذلك بالعهد اولى ولا يقال عصمة الذمي او كد لانه مضمون والحربي غير مضمون لاننا نقول الذمي ايضاً ضامن لدم المسلم والحربي غير ضامن فهو ضامن مضمون لان العهد الذي يتنا اقتضى ذلك واماً الحرية فلا عهد يتناوينها يقتضي ذلك فليس كون الذمي مضموناً يجب علينا حفظه بالذى يهون عليه ما ينتهكه من عرض الرسول بل ذلك اغاظ لجرمه واولى بان يؤخذ بما يؤذي نابه ولا نعلم شيئاً تقتل به المرأة الحرية قصداً الا وقتل الذمية به اولى الوجه الثالث ان هؤلاء النسوة لم يقتلن عام الفتح بل كن

متذلللات مستسلمات والمهجاء ان كان من جنس القتال فقد كان موجودا
 قبل ذلك والمرأة الحربية لا يجوز قتلها في غزوة هي فيها مستسلمة لكونها قد
 قاتلت قبل ذلك فعلم ان السب بنفسه هو المبيع له ما بهن لا كونهن قاتلات
 الوجه الرابع ان النبي صلى الله عليه وسلم آمن جميع اهل مكة الا ان يقاتلوا
 مع كونهم قد حاربوه وقتلوا اصحابهم تقضوا العهد الذي بينهم وبينه ثم انه اهدر
 دماء هؤلاء النسوة فبين استثناء وان لم يقاتلن لكونهن كن يوذنه فثبت ان
 جرم الموذى لرسول الله صلى الله عليه وسلم بالسب ونحوه اغلظ من جرم
 القتال وغيره وانه يقتل في الحال التي نهى فيها عن قتال من قتل وقاتل
 الوجه الخامس ان القينين كانتا امتين مامورتين بالمهجاء وقتل الامة ابعد
 من قتل الحره فان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل العفيف وكونها مأمورة
 بالمهجاء اخف لجرمها حيث لم تقصد ابتداء ثم مع هذا امر بقتلها فعلم
 ان السب اغلظ الموجبات للقتل الوجه السادس ان هؤلاء النسوة اما ان
 يكن قتلن بالمهجاء لانهن فعلنه مع العهد الذي كان بين النبي صلى الله
 عليه وسلم وبين اهل مكة فيكون من جنس هجاء الذمي او قتلن لمجرد
 المهجاء مع عدم العهد فان كان الاول فهو المطلوب وان كان الثاني
 فاذا جاز ان تقتل السابة التي لا عهد بيننا وبينها يمنعها قتل المنوعة بالعهد
 اولى لان مجرد كفر المرأة وكونها من اهل الحرب لا يبيح دمه بالاتفاق
 على ما تقدم لاسيما والسب لم يكن بمنزلة القتال على ما تقدم فان قيل ما وجه
 التردد واهل مكة قد تقضوا العهد وصاروا كلهم محاربين قيل لان

النبي صلى الله عليه وسلم لم يستمع اخذ الاموال وسبي الذرية والنساء بذلك
 النقض العام اما لانه عفا عن ذلك كما عفا عن قتل من لم يقتل او لان النقض
 الذي وجد من بعض الرجال بما ونة بنى بكره من بعضهم بقرارهم على ذلك
 لم يسر حكمه الى الذرية * وما يوضح ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم آمن
 الناس الابنى بكر من خزاعة والا نفر المسلمين اما عشرة او اقل من عشرة
 او اكثر لان بنى بكرهم الذين باثروا نقض العهد وقلوا خزاعة فعلم انه فرق
 بين من نقض العهد وفعل ما يبيع الدم وبين من لم يفعل شيئا غير المواقعة على
 نقض العهد فبكل حال لم يقتل هؤلاء النسوة للعرب العام والنقض العام بل
 لم يجر من السب التناقض له بد فاعلموا انهم اذ ضمه اليه كونه من دى
 عهد او لم يضم * واعلم * ان ما تقدم من قتل النسوة الثلاث سبب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم مثل اليهود وام الولد وعصاه لو لم يثبت انهن كن معاهدات
 لكان الاستدلال به جائزا فان كلما جازان تقتل به المرأة التي ليست مسلمة
 ولا معاهدة من فعلها وقولها فان تقتل به المرأة المعاهدة اولى واخرى فان
 موجبات القتل في حق الذمية اوسع من موجباته في حق التي ليست ذمية
 ومما يدل على مثل هذه الدلالة ما روي ان امرأة كانت تسب النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال من يكفيني عدوى فخرج اليها خالد بن الوليد فقتلها *

حكاية ابن جابر كل من سب النبي صلى الله عليه وسلم في الكعبة فقتله من اجل

الحديث الحادي عشر مما استدل به بعضهم من قصة ابن خطل وفي الصحيحين
 من حديث الزهري عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة عام الفتح وتلى
 رأسه المغفر فلما نزع جاء رجل فقال ان خطل متعاق باستار الكعبة فقل

اقتلوه وهذا استفاض نقله بين اهل العلم واتفقوا عليه ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اهدر دم ابن خطل يوم القح فبين اهدره وانه قتل
 وقد تقدم عن ابن المسيب ان ابا برزة اتاه وهو متعلق باستار الكعبة فبقر بطنه
 وكذا لك روى الواقدي عن ابي برزة قال في نزلت هذه الآية لا اقسم
 بهذا البلد وانت حل بهذا البلد اخرجت عبد الله بن خطل وهو متعلق باستار
 الكعبة فضربت عنقه بين الركن والمقام وذكر الواقدي ان ابن خطل
 اقبل من اعلى مكة مدججاً بالحد يد (١) ثم خرج حتى انتهى الى الخندمة فرأى
 خيل المسلمين ورأى القتال ودخله رعب حتى ما يستمسك من الرعدة حتى
 انتهى الى الكعبة فنزل عن فرسه وطرح سلاحه فأتى البيت فدخل بين
 استاره وقد تقدم عن اهل المغازي ان جرهم ان النبي صلى الله عليه وسلم
 استعمله على الصدقة واصحبه رجلاً يغدمه فغضب على رفيقه لكونه
 لم يصنع له طعاماً امره بصنعه فقتله ثم خاف ان يقتل فارتد واستاق ابل
 الصدقة وانه كان يقول الشعر يهجو به رسول الله صلى الله عليه وسلم ويامر
 جاريته ان تغيبه فهذا له ثلاث جرائم مبيحة للدم قتل النفس والردة والهجاء
 فمن احتج بقصته يقول لم يقتل لقتل النفس لان اكثر ما يجب على من قتل ثم ارتد
 ان يقتل قودا والمقتول من خزاعة له اولياء فكان حكمه لو قتل قودا ان يسلم
 الى اولياء المقتول فاما ان يقتلوا ويعفوا او ياخذوا الدية ولم يقتل لمجرد الردة
 لان المرتد يستتاب واذا استنظر انظرو هذا ابن خطل قد فر الى البيت عائذاً به
 طاب الامان تاركاً للقتال ملقياً بالسلاح حتى نظر في امره وقد امر النبي صلى الله

عليه وسلم بعد علمه بذلك كله ان يقتل وليس هذا سنة من يقتل من مجرد
الردة فثبت ان هذا التغليظ في قتله انما كان لاجل السب والمهجة وان السب
وان ارد فليس بمنزلة المرتد المحض يقتل قبل الاستتابة ولا يؤخر قتله وذلك
دليل على جواز قتله بعد التوبة • وقد استدلى بقصة ابن خطل طائفة من
الفقهاء على ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم من المسلمين يقتل وان اسلم
حدا واعترض عليهم بان ابن خطل كان حريا فقتل لذلك وصوابه انه
كان مرتدا بلا خلاف بين اهل العلم بالسيرة وحتم قتله بدون استتابة
مع كونه مستسلما منقادا لقي السلم كالا سير فعلم ان من ارد وسب
يقتل بلا استتابة بخلاف من ارد فقط • يؤيده ان النبي صلى الله عليه وسلم
آمن عام الفتح جميع المحاربين الا ذوى جرائم مخصوصة وكان ممن اهدر
دمه دون غيره فعلم انه لم يقتل لمجرد الكفر والحراب • السنة الثانية عشر •
ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بقتل جماعة لاجل سبه وقتل جماعة لاجل
ذلك مع كفه وامساكه عن هو بمنزلتهم في كونه كافرا حريا فمن ذلك
ما قد مناه عن سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم امر يوم الفتح
بقتل ابن الزبير • وسعيد بن المسيب هو الامة في جودة المراسيل ولا يضره
ان لا يذكره بعض اهل المغازي فانهم مختلفون في عدد من استثنى من
الامان وكل اخبر بما علم ومن اثبت الشيء وذكره حجة على من لم يثبت • وقد
ذكر ابن اسحاق قال فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المدينة منصرفا
عن الطائف كتب بجير بن زهير بن ابي سلى الى اخيه كعب بن زهير يخبره

امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل من كان يهجو
ويؤذي من شعراء قريش •

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل رجالا بمكة ممن كان يهجووه ويؤذيه
وان من بقى من شعراء قريش عبد الله بن الزبير وهيرة بن ابي وهب
قد هربوا في كل وجه ففي هذا بيان ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بقتل من
كان يهجووه ويؤذيه بمكة من الشعراء مثل ابن الزبير وغيره ومما لا يخفى
فيه ان ابن الزبير اتاذه نبيه انه كان شديد العداوة لرسول الله صلى الله عليه وسلم
بلسانه فانه كان من اشعر الناس وكان يهاجى شعراء الاسلام مثل حسان
وكمب بن مالك وماسوى ذلك من الذنوب قد شره فيه وادبى عليه
عنه د كثير من قريش ثم ان ابن الزبير فر الى نجران ثم قدم على النبي
صلى الله عليه وسلم مسلما وله اشعار حسنة في التوبة والا عذار فاهدر دمه
للسب مع امانه لجميع اهل مكة الامن كان له جرم مثل جرمه ونحو ذلك
ومن ذلك ابوسفيان بن الحارث بن عبد المطلب قصته في هجائه
لنبي صلى الله عليه وسلم وفي اعراض النبي صلى الله عليه وسلم عنه لما جاء مسلما
مشهورة مستفيضة وقد ذكر الواقدي قال حدثني سعيد بن مسلم بن قاذ
عن عبد الرحمن بن سابط وغيره قال كان ابوسفيان بن الحارث اخا
رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرضاعة ارضعته حليلة اياما
وكان يالف رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان له ثوبا فلما بعث
رسول الله صلى الله عليه وسلم عاداه عداوة لم يعادها احدا قط ولم يكن
دخل الشعب و هجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وهجا اصحابه وذكر الحديث
الى ان قال ثم ان الله التي في قلبه الاسلام قال ابوسفيان فقلت من اصحب ومع

من اكون قد ضرب الاسلام بجرانه فحقت زوجتي وولدي فقلت تبرأوا
 للخروج فقد اقل قدوم محمد قالوا قد آن لك ان تنصر محمد ان العرب والعجم
 قد تبعت محمدًا وانت توضع في عداوته وكنتم اولى الناس بنصرته فقات
 لغلامي مذكورا بجمل بابهرقى وفرسى قال ثم سرنا حتى نزلنا بالابواء وقد زلت
 مقدمته الابواء فتكرمت وخفت ان اقتل وكان قد اهدر دمي فخرجت واحداً بنى
 جعفر على قدمي فمخو من ميل في الغداة التي صبح رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الابواء فقبل الاسر سلا ر سلا اي قطعياً قطعياً فتنحيت فرقاً من اصحابه
 فلما طالع في موكبه تصدبت له تلقاء وجهه فلما ملا عينيه مني اعرض عني بوجهه
 الى الساحة الاخرى فتحولت الى ناحية وجهه الاخرى فاعرض عني مراراً
 فاخذني ما قرب وما بعد وقلت انا مقتول قبل ان اصل اليه واتذكر به
 ورحمه وقرابتي فيمسك ذلك مني وقد كنت لا اشك ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم واصحابه سيفرحون باسلامي فرحاً شديداً لقرابتي برسول الله صلى الله
 عليه وسلم فلما رأي المسلمون اعراض رسول الله صلى الله عليه وسلم عني اسرخوا
 عني جبهة عني ابن ابي خافة معرضاً عني ونظرت الى عمر يغري بي رجلاً من
 الانصار فالتفت اليه رجل يقول يا عدو الله انت الذي كنت تؤذي رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وودد اصحابه قد بلغت مشارق الارض ومغاربها في عداوته فمررت
 ببعض الردهن نفسي فاستطال على ورفع صوته حتى جعلني في حال الحرجة من
 الناس يسرون ايماء بي قال فدخلت على عمي العباس فقلت يا عباس قد كنت
 ارجوا ان سيفرح رسول الله صلى الله عليه وسلم باسلامي لقرابتي وشرفي وقهري

منه ما رأيت فكله ليرضى قال لا والله لا أكله كلمة فيك أبدا بعد الذي رأيت منه
 ما رأيت إلا أن أرى وجهي إلى أجل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأهله فقلت
 يا عم إلى من تكلمني قال هوذا الكفلقيت علياً فكلته فقال لي مثل ذلك وذكروا الحديث
 إلى أن قال نخرجت فجلست على منزل رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى راح
 إلى الجعفة وهو لا يكلمني ولا أحد من المسلمين وجعلت لا ينزل منزلاً إلا أنا على
 بابي ومي ابني جعفر قائم فلا يراني إلا أعرض عني على هذه الحال حتى شهدت معه
 فتح مكة وأنا في خيلها التي تلازمه حتى هبط من إذاً (١) حتى نزل الأبطح فنظر إلى
 نظرائه الذين من ذلك النظر قدر جوت أن يتبسم ودخل عليه نساء بني عبد المطلب
 ودخلت معهن زوجتي فرققته علي وخرج إلى المسجد وأنا بين يديه لا أفارقه على حال
 حتى خرج إلى هوازن فخرجت معه وذكروا قصته بهوازن وهي مشهورة قال
 الواقدي وقد سمعت في اسلام أبي سفيان بن الحارث بوجه آخر قال لقبت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بشنية العقاب وذكروا الحديث نحو ما ذكره ابن
 اسحاق قال ابن اسحاق وكان أبو سفيان بن الحارث وعبد الله بن أبي أمية بن المغيرة
 قد لقيار رسول الله صلى الله عليه وسلم بشنية العقاب فهما بين مكة والمدينة فالتمسا
 الدخول عليه فكلته أم سلمة فيها فقالت يا رسول الله ابن عمك وابن عمتك
 وصهرك فقال لا حاجة لي بها أما ابن عمي فهنك عرضي وأما ابن عمتي وصهرى فهو
 الذي قال لي بمكة ما أقال فلما خرج الخبر إليها بذلك ومع أبي سفيان بن الحارث
 ابن له فقال والله لياذن لي رسول الله صلى الله عليه وسلم أولاً خذني بيد ابني

هذاتم لذهبن في الارض حتى نموت عطشا وجوعا فلما بلغ ذلك رسول الله
صلى الله عليه وسلم رقى لما قد خلا عليه فانشده ابو سفيان قوله في اسلامه
واعتذاره مما كان مضى منه فقال •

لعمرك اني يوم اهل راية • لتغلب خيل اللات خيل محمد
لكا لدج الحيران ظلم ابيه • فهذا الوالي حين اهدى واهدى
هداني هاد غير نفسي وداني • على الله من طردت كل سطرود

وذكر في الايات • وفي رواية الواقدي قال فطلبوا لدخول على رسول الله
صلى الله عليه وسلم فابى ان يدخلها عليه فكلته ام سلمة زوجة ابي
يارسول الله صبرك وابن عمك وابن عمك اخذك من الرضاعة و • جاء الله
بهما مسلمين لا يكونا اشقي الناس لك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حاجة
لي بهما اما اخوك فالتائل لي بمكة • اقال ابن جرير حتى ارقى في السماء فقالت
يارسول الله انما هو من قومك وكل قریش قد تكلم ونزل القرآن فيه بعينه وقد عفوت
عمن هو اعظم جرما منها بن عمك قرابتك به قرينة وانت احق الناس عفا عنه جرما
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي هتك عروضي فلا حاجة لي بهما • اخرج
البيهقي قال ابو سفيان بن الحارث ومعه ابنه ليقبلن مني او لا خذني بيد
ابني فلا ذهبن في الارض حتى اهلك عطشا وجوعا وانت احب الناس واكرم
الناس مع رحمتك فبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم مقاتله ففرقه وقال
عبد الله بن ابي امية اجئت لاصدقك بولي من القرابة مثل مالي من اصحابك
وجعلت ام سلمة تكلم فيها فرقى رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قد انزلها

ودخلا فاسلما وكانا جميعا حسنى الاسلام . قتل عبد الله بن ابي امية بالطائفة
ومات ابو سفيان بن الحارث بالمدينة في خلافة عمر رضي الله عنه لم يمس عليه
في شيء . ولقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اهدر دمه قبل ان يلقاه
فوجه الله لالة . انه اهدر دم ابي سفيان بن الحارث دون غيره من صناديد
المشركين الذين كانوا اشد تأثيرا في الجهاد باليد والمال وهو قادم الى مكة
لا يريد ان يسفك دماء اهلها بل يستطعمهم على الاسلام ولم يكن لذلك
سبب يختص بابي سفيان الا الهجاء ثم جاء مسلما وهو يعرض عنه هذا الاعراض
وكان من شأنه ان يتألف الاباعد على الاسلام فكيف بعشيرته الاقربين كل
ذلك بسبب هتكه عرضه كما هو مفسر في الحديث . ومن ذلك . انه امر
يوم الفتح بقتل الحويرث بن ثقيد وهو معروف عند اهل السير قال موسى
ابن عقبة في مغازيه عن الزهري وهي من اصح المغازي كان مالك يقول من
احب ان يكتب المغازي فعليه بمغازي الرجل الصالح موسى بن عقبة قال
وامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكفوا ايديهم فلا يقاتلوا احدا
الا من قائلهم وامرهم بقتل اربعة نفر منهم الحويرث بن ثقيد وقال سعد
ابن يحيى الاموي في مغازيه حدثني ابي قال وقال ابن اسحاق وكان رسول الله
صلى الله عليه وسلم عهد الى المسلمين في قتل ثقرو ونسوة وقال ان وجدتموهم
تحت استار الكعبة فاقتلوهم وسماهم باسمائهم ستة وهم عبد الله بن سعد
ابن ابي سرح وعبد الله بن خطل والحويرث بن ثقيد ومقيس بن صبابه
ورجل من بني تميم بن غالب . قال ابن اسحاق وحدثني ابو عبيدة بن محمد

ابن عمار بن ياسر انهم كانوا ستة فكنتم اسم رجلين واخبرني باربعة وزعم
ان عكرمة بن ابي جهل احدهم قال واما الحويرث بن ثعلبة فقتله علي بن ابي
طالب وكذلك ذكر ابن اسحاق في رواية بكير وغيره عنه من الفراندين
استشاهم النبي صلى الله عليه وسلم وقال اقتلوهم وان وجدتموهم تحت اстар
الكعبة الحويرث بن ثعلبة وكان ممن يؤذي رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقال الواقدي عن اشياخه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن القتال
وامر بقتل ستة نفر واربع نسوة عكرمة بن ابي جهل وعمار بن الاسود
وابن ابي سرح ومقبس بن صبابه والحويرث بن ثعلبة وابن خطل قال
واما الحويرث بن ثعلبة فانه كان يؤذي النبي صلى الله عليه وسلم فانه رده
فبينما هو في منزله يوم الفتح قد اغلق عليه واقبل علي رضي الله عنه يسأل عنه
فقبل هو في البادية فاخبر الحويرث انه يطلب وتعي علي عن بابه فخرج الحويرث
يريد ان يهرب من بيت الى بيت آخر فلقاه علي فضرب عنقه ومثل هذا ما يشتهر
عنده ولا مثل الزهري وابن عقبة وابن اسحاق والواقدي والاموي وغيرهم كثير
ما فيه انه مرسل والمرسل اذا روى من جهات مختلفة لاسيما من له عناية بهذا الامر
ويتبع له كان كالمسند بل بعض ما يشتهر عند اهل المغازي ويستفيض قويا يروى
بالاسناد الواحد ولا يرويه انه لم يذكر في الحديث لما ثور عن سعد وعمر وبن
شعب عن ابيه عن جده لان المثلث مقدم على الـ في ومن اخبر انه امر بقتله فعه
زيادة علم ولعل النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بقتله ثم امر بقتله وذلك انه
يمكن ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى اصحابه ان يقتلوا الا من قاتلهم الا الفرانربعة

ثم امرهم ان يقتلوا هذا وغيره ومجرد نبيه عن القتال لا يوجب عصمة المكفوف
 عنهم لكنه بعد ذلك آمنهم الا ما نال العاصم للدم وهذا الرجل قد امر
 النبي صلى الله عليه وسلم بقتله لجرده اذ اراه له مع انه قد آمن من اهل البلد الله بن
 قاتلوه واصحابه وفعلوا بهم الا فاعيل ومن ذلك انه صلى الله عليه وسلم لما
 قفل من بدر راجعاً الى المدينة قتل النضر بن الحارث وعقبة بن ابي معيط
 ولم يقتل من اسارى بدر غيرهما وقصبتها معروفة قال ابن اسحاق وكان في
 الاسارى عقبة بن ابي معيط والنضر بن الحارث فلما كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بالصفراء قتل النضر بن الحارث قتله علي بن ابي طالب كما اخبرت
 ثم مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما كان بعرق الظبية قتل عقبة بن ابي
 معيط قتله حاصم بن ثابت وقال موسى بن عقبة عن الزهري ولم يقتل من
 الاسارى صبياً غير عقبة بن ابي معيط قتله حاصم بن ثابت ابن ابي القح ولما
 ابصره عقبة مقبلاً اليه استغاث بقريش فقال يا معشر قريش علام اقتل من
 بين من هاهنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم على عداوتك الله ورسوله وكذلك
 ذكر محمد بن عائذ في مغازيه وهذا والله اعلم لان النضر قتل بالصفراء عند
 بدر فقام يعد من الاسرى عند هذا القائل لقتله قريباً من مصارع قريش
 والا فلا خلاف علمناه ان النضر وعقبة قتلا بعد الاسر وقد روى البزار
 عن ابن عباس ان عقبة بن ابي معيط نادى يا معشر قريش مالي اقتل من
 بينكم صبياً فقال له النبي صلى الله عليه وسلم بكفرك واقتراك على رسول الله
 وقال الواقدي كان النضر بن الحارث اسره المقداد بن الاسود فلما خرج

رسول الله صلى الله عليه وسلم من بدر فكان بلا تيل عرض عليه الاسرى
 فنظر الى النضر بن الحارث فابذ النظر فقال لرجل الى جنبه محمد والله قاتلي
 لقد نظر الي بعينين فيها آثار الموت فقال الذي الى جنبه والله ما هذا منك
 الا رعب فقال النضر لمصعب بن عمير يا مصعب انت اقرب من هاهنا بي رحما
 كلم صاحبك ان يجعلني كرجل من اصحابي هو والله قاتلي ان لم تفعل قال
 مصعب انك كنت تقول في كذب الله كذا وكذا او كنت تقول في نبيه كذا
 وكذا اقول يا مصعب ويحك اني انا من اصحابي ان قتلتوا قتلتوا انت من عليهم
 من علي قال مصعب انك كنت تعذب اصحابه وذكر الحديث الى ان
 قتل فقتله علي بن ابي طالب صبرا بالسيف قال الواقدي و اقبل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بالاسرى حتى اذا كانوا بقرى الغنمية امر عاصم بن ثابت
 ابن ابي الاقلح ان يضرب عنق عقبة بن ابي معيط فجعل عقبة يقول يا ويلي علام
 اقتل يا قریش من بين من هاهنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعداوتك
 لله ورسوله قال يا محمد منك افضل فاجعلني كرجل من قومي ان قتلتهم قتلتني
 وان مننت عليهم مننت علي وان اخذت منهم الفداء كنت كاحد هم يا محمد
 من لاصية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارا قد مه يا عاصم فاضرب
 عنقه فقدمه عاصم فاضرب عنقه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عاصم
 الرجل كنت والله ما علمت كافرا بالله وبكتابه ورسوله موتيا نبيه فاحمد الله
 الذي هو قتلك واقر عينيك بك وفي هذا بيان ان السبب الذي اوجب قتل
 هذا بن الرجلين من بين سائر الاسرى اذا هم ته ورسوله بالقول والفعل

فان الآيات التي نزلت في النضر معروفة واذى ابن ابني معيط له مشهور
 بلسانه ويده حين خنقه بابي هو وامى بردائه خنقا شديدا يريد قتله وحين
 التي السلا (١) على ظهره وهو ساجد وغير ذلك * ومن ذلك * انه امر بقتل
 من كان يهجو به بعد فتح مكة من قريش وسائر العرب مثل كعب بن زهير وغيره
 قال الاموي حدثني ابي قال قال ابن اسحاق وذكره يونس بن بكير والبيهقي
 وغيرهما عن ابن اسحاق قال فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة
 منصرفا من الطائف كتب بجير بن زهير بن ابي سفيان الى اخيه كعب بن
 زهير يخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب في قتل رجال بمكة ممن
 كان يهجو * ويؤذيه * ولفظ يونس والبيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قد قتل رجلا بمكة ممن كان يهجو * ويؤذيه * وان من بقي من شعراء
 قريش ابن الزبير بن عبيد بن ابي وهب قد هربوا في كل وجه فان كانت
 لك في نفسك حاجة فطرا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه لا يقتل احدا جاءه
 تائبا وان انت لم تفعل فانج الى نجاك من الارض وكان كعب قد قال
 ايا تانا فيهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى رويت وعرفت وكان الذي قال
 الا ابلاغني بجير رسالة * فهل لك فيما قلت ويحك هل لك
 لتخبرني ان كنت لست بفاعل * على اي شيء غير ذلك * لك
 على خالق لم تاق يوما اباه * عليه ولم تعرف عليه ابالك
 فذ انت لم تفعل فلست بفاعل * ولا قائل اما عثرت لعا لك

(١) السلا الجلد الرقيق الذي يخرج فيه الولد من بطن امه ملفوفا فيه ١٢ مجمع

سنة لشيء المأمون كاساروية • فانملك المأمون منهاو عليك
 واما قال كعب المأمون لقول قريش لرسول الله صلى الله عليه وسلم 'لأمين
 الذي كانت تقول له فلما بلغ كعب الكتاب ضاقت به الارض واشفق على
 نفسه وارجف به من كان في حاضره من عدوه فقالوا هو مقتول فلما يجد
 من شيء بدأ اقال قصيدة يمدح فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ويذكر فيها
 خوفه وارجاف الوشاة به ثم خرج حتى قدم المدينة فنزل على رجل كانت
 بينه وبينه معرفة من جبهة كما ذكر لي فقد ابعثه على رسول الله صلى الله عليه
 وسلم حين صلى الصبح فلما صلى مع الناس اشار له الى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال هذا هو رسول الله فقم اليه فذكر لنا انه قام الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فوضع يده في يده وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعرفه فقال
 يا رسول الله ان كعب بن زهير استأ من منك ثائبا مسلما فهل انت قابل منه
 ان انا جئت بك به فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم قال انا يا رسول الله كعب
 ابن زهير قال ابن اسحاق نخدشي عاصم بن عمرانه وثب عليه رجل من الانصار
 فقال يا رسول الله دعني وعدو الله اضرب عنقه فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم دع عنه عنك قد جاء ثائبا نازعا قال فغضب كعب على هذا الخي من
 الانصار لما صنع به صاحبيهم وذلك انه لم يتكلم فيه رجل من المهاجرين
 الا بخير فقال قصيدته التي قال حين قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ثم انشد ابن اسحاق قصيدته المشهورة بانث سعاد وفيها •
 انبئت ان رسول الله اوعدني • والعفو عند رسول الله مأمول

مهلا هذا الذي اعطاك نافذة • الفرقان فيه موايعظ وتفصيل
 لا تاخذني باقوال الوشاة ولم • اذنب ولو كثرت في الاقاويل
 وفي حديث آخر وذلك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نذر دمه
 بقول بلغه عنه فقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلما ودخل مسجده
 وانشد القصيدة فقد اخبر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب في قتل رجال
 بكعة لاجل هجائهم واذ اتم حتى فر من فر منهم الى نجران ثم رجع ابن الزبيري
 ثابيا مسلما واقام هيرة بنجران حتى مات مشركا ثم انه اهدى دم كعب
 لما قاله مع انه ليس من بليغ الهجاء لكونه طعن في دين الاسلام وعابه وعاب
 ما يدعوا اليه الرسول صلى الله عليه وسلم ثم انه ثاب قبل القدره عليه وجاء
 مسلما وكان حرييا ومع هذا فهو يلتمس العفو ويقول • لا تاخذني باقوال
 الوشاة ولم اذنب • ومن ذلك • ما نقل انه كان يتوجه صلى الله عليه وسلم
 الى قتل من يهجو ويقتول من يكفيني عدوى • قال الاموي سعد
 ابن يحيى بن سعيد في مغازبه ثابتي قال اخبرني عبد الملك بن جريح عن عكرمة
 عن عبد الله بن عباس ان رجلا من المشركين شتم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يكفيني عدوى فقام الزبير بن العوام
 فقال انا فبارزه فاعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم سلبه ولا احسبه الا في خير
 حين قتل ياسر ورواه عبد الرزاق ايضا وروى ان رجلا كان يسب النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال من يكفيني عدوى فقال خالد انا فبعثه النبي صلى الله
 عليه وسلم اليه فقتله • ومن ذلك • ان اصحابه كانوا اذا سمعوا من يسبه ويؤذيه

صلى الله عليه وسلم قتلوه وان كان قريبا فيقرم على ذلك ويرضاه ورباسي
 من يفعل ذلك ناصرا لله ورسوله فروى ابو اسحاق الفزاري في كتابه المشهور
 في السير عن سفيان الثوري عن اسمعيل بن سميع عن مالك بن عمير قال جاء رجل
 الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ابي لقيت ابي في المشركين فسمعت منه مقالة
 قيمة لك فاصبرت ان طعته بالرمح فقتلته فاشق ذلك عليه قال وجاءه آخر
 فقال ابي لقيت ابي في المشركين فصغمت عنه فاشق ذلك عليه وقد رواه
 الاموي وغيره من هذه الطريق وروى ابو اسحاق الفزاري ايضا في كتابه عن
 الاوزاعي عن حسان بن عطية قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم جيشا
 فيهم عبد الله بن رواحة وجابر فلما صافوا المشركين اقبل رجل منهم يسب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقام رجل من المسلمين فقال انا فلان ابن فلان واني فلانة فسيني
 وسب ابي وكف عن سب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يزد ذلك
 الاغراء فاعاد مثل ذلك وعاد الرجل مثل ذلك فقال في الثالثة لان عدت
 لارحلتك بسيفي فعاد فحمل عليه الرجل فولى مدير افاعبعه الرجل حتى خرق
 صف المشركين فضر به بسيفه واحاط به المشركون فقتلوه فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اعجبتم من رجل نصر الله ورسوله ثم ان الرجل يري من
 جراحته فاسلم فكان يسمى الرحيل رواه الاموي في معازيه من هذا الوجه
 وقد تقدم حديث عمير بن عدي لما قال حين بلغه اذى بنت مروان للنبي
 صلى الله عليه وسلم اللهم اني نذرا لئن رددت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الى المدينة لا قتلها فقاما بدونا اذن النبي صلى الله عليه وسلم فقال

النبي صلى الله عليه وسلم اذا احببت ان تنظروا الى رجل نصر الله ورسوله بالغيب فانظروا الى عمير بن عدي. وكذالك حديث اليهودية وام الولد فان النبي صلى الله عليه وسلم اهد رد مها الا ما قتلت لاجل سبه. وقد تقدم ايضا حديث الرجل الذي نذر ان يقتل ابن ابي سرح لما افتراه على النبي صلى الله عليه وسلم وان النبي صلى الله عليه وسلم امسك عن مبايعته ليقوم اليه ذلك الرجل فيقتله ويبنى بنذره. وقد ذكرنا ان الجن الذين آمنوا به كانت تقصد من سبه من الجن الكفار فقتلته قبل الهجرة وقبل الاذن في القتال لها وللانس فبقرها على ذلك ويشكر ذلك لها. قال سعد بن يحيى الاموي في مغازيه حدثني محمد بن سعيد يعني عمه قال قال محمد بن المنكدر انه ذكر له عن ابن عباس انه قال هتفها تف من الجن على جبل ابي قبيس فقال.

فبح الله رأيكم آل فهر • ما اذق العقول والاحلام
حين تغضي لمن يعيب عليها • دين آباؤها الحماة الكرام
حالف الجن جن بصرى عليهم • ورجال الخيل والآطام
يوشك الخيل ان تروها نهارا • تقتل القوم في حرام تهام
هل كريم منكم له نفس حر • ماجد الجدتين والاعمام
ضارباً ضربة تكون نكالا • ورواحمن كربة واغتنام
قال ابن عباس فاصبح هذا الشر حد يثا لاهل مكة يتناشدونه بينهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا شيطان يكلم الناس في الاوثان يقال له

مسروا لله مخزبه فمكثوا ثلاثة ايام فاذا هائف يهتف على الجبل يقول •
 نحن قتلنا في ثلاث مسعرا • اذ سفه الحق وسن المكار
 قنعتة سيفاً حساماً مبتراً • بستمه نينا المطهر ا
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا عفرية من الجن اسمه مسجع
 آمن بي سميت عبد الله اخبرني انه في طلبه منذ ثلاثة ايام فقل علي جزاء الله
 خيرا يا رسول الله • ومن ذكره انه قتل لاجل اذى النبي صلى الله عليه
 وسلم ابورافع بن ابي الحقيق اليهودي وقصته معروفة مستفيضة
 عند العلماء • فنذكر منها موضح الله لالة عن البراءة بن عازب قال بعث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ابي رافع اليهودي رجلا من الانصار واصر
 عليهم عبد الله بن عتيك وكان ابورافع يوذى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ويعين عليه وكان في حصن له بارض الحجاز فلما دنوا منه وقد غربت
 الشمس وراح الناس لسرحهم قال عبد الله لاصحابه اجلسوا معكم انكم فاني
 مطلق ومثلطف للبواب ليلي ان ادخل فاقبل حتى دنا من الباب ثم تقع
 بشويه كانه يقضى حاجته وقد دخل الناس فهتف به البواب يا عبد الله ان
 كنت تريد ان تدخل فادخل فاني اريد ان اغلق الباب قال فدخات
 فكسنت فلما دخل الناس اضلق الباب ثم علق الاغاليق عسلى وند قال
 فتمت الى الاقايد فاخذتها ففتحت الباب وكان ابورافع يسرع عنده
 وكان في عليه له فلما ذهب عنه اهل سمره صعدت اليه فجمعت كما فتمت
 بابا اغلقت علي من داخل قلت ان اتهم ان اذروا بي لم يخلصوا الي حتى

وقصته قتل ابي رافع اليهودي لاجل اذى رسول الله صلى الله عليه وسلم

اقتله فانتبهت اليه فاذا هو في بيت مظلم وسبط عياله لا ادرى اين هو من
 البيت قلت ابارافع قال من هذا فاهاويت نحو الصوت فاخر به ضربة
 بالسيف وانا دهش فما اغيت شيئا وصاح فخرجت من البيت فامكث خيرا
 بعيد ثم رجعت اليه فقلت ما هذا الصوت يا ابارافع فقال لامك الويل ان
 رجلا في البيت ضربني قبل بالسيف قال فاخر به ضربة بالسيف اثخنه
 ولم يقتله ثم وضعت خبيب السيف في بطنه حتى اخذ في ظهره فمرفت اني
 قتلته فجعلت افترق الا بولس يا با با حتى انتهيت الى درجته فوضعت رجلي
 وانا اري ان قد انتهيت الى الارض فوقعته في ليلة مقمرة فانكسرت ساقي
 فعصبتها بعامة ثم انطلقت حتى جلست على الباب فقلت لا اخرج الليلة حتى اعلم
 اقتله فلما صاح الديك قام الناعي على السور فقال اني ابارافع اجراهل الحجاز
 فانطلقت الى اصحابي فقلت النجا قد قتل الله ابارافع فانتبهت الى النبي صلى الله عليه
 وسلم فحدثته فقال ابسط رجلك فبسطت رجلي فمسحها فكانت كاهنكاهن طرواه
 البخاري في صحيحه * وقال ابن اسحاق حدثني الزهري عن عبد الله بن كعب بن
 مالك قال لما صنع الله لرسوله صلى الله عليه وسلم ان هذا الحيين من الانصار الاوس
 والخزرج كانوا يتصاولون معه تصاول الفحلين لا يصنع احد هما شيئا الا صنع
 الآخر مثله يقولون لا يمدون ذلك فضلا علينا في الاسلام وعند رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فلما قتل الاوس كعب بن الاشرف نذرت الخزرج
 رجلا هو في العداوة لرسول الله صلى الله عليه وسلم مثله فتذاكر والبن ابني
 الحقيق بخير فاستاذنوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتله فاذن لهم وذكر

الحديث الى ان قال ثم سعد واليه في عليه له فقر عواضية الباب فخرجت اليهم امرأته فقالت من انتم فقالوا احي من العرب نريد الميرة ففقت لهم فالت ذاتكم الرجل عندكم في البيت وذكركم تمام الحديث في قتله فقد تبين في حديث البراء وابن كعب انما تسرع المسلمون لقتله باذن النبي صلى الله عليه وسلم لا ذاه النبي صلى الله عليه وسلم ومعاداته له وانه كان نظير ابن الاشرف لكن ابن الاشرف كان معاهدا فاذى الله ورسوله فتدب المسلمين الى قتله وهذا لم يكن معاهدا فهدد الاحاديث بانه تدل على ان من كان بسب النبي صلى الله عليه وسلم ويؤذيه من الكفار فانه كان يقصد قتله ويغضب عليه لاجل ذلك وكذا لك اصحابه بامرهم يفتاءن ذلك مع كفه عن غيره ممن هو على مثل حاله في انه كافر غير معاهد بل مع امائه لاولئك واحسانه اليهم من غير عهد بينه وبينهم ثم من هؤلاء من قتل ومنهم من جاء مسلما فهدد معصومه بثلاثة اسباب احدها انه جاءه ثبأ قبل القدر عاياه والمسلم لدى وجب عليه حد لوجاهه ثبأ قبل القدر عاياه لسقط عنه فالجربى اولى بالاني من رسول الله صلى الله عليه وسلم كان من خلقه ان ينفوا عنهم الباطل ان الحاربي الاسلام لم يروى بشي مما عمله في الجاهلية الا من حقوق الله ولا من حقوق العباد من غير خلافت عليه تقبله من قبل للذين كفروا ان ينتهوا بغفر لهم ما قد سافوا وقوله صلى الله عليه وسلم الاسلام يجب ما قبله رواء مسلم وقوله صلى الله عليه وسلم من احسن في الاسلام لم يواخذ بما عمل في الجاهلية متفق عليه وهذا السلام خاف كثيرا وقد قتلوا

رجال يعرفون فلم يطلب احد منهم بقود ولا دية ولا كفارة اسلم وحشى قاتل
 حمزة وابن العاص قاتل ابن قوقل وعقبة بن الحارث قاتل خبيب بن هدى ومن
 لا يحصى ممن ثبت في الصحيح انه اسلم وقد علم انه قتل رجلا بعينه من
 المسلمين فلم يوجب النبي صلى الله عليه وسلم على احد منهم قصاصا بل قال
 صلى الله عليه وسلم بضحك الله تعالى الى رجلين يقتل احدهما صاحبه كلاهما
 يدخل الجنة يقتل هذا في سبيل الله فيدخل الجنة ثم يتوب الله على القاتل
 فيسلم ويقتل في سبيل الله فيدخل الجنة متفق عليه * وكذلك
 ايضا لم يضمن النبي صلى الله عليه وسلم احد منهم مالا اتلفه للمسلمين
 ولا اقام على احد حد زنا او سرقة او شرب او قذف سواء كان قد اسلم
 بعد الاسر او قبل الاسر وهذا ما لا تعلم بين المسلمين فيه خلافا لافي رواية
 ولا في التوى به بل لو اسلم الحربي ويده مال مسلم قد اخذه من المسلمين
 بطريق الاغتنام ونحوه مما لا يملك به مسلم من مسلم لكونه محرما في دين
 الاسلام كان له ملكا ولم يردده الى المسلم الذي كان يملكه عند جاهل العلماء
 من التابعين ومن بعدهم هو معنى ما جاء عن الخلفاء الراشد بن وهو مذهب
 ابي حنيفة ومالك ومنصوص احمد وقول جاهل اصحابه بناء على ان الاسلام
 او العهد قر ما يده من المال الذي كان يعتقد ملكا له لانه خرج عن ماله
 المسلم في سبيل الله ووجب اجره على الله واخذه هذا صار مستحلا له وقد
 غفر الله له باسلامه ما فعله في دماء المسلمين واموالهم فلم يضمنه بالرد الى ماله
 كما لم يضمن ما اتلفه من النفوس والاموال ولا يقضى ما تركه من العبادات لان

كل ذلك كان تابعا للاعتقاد فلما رجع عن الاعتقاد غفر له ما تبعه من الذنوب فصار ما يده من المال لا تبعة عليه فيه فلم يؤخذ منه كجميع ما يده من العقود الفاسدة التي كان يستحلها من ربا وغيره ومن العلماء من قال له يرد على مالكه المسلم وهو قول الشافعي وابي الخطاب من الحنبلية بناء على ان اغتنامهم فعل محرّم فلا يملك به مال المسلم كذا انصب ولانه لو اخذه المسلم منهم اخذا لا يملك به مسلم من مسلم بان يرضيه او يسرقه فانه يرد الى مالكه المسلم لحديث ناقة النبي صلى الله عليه وسلم وهو مما اتفق الناس فيها عليه ولو كانوا قد ملكوه لملكه انهم منهم ولم يردوه والاول اصح لان المشركين كانوا يفتنون من اموال المسلمين التي الكثر من الكراع والسلاح وغير ذلك وقد اسلم عامة اولئك المشركين فلم يسترجع النبي صلى الله عليه وسلم من احد منهم مالا مع ان بهن تلك الاموال لا بد ان يكون باقية او يكفي في ذلك ان الله سمعته يقول لعقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم واوراقتهم بيتغون فضلا من الله ورضوانا وقال تعالى اذن للذين يقاتلون الى قوله الذين اخرجوا من ديارهم بغير حق الآية وقال تعالى وحده عن سبيل الله كره بهو المسجد الحرام واخراج اهله منه وقال تعالى تباينها كم الله عن الذين قاتلوكم في الدين واخرجوكم من دياركم وذا هو الى اخرجكم فبين سبحانه ان المسلمين اخرجوا من ديارهم واوراقتهم بغير حق حتى صاروا فقراء بعد ان كانوا غنياء ثم ان المشركين استولوا على تلك الديار والاموال وكانت باقية الى حين الفتح وقد اسلم امن استولى عليها في الجاهلية ثم لم ير النبي صلى الله عليه وسلم على احد منهم

أخرج من داره بعد الفتح والاسلام دارا ولا مالا بل قيل للنبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح لا تنزل في دارك فقال وهل ترك لنا عقيل من داره وسأله المهاجرون ان يرد عليهم اموالهم التي استولى عليها اهل مكة فابى ذلك صلى الله عليه وسلم واقرباها يسد من استولى عليها بعد اسلامه وذلك ان عقيل بن ابي طالب بعد الهجرة استولى على دار النبي صلى الله عليه وسلم وددوا اخوته من الرجال والنساء مع ما ورثه من ابيه ابي طالب قال ابو رافع قيل للنبي صلى الله عليه وسلم لا تنزل منزلك من الشعب قال فهل ترك لنا عقيل منزلا وكان عقيل قد باع منزل رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنزل اخوته من الرجال والنساء بمكة وقد ذكر اهل العلم بالسيرة منهم ابو الوليد الازرقي ان رباح عبد المطلب بمكة صارت لبني عبد المطلب فمنها شعب ابن يوسف وبعض دار ابن يوسف لابي طالب والجو الذي بينه وبعض دار ابن يوسف دار المولد مولد النبي صلى الله عليه وسلم وما حوله لابي النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن عبد المطلب ولا ريب ان النبي صلى الله عليه وسلم كانت له هذه الدار ورثها من ابيه وبها ولد وكان له دار ورثها هو وولده من خديجة رضي الله عنها قال الازرقي فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مسكنه كايها مسكنه الذي ولد فيه ومسكنه الذي ابنتي فيه بخديجة بنت خويلد وولد فيه وولده جميعا قال وكان عقيل بن ابي طالب اخذ مسكنه الذي ولد فيه وامايته خديجة فاخذه معتب بن ابي لهب وكان اقرب الناس اليه جوارا فباعه

شرح حديث هل ترك لنا عقيل من داره

بعد من معاوية وقد شرح أهل السير ما ذكرنا في دورها جرين قال
 الأزرقيدار جعش بن رثاب الاسدي التي بالملي لم يزل في يد ولد جعش
 فلما اذن الله لنبيه صلى الله عليه وسلم واصحابه في الهجرة الى المدينة خرج
 آل جعش جميعاً الرجال والنساء الى المدينة مهاجرين وتركوا دارهم
 خالية وهم حلفاء حرب بن امية فعمد ابو سفیان الى دارهم هذه فباعها
 باربعائة دينار من عمرو بن علقمة العامري فلما باع آل جعش ان ابا سفیان
 باع دارهم انشأ ابو احمد يهجو ابا سفیان ويعبره بينهما وذكر اياته فلما كان
 يوم فتح مكة اتى ابو احمد بن جعش وقد ذهب بصره الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فكله فبقي له قال يا رسول الله ان ابا سفیان عمدي الى دارى
 فباعها قد عاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فساؤه بشئ فما سمع ابو احمد
 بعد ذلك ذكرها قليل لابي احمد بعد ذلك قال لك رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال لي ان سميت كان خيرا او كان لك بها دارا في الجنة
 قال قلت فاننا اصبر فتركنا ابو احمد قال وكان له رزوان دار نسي
 ذات الوجهين فلما هاجر اخذها ليلى بن امية وكان اسود صاه بها حيث
 هاجر فلما كان عام الفتح وكلم ذو جعش رسول الله صلى الله عليه وسلم في دارهم
 فكره ان يرجعوا في شئ من اهلهم اخذت منهم في الله تعالى هجر والله
 امسك عتبة بن رزاه ان عن كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم في ارضه
 ذات الوجهين وسكت المهاجرون فقام يتكلم احد منهم في دار هجره الله
 ورسوله وسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مسكها الذي له فيه

ومسكنه الذي اجتنى فيه بنخديجة وهذه القصة معروفة عند اهل العلم
 قال محمد بن اسحاق حدثني عبيد الله بن ابي بكر بن حزم والزهير بن عكاشة
 ابن ابي احمد قال ابطأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح عليهم في دورهم
 فقالوا لا ابي احمد يا ابا احمد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره لكم ان ترجعوا
 في شيء من اموالكم مما اصيب في الله وقال ابن اسحاق ايضا في رواية زياد بن
 عبد الله البكري عنه وتلاحق المهاجرون الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فلم يبق احد منهم بمكة الا مفتون او محبوس ولم يوجب اهل هجرة من مكة
 باهلهم واما لهم الى الله والى رسوله الا اهل دورهم مسمون بنو مظعون من بني
 جمح وبنو جعش بن رثاب حلفاء بني امية وبنو بكير من بني سعد بن ليش
 حلفاء عدي بن كعب فان دورهم غلقت بمكة هجرة ليس فيها ساكن ولما خرج
 بنو جعش بن رثاب من دارهم عدا عليهم ابو سفيان بن حرب فباعها من عمر و
 ابن علقمة اخي بني عامر بن لؤي فلما بلغ بني جعش ما صنع ابو سفيان بدارهم
 ذكر ذلك عبد الله بن جعش لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الا ترضى يا عبد الله ان يعطيك الله بهادرا خيرا منها
 في الجنة فقال بلى فقال ذلك لك فلما افتتح رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مكة كله ابو احمد في دارهم فابطأ عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 الناس لا ابي احمد يا ابا احمد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره ان ترجعوا
 في شيء من اموالكم اصيب منكم في الله فامسك عن كلام رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال الواقدي عن اشيائه قالوا وقام ابو احمد بن جعش على باب المسجد على

جل له حين فرغ النبي صلى الله عليه وسلم من خطبته يعني الخطبة التي خطبها
وهو واقف بباب الكعبة حين دخل الكعبة فعلى فيها ثم خرج يوم الفتح فقال
بواحد وهو يصيح انشد بانه يا بني عبد مناف حاني انشد بانه يا بني عبد مناف
د اري قال غد عار رسول الله صلى الله عليه وسلم عثمان بن عفان فصار عثمان
بشيء فذهب عثمان الى ابي احمد فصاره فنزل ابو احمد عن بعيره وجلس مع
القوم فاسمع ابو احمد ذاكرها حتى اتى الله، فهدأ في ان المهاجرين طلبوا
استرجاع ديارهم فتمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرأ ما يريد من استنوي
سأله من اشترى عاتقه وجعل صلى الله عليه وسلم ما أخذ منهم الكعبة بمنزلة
ما أصيب من ديارهم، ما فقهوه من أموالهم وتلك ديارهم وأموالهم اشترأها الله
وسلمت اليه ووجب اجرهم، تلى الله فلا رجعة فيها وذلك لان المشركين
يستحلون دماء أموالهم، ودايو انك كانه استقلالاً لا وهم آمنون في هذا
الاستقلال فاما الواجب الاسلام ذلك لانه وصاروا كائناً ما كانوا
ما ولا لا في بايادهم لا يجوز ان يقرضهم منهم، فان قيل في الصحيحين
عن الزهري عن ثوبان بن حسين عن عمر بن الخطاب عن اسمعيل بن زيد
رضي الله عنه انه قال يا رسول الله لا تنزل في دارك جمع قال وهل راسلنا
عقيل من رابع او دور وكون حقل وردت ارباب هو رباب وما يرث
جعفر ولا لي سبيلاً يا رسول الله، مسلمين وبن عقيل وراي عمر بن الخطاب في رواية
للبخاري انه قال يا رسول الله ان تنزل عند او ذلك زمن الفتح فقل وهل ترك
لنا عقيل من منزل تم قل لايت الكافر المؤمن ولا المؤمن الكافر قبل للرهي

ان المهاجرين طلبوا استرجاع ديارهم فتمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرأ ما يريد من استنوي
سأله من اشترى عاتقه وجعل صلى الله عليه وسلم ما أخذ منهم الكعبة بمنزلة
ما أصيب من ديارهم، ما فقهوه من أموالهم وتلك ديارهم وأموالهم اشترأها الله
وسلمت اليه ووجب اجرهم، تلى الله فلا رجعة فيها وذلك لان المشركين
يستحلون دماء أموالهم، ودايو انك كانه استقلالاً لا وهم آمنون في هذا
الاستقلال فاما الواجب الاسلام ذلك لانه وصاروا كائناً ما كانوا
ما ولا لا في بايادهم لا يجوز ان يقرضهم منهم، فان قيل في الصحيحين
عن الزهري عن ثوبان بن حسين عن عمر بن الخطاب عن اسمعيل بن زيد
رضي الله عنه انه قال يا رسول الله لا تنزل في دارك جمع قال وهل راسلنا
عقيل من رابع او دور وكون حقل وردت ارباب هو رباب وما يرث
جعفر ولا لي سبيلاً يا رسول الله، مسلمين وبن عقيل وراي عمر بن الخطاب في رواية
للبخاري انه قال يا رسول الله ان تنزل عند او ذلك زمن الفتح فقل وهل ترك

ومن ورث ابا طالب قال ورثه عقيل وطالب وفي رواية معمر بن الزهري
 اين منزلك قد افي حجتك رواء البخاري و ظاهر هذا ان الدور انتقلت الى
 عقيل بطريق الارث لا بطريق الاستيلاء ثم باعها قلنا اما ان النبي صلى الله
 عليه وسلم اتى ورتاهن ابيه وداره التي هي له ولولده من زوجته المؤمنة خديجة
 فلا حق لعقيل فيها فعلم انه استولى عليها واما دور ابي طالب فان ابا طالب
 توفي قبل الهجرة بسنين والمواريث لم تفرض ولم يكن نزل بعد منع المسلم من
 ميراث الكافر بل كل من مات بمكة من المشركين اعطى اولاده المسلمون
 نصيبهم من الارث كثيرهم بل كان المشركون يسكنون المسلمات الذي هو
 اعظم من الارث وانما قطع الله الموالاة بين المسلمين والكافرين بمنع النكاح
 والارث وغير ذلك بالمدينة وشرع الجهاد المتقاطع للعصاة قال ابن اسحاق
 حدثني ابن ابي نجيح قال لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة نظر الى
 تلك الرباع فما ادرك منها قد اقتسم على امر الجاهلية تركه لم يجره وما وجدته
 لم تقسم قسمه على قسمة الاسلام وهذا الذي رواه ابن ابي نجيح يوافق
 الاحاديث المسندة في ذلك مثل حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كل قسم قسم في الجاهلية فهو على اقسام وكل قسم ادركه الاسلام فانه على
 اقسام الاسلام رواء ابوداود وابن ماجه وهذا ايضا يوافق ما دل عليه كتاب
 الله ولا نعلم فيه خلافا فان الحربي لو عقد عقدا فاسدا من ربا او بيع خمر
 او خنزير او نحو ذلك ثم اسلم بعد قبض العوض لم يجرم ما يده ولم يجب عليه
 رد مولاهم بكن قبضه لم يجره ان يقبض منه الا ما يجوز للمسلم كدال عليه قوله

تعالى اتقوا الله وذروا ما بيني من الربا ان كنتم مؤمنين فامرهم بترك ما بيني في
 ذمم الناس ولم يأمرهم بردهما قبضوه وكذلك وضع النبي صلى الله عليه وسلم
 لما خطب الناس كل دم اصيب في الجاهلية وكل ربا في الجاهلية حتى ربا
 العباس ولم يأمر بردهما كان قبض فكذلك الميراث اذا مات الميت في الجاهلية
 واقتسموا تركته امضيت القسمة فمن اسلموا قبل الاقسام او تمها كوا الى ان قبل
 القسمة قسم على قسمة الاسلام فلما مات ابو طالب كان الحكم بينهم ان يرثه جميع
 ولده فلم يقتسموا ارباعه حتى هاجر جعفر وعلي الى المدينة استولى عقيل عليها
 واباعها فقل النبي صلى الله عليه وسلم لم يترك لنا عقيل منزلا لاسيما عليه
 واباعه وذن معنى هذا الكلام انه استولى على دور كنانة فادنا ثلثه لولا
 ذلك لم تضاف الدور اليه والى بنى عمه اذ لم يكن لهم فيها حق ثم هل بعد
 ذلك لا يرث المؤمن الكافر ولا الكافر المؤمن يريد والله اعلم لو ان
 الرباع باقية بيده الى الآن لم يقتسموا كنانة على ربيع ابى طالب كنانة له
 دون اخوته لانه ميراث لم يقسم فيقسمه الآن على قسم الاسلام ومن
 قسم الاسلام ان لا يرث النساء الا من فكتان . ول هذا الحكم ما موت
 ابى طالب وقبل اسمه تركته بيده فبطلت قبل موته بين النبي صلى الله
 عليه وسلم وبين جعفر ليس لها المطالبة بشيء من ميراث ابى طالب لو تدين
 باقيا فكيف اذا اخذ منها في سبيل الله فاذا كان كذلك لم يرث ابى طالب بعد
 اسلامه باكون اصابه من ذمة المسلمين وهو الله وحقوق الله ولا يتزع
 ما يده من اهل الله التي كانت ماله وخدايضه اساعه من سب وغيره

فهذا وجهه المفوض هو لاء وهذا الذي ذكرناه من سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم في تحتم قتل من كان يسبه من المشركين مع المفوض
هو مثله في الكفر كان مستقرا في نفوس اصحابه على عهده و بعد عهده
يقصدون قتل الساب ويمرضون عليه وان امسكوا عن غيره و يحطون
ذلك هو الموجب لقتله و يذلون في ذلك نفوسهم كما تقدم من حديث الذي قال
سبني و سب ابي و كف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم حمل عليه
حتى قتل و حديث الذي قتل ابا له لما سمعه يسب النبي صلى الله عليه وسلم
و حديث الانصاري الذي نذر ان يقتل العصاة فقتلها و حديث الذي
نذر ان يقتل ابن ابي سرح و كف النبي صلى الله عليه وسلم عن مبايعته
ليوفي بنذره و في الصحيحين عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال
اني لواقف في الصف يوم بدر ف نظرت عن يميني و عن شمالي
فاذا انا بغلامين من الانصار حديثة اسنانها فتمتيت ان اكون بين اصاب منها
فغمرني احدهما فقال اي عم هل تعرف ابا جهل قلت نعم فاحا جحك اليه يا ابن
اخني قال اخبرت انه يسب رسول الله صلى الله عليه وسلم و الذي تمس يده
لئن رأيت لا يفارق سوادى سواده حتى يموت الاعرج منا قال فتعجبت
لذلك قال و غمرني الآخر فقال لي مثلها فلم انشب ان نظرت الى ابي جهل
يمول في الناس فقات لها الاتريان هذا صاحبكما الذي تسألاني عنه قال
فابتدراه بسيفيهما فضرباه حتى قتلاه ثم انصرفا الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فاخبراه فقال ايكما قتله فقال كل واحد منها انا قتله فقال هل مسحتما

فهذه قتل ابي جهل

ورسوله فان الله سبحانه يتم منه لرسوله ويكفيه اياه كما قد منابض ذلك
 في قصة الكاتب المفتري وكما قال سبحانه فاصدع بآتونه مروا عرض عن المشركين
 انا كفيناك المستهزئين * والقصة في اهلاك الله واحدا واحدا من هؤلاء
 المستهزئين معروفة قد ذكرها اهل السير والتفسير وهم على ما قيل نفر من
 رؤوس قريش منهم الوليد بن المغيرة والعاص بن وائل والاسودان ابن
 المطلب وابن عبد يغوث والحارث بن قيس وقد كتب النبي صلى الله عليه
 وسلم الى كسرى وقيصر وكلاهما لم يسلم لكن قيصر اكرم كتاب النبي صلى الله
 عليه وسلم واكرم رسوله فثبت ملكه فيقال ان الملك باق في ذريته
 الى اليوم وكسرى مزق كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم واستهزأ
 برسول الله صلى الله عليه وسلم فقتله الله بعد قليل ومزق ملكه كل ممزق
 ولم يبق الا كسرة ملك وهذا والله اعلم بتحقيق لقوله تعالى ان شئت هو الا بتره
 فكل من شئت * وانفضه وعاداه فان الله يقطع دابره ويمحق عينه واثره
 وقد قيل انها زلت في العاص بن وائل او في عقبة بن ابى معيط او في كعب بن
 الاشرف وقد رأيت صنيع الله بهم * ومن الكلام السائر لحوم العلماء مسمومة
 فكيف للعوام الانبياء عليهم السلام وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال يقول الله تعالى من عادى لي وليا فقد بارزني بالمحاربة فكيف بمن عادى
 الانبياء ومن حارب الله تعالى حربه واذا استقصيت قصص الانبياء المذكورة
 في القرآن تجد اممهم انما اهلكوا حين آذوا الانبياء وقابلوهم بقبح القول والعمل
 وهكذا بنو اسرائيل انما ضربت عليهم الذلة وباءه وانفض من الله ولم يكن

قصة هؤلاء المستهزئين

لهم تصير لقتلهم الانبياء بغير حق مضموماً الى كفرهم كما ذكر الله ذلك في كتابه
ولملك لا تعبد احد الا ذعنيكم من الانبياء ثم ليسب الاو لا بدان تعبيه قارعة
وقد ذكرنا ما جربه المسلمون من تعجيل الانتقام من الكفار اذا تعرضوا
لسب رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلغنا مثل ذلك في وقائع متعددة وهذا
باب واسع لا يحاط به ولم تقصد قصده هنا وانما قصدنا بيان الحكم الشرعي وكان
سببنا فيه وبصرف عنه اذى الناس وشتمه بكل طريق حتى في اللفظ في
الصحيحين عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاترون كيف
يصرف الله عنى شتم قريش وانهم يشتمون مذمأ ويلعنون مذمأ وانما محمد
فقره الله اسمه ونعته عن الاذى وصرف ذلك الى من هو مذموم وان كان
الموذي انما قصد عينه فادان نقرر بما ذكرناه من سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم وسيرة اصحابه وغير ذلك ان السب للرسول يعين قتله فنقول انه يكون
تعين قتله اكونه كافراً حريباً او لسب المضموم الى ذلك والاول باطل لان
الاحاديث نص في انه لا يقتل لمجرد كونه كافراً حريباً بل عمدته ان نص فيه
على ان مو جب قتله هو السب فنقول اذا تعين قتل الحربي لاجل انه سب
رسول الله صلى الله عليه وسلم فكذلك المسلم والذي اولى لان الموجب
للقتل هو السب لا مجرد الكفر والمعادرة كما تبين فحيث ما وجد هذا الموجب
وجب القتل وذلك لان الكفر مبيح للدم لا موجب لقتل الكافر بكل حال فانه
يجوز امانه ومهادنته والمسلم عليه ومفادته اكن اذا اصاب الكافر عهد عصم العهد
دمه الذي اباحه الكفر فهداهو الفرق بين الحربي والذي فاما سوى ذلك

من موجب القتل فلم يدخل في حكم العهد * وقد ثبت بالسنة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر بقتل الساب لا لجل السب فقط لا لجراد الكفر الذي لا عهد معه فاذا وجد هذا السب وهو موجب للقتل والعهد لم يصح من وجبه تعين القتل ولان اكثر ما في ذلك انه كان كافرا حريا سابوا المسلم اذا سب يصير مرتدا سابوا قتل المرتد واجب من قتل الكافر الاصل والذمي اذا سب فانه يصير كافرا محاربا سابا بعد عهد متقدم مو قتل مثل هذا اغاظه * وايضا فان الذمي لم يعاهد على اظهار السب بالاجماع ولهذا اذا اظهره فانه يعاقب عليه باجماع المسلمين اما بالقتل او بالعزير وهو لا يعاقب على فعل شيء ما عوهد عليه وان كان كفرا غليظا ولا يجوز ان يعاقب على فعل شيء قد عوهد على فعله واذا لم يكن العهد مسوغا لفعله وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بالقتل لا لجله فيكون قد فعل ما يقتل لاجله وهو غير مقرر عليه بالعهد ومثل هذا يجب قتله بلا تردد * وهذا التوجيه يقتضي قتله سواء قدرانه نقض العهد ولم يقضه لان موجبات القتل التي لم تفره على فعلها بقتل بها وان قيل لا ينتقض عهد * كالزنا بدمية وكقطع الطريق على ذمي وكقتل ذمي وكما فعل هذه الاشياء مع المسلمين وقلنا ان عهد * لا ينتقض فانه يقتل * وايضا فان المسلم قد امتنع من السب بما اظهره من الايمان والذمي قد امتنع منه بما اظهره من الذمة والتزام الصغار ولو لم يكن ممنعا منه بالصغار لما جاز عقوبته بتعزير ولا غيره اذا فعله فاذا قتل لا لجل السب الكافر الذي يستحله ظاهرا وباطنا ولم يعاهدنا عهدا يقتضي تركه فلان يقتل لاجله

من التزم ان لا يظهره و عاهد ناعلى ذلك اولى و اخرى * و ايضا فقد تبين
بما ذكرناه من هذه الاحاديث ان الساب يجب قتله فان النبي صلى الله عليه
وسلم امر بقتل الساب في مواضع و الامر يقتضى الوجوب و لم يبلغه عن
احد السب الا نذر دمه و كذلك اصحابه هذا مع ما قد كان يمكنه من
العفو عنه فحيث لا يمكنه العفو عنه يجب ان يكون قتل الساب او كد
و الحرص عليه اشد و هذا الفعل منه هو نوع من الجهاد و الاغلاظ على
الكافرين و المنافقين و اظهار دين الله و اعلاء كلمته و معلوم ان هذا واجب
فعلم ان قتل الساب واجب في الجملة و حيث جاز العفو له صلى الله عليه
وسلم فانما هو فمين كان مقدورا عليه من مظهر الاسلام طاع له او ممن
جاءه مستسلما اما المعتنون فلم يعف عن احد منهم و لا يرد على هذا ان
بعض الصحابة آمن احدى القينتين و بعضهم آمن ابن ابي سرح لان هذين
كانا مستسلمين مردين الاسلام و التوبة و من كان كذلك فقد كان النبي
صلى الله عليه وسلم له ان يعف عنه فلم يتعين قتله فاذا ثبت ان الساب كان قتله
واجبا و الكافر الحربي الذي لم يسب لا يجب قتله بل يجوز قتله فمعلوم ان
الذمة لا تعصم من يجب قتله و انما تعصم من يجوز قتله الا ترى ان المرتد
لا ذمة له و ان القاطع و الزاني لما وجب قتلها لم تمنع الذمة قتلها و ايضا
فلا مزية للذمي على الحربي الا بالعهد و العهد لم يسح له اظهار السب بالاجماع
فيكون الذمي قد شرك الحربي في اظهار السب الموجب للقتل و ما اختص
به من العهد لم يسح له اظهار السب فيكون قد اتى بما يوجب القتل و هو لم يقر

ر. السب
من القاربة

عليه فيجب قتله بالضرورة. وايضاً فان النبي صلى الله عليه وسلم امر بقتل
من كان يسبه مع امانه لمن كان يحاربه بنفسه وماله فعلم ان السب اشد من
المحاربة او مثلها والذي اذا حارب قتل فاذا سب قتل بطريق الاولى
. وايضاً فان الذي وان كان معصوماً بالعهد فهو ممنوع بهذا العهد من
اظهار السب والحربي ليس له عهد يعصمه ولا يمنعه فيكون الذي من جهة
كونه ممنوعاً اسوأ حالاً من الحربي واشد عداوة واعظم جرماً. اولى
بالسكال والعقوبة التي يعاقب بها الحربي صلى الله عليه وسلم والعهد الذي عصمه
لم يف بموجبه فلا ينفعه لانا انما نستقيم له ما استقام لنا وهو لم يستقم بالاتفاق
وكذلك يعاقب العهد يعصم دمه وبشره الا بحق فلا تجازت عقوبته بالاتفاق
علم انه قد اتى ما يوجب العقوبة وقد ثبت بالسنة ان عقوبة هذا لذب القتل
وسر الاستدلال بهذه الاحاديث انه لا يقتل الذي لمجرد كون عهده
قد انتقض فان مجرد نقض العهد يجعله ككافر لا عهد له وقد ثبت بهذه
السنة ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بقتل الساب لمجرد كونه كافراً غير
معاهد وانما قتله لاجل السب مع كون السب مستلزماً للكفر والعداوة والمحاربة
وهذا القدر موجب للقتل حيث كان وسيماً في الكلام ان شاء الله تعالى على تعيين قتله
في السنة الثالثة عشر. ما روينا من حديث ابي القاسم عبد الله بن محمد
البغوي قال ثنا يحيى بن عبد الحميد الجماني ثنا علي بن مسهر عن صالح بن حبان
عن ابن بريدة عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم (١) امرني ان احكم
فيكم برأيي وفي اموالكم كذا وكذا وكانت خطبة امرأة منهم

(١) هكذا في المقول عنه والقصة بتامها على الصفحة اللاحقة ١٢.

في الجاهلية فابوا ان يزوجوه ثم ذهب حتى نزل على المرأة فبعث القوم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كذب عدو الله ثم ارسل رجلا فقال ان وجدته حيا فاقته وان انت وجدته ميتا فخرقه بالنار فاطلق فوجدوه قد لدغ فمات فخرقه بالنار فعند ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كذب علي متعمدا فليتبوا مقعده من النار ورواه ابو احمد بن عدي في كتابه (الكامل) قال ثنا الحسين بن محمد بن عنبر ثنا حجاج بن يوسف الشاعر ثنا زكرياء بن عدي ثنا علي بن مسهر عن صالح بن حي ان ابن بريدة عن ابيه قال كان حي من بني ليث من المدينة على ميلين وكان رجلا قد خطب منهم في الجاهلية فلم يزوجوه فانهم عليه حلة فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كساني هذه الحلة وامرني ان احكم في اموالكم ودمائكم ثم انطلق فنزل على تلك المرأة التي كان يجبهها فارسل القوم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كذب عدو الله ثم ارسل رجلا فقال ان وجدته حيا وما اراك تجده حيا فاضرب عنقه وان وجدته ميتا فخرقه بالنار قال فذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم من كذب علي متعمدا فليتبوا مقعده من النار هذا اسناد صحيح على شرط الصحيح لا نعلم له علة وله شاهد من وجه آخر ورواه المعافي بن زكريا الجري في (كتاب المجلس) قال ثنا ابو حامد الحصري ثنا السري بن مرثد الخراساني ثنا ابو جعفر محمد بن علي الفزاري ثنا داود بن الزبير قال قال اخبرني عطاء بن السائب عن عبد الله بن الزبير قال يوم ما لاصحابه اتدرون ما تاويل هذا الحديث من كذب علي متعمدا فليتبوا مقعده

حكاية رجل اظهر لقوم امارته عليهم بالمرآة عليه الصلاة والسلام كذبا

عن أبي الكلاب بن أبي النبي صلى الله عليه وسلم

من النار قال كان رجل عشي امرأة فأتى أهلها مساء فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثني اليكم ان اتيه في اي بيوتكم شئت قال وكان ينتظر بيتوته المساء قال فأتى رجل منهم النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان فلانا يزعم انك امرته ان يبيت في اي بيوتنا شاء فقال كذب يا فلان انطلق معه فان امكنك الله منه فاضرب عنقه واحرقه بالنار ولا اراك الا قد كفيته فلما خرج الرسول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادعوه قال اني كنت امرتك ان تضرب عنقه وان تحرقه بالنار فان امكنك الله منه فاضرب عنقه ولا تحرقه بالنار فانه لا يعضد بالنار الا رب النار ولا اراك الا قد كفيته فحالت السماء بصيب فخرج الرجل يتوضأ فلسمته افعى فلما بلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم قال هو في النار وقد روى ابو بكر بن مردويه من حديث الوازع عن ابي سلمة عن اسامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يقول علي ما لم اقل فليتبوأ عقده من النار وذلك انه بعث رجلا فكذب عليه فوجد ميتا قد انشق بطنه ولم تقبله الارض وروى ان رجلا كذب عليه فبعث عليا والزبير اليه ليقتلاه وللناس في هذا الحديث قولان احدهما الاخذ بظاهره في قتل من تعد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن هؤلاء من قال يكفر بذلك قاله جماعة منهم ابو محمد الجويني حتى قال ابن عقيل عن شيخه ابي الفضل الحمداني بتدعية الاسلام والكذب ابون والواضعون للحديث اشد من الملحدين قصدوا افساد الدين من مخرج وهو لاء قصدوا افساده من د اخل فهم كاهل بلد سعوا في فساد احواله والمحدون كالمحصرين من

خارج فالدخلاء يفتنون الحصن فهم شر على الاسلام من غير الملائسين له •
 ووجه هذا القول ان الكذب عليه كذب على الله ولهذا قال ان كذبا
 على ابيس ككذب على احدكم فان ما امر به الرسول فقد امر الله به يجب اتباعه
 كوجوب اتباع امر الله وما اخبر به وجب تصديقه كما يجب تصديق ما اخبر الله
 به ومن كذب به في خبره او امتنع من التزام امره ومعلوم ان من كذب
 على الله بان زعم انه رسول الله او نبيه ارا خبر عن الله خبرا كذب فيه
 كسيلعة والعنسي وهما من المشركين فانه كافر حلال الدم فكذلك من
 تعد الكذب على رسله • يبين ذلك ان الكذب بنزلة التكذيب له ولهذا
 جمع الله بينهما بقوله تعالى فمن اظلم ممن افترى على الله كذبا او كذب بالحق
 لاجاء • بل ربما كان الكاذب حله اعظم اثاما المكذب له ولهذا ابدأ الله
 به كما ان الصالح عليه اعظم درجة من المصدق بخبره فاذا كان الكاذب
 مثل المكذب او اعظم والكاذب على الله كالمكذب له فالكاذب على
 الرسول كالكذب له • يوضح ذلك • ان تكذيبه نوع من الكذب فان
 مضمون تكذيبه الاخبار عن خبره انه ليس يصدق وذلك ابطال لدن الله
 ولا فرق بين تكذيبه في خبر واحد او في جميع الاخبار وانما صار كافرا
 لما يتضح من ابطال رسالته ودينه والكاذب عليه يدخل في دينه
 ما ليس منه عمد او بزم انه يجب على الامة التصديق بهذا الخبر وامثال هذا
 الامر لانه دين الله مع العلم بانته ليس لله بدلين والزيادة في الدين
 كالنقص منه ولا فرق بين من يكذب بآية من القرآن او يصنف

من كذب
بنزلة
كذبه
كافرا
حلال
الدم

كلاماً ويزعم انه سورة من القرآن عامداً لذلك • وايضا فان
تعدد الكذب عليه استهزاء به واستخفاف لانه يزعم انه امر باشياء
ليست مما امر به بل وقد لا يجوز الامر بها وهذه نسبة له الى السفه او انه
يخبر باشياء باطلة وهذه نسبة له الى الكذب وهو كفر صريح • وايضا فانه
لو زعم زاعم ان الله فرض صوم شهر آخر غير رمضان او صلاة سادسة
زامدة ونحو ذلك او انه حرم الخبز واللحم لما يكذب نفسه كفرا بالاتفاق •
فمن زعم ان النبي صلى الله عليه وسلم اوجب شيئا لم يوجبه او حرم شيئا
لم يحرمه فقد كذب على الله كما كذب عليه الاول وزاد عليه بان صرح
بان الرسول قال ذلك وانه اعنى القائل لم يقله اجتهادا واستنباطا وبالجملة
فمن تعدد الكذب الصريح على الله فهو المشتمد للكذب الله واسوا حالا وليس
ينبغي ان من كذب على من يجب تعظيمه فانه مستخف به • • • • • وايضا
فان الكاذب عليه لابد ان يشينه بالكذب عليه وينقصه بذلك ومعلوم
انه لو كذب عليه كما كذب عليه ابن ابي سرح في قوله كان يتعلم مني او رماه
ببعض القواش الموبقة او الاقوال الخبيثة كفر بذلك فكذلك الكاذب
عليه لانه اما ان ياثر عنه امرا او خيرا او فعلا فان اثر عنه امر الميامر به فقد زاد
في شريعته وذلك الفعل لا يجوز ان يكون ميامرا به لانه لو كان كذا لك لا امر به
صلى الله عليه وسلم لقوله مائركت من شئ يقربكم الى الجنة الا امرتكم به
ولا من شئ يبعدكم عن النار الا نهيتكم عنه فاذا الميامر به فالامر به غير جائز منه • • • • •
روى عنه انه امر به فقد نسبته الى الامر بما لا يجوز له الامر به وذلك نسبة له

الى السفه . وكذ لك ان تقل عنه خبرا فلو كان ذلك الخبر مما ينبغي له الاخبار به
لاخبر به لان الله تعالى قد اكل الدين فاذا لم يخبر به فليس هو مما ينبغي له ان
يخبر به وكذ لك الفعل الذي ينقله عنه كاذبا فيه لو كان مما ينبغي فعله و يرجع
لفعله فاذا لم يفعله فتركه اولى فاصله ان الرسول صلى الله عليه وسلم اكل
البشر في جميع احواله فثابر به من القول والفعل فتركه اكل من فعله و ما فعله
ففعله اكل من تركه فاذا كذب الرجل عليه متعمدا او اخبر عنه بما لم يكن
فذل لك الذي اخبر عنه نقص بالنسبة اليه اذ لو كان كمالا لوجد منه ومن
انقص الرسول فقد كفر . واعلم . ان هذا القول في غاية القوة كما تراه
لكن يتوجه ان يفرق بين الذي يكذب عليه مشافهة وبين الذي
يكذب عليه بواسطة مثل ان يقول حدثني فلان ابن فلان عنه بكذا
فهذا انما كذب على ذلك الرجل ونسب اليه ذلك الحديث فاما ان
قال هذا الحديث صحيح او ثبت عنه انه قال ذلك علما بانه كذب فهذا
قد كذب عليه اما اذا اقتراه ورواه رواية ساذجة ففيه نظر لاسيما والصحابة
مدول بتعد بل الله لهم فالكذب لو وقع من احد ممن يدخل فيهم لعظم ضرره
في الدين فاراد صلى الله عليه وسلم قتل من كذب عليه وعجل عقوبته ليكون
ذلك عاصما من ان يدخل في العدو من ليس منهم من المنافقين ونحوهم .
واما من روى حد يثاب علم انه كذب فهذا احرام كما صح عنه انه قال من روى
عني حد يثاب علم انه كذب فهو احد الكاذبين لكن لا يكفر الا ان ينضم الى
روايته ما يوجب الكفر لانه صادق في ان شيخه حدثه به لكن لعلمه بان شيخه كذب

فيه لم تكن تصل له الرواية فصار بمنزلة ان يشهد على اقرار او شهادة او عقد وهو يعلم ان ذلك باطل فان هذه الشهادة حرام لكنه ليس بشاهد زور وعلى هذا القول فمن سبه فهو اولى بالقول من كذب عليه فان الكاذب عليه قد زاد في الدين ما ليس منه وهذا قد طعن في الدين بالكيفية وحينئذ قال النبي صلى الله عليه وسلم قد امر بقتل الذي كذب عليه من غير استتابة فكذلك الساب له اولى * فان قيل * الكذب عليه فيه مفسدة وهو ان يصدق في خبره فيزاد في الدين ما ليس منه او ينتقص منه ما هو منه والطاعن عليه قد علم بطلان كلامه بما اظهر الله من آيات النبوة * قيل * والمحدث عنه لا يقبل خبره ان لم يكن عدلا خاضعا بطا فليس كل من حدث عنه قبل خبره امكن قد يظن عدلا وليس كذلك والطاعن عليه قد يؤثر طعنه في نفوس كثيرة من الناس ويسقط حرمة من كثير من القلوب فهو اوكد على ان المحدث عنه له دلائل يميزها بين الكذب والصدق * القول الثاني * ان الكاذب عليه تغلظ عقوبته لكن لا يكفر ولا يجوز قتله لان موجبات الكفر والقتل معلومة وليس هذا منها فلا يجوز ان يثبت ما لا اصل له ومن قال هذا فلا بد ان يقيد قوله بانه لم يكن الكذب عليه متضمنا لعيب ظاهر فاما ان اخبرانه سمعه يقول كلاما يدل على نقصه وعيبه دلالة ظاهرة مثل حديث عرق الحيل ونحوه من الترهات فهذا مستهزء به استهزاء ظاهرا ولا ريب انه كافر حلال الدم * وقد اجاب من ذهب الى هذا القول عن الحديث بان النبي صلى الله عليه وسلم علم انه كان منافقا فقتله لذلك لا للكذب

وهذا الجواب ليس بشيء لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن من سنته ان يقتل احدا من المنافقين الذين اخبر الثقة عنهم بالنفاق او الذين نزل القرآن بنفاقهم فكيف يقتل رجلا بمجرد علمه بنفاقه ثم انه سمي خلقا من المنافقين لحد يفة وغيره ولم يقتل منهم احدا وايضا فالسبب المذكور في الحد يث انما هو كذب به على النبي صلى الله عليه وسلم كذبا له فيه غرض وعليه رتب القتل فلا تجوز اضافة القتل الى سبب آخر وايضا فان الرجل انما قصد بالكذب نيل شهوته ومثل هذا قد يصدر من الفساق كما يصدر من الكفار وايضا فاما ان يكون نفاقه لهذه الكذبة او لسبب ماض فان كان لهذه فقد ثبت ان الكذب عليه نفاق والمنافق كافر وان كان النفاق متقدما وهو المقتضى للقتل لا غيره فعلام يؤخر الامر بقتله الى هذا الحين وعلام لم يؤاخذ الله تعالى بذلك النفاق حتى فعل ما فعل وايضا فان القوم اخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله فقال كذب عدواه ثم امر بقتله ان وجد حيا ثم قال ما راك تجده حيا لعله صلى الله عليه وسلم بان ذنبه يوجب تعجيل العقوبة والنبي صلى الله عليه وسلم اذ امر بالقتل او غيره من العقوبات والكفارات عقب فعل وصفه صالح لترتب ذلك الجزاء عليه كان ذلك الفعل هو المقتضى لذلك الجزاء لا غيره كما ان الاعرابي لما وصف له الجماع في رمضان امره بالكفارة ولما قرع عند عامر والغامدية وغيرهما بالزنا امر بالرجم وهذا امالا خلافا فيه بين الناس نعلم نعم قد يختلفون في نفس الموجب هل هو مجموع تلك الاوصاف او بعضها هو نوع من تنقيح المناط

فاما ان يجعل ذلك الفعل عديم التأثير والموجب لتلك العقوبة غيره الذي لم يذكروه هذا فاسد بالضرورة لكن يمكن ان يقال فيه ما هو اقرب من هذا وهو ان هذا الرجل كذب على النبي صلى الله عليه وسلم كذا بآية تضمن انتقاصه وعيبه لانه زعم ان النبي صلى الله عليه وسلم حكمه في دماءهم وابوالهم واذن لهم ان يبيت حيث شاء من بيوتهم ومقصوده بذلك ان يبيت عند تلك المرأة ليفجر بها ولا يمكنهم الانكار عليه اذا كان محكما في الدماء والاموال ومعلوم ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يخلل الحرام ومن زعم انه احل المحرمات من الدماء والاموال والقوا حش فقد انتقصه وعابه ونسب النبي صلى الله عليه وسلم اليه انه ياذن له ان يبيت عند امرأة اجنية خاليا بها وانه يحكم بما شاء في قوم مسلمين وهذا طعن على النبي صلى الله عليه وسلم وعيب له وعلى هذا التقدير فقد امر بقتل من عابه وطعن عليه من غير استئابة وهو المقصود في هذا المكان فثبت ان الحديث نص في قتل الطاعن عليه من غير استئابة على كلا القولين وما يؤيد القول الاول ان انقوم لو ظهر لهم ان هذا الكلام سب وطعن لبادروا الى الانكار عليه ويمكن ان يقال رايهم امره فنفقوا حتى استثبتوا ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم لما تعارض وجوب طاعة الرسول وعظم ما اتاهم به هذا لا عين ومن نصر القول الاول قال كل كذب عليه فانه متضمن للطعن عليه كما تقدم ثم ان هذا الرجل لم يذكر في الحديث انه قصد الطعن والازراء وانما قصد تحصيل شهوته بالكذب عليه وهذا شأن كل من نعد الكذب عليه فانه انما يقصد تحصيل غرض له ان لم يقصد الاستزاء به

والاغراض في الغالب امامال او شرف كما ان المسمى انما يقصد اذا لم يقصد مجرد
الاضلال اما الرياسة بنفاذ الامر وحصول التعظيم او تحصيل الشهوات الظاهرة
وبالجملة فمن قال او فعل ما هو كفر كفر بذلك وان لم يقصد ان يكون كافرا
اذ لا يقصد الكفر احد الا ما شاء الله *

﴿ السنة الرابعة عشر ﴾ حديث الاعرابي الذي قال للنبي صلى الله عليه
وسلم لما اعطاه ما احسنت ولا اجملت فاراد المسلمون قتله ثم قال النبي
صلى الله عليه وسلم لو تركتم حين قال الرجل ما قال فقتلتموه دخل النار *
وسياتي ذكره في ضمن الاحاديث المتضمنة لعفوه عن آذاه فان هذا
الحديث يدل على ان من آذاه اذا قتل دخل النار وذلك دليل على كفره
وجواز قتله والا كان يكون شهيد او كان قاتله من اهل النار وانما عفا النبي
صلى الله عليه وسلم عنه ثم استرضاه بعد ذلك حتى رضى لانه كان له ان يعفو
عن آذاه كما سياتي ان شاء الله تعالى * ومن هذا الباب * ان الرجل الذي
قال له لما قسم غنائم حنين ان هذه تقسمه ما يريد بها وجهه الله فقال عمر دغى
بارسول الله فاقتل هذا المنافق فقال معاذ الله ان يتحدث الناس اني اقتل اصحابي
ثم اخبر انه يخرج من ضئضه اقوام يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم * وذكر
حديث الخوارج رواه * سلم فان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينزع عمر من قتله
الاثلاثا يتحدث الناس ان محمدا يقتل اصحابه ولم ينعه لكونه في نفسه معصوما
كما قال في حديث حاطب بن ابي بلتعه فانه لما قال ما فعلت ذلك كفر اولاً
رغبة عن ديني ولا رضى بالكفر بعد الاسلام فقال النبي صلى الله عليه وسلم انه

﴿ حديث الاعرابي الذي قال للنبي صلى الله عليه وسلم عند تقسيمه الغنائم ما احسنت ولا اجملت ﴾

قد صدقكم فقال عمر د عني اضرب عنق هذا المنافق فقال انه قد شهد بدرا وما يدريك لعل الله اطلع على اهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم فيبين صلى الله عليه وسلم انه باق على ايمانه وانه صدر منه ما يغفر له به الذنوب فعلم ان دمه معصوم وها علل بفسدة زالت فعلم ان قتل مثل هذا القاتل اذا امنت هذه المفسدة جائز وكذا لك لما امنت هذه المفسدة انزل الله تعالى قوله جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم بعد ان كان قد قل له ولا تطع الكافرين والمنافقين ودع اذهم قال زيد بن اسلم قوله جاهد الكفار والمنافقين نسخت ما كان قبلها * ومما يشبه هذا ان عبد الله بن ابي لما قال لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الا عزمنا الا ذل * وقال لا ننفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا * استامر عمر في قتله فقال اذن ترعده انوف كثيرة بالمدينة وقال لا يتحدث الناس ان محمدا يقتل اصحابه والقصة مشهورة وهي في الصحيحين وستاتي ان شاء الله تعالى فعلم ان من آذى النبي صلى الله عليه وسلم بمثل هذا الكلام جاز قتله كذلك مع القدرة وانما يترك النبي صلى الله عليه وسلم قتله لما خيف في قتله من نفور الناس عن الاسلام لما كان ضعيفا * ومن هذا الباب * ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قال من يعذرني في رجل بلغتني اذاه في اهل قال له سعد بن معاذ انا اعذر لك ان كان من الاوس ضربت عنقه * والقصة مشهورة فلما لم ينكر ذلك عليه دل على ان من آذى النبي صلى الله عليه وسلم ونقصه يجوز ضرب عنقه والفرق بين ابن ابي وغيره ممن تكلم في شان عائشة انه كان يقصد بالكلام فيها عيب رسول الله

صلى الله عليه وسلم والطمع عليه والحق العاربه وينكلم بكلام يتقصه به
فلذلك قالوا نقتله بخلاف حسان ومسطح وحننة فانهم لم يقصدوا ذلك
ولم يتكلموا بما يدل على ذلك ولهذا انما استعذ رالهي صلى الله عليه وسلم
من ابن ابي دون غيره ولاجله خطب الناس حتى كاد الحيان يقتلون *
الحديث الخامس عشر قال سعيد بن يحيى بن سعيد الاموي في مغازيه
حدثني ابي عن المجالد بن سعيد عن الشعبي قال لما افتتح رسول الله صلى الله
عليه وسلم مكة دعا بمال العزى فثره بين يديه ثم دعا رجلا قد ساء
فاعطاه منها ثم دعا اباسفيان بن حرب فاعطاه منها ثم دعا سعد بن حريث
فاعطاه منها ثم دعا رهطاً من قرش فادطاهم فجعل يعطى الرجل القداحة من
الذهب فيها خمسون مثقالاً وسبعون مثقالاً ونحو ذلك فقام رجل فقال انك
لبصير حيث تضع التبر ثم قام الثانية فقال مثل ذلك فاعرض عنه النبي صلى الله
عليه وسلم ثم قام الثالثة فقال انك لتحكيم وما نرى عدلاً قال ويحك اذا
لا يعدل احد بعدى ثم دعا نبي الله صلى الله عليه وسلم ابابكر فقال اذهب
فاقتله فذهب فلم يجد فقال لو قتلت رجوت ان يكون اولهم وآخرهم
فهذا الحديث نص في قتل مثل هذا الطاعن على رسول الله صلى الله عليه
وسلم من غير استتابة وليست هي قصة قسم غنائم حنين ولا قسم النهر الذي
بمث به علي من اليمن بل هذه القصة قبل ذلك في قسم مال العزى وكان
هدم العزى قبل الفتح في اواخر شهر رمضان سنة ثمان وغنائم حنين قسمت
بعد ذلك بالجعرانة في ذي القعدة وحديث علي في سنة عشر وهذا

الحديث مرسل ومخرجه عن مجاهد وفيه لين لكن له ما يؤيد معناه فانه
قد تقدم ان عمر قتل الرجل الذي لم يرض بحكم النبي صلى الله عليه وسلم
ونزل القرآن باقراره على ذلك وجرمه اسهل من جرم هذا وايضا فان
في الصحيحين عن ابي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الذي
لمزه في قسمة الذهبية التي ارسل بها علي من اليمن وقال يا رسول الله اتق الله
انه قال انه يخرج من ضئضئ هذا قوم يتلون كتاب الله وطبلا لا يجاوز
حناجرهم يرقون من الدين كما يرق السهم من الرمية يقتلون اهل الاسلام
ويدعون اهل الاوثان لئن ادركتهم لاقتلنهم قتل عاد وفي الصحيحين
عن علي رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سيخرج قوم
في آخر الزمان احداث الاسنان سفهاء الاحلام يقولون من خير قول البرية لا يجاوز
ايمانهم حناجرهم يرقون من الدين كما يرق السهم من الرمية فاينما يتموهم
فاقتلوهم فان في قتلهم اجرا لمن قتلهم يوم القيامة وروى النسائي عن
ابي برزة قال اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمال فقسمه فاعطى من عن يمينه
ومن عن شماله ولم يعط من وراءه شيئا فقام رجل من ورائه فقال يا محمد
ما عدلت في القسمة رجل اسود مطموم الشعر عليه ثوبان ايضان فغضب
رسول الله صلى الله عليه وسلم غضبا شديدا وقال والله لا تجدون بعدي رجلا
هو اعدل مني ثم قال يخرج في آخر الزمان قوم كان هذا منهم يقرءون
القرآن لا يجاوزون اقيهم يرقون من الاسلام كما يرق السهم من الرمية
سيامم التحليق لا يزالون يخرجون حتى يخرج آخرهم مع المسيح الدجال فاذا

لقيمهم فاقتلوهم هم شر الخلق والخلقة . فهذه الاحاديث كلها دليل على
 ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بقتل طائفة هذا الرجل العائب عليه واخبر
 ان في قتلهم اجر لمن قتلهم وقال لئن ادركتهم لاقتلنهم قتل عاد وذكر
 انهم شر الخلق والخلقة . وفيما رواه الترمذي وغيره عن ابي امامة انه قال
 هم شر قتلى تحت اديم السماء خير قتلى من قتلوه وذكر انه سمع النبي صلى الله
 عليه وسلم يقول ذلك مرات متعددة وتلافيهم قوله تعالى يوم
 تبيض وجوه وتسود وجوه فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد
 ايمانكم . وقال هو لاء الذين كفروا بعد ايمانهم وتلافيهم قوله تعالى فاما الذين في
 قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه . وقال زاغوا فزيغ بهم ولا يجوز ان يكون
 امر بقتلهم بمجرد قتالهم الناس كما يقاتل الصائل من قاطع الطريق ونحوه
 كما يقاتل البغاة لان اولئك انما يشرع قتالهم حتى تنكسر شوكتهم ويكفوا
 عن الفساد ويدخلوا في الطاعة ولا يقتلون اينما لقوا ولا يقتلون قتل
 عاد وليسوا شر قتلى تحت اديم السماء ولا يؤمر بقتلهم وانما يؤمر في آخر
 الامر بقتلهم فلم ان هو لاء اوجب قتلهم مروقهم من الدين لما غلوا فيه
 حتى مرقوا منه كدال عليه قوله في حديث علي يرقون من الدين كما يرق
 السهم من الرمية فابينا لقيمهم فاقتلوهم فرتب الامر بالقتل على مروقهم
 فعلم انه الموجب له ولهذا وصف النبي صلى الله عليه وسلم الطائفة الخارجة
 وقال لو يعلم الجيش الذين يصيبونهم ما قضى لهم على لسان محمد لنكوا عن
 العمل وآية ذلك ان فيهم رجلا له عضد ليس له ذراع على رأس عضده

مثل حلة الشدي عليه شعرات بيض وقال انهم يخرجون على خير فرقة
من الناس يقتلهم اذ في الطائفتين الى الحق وهذا كله في الصريح فثبت ان
قتلهم لخصوص صفتهم لا لعموم كونهم بغاة او محاريين وهذا القدر موجود
في الواحد منهم كوجوده في العدد منهم وانما لم يقتلهم علي رضي الله عنه اول
ما ظهر والا انه لم يبين له انهم الطائفة المنعوتة حتى سفكوا دم ابن خباب واغاروا
على سرح الناس فظهر فيهم قوله يقتلون اهل الاسلام ويدعون اهل الاوثان
فعلم انهم المارقون ولانه لو قتلهم قبل المحاربة لرأى غضبت لهم قبا ئلهم
وتفرقوا على رضي الله عنه وقد كان حاجته الى مداراة عسكره واستيلا فهم
كحال النبي صلى الله عليه وسلم في حاجته في اول الامر الى استيلاف المنافقين
• وايضا • فان القوم لم يتعرضوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم بل كانوا
يعظمونه ويعظمون ابا بكر وعمر ولكن غلوا في الدين غلوا جازوا به حد
انقص عقولهم فصاروا كما تاوله علي فيهم من قوله عز وجل قل هل انبشكم
بالاخرين اعمالا الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون انهم يحسنون
صنعا • ووجب ذلك لهم عقائد فاسدة ترتب عليها افعال منكرة كفر بها
كثير من الامة وتوقف فيها آخرون فلما رأى النبي صلى الله عليه وسلم
الرجل الطاعن عليه في القسمة المناسب له الى عدم العدل بجهله وغلوه
وظنه ان العدل هو ما يعتقد من التسوية بين جميع الناس دون النظر الى
ما في تخصيص بعض الناس وتفضيله من مصلحة التاليف وغيرها من المصالح علم ان
هذا اول اولئك فانه اذا طعن عليه في وجهه على سنته فهو يكون بعد موته

و على خلفائه اتد طعناء وقد حكي ارباب المقالات عن الخوارج انهم
يجوزون على الانبياء الكبار ولذا لا يلتفتون الى السنة المخلفة في رأيهم
اظهار القرآن وان كانت متواترة فلا يرجعون الزاني و يقطعون يد السارق
فيما قل وكثر زعماء منهم على ما قيل ان لاجحة الا القرآن وان السنة الصادرة
من الرسول صلى الله عليه وسلم ليست حجة بناء على ذلك الاصل الفاسد
قال من حكي ذلك عنهم انهم لا يطلعون في النقل لتواتر ذلك وانما يشبهونه
على هذا الاصل ولذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في صفتهم انهم يقرؤون
القرآن لا يجاوز حناجرهم يتأولونه برأيهم من غير استدلال على معانيه
بلسنة وهم لا يفهمونه بقلوبهم انما يتلونونه بالسنتهم والتحقيق انهم اصناف
مختلفة فهذا رأى طائفة منهم وطائفة قد يكذبون النقلة وطائفة لم يسمعوا
ذلك ولم يطلبوا علمه وطائفة يزعمون ان ما ليس له ذكر في القرآن بصريحة
ليس حجة على الخلق الكونه منسوخا او مخصوصا بالرسول او غير ذلك وكذلك
ما ذكر من تجويزهم الكبار فاضنه والله اعلم قول طائفة منهم وعلى كل حال
فن كان يعتقد ان النبي صلى الله عليه وسلم جائر في قسمه وهو يقول انها يفعلها بامر الله
فهو مكذب له ومن زعم انه يجوز في حكم او قسمة فقد زعم انه جائر وان
اتباعه لا يجب وهو مناقض لما تضمنته الرسالة من امانته ووجوب طاعته
وزوال المخرج عن الجنس من قضائه بقوله وفعله فانه قد باغ عن الله انه
اوجب طاعته والا تقياد لحكمه وانه لا يجب على احد فن طعن في هذا فقد
طعن في تبليغه وذلك طعن في الرسالة وبهذا تبين صحة رواية من روى

الحديث ومن يعدل اذا لم اعدل لقد خبت وخسرت ان لم اكن اعدل لان
 هذا الطاعن يقول انه رسول الله وانه يجب عليه تصديقه وطاعته فاذا قال
 انه لم يعدل فلقد لزم انه صدق غير عدل ولا امين ومن اتبع مثل ذلك فهو خائب
 خاسر كما وصفهم الله بانهم من الاخسرين اعمالا وان حسبوا انهم يحسنون صنعا
 ولانه من لم يؤمن على المال لم يؤمن على ما هو اعظم منه ولهذا قال صلى الله عليه وسلم
 الا تاتمنوني وانا امين من في السماء يا بني خبر السماء صباحا ومساء * وقال
 صلى الله عليه وسلم لما قال له اتق الله او لست احق اهل الارض ان يتقى الله
 وذلك لان الله تعالى قال فيما بلغه اليهم الرسول ما آتاكم الرسول فخذوه
 وما نهاكم عنه فانتهوا * بعد قوله ما اقام الله على رسوله من اهل القرى فله
 والرسول الآية فيبين سبحانه انما نهى عنه من مال الفى فلعينا ان تنتهى عنه
 فيجب ان يكون احق اهل الارض ان يتق الله اذ لو لا ذلك لكانت الطاعة له
 وغيره ان تساويا او غيره دونه ان كان دونه وهذا كفر بما جاء به وهذا
 ظاهر وقوله صلى الله عليه وسلم ذرا لى والمائة وقوله شر قتلى تحت
 اديم السماء نص في انهم من المذنبين لان المذنبين اسوأ حالا من الكفار
 كما ذكر ان قوله تعالى ومنهم من يلز في الصدقات نزات فيهم وكذلك
 في حديث ابي امامة ان قوله تعالى اكثرتم بعد ايمانكم نزلت فيهم هذا
 بما لا خلاف فيه اذا صرحوا باطاعن في الرسول والعيب له كعمل
 او ائلك اللانين له فاذا ثبت بهذه الاحاديث الصحيحة انه صلى الله عليه
 وسلم امر بقتل من كان من خمس ذل الرجل الذي ازاء اقرأه اخبر انهم

تر الحليقة وثبت انهم من المنافقين كان ذلك دليلا على صحة معنى حديث
الشعبي في استحقاق اصلهم للقتل * يبقى ان يقال * ففي الاحاديث الصحيحة انه
نهى عن قتل ذلك اللامز * فنقول * حديث الشعبي هو اول ظهوره ولا كما تقدم
فلا شبه والله اعلم ان يكون امر بقتله او لا طمعا في انقطاع امرهم وان كان قد كان
يعفو عن اكثر المنافقين لانه خاف من هذا انتشار الفساد من بعده على الامة
ولهذا قال لو قتله لرجوت ان يكونوا ولم وآحرم وكان ما يحصل لقتله من
المصلحة العظيمة مما يخاف من نفور بعض الناس لقتله فلم يوجد وتعدرت قتلته ومع
النبي صلى الله عليه وسلم بما اوحاه الله اليه من العلم ما فضله الله به فكانه علم انه لا بد
من خروجهما وانه لا طمع في استيصالهم كما انه لما علم ان الدجال خارج لا محالة نهى
عمر عن قتل ابن صياد وقال ان يكنه فلن تساط عليه وان لا يكنه فلا خير لك
في قتله فكان هذا ما اوجب نهيه بعد ذلك عن قتل ذي الحويصرة لما نزه في
ضام حنين وكذلك لما قال عمر ائذن لي فاضرب عنقه قال دعه فان له اصحابا يمتقرون
احدكم صلاته مع صلاتهم وصيامهم مع صيامهم يرقون من الدين كما يرق السهم
من الرمية الى قوله يخرجون على حين فرقة من الناس فامر بتركه لاجل ان له
اصحابا خارجين بعد ذلك فظهر ان علمه بانهم لا بد ان يخرجوا امنعه من
ان يقتل منهم احدا فيتحدث الناس بان محمد يقتل اصحابه الذين يصلون
معه وتفر بذك عن الاسلام قلوب كثيرة من غير مصلحة تعمر
هذه المفسدة هذا مع انه كان له ان يعفو عن آذاه مطلقا باني هو وامي
صلى الله عليه وسلم وبهذا تبين سبب كونه في بعض الحديث يعلل بانه

صلى و في بعضه بان لا يتحدث الناس ان محمد يقتل اصحابه
 وفي بعضه بان له اصحاباً سيخرجون و سيأتى ان شاء الله تعالى ذكر بعض هذه
 الاحاديث وان كان هذا الموضع خليقاً بها ايضاً فثبت ان كل من لمز النبي
 صلى الله عليه وسلم في حكمه او قسمه فانه يجب قتله كما امر به صلى الله عليه
 وسلم في حياته و بعد موته و انه انما صفا عن ذلك اللامز في حياته كما قد كان
 يعفو عن يؤذيه من المنافقين لما علم انهم خارجون في الاما لا محالة و ان
 ليس في قتل ذلك الرجل كثير فائدة بل فيه من المفسدة ما في قتل سائر
 المنافقين و اشد و مما يشهد لمعنى هذا الحديث قول ابي بكر في الحديث
 المشهور لما اراد ابو يرزة ان يقتل الرجل الذي اغاظ لابي بكر و تعيظ عليه
 ابو بكر و قال له ابو يرزة اقتله فقال ابو بكر ما كان لاحد بعد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان يقتل احداً فان هذا كما تقدم دليل على ان الصديق
 عام ان النبي صلى الله عليه وسلم يطاع امره في قتل من امر بقتله ممن اغضب
 النبي صلى الله عليه وسلم فلما كان في حديث الشعبي انه امر ابا بكر بقتل ذلك
 الذي لمزه حتى اغضبه كانت هذه القصة بمنزلة العدة لقول الصديق
 وكان قول الصديق رضى الله عنه دليلاً على صحة معناها و مما يدل على انهم
 كانوا يرون قتل من علموا انه من اولئك الخوارج و ان كان مفرداً حديث
 ضبيع بن عسل و هو مشهور قال ابو عثمان النهدي سأل رجل من بني يربوع
 او من بني تميم عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن الذاريات والمرسلات والازعات
 او عن بعضهن فقال عمر ضع عن رأسك فاذا له وفرقة فقال عمر اما والله لو رأيتك

محلو قال ضربت الذي فيه عينك قال تم كتب الى اهل البصرة او قال اليها
 ان لا تجالسوه قال فلو جاء ونحن مائة تفرقنا واه الاموى وشيره باسناد
 صحيح فهذا عمر يخالف بين المهاجرين والانصار ان لو اى العلامة التي وصف
 بها النبي صلى الله عليه وسلم الحوارج لضرب عقه مع انه هو الذي نهى النبي
 صلى الله عليه وسلم عن قتل ذي المويصرة فعلم انه وهم من قول النبي صلى الله
 عليه وسلم اينما لقتلهم القتل بالمقاتل ان العفو عن ذلك كان في حال
 الضعف والاسنلاف فان قيل في الترق بين قول هؤلاء اللامزين في
 كونه قاتل الكفرة وحل الدم حتى صار جنس هذا القاتل شر الخلق وبين
 ما ذكر من موعدة قرهش والامم ارضي حديث ابي سعيد الصريح ان النبي
 صلى الله عليه وسلم لما قسم الذم بين اربعة غضبت قريش والانساروة لواتعطيه
 صا اديدا اهل نجد وند عا فقال انما اتا انهم قتل رجل غائر العينين وذ كر حديث
 اللامز وفي رواية لمسلم قتال رجل من اصحابه كسان نحن احق بهذا امن هؤلاء واه
 ذلك النبي صلى الله عليه وسلم لم نقال اننا امرني وانا امين من في السماء ياتيني
 برساء صباء ارساء بقاء رجل عثر السون ود كرم وجدة الانصار في غنائم
 حين فغن انس من الد ان زامن الانصار قالوا يوم حين حين افاء الله على رسوله
 من اموال هوازن الامم فدان رسول الله صلى الله عليه وسلم الى رجالا
 من قريش المائة من الابل فتالوا غنرا ابل واه صلى الله عليه وسلم يعطى
 قريشا وبنو كسا وبنو دهم ومن رواية لما قسم مكة قسم
 الغنائم في قريش فقالت الانصار ان هذا هو العجب ان سيوفاتة دار من دهم انهم

وان ضائنا ترد عليهم. وفي رواية فقال الانصار اذا كانت الشدة فهم ندمي
 ويعطى الغنائم غيرنا قال انس فحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك
 من قولهم فارسل الى الانصار فجمعهم في قبة من ادم ولم يدع معهم غيرهم
 فلما اجتمعوا جاءهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما حديث بلغني عنكم
 فقال له فقهاء الانصار اماذو وراينا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقولوا
 شيئا واما الناس منا حديثا فقالوا انهم قالوا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يعطى قريشا ويتركنا وسيوفنا تقطر من دمائهم فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فاني اعطى رجلا حديثي عهد بكفر انا لفهم افلا ترضون ان تذهب
 الناس بالاموال وترجعون الى رحا لكم برسول الله ما تقبلون به خير مما
 يتقبلون به قالوا اي يا رسول الله قد رضىنا قال فانكم ستجدون بعدى اثره
 فاصبروا حتى تلقوا الله ورسوله على الخوض قالوا سنصبر قبل ان احد امن
 المؤمنين من قريش والانصار وغيرهم لم يكن في شئ من كلامه تجوير لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولا تجوز ذلك عليه ولا اتهام له انه حابي في القسمة لحوى
 النفس وطلب الملك ولا نسبة له الى انه لم يرد بالقسمة وجه الله تعالى ونحو
 ذلك مما جاء مثله في كلام المناققين وذو الرأي من القبيلتين هم الجمهور لم يشكروا
 بشئ اصلا بل قد رضوا ما اتاهم الله ورسوله وقالوا احسبنا الله سيؤتينا الله من
 فضله ورسوله كما قالت فقهاء الانصار اماذو وراينا فلم يقولوا شيئا واما الذين
 تكلموا من احداث الاسنان ونحوهم فرأوا ان النبي صلى الله عليه وسلم اتما
 يقسم المال لمصالح الاسلام ولا يضعه في محل الا لان وضعه فيه اولى من وضعه

في غيره هذا مما لا يشكون فيه وكان العلم بجهة المصلحة قد تنال بالوحي وقد تنال
 بالاجتهاد ولم يكونوا علموا ان ذلك مما فعله النبي صلى الله عليه وسلم وقال
 انه يوحى من الله فان من كره ذلك او اعترض عليه بعد ان يقول ذلك فهو
 كافر مكذب وجوزوا ان يكون قسمه اجتهاداً وكانوا يراجعونه في الاجتهاد
 في الامور الدنيوية المتعلقة بمصالح الدين وهو باب يجوز له العمل فيه باجتهاده
 باتفاق الامة وربما سألوه عن الامر لا المراجعة فيه لكن لم يثبتوا وجهه
 ويتفقوا في سننه ويعلموا علته وكانت المراجعة المشهورة منهم لاتعد و هذين
 الوجهين اما التكبل بنظره صلى الله عليه وسلم في ذلك ان كان من الامور
 السياسية التي للاجتهاد فيها مساغ وليتبن لم وجه ذلك اذا ذكر ويزدادوا
 علما و ايمانا وينفتح لهم طريق التفقه فيه فالاول كراجعة الحباب بن المذر له
 لما نزل بيد ر منزلا قال يا رسول الله ارايت هذا المنزل الذي نزلته اهو منزل
 انزلك الله فليس لنا ان نتعداه ام هو الراى والحرب والمكيدة فقال بل
 هو الراى والحرب والمكيدة فقال ان هذا ليس بمنزل قتال فقبل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم رأيه وتحول الى غيره وكذلك ايضا لما عزم على ان يصالح
 غطفان عام الخندق على نصف تمر المدينة ثم جاء سعد بن معاذ في طائفة من
 الانصار فقال يا رسول الله باي انت وامى هذا لذي تعطيهم اشئ من الله امرك
 فسمع وطاعة لله و لرسوله ام شئ من قل رأيك قال لا بل من قبل رأيت اني
 رأيت القوم اعطوا الاموال فجمعوا لكم ما رأيتهم من القبائل وانما اتم قيل واحد
 فاردت ان ادفع بعضهم وتعطيهم شئاً ونصب لبعض اشترى بذلك ما قد نزل

ممشرا لا نصار فقال سعدوا يا رسول الله لقد كنا في الشرك وما بطعموني
 منافي اخذ النصف او كما قال وفي رواية مايا كلون من تمره الابشرى او قرى
 فكيف اليوم والله معنا وانت بين اظهرنا لا نعطيهم ولا كرامة لم ثم نلول الصبيفة
 فتفل فيها ثم رمى بها وما كان من قبيل الراى والظن في الدنيا فقد قال صلى الله عليه وسلم
 لما سئل عن التلقيح ما الظن يعني ذلك شيئا انما ظننت فلا تؤاخذوني بالظن ولكن اذا
 حدثكم عن الله بشئ فخذوا به في لن الكذب على الله رواه مسلم وفي حديث
 آخر انتم اعلم بامر دنياكم فما كان من امر دينكم فالي ومن هذا الباب
 حديث سعد بن ابي وقاص قال اعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 رهطا وانا جالس فترك رجلا منهم هو اعجبهم الي قمت فقلت له يا رسول الله
 اعطيت فلانا وفلانا وتركت فلانا وهو مؤمن فقال او مسلم ذكر ذلك
 سعد له ثلاثا واجابه بمثل ذلك ثم قال اني لا اعطى الرجل وغيره احب
 الي منه خشية ان يكب في النار على وجهه متفق عليه فانما سأل سعد رضي الله
 عنه ليدكر النبي صلى الله عليه وسلم بذ لك الرجل لعله يرى انه ممن ينبغي
 اعطاؤه اوليتين لسعد وجه تركه مع اعطاء من هو دونه فاجابه النبي
 صلى الله عليه وسلم عن المقدامين فقال ان اعطاء ليس لجرد الايمان بل
 اعطى وامنع والذي اترك احب الي من الذي اعطيه لان الذي اعطيه
 لو لم اعطه لكفر فاعطيه لا حفظ عليه ايمانه ولا ادخله في زمرة من
 يعبد الله على حرف والذي امنعه معه من اليقين والايمان ما يغنيه عن
 الله نبا هو احب الي وعندى افضل وهو يمتصم بحبل الله تعالى ورسوله

ويعتاض بنصيبه من الدين عن نصيبه من الدنيا كما اعتاض به أبو بكر وغيره وكما اعتاضت الأنصار حين ذهب الطلقاء وأهل نجد بالشاة والبعير وانطلقوا هم برسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لو كان العطاء لمجرد الإيمان فمن أين لك أن هذا مؤمن بل يجوز أن يكون مسلماً وإن لم يدخل الإيمان في قلبه فإن النبي صلى الله عليه وسلم أعلم من سعد بتميز المؤمن من غيره حيث أمكن التمييز ومن ذلك أيضاً ما ذكره ابن إسحاق عن محمد بن إبراهيم بن الحارث أن قاتلاً قال يا رسول الله أعطيت عينة بن حصن والاقرع بن حابس مائة من الأبل مائة وترك جعيل بن سراقة الضمري فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما والذي نفسي بيده لجعيل بن سراقة خير من طلاع الأرض كلها مثل عينة والاقرع ولكني تألفتها على إسلامها وكلت جعيل بن سراقة إلى إسلامه وقد ذكر بعض أهل المغازي في حديث الأنصار ودنا أن نعلم من أين هذا أن كان من قبل الله صبرنا وإن كان من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم استعثناه فبهذا تبين أن من وجد منهم جواز أن يكون القسم وقع باجتهاد في المصلحة فأحب أن يعلم الوجه الذي أعطى به غيره ومنع هو مع فضله على غيره في الإيمان والجهاد وغير ذلك وهذا في بادى الرأي هو الموجب للعطاء وإن النبي صلى الله عليه وسلم يعطيه كما أعطى غيره وهذا معنى قولهم استعثناه أى طلبنا منه أن يعتبنا أى يزيل عتبنا أما بيان الوجه الذي أعطى غيرنا أو باعطانا وقد قال صلى الله عليه وسلم ما أحدا أحب إليه العذر من الله

من اجل ذلك بعث الرسل مبشرين ومنذرين فاحب النبي صلى الله عليه وسلم ان يعذره فيما فعل فيين لهم ذلك فلما تبين لهم الامر بكوا حتى اخضلو الحام ورضوا حق الرضاء والكلام المحكي عنهم يدل على انهم راوا القسمة وقعت اجتهادوا وانهم احق بالمال من غيرهم فتمجبوا من اعطاء غيرهم و ارادوا ان يعلموا هل هو وحي او اجتهاد يتعين اتباعه لانه المصلحة او اجتهاد يمكن النبي صلى الله عليه وسلم ان ياخذ لغيره اذا رأى انه اصلح وان كان هذا القسم انما يمكن فيما لم يستقر امره ويقره عاينه به ولهذا قالوا يغفر الله لرسول الله يعطى قريشا ويتركنا وسيوفنا تقطر من دمائهم وقالوا ان هذا هو الذهب ان سيوفنا تقطر من دمائهم وان غنائمنا ترد عليهم وفي رواية اذا كانت الشدة فنحن ندعى ويعطى الغنائم غيرنا

و اختلف الناس في العطايا هل كانت من نفس الفتيمة او من الخمس فروي عن سعد بن ابراهيم ويعقوب بن عتبة قالا كانت العطايا فارغة من الغنائم وعلى هذا قال البيهقي صلى الله عليه وسلم انه اخذ نصيبهم ومن المغنم لطيب انفسهم وقد قيل انه اراد ان يقطعهم بذلك قطائع من البحر بن فقالوا لا حتى يقطع اخواننا من المهاجرين مثله ولهذا لما جاء مال البحرين وافوه صلاة الفجر وقال الجابر لو قد جاء مال البحرين اعطيتك كذا وكذا لكن لم يستاذنهم النبي صلى الله عليه وسلم قبل القسم لعلمه بانهم يرضون بما يفعل واذا علم الرجل من حال صديقه انه يطيب نفسه بما ياخذ من ماله فله ان ياخذ وان لم يستأذنه نطقا وكان هذا معروفا بين كثير من الصحابة والتابعين كالرحل الذي سأل

النبي صلى الله عليه وسلم كبة من شعر فقال اماما كان لي ولبنى هاشم فهولك
وعلى هذا فلا حرج عليهم اذ اسألوا نصيبهم وقال موسى بن ابراهيم عن
ابيه كانت من الخمس قال الواقدي وهو ثابت القولين وعلى هذا فالخمس
اما ان يقسمه الامام باجتهاد كما يقوله مالك او يقسمه خمسة اقسام كما يقوله
الشافعي واحمد واذ اقسمه خمسة اقسام فاذا لم يوجد يتامى او مساكين او ابن
سبيل او استغنوا ردت انصباؤهم في مصارف سهم الرسول وقد كان
اليتامى والمساكين وابن السبيل اذ ذاك مع قلتهم مستغنين بنصيبهم من
الزكاة لانه لما فتحت خيبر واستغنى اكثر المسلمين رد رسول الله صلى الله عليه
وسلم على الانصار منائح النخل التي كانوا قد منحوها للهاجرين فاجتمع الانصار
اموالهم التي كانت والاموال التي غنمها بخيبر وغيرها فصاروا امياسير ولهذا
قال النبي صلى الله عليه وسلم في خطبته الم اجدكم عالة فاغناكم الله بي فصرف
النبي صلى الله عليه وسلم عامة الخمس في مصارف سهم الرسول فان اولى
المصالح تاليف اولئك القوم ومن زعم ان مجرد خمس الخمس قام بجميع
ما اعطى المؤلفة فانه لم يدرك كيف القصة ومن له خبرة بالقصة يعلم ان المال
لم يكن يحتمل هذا وقد قيل ان الابل كانت اربعة وعشرين الف بعير والغنم
اربعة الف وقل او اكثر والورق اربعة آلاف اوقية والغنم كانت تعدل
عشرة منها بعير فهذا يكون قريبا من ثلاثين الف بعير فخمس الخمس منه
الف ومائتا بعير وقد قسم في المؤلفة اضعاف ذلك على ما لا خلاف فيه
بين اهل العلم واما قول بعض قريش والانصار في الذهبية التي

بعث بها علي من اليمن اعطى صناديد اهل نجد ويد عنا فمن هذا الباب
ايضاً انما سألوه على هذا الوجه * وها هنا جوابان آخران * الجواب الاول *
ان بعض اولئك القائلين قد كان منافقاً يجوز قتله مثل الذي سمعه ابن مسعود
يقول في غنائم حنين ان هذه تقسمه ما اريد بها وجه الله وكان في ضمن قريش
والانصار منافقون كثيرون فما ذكر من كلمة لا تخرج لها فائدة صدرت من منافق
والرجل الذي ذكر عنه ابو سعيد انه قال كنا احق بهذا من هؤلاء
لم يسمه منافقاً والله اعلم * الجواب الثاني * ان الاعتراض قد يكون ذنباً ومعصية
يخاف على صاحبه الفاق وان لم يكن نقاً فامثل قوله تعالى بمجاد لولئك في الحق
بعد ما تبين * ومثل ما اجتمع لهم في فسخ الحج الى العمرة وابطالهم عن الحل
وكذلك كراهم للحل عام الحديبية وكراهم للصلح ومراجعة من راجع
منهم فان من فعل ذلك فقد اذنب ذنباً كان عليه ان يستغفر الله منه كما ان
الذين رفعوا اصواتهم فوق صوته اذنبوا ذنباً تاباً منه وقد قال واعلموا ان
فيكم رسول الله لو يطيعكم في كثير من الامور لم تم قال سهل بن حنيف
اتهموا الراي على الدين فاقدرنا بتي يوم ابي جندل لو استطاع ان ارد امر رسول الله
صلى الله عليه وسلم لفعلت * فهذه امور صدرت عن شهوة وعجلة لا عن شك
في الدين كما صدر عن حاطب التجسس لقريش مع انه اذ نوب ومعاص يجب
على صاحبها ان يتوب وهي بمنزلة عصيان امر النبي صلى الله عليه وسلم ومما
يدخل في هذا حديث ابي هريرة في فتح مكة قال فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من دخل دار ابي سفيان فهو آمن ومن اتى السلاح فهو آمن

ومن اغلق بابه فهو آمن فقالت الانصار اما الرجل فقد ادر كنهه رغبة في قرابته ورافقة بعشيرته قال ابو هريرة وجاء الوحي وكان اذ جاء لا يخفى علينا فاذا جاء فليس احد منا يرفع طرفه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ينقضي الوحي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر الانصار قالوا اليك يا رسول الله قل قلتم اما الرجل ادر كنهه رغبة في قرابته ورأفة بعشيرته قالوا قد كان ذلك قال كلا اني عبد الله ورسوله هاجرت الى الله واليهكم المهاجباكم والمهاجرات مما بينكم فاقبلوا اليه يكون ويقولون والله ما قمنا الا لرضى بالله ورسوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله ورسوله يصدقانكم ويعذرانكم ورواه مسلم و ذلك ان الانصار لما رأوا النبي صلى الله عليه وسلم قد آمن اهل مكة واقروهم على اموالهم ودمائهم مع دخوله عليهم عنوة وقهراً وتمكنه من قتالهم واخذ اموالهم لو شاء خافوا ان النبي صلى الله عليه وسلم يريد ان يستوطن مكة ويستبطن قريشاً لان البلد بلد المشيرة بعشيرته وان يكون نزاع النفس الى الوطن والاهل يوجب انصرافه عنهم فقال من قال منهم ذلك ولم يقاتله الفقهاء واولوا الالباب الذين يعلمون انه لم يكن له سبيل الى استيطان مكة فلو ذلك لاملعنا ولا عيباً ولكن ضابطة ورسوله والله ورسوله قد صدقاهم انما حملهم على ذلك انضى بالله ورسوله وعذرهم فيما لو لما رأوه وسمعوا ولان مفارقة الرسول شديد على مثل اولئك المؤمنين الذين هم شعار وغيرهم دناءة الكلمة التي تخرج عن محبة وتعظيم وتشريف وتكريم تغفر لصاحبها بل يحمده عليهم وان كان مثلها لو صدق بدون ذلك استحق صاحبها الكلال

وكذلك الفعل الاتري ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قال لابي بكر حين اراد ان
 بنا آخر من موقفه في الصلاة لما احس بالنبي صلى الله عليه وسلم مكانك فتاخر
 ابو بكر فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما منعك ان تثبت مكانك وقدامك
 فقال ما كان لابن ابي قحافة ان يتقدم بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك
 ابو ايوب الانصاري لما استاذن النبي صلى الله عليه وسلم في ان ينتقل الى السفلى
 وان يصعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى العلو وشق عليه ان يسكن فوق
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمكث في مكانه وذكر له ان مكانه اسفل
 ارفق به من اجل دخول الناس عليه فامتنع ابو ايوب من ذلك ادباً مع النبي
 صلى الله عليه وسلم وتوقيرا له فكلما الانصار رضى الله عنهم من هذا الباب
 وبالجملة فالكلمات في هذا الباب ثلاثة اقسام احدها ما هو كفر مثل
 قوله ان هذه لقسم ما اريد بها وجه الله الثاني ما هو ذنب ومعصية يخاف
 على صاحبه ان يحيط عمله مثل رفع الصوت فوق صوته ومثل
 مراجعة من راجعه عام الحدس بعد ثباته على الصلح ومجادلة من جادله يوم
 بدربعد ماتين له الحق وهذا كله يدخل في المخالفة عن امره الثالث
 ما ليس من ذلك بل يحمد عليه صاحبه اولا يحمد كقول عمر ما بالثانية صر الصلاة
 وقد امنوا كقول عائشة الم يقل الله فاما من اوتي كتابه يمينه وكقول
 حفصة الم يقل الله وان منكم الا وادها وكرامجة الحباب في منزل بدرومراجعة
 سعد في صلح غطفان على نصف ثمر المدينة ومثل من اجعتهم له لما امرهم بكسر
 الآنية التي فيها الخمر فقالوا او لا تغسلها فقال اغسلوها وكذلك رد عمر

لابي هريرة لما خرج مبشرا ومراجعتة النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك وكذلك
مراجعتة له لما اذن لهم في نحر الظهر في بعض المغازي وطلبه منه ان يجمع
الازواد ويدعو الله ففعل ما اشار به عمر ونحو ذلك مما فيه سوال عن اشكال
ليتين لم او عرض لمصلحة قد يفعلها الرسول صلى الله عليه وسلم فهذا
ما اتفق ذكره من السنن الماثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم في قتل من
سبه من معاهد وغير معاهد وبعضها نص في المسئلة وبعضها ظاهر وبعضها
مستنبط مستخرج استنباطا قد يقوى في رأى من فهم وقد يتوقف عنه من
لم يفهمه او من لم يتوجه عنده او رأى ان الدلالة منه ضعيفة ولن يخفى
الحق على من توخاه وقصده ورزقه الله تعالى بصيرة وعلما والله سبحانه اعلم.

﴿ فصل ﴾

واما اجماع الصحابة فلان ذلك نقل عنهم في قضايا متعددة ينتشر مثلها ويستفيض
ولم ينكرها احد منهم فصارت اجماعا واعلم انه لا يمكن ادعاء اجماع الصحابة
على مسئلة فرعية باباغ من هذا الطريق فمن ذلك ما ذكره سيف بن عمر
التميمي في كتاب (الردة والفتوح) عن شيوخه قال ورفع الى المهاجر يعني
المهاجر بن ابي امية وكان اميرا على اليمامة ونواحيها امر اثنان مغنيات
غنت احداهما بشتيم النبي صلى الله عليه وسلم فقطع يدها ونزع ثيبتها
وغنت الاخرى بهجاء المسلمين فقطع يدها ونزع ثيبتها فكتب اليه ابو بكر
بلغني الذي سرت به في المرأة التي تغنت وزمرت بشتيم النبي صلى الله
عليه وسلم فلو لا ما قد سبقني لا مرتك بقتلها لان حد الانبياء ليس يشبه

﴿ فصل في ثبوت اجماع الصحابة على قتل سباب النبي صلى الله عليه وسلم ﴾

الحد ودفن تماطى ذلك من مسلم فهو مرد لو معاهد فهو مجارب فاجره
 وكنسب اليه ابو بكر في التي تغنت بهجاء المسلمين اما بعد فانه بلغنى انك قطعيت
 يد امرأة في ان تغنت بهجاء المسلمين ونزعت ثنيتها فان كانت ممن تدعى
 الاسلام فادب وتقدمه دون المثلة وان كانت ذمية فلعمري لما صفت
 منه من الشرك اعظم ولو كنت تقدمت اليك في مثل هذا البلفت
 مكر وهك فاتبل الدعة واياك في المثلة في الناس فانها مأثم ومنفرة الا في
 قصاص وقد ذكر هذه القصة غير سيف وهذا يوافق ما تقدم عنه ان من
 شتم النبي صلى الله عليه وسلم كان له ان يقتله وليس ذلك لاجد بعده
 وهو صريح في وجوب قتل من سب النبي صلى الله عليه وسلم من مسلم
 ومعاهد وان كان امرأة وانه يقتل بدون استتابة بخلاف من سب الناس
 وان قتله حد للانبياء كما ان جلد من سب غيرهم حد له وانما لم يامر ابو بكر
 بقتل تلك المرأة لان المهاجر سبق منه فيها حد باجتهاده فكره ابو بكر ان
 يجمع عليها حدين مع انه اعلمها اسلمت او تابقت قبل المهاجرين وبتها قبل كتاب
 ابي بكر وهو محل اجتهاد سبق منه فيه حكم فلم يغيره لان الاجتهاد لا ينقض
 بالاجتهاد وكلامه يدل على انه انما منعه من قتلها ما سبق من المهاجر • وروى
 حرب في مسائله عن ليث بن ابي سليم عن مجاهد قال اتى عمر برجل سب
 النبي صلى الله عليه وسلم فقتله ثم قال عمر من سب الله او سب احدا من
 الانبياء فاقتلوه قال ليث وحدثنى مجاهد عن ابن عباس قال ايما مسلم سب الله
 او سب احدا من الانبياء فقد كذب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي ردة

يستتاب فان رجع و الاقتل و اياما عاهد عاهد فيسب الله او احدا من الانبياء
او جهريه فقد نقض العهد فاقتلوه * و عن ابي مسجعة بن ربيعي قال لما قدم
عمر بن الخطاب الشام قام قسطنطين بطريق الشام و ذكر معاودة
عمر له و شروطه عليهم قال اكتب بذلك كتابا قال عمر نعم فيينا هو يكتب
الكتاب اذ ذكر عمر فقال اني استثنى عليك معرفة الجيش مرتين
قال لك ثلثان و قبح الله من اقالك فلما فرغ عمر من الكتاب قال له
يا امير المؤمنين قم في الناس فاخبرهم الذي جعالت لي و فرضت علي ليتا هوا
عن ظلمي قال عمر نعم فقام في الناس فحمد الله و اثني عليه فقال الحمد لله
احمده و اسئعنه من يهد الله فلا مضل له و من يضل فلا هادي له فقال النبلي
ان الله لا يضل احدا قال عمر ما تقول قل لا تني و عاد البطي لمقاتته فقال
اخبروني ما يقول قالوا يزعم ان الله لا يضل احدا قال عمر انما نعطك الذي
اعطيناك لتدخل علينا في ديننا و الذي نفسي بيده لئن عدت لا ضرر
الذي فيه عيناك و عاد عمر و لم يعد البطي فلما فرغ عمر اخذ النبلي الكتاب
رواه حرب فهذا عمر رضى الله عنه بمحضر من المهاجرين و الانصار يقول
لمن عاهد انما نعطك العهد على ان تدخل علينا في ديننا و حلف لئن عاد
ليضر بن عنقه فعلم بذلك اجماع الصحابة على ان اهل العهد ليس لهم ان يظهر
الاغراض علينا في ديننا و ان ذلك من مباح له ما ثمهم و ان من اعظم
الاعتراضات سب نبينا صلى الله عليه و سلم و هذا ظاهر لا خفاء به لان اظهار
التكذيب بالقدر من اظهار ستم رسول الله صلى الله عليه و سلم و انما يقتله عمر

لأنه لم يكن قد تقرر عندنا أن هذا الكلام ظعن في دينا لجواز أن يكون اعتقد
 أن عمر قال ذلك من عندنا فلما تقدم إليه عمرو وبين له أن هذا اد ينال له
 لأن عدت لاقتلتك ومن ذلك ما اسند ل به الامام احمد ورواه عن هشيم
 ثنا حصين عن حماد بن عثمان عن ابن عمر قال مر به را هب فقبل له هذا يسب
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال ابن عمر لو سمعته لقتلته انما نعظم الذمة على
 أن يسبوا نبينا صلى الله عليه وسلم ورواه ايضا من حديث الثوري عن
 حصين عن شيخه أن ابن عمر اصلت على را هب سب النبي صلى الله عليه
 وسلم بالسيف وقال انما لصالحهم على سب النبي صلى الله عليه وسلم والجمع
 بين الروايتين أن يكون ابن عمر اصلت عليه السيف لعله يكون مقرا بذلك
 فلما نكر كف عنه وقال لو سمعته لقتلته وقد ذكر حديث ابن عمر غير واحد
 وهذه الآثار كلها نص في الذم والذمية وبعضها عام في الكافر والمسلم أو نص
 فيها وقد تقدم حديث الرجل الذي قتله عمر من غير استتابة حين أبى أن
 يرضى بحكم النبي صلى الله عليه وسلم وحديث كشفه عن رأس ضبيح بن
 عسل وقوله لورأيتك مخلوقا لضربت الذي فيه عياك من غير استتابة وانما
 ذنب طائفته الاعتراض على سنة الرسول صلى الله عليه وسلم وقد تقدم
 عن ابن عباس أنه قال في قوله تعالى أن الذين يرمون المحصنات الغافلات
 الموءنات الآية هذه في شأن عائشة وازواج النبي صلى الله عليه وسلم
 خاصة ليس فيها توبة ومن قذف امرأة موءنة فقد جعل الله له توبة وقال
 نزلت في عائشة خاصة واللغة للمذنبين عامة ومعلوم أن ذلك انه هولاء

قد فهاذى للبي صلى الله عليه وسلم وتفاق والمتفق يجب قتله اذ لم تقبل
 ثوبته ❦ وروى الامام احمد باسناد عن سمالك بن الفضل عن عروة بن محمد
 عن رجل من بلقين ان امرأة سبت النبي صلى الله عليه وسلم فقتلها خالد بن
 الوليد وهذه المرأة مبهمة وقد تقدم حديث محمد بن مسلمة في ابن يامين
 الذى زعم ان قتل كعب بن الاشرف كان غدرا وحلف محمد بن مسلمة
 لئن وجدته خاليا لقلته لانه نسب النبي صلى الله عليه وسلم الى الغدر ولم يكر
 المسلمون عليه ذلك ❦ ولا يرد على ذلك امسالك الاميرام معاوية او مروان
 عن قتل هذا الرجل لان سكوته لا يدل على مذهب وهو لم يخالف محمد بن
 مسلمة ولعل سكوته لانه لم ينظر في حكم هذا الرجل او نظر فلم تبين له حكمة
 اولم تتبع داعية لاقامة الحد عليه او ظن ان الرجل قال ذلك معتقدا انه
 قتل دون امر النبي صلى الله عليه وسلم او لاسباب اخرى بالجملة فجرد كفه
 لا يدل على انه مخالف لمحمد بن مسلمة فيما قاله وظاهر القصة ان محمد بن
 مسلمة رآه مخطئا بترك اقامة الحد على ذلك الرجل ولذلك هجره لكن
 هذا الرجل انما كان مسلما فان المدينة لم يكن بها يومئذ احد من غير المسلمين ❦
 وذكر ابن المبارك اخبرني حرمة بن عثمان حدثني كعب بن علقمة ان
 غرفة بن الحارث الكندي وكانت له صحبة من النبي صلى الله عليه وسلم
 سمع نصرانيا تسم النبي صلى الله عليه وسلم فضر به فذق انقه فرفع ذلك
 الى عمرو بن العاص سال له انا قد اعطيناهم العهد فقال له غرفة معاذ الله ان
 نعطيهم العهد على ان يظهروا شتم النبي صلى الله عليه وسلم وانما اعطيناهم العهد

على ان نخلي بينهم وبين كناسهم يعملون فيها ما بدا لهم وان لا نحملهم على
 ما لا يطيقون وان ارادهم عدو قاتلنا دونهم وعلى ان نخلي بينهم وبين احكامهم
 الا ان ياتونا راضين باحكامنا فتحكم فيهم بحكم الله وحكم رسوله صلى الله عليه
 وسلم وان غابوا عنا لم نعرض لهم فقال عمرو صدقت فقد انفق عمرو وغرفة
 ابن الحارث على ان العهد الذي بيننا وبينهم لا يقتضي اقرارهم على
 اظهار شتم الرسول صلى الله عليه وسلم كما اقتضى اقرارهم على ما هم
 عليه من الكفر والتكذيب فتى اظهروا شتمه فقد فعلوا ما يبيح
 الدم من غير عهد عليه فيحوز قتلهم وهذا كقول ابن عمر في الراهب
 الذي شتم النبي صلى الله عليه وسلم لو سمعته لقتلته فان لم نعظم العهد على
 ان يشتموا نبينا وانما لم يقتل هذا الرجل وان اعلم لان البيعة لم تتم عليه بذلك
 وانما سمعه غرفة ولعل غرفة قصد قتله بتلك الضربة ولم يكن من اتمام قتله
 لعدم البيعة بذلك ولان فيه افتياتا على الامام والامام لم يثبت عنده ذلك وعن
 خلد ان رجلا سب عمر بن عبد العزيز فكتب عمر انه لا يقتل الا من سب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن اجلده على رأسه اسواط ولولا اني اعلم ان ذلك
 خير الله لم افعل رواه حرب وذكره الامام احمد وهذا مشهور عن عمر بن
 عبد العزيز وهو خليفة راشد عالم بالسنة متبع لها فهذا قول اصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم والتابعين لم باحسان لا يعرف عن صاحب ولا تابع
 خلاف لذلك بل اقرار عليه واستحسان له
 واما الاعتبار فمن وجوه احدها ان عيب ديننا وشتم نبيه المجاهدة لا ومحاربة

اثبات قتل من سب النبي صلى الله عليه وسلم بالقياس

فكان تقضاً للمهد كالجاهدة والمجاهدة بالأولى • يبين ذلك ان الله سبحانه قال في كتابه
 وجاهدوا في سبيل الله باموالكم وانفسكم • والجهاد بالنفس يكون باللسان كما يكون
 باليد بل قد يكون اقوى منه • قال النبي صلى الله عليه وسلم جاهدوا المشركين بايديكم
 وستمكم واموالكم رواه النسائي وغيره • وكان يقول لحسان بن ثابت
 اغزهم وغازهم وكان ينصب له منبر في المسجد يتأفخ عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بشعره وهجائه للمشركين • وقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم
 ايد بروح القدس • وقال ان حبر ثيل معك مادمت تأفخ عن رسول الله
 (صلى الله عليه وسلم) وقال هي النكي فيهم من النبل وكان عدد من المشركين
 يكفون عن اشياء ممن يؤذي المسلمين خشية هجاء حسان حتى ان كعب بن
 الاشرف ذهب الى مكة كان كلما زل عند اهل بيت هجاء حسان بقصيدة
 فيخرجونه من عندهم حتى لم يبق له بمكة من يؤويه • وفي الحديث افضل
 الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر • وافضل الشهادة حمزة بن عبد المطلب
 ورجل تكلم بمجة عند سلطان جائر فامر به فقتل • واذ كان شأن الجهاد
 باللسان هذا الشأن في شتم المشركين وهجائهم واظهار دين الله والدعاء اليه
 علم ان من شتم دين الله ورسوله واظهر ذلك وذكر كتاب الله بالسوء
 علاية فقد جاهد المسلمين وجاربههم وذلك تقض للمهد • الوجه الثاني •
 انا وان اقررناهم على ما يعتقونه من الكفر والترك فبهم كافر اراهم على ما يضررونه
 لنا من العداوة واراها سوء بنا وتغني الغوائل • انا نحن نعلم انهم يعتقدون
 بخلاف ديتنا ويدعون سلفك دماءا • ولود نهم ويسعون في ذلك

لو قدر واعليه فهذا القدر اقرر نام عليه فاذا عملوا بموجب هذه الارادة بان
حاربونا وقاتلونا نقضوا العهد كذلك اذا عملوا بموجب تلك العقيدة من
اظهار السب لله ولكتابه ولدينه ولرسوله نقضوا العهد اذ لافرق بين العمل
بموجب الارادة وموجب الاعتقاد الوجه الثالث ان مطلق العهد الذي
بيننا وبينهم يقتضي ان يكفوا ويمسكوا عن اظهار الطعن في ديننا وشم رسولنا كما
يقتضي الامساك عن سفك دمائنا ومحاربتنا لان معنى العهد ان كل واحد من
المتعاهد بن يؤمن الاخر بما يحذر منه قبل العهد ومن المعلوم اننا نحذر منهم اظهار كلمة
الكفر وسب الرسول وشمه كما نحذر اظهار المحاربة بلى اولى لا نانسفك الله ماء
ونبذل الاموال في تعزير الرسول وتوقيره ورفع ذكره واظهار شرفه وعلو قدره
وهم جميعا يعلمون هذا من ديننا فالمظهر منهم لسبه ناقض للعهد فاعل لما كنا
نحذره ونقاتله عليه قبل العهد وهذا واضح الوجه الرابع ان العهد
المطلق لو لم يقتض ذلك فالعهد الذي عاهدتم عليه عمر بن الخطاب
واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم معه قد تبين فيه ذلك ومساو
اهل الذمة انما جروا على مثل ذلك العهد فروى حرب باسناد صحيح
عن عبد الرحمن بن غنم قال كتب لعمر بن الخطاب حين صالح نصارى اهل
الشام هذا كتاب لعبد الله امير المؤمنين من مدينة كذا وكذا انكم لما قدمتم
علينا سألناكم الامان لانفسنا وذرارينا واموالنا على ان لا نحدث وذكروا
الشروط الى ان قال ولا نظهر شركا ولا ندعو اليه احدا وقال فيها آخروا
شرطنا ذلك على انفسنا واهلينا وقبلنا عليه الامان فان نحن خالفنا عن شيء

بذل الاموال في تعزير رسول الله صلى الله عليه وسلم وتوقيره

شرطنا لكم ونهمناء على انفسنا فلا ذمة لنا وقد حل لكم منا محل من
 اهل المعاندة والشقاق وقد تقدم قول عمر له في مجلس العقد ان لم تعطك
 الذي اعطيناك لقد خل علينا في ديننا والذي تقسى يده لئن عدت لاضر بن
 عنقك وعمر صاحب الشروط عليهم فعلم بذلك ان شروط المسلمين
 عليهم ان لا يظهروا كلمة الكفر وانهم متى اظهروها صاروا محاريين وهذا
 الوجه يوجب ان يكون السب نقضاً للعهد عند من يقول لا يتقضى العهد
 به الا اذا شرط عليهم تركه كما خرج به بعض اصحابنا وبعض الشافعية في
 المذهبين وكذلك يوجب ان يكون نقضاً للعهد عند من يقول اذا شرط
 عليهم انتقاض العهد بفعله انتقض كما ذكر بعض اصحاب الشافعي فان اهل الذمة
 انما هم جارون على شروط صرلانه لم يكن بعده امام عقد عقد يخالف
 عقده بل كل الائمة جارون على حكم عقده والذي سعى ان يضاف الى
 من خالف في هذه المسئلة انه لا يخالف اذا شرط عليهم انتقاض العهد باظهار
 السب فان الخلاف حيثئذ لا وجه له البته مع اجماع الصحابة على صحة هذا
 الشرط وجربانه على وفق الاصول فاذا كان الائمة قد شرطوا عليهم ذلك
 وهو شرط صحيح لزم العمل به على كل قول الوجه الخامس ان العقد مع
 اهل الذمة على ان يكون الدار لنا تجري فيها احكام الاسلام وعلى انهم اهل
 صفار وذلة على هذا عهدوا واصولحو افاظها رستم الرسول والظعن
 في الدين يتاني كونهم اهل صفار وذلة فان من اظهر سب الدين والظعن فيه
 لم يكن من الصفار في شيء فلا يكون عهده باقياً الوجه السادس ان الله

فرض علينا تقرير سهوله و توقيره و تعزيره نصره و منه و توقيره اجمالا
و تعظيمه و ذلك يوجب صون عرضه بكل طريق بل ذلك اول دواعي
التعزير و التوقير فلا يجوز ان نصلح اهل الذمة ان يسمعو ناستم يبينلو يظهروا
ذلك فان تمكينهم من ذلك ترك للتعزير و التوقير و هم يعلمون اننا لنصلحهم
على ذلك بل الواجب علينا ان نكفيهم عن ذلك و نزرعهم عنه
بكل طريق و على ذلك ما هدا هم فاذا فعلوه فقد نقضوا الشرط الذي
يتنا و بينهم * الوجه السابع * ان نصر رسول الله صلى الله عليه و سلم فرض
علينا لانه من التعزير للفروض و لانه من اعظم الجهاد في سبيل الله و لذلك
قال سبحانه ما لكم اذ قيل لكم اقرروا في سبيل الله انا قلتم الى الارض الى قوله
الا انصروا فقد نصره الله * و قال تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا انصارا لله
كما قال عيسى بن مريم للعواريين من انصارى الى الله الآية * بل نصر
احاد المسلمين واجب بقوله صلى الله عليه و سلم انصر اخاك ظالما او مظلوما *
و بقوله المسلم اخو المسلم لا يسله ولا يظله * فكيف لا ينصر رسول الله صلى الله
عليه و سلم و من اعظم النصر حماية عرضه ممن يؤذيه الا ترى الى قوله
صلى الله عليه و سلم من حى مؤمنا من منافق يؤذيه حى الله جلده من نار
جهنم يوم القيامة * و لذلك سمى من قابل الشاتم بمثل شتمه متصرا * و سب
رجل ابا بكر عند النبي صلى الله عليه و سلم و هو ساكت فلما اخذ ليتصرف قام
فقال يا رسول الله كان يسبني و انت قاعد فلما اخذت لا تنصرفت فقال
كان الملك يرد عليه فلما انتصرت ذهب الملك فلم اكن لا قعد و قد ذهب

فرض الفطيرة بماء ويطبخ الله عليه وسلم وبقدره
نصر احاد المسلمين واجب ايضا

الملك او كما قال صلى الله عليه وسلم وهذا كثير معروف في كلامهم يقولون
 لمن كافي الساب والشاتم متصرا كما يقولون لمن كافي الضارب والقاتل
 متصرا وقد تقدم انه صلى الله عليه وسلم قال للذي قتل بنت مروان
 لما شتمته اذا احببتم لن تظروا الى رجل نصر الله ورسوله بالغيب فانظروا
 الى هذا وقيل للرجل الذي خرق صف المشركين حتى ضرب بالسيف
 ساب النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم اعجبتم من رجل
 نصر الله ورسوله وحماية عرضه صلى الله عليه وسلم في كونه نصرا البع
 من ذلك في حق غيره لان الوقعة في عرض غيره قد لا تضر مقصوده
 بل تكذب له بها حسنات اما انتهاك عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فانه مناف لدين الله بالكلية فانتهاك العرض متى انتهك سقط الاحترام
 والتعظيم فسقط ما جاء به من الرسالة فيبطل الدين فقيام المدح
 والثناء عليه والتعظيم والثوقير له قيام الدين كله وسقوط ذلك سقوط
 الدين كله واذا كان كذلك وجب علينا ان نتصهر له من انتهاك
 عرضه والانتصار له بالقتل لان انتهاك عرضه انتهاك لدين الله ومن المعلوم
 ان من سعى في دين الله بالاغساد استحق القتل بخلاف انتهاك عرض غيره معينا فانه
 لا يبطل الدين والمعاهد لم تعاهد على ترك الانتصار لرسول الله صلى الله عليه
 وسلم ولا من غيره كما لم تعاهد على ترك استيفاء حقوق المسلمين ولا يجوز ان
 تعاهده على ذلك وهو يعلم ان لم تعاهده على ذلك فاذا سب فقد وجب علينا ان نتصهر له
 بالقتل ولا عهد معه على ترك ذلك فيجب قتله وهذا بين واضح لمن تأمله

قيام الدين والتعظيم والثناء عليه صلى الله عليه وسلم قيام الدين كله

الوجه الثامن * ان الكفار قد هودوا على ان لا يظهر واشيئاً من المنكرات التي
تختص بدينهم في بلاد الاسلام فتى اظهروها استحقوا العقوبة على اظهارها وان كان
اظهارها ديناً لم فتى اظهروا سب رسول الله صلى الله عليه وسلم استحقوا عقوبة
ذلك و عقوبة ذلك القتل كما تقدم الوجه التاسع * انه لا خلاف بين المسلمين
علماء انهم ممنوعون من اظهار السب وانهم يعاقبون عليه اذا فعلوه بعد النهي
فعلم انهم لم يقرروا عليه كما اقرروا على ما هم من الكفر و اذا فعلوا لم يقرروا عليه من
الجايات استحقوا العقوبة بالاتفاق و عقوبة السب اما ان يكون جلداً و حبساً
او قطعاً او قتلاً و الاول باطل فان مجرد سب الواحد من المسلمين وسلطان المسلمين
يوجب الجلد و الحبس فلو كان سب الرسول كذا لك استوى من سب الرسول
وسب غيره من الامة وهو باطل بالضرورة و القطع لا معنى له فتعين القتل
* الوجه العاشر * ان القياس الجلي يقتضي انهم متى خالفوا شيئاً مما عودوا عليه
انتقض عهدهم كما ذهب اليه طائفة من الفقهاء فان الدم مباح بدون العهد
و العهد عقد من العقود و اذا لم يف لحد المتعاقدين بما عاقد عليه فاما ان يفسخ
العقد بذلك او يتمكن العاقد الآخر من فسخه هذا اصل مقرر في عقد البيع
و النكاح والهبة وغيرها من العقود والحكمة فيه ظاهرة فانه انما التزم ما التزمه
بشرط ان يلتزم الآخر بما التزمه فاذا لم يلتزمه الآخر صار هذا غير ملتزم
فان الحكم المعلق بشروط لا يثبت بعينه عند عدمه باتفاق العقلاء
وانما اختلفوا في ثبوت مثله اذ اتين هذا فان كان للعقد عليه حقاً
للعاقد بحيث له ان يبدله بدون الشرط لم يفسخ العقد بفوات الشرط

بل له ان يفسخه كما اذا شرط رهنًا او كفلا او صفة في المبيع وان كان حقا
او غيره ممن يتصرف له بالولاية ونحوها لم يميز له امضاء العقد بل يفسخ
العقد بقوات الشرط ويجب عليه فسخه كما اذا شرط ان تكون الزوجة
حرة فظهرت امة وهو ممن لا يحل له تكاح الاماء او شرط ان يكون الزوج
مسلمًا فبان كافرا او شرط ان تكون الزوجة مسلمة فبان وثية وعقد
الذمة ليس حقا للامام بل هو حق لله ولعامة المسلمين فاذا خالفوا شيئا مما شرط
عليهم فقد قيل يجب على الامام ان يفسخ العقد وفسخه ان يلحقه بما منه ويخرجه من
دار الاسلام ظنا ان العقد لا يفسخ بمجرد المخالفة بل يجب فسخه وهذا ضعيف
لان الشروط اذا كان حقا لله لا للعاقد انفسخ العقد بقواته من غير فسخ
وهنا الشروط على اهل الذمة حق لله لا يجوز للسلطان ولا غيره ان يأخذ
منهم الجزية ويعاهد هم على المقام بدرا الاسلام الا اذا التزموا او الواجب
عليه قتالهم بنص القرآن ولو فرضنا جواز اقرارهم بدون هذا الشرط فانما ذاك
فيما لا ضرر على المسلمين فيه فاما ما يضر المسلمين فلا يجوز اقرارهم عليه بحال
ولو فرض اقرارهم على ما يضر المسلمين في انفسهم واموالهم فلا يجوز اقرارهم
على افساد دين الله والطمع على كتابه ورسوله ولهذا المراتب قال كثير
من الفقهاء ان عهدهم ينتقض بما يضر المسلمين من المخالفة دون مالا يضرهم
وخص بعضهم ما يضرهم في دينهم دون ما يضرهم في دنياهم والطمع على
الرسول اعظم المضرات في دينهم اذ اتبين هذا فنقول قد شرط عليهم
ان لا يظهر واسبب الرسول وهذا الشرط من وجهين احدهما انه موجب

عقد الذمة ومقتضاه كما ان سلامة المبيع من العيوب وحلول الثمن وسلامة المرأة والزوج من موانع الوطى واسلام الزوج وحرية اذا كانت الزوجة حرة مسلمة هو موجب العقد المطلق ومقتضاه فان موجب العقد هو ما يظهر عرفاً ان العاقد شرطه وان لم يتلفظ به كسلامة المبيع ومعلوم ان الامساك عن الطعن في الدين وسب الرسول مما يعلم ان المسلمين يقصدونه بعقد الذمة ويطلبونه كما يطلبون الكف عن مقاتلتهم واولى فانه من اكبر الموهذيات والكف عن الاذى العام موجب عقد الذمة واذا كان ظاهر حال المشتري انه دخل على ان السلعة سليمة من العيوب حتى ثبت له النسخ بظهور العيب وان لم يشرطه فظاهر حال المسلمين الذين عاقدوا اهل الذمة انهم دخلوا على ان المشركين يكفون عن افساد دينهم والطعن فيه بيد اولسان وانهم لو علموا انهم يظهرون الطعن في دينهم لم يعاهدوهم على ذلك واهل الذمة يعلمون ذلك كعلم البائع ان المشتري انما دخل معه على ان المبيع سالم بل هذا ظهر واشهر ولا يخفاء به الوجه الثاني في ثبوت هذا الشرط ان الذين عاهدوهم او لا هم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر ومن كان معه وقد قلنا العهد الذي يبتناو بينهم وذكرنا اقوال الذين عاهدوهم وهو عهد متضمن انه شرط عليهم الامساك عن الطعن في دين المسلمين وانهم اذا فعلوا ذلك حلت دماؤهم واموالهم ولم يبق يبتناو بينهم عهد واذا ثبت ان ذلك مشروط عليهم في العقد فزواله يوجب انفساخ العقد لان الانفساخ ايضا مشروط عليهم ولان الشرط حق الله كاشتراط اسلام الزوج والزوجة فاذا فات هذا

الشرط بطل العقد كما يبطل اذا ظهر الزوج كافر أو المرأة وثية أو المسع
عصبا أو حرا أو تجدد بين الزوجين صهر أو رضاع يحرم أحدهما على الآخر
أو تلف المبيع قبل القبض فإن هذه الأشياء كما لم يميز الاقدام على العقد مع
العلم بها يبطل العقد مقارنته أو طرؤه عليه فكذلك وجود هذه الأقوال
والأفعال من الكافر لا يميز للإمام أن يعاهده مع إقامته عليها كافي وجودها
موجباً لفسخ العقد من غير اشتاء فسخ على أن لو قدرنا أن العقد لا يفسخ إلا بفسخ
الإمام فإنه يجب عليه فسخه بغير تردد لأنه عقد للعامة فإن لو اشترى الولي
سلعة لليتيم فبانت معيبة وجب عليه استردادها فإت من مال اليتيم وفسخه
يكون بقوله وبفعله وقتله فسخ لعقد نعم لا يجوز له أن يفسخه بمجرد القول
فإن فيه ضرراً على المسلمين وليس للسلطان فعل ما فيه ضرر على المسلمين مع
القدرة على تركه وقولنا إن الذي انتقض عهده أي لم يبق له عهد يعصم
دمه والأول هو الوجه فإن بقاء العقد مع وجود ما يتأفقه محال نعم هنا ختاف
الفقهاء فيما ينافي العقد فقايل يقول جميع المخالفات تنافيه بناء على أنه ليس
للإمام أن يصالحهم بدون شيء من الشروط التي شرط عمره وقايل يقول
التي تنافيه هي المخالفات المضرّة بالمسلمين بناء على جواز مصالحتهم على ما هو
دون ذلك كما صالحهم النبي صلى الله عليه وسلم وأول حال ضعف
الاسلام وقايل يقول التي تنافيه هي ما يوجب الضرر العام في الدين
أو الدنيا كالطعن على الرسول ونحوها وبالجملة فكلا لا يجوز للإمام أن يعاهدهم
مع كونهم يفعلونه فهو مناف للعقد كما أن كلا لا يجوز للبايعين والمتناكح أن

بتعاقد مع وجوده فهو مناف للعقد و اظهار الطعن في الدين لا يجوز للامام
 ان يعاهد هم مع وجوده منهم اعني مع كونهم ممكنين من فعله اذا ارادوا
 وهذا مما اجمع المسلمون عليه ولهذا بعضهم يعاقبون على فعله بالتموير
 واكثرهم يعاقبون عليه بالقتل وهو مما لا يشك فيه مسلم ومن شك فيه فقد
 خلع ربة الاسلام من عنقه واذا كان العقد لا يجوز عليه كان منافياً للعقد
 ومن خالف شرطاً مخالفة تنافي ابتداء العقد فان عقده يتفسخ بذلك بل لا ريب
 كما حد الزوجين اذا احدث دياً يمنع ابتداء العقد مثل ارئد اد المسلم
 او اسلام المرأة تحت الكافر فان العقد يتفسخ بذلك اما في الحال او عقب
 انقضاء العدة او بعد عرض القاضى كما هو مقرر في مواضعه فاحداث
 اهل الذمة الطعن في الدين مخالفة لموجب العقد مخالفة تنافي ابتداءه
 فيجب انقساخ عقدهم بها وهذا بين لمن تأمله وهو يوجب انقساخ العقد
 بما ذكرناه عند جمع الفقهاء وتبين ان ذلك هو مقتضى قياس الاصول
 واعلم ان هذه الوجوه التي ذكرناها من جهة المعنى في الدين فاما المسلم
 اذا سب فلم يحتاج ان يذكر فيه شيئاً من جهة المعنى لظهور ذلك في حقه
 ولكون المحل محل وفاق ولكن سباً في ان شاء الله تعالى تحقيق الامر فيه هل سبه
 ردة محضة كسائر الردد الحالية عن زيادة مغالطة او هو نوع من الردة
 متغلظ بقتله على كل حال وهل يقتل للسب مع الحكم باسلامه ام لا والله
 سبحانه اعلم فان قيل فقد قال تعالى لتبلون في اموالكم واتقسم وتضمن
 من الذين اتوا الكتاب من قلمكم ومن الذين اشركو اذى كثير او ان

تصبروا و تتقوا فان ذلك من عزم الامور. فاخبرنا ناسمع منهم الا ذى
الكثير ودعانا الى الصبر على اذام و انما يؤذينا اذى عامما الطعن في كتاب الله
ودينه و رسوله و قوله تعالى لن يضروكم الا اذى. من هذا الباب. قلنا.
•اولا. ليس في الآية بيان ان ذلك مسموع من اهل الذمة والعهد وانما هو
مسموع في الجملة من الكفار. وثانيا. ان الامر بالصبر على اذام و يتقوى الله
لا يمنع قتالهم عند المكنة واقامة حد الله عليهم عند القدرة فانه لا خلاف بين
المسلمين انا اذا سمعنا مشركا او كتابيا يؤذى الله و رسوله فلاعهد بيننا وبينه
وجب علينا ان نقاتله ونجاهده. اذا امكن ذلك. وثالثا. ان هذه الآية
وما شابهها منسوخ من بعض الوجوه وذلك ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم لما قدم المدينة كان بها يهود كثير و مشركون وكان اهل الارض
ذالك صنفين مشركا او صاحب كتاب فهاذن رسول الله صلى الله عليه
وسلم من بها من اليهود وغيرهم و امرهم الله اذ ذالك بالعفو و الصغح كما
في قوله تعالى و د كثير من اهل الكتاب لو يرد و لكم من بعد ايمانكم كفارا
حسد آمن عند انفسهم من بعد ما تبين لهم الحق فاعفوا و اصفحوا حتى يأتى الله
بامره. فامر الله بالعفو و الصغح عنهم الى ان يظهر الله دينه و يعزجند. فكان اول العز
وقعة بد رفاتها اذ لت رقاب اكثر الكفار الذين بالمدينة و ارهبت سائر
الكفار. و قد اخرجنا في الصحيحين عن هروة عن اسامة بن زيد ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم ركب حمرا على اكاف على قطيفة فذكية و اردف اسامة
ابن زيد يعو د سعد بن عباد في نبي الحارث بن الخزرج قبل وقعة بد رفسار

حق من يجلس فيه صيد الله بن ابي بن سلول وذلك قبل ان يسلم عيد الله بن ابي
واذا في المجلس اخلاط من المسلمين والمشركون عبدة الاوثان واليهود وفي
المجلس صيد الله بن رواحة فلما قضيت المجلس عجاوبة الدابة خمر ابن ابي الله
برداؤه ثم قال لا تغبروا علينا فسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم وقف
فنزل فدعاهم الى الله وقرأ عليهم القرآن فقال عبد الله بن ابي بن سلول ايها
المرأأه لا احسن مما تقول ان كان حقا فلا تؤذ ثابه في مجالسنا ارجع الى رحلك
فمن جاء لك فاقتصص عليه فقال عبدة بن رواحة بلى يا رسول الله فاغشابه في
مجالسنا فانجب ذلك فاستب المسلمون والمشركون واليهود حتى كادوا
يتشاورون فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يخفهم حتى سكتوا ثم ركب
رسول الله صلى الله عليه وسلم دابته حتى دخل على سعد بن عباد فقال له
رسول الله صلى الله عليه وسلم يا سعد ا لم تسمع ما قال ابو حباب يريد عبد الله
ابن ابي قال كذا وكذا قال سعد بن عباد يا رسول الله اعف عنه واصفح
هو الذي نزل عليك الكتاب لقد جاء الله بالحق الذي انزل عليك ولقد اصطلح
اهل هذه البصرة على ان يتوجوه فيعصبوه بالمصابة فلما رد الله ذلك بالحق
الذي اعطاك شرق بذلك فذلك الذي فعل به ما رأيت ففعا عنه رسول الله
وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه يعفون عن المشركون واهل الكتاب
كما امرهم الله تعالى ويصبرون على الاذى قال الله تعالى ولتسمعن من الذين
اوتوا الكتاب من قبلكم ومن الذين اشرکوا اذ ي كثير او ان تصبروا وتنفقوا
فان ذلك من عزم الامور وقال الله عز وجل ود كثير من اهل الكتاب

لو يرد ونكم من بعد ايمانكم كفارا حسدا من عند انفسهم من بعد ما تبين لهم
الحق فاعفوا واصفحوا حتى ياتي الله بامره ان الله على كل شئ قدير وكان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يتاول في العفو ما امره الله تعالى حتى اذن الله
عز وجل فيه فلما غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم يد را فقتل الله تعالى به
من قتل من صناديد قريش وقفل رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه
منصورين غانمين مع اسارى من صناديد الكفار وسادة قريش فقال
ابن ابي بن سلول ومن معه من المشركين عبدة الاوثان هذا امر قد توجه
فبايعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم على الاسلام فاسلموا اللفظ للبخاري وقال
علي بن ابي طلحة عن ابن عباس قوله تعالى واعرض عن المشركين * لست عليهم
بمسيطر * فاعف عنهم واصفح * وان تعفوا وتصفحوا فاعفوا واصفحوا حتى
ياتي الله بامره * قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون ايام الله * ونحو هذا
في القرآن مما امر الله به المؤمنين بالعفو والصفح عن المشركين فانه نسخ ذلك
كله فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم * وقوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون
بالله ولا باليوم الآخر الى قوله وهم صاغرون * فنسخ هذا عفوهم عن
المشركين وكذا روى الامام احمد وغيره عن قتادة قال امر الله نبيه
ان يعفو عنهم ويصفح حتى ياتي الله بامره وقضائه ثم انزل الله عز وجل
برآءة فاتي الله بامره وقضائه فقال تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون
بالله ولا باليوم الآخر ولا يجرمون ما حرم الله ورسوله الآية قال فنسخت
هذه الآية ما كان قبلها وامر الله فيها بقتال اهل الكتاب حتى يسلموا او يقرؤا

بالجزية صفارا وقيمة لهم . وكذا ذكر موسى بن عقبة عن الزهري
 ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يقاتل من كف عن قتاله كقوله تعالى فان
 اعتزلوكم فلم يقاتلوكم والقوا اليكم السلم فاجعل الله ليم عليهم سبيلا الى ان
 نزلت براءة وجملة ذلك انه لما نزلت براءة امر ان يتدى جميع الكفار
 بالقتال وثيهم وكتائبهم سواء كفوا عنه او لم يكفوا وان ينبذ اليهم تلك
 اليهود المطلقة التي كانت بينه وبينهم وقيل له فيها جاهد الكفار والمنافقين واغلق
 عليهم بعد ان كان قد قيل له ولا تطع الكافرين والمنافقين ردع اذاهم . ولهذا
 قال زيد بن اسلم نسخت هذه الآية ما كان قبلها فاما قبل براءة وقبل بدر
 فقد كان مأمورا بالصبر على اذاهم والعفو عنهم اما بعد بدر وقبل براءة فقد
 كان ليقاتل من يؤذيه ويمسك عن مساله كما فعل بابن الاشرف وغيره ممن
 كان يؤذيه فبدر كانت اساس عز الدين وفتح مكة كانت كمال عز الدين
 فكانوا قبل بدر يسمعون الاذى الظاهر ويؤمنون بالصبر عليه وبعد بدر
 يؤذون في السر من جهة المنافقين وغيرهم فيؤمنون بالصبر عليه وفي نبوك
 امروا بالاغلاظ للكفار والمنافقين فلم يتمكن بعدها كافر ولا منافق من اذاهم
 في مجلس خاص ولا عام بل مات بغيظه لعلمه بانه يقتل اذا تكلم وقد كان بعد
 بدر لليهود استطالة واذى للمسلمين الى ان قتل كعب بن الاشرف قال
 محمد بن اسحاق في حديثه عن محمد بن مسلمة قال فاصبحنا وقد خافت
 يهود لو قعننا بعد والله فليس بها يهودى الا وهو يخاف على نفسه . وروى
 باسناد عن محيصة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ظفرت

به من رجال يهود فاقتلوه فوثب محيصة بن مسعود على ابن سنيعة رجل من
 تجار يهود كان يلا بسهم ويبيعهم فقتله وكان حويصة بن مسعود اذا ذاك
 لم يسلم وكان اسن من محيصة فلما قتله جعل حويصة يضربه ويقول اي عدوا لله
 قتلته اما والله لرب شتم في بطنك من ماله فواته ان كان لاول اسلام
 حويصة فقال محيصة فقلت له والله لقد امرني بقتله من لوا مرني بقتلك
 لضربت عنقك فقال لوا مراك محمد بقتلي لقتلتني فقال محيصة نعم والله
 فقال حويصة والله ان دينا بلغ هذا منك لعجب و ذكر غير ابن اسحاق
 ان اليهود حذرت وذلت وخافت من يوم قتل ابن الا شرف
 فلما اتى الله بامر الذي وعد من ظهور الدين وعزا المؤمنين امر
 رسوله بالبراءة الى المعاهدين وبقتال المشركين كافة وبقتال اهل
 الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فكان ذلك
 عاقبة الصبر والتقوى الذين اصرهم بهما في اول الامر وكان اذ ذاك
 لا يؤخذ من احد من اليهود الذين بالمدينة ولا غيرهم جزية وصارت
 تلك الآيات في حق كل مؤمن مستضعف لا يمكنه نصر الله ورسوله يده ولا بلسانه
 فينتصر بما يقدر عليه من القلب ونحوه وصارت آية الصغار على المعاهدين في
 حق كل مؤمن قوى يقدر على نصر الله ورسوله يده اولسانه وهذه الآية ونحوها
 كان المسلمون يعملون في آخر عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى عهد
 خلفائه الراشدين وكذلك هو الى قيام الساعة لا تزال طائفة من هذه الامة
 قائمين على الحق ينصرون الله ورسوله النصر التام فمن كان من المؤمنين بارض

هو فيها مستضعف او في وقت هو فيها مستضعف فليعمل بآية الصبر
والصنع والعفو عن يؤذي الله ورسوله من الذين اتوا الكتاب والمشركون
واما اهل القوة فانما يعملون بآية قتال ائمة الكفر الذين يطمنون في الدين
وبآية قتال الذين اتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون
فان قيل فقد قال الله تعالى الم تر الى الذين نهوا عن النجوى الى قوله واذا جاءوك
حيوك بما لم يحيك به الله ويقولون في انفسهم لولا يعضدنا الله بما نقول حسبهم
جهنم يصلونها فبئس المصير فاخبر انهم يميون الرسول تحية منكرا واخبر ان
المذاب في الآخرة يكفيهم عليها فلم ان تعذيبهم في الدنيا ليس بواجب
وعن انس بن مالك قال مر يهودى برسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
السام عليك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليك فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اتدرون ما يقول قالوا لا قال يقول السام عليك قالوا
يا رسول الله لا تقله قال لا اذا سلم عليكم اهل الكتاب فقولوا وعليكم
رواه البخاري ومن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت دخل رطل
من اليهود على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا السام عليك
قالت عائشة ففهمتها فقلت عليكم السام واللعنة قالت فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم مهلا يا عائشة ان الله يحب الرفق في الامر كله
فقلت يا رسول الله الم تسمع ما قالوا قال قد قلت وعليكم متفق عليه
وعن جابر قال سلم ناس من اليهود على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا
السام عليك يا بالقاسم فقال وعليكم فقالت عائشة وغضبت الم نسمع

ما قالوا قال بلى قد سمعت فردت عليهم وانا نجاب ولا يحاربون علينا وامنتم
ومثل هذا الدعاء اذى للنبي صلى الله عليه وسلم وسب له ولو قاله المسلم لصار به
مرتدا لانه دعاء على رسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته بانه يموت وهذا
فعل كافر ومع هذا فلم يقتلهم بل نهى عن قتل اليهودى الذى قال ذلك لما
استأمره اصحابه في قتله قلناه من هذا اجوبة - احدها - ان هذا كان في
حال ضعف الاسلام الا ترى انه قال لما ثمة مهلا يا عائشة فان الله يحب
الزق في الامر كله وهذا الجواب كما ذكرناه في الاذى الذى احرأه
بالصير عليه الى ان اتى الله باخيه وذكر هذا الجواب طوائف من الملكية
والشافعية والحنبلية منهم القاضى ابو يعلى وابو اسحاق الشيرازى وابو الوفاء
ابن عقيل وغيرهم ومن اجاب بهذا اجل الامان كالايان في انتقاضه بالشم
ونحوه وفي هذا الجواب نظر لما روى ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان اليهود اذا سلم احد هم فاما يقول السلام عليكم فقولوا عليكم • وعن
انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم عليكم اهل الكتاب فقولوا
وعليكم متفق عليها • فلعن ان هذا سنة قائمة في حق اهل الكتاب مع بقائهم
على الذمة وانه صلى الله عليه وسلم حال عز الاسلام لم ياحر يقتلهم لاجل
هذا وقد ركب الى بنى النضير فقال اذا سلموا عليكم فقولوا وعليكم وكان ذلك بعد
قتل ابن الاشرف فعلم انه كان بعد قوة الاسلام نعم قد قد من ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان يسمع من الكفار والمناقضين في اول الاسلام اذى كثيرا
وكان يضرب عليه امثال لقوله تعالى ولا تطع الكافرين والمنافقين ودع اذاهم

لأن إقامة الحدود عليهم كان يقضى إلى فتنة عظيمة ومفسدة أعظم من
مفسدة الصبر على كلماتهم فلما فتح الله مكة ودخل الناس في دين الله أفواجا
وانزل الله برأءة قال فيها جاهد الكفار والمنافقين واغلب عليهم وقال
لعالى لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض إلى قوله أينما ثقفوا أخذوا
وقتلوا تقتيلا فلما رأى من بقي من المنافقين ما صار الأمر إليه من عز الإسلام
وقيام الرسول بجهاد الكفار والمنافقين أضمروا النفاق فلم يكن يسمع
من أحد من المنافقين بعد غزوة تبوك كلمة سوء وماتوا ابغضهم حتى بقي منهم
إناس بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم يعرفهم صاحب السرحذيفة فلم
يكن يصلى عليهم هو ولا يصلى عليهم من عرفهم بسبب آخر مثل عمر بن
الخطاب فهذا يفيد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحتمل من الكفار
والمنافقين قبل برأءة ما لم يكن يحتمل منهم بعد ذلك كما قد كان يحتمل من
أذى الكفار وهو بمكة ما لم يكن يحتمل بداء الهجرة والنصرة لكن هذه
الكلمة ليست من هذا الباب كما قد بيناهم الجواب الثاني أن هذا السب من السب
الذي ينتقض به العهد لأنهم إنما ظهروا التحية الحسنة والسلام المعروف ولم يظهروا
سباً ولا شتماً وإنما حرقوا السلام تحريفاً خفياً لا يظهر ولا يظن به أكثر الناس
ولهذا لما سلم اليهودي على النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ السلام لم يعلم به
أصحابه حتى أعلمهم وقال إن اليهود إذا سلم أحدهم فأنما يقول السلام عليكم
وعهدهم لا ينتقض بما يقولونه سرا من كفر أو تكذيب فإن هذا لا بد منه
وكذلك لا ينتقض العهد بما يخفونه من السب وإنما ينتقض بما يظهر منه

وقد ذكر غير واحد من اليهود كانوا يدخلون على النبي صلى الله عليه وسلم فيقولون
 السام عليك فيرد عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليكم ولا يدري
 ما يقولون فاذا خرجوا قالوا لو كان نبياً لعذبنا واستجيب فينا وعرف قولنا
 فدخلوا عليه ذات يوم وقالوا السام عليك ففطنت عائشة الى قولهم وقالت وعليكم
 السام والذام والداء واللعنة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عائشة
 ان الله يحب الرفق في الامر كله ولا يحب الفحش ولا الفحش فقالت يا رسول الله
 لم تسمع ما قالوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم عليكم اهل الكتاب
 فقولوا وعليكم - فهذا دليل على ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يظهر له
 انه سب ولذ لك نهى عائشة عن التصريح بشتمهم وامرها بالرفق بان ترد
 عليهم تحيتهم فان كانوا قد حيوا تحية سيئة استجيب لنا فيهم ولم يستجب لهم
 فينا ولو كان ذلك من باب سبهم النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين الذي هو
 السب لكان فيه العقوبة ولو بالتعزير والكلام فلما لم يشرح رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في مثل هذه التحية تعزيراً ونهى من اغلظ عليهم لاجلها علم ان
 ذلك ليس من السب الظاهر لكونهم اخفوه كما يخفى المناقون تفاقمهم
 ويعرفون في لحن القول فلا يعاقبون بمثل ذلك وسيأتي تمام الكلام ان شاء
 الله تعالى في ذلك . الجواب الثالث . ان قول اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 له الا تقتله لما اخبرهم انه قال السام عليكم دليل على انه كان مستقراً عندهم
 قتل الساب من اليهود لما رأوه من قتل ابن الاشرف والمرأة وغيرها فنهاهم
 النبي صلى الله عليه وسلم عن قتله واخبرهم ان مثل هذا الكلام حقه

ان يقابل بمثله لانه ليس اظهار السب والشتم من جنس ما فعلت تلك اليهودية
وابن الاشرف وغيرها وانما هو اسرار به ككسر ارا المناهقين بالنفاق
الجواب الرابع ان النبي صلى الله عليه وسلم كان له ان يعفو عن شتمه وسبته
حياته وليس للامة ان يعفوا عن ذلك يوضح ذلك انه لا خلاف ان من سب النبي
صلى الله عليه وسلم او عابه بعد موته من المسلمين كان كفرا حلال الدم وكذلك
من سب نبي من الانبياء ومع هذا فقد قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تكونوا
كالكاذبين آذوا موسى فبرأه الله عما قالوا وقال تعالى واذ قال موسى
لقومه يا قوم لم تؤذوني وبني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم فكان بنو اسرائيل
يؤذون موسى في حياته بما لو قال له اليوم احد من المسلمين وجب قتله
ولم يقتلهم موسى عليه السلام وكان نبينا صلى الله عليه وسلم يقتدى به في ذلك
فربما سمع اذاه او بلغه فلا يعاقب المؤذي على ذلك قال الله تعالى ومنهم الذين
يؤذون النبي ويقولون هو اذن الاية وقال تعالى ومنهم من يلزمك في الصدقات
فان اعطوا امنهارضوا وان لم يعطوا منها اذا هم يستخطون وعن الزهري
عن ابي سلمة عن ابي سعيد قال بينا النبي صلى الله عليه وسلم يقسم اذ جاء
عبد الله بن ذي (١) الحويصرة التميمي فقال اعدل يا رسول الله قال ويلك من
يعدل اذ لم اعدل قال عمر بن الخطاب دعني اضرب عنقه قال دعاه فان
له اصحابا يخفرونه مع صلاته مع صلاتهم وصليته مع صلاتهم يرقون من
الدين كما يرق للسهم من الرمية وذكر الحديث وفيه نزلت ومنهم
من يلزمك في الصدقات هكذا رواه البخاري وغيره من حديث معمر بن

الانبياء والائمة ان يعفوا عن سب النبي صلى الله عليه وسلم

الزهرى واخر جاه في الصحيحين من وجوه اخرى عن الزهرى عن
ابى سلمة والضحاك الحمدانى عن ابي سعيد قال بينا نحن جلوس عند النبي
صلى الله عليه وسلم وهو يقسم قسما اتاه ذوالخويصرة وهو رجل من قميم
فقال يا رسول الله اعدل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ويلك من
يعدل اذا لم اعدل قد خبت وخسرت ان لم اعدل فقال عمر بن الخطاب
ايذن لي فيه فاضرب عنقه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعه فان له
اصحابا يحقر احدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم . وذكر حديث
الخوارج المشهور ولم يذكر نزول الآية ونسبة ذى الخويصرة هو المشهور
في عامة الحديث كما رواه عامة اصحاب الزهرى عنه والاشبه ان ما انفرد به
معهروهم منه فان له مثل ذلك وقد ذكرنا ان اسمه حر قوص بن زهير
وفي الصحيحين ايضا من حديث عبد الرحمن بن ابي نعم عن ابي سعيد
قال بعث علي رضي الله عنه وهو باليمن الى النبي صلى الله عليه وسلم بذهية
في تربتها قسمها بين اربعة نفر* وفيه* فغضبت قريش والانصار وقالوا يعطى صنايد
اهل نجد ويد عنا فقال انما اتا لفهم فاقبل رجل غائر العينين ثاقب الجبين
كث اللحية مشرف الوجنتين محلق الرأس فقال يا محمد اتق الله قال فمن
يطع الله اذا عصيته اقيامتى على اهل الارض ولا تأمنوا في فسأل رجل من
القوم قتله اراه خالد بن الوليد فمنعه فلما ولى قال ان من ضئضى هذا قوما
يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم وذكر الحديث في صفة الخوارج وفي
آخره يقتلون اهل الاسلام ويدعون اهل الاوثان لئن ادا ركنهم لاقتلنهم

قتل عاد وفي رواية لمسلم الا تأمنوني وانا امن من في السماء ياتيني خبر السماء
صباحا ومساء ❦ وفيها فقال يا رسول الله اتق الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم
ويلك اولست احق اهل الارض ان يتقى الله قال ثم ولي الرجل فقال خالد بن
الوليد يا رسول الله الا ضرب عنقه فقال لا لعله ان يكون يصلي قال خالد
وكم من مصل يقول بلسانه ما ليس في قلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اني لم امر ان اتقب عن قلوب الناس ولا اشق بطونهم ❦ وفي رواية في الصحيح
فقام اليه عمر بن الخطاب فقال يا رسول الله الا ضرب عنقه قال لا فقام
اليه خالد سيف الله فقال يا رسول الله الا ضرب عنقه قال لا فهذا
الرجل الذي قد نص القرآن انه من المنافقين بقوله ومنهم من يلزك في الصدقات
اي يعيبك ويطعن عليك وقوله للنبي صلى الله عليه وسلم اعدل واتق الله
بعد ما خص بالمال اولئك الاربعة نسب النبي صلى الله عليه وسلم الى انه جار
ولم يتق الله ولهذا قال صلى الله عليه وسلم اولست احق اهل الارض ان
يتقى الله الا تأمنني وانا امن من في السماء ❦ ومثل هذا الكلام لا ريب انه يوجب
القتل لو قاله اليوم احد واما لم يقتله النبي صلى الله عليه وسلم لانه كان يظهر
الاسلام وهو الصلاة التي يقاثل الناس حتى يفعلوها واما كان نفاقه بما يخص
النبي صلى الله عليه وسلم من الاذى وكان له ان يعفو عنه وكان يعفو عنهم ناليفاً
للقلوب لئلا يتحدث الناس ان محمد ا يقتل اصحابه وقد جاء ذلك مفسراً في هذه
القصة او في مثلها فروي مسلم في صحيحه عن ابي الزبير عن جابر رضي الله عنه
قال اتي رجل بالجرانة منصرفه من حنين وفي ثوب بلال فضة ورسول الله

صلى الله عليه وسلم يقبض منها ويعطى منها الناس فقال يا محمد اعدل فقال ويحك
 ومن يعدل اذا لم اعدل لقد خبت وخسرت ان لم اكن اعدل فقال عمر بن
 الخطاب دعني يا رسول الله فاقتل هذا المنافق فقال معاذ الله ان يتحدث الناس
 اني اقتل اصحابي ان هذا واصحابه يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون
 منه كما يمرق السهم من الرمية وروى البخاري عنه عن عمرو بن جابر رضي الله عنهما
 بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم غنيمة بالجمرة اذ قال له رجل اعدل
 فقال لقد شقبت ان لم اعدل وجاء من كلامه لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما هو اغلظ من هذا قال ابن اسحاق في رواية ابن بكير عنه حدثني ابو عبيدة
 ابن محمد بن عمار بن ياسر عن مقسم ابي القاسم مولى عبد الله بن الحارث قال خرجت
 انا وبلال بن كلاب الليثي فلقينا عبد الله بن عمرو بن العاص يطوف بالكعبة
 معلقا عليه في يديه فقلنا له هل حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنده
 ذو الخويصرة التميمي يكله قال نعم ثم حدثنا فقال اتى ذو الخويصرة التميمي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقسم المغنم بمحنيين فقال يا محمد قد رأيت
 ما صنعت قال فكيف رأيت فقال لم ارك عدلت فغضب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وقال اذا لم يكن العدل عندى فعند من يكون فقال عمر يا رسول الله
 الا اقوم اليه فاضرب عنقه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعه فانه
 سيكون له شيعة يتعمقون في الدين حتى يمرقون منه كما يمرق السهم من الرمية
 وخذ كرتام الحد يث قال ابن اسحاق حدثني ابو جعفر محمد بن علي بن الحسين
 قال اتى ذو الخويصرة التميمي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقسم المقاسم

بجنيين وذكر مثل هذا سواء رواه الامام احمد عن يعقوب بن ابراهيم بن
سعد عن ابيه عن ابن اسحاق نحوه هذا وقال الاموي عن ابن اسحاق وذكر الحديث
عن ابني عبيدة وعن محمد بن علي وعن ابن ابي نجيع عن ابيه ان رجلا تكلم عند
النبي صلى الله عليه وسلم قال ولم يسمه الا محمد بن علي فانه قال هو ذو الخويصرة
التميمي وكذا ذكر غيره ان ذا الخويصرة هو الذي اعترض على النبي
صلى الله عليه وسلم في قسم غنائم حنين . وكذلك المنافق الذي سمعه ابن
مسعود فانه في غنائم حنين ايضا . واما الذين في حديث ابن ابي نعم عن ابني سعيد
فانه كان بعد هذه المرة لان فيه ان عليا بعث الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو
باليمن بذهية فقسمها بين اربعة من اهل نجد ولا خلاف بين اهل العلم ان
عليا كان في غزوة حنين مع النبي صلى الله عليه وسلم ولم تكن اليمن فتحت
يومئذ ثم انه استعمل عليا على اليمن سنة عشر بعد تبوك وبعد ان بعثه
مع ابني بكر الى الموسم بنجد اليهود وافي النبي صلى الله عليه وسلم في حجة
الوداع منصرفه من اليمن وكان النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة لما بعث علي
بالصدقة ومما بين ذلك ان غنائم حنين نقل النبي صلى الله عليه وسلم منها
خلقا كثيرا من قريش واهل نجد وهذه الذهية انما قسمها بين اربعة نجديين
واذا كان كذلك فاما ان يكون المترض في هذه المرة غير ذي الخويصرة
ويكون ابو سعيد قد شهد القصتين وعلى هذا قال في رواية معمران آية
الصدقات نزلت في قصة ذي الخويصرة ليس بجيد بل هو مدرج في
الحديث من كلام الزهري او كلام معمر لان ذا الخويصرة انما انكر عليه قسم

الغنائم وليست هي الصدقات التي جعلها الله لثمانية اصناف ولا التفتات الى ما ذكره بعض المفسرين من ان الآية نزلت في قسم غنائم حنين واما ان يكون المعترض في ذهيبه علي رضي الله عنه هو ذو الخويصرة ايضا وعلى هذا فيكون احاديث ابي سعيد كلها في هذه القصة لا في قسم الغنائم وتكون الآية قد نزلت في ذلك او يكون قد شهد القصتين معا والآية نزلت في احدهما وقد روي عن ابي برزة الاسلمي قال اتني رسول الله صلى الله عليه وسلم بمال فقسمه فاعطى من عن يمينه ومن عن شماله ولم يعط من وراءه شيئا فقام رجل من وراءه فقال يا محمد ما عدلت في القسمة رجل اسود مطموم الشعر عليه ثوبان ايضا فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم غضبا شديدا وقال والله لا تجدون بعدي رجلا هو اعدل مني ثم قال يخرج في آخر الزمان قوم كان هذا منهم يقرءون القرآن لا يجاوزون اقليمهم يرقون من الاسلام كما يرق السهم من الرمية سيماهم التحليق لا يزالون يخرجون حتى يخرج آخرهم مع المسيح الدجال فاذا القيتهم فقتلهم هم شر الخلق والخليقة رواء السأى ومن هذا الباب ما خرجاه في الصحيحين عن ابي وائل عن عبد الله قال لما كان يوم حنين آثر رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسا في القسمة فاعطى الاقرع بن حابس مائة من الابل واعطى عيينة بن حصن مثل ذلك واعطى ناسا من اشراف العرب وآثرهم يومئذ في القسمة فقال رجل والله ان هذه لقسمة ما عدل فيها وما اريد بها وجه الله قال فقلت والله لا اخبرن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال واتيته فاخبرته بما قال فتغير وجهه صلى الله عليه وسلم حتى كان كالصرف ثم قال فمن يعدل اذا لم يعدل الله

ورسوله ثم قال يرحم الله موسى قداوذي باكثر من هذا فصبر قال فقلت
لاجرم لا ارفع اليه بعد واحد يثا وفي رواية للبخاري قال ونجل من
الانصار ما اراد بها وجه الله وذكر الواقدي ان المتكلم بهذا كان معتب بن
قشير وهو معدود من المنافقين فهذا الكلام مما يوجب القتل بالا اتفاق لانه
جعل النبي صلى الله عليه وسلم ظمرا ثبوا وقد صرح النبي صلى الله عليه وسلم
بان هذا من اذى المرسلين ثم اقتدى في العفو عن ذلك بموسى عليه السلام
ولم يستتب لان القول لم يثبت فانه لم يراجع القائل ولا تكلم في ذلك بشيء
ومن ذلك ما رواه ابن ابي عاصم وابو الشيخ في الدلائل باسناد صحيح عن
قتادة عن عقبة بن وساج (١) عن ابن عمر قال اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم
بقليد من ذهب وفضة فقسمه بين اصحابه فقام رجل من اهل البادية فقال
يا محمد والله لان امرك الله ان تعدل فاذا اراك تعدل فقال ويحك من يعدل عليك
بعدي فلما ولي قال ردوه علي رويدا ومن ذلك قول الانصاري الذي حاكم الزبير
في شراج الحرة لما قال له صلى الله عليه وسلم اسق يا زبير ثم سرح الى جارك فقال ان كان
بن عمتك وحديث الرجل الذي قضى عليه فقال لا ارضى ثم ذهب الى ابي بكر ثم
الى عمر فقتله ولهذا نظائر في الحديث اذا تتبع مثل الحديث المعروف عن بهز بن
حكيم عن ابيه عن جده ان اخاه اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال جيرا اتى على ماذا
اخذوا فاعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان الناس يزعمون انك تنهى
عن الفحشاء وتستحل به فقال لئن كنت افعل ذلك انه لعلي وما هو عليهم خلوا
له جيرانه رواه ابوداود باسناد صحيح فهذا وان كان قد حكى هذا القذف

(١) في الخلاصة وساج بفتح الواو والمهمة الثقيلة واخره جيم ١٢ الحسن البيمان

عن غيره فانما قصد به انتقاصه وايداه به ذلك ولم يحكه على وجه الرد على من قاله وهذا من انواع السب ومثل حديث ابن اسحاق عن هشام عن ابيه عن عائشة قالت ابتاع رسول الله صلى الله عليه وسلم جزورا من اعرابي بوسق من تمر الذخيرة فجاء به الى منزله فالتمس التمر فلم يجد في البيت قال فخرج الى الاعرابي فقال يا عبد الله انا ابتعنا منك جزورك هذا بوسق من تمر الذخيرة ونحن نرى انه عندنا فلم نجد فقال الامرابي واغدراه واغدراه فوكزه الناس وقالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم تقول هذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوه رواه ابن ابي عاصم وابن حبان في الدلائل فهذا الباب كله مما يوجب القتل ويكون به الرجل كافرا منا فقا حلال الدم كان النبي صلى الله عليه وسلم وغيره من الانبياء يعقون ويصفحون عن قوله امثالا لقوله تعالى خذ العفو وأمر بالعرف واعرض عن الجاهلين وكقوله تعالى ادفع بالتي هي احسن وقوله تعالى ولا تستوى الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي احسن فاذا الذي بينك وبينه عداوة كانه ولي حميم وما يلقاها الا الذين صبروا وما يلقاها الا ذو حظ عظيم وكقوله تعالى ولو كنت فظا غليظ القلب لانقضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الامر وكقوله تعالى ولا تطع الكافرين والمنافقين ودع اذاهم وذلك لان درجة الحلم والصبر على الاذى والعفو عن الظلم افضل اخلاق اهل الدنيا والآخرة يبلغ الرجل بها ما لا يبلغه بالصيام والقيام قال تعالى والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس والله يحب المحسنين وقال تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفا

واصلح فاجره على الله ✽ وقال تعالى ان تبدوا خيرا او تحفهوا او تحفوا من سيوفه ✽
 فان الله كان عفوا غفيرا ✽ وقال تعالى وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به
 ولئن صبرتم لهو خير للصابرين ✽ والاحاديث في هذا الباب كثيرة مشهورة
 ثم الانبياء احق الناس بهذه الدرجة لفضلهم واحوج الناس اليها لما ابتلوا به
 من دعوة الناس ومعالجتهم وتغيير ما كانوا عليه من العادات وهو امر
 لم يأت به احد الا عودي ✽ فالكلام الذي يؤذيهم يكفر به الرجل فيصير به
 محاربا ان كان ذاهدا ومرتدا او منافقا ان كان ممن يظهر الاسلام ولهم
 فيه ايضا حق الا دمي فعمل الله لهم ان يغفوا عن مثل هذا النوع ووسع
 عليهم ذلك لما فيه من حق الا دمي تغليبا لحق الا دمي على حق الله كما جعل مستحق
 القود وحده القذف ان يغفوا عن القاتل والقاذف وهم اولى لما في جواز عفو
 الانبياء ونحوهم من المصالح العظيمة المتعلقة بالنبي وبالامة وبالدين وهذا
 معنى قول عائشة رضي الله عنها ما ضرب رسول صلى الله عليه وسلم يده
 خادما له ولا امرأة ولا دابة ولا شيئا قط الا ان يجاهد في سبيل الله ولا انتقم
 لنفسه قط ✽ وفي لفظ ما نيل منه شيء فانتقمه من صاحبه الا ان تنتهك محارم الله
 فاذا انتهكت محارم الله لم يقم لفضيه شيء حتى ينتقمه متفق عليه ✽ ومعلوم ان
 النيل منه اعظم من انتهاك المحارم لكن لما دخل فيها حقه كان الامر اليه
 في العفو والانتقام فكان يختار العفو وربما امر بالقتل اذ ارأى المصلحة في ذلك
 بخلاف ما لاحق له فيه من زنا وسرقة او ظلم لغيره فانه يجب عليه القيلم به
 وقد كان اصحابه اذ ارأوا من يؤذيه ارا دواقله لعلمهم بانه يستحق القتل

فيمفوه عنه صلى الله عليه وسلم ويبين لهم ان عفوه اصلح مع اقراره لهم
 على جواز قتله ولو قتله قاتل قبل عفوا النبي صلى الله عليه وسلم لم يعرض له
 النبي صلى الله عليه وسلم لعلمه بانه قد انتصر الله ورسوله بل يحمده على
 ذلك ويثني عليه كما قتل عمر رضى الله عنه الرجل الذي لم يررض بحكمه
 وما قتل رجل بنت مروان وآخر اليهودية السابة فاذا تعذر عفوه بموته
 صلى الله عليه وسلم بقي حقاً محضاً لله ورسوله وللمؤمنين لم ينف عنه
 مستحقه فيجب اقامته ويبين ذلك ما روى ابراهيم بن الحكم بن ابان حدثني
 ابي عن عكرمة عن ابي هريرة رضى الله عنه ان اعرابياً جاء الى النبي
 صلى الله عليه وسلم يستعينه في شيء فاعطاه شيئاً ثم قال احسنت اليك قال
 الاعرابي لا ولا اجملت قال فغضب المسلمون وقاموا اليه فاشار اليهم ان
 كفوا ثم قام قد خل منزله ثم ارسل الى الاعرابي قد عاه الى البيت يعني
 فاعطاه فرضى فقال انك جئتنا فاعطيناك فقلت ما قلت وفي انفس
 المسلمين شيء من ذلك فان احببت فقل بين ايديهم ما قلت بين يدي حتى
 يذهب من صدورهم ما فيها عليك قال نعم فلما كان الغد او العشي جاء قال
 رسول صلى الله عليه وسلم ان صاحبكم جاء فسالنا فاعطيناه فقال ما قال وانا
 دعوناه الى البيت فاعطيناه فزعم انه قد رضى اكد لك قال الاعرابي نعم
 فجزاك الله من اهل وعشيرة خيرا فقال النبي صلى الله عليه وسلم الا ان
 مثلي ومثل هذا الاعرابي كمثل رجل كانت له ناقة فشردت عليه
 فاتبعها الناس فلم يزدوها الا نفورا فناداهم صاحب الناقة خلوا بيني وبين

فأتى فانار فحق بها فتوجه لها صاحب الناقه بين يديها فاحذ لها من قدام الارض
فجاءت فاستناخت فشد عليها رحلها واستوى عليها واني لو تركتكم يعني
قال الرجل ما قال فقتلتموه دخل النار رواه ابو احمد العسكري بهذا الاستاد
قال جاء اعرابي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا احمد اعطني فانك لا تعطني
من مالك ولا من مال ابيك فاغلظ للنبي صلى الله عليه وسلم فوثب اليه
اصحابه فقالوا يا عدو الله تقول هذا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وذكره
بهذا يبين لك ان قتل ذلك الرجل لا جل قوله ما قال كان جائزا قبل
الاستنباط وانه صار كافرا بتلك الكلمة ولو لا ذلك لما كان
يدخل النار اذا قتل على مجر ذلك الكلمة بل كان يدخل الجنة لانه مظلوم
شهيد وكان قاتله دخل النار لانه قتل مؤمنا متعمدا ولكن النبي صلى الله عليه
وسلم يبين ان قتله لم يحل لان سفك الدم بغير حق من اكبر الكبائر وهذا
الاعرابي كان مسلما لهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في حقه لفظ صاحبكم
ولهذا جاءه الاعرابي يستعينه ولو كان كافرا محاربا لما جاء يستعينه في شيء
ولو كان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاه ليعلم انه في الحديث انه اسلم فلما
لم يجر للاسلام ذكر دل على انه كان ممن دخل في الاسلام وفيه جفاء الاعراب
وممن دخل في قوله تعالى فان اعطوا منهار ضوا وان لم يعطوا منها اذ هم يسخطون
ومما يوضح ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعفو عن المنافقين الذين
لا يشك في ثقاتهم حتى قال لو اعلم اني لو زدت على السبعين غفلة لزدت
حتى نهاه الله عن الصلاة عليهم والاستغفار لهم وامره بالاغلاظ عليهم فكثير

مما كان يحتمله من المنافقين من الكلام وما يعاملهم من الصفح والعفو والاستعفار
 كان قبل نزول براءة لما قيل له لا تطع الكافرين والمنافقين ودع اذامهم. لاحتياجه
 اذ ذاك الى استعطافهم وخشية نفور العرب عنه اذا قتل احدا منهم وقد صرح
 صلى الله عليه وسلم لما قال ابن ابي ثعلبة رجعا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الا ذل.
 ولما قال ذوالخو بصرة اعدل فانك لم تعدل وعند غير هذه القصة انما يقتلهم
 لثلاث يتحدث الناس ان محمدا يقتل اصحابه فان الناس ينظرون الى ظاهر الامر
 فيرون واحدا من اصحابه قد قتل فيظن الظان انه يقتل بعض اصحابه على غرض
 او حقد او نحو ذلك فينفر الناس عن الدخول في الاسلام واذا كان من شريعته
 ان يتألف الناس على الاسلام بالاموال العظيمة ليقوم دين الله وتعلو كلمته فلان
 يتألفهم بالعفو اولى واخرى فلما نزل الله تعالى براءة ونهاه عن الصلاة على
 المنافقين والقيام على قبورهم وامره ان يجاهد الكفار والمنافقين ويغلظ عليهم
 نسخ جميع ما كان المنافقون يعاملون به من العفو كما نسخ ما كان الكفار يعاملون
 به من الكف عمن سالم ولم يبق الا اقامة الحدود واعلاء كلمة الله في حق كل انسان
 فان قيل فقد قال تعالى الم تر الى الذين اوتوا نصيبا من الكتاب يشترون الضلالة
 الى قوله من الذين هادوا ويمحرون الكلم عن مواضعه ويقولون سمعنا وعصينا
 واسمع غير مسمع وراعنا ليا بالسنتهم وطعنا في الدين وقولهم اسمع غير مسمع
 مثل قولهم اسمع لا سمعت واسمع غير مقبول منك لان من لا يقصد اسماعه
 لا يقبل كلامه وقولهم راعنا قال قتادة وخيره كانت اليهود تقول للنبي
 صلى الله عليه وسلم راعنا سمعك يستهزون بذلك وكانت في اليهود قبيحة.

وروى الامام احمد عن عطية قال كان ياتي ناس من اليهود فيقولون را عنا
سمعتك حتى قالها ناس من المسلمين فكره الله له ما قالت اليهود وقال عطية الخراساني
كان الرجل يقول ارعنا سمعتك وبلوى بذ لك لسانه ويطعن في الدين
وذكر بعض اهل التفسير ان هذه اللفظة كانت سابقيا بلغة اليهود فهو لاء
قد سبوه بهذا الكلام ولووا السنهم به واستهزوا به وطمعوا في الدين ومع
ذلك لم يقتلهم النبي صلى الله عليه وسلم قلنا عن ذلك اجوبة احدها
ان ذلك كان في حال ضعف الاسلام في الحال التي اخبر الله عن رسوله والمومنين
انهم يسمعون من الذين اتوا الكتاب والمشركين اذى كثيرا وامرهم بالصبر
والتقوى ثم ان ذلك نسخ عند القوة بالامر بقتالهم حتى يعطوا الجزية عن
يد وهم صاغرون والصاغرون لا يفعل شيئا من الاذى في الوجه ومن فعله ليس
بصاغرا ثم ان من الناس من يسمى ذلك نسخا لتغير الحكم ومنهم من لا يسميه
نسخا لان الله امرهم بالصنع والعفو الى ان ياتي الله بامرهم وقد اتى الله بامرهم من
عز الا سلام واظهاره والامر بقتالهم حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون
وهذا مثل قوله تعالى فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت او يجعل
الله لهن سيلا وقال النبي صلى الله عليه وسلم قد جعل الله لهن سيلا فبعض
الناس يسمى ذلك نسخا وبعضهم لا يسميه نسخا والخلاف لفظي ومن الناس
من يقول الامر بالصنع باق عند الحاجة اليه بضعف المسلم عن القتال بان
يكون في وقت او مكان لا يتمكن منه وذلك لا يكون منسوخا اذ المنسوخ
ما ارتفع في جميع الازمنة المستقبلية وبالجملة فلا خلاف ان النبي صلى الله عليه

وسلم كان مفروضا عليه لما قوي ان يترك ما كان يعامل به اهل الكتاب
والمشركين ومظهرى النفاق من العفو والصنع الى قتالهم واقامة الحدود
عليهم سمي نسخا ولم يسم • الجواب الثاني • ان النبي صلى الله عليه وسلم كان له
ان يعفو عن سبه وليس للامة ان يعفوا عن سبه كما قد كان يعفو عن سبه
من المسلمين مع انه لا خلاف بين المسلمين في وجوب قتل من سبه من المسلمين •
• الجواب الثالث • ان هذا ليس باظهار للسب وانما هو اخفاء له بمنزلة السام
عليكم وبمنزلة ظهور النفاق في لحن القول لانهم كانوا يظهر ون انهم يقصدون
• سألته ان يسمع كلامهم وان يراعيهم فيتنظروهم حتى يقضوا كلامهم وحتى
يفهموا كلامه ويأتونه على هذا الوجه ثم انهم يلوون السنتهم بالكلام وينوون
به الاستهزاء والسب والطمع في الدين كما يلوون السنتهم بالسلام وينوون
به الدعاء عليه بالموت واليهود امة معروفة بالنفاق والخبث وان تظهر خلاف
ما تبطن ولكن ذلك لا يوجب اقامة حد عليهم ولو كانت هذا سببا ظاهرا
لما كان المسلمون يخاطبون بمثل ذلك قاصدين به الخير حتى نهوا عن التكلم
بكلام يحتمل الاستهزاء وبهوهه بحيث يصير سببا بالنية ودلالة الحال وذلك
ان هذه اللفظة كانت العرب تتخاطب بها لا تقصد سباً قال عطاء كانت لغة
في الانصار في الجاهلية وقال ابو العالية ان مشركي العرب اذا حدث بعضهم
بعضاً يقول احدهم لصاحبه ارعني سمعتك فنهوا عن ذلك وكذا قال
الفصحاء وذلك ان العرب تقول ارعته سمعي ارعاه اذا فرغته لكلامه
لانك جعلت السمع يرعى كلامه ويقول راعيته سمعي بهذا المعنى لكن كانت

اليهود تعتقد ها سبائيتها لما فيها من الاشتراك فانها كما تسعمل في استرعاء
السمع تسعمل بمعنى المفاعلة كانه قيل راعى حتى ارا عليك وهذا انما يكون
بين الامثال والنظراء ومرتبة الرئيس اعلى من ذلك اوان اليهود
ينوون بها معنى الرعونة او فيها طلب حفظ الكلام والاهتمام
به وهذا انما يكون من الاعلى للأسفل لان الرعاية هي الحفظ والكلاءة
ومنه استرعاء الشاة وقد غلبت في عرفهم ولغتهم صلى معنى
ردى كما قيل انهم ينوون بها اسمع لا سمعت وبالجملة انما يصير مثل هذا سباً بالنية
ولي اللسان ونحوه فنهى المسلمون عنها حسب المادة التشبه باليهود وتشبه اليهود
بهم وجعل ذلك ذريعة الى الاستهزاء به ولما يمتلئه لفظها من قلة الادب
في مخاطبة الرسول صلى الله عليه وسلم الجواب الرابع ما ذكره بعض اهل
التفسير الذي ذكر انها كانت سباقيي عابثة اليهود قال كان المسلمون يقولون
راعنا يا رسول الله وارعنا سمعك يستون من المراعاة وكانت هذه اللفظة سبا
قيي عابثة اليهود فلما سمعتها اليهود اغتموها وقالوا فيما بينهم كنا نسب محمداً سرا
فاعلنوا له الآن بالشتم وكانوا يأتونه ويقولون راعنا يا محمد ويضحكون فيما بينهم
فسمها سعد بن معاذ ففطن لها وكان يعرف لغتهم فقال لليهود عليكم لعنة الله
والذي تقسى يده يا معشر اليهود لان سمعتها من رجل منكم يقولها الرسول الله
صلى الله عليه وسلم لا ضرر بن عنقه فقالوا او لستم تقولونها فانزل الله تعالى
يا ايها الذين آمنوا لا تقولوا راعنا ولا تكلموا بغير هذا اليهود ذلك سيلا الى شتم رسول الله
صلى الله عليه وسلم فهذا القول دليل على ان اللفظة مشتركة في لغة العرب

و لغة العبرانيين وان المسلمين لم يكونوا يفهمون من اليهود اذا قالوها الا معناها
 في لعنتهم فلما فطنوا معناها في اللغة الاخرى نهوهم عن قولها واعلموهم ان ذلك
 ناقض لعهدهم ومبيح لدمائهم وهذا واضح دليل على انهم اذا اتكلموا
 بما يفهم منه السب حلت دماؤهم وانما لم يستحلوا دماءهم لان المسلمين لم يكونوا
 يفهمون السب والكلام في السب الظاهر وهو ما يفهم منه السب • فان قيل •
 اهل الذمة قد اقرروا نعم على دينهم ومن دينهم استحلال سب النبي صلى الله
 عليه وسلم فاذا قالوا ذلك لم يقولوا غير ما اقرروا نعم عليه وهذا انكسة المخالف
 • قلنا • ومن دينهم استحلال قتل المسلمين واخذ اموالهم ومحو بختهم بكل
 طريق ومع هذا فليس لهم ان يفعلوا ذلك بعد العهد ومتى فعلوه نقضوا
 العهد وذلك لانا وان كنا نقرهم على ان يعتقدوا ما يعتقدونه ويخفوا ما يخفونه
 فلم نقرهم على ان يظهر او اذ لك ويتكلموا به بين المسلمين ونحن لا نقول
 بنقض عهد الساب حتى نسمعه يقول ذلك او يشهد به المسلمون ومتى حصل
 ذلك كان قد اظهره واعلنه • وتحريروا الجواب • ان كلنا المقدمتين باطلتان اما
 قوله اقرروا نعم على دينهم • فيقال لو اقرروا نعم على كل ما يدعون به لكانوا بمنزلة
 اهل ملتهم المحاريين ولو اقرروا نعم على كل ما يدعون به لم يعاقبوا على اظهار
 دينهم واظهار الطعن في ديننا ولا خلاف انهم يعاقبون على ذلك ولو اقرروا نعم
 على دينهم مطلقا لاقروا نعم على هدم المساجد واحراق المصاحف وقتل
 العلماء والصالحين فان ما يدعون به مما يؤذي المسلمين كثيرا والخطيئة اذا اخفيت
 لم تضر الا صاحبها ثم لا خلاف انهم لا يقرون على شيء من ذلك وانما اقرروا نعم

كما قال غرقة بن الحارث على ان نخليهم يفعلون بينهم ماشاءوا مما لا يؤذى
المسلمين ولا يضرهم ولا نعرض عليهم في امور لا تظهر فان الخطيئة اذا
اخفيت لم تضر الا صاحبها ولكن اذا اعلنت فلم تضر ت العامة وشرطنا
عليهم ان لا يفعلوا شيئا يؤذي بنا ولا يضرنا سواء كانوا يستحلونه او لا يستحلونه
فتى آذوا الله ورسوله فقد نقضوا العهد وشرطنا عليهم التزام حكم الاسلام
وان كانوا يرون ان ذلك لا يلزمهم في دينهم وشرطنا عليهم اداء الجزية وان
اعتقدوا ان اخذها منهم حرام وشرطنا عليهم اخفاء دينهم فلا يظهرون الاصوات
بكتابهم ولا على جنازهم ولا ضرب ناقوس وشرطنا عليهم ان لا يرتفعوا
على المسلمين وان يخالفوا بها تهمة هيئة المسلمين على وجه يتميزون به ويكونون
اذلاء في تمييزهم الى غير ذلك من الشروط التي يعتقدون انها لا تجب عليهم
في دينهم فعملنا اشرطنا عليهم ترك كثير مما يعتقدونه دينهم امامباحا او واجبا
وفعل كثير مما يعتقدونه ليس من دينهم فكيف يقال اقرناهم على دينهم
مطلقا واما المقدمة الثانية فقول هب اننا اقرناهم على دينهم فقوله استحلال
السب من دينهم جوابه ان يقال اهو من دينهم قبل العهد او من دينهم وان
عاهدوا على تركه الاول مسلم لكن لا ينفع لان هؤلاء قد عاهدوا فان لم يكن
هذا من دينهم في هذه الحال لم يكن لم ان يفعلوه لانه من دينهم في حال اخرى
وهذا كما ان المسلم من دينه استحلال ما منهم واما الموه اذ هم بالهجرة والسب
اذا لم تعاهد هم وايس من دينه استحلال ذلك اذا عاهد هم فليس لنا ان
نؤذيهم ونقول قد عاهدناكم على ديننا استحلال اذاكم فان المعاهدة

التي بين المتحاربين تحرم على كل واحد منهما في دينه ما كان يستعمله من ضرر
الآخر و اذا قبل العهد و اما الثاني فمنوع فانه ليس من دينهم استحلال
نقض العهد ولا مخالفة من عاهد في شيء مما عاهد به بل من دين جميع اهل
الارض الوفاء بالعهد و ان لم يكن معتقدهم فحين انما عاهدناهم على ان يد ينوا
بوجوب الوفاء بالعهد فان لم يكن دينهم وجوب الوفاء به فلم نعاهدهم على
دين يستحل صاحبه نقض العهد و لو عاهدناهم على هذا الدين لكان قد عاهدناهم
على ان يد ينوا بقض العهد فيقضوه و نحن موفون بالعهد و بطلان هذا واضح
و اذا لم يكن فعل ما عوهدوا على تركه من دينهم فنحن قد عاهدناهم على ان
يكفوا عن اذا انا بالسنتهم و ايد يهم و ان لا يظهروا شيئاً من اذى الله و رسوله
و ان يخفوا دينهم الذي هو باطل في حكم الله و رسوله و اذا عاهدوا على
ترك هذا او اخفاء هذا كان فعله حراماً عليهم في دينهم لان ذلك غد و خيانة
و ترك للوفاء بالعهد و من دينهم ان ذلك حرام و لو ان مسلماً عاهد قوم
من الكفار طائفاً غير مكره على ان يمسك عن ذكر صليهم لوجب عليه في دينه
ان يمسك مادام العهد قائماً فقول القائل من دينهم استحلال سب نبينا باطل اذ ذلك
مع العهد المقتضى لتركه حرام في دينهم كما يحرم عليهم في دينهم استحلال د مائنا
و اموالنا لاجل العهد و هم يعتقدون عند انفسهم انهم اذا آذوا الله و رسوله
بالسنتهم او ضرروا المسلمين بعد العهد فقد فعلوا ما هو حرام في دينهم كما ان المسلم
يعلم انه اذا آذاهم بعد العهد فقد فعل ما هو حرام في دينه و يعلمون ان ذلك
مخالفة للعهد و ان ظنوا ان لا عهد بيننا و بينهم و انما هم مظلون تحت يد الاسلام

فذلك ابعدهم عن العصمة واولى بالانتقام فانه لا عاصم لهم منا الا العهد فلان لم يعتقدوا
الوفاء بالعهد فلا عاصم اصلا وهذا كله بين لمن تأمله يتبين به بعض فقه المسئلة
ومن الفقهاء من اجاب عن هذا باذا اقرروا لهم على ما يعتقدونه ونحن انما نقول
بنقض العهد اذا سبوه بما لا يعتقدونه من القذف ونحوه وهذا التفصيل
ليس بمرضى وسبأني ان شاء الله تعالى تحقيق ذلك . فان قيل . فهب انهم
صولحوا على ان لا يظهر واذا لك لكن مجرد اظهار دنيهم كيف ينقض
العهد وهل ذلك الاثباته مالا ظهر واصواتهم بكتابتهم او صليهم او
اعيادهم فان ذلك موجب لتكليمهم وتزيرهم دون نقض العهد . قلنا .
واي ناقض للعهد اعظم من ان يظهر واكلمة الكفر وعلوها ويخرجوا من
حد الصغار ويطعنوا في ديننا ويؤذونا اذى هو االع من قتل النفوس واخذ
الاموال واما اظهار تلك الاتياء بعد شرط عمر الامر وف فقيها وجهان عندنا
احدهما ينتقض العهد فلا يلزمنا والاخره لا ينتقض العهد والفرق بينهما من
وجهين (احدهما) ان ظهور تلك الاتياء ليس فيه ظهور كلمة الكفر وعلوها وانما
فيه ظهور لدين المشركين وبين البابين فرق فان المسلم لو تكلم بكلمة الكفر
كفروا لو لم يفعل الا مجرد مشاركة الكافر في هديه عوقب ولم يكفر وكان
ذلك كاظهار المعاصي من المسلم يوجب عقوبته ولا يطل ايمانه والمتكلم بكلمة
الكفر يطل ايمانه كذلك اهل العهد اذا اظهروا الكفر ونحوه نقضوا ايمانهم
واذا اظهروا ايمانهم صولحوا ولم ينقضوا ايمانهم وهذا جواب من يقول
من اصحابنا وغيرهم انهم لو اظهروا التثليث ونحوه مما هو دنيهم نقضوا العهد

(الجواب الثاني) ان ظهور تلك الاشياء ليس فيها ضرر عظيم على المسلمين ولا معرفة في دينهم ولا طعن في ملتهم واثمافيه احد امرين اما اشتباه ذمهم بذي المسلمين او اظهار لمتركات دينهم في دار الاسلام كاظهار الواحد من المسلمين لشرب الخمر ونحوه واما سب الرسول والطعن في الدين ونحو ذلك فهو مما يضر المسلمين ضررا يفوق قتل النفس واخذ المال من بعض الوجوه فانه لا يبلغ في اسفالك كلمة الله ولا اذلال دين الله واثماته كتاب الله من ان يظهر الكافر المعاهد السب والشتم لمن جاء بالكتاب ولاجل هذا الفرق فصل اصحابنا واصحاب الشافعي الامور المحرمة عليهم في العهد الذي يبتناو بينهم الى ما يضر المسلمين في نفس او مال او دين والى ما لا يضر وجعلوا القسم الاول ينقض العهد حيث لا ينقضه القسم الثاني لان مجرد العهد ومطلقه بوجوب الامتناع عما يضر المسلمين وبؤذ ذمهم فصوله تفويت لمقصود العقد فيفسخه كما لو فات مقصود البيع ب تلف العوض قبل القبض او ظهوره مستحقا ونحوه بخلاف غيره ولان تلك المضرات بوجوب جنسها عقوبة المسلم بالقتل فلان بوجوب عقوبة المعاهد بالقتل اولى واخرى لان كلاهما ملتزم اما بايمانه او بامانه ان لا يفعلها ولان تلك المضرات من جنس المحاربة والقتال وذلك لابقاء العهد معه بخلاف المعاصي التي فيها مراغمة ومصارمة فان قيل هـ فقد اقر واعلى ما هم عليه من الشرك الذي هو اعظم من سب الرسول صلى الله عليه وسلم فيكون اقرارهم على سب الرسول اولى بل قد اقر واعلى سب الله تعالى وذلك لان النصارى يعتقدون التثليث ونحوه وهو شتم الله تعالى

لما روى البخاري في صحيحه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله عز وجل كذبني ابن آدم ولم يكن له ذلك وشتمني ولم يكن له ذلك فاما تكذبه اياي فقله لن يعيد في كما بد اتي وليس اول الخلق باهون علي من اعادته واما شتمه اياي فقله اتخذ الله ولدا وانا الاحد الصمد الذي لم الد ولم اولد ولم يكن لي كفوا احد وروى في صحيحه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه . وكان معاذ بن جبل يقول اذا رأى النصارى لا ترحمهم فلقد سبوا الله سبة ما سبه اياها احد من البشر وقد قال الله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا . لقد جئتم شيئا ادا . تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا . ان دعوا للرحمن ولدا . الآية . وقد اقر اليهود على مقاتلتهم في عيسى عليه السلام وهي من ابلغ القذف . قلنا . الجواب من وجوه . احدها . ان هذا السؤال فاسد الاعتبار فان كون الشيء في نفسه اعظم اثما من غيره يظهر اثره في العقوبة عليه في الآخرة لافي الاقرار عليه في الدنيا . الا ترى ان اهل الذمة يقررون على الشرك ولا يقررون على الزنا ولا على السرقة ولا على قطع الطريق ولا على قذف المسلم ولا على محاربة المسلمين وهذه الاشياء دون الشرك بل منة الله في خلقه كذا لك فانه عجل لقوم لو ط العقوبة وفي الارض مد اين مملوءة من الشرك لم يعاجلهم بالعقوبة لاسيما والمخنج بهذا الكلام يرى ان قتل الكفار انما هو لمحرم المحاربة سواء كان كفرا اصليا او طاريا حتى انه لا يرى قتل المرتدة ويقول الدنيا ليست دار الجزاء على الكفر وانما الجزاء على

الكفر في الآخرة فانما يقاتل من يقاتل فقط لدفع اذاه . ثم لا يجوز ان يقال
 اذا اقررتاهم على الكفر فلان نقرهم على المحاربة التي هي دون الكفر بطريق
 الاولى وسبب ذلك انما كان من الذنوب يتعدى ضرره فاعله عجلت لصاحبه
 العقوبة في الدنيا تشريعا وتقديرا ولهذا قال صلى الله عليه وسلم ما من ذنب
 احرى ان تعجل لصاحبه العقوبة من البغي وقطيعة الرحم . لان تاخير عقوبته
 فساد لاهل الارض بخلاف ما لا يتعدى ضرره فاعله فانه قد تؤخر عقوبته
 وان كان اشد اثم كالكفر ونحوه فاذا اقررتاهم على الشرك اكثر ما فيه تاخير
 العقوبة عاياه وذلك لاستلزام تاخير عقوبة ما يضر بالمسلمين لانه دونه كما قدمناه
 . الوجه الثاني . ان يقال لا بد ان يقررتاهم على ما هم عليه من الكفر غير
 مضارين للمسلمين لا يجوز اذنتهم ولا في ابشارهم ولو اظهروا
 السب ونحوه عوقبوا على ذلك . انهم اذا اقررتاهم على السب الذي هو دونه واذا
 اذلم يعاقبوا بالتعزير الى اشرارهم لم يجرى ذلك السب الذي هو دونه واذا
 كان هذا السؤال مترغما الى الجراح لم يجب جوابه كيف والمنازع
 قد سلم انهم يعاقبون على السب ذم انهم لم يترحم عليه فلا يقبل منه السؤال
 والجواب عن هذه الشبهة مشترك فلا يجب علينا الا تفرا دبه . الوجه
 الثالث . ان الساب يضم السب الى شركه الذي هو دونه عليه بخلاف
 المشرك الذي لم يسب ولا يلزم من الاقرار على ذنب مفرد الاقرار عليه
 مع ذنب آخر وان كان دونه فان اجتماع الذنوبين يوجب جرما مغلظا
 لا يحصل حال الاقرار . الوجه الرابع . قوله ما هم عليه من الكفر اعظم

من سب الرسول ليس بجيد على الاطلاق وذلك لان اهل الكتاب طائفتان
 اما اليهود فاصل كفرهم تكذيب الرسول وسبه اعظم من تكذيبه فليكن
 لهم كفر اعظم من سب الرسول فان جميع ما يكفرون به من الكفر بد ين
 الاسلام وبعبسى وبما اخبر الله به من امور الآخرة وغير لك متعلق بالرسول
 فسبه كفر بهذا كله لان ذلك انما علم من جهته وليس عند اهل الارض
 في وقتنا هذا علم مورث يشهد عليه انه من عند الله الا العلم المورث عن
 محمد صلى الله عليه وسلم وماموى ذلك مما يؤثر عن غيره من الانبياء فقد
 اشبه واختلط كثير منه او اكثره والواجب فيما لا يعلم حقيقته منه ان
 لا يصدق ولا يكذب • واما النصارى فسيهم للرسول طعن فيما جاء به
 من التوحيد وانباء الغيب والشرائع وانما ذنبه الاعظم عندهم ان قال ان
 صيسى صداقة ورسوله كما ان ذنبه الاعظم عند اليهود ان غير شريعة
 التوراة والا فالتصارى ليسوا محافذين على شريعة مورثة بل كل برهة
 من الدهر تبدع لهم الاحبار شريعة من الدين لم ياذن الله بها ثم لا يرعونها
 حتى رعايتها فسيهم له متضمن الطعن في التوحيد وللشرك والتكذيب
 بالانبياء والدين ومجرد شركهم ليس متضمنا لتكذيب جميع الانبياء ورد
 جميع الدين فلا يقال ما هم عليه من الشرك اعظم من سب الرسول
 بل سب الرسول فيه ما هم عليه من الشرك وزيادة • وبالجملة فينبغي
 للعاقل ان يعلم قيام دين الله في الارض انما هو بواسطة المرسلين
 صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين فلو لا الرسل لما عبد الله وحده

لا شريك له ولما علم الناس أكثر ما يستحقه سبحانه من الاسماء الحسنى والصفات العلى
ولا كانت له شريعة في الارض ولا تحسبن ان العقول لو تركت وعلومها التي
تستفيد بها مجرد النظر عرفت الله معرفة مفصلة بصفاته واسماؤه على وجه
اليقين فان عامة من تكلم في هذا الباب بالعقل فانما تكلم بعد ان بان له ملجاء
به الرسل واستصغى بذلك واستانس به سواء اظهر الاقيا دلائل او
لم يظهر وقد اعترف عامة الرؤوس منهم انه لا ينال بالعقل علم جازم في تفاصيل
الامور الالهية وانما ينال به الظن والحسبان والتقدير الذي يمكن العقل ادراكه
بنظره فان المرسلين صلوات الله وسلامه عليهم نهبوا الناس عليه وذكرهم
به ودعاهم الى النظر فيه حتى فتحوا اصينا عميا واذانها وقلوبها غلظا
والتقدير الذي يعجز العقل عن ادراكه علومهم اياهم وانباؤهم به فالطعن
فيهم طعن في توحيد الله واسماؤه وصفاته وكلامه ودينه وشرائعه وانبيائه
وآثاره وحقابه وعامة الاسباب التي بين خلقه بل يقال انه ليس
في الارض مملكة قديمة الابنية او اثر نبوة وان كل خير في الارض فمن آثار
النبوات ولا يستريين العاقل في هذا الباب الذين درست النبوة فيهم مثل
البراهمة والصابئة والمجوس ونحوهم فلا سفتهم وعامتهم قد اعرضوا عن الله
وتوحيده واقبلوا على عبادة الكواكب والنيران والاصنام وغير ذلك من
الاولثان والطواغيت فلم يبق بايديهم لا توحيد ولا غيره وليست امة
مستمكة بالتوحيد الا اتباع الرسل قال الله سبحانه شرع لكم من الدين ما وصى به
نوح الذي اوحي اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى ان اقيموا

الدين ولا تنفروا فيه كبر على المشركين ما تدعوهم اليه ولا تحيروا دينه
الذي يدعوا اليه المرسلون كبر على المشركين فما الناس الا تابع لحم ابو مشرك
وهذا حق لا ريب فيه فلم ان سب الرسل والطعن فيهم ينبوع جميع انواع
الكفر وجماع جميع الضلالات وكل كفر ففرع منه كما ان تصديق الرسل
اصل جميع شعب الايمان وجماع مجموع اسباب الهدى الوجه الخامس
ان تقول قد ثبت بالسنة ثبوت الايمان دفعه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
يامر بقتل من سبه وكان المسلمون يجرضون على ذلك مع الامساك بمن هو مثل
هذا الساب في الشرك او اسوأ منه من محارب ومعاهد فلو كانت هذه
الحجة مقبولة لتوجه ان يقال اذا المسكوا عن الشرك فلا مساك من الساب
اولي واذا عوهد الذمي على كفره فمعاهده على السب اولي وهذا لو قبل
معارضه لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكل قياس عارض السنة فهو رد
الوجه السادس ان يقال ما هم عليه من الشرك وان كان سب الله فعم لا يعتقد وانه
سبا انما يعتقد وانه تمجيد او تعد يسافليسوا قاصدين به قصد السب والاستهانة
بخلاف سب الرسول فلا يلزم من اقرارهم على شيء لا يقصدون به الاستخفاف
اقرارهم على ما يقصدون به الاستخفاف وهذا جواب لمن يقتلهم اذا اظهروا
سب الرسول ولا يقتلهم اذا اظهروا ما يعتقدونه من دينهم الوجه السابع
ان اظهار سب الرسول طعن في دين المسلمين واضرار بهم ومجرد
التكلم بدنيهم ليس فيه اضرار بالمسلمين فصار اظهار سب الرسول بمنزلة المحاربة
يماقبون عليها وان كانت دون الشرك وهذا ايضا جواب هذا

القائل * الوجه الثامن * منع الحكم في الاصل المقيس عليه فاننا نقول متى
 اظهروا كفرهم و اعلنوا به تقضوا العهد بخلاف مجرد رفع الصوت بكتابهم
 فانه ليس كل ما فيه كفر و لسنا نققه ما يقولون و انما فيه اظهار شعار الكفر و فرق
 بين اظهار الكفر و بين اظهار شعار الكفر او نقول متى اظهروا الكفر الذي هو طعن
 في دين الله تقضوا به العهد بخلاف كفر لا يطعنون به في ديننا و هذا لان
 العهد انما اقتضى ان يقولوا و يفعلوا اينهم ماشاءوا مما لا يضر المسلمين فاما ان يظهر
 كلمة الكفر او ان يؤذوا المسلمين فلم يعاهدوا عليه البتة و سيما في ان شاء الله تعالى
 الكلام على هذين القولين و الذين قبلهما قال كثير من فقهاء الحديث و اهل
 المدينة من اصحابنا و غيرهم لم نقرهم على ان يظهر واشيتا من ذلك و متى اظهروا شيئا
 من ذلك تقضوا العهد قال ابو عبد الله في رواية حنبل كل من ذكر شيئا يرض
 بكفر الرب ثبارك و تعالى فعليه القتل مسلما كان او كافرا و هذا مذهب
 اهل المدينة و قال جعفر بن محمد سمعت ابا عبد الله يسأل عن يهودي جرب يؤذن و هو
 يؤذن فقال له كذبت فقال يقتل لانه شتم * و من الناس من فرقي بين ما يعتقد و نه
 و ما لا يعتقد و نه و من الناس من فرقي بين ما يعتقد و نه و اظهاره يضر بنا
 لانه قدح في ديننا و بين ما يعتقد و نه و اظهاره ليس بطعن في نفس ديننا
 و سيما في ان شاء الله تعالى ذلك فان فروع المسئلة تظهر ما أخذها و قد منا
 عن عمر رضي الله عنه انه قال يحضر من المهاجرين و الانصار للنصر في الذي
 قال ان الله لا يفضل احدا اقام نطقك ما اعطيناك على ان تدخل علينا في ديننا
 فوالذي نفسي بيده لان عدت لا آخذن (١) الذي فيه عيناك * و جميع ما ذكرنا

(١) هكذا في المنقول عنه و الظاهر لا يضر بن كرام قبله و ارا ١٢ الحسن النعماني

من الآيات والاعتبار يحى ايضا في ذلك فان الجهاد والجهاد يكون
 كلمة في الملبس حتى يكون الدين كله لله وحتى يظهر دين الله في
 كله وحتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون والنهي عن اظهار المنكر
 بحسب القدر فاذا اظهروا كلمة الكفر واعلنوها خرجوا عن العهد الذي
 جاهدوا فاعلمه والصغار الذي التزموه ووجب علينا ان نجاهد الذين اظهروا
 كلمة الكفر وجهادهم بالسيف لانهم كفار لا عهد لهم والله سبحانه اعلم
 المسئلة الثانية انه يتعين قتله ولا يجوز استرقاقه ولا المن عليه ولا فداؤه اما
 ان كان مسلما قبل الاجماع لانه نوع من المرتد او من الزنديق والمرتد يتعين قتله
 وكذلك الزنديق وسواء كان رجلا او امرأة وحيث قتل يقتل مع الحكم
 بسلامه فان قتله بعد بالاتفاق فتجب اقامته وقيامه دالة واضحة على
 قتل السارية المسلمة من السنة واقاويل الصحابة فان في بعضها تصريحاً بقتل
 السارية المسلمة وفي بعضها تصريحاً بقتل السارية الذمية واذا قتلت الذمية
 بالسيف فقتل المسلمة اولى كما لا يخفى على الفقيه ومن قال من اهل الكوفة ان
 المرتدة لا تقتل بقياس مذهبهم ان لا تقتل السارية لان الساب عنده مرتدة
 وقد كان يجهل مذهبهم ان تقتل السارية جدا كقتل الساحرة عند بعضهم
 وقتل قاطعة الطريق ولكن اصوله تأني ذلك والصحيح الذي عليه العامة
 قتل المرتدة فالسارية اولى وهو الصحيح لما تقدم وان كان الساب معاهداً
 فانه يتعين ايضاً قتله سواء كان رجلاً او امرأة عند عامة الفقهاء من السلف
 ومن تبعهم وقد ذكرنا قول ابن المنذر فيما يجب على من سب النبي صلى الله

سب النبي صلى الله عليه وسلم يجب قتل ولا يجوز استرقاقه ولا المن عليه ولا الفداء

عليه وسلم قال اجمع عوام اهل العلم على ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم فحده القتل ومن قاله مالك واللبث واحمد واسحاق وهو مذهب الشافعي * قال وحكي عن النعمان لا يقتل من سبه من اهل الذمة وهذا اللفظ دليل على وجوب قتله عند العامة وهذا مذهب مالك واسحاق وسائر فقهاء المدينة وكلام اصحابه يقتضي ان لقتله ملخدين * احدهما * انتقاض عهده . والثاني . انه حد من الحدود وهو قول فقهاء الحديث * قال اسحاق بن راهويه ان اظهروا سب رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمع منهم ذلك او تحقق عليهم قتلوا واخطأ هو لاء الذين قالوا ملعم فيه من الشرك اعظم من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اسحاق يقتلون لان ذلك تقض للعهد وكذا فعل عمر بن عبد العزيز ولا شبهة في ذلك لانه يصير بذلك ناقضا للصالح وهو كما قتل ابن عمر الراهب الذي سب النبي صلى الله عليه وسلم وقال ما على هذا صالحناهم . وكذا لك نص الامام احمد على وجوب قتله وانتقاض عهده وقد تقدم بعض نصوصه في ذلك وكذا لك نص عامة اصحابه على وجوب قتل هذا الساب ذكروه بمخصوصه في مواضع وهكذا اذكروه ايضا في جملة ناقضي العهد من اهل الذمة . ثم المتقدمون منهم وطوائف من المتأخرين قالوا ان هذا وغيره من ناقضي العهد يتعين قتلهم كما دل عليه كلام احمد * وذكر طوائف منهم ان الامام مخير فيمن تقض العهد من اهل الذمة كما يخير في الاسيرين الاسترقاق والقتل والمن والقداء ويجب عليه فعل الاسلح للامة من هذه الاربعة بعد ان ذكروه

في الناقضين للعهد قد خل هذا الساب في عموم هذا الكلام واطلاقه
والاوجب ان يقال فيه بالتخير اذ اقبل به في غيره من ناقض العهد لكن قيد
محققوا اصحاب هذه الطريقة وروؤوسهم مثل القاضي ابي يعلى في كتبه المتأخرة
وغيره هذا الكلام وقالوا التخير في غير ساب الرسول واما سابه فانه يتعين
قتله وان كان غيره بخير افيه كالاسير وعلى هذا اقامان لا يحكى في تعيين قتله
خلاف لكون الذين اطلقوا التخير في موضع قد قالوا في موضع آخر بان
الساب يتعين قتله وصرح رأس اصحاب هذه الطريقة بانه مستثنى من ذلك
الاطلاق او يحكى فيه وجه ضعيف لان الذين قالوا به في موضع نصوا على
خلافه في موضع آخر . واختلف اصحاب الشافعي ايضا فيه فمنهم من قال
يجب قتل الساب حتما وان خير في غيره . ومنهم من قال هو كغيره
من الناقضين للعهد وفيه قولان اضعفهما انه يلحق بآمنه والصحيح منها جواز
قتله قالوا ويكون كالاسير يجب على الامام ان يفعل فيه الاصلح للامة من
القتل والاسترقاق والمن والقداء وكلام الشافعي في موضع يقتضى ان
حكم الناقض للعهد حكم الحربى فلماذا قيل انه كالاسير وفي موضع آخر امر
بقتله عينا من غير تخيير . وتحرير الكلام في ذلك يحتاج الى تقدم مقدمة فيما ينتقض به
العهد وفي حكم ناقض العهد على سبيل العموم ثم يتكلم في خصوص مسألة السب
اما الاول فان ناقض العهد قسمان ممتنع لا يقدر عليه الا بقتال . ومن هو في
ايدى المسلمين . اما الاول فان يكون لهم شوكة ومنعة فيمتنعوا بها على الامام من
اداء الجزية والتزام احكام الملة الواجبة عليهم دون ما يظلمهم به الوشاة ويلحقوا

بد از الحرب مستوطنين بها فهو لاه قد تقضوا العهد بالاجماع فاذا اسر الرجل منهم فحكمه عند الامام احمد في ظاهر مذهبهم حكم اهل الحرب اذا اسروا يفعل بهم الامام ما يراه اصح قال في رواية ابي الخطاب وقد سئل عن قوم من اهل العهد تقضوا العهد وخرجوا بالذرية الى دار الحرب فبعث في طلبهم فلحقوهم فحاربوهم قال احمد اذا تقضوا العهد فمن كان منهم بالغاً فيجوز عليه ما يجزى على اهل الحرب من الاحكام اذا اسروا فامرهم الى الامام بحكم فيهم بما يرى واما الذرية فما ولد بعد تقضهم العهد فهو بمنزلة من تقض العهد ومن كان ممن ولد قبل تقض العهد فليس عليه شيء وذلك ان امرأه عاتمة ابن عاتمة قالت ان كان عاتمة ارثد فانالم ارثده وكذا لك روي عن الحسن فبين تقض العهد ليس على النساء شيء وقال في رواية صالح وقد سئل عن قوم من اهل العهد في حصن ومعهم مسلمون فتقضوا العهد والمسلمون معهم في الحصن ما السبيل فيهم قال ما ولد لهم بعد تقض العهد فالذرية بمنزلة من تقض العهد يسبون ومن كان قبل ذلك لا يسبون فقد نص على ان ناقض العهد اذا اسر بعد المحاربة بخير الامام فيه وعلى ان الذرية الذين ولدوا بعد تقض العهد بمنزلة من تقض العهد يسبون فلم ان ناقض العهد يجوز استرقاقه وهذا هو المشهور من مذهبهم وعنه انهم اذا قد رعليهم فانهم لا يسترقون بل يردون الى الذمة قال في رواية ابي طالب في رجل من اهل العهد طلق بالعد وهو واهله وولده وولد له في دار العد وقال يسترق ولادهم الذين ولدوا في دار العد ويردون هم واولادهم الذين

ولدوا في دار الاسلام الى الجزية قيل له لا يسترقي اولادهم الذين ولدوا
 في دار الاسلام قال لا قيل له فان كانوا ادخلوهم صفارهم صار وار جلا
 لا يسترقون ادخلوهم مامنهم وكذا لك قال في رواية ابن ابراهيم وقد
 سأله عن رجل لحق بدار الحرب هو واهله وولده في بلاد العدو وقد
 اخذهم المسلمون قال ليس على ولده واهله شيء ولكن ما ولد له وهو في ايديهم
 يسترقون ويردون هم الى الجزية فقد نص على ان الرجل الذي تقض العهد
 يرد الى الجزية هو وولده مالم ين كانوا موجودين وانهم لا يسترقون وان
 ولده الذين حدثوا بعد المحاربة يسترقون وذلك لان صفار ولده سبي من
 اولاد اهل الحرب وهم يصيرون رقيقاً بنفس السبي فلا يدخلون في
 عقد الذمة او لا ولا آخرها واما اولادهم الذين ولدوا قبل النقض فلم
 حكم الذمة المتقدمة على الرواية الاولى المشهورة بخير الامام في الرجال
 اذا اسروا فيفعل ما هو الا صلاح للمسلمين من قتل واسترقاق ومن فداء
 واذا اجاز ان يمن عليهم جاز ان يطلقهم على قبول الجزية منهم وعقد الذمة
 لهم ثانياً لكن لا يجب عليه ذلك كما لا يجب عليه في الاسير الحربي الا صلى
 اذا كان كتابياً وقد قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم اسرى بنى قريظة
 واسرى من اهل خيبر ولم يدعهم الى اعطاء الجزية ولودعاهم اليها لا جاؤا
 وعلى الرواية الثانية يجب دعائهم الى العود الى الذمة كما كانوا كما يجب
 دعاء المرتد الى ان يعود الى الاسلام ويستعصب كما يستعصب دعاء المرتد
 ومتى بذلوا العود الى الذمة وجب قبول ذلك منهم كما يجب قبول الاسلام

من المرند وقبول الجزية من الحربي الاصلى اذا بذلها قبل الاسر ومتى امتنعوا
 بقياس هذه الرواية وجوب قتلهم دون استرقاقهم جعلاً لنقض الامان
 كنقض الايمان ولو تكرر النقض منهم فقد يقال فيهم ما يقال فيمن تكررت رده
 ونحو من هذه الرواية قال اشهب صاحب مالك في مثل هؤلاء قال لا يعود
 المحرق ولا يسترق ابداً بحال بل يردون الى ذمتهم بكل حال وكذلك
 قال الشافعي في (الام) وقد ذكر نواقض العهد وغيرها قال وايضا قال او فعل
 شيئاً مما وصفته نقضاً للعهد واسلم لم يقتل اذا كان ذلك قولاً وكذلك اذا كان
 ذلك فعلاً لم يقتل الا ان يكون في دين المسلمين ان من فعله قتل حداً او قصاصاً
 فيقتل بمحد او قصاص لا بنقض عهده وان فعل مما وصفنا وشرط انه نقض
 لعهد الذمة فلم يسلم ولكنه قال اتوب واعطى الجزية كما كنت اعطيها او على
 صلح اجد عوقب ولم يقتل الا ان يكون قد فعل فعلاً هو جب القصاص
 والحده فان فعل او قال مما وصفنا وشرط انه يحل دمه فقتل نأبه فامتنع
 من ان يقول اسلم او اعطى جزية قتل واخذ ماله فيثاققد نص على وجوب
 قبول الجزية منه اذا بذلها وهو في ايدينا وانه اذا امتنع منها ومن الاسلام
 قتل واخذ ماله ولم يخير فيه ولا صحابه في وجوب قبول الجزية من الاسير
 الحربي الاصلى وجهان عن الامام احمد رواية ثالثة انهم يصيرون رقيقاً
 اذا اسروا وقال في رواية ابن ابراهيم اذا اسر الروم من اليهود ثم ظهر المسلمون
 عليهم فانهم لا يبيعونهم وقد وجبت لهم الحرمة الا ان ارتد منهم عن جزيته
 فهو بمنزلة المملوك وهذا هو المشهور من مذهب مالك قال ابن القاسم وغيره

من المالكية لاذخرجوا ناقضين للعهد ومنعوا الجزية وامتنعوا من غير ان
يظلموا ولحقوا ابدار الحرب فقد انتقض عهدهم واذ انتقض عهدهم ثم استرجعوا
فهم في ولا يردون الى ذمتنا فوجبوا استرقاقهم ومنعوا ان نعقد لهم الذمة
عائيا كانه جمل خروجهم من الذمة مثل ردة المرتد يمنع اقراره بالجزية
لكن هو لاء لا يسترقون لكون كفرهم اصليا وقال اصحاب ابي حنيفة من
نقض العهد فانه يصير كالمتردد الا انه يجوز استرقاقه والمتردد لا يجوز استرقاقه
فاما ان لم يقدروا عليهم حتى يذلو الجزية وطلبوا العود الى الذمة فانه يجوز
عقد هالم لان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عقدوا الذمة لاهل
الكتاب من اهل الشام مرة ثانية وثالثة بعد ان نقضوا العهد والقصة في
ذلك مشهورة في فتوح الشام وما حسب في هذا خلافا فان مالكو اصحابه
قالوا اذا منعوا الجزية وقاتلوا المسلمين والامام عدل فانهم يقتلون حتى يردوا
اليه مع ان المشهور عندهم ان الاسير منهم لا يرد الى الذمة بل يكون فيئا فلما
كان مالك لا يخالف في هذه المسئلة فغيره اولى ان لا يخالف فيها لانه هو الذي
اشترطه القول بمنع عود الاسير منهم الى الذمة فانت بطل هو لاء
العود الى الذمة فهل يجب قبول ذلك منهم كما يجب قبوله من الحربى
الاصلى ان قلنا انه يجب رد الاسير منهم الى ذمتهم هو لاء اولى وان قلنا
لا يجب هناك فينوجه ان لا يجب هنا ايضا لان بني قينقاع لما نقضوا العهد
الذى بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم اراد قتلهم حتى اخرج عليه عباده
ابن ابي في الشفاعة فيهم فاجلهم الى اذ رعات ولم يقرهم بالمدينة مع ان

القوم كانوا حراساً على المقام بالمدينة بعد مجيئ دونه وكذا لك بطريقه
 لما حاربت ارا دوا الصلح والعود الى الذمة فلما لم يجتمع النبي صلى الله عليه
 وسلم نزلوا على حكم سعد بن معاذ وكذا لك بنو النضير لما تقضوا العهد
 فحاصروهم اتر لهم على الجلاء من المدينة مع انهم كانوا احرصوا على المقام
 بدارهم بان يعودوا الى الذمة وهو لاء الطوائف كانوا اهل ذمة عاهدوا
 النبي صلى الله عليه وسلم ان الدار دار الاسلام يجرى فيها حكم الله تعالى
 ورسوله وانه مما كان بين اهل العهد من المسلمين وبين هؤلاء المتعاهدين
 من حدث فامر به الى النبي صلى الله عليه وسلم هكذا في كتاب الصلح
 فاذا كانوا تقضوا العهد فبعضا قتل وبعضاً اجلى ولم يقبل منهم ذمة ثانية مع
 حرصهم على بذلها علم ان ذلك لا يجب ولا يجوز ان يكون ذلك لكون ارض
 الحجاز لا يقر فيها اهل دين ولا يمكن الكفار من المقام بها لان هذا الحكم
 لم يكن شرع بعد بل قد توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ودرعه
 مرهونة عند ابي شحمة اليهودي بالمدينة وبالمدينة غيره من اليهود وبخبر
 خلائق منهم وهي من الحجاز لكن عهد النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه
 ان يخرج اليهود والنصارى من جزيرة العرب وان لا يبقى بها دينان فانفذ
 عهده في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه والفرق بين هؤلاء
 وبين المرتدين ان المرتد اذا عاد الى الاسلام فقد اتى بالغاية التي بقا تل
 الناس حتى يصلوا اليها فلا يطلب منه غير ذلك وان ظننا ان باطنه خلاف
 ظاهره فانالم نؤمن ان نشق عن قلوب الناس وامام هؤلاء فان الكف عنهم انما كان

لاجل العهد ومن خفنا منه الحيانة جاز لنا ان تبذله العهد وان لم يجوز نفي العهد الى
 من خفنا منه الردة فاذا اتقوا العهد فقد يكون ذلك امارا على عدم الوفاء
 وان اجابتهم الى العهد انما فعلوه خوفا وتقية ومتى قدروا فيكون هذا
 الخوف مجوزا لترك معاهدتهم على اخذ الجزية كما كان يجوز نبذ العهد الى
 اهل الهدنة بطريق الاولى وفي هذا دليل على انه لا يجب رد الاسير الناقض
 للعهد الى الذمة بطريق الاولى فان النبي صلى الله عليه وسلم اذا لم يرد
 الى الذمة وقد طلبوها امتنع فان لا يردهم اذا طلبوها موثقين اولى وقد
 اسرى قريظة بعد تقض العهد فقتل مقاتلتهم ولم يردهم الى العهد ولا زاه
 تعالى قال ومن نكث فانما ينكث على نفسه فلو كان الناكث كلما طلب العهد منا
 وجب ان نجيبه لم يكن للنكث عقوبة يخافها بل ينكث اذا احب لكن يجوز ان
 نعيدهم الى الذمة لان النبي صلى الله عليه وسلم وهب الزبير بن باطا
 القرظي لثابت بن قيس بن شماس هو واهله وماله على ان يسكن ارض الحجاز
 وكان من اسرى بني قريظة الناكثين فلم جواز اقرارهم في الدار بعد
 النكث واجلاء بني قينقاع بعد القدرة عليهم الى اذ رعات فلم جواز المن
 عليهم بعد النكث واذ اجاز المن على الاسير الناكث واقراه في دار الاسلام
 فالفاداة به اولى وسيرة النبي صلى الله عليه وسلم في هؤلاء الناقضين
 تدل على جواز القتل والمن على ان يقيموا بدرا لا سلام وان يذهبوا الى
 دار الحرب اذا كانت المصلحة في ذلك وفي ذلك حجة على من اوجب اعادتهم
 الى الذمة وعلى من اوجب استرقاقهم فان قيل انما اوجبنا اعادتهم الى

الذمة لان خروجهم من الذمة ومفارقة جماعه المسلمين كفر وجهم
عن الاسلام ومفارقة جماعه المسلمين او تقضى الامان كنقض الايمان فاذا
كان المرتد عن الاسلام لا يقبل منه ما يقبل من الكافر الاصل بل اما الاسلام
او السيف فكل لك المرتد عن العهد لا يقبل منه ما يقبل من الحربي الاصل
بل اما الاسلام او العهد والا فالسيف ولانه قد صارت لم حرمة العهد
المتقدم فنمت استرقاقهم كما منع استرقاق المرتد حرمة اسلامه المتقدم
وقتل المرتد بخروجه عن الدين الحق بعد دخوله فيه تعاظ كفره
فلم يقر عليه بوجه من الوجوه فتحتم قتله ان لم يسلم عصمة للدين كما
تحتم غيره من الحدود حفظا للفروج والاموال وغير ذلك ولم يميز
استرقاقه لان فيه اقرارا له على الردة لتشرقه بدين قد بدله وناقض
العهد قد نقض عهده الذي كان يرضى به فزال حرمة وصار بايدي
المسلمين من غير عقد ولا عهد فصار كحربي اسرناه واسره حالامنه ومثل
ذلك لا يجب المن عليه بجزية ولا بغيرها لان الله تعالى انما امرنا ان نقاتلهم
حتى يسطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فمن اخذناه قبل ان يعطى
الجزية لم يدخل في الآية لانه لا قتال معه بل قد خيرنا الله اذ اشدنا
الوفاق بين المن والفداء ولم يوجب المن في حق ذمي ولا كتابي
ولان الاسير قد صار للمسلمين فيه حق بامكان استعباده والمفاداة به فلا يجب
عليهم بذل حقه منه مجلتا وجاز قتله لانه كافر لا عهد له وانما هو باذل للعهد
في حال لا تجب معاهدته وذلك لا يعصم دمه فان قال من منع من اعادته

الى الذمة وجعله فيئاً هذا من على الاسير مجازاً وذلك اخضاعه لحق المسلمين فلم يميز
 اتلاف اموالهم • قلنا • هذا مبني على انه لا يجوز المن على الاسير والمهدي
 جوازه كما دل عليه الكتاب والسنة ومدعى النسخ يقتصر الى دليل • فان قيل •
 خروجه عن العهد موجب للتغليظ عليه فينبغي امانه ان يقتل او يسترق كما ان
 المرتد يغلظ حاله بتعين قتله فاذا جاز في هذا ما يجوز في الحربي الاصل لم يبق
 بينهما فرق • قلنا • اذا جاز استرقاقه جاز اقراره بالجزية اذا لم يكن المانع
 حقاؤه لانه ليس في ذلك الاقوات ملك رقبته وقد يرى الامام ان في اقراره
 بالجزية او في المن عليه والمغادرة به مصلحة اكبر من ذلك بخلاف المرتد فانه
 لا سبيل الى استبقائه وبخلاف الوثني اذا جوز تا استرقاقه فان المانع من اقراره
 بالجزية حق الله و هو دينه و ناقض العهد دينه قبل النقض و بعده سواء
 و نقضه انما يعود ضرره على من يجاربه من المسلمين فكان الرأى فيه الى اميرهم
 • فان قيل • فهلا حكيم خلافاً له بتعين قتل هذا الناقض للعهد كما بتعين قتل غيره
 من الناقضين كما سيأتي وقد قال ابو الخطاب اذا حكمنا بنقض عهد الذي
 فظاهر كلام الامام احمد انه يقتل في الحال قال وقال شيخنا بخير الامام فيه بين
 اربعة اشياء فاطلق الكلام فيمن نقض العهد مطلقاً و تبعه طائفة على الاطلاق
 و من قيده قيده بان ينقضه بما فيه ضرر على المسلمين مثل قتالهم و نحوه فاما ان
 نقضه بمجرد اللحاق بدار الحرب فهو كالاسير و يؤيد هذا ما رواه عبد الله بن
 احمد قال سألت ابي عن قوم نصارى نقضوا العهد و قاتلوا المسلمين قال ارى
 ان لا يقتل الذرية ولا يسبون و لكن يقتل رجالهم • قلت لا يي فان ولد رجلهم

اولاد في دار الحرب قال اري ان يسبوا اولئك ويقتلوا قلت لا بي فان هرب
من الذرية الى دار الحرب احد قسمهم المسلمون ترى لهم ان يسترقوا قال الذرية
لا يسترقون ولا يقتلون لانهم لم ينتقضوا ما ائتمنوا به من تقض العهد وما ذنب هؤلاء
فقد سحر رحمه الله بقتل المقاتلة من هؤلاء اما مجرد النقض او للنقض والقتال
قلنا قد ذكرنا فيما مضى نص احمد على ان من تقض العهد وقاتل المسلمين
فانه يجرى عليه ما يجرى على اهل الحرب من الاحكام واذ اسرحكم فيه الامام
بما راى ونص رحمه الله فبين لحق بدار الحرب على انه يسترق في رواية وعلى
ان يعاد الى ذمته في رواية اخرى فلم يميز ان يقال ظاهر كلامه في هذه الصورة
يدل على وجوب قتله مع تصريحه بخلاف ذلك كيف والذين قالوا ذلك
انما اخذوا من كلامه في مسائل شتى ليست هذه الصورة منها على ان الخطاب
وغيره لم يذكروا هذه الصورة ولم يدخل في كلامهم معنى صورة اللحاق
بدار الحرب وانما ذكروا من تقض العهد بان ترك ما يجب عليه في العهد
او فعل ما ينتقض به عهده وهو في قبضة المسلمين وذكروا ان ظاهر كلام
احمد يمين قتله وهو صحيح فن فهم من كلامهم عموم الحكم في كل من انتقض
عهده فن فهمه اتي لا من كلامهم ومن ذكر اللحاق بدار الحرب وقاتل
المسلمين والامتناع من اداء الجزية وخير ذلك من النواقض فانه احتاج ان
يفرق بين اللحاق بدار الحرب وبين غيره كما ذكرناه من نصوص الامام
احمد وغيره من الائمة على الناقض الممتنع والفرق بينهما انه من لم يوجد منه
الا للحاق بدار الحرب فانه لم يجز جنائة فيها ضرر على المسلمين حتى يعاقب

عليها بخصوصها وانما ترك العهد الذي بيننا وبينه فصار ككافر لا عهد له يكسبنا في
 ان شاء الله تعالى تقريره ويجب ان يعلم ان من لحق بدار الحرب صار حربيا فلو جحد
 منه من الجنايات بعد ذلك فهي كجنايات الحربى لا يؤخذ بها ان اسلم او عاد
 الى الذمة وكذلك قال الحرقى ومن هرب من ذمتنا الى دار الحرب ناقضا للعهد
 عاد حربيا وكذلك ايضا اذا امتنعوا بدار الاسلام من الجزية او الحكم ولم
 شوكة ومنعة قاتلوا بها عن انفسهم فانهم قد قاتلوا بعد ان انتقض عهدهم وصار حكمهم
 حكم المحاربين فلا ينعين قتل من استرق منهم بل حكمه الى الامام ويجوز استرقاقه
 كما نص الامام احمد على هذه بعينها لان المكان الذي تحيزوا فيه وامتنعوا بمنزلة
 دار الحرب ولم يحزنوا على المسلمين جناية ابتداء بها للمسلمين وانما قاتلوا عن انفسهم
 بعد ان تحيزوا وامتنعوا وعلم انهم محاربون فمن قال من اصحابنا ان من قاتل
 المسلمين يتعين قتله ومن لحق بدار الحرب خير الامام فيه فانما ذلك اذا قاتلهم
 ابتداء قبل ان يظهر نقض العهد ويثار الامتناع بان يعين اهل الحرب على قتال
 المسلمين ونحو ذلك فاما اذا قاتل بعد ان صار في شوكة ومنعة يمتنع بها عن
 اداء الجزية فانه يصير كال حربى سواء كما تقدم ولهذا قلنا على الصحيح ان
 المرتدين اذا اتلفوا دماءا او مالا بعد الامتناع لم يضمنوه وما اتلفوه قبل الامتناع
 ضمنوه وسيأتى ان شاء الله تعالى تمام الكلام في الفرق واما ما ذكره الامام احمد
 في رواية عبد الله فانما اراد به الفرق بين الرجال والذرية ليتبين ان الذرية
 لا يجوز قتالهم وان الرجال يقتلون كما يقتل اهل الحرب ولهذا قال في الذرية
 الذين ولدوا بعد القبض يسبون ويقتلون وانما اراد انهم يسبون اذا كانوا

صغاراً و يقتلون اذا كانوا رجالاً لا ي يجوز قتلهم كما على الحرب الاصلين ولم يرد ان
القتل يتعين لهم فانهم على خلاف الاجماع والله اعلم. القسم الثاني * اذا لم يكن
ممنوعاً عن حكم الامام فذهب ابي حنيفة ان مثل هذا لا يكون ناقضاً للعهد
ولا ينتقض عهد اهل الذمة عنده الا ان يكونوا اهل شوكة ومنعة يمتنعوا
بذلك عن الامام ولا يمكنه اجراء احكامنا عليهم او تخلفوا بدار الحرب
لانهم اذا لم يكونوا ممنوعين امكن الامام ان يقيم عليهم الحدود ويستوفي منهم
الحقوق فلا يخرجون بذلك عن العصمة الثابتة كمن خرج عن طاعة الامام
من اهل البغي ولم تكن له شوكة * وقال الامام مالك لا ينتقض عهدهم الا ان
يخرجوا ناقضين للعهد ومنعاً للجزية و امتنعوا من امن غير ان يظلموا او يعقوا ابدار
الحرب فقد انتقض عهدهم لكن يقتل عنده الساب والمستكره للمسلمة على
الزنا وغيرهما * و امام ذهب الامام الشافعي والامام احمد فانهم قسموا الامور
المتعلقة بذلك قسمين * احدهما * يجب عليهم فعله * والثاني * يجب عليهم
تركه * فاما الاول * فانهم قالوا اذا امتنع الذي يجب عليه فعله وهو اداء الجزية
او جريان احكام الملة عليه اذا حكم بها احكام المسلمين انتقض العهد بلا تردد *
قال الامام احمد في الذي يمنع الجزية ان كان واحداً اكره عليها واخذت منه
وان لم يعطها ضربت عنقه وذلك لان الله تعالى امر بقتالهم الى ان يعطوا الجزية عن
يد وهم صاغرون * والاعطاء له مبتدأ وتام فبتدأه الالتزام والضمان ومنتهاه
الاداء والاعطاء ومن الصغار جريان احكام المسلمين عليهم فتمتعوا اعطاء
الجزية او اعطوها وليسوا بصاغرين فقد زالت الغاية التي امرنا بقتالهم اليها

فيعود القتال ولان حقن دماهم انما ثبت ببذل الجزية والتزام جويان لحكام
 الاسلام عليهم فتى امتنعوا منه واتوا بضده صاروا كالمسلم الذي لم يمتنع
 حقن دمه بالاسلام اذا امتنع منه واتى بكلمة الكفر وعلى ما ذكره الامام احمد
 فلا بد ان يمتنع من ذلك على وجه لا يمكن استيفاؤه منه مثل ان يمتنع من حق
 بدني لا يمكن فعله والنيابة عنه دائما او يمتنع من اداء الجزية ولعيب ماله كما قلنا
 في المسلم اذا امتنع من الصلاة او الزكاة فلما ان قاتل الامم على ذلك فذلك هو الغاية
 في انتقاض العهد كمن قاتل على ترك الصلاة او الزكاة اما القسم الثاني وهو ما يجب
 عليهم تركه فنوعان * احدهما * مافيه ضرر على المسلمين * والثاني * مالا ضرر فيه
 عليهم والاول قسمان ايضا * احدهما * مافيه ضرر على المسلمين في انفسهم واموالهم
 مثل ان يقتل مسلما او يقطع الطريق على المسلمين او يعين على قتل المسلمين او يتجسس
 للعد وبمكاتبه او كلام او ايواء عين من عيونهم او يزني بمسامة او يصيبها باسم
 نكاح * والقسم الثاني * مافيه اذى وغضاظة عليهم مثل ان يذكر الله او كتابه
 او رسوله او دينه بالسوء * والنوع الثاني مالا ضرر فيه عليهم مثل اظهار
 اصواتهم بشعائر دينهم من الناقوس والكتاب ونحو ذلك و مثل مشابهة
 المسلمين في حياتهم ونحو ذلك وقد تقدم القول في انتقاض العهد بكل واحد
 من هذه الاقسام فاذا نقض الذمي العهد ببضها وهو في قبضة الاسلام مثل
 ان يزني بمسلمة او يتجسس للكفار فالمنصوص عن الامام احمد انه يقتل قال
 في رواية حنبل كل من نقض العهد او احدث في الاسلام حدثا مثل هذا يعني
 سب النبي صلى الله عليه وسلم رأيت عليه القتل ليس على هذا اعطوا العهد

والذمة فقد نص على ان من نقض العهد و اتى بمفسدة مما ينتقض العهد قتل
 عيناً وقد تقدمت نصوصه ان من لم يوجد منه الانتقض العهد بالا مثناع
 فانه كالحريري * وقال في مواضع متعددة في ذمى فجر بامرأة مسلمة يقتل
 ليس على هذا اصولحووا والمرأة ان كانت طاوخته اقيم عليها الحد وان كان
 استكرها فلا شئ عليها * وقال في يهودى زنا بمسلمة يقتل لان عمر رضى الله عنه
 اتى بيهودى نخس بمسلمة ثم غشيها فقتله فالزنا اشد من نقض العهد قيل
 فعبد نصرانى زنى بمسلمة قال يقتل ايضا وان كان عبدا * وقال في مجوسى
 فجر بمسلمة يقتل هذا قد نقض العهد وكذلك ان كان من اهل الكتاب
 يقتل ايضا قد صلب عمر رجلا من اليهود فجر بمسلمة هذا نقض العهد فقتل له
 ترى عليه الصلب مع القتل قال ان ذهاب رجل الى حديث عمر كانه
 لم يعب عليه وقال مهنا سألت احمد عن يهودى او نصرانى فجر بامرأة
 مسلمة ما يصنع به قال يقتل فاعدت عليه قال يقتل قلت ان الناس يقولون
 غير هذا قال كيف يقولون فقلت يقولون عليه الحد قال لا ولكن يقتل
 فقلت له في هذا شئ قال نعم عن عمر انه امر بقتله * وقال في رواية جماعة
 من اصحابه في ذمى فجر بمسلمة يقتل قيل فان اسلم قال يقتل هذا قد وجب
 عليه فقد نص رحمه الله على وجوب قتله بكل حال سواء كان محصنا او غير
 محصن وان القتل واجب عليه وان اسلم وانه لا يقام عليه حد الزنا الذى يفرق
 فيه بين المحصن وغير المحصن واتبع في ذلك ما رواه خالد الحذاء عن
 ابن اشوع عن الشعبي عن عوف بن مالك ان رجلا نخس بامرأة فقتلها

فامر به عمر فقتل و صلب و رواه المروزي عن مجالد عن الشعبي عن سيوف
ابن غفلة ان رجلا من اهل الذمة نحس بامرأة من المسلمين بالشام و هو علي
حمار فصرعها و التي نفسه عليها فراه عوف بن مالك فضر به فشبهه فانطلق
الى عمر يشكو عوفا فاتي عوف عمر فحدثه حديثه فارسل الى المرأة يسأله
فصدقت عوفا فقال قد شهدت اختنا فامر به عمر فصلب قال فكان اول
مصلوب في الاسلام ثم قال عمر ايها الناس اتقوا الله في ذمة محمد صلى الله
عليه وسلم ولا تظلموهم فمن فعل هذا فلا ذمة له و روى سيف
في الفتوح هذه القصة عن عوف بن مالك مبسوطة و ذكر فيها ان الحمار
صرع المرأة و ان البطي ارادها فامتنعت و استغاثت قال صوف
فاخذت عصا فمشيت في اثره فادركته فضربت رأسه ضربة ذاع
ورجعت الى منزلي وفيه فقال لا بطي اصدقني فاخبره و قال الامام
احمد ايضا في الجاسوس اذا كان ذميا قد نقض العهد يقل و قال في الراهب
لا يقتل ولا يوذى ولا يسأل عن شيء الا ان نعلم منه انه يدل على عورات
المسلمين و يخبر عن امرهم عدوهم فيستحل حينئذ منه و قد نص الامام احمد
على انه من نقض العهد بسب الله او رسوله فانه يقتل ثم اختلف اصحابنا بعد
ذلك فقال القاضي و اكثر اصحابه مثل ابيه ابي الحسين و الشريف ابي جعفر و ابي
المواهب المكبري و ابن عقيل و غيره و طوائف بعدهم ان من نقض العهد
بهذه الاشياء و غيرها حكمه حكم الاسير يخير الامام فيه كما يخير في الاسير
بين القتل و المن و الاسترقاق و القداء و عليه ان يخار من الاربعة ما هو

الأصل للمسلمين قال القاضي في (المجرد) إذا قلنا قد انتقض عهدنا فأننا نستوفي منه
 الحقوق والقتل والحد والتعزير لأن عقد الذمة على أن تجري أحكامنا عليه
 وهذه أحكامنا فلذا استوفينا منه فالإمام مخير فيه بين القتل والاسترقاق
 ولا يرد إلى ما آمنه لأنه بفعل هذه الأشياء قد نقض العهد وإذا نقض عادبهمناه
 الأول فكانه وجد نصراني بدار الإسلام ثم إن القاضي في الخلاف قال حكم
 ناقض العهد حكم الأسير الحربي يتخير الإمام فيه بين أربعة أشياء القتل
 والاسترقاق والمن والقداء لأن الإمام أحمد قد نص في الأسير على الخيار
 بين أربعة أشياء وحكم الأسير لأنه كافر حصل في أيدينا بغير إمان قال ويحمل
 كلام الإمام أحمد إذا رآه الإمام صلاحاً واستثنى في الخلاف وهو الذي
 صنفه آخر سائب النبي صلى الله عليه وسلم خاصة قال فإنه لا تقبل توبته ويقتل
 قتله ولا يخير الإمام في قتله وتركه لأن كذب النبي صلى الله عليه وسلم حق
 لميت فلا يسقط بالتوبة ككذب آدمي * وقد يستدل لهؤلاء من المذهب
 بعموم كلام الإمام أحمد وتعليقه حيث قال في قوم من أهل العهد نقضوا العهد
 وخرجوا بالذرية إلى دار الحرب فبعث في طلبهم فلم يلقوهم فخار بهم قال إذا
 نقضوا العهد فمن كان منهم بالغافي يجري عليه ما يجري على أهل الحرب من
 الأحكام إذا أسروا فأمرهم إلى الإمام يحكم فيهم بما يرى وعلى هذا نقول
 فللإمام أن يعبد هم إلى الذمة إذا رأى المصلحة في ذلك كجأله مثل ذلك في
 الأسير الحربي الأصلي وهذا القول في الجملة هو الصحيح من قول الإمام
 الشافعي - والقول الآخر للشافعي أن من نقض العهد من هؤلاء يرد إلى ما آمنه

ثم من اصحابه من استثنى سب رسول الله صلى الله عليه وسلم ~~فعله~~ ~~موجبا للقتل~~ حتما دون غيره ومنهم من عمم الحكم * هذا هو الذي ~~كان~~ ~~موجبا~~ ~~للقول~~ ~~بقتل~~ ~~الضارم~~ ~~المنسول~~ ~~من~~ ~~اصحابه~~ ~~واللفظه~~ ~~قائه~~ ~~قال~~ ~~في~~ ~~(الام)~~ ~~اذا~~ ~~اراد~~ ~~الامام~~ ~~ان~~ ~~يكتب~~ ~~كتاب~~ ~~صلح~~ ~~على~~ ~~الجزية~~ ~~كتب~~ ~~وذكر~~ ~~الشروط~~ ~~الى~~ ~~ان~~ ~~قال~~ ~~وعلى~~ ~~ان~~ ~~احد~~ ~~امنكم~~ ~~ان~~ ~~ذكر~~ ~~محمد~~ ~~صلى~~ ~~الله~~ ~~عليه~~ ~~وسلم~~ ~~او~~ ~~كتاب~~ ~~الله~~ ~~او~~ ~~دينه~~ ~~بما~~ ~~لا~~ ~~ينبغي~~ ~~ان~~ ~~يذكره~~ ~~به~~ ~~فقد~~ ~~برئت~~ ~~منه~~ ~~ذمة~~ ~~الله~~ ~~ثم~~ ~~ذمة~~ ~~امير~~ ~~المؤمنين~~ ~~وجميع~~ ~~المسلمين~~ ~~ونقض~~ ~~ما~~ ~~اعطى~~ ~~من~~ ~~الامان~~ ~~وحل~~ ~~لامير~~ ~~المؤمنين~~ ~~ماله~~ ~~ودمه~~ ~~كما~~ ~~يجل~~ ~~اموال~~ ~~اهل~~ ~~الحرب~~ ~~ودماؤهم~~ ~~وعلى~~ ~~ان~~ ~~احد~~ ~~امن~~ ~~رجالهم~~ ~~ان~~ ~~اصاب~~ ~~مسئلة~~ ~~بزنا~~ ~~او~~ ~~اسم~~ ~~نكاح~~ ~~او~~ ~~قطع~~ ~~الطريق~~ ~~على~~ ~~مسلم~~ ~~او~~ ~~قن~~ ~~مسلم~~ ~~عن~~ ~~دينه~~ ~~او~~ ~~اعان~~ ~~المحاريين~~ ~~على~~ ~~المسلمين~~ ~~بقتال~~ ~~او~~ ~~دلالة~~ ~~على~~ ~~عورات~~ ~~المسلمين~~ ~~او~~ ~~ايواء~~ ~~لعيونهم~~ ~~فقد~~ ~~نقض~~ ~~عهده~~ ~~واحل~~ ~~دمه~~ ~~وما~~ ~~له~~ ~~وان~~ ~~نال~~ ~~مسلم~~ ~~بمادون~~ ~~هذا~~ ~~في~~ ~~ماله~~ ~~او~~ ~~عرضه~~ ~~لزمه~~ ~~فيه~~ ~~الحكم~~ ~~ثم~~ ~~قال~~ ~~فهذه~~ ~~الشروط~~ ~~اللازمة~~ ~~ان~~ ~~رضيها~~ ~~فان~~ ~~لم~~ ~~برضاها~~ ~~فلا~~ ~~عقدة~~ ~~له~~ ~~ولا~~ ~~جزية~~ ~~ثم~~ ~~قال~~ ~~وايهما~~ ~~قال~~ ~~او~~ ~~فعل~~ ~~شيئا~~ ~~ما~~ ~~وصفته~~ ~~نقضا~~ ~~للعهد~~ ~~واسلم~~ ~~لم~~ ~~يقتل~~ ~~اذا~~ ~~كان~~ ~~ذلك~~ ~~قولا~~ ~~وكذلك~~ ~~اذا~~ ~~كان~~ ~~فعل~~ ~~ما~~ ~~لم~~ ~~يقتل~~ ~~الا~~ ~~ان~~ ~~يكون~~ ~~في~~ ~~دين~~ ~~المسلمين~~ ~~ان~~ ~~من~~ ~~فعله~~ ~~قتل~~ ~~حدا~~ ~~وقصاصا~~ ~~فيقتل~~ ~~بحد~~ ~~او~~ ~~قصاص~~ ~~لا~~ ~~نقض~~ ~~عهد~~ ~~وان~~ ~~فعل~~ ~~مما~~ ~~وصفنا~~ ~~وشرط~~ ~~انه~~ ~~نقض~~ ~~لعهد~~ ~~الذمة~~ ~~فلم~~ ~~يسلم~~ ~~وتكنه~~ ~~قال~~ ~~اتوب~~ ~~واعطى~~ ~~الجزية~~ ~~كما~~ ~~كنت~~ ~~اعطيها~~ ~~وعلى~~ ~~صلح~~ ~~اجدده~~ ~~عوقب~~ ~~ولم~~ ~~يقتل~~ ~~الا~~ ~~ان~~ ~~يكون~~ ~~فعل~~ ~~فعل~~ ~~بوجوب~~ ~~التقصاص~~ ~~او~~ ~~الحد~~ ~~فاما~~ ~~مادون~~ ~~هذا~~ ~~من~~ ~~الفعل~~ ~~او~~ ~~القول~~ ~~فكل~~ ~~قول~~ ~~في~~ ~~عاقب~~ ~~عليه~~ ~~ولا~~ ~~يقتل~~ ~~قال~~ ~~فان~~ ~~فعل~~ ~~او~~ ~~قال~~ ~~ما~~ ~~وصفنا~~ ~~وشرط~~ ~~ان~~ ~~يجل~~ ~~دمه~~ ~~فظفر~~ ~~به~~ ~~فامتنع~~ ~~من~~ ~~ان~~ ~~يقول~~ ~~اسلم~~

او اعطى جزية قتل واخذ ماله فيئاو هذا اللفظ يعطى وجوب قتله اذا امتنع من الاسلام والعود الى الذمة. وسلك ابو الخطاب في (الهداية) والحلواني وكثير من متأخري اصحابنا مسلك المتقدمين في اقرار نصوص الامام احمد بحالها وهو الصواب فان الامام احمد قد نص على القتل عينا فبين زنى بمسلمة حتى بعد الاسلام وجعل هذا اشد من نقض العهد بالحاق ودار الحرب ثم انه نص هناك على ان الامر الى الامام كالا سير ونص هنا على ان الامام يخير ان يقتل ولا يخفى لمن تأمل نصوصه ان القول بالتخير مطلقا مخالف لما واما ابو حنيفة فلا يجزئ هذه المسئلة على اصله لانه لا يثبت من عهد اهل الذمة عنده الا ان يكونوا اهل شوكة ومنعة فيمتنعون بذلك على الامام ولا يمكنه اجراء احكامنا عليهم، ومذهب مالك لا ينتقض عهدهم الا ان يخرجوا ممتنعين من امانين للجزية من غير ظلم او يلحقوا بدار الحرب لكن مالك يوجب قتل سائر الرسول صلى الله عليه وسلم عينا وقال اذا استكره الذي مسلمة على الزنا قتل ان كانت حرة وان كانت امة عوقب العقوبة الشديدة فذهب ايجاب القتل عينا لبعض اهل الذمة الذين يفعلون ما فيه ضرر على المسلمين فمن قال انه يرد الى ما منه قال لانه حصل في دار الاسلام بامان فلم يميز قتله حتى يرد الى ما منه كالمودخلها بامان صبي وهذا ضعيف جدا لان الله قال في كتابه وان نكثوا ايمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا ائمة الكفر انهم لا ايمان لهم اعلهم يتبهون الا تقاتلون قوم انكثوا ايمانهم الآية فهذه الآية وان كانت نزلت في اهل الهدنة فعمومها لفظا ومعنى يتناول كل

ذى عهد على ما لا يفتنى وقد أمر سبحانه بالمقاتلة حيث وجدناهم فعمية القتل منهم
 وغير ما منهم ولأن الله تعالى أمر بقتالهم حتى يعطوا الجزية من يدوم صاغرون
 فتى لم يعطوا الجزية أو لم يكونوا صاغرين جاز قتالهم من غير شرط على
 معنى الآية * ولأنه قد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل من
 رأوه من رجال يهود صبيحة قتل ابن الأشرف وكانوا معه معاهد بن
 ولم يأمر يردهم إلى ما منهم * وكذا لك لما تقضت بنو قينقاع العهد قاتلهم
 ولم يردهم إلى ما منهم * ولما تقضت بنو قريظة العهد قاتلهم وأسرهم ولم يبلغهم
 ما منهم * وكذا لك كعب بن الأشرف نفسه أمر بقتله غيلة ولم يشعره أنه يريد قتله
 فضلا عن أن يبلغه ما منه * وكذا لك بنو النضير أجلاهم على أن لا ينقلوا
 إلا ما حملته الأبل إلا الحلقة وليس هذا بإبلاغ للأمن لأن من بلغ مأمته يؤمن على
 نفسه وأهله وماله حتى يبلغ ما منه * وكذا لك سلام بن أبي الحقيق وغيره
 من يهود لما تقضوا العهد قتلهم نوبة خير ولم يبلغهم ما منهم ولأنه قد ثبت أن
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرو وأبا عبيدة ومعاذ بن جبل وعوف
 ابن مالك قتلوا النصراني الذي أراد أن يفجر بالمسيلة وصلبوه ولم ينكره منكر
 فصار أجماعا ولم يردوه إلى ما منه ولأن في شروط عمر التي شرطها على النصارى
 فإن نحن خالفنا عن شيء شرطناه لكم وضمنناه على أنفسنا فلا ذمة لنا وقد حل
 لكم منا ما حل لأهل المعاندة والشقاق رواء حرب بإسناد صحيح وقد تقدم
 عن عمرو وغيره من الصحابة مثل أبي بكر وابن عمر وابن عباس وخالد بن الوليد
 وغيرهم رضوا أن الله تعالى عليهم أنهم قتلوا أو أسروا بقتل ناقض العهد ولم يبلغوه

مأمنه ولأن دمه كان مباحا وانما عصيته الذمة فتى ارتفعت الذمة بقي على
 الاباحة ولأن الكافر لودخل دار الاسلام بغير امان وحصل في ايدينا جاز
 قتله في دارنا و امان دخل بامان صبي فانما ذلك لانه يعتقد انه مستامن
 فصارت له شبهة امان وذلك يمنع قتله كمن وطئ فرجا يعتقد انه حلال لاحد
 عليه وكذلك ينسب في دخوله دار الاسلام الى تفریط واما هذا فانه ليس
 له امان ولا شبهة امان لان مجر دحصوله في الدار ليس بشبهة امان بالاتفاق
 بل هو مقدم على ما ينقض به العهد مفرط في ذلك عالم انا لم نصالحه على
 ذلك فاني عذر له في حقن دمه حتى يلحقه بما آمنه نعم لو فعل من نواقض
 العهد ما لم يعلم انه يضرنا مثل ان يذكر الله تعالى او كتابه او رسوله بشيء
 يحسبه جائزا عندنا كان معذورا بذلك فلا ينقض العهد كما تقدم ما لم يتقدم
 اليه كما فعل عمر بقسطنطين النصراني و امان قال انه كالا سير الحربي اذا
 حصل في ايدينا فقال لانه كافر حلال الدم حصل في ايدينا وكل من كان
 كذلك فانه ماسور فلنا ان نقتله كما قتل النبي صلى الله عليه وسلم عقبة بن
 ابي معيط والنضر بن الحارث ولنا ان نمن عليه كما من النبي صلى الله عليه
 وسلم على ثمامة بن اثال الحنقي وعلى ابي عزة الجمحي ولنا ان نقادى به كما قادى
 النبي صلى الله عليه وسلم بعقيل وغيره ولنا ان نسترقه كما استرق المسلمون
 خلقا من الاسرى مثل ابي لؤي لؤي قاتل عمر ومالك العباس وغيرهم اما قتل
 الاسير واسترقاقه فما اعلم فيه خلا فالكثير قد اختلف العلماء في المن عليه
 والمفاداة هل هو باق او منسوخ على ما هو معروف في مواضعه وهذا لانه

اذا انقض العهد جاد كما كان والحربي الذي لا عهد له لذوقه رحمة جاز قتله
 واسترقاقه ولانه فانقض للعهد فجاز قتله واسترقاقه كاللاحق بد العهد
 والمحارب في طائفة ممتعة اذا اسربل هذا الولي لان نقض العهد بد العهد
 متفق عليه فهذا الغلط فاذا اجاز ان يحكم فيه يحكم الا سيرفني هذا ولي نعم
 اذا انتقض العهد بفعل له عقوبة تخصه مثل ان يقتل مسلماً او يقطع الطريق
 عليه ونحو ذلك اقيمت عليه تلك العقوبة سواء كانت قتلاً او جلد اثم ان
 بقي حياً بعد اقامة حد تلك الجريمة عليه صار كالكافر الحربي الذي لا حد
 عليه ومن فرق بين سب رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين سائر النواقض
 قال لان هذا حق لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يعف عنه فلا يجوز اسقاطه
 بالاسترقاق ولا بالتوبة كسب غير رسول الله صلى الله عليه وسلم وسياً في ان شاء
 الله تعالى تحرير ماخذ السب وامان قال انه يتعين قتله اذا انقضه بما فيه مضرة
 على المسلمين دون ما اذا لم يوجد منه الامجد للعاق بد الحرب والامتناع
 عن المسلمين فلان الله تعالى قال وان نكثوا ايمانهم من بعد عهدهم و طعنوا في
 دينكم فقاتلوا فئة الكفر انهم لا ايمان لهم لعلهم ينتهون لا تقاتلون قوما نكثوا
 ايمانهم وهموا باخراج الرسول وهم بدأوكم اول مرة الى قوله قاتلوهم
 يعذبهم الله بايديكم ويغزهم وينصرهم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين
 غاو جب سبحانه قتال الذين نكثوا العهد وطعنوا في الدين ومعلوم ان مجرد
 نكث العهد موجب للقتال الذي كان واجبا قبل العهد واوكد فلا بد ان يفيد
 هذا زيادة توكيد وماذا الا لان الكافر الذي ليس بمعاهد يجوز الكف عن

قتاله اذ اقتضت المصلحة ذلك الى وقت فيجوز استرقاقه بخلاف هذا الذي
 نقض وطعن فانه يجب قتاله من غير استتابة وكل طائفة وجب قتالها من غير
 استتاف لفعل يبيع دم احادها فانه يجب قتل الواحد منهم اذ فعله وهو في
 ايد بنا كالردة والقتل في المحاربة والزنا ونحو ذلك بخلاف البغي فانه لا يبيع
 دم الطائفة الا اذا كانت ممتنة وبخلاف الكفر الذي لا عهد معه فانه يجوز
 الاستيناء بقتل اصحابه في الجملة وقوله سبحانه يعذبهم الله يابد يكفرون
 دليل على ان الله تعالى يريد الانتقام منهم وذلك لا يحصل من الواحد الا
 اذا قتل ولا يحصل ان من عليه او فودى به او استرق نعم دلت الآية على ان
 الطائفة الناقضة الممتنة يجوز ان يتوب الله على من يشاء منها بعد ان يعذبها
 وينجزها بالغلبة لان ما حاق بهم من العذاب والحزى يكفي في رد عنهم وردع
 امثالهم عما فعلوه من النقض والظلم اما الواحد فلم يقتل بل من عليه لم يكن
 هناك رادع قوي عن فعله وايضاً فان النبي صلى الله عليه وسلم لما سبي
 بنى قريظة قتل المقاتلة واسترق الذرية الا امرأة واحدة كانت قد املت رحي
 من فوق الحصن على رجل من المسلمين فقتلها لذلك وحدها مع عائشة
 رضي الله عنها معروف ففرق صلى الله عليه وسلم بين من اقتصر على نقض
 العهد وبين من آذى المسلمين مع ذلك وكان لا يبلغه عن احد من المعاهدين
 انه آذى المسلمين الا نذبه الى قتله وقد اجلي كثيراً ومن على كثير من
 نقض العهد فقط وايضاً فان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عاهدوا
 اهل الشام من الكفار ثم نقضوا العهد فقاتلهم ثم عاهدوهم مرتين او ثلاثاً

وكذلك مع اهل مصر ومع هذا فلم يظفروا بمعاذ آذى المسلمين بطن في
الدين او ذنا بمسألة ونحو ذلك الا قتلوه وامر وا بقتل هو لاء الأجناس عينا
من غير تخيير فلم انهم فرقوا بين النوعين و ايضا فان النبي صلى الله عليه
وسلم امر بقتل مقيس بن صباية وعبد الله بن خطل ونحوهما من ارتد وجمع
الى رد ته قتل مسلم ونحوه من الضرر ومع هذا فقد ارتد في عهد ابي بكر رضي الله
عنه خلق كثير وقتلوا من المسلمين عددا بعد الامتناع مثل ما قتل طليحة الاسدي
عكاشة بن محصن وغيره ولم يؤخذ احد منهم بقصاص بعد ذلك فاذا كان
المرتد يؤخذ بما اصابه قبل الامتناع من الجنايات ولا يؤخذ بما فعله بعد الامتناع
فكذلك الناقض للعهد لان كلاهما خرج عما عصم به دمه هذا نقض ايمانه
وهذا نقض امانه وان كان في هذا خلاف بين الفقهاء في المذهب وغيره فانما قسنا
على اصل ثبت بالسنة واجماع الصحابة نعم المرتد اذا عاد الى الاسلام عصم دمه
الامن حديقتل بمثله المسلم والمعاذ يقتل على ما فعله من الجنايات المضرة بالمسلمين
لانه يصير مباحا بالنقض ولم يعد الى شيء يصم دمه فيصير كربي يغلظ قتله
بين ذلك ان الحربي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا آذى
المسلمين وضرهم قتله عقوبة له على ذلك ولم يمين عليه بعد القدره عليه فهذا الذي
نقض عهده بضر المسلمين اولى بذلك الا ترى انه للمسلم على ابي عزة
الجمحي وعاهده ان لا يمين عليه فغد ربه ثم قد ر عليه بعد ذلك وطلب ان
يمن عليه فقال لا تمسح سبلا تك بمكة وتقول مخرت بمحمد مرتين ثم قال لا يلغ
المؤمن من جحروا حدم مرتين فلما نقض يمينه منعه ذلك من المن عليه لانه ضره بعد

ان كان عاهد على ترك ضراره فكذلك من عاهد من اهل الذمة انه لا يؤذى المسلمين ثم اذا هم لواطلقوه للذغوا من جحر واحد مرتين ولمسح المشرك سبلاته وقال صغرت بهم مرتين وايضا فلانه اذا الحق بدار الحرب وامتنع لم يضر المسلمين وانما يبطل العقد الذي بينهم وبينه فصارت كغيري اصلي اما اذا فعل ما يضر بالمسلمين من مقاتلة او زنا بمسلمة او قطع طريق او حبس او نحو ذلك فانه يتعين قتله لانه لو لم يقتل لحلت هذه المقاسد عن العقوبة عليها وتعطلت حدود هذه الجرائم ومثل هذه الجرائم لا يجوز العفو عن عقوبتها في حق المسلم فلان لا يجوز العفو عن عقوبتها في حق الذمي او لى واحرى ولا يجوز ان يقام عليه حد ما منفردا كما يقام على من بقيت ذمته الحد لان صاحبها صار حربيا والحربي لا يقام عليه الا القتل فتعين قتله وصار هذا كالا سير اقتضت المصلحة قتله لعلمنا انه متى اقلت كان فيه ضرر على المسلمين اكثر من ضرر قتله لا يجوز المن عليه ولا المفاداة به اتفاقا ولان الواجب في مثل هذا اما القتل او المن او الاسترقاق او الفداء فاما الاسترقاق فانه ابقى له على ذمته بنحو مما كان فانه كان تحت ذمتنا اخذ منه الجزية بمنزلة العبد ولهذا قال بعض الصحابة لعمر في مسلم قتل ذميا اتقيد عبدك من اخيك بل ربما كان استعباده انفع له من جعله ذميا واستعباده مثل هذا الا نؤمن عاقبته وسوء مغيبته واما المن عليه والمفاداة به فابلع في المفسدة واعادته الى الذمة ترك لعقوبته بالكلية فتعين قتله يوضح ذلك انا على هذا النقد ير لانا عقبه اذا اعاد الى الذمة الا بما يعاقب فيه المسلم او الباقي على ذمته وهذا في الحقيقة يؤول الى قول من

يقول ان العهد لا ينقض بهذه الاشياء فلا معنى لجعل هذه الاشياء ثاقفة للعهد
 وايضا باعادة اصحابها الى العهد وان لا يعاقبوا اذا عادوا الا بما يعاقب به
 المسلم يؤيد ذلك ان هذه الجرائم اذا رفعت العهد وفسخته فلا بد
 يمنع ابتداء بطريق الاولى لان الدوام اقوى من الابتداء الا ترى ان
 العدة والردة تمنع ابتداء عقد النكاح دون دوامه فاما ان كان وجود
 هذه المضرات يمنع دوام العقد فمنعه ابتداء ما ولي واخرى واذا لم يميز
 ابتداء عقد الدمة فلان لا يجوز المن اولى ولان الله تعالى امر بقتل جميع
 المشركين الا ان المشدود وثاقه من المحاربين جعل لنا ان نعامله بما نرى
 والخارج عن العهد ليس بمنزلة الذي لم يدخل فيه كما ان الخارج عن الدين
 ليس بمنزلة الذي لم يدخل فيه فان الذي لم يدخل فيه باق على حاله
 والذي خرج من الايمان والامان قد احدث فسادا فلا يلزم من احتمال
 الفساد الباقي المستصحب احتمال الفساد المحدث المتجدد لان الدوام اقوى
 من الابتداء يبين ذلك ان كل اسير كان يؤذى المسلمين مع كفره فان
 النبي صلى الله عليه وسلم قتله مثل النضر بن الحارث وعقبة بن ابي معيط
 ومثل ابي عزة الجمحي في المرة الثانية وايضا فانه اذا امتنع بطائفة
 او بدار الحرب كان ما يتوقى من ضرره منعلقا بعزه ومنعته كالحربي الاصل
 فاذا زالت المنعة باسره لم يبق منه ما يبق الا من جهة كونه كافرا فقط
 فلا فرق بينه وبين غيره اما اذا اضر المسلمين واذهم بين ظهرانيهم او تمرد عليهم
 بالامتناع مما اوجبه الله عليه كان ضرره بنفسه من غير طائفة تمنعه وتصره

فوجب ازهاق نفسه التي لا عصمة لها وهي منشا للضرر وينبوع لازي للمسلمين
 الا ترى ان الممتنع ليس فيما فعله اغراء للاحاد غير ذوي المنعة بخلاف الواحد
 فان فيما يفعله فتح باب الشرفان لم يعاقب فعل ذلك غيره وغيره ولا عقوبة
 لمن لا عهد له من الكفار الا السيف . وايضا فان الممتنع منهم قد امرنا بقتاله
 الى ان يعطى الجزية عن يده وهو صاغروا امرنا بقتاله حتى اذا اثناه
 فشد الوثاق فكل آية فيها ذكر القتال دخل فيها فيتنظمه حكم غيره من
 الكفار الممتنعين ويجوز انشاء عقد ثان لهم واسترقاقهم ونحو ذلك اما من
 فعل جناية انتقض بها عهده وهو في ابد يتألم يدخل في هذه العمومات
 لانه لا يقاتل وانما يقتل اذ القتال للممتنع واذا كان اخذ الجزية والمن والفداء
 انما هو لمن قوتل وهذا لم يقاتل فيبقى د اخلافي قوله فاقتلوا المشركين غير
 داخل في آية الجزية والفداء . وايضا فان الممتنع يصير بمنزلة الحربي والحربي
 يندرج جميع شانه تحت الحراب بحيث لو اسلم لم يواخذ بضمان شيء من
 ذلك بخلاف الذي في ايدينا وذلك انه مادام تحت ايدينا في ذمتنا
 فانه لا تاويل له في ضرر المسلمين وايضا انهم اما اللحاق بدار الحرب
 فقد يكون له معه شبهة في دونه يرى انه اذا تمكن من الحرب هرب
 لاسيما وبعض فقهاء ما يباح له ذلك فاذا فعل ذلك بتاويل كان بمنزلة ما يتلقه
 اهل البغي والعدل حال القتال لاضمان فيه وما ائلقوه في غير حال الحرب
 ضمنته كل طائفة للآخرى فليس حال من تأول فيما فعله من القرض كحال من
 لم يتأول . وايضا فانما يفعله بالمسلمين من الضرر الذي ينتقض به عهده لا بدله

من عقوبة لانه لا يجوز اخلاء الجرائم التي تدعو اليها الطباع من عقوبة لاجرة وشرح
 الزاجر شاهد لذلك ثم لا يتخلوا ما ان تكون عقوبته من جنس عقوبة من يفعل
 ذلك من مسلم او ذمي بامرأة ذمية او دون ذلك او فوق ذلك والاول باطل
 لانه يلزم ان يكون عقوبة المعصوم والمباح سواء ولان الذي نقض العهد يستحق
 العقوبة على كفره وعلى ما فعله من الضرر الذي نقض به العهد وانما اخرجت
 عقوبة الكفر لاجل العهد فاذا ارتفع العهد استحق العقوبة على الامرين وبهذا
 يظهر الفرق بينه وبين من فعل ذلك وهو معصوم وبين مباح دمه لم يفعل ذلك
 لان هذه المعاصي اذا فعلها المسلم فانها منجبرة بما يلتزمه من نصر المسلمين ومنفعتهم
 وموالاتهم فلم يتحضر مضرا للمسلمين لان فيه منفعة ومضرة وخيرا وشرا
 بخلاف الذمي فانه اذا اضر المسلمين فتحضر ضررا لزال العهد الذي هو
 مظلة منفعته ووجود هذه الامور المضرة واذا لم يجزان يعاقب بمثل
 ما يعاقب به المسلم فان لا يعاقب بما هو دونه اولى واخرى فوجب ان يعاقب
 بما هو فوق عقوبة المسلم ثم المسلم يتحتم قتله اذا فعل مثل هذه الاشياء فتحتم
 عقوبة ناقض العهد اولى لكن يختلفان في جنس العقوبة فهذا عقوبته القتل
 فيجب ان يتحتم وذلك عقوبته تارة القتل وتارة القطع وتارة الرجم او الجلد

فصل

اذ ائلفت هذه القاعدة فحين نقض العهد على العموم فنقول شاتم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يتعين قتله كما قد نص عليه الائمة اما على قول من يقول
 يتعين قتل كل من نقض العهد وهو في ايدينا او يتعين قتل كل من نقض العهد

بما فيه ضرر على المسلمين واذى لم كما قد ذكرناه في مذهب الامام احمد وكما
قد دل عليه كلام الشافعي الذي نقلناه او تقول يتعين قتل من نقض العهد
بسب الرسول صلى الله عليه وسلم وحده كما قد ذكره القاضي ابو يعلى وغيره
من اصحابنا وكما ذكره طائفة من اصحاب الشافعي وكما نص عليه عامة الذين
ذكروه في نواقض العهد وذكروا ان الامام يخير فيمن نقض العهد على
سبيل الاجمال فانهم ذكروا في مواضع اخر انه يقتل من غير تخيير فظاهر وما على
قول من يقول ان كل ناقض للعهد فان الامام يخير فيه كالاسير فقد ذكرنا
انهم قالوا انه يستوفي منه الحقوق كالقتل والحد والتعزير لان عقد الذمة
على ان تجري احكامنا عليه وهذه احكامنا ثم اذا استوفينا منه ذلك فالامام
يخيره كالاسير وعلى هذا القول فيمكنهم ان يقولوا انه يقتل لان سب رسول الله
صلى الله عليه وسلم موجب للقتل حدا من الحدود كما لو نقض العهد بزنا او قطع
طريق فانه يقام عليه حد ذلك فيقتل ان اوجب القتل بل قد يقتل الذمي
حدا من الحدود وان لم ينتقض عهد كالموتل ذميا آخر او ذني بذمية
فانه يستوفي منه القود وحد الزنا وعهد باق ومذهب مالك يمكن ان
يوجه على هذا الماخذ ان كان فيهم من يقول لم ينتقض عهد وبالجملة فالقول
بان الامام يخير في هذا انما يدل عليه كلام بعض الفقهاء او اطلاقه وكذلك
القول بانه يلحق بما منه واخذ مذاهب الفقهاء من الاطلاقات من غير مراجعة
لما فسروا به كلامهم وما انتفضيه اصولهم يجر الى مذاهب قبيحة فان تقرر
في هذا خلاف فهو ضعيف تقلا لما قد مناه وتوجيها لما سنده والذليل على

انه يتعين قتله ولا يجوز استرقاقه ولا المن عليه ولا المقاداة به من طريقين
 • احدهما • ما تقدم من الادلة على وجوب قتل ناقض العهد اذا نقضه
 بما فيه ضرر على المسلمين مطلقا الثاني • ما يخصه وهومن وجوه • احد طه
 من الآيات الدالة على وجوب قتل الطاعن في الدين • الثاني • حديث
 الرجل الذي قتل المرأة اليهودية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واهد النبي صلى الله عليه وسلم دمه وقد تقدم من حديث علي وابن
 عباس فلو كان سب النبي صلى الله عليه وسلم يرفع العهد فقط ولا يوجب
 القتل لكانت هذه المرأة بمنزلة كافرة اسيرة وبمنزلة كافرة دخلت الى
 دار الاسلام ولا عهد لها ومعلوم انه لا يجوز قتلها وانها تصير رقيقة للمسلمين
 بالسبي وهذه المرأة المتقولة كانت رقيقة والمسلم اذا كانت له امة كافرة
 حرة لم يحزله ولا تغيره قتلها لمجرد كونها حرة بل تكون ملكا لسيدها
 ترد عليه اذا اخذها المسلمون ولا نعلم بين المسلمين خلافا في ان المرأة
 لا يجوز قتلها لمجرد الكفر اذا لم تكن معاينة كما يقتل الرجل لذلك
 ولا نعلم خلافا في ان المرأة اذا ثبت في حقها حكم نقض العهد فقط
 مثل ان تكون من اهل الهدنة وقد نقضوا العهد فانه لا يجوز قتل نسائهم
 واولادهم بل يسترق النساء والاولاد وكذلك الذي اذا نقض العهد ولحق
 بدار الحرب فمن ولده بعد نقض العهد لم يجوز قتل النساء منهم والاطفال
 بل يكونون رقيقا للمسلمين وكذلك اهل الذمة اذا امتنعوا بدار الحرب
 ونحوها فمن الفقهاء من قال العهد باق في ذريتهم ونسائهم كما هو المعروف

عن الامام احمد وقال اكثرهم ينتقض العهد في الذرية والنساء ايضاً • ثم •
لا يختلفون ان النساء لا يقتلن واصل ذلك ان الله تبارك وتعالى يقول
في كتابه وقتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعندوا ان الله لا يحب
المعتدين • فامر يقتل الذين يقاتلون فعلم ان شرط القتال كون المقاتل
مقاتلاً • وفي الصحيحين عن ابن عمر قال وجدت امرأة مقتولة في
بعض منازل رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهي رسول الله صلى الله عليه
وسلم من قتل النساء والصبيان • وعن رباح بن ربيع انه خرج مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم في غزوة غزاها وعلى مقدمته خالد بن الوليد فمر رباح
واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرأة مقتولة مما اصابها المقعدة
فوقفوا ينظرون اليها يعني وتعجبون من قتلها حتى لحق رسول الله صلى الله
عليه وسلم على راحلته فانفرجوا عنها فوقف عليها رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال ما كانت هذه لتقاتل فقال لاحد هم الحق خالد اقل له لا تقتلوا
ذرية ولا عسفارواه الامام احمد وابوداود وابن ماجه • وعن ابن كعب
ابن مالك عن عمه ابن النبي صلى الله عليه وسلم حين بعث الى ابن ابي الحقيق
يخبره عن قتل النساء والصبيان رواه الامام احمد • وفي الباب اجاد يث
مشهورة على ان هذا من العلم العام الذي تناقلته الامة خلفا عن سلف وذلك لان
المقصود بالقتال ان تكون كلمة الله هي العليا وان يكون الدين كله لله وان
لا يكون فتنة اي لا يكون احد يفتن احدا عن دين الله فانما يقاتل من كان
مجانبا عن ذلك وهم اهل القتال فاما من لا يقاتل عن ذلك فلا وجه لقتله

كالمرأة والشيوخ الكبار والراهب ونحو ذلك ولأن المرأة نصير رقيقة المسلمين
وما لا لهم في قتلها تفويت لذلك عليهم من غير حاجة وإضاعة المال وغير
حاجة نعيم إذا قتلت المرأة جاز أن تقتل بالاتفاق لوجود المعنى فيها الذي
جعل الله ورسوله عده ما نعلم من قتلها بقوله صلى الله عليه وسلم ما كانت
هذه لتقاتل لكن هل يجوز أن تقصد بالقتل كما يقصد الرجل أو يقصد كفها
كما يقصد كف الصائبل ففيه خلاف بين الفقهاء فإذا كان الحكم في المرأة مثل
ذلك وقد أهدر النبي صلى الله عليه وسلم دم امرأة ذمية لاجل سبها
مع أن قتلها لو كان جرماً لا نكره النبي صلى الله عليه وسلم كما أنكر قتل
المرأة التي وجدها مقتولة في بعض مغازيه وإن لم تكن مضمونة بدية ولا كفارة
فإنه صلى الله عليه وسلم لا يسكت عن أنكار المنكر بل أقراره دليل على الجواز
والإباحة وقد علم أن السابية ليست بمنزلة الأسيرة الكافرة لأن تلك لا يجوز
قتلها وعلم أن السب أو جيب قتلها بنفسه كما يجب قتلها بالاجماع إذا قطعت
الطريق وقتلت فيه وإذا أذنت وكما يجب قتلها بالردة عند جماهير العلماء
• فإن قيل • يجوز أن يكون سبها للنبي صلى الله عليه وسلم بمنزلة قتلها والمرأة
إذا قتلت وكانت معاهدة انتقض عهدها كالرجل إذا فعل ذلك ويجوز
أن تكون حينئذ بمنزلة المرأة المقاتلة إذا أسرت يتخير الإمام فيها بين أربعة
أشياء كما يتخير في الرجل المقاتل إذا أسره • قلنا • الجواب من وجوه
• أحدها • أن هذه المرأة لم يصد عنها إلا مجرد شتم النبي صلى الله عليه
وسلم بمحضرة سيدها المسلم ولم يتخير أحد من المشركين للقتال ولا أشارت

على الكفار برأى تعين فيه على قتال المسلمين ومعلوم ان من لم يقاتل يديه
ولا اعان على القتال بلساله لم يجز ان ينسب اليه القتال بوجه من الوجوه ونحن
لا نكر ان من لا يجوز قتله كالراهب والاعمى والشيوخ الغافق والمقعدين ونحوهم اذا كان
لهم رأى في القتل وكلام يعينون به على قتال المسلمين كانوا بمنزلة المقاتلين لكن
مجرد سب المرأة لرسول الله صلى الله عليه وسلم عند قوم مسلمين ليس من هذا
القييل وانما هو اذى لله ورسوله ابلغ من القتال من بعض الوجوه فلو لم يكن
موجباً للقتل لكانت المرأة الكافرة قد قتلت لانها مقاتلة وهي لم تقاتل وذلك
غير جائز فعلم انه موجب للقتل وان لم يكن قتالا وقد يكون قتالا اذا ذكر
في معرض الحض على قتال المسلمين واغراء الكفار بحربهم فاما في هذه الواقعة
فلم يكن من القتال المعروف * الجواب الثاني * انا نسلم ان سب النبي صلى الله
عليه وسلم بمنزلة محاربة المسلمين ومقاتلتهم من بعض الوجوه كما كتب ابو بكر
الصديق رضى الله عنه ان حد الانبياء ليس يشبه الحد ودفن تعاطى يعنى
سب الانبياء من مسلم فهو مرتد او معاهد فهو محارب غادر بل هو من ابلغ
انواع الحرب كما تقدم تقريره لكن الجواب نوعان * احدهما ما ينقطع فسدته
بالقتل تارة وبالاسترقاق اخرى وبالمن او القداء اخرى وهو حارب الكافر
بالقتال يدا ولسانا فان الحربي والحريية المقاتلة اذا اسرافا سترقا انقطع عن المسلمين
ضررها كما يزول بالقتل وكذلك لو من عليها رجاء ان يسلم اذا بدت
مخائل الاسلام او رجاء ان يكف عن الاسلام شر من خلفها او فودى بها فهدا
مفسدة المحاربة قد تزول بهذه الامور * والثاني * ما لا يزول فسدته الا باقامة

الحد فيه مثل جواب المسلم او المعاهد في دار الاسلام بقطع الطريق ونحوه
 فان ذلك يقتضي اقامة الحد فيه باتفاق الفقهاء فهذه الامة التي كانت تستبين
 النبي صلى الله عليه وسلم قد حاربت في دار الاسلام فان قيل تعاقب بالاسترقاق
 فهي رقيقة لا يتغير حالها وان قيل يمن عليها او يفادي بها لم يميز لوجهين
 * احدهما * انها ملك مسلم ولا يجوز اخراجها عن ملكه مع حياتها . الثاني
 ان ذلك احسان اليها وازالة للرق منها فلا يجوز ان يكون جزاء لسيها
 وحرابها فتعين قتلها * الجواب الثالث * ان مفسدة السب لا تزول الا
 بالقتل لانها متى استبقيت طمعت في غيرها في السب الذي هو من اعظم
 الفساد في الارض كقطاع الطريق سواء بخلاف المرأة المقاتلة اذا اسرت فان
 مفسدة مقاتلتها قد زالت باسرها ولا يمكنها مع استرقاقها ان تقاوم وتقاتل
 تظهر السب والشتم فصار سبها من جنس الجنايات التي توجب العقوبات
 لا تزول مفسدتها الا باقامة الحد فيها وعلم ان الذميمة التي تسب ليست بمنزلة
 الحرية التي تقاوم اذا اسرت بل هي بمنزلة الذميمة التي تقطع الطريق وتزني *
 الجواب الرابع * ان الحديث فيه حكم وهو القتل وسبب القتل هو السب
 فيجب اضافة الحكم الى السبب والاصل ايجاد الحكم فمن زعم ان السب حكم
 آخر احتاج الى دليل وقياسه على الاسيرة لا يصح لما سبق في ان شاء الله تعالى
 * الجواب الخامس * انها لو كانت بمنزلة الاسيرة لكان النظر فيها للامام لا يجوز
 لاحاد الرعية تخير واحدة من الخصال الاربع فيها ومن قتلها ضمنها بقتلها للمسلمين
 ان كانت فيئا وللغائبين ان كانت مضمنا فعلم ان القتل كان واجبا فيها عينا *

يُتَقَى أَنْ يَقَالَ الْحَدُّ لَا يَقِيمُهَا إِلَّا إِمَامٌ أَوْ نَائِبُهُ وَجَوَابُهُ مِنْ وَجْهِ أَحَدِهَا
 أَنَّ السَّيِّدَ لَهُ أَنْ يَقِيمَ الْحَدَّ عَلَى عَبْدِهِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقِيمُوا
 الْحَدَّ وَدَعُوا مَمْلَكَتَ إِيْمَانِكُمْ وَقَوْلُهُ إِذَا زَنَتِ أُمَّةٌ أَحَدَكُمْ فَلْيَجِدْهَا وَلَا أَعْلَمُ خِلَافًا
 بَيْنَ قَهْءِ الْحَدِّ أَنْ لَهُ أَنْ يَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدَّ مِثْلَ حَدِّ زَنَاتِهَا وَالْقَذْفِ وَالشَّرْبِ
 وَالْخِلَافِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ أَنْ لَهُ أَنْ يَمْزُرَهُ وَاخْتَلَفُوا هَلْ لَهُ أَنْ يَقِيمَ عَلَيْهِ قَتْلًا
 أَوْ قَطْعًا مِثْلَ قَتْلِهِ لِرَدِّهِ أَوْ لِسَبِّهِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَطْعُهُ لِلسَّرْقَةِ
 وَفِيهِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَوَاتَانِ . أَحَدَاهُمَا . يَجُوزُ وَهُوَ الْمَنْصُوصُ عَنِ الشَّافِعِيِّ
 . وَالْآخَرَى . لَا يَجُوزُ كَأَحَدِ الْوَجْهَيْنِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَقَدْ
 صَحَّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَطَعَ يَدَ عَبْدٍ لَهُ سَرَقَ وَصَحَّ عَنْ حَفْصَةَ أَنَّهَا قَتَلَتْ
 جَارِيَةً لَهَا اعْتَرَفَتْ بِالسَّحْرِ وَكَانَ ذَلِكَ بِرَأْيِ ابْنِ عُمَرَ فَيَكُونُ الْحَدِيثُ حُجَّةً
 لِمَنْ يَجُوزُ لِلَّيْسَ أَنْ يَقِيمَ الْحَدَّ عَلَى عَبْدِهِ مُطْلَقًا وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ فَالْسَّيِّدُ لَهُ أَنْ
 يَقِيمَ الْحَدَّ عَلَى عَبْدِهِ بِعِلْمِهِ فِي الْمَنْصُوصِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَهُوَ أَحَدُ الرَّوَاتَيْنِ
 عَنْ مَالِكٍ وَالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَطْلُبْ مِنْ سَيِّدِ الْأُمَّةِ بَيِّنَةٌ عَلَى سَبِّهِ
 بَلْ صَدَقَهُ فِي قَوْلِهِ كَأَنَّكَ تَسْبِكُ وَتَشْتَمُكَ فِي الْحَدِيثِ حُجَّةٌ لِهَذَا الْقَوْلِ
 أَيْضًا . الْوَجْهُ الثَّانِي . أَنَّ ذَلِكَ أَكْثَرُ مَا فِيهِ أَنَّهُ أَقْبَاتُ عَلَى الْإِمَامِ وَالْإِمَامِ
 لَهُ أَنْ يَمْنُوعَ مَنْ أَقَامَ حَدًّا أَوْ أَجْبَادَ وَهُوَ . الْوَجْهُ الثَّلَاثُ . أَنَّ هَذَا وَإِنْ كَانَ
 حَدًّا فَهُوَ قَتْلُ حَرَبِيٍّ أَيْضًا فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ قَتْلِ حَرَبِيٍّ تَحْتَمُّ قَتْلُهُ وَهَذَا يَجُوزُ قَتْلُهُ
 لِكُلِّ أَحَدٍ وَعَلَى هَذَا يَحْمِلُ قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ فِي الرَّاهِبِ الَّذِي قِيلَ لَهُ أَنَّهُ يَسْبُ
 النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَوْ سَمِعْتَهُ لَقَتَلْتُهُ . الْوَجْهُ الرَّابِعُ . أَنَّ مِثْلَ هَذَا

قد وقع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل المنافق الذي قتلته عمر
بدون اذن النبي صلى الله عليه وسلم لما لم يرض بحكمه فنزل القرآن باقراره
ومثل بنت مروان التي قتلها ذلك الرجل حتى ساء النبي صلى الله عليه
وسلم ناصرا لله ورسوله . وذلك ان من وجب قتله لمعنى يكيد به الله بن
ويفسده ليس بمنزلة من قتل لاجل معصيته من ذنوا ونحوه . الجواب
السادس . ان الفقهاء قد اختلفوا في المرأة المقاتلة اذا اسرت هل يجوز
قتلها ومذهب الثافعي انها لا تقتل فلو كانت هذه انما قتلت لكونها قد قاتلت
لم يجز ان تقتل بعد الاسر عنده فلا يصح ان يوردها السؤال على اصله .
الدليل الثالث . ان الساب لو صار بمنزلة الحر في فقط لكان دمه معصوما بامان
يعتقد له اوزمة او هدنة ومعلوم ان شبهة الامان كحقيقته في حقن الدم والنفر
الذين ارسلهم النبي صلى الله عليه وسلم الى كعب بن الاشرف جاؤا اليه على ان
يستسلموا منه وحادثوه وماشوه وقد آمنهم على دمه وماله وكان بينه وبينهم قبل ذلك
عهد وهو يعتقد بقاءه ثم انهم استاذنوه في ان يشموا ريح الطيب من رأسه
فاذن لهم مرة بعد اخرى وهذا كله يثبت الامان فلو لم يكن في السب الاجرد
كونه كافرا حرييا لم يجز قتله بعد امانه اليهم وبعد ان اظهروا له انهم يؤمنون له
واستئذ انهم اياه في امساك يده فلم بذلك ان ايداه الله ورسوله موجب
للقتل لا يعصم منه امان ولا عهد وذلك لا يكون الا فيما وجب القتل عينا
من الحدود وكحد الزنا وحده قطع الطريق وحده المرتد ونحو ذلك فان عقد
الامان لهؤلاء لا يصح ولا يصيدون مستأمنين بل يجوز اغتيالهم والقتل بهم

لتعين قتلهم فعلم ان سب النبي صلى الله عليه وسلم كذلك • يؤيد هذا ما ذكره
 اهل المغازي من قول النبي صلى الله عليه وسلم انه لو قر كما قر غيره ما اقتيل
 ولكنه نال منا الاذى وهجنا بالشعر ولم يفعل هذا احد منكم الا كان السيف
 فان ذلك دليل على ان لاجزاء الاقتل في الدليل الرابع • قوله صلى الله
 عليه وسلم ان كان ثابتا من سب نبي يقتل ومن سب اصحابه جلد • فواجب القتل
 عينا على كل سب ولم يخبرينه وبين غيره وهذا مما يعتمد في الدلالة ان كان
 محفوظا في الدليل الخامس • ان النبي صلى الله عليه وسلم دعا الناس الى قتل
 ابن الاشرف لانه كان يؤذي الله ورسوله وكذا لك كان يامر بقتل من يسبه
 او يهجو الامن عفا عنه بعد القدرة وامره صلى الله عليه وسلم للايجاب
 فلم وجوب قتل الساب وان لم يجب قتل غيره من المحاريين وكذا لك
 كانت سيرته لم يعلم انه ترك قتل احد من السابين بعد القدرة عليه الامن
 تاب او كان من المنافقين وهذا يصلح ان يكون امثالا للامر بالجهاد واقامة
 الحد ودفيكون على الايجاب يؤيد ذلك ان في ترك قتله تركا لنصرا لله
 ورسوله وذلك غير جائز في الدليل السادس • اقاويل الصحابة فانها نصوص
 في تعيين قتله مثل قول عمر رضى الله عنه من سب الله او سب احدا من
 الانبياء فاقتلوه • فامر بقتله عينا ومثل قول ابن عباس رضى الله عنه ايا معاهد
 عائد فسب الله او سب احدا من الانبياء او جهريه فقد نقض العهد فاقتلوه
 فامر بقتل المعاهد اذ سب عينا ومثل قول ابي بكر الصديق رضى الله عنه
 فيما كتب به الى المهاجر في المرأة التي سبت النبي صلى الله عليه وسلم لولا

ما قد سبقتني فيها امرتك بقتلها لان حد الانبياء لا يشبه الحدود فن تعاملنا
 ذلك من مسلم فهو مر تدومعاهد فهو محارب غادره فيمن ان الواجب كان
 قتلها عينها لولا فوات ذلك ولم يجعل فيه خيرة الى الامام لاسيما والساية امرأة
 وذلك وحده دليل كما تقدم ومثل قول ابن عمر في الراهب الذي بلغه
 انه يسب النبي صلى الله عليه وسلم لو سمعته لقتله ولو كان كالاسير الذي
 يخير فيه الامام لم يجز لابن عمر اختيار قتله وهذا الدليل واضح والدليل
 السابع ان ناقض العهد بسب النبي صلى الله عليه وسلم ونحوه حاله اقلظ
 من حال الحربي الاصلى وخروجه عما عاهدنا عليه بالظعن في الدين
 واذا صلى الله ورسوله ومثل هذا يجب ان يعاقب عقوبة يزجر امثاله عن
 مثل حاله والدليل عليه قوله سبحانه وتعالى ان شر الدواب عند الله
 الذين كفروا فهم لا يؤمنون الدين عاهدت منهم ثم ينقضون عهدهم
 في كل مرة وهم لا يتقون فاما تثقنهم في الحرب فشردهم من خلفهم
 لعلم يذكرون فامر الله رسوله اذا صادف التاكثين للعهد في الحرب
 ان يشردهم غيرهم من الكفار بان يفعل بهم ما يفرق به اولئك وقال
 تعالى الاتقاتلون قوم انكشوا ايمانهم وهموا باخراج الرسول وهم بدؤكم
 اول مرة فحضر على قتال من نكث اليمين وهم باخراج الرسول وبدأ
 بنقض العهد ومعلوم ان من سب الرسول صلى الله عليه وسلم فقد
 فعل ما هو اعظم من الهمة باخراج الرسول وبدأنا اول مرة ثم
 قال تعالى قاتلوهم يعذبهم الله بايدكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف

غيظ قلوبهم • فليعلم ان تعذيب هو لا
 واخزاهم ونصر المؤمنين عليهم وشفاء صدورهم بالانتقام منهم وذهاب
 غيظ قلوبهم مما آذوهم به امر مقصود للشارع مطلوب في الدين ومعلوم ان
 هذا المقصود لا يحصل من سب النبي صلى الله عليه وسلم وآذى الله تعالى
 ورسوله وعباده المؤمنين الا بقتله لا يحصل بمجرد استرقاقه ولا بالمن عليه
 والمفاد به • وكذلك ايضا تكيل غيره من الكفار الذين قد يريدون
 اظهار السب لا يحصل على سبيل التهام الا بذلك ولا يعارض هذا من نقض
 العهد في طائفة ممنوعة اذا اسرفوا احدا منهم لان قتال او لثك والظهور
 عليهم يحصل هذا المقصود بخلاف من كان في ابد يتقبل السب وبعده فان
 لم يحدث فيه قتلا لم يحصل هذا المقصود • وجاع ذلك ان ناقض العهد
 لا بد له من قتال او قتل اذ لا يحصل المقصود الا بذلك وهذا الوجه وان كان
 فيه عموم لكل من نقض العهد بالاذى لكن ذكرناه هنا لخصوص الدلالة
 ايضا فانها تدل عموما وخصوصا • الدليل الثامن • ان الذي اذا سب النبي
 صلى الله عليه وسلم فقد صدر منه فعل تضمن امرين • احدهما • انتقاض
 العهد الذي يمتنا وبينه • الثاني • جنايته على عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وانتهاك حرمة وايداه الله ورسوله والمؤمنين وطعنه في الدين وهذا
 معنى زائد على مجرد كونه كافرا قد نقض العهد ونظير ذلك ان يتقضه
 بالزنا بمسلمة او بقطع الطريق على المسلمين وقتلهم واخذ اموالهم او يقتل
 مسلم فان فعله مع كونه تقضا للعهد قد تضمن جناية اخرى فان الزنا وقطع

الظريق والقتل من حيث هو وجناية و نقض العهد جناية كذلك هياسب
رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث هو وجناية منفصلة عن نقض العهد له
عقوبة تخصه في الدنيا والآخرة زائدة على مجرد عقوبة التكذيب بنبوته
والدليل عليه قوله سبحانه وتعالى إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله
في الدنيا والآخرة وأعد لهم عذاباً مهيناً فعلق اللعنة في الدنيا والآخرة
والعذاب المهيمن بنفس الذي الله ورسوله فعلم أنه موجب ذلك وكذلك
قوله تعالى وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة
الكفر إنهم لا إيمان لهم لعنهم يشتهون وقد تقدم تقريره يوضح ذلك لمن النبي
صلى الله عليه وسلم لما دخل مكة آمن الناس الذين كانوا يقاتلونه قبل ذلك
والذين نقضوا العهد الذي كان بينه وبينهم وخانوه لانقرا منهم القيتان
اللتان كانتا تغنيان بهجائه وسارة مولاة بنى عبد المطلب التي كانت تؤذيه
بنكة فاذا كان قد أمر بقتل التي كانت تهجو من النساء مع ان قتل المرأة
لا يجوز الا اذا قاتلت وهو صلى الله عليه وسلم قد آمن جميع اهل مكة
من كان قد قاتل ونقض العهد من الرجال والنساء علم بذلك ان الهجاء
جناية زائدة على مجرد القتال والحراب لان التفريق بين المتماثلين
لا يقع من النبي صلى الله عليه وسلم كما انه أمر بقتل ابن خطل لانه كان
قد قتل مسلماً ولانه كان مرتداً ولانه كان يامر بهجائه وكل واحد
من القتيل والمرتدة والإمر بهجائه جناية زائدة على مجرد الكفر والحراب
ومما يبين ذلك انه قد كان أمر بقتل من كان يؤذيه بعد فتح مكة مثل ابن

الزهرى وكعب بن زهير والحويرث بن تقيد وابن خطل وغيرهم مع
امانه لسائر اهل البلد • وكذا لك اهدردم ابى سفيان بن الحارث واستنح
من ادخاله عليه وادخال عبد الله بن امية لما كانا قاتلينا في عرضه وقتل
ابن ابى معيط والنضر بن الحارث دون غيرهما من الاسرى وسعى من
يذل نفسه في قتله تاصر الله ورسوله وكان يندب الى قتل من يؤذيه
ويقول من يكفينى عدوى وكذا لك اصحابه يسارعون الى قتل من آذاه
بلسانه وان كان ابا او غيره وهذرون قتل من ظفروا به من هذا الضرب
وقد تقدم من بيان ذلك ما فيه بلاغ ومن المعلوم ان هؤلاء لو كانوا بمنزلة
سائر الكفار الذين لا عهد لهم لم يقتلهم ولم يامر بقتلهم في مثل هذه الاوقات التي
آمن فيها الناس وكف عن هوم مثلهم فلم ان السب جنابة زائدة على الكفر وقد تقدم
تقرير ذلك في المسئلة الاولى على وجهه يقطع العاقل ان سب الرسول
صلى الله عليه وسلم جنابة لها موقع يزيد على سائر الجنابات بحيث يستحق
صاحبها من العقوبة ما لا يستحقه غيره وان كان كافرا حريا مبالغيا محاربة
المسلمين وان وجوب الاتصار من كان هذه حاله كان مؤكدا في الدين
والسعى في اهدار دمه من افضل الاعمال واوجبها واحقها بالمسارعة اليه
وابتغاء رضوان الله تعالى فيه وابلغ الجهاد الذى كتبه الله على عباده وفرضه
عليهم ومن تأمل الذين اهدر النبي صلى الله عليه وسلم دماءهم يوم الفتح
واشتد غضبه عليهم حتى قتل بعضهم في نفس الحرم واعرض عن بعضهم
وانظر قتل بعضهم وجد لهم جرائم زائدة على الكفر والحراب من ردة

وقتل ونحو ذلك وجرم أكثرهم انما كان من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم واذاه بالسنتهم فاي دليل اوضح من هذا على ان سبه وهجاءه جناية زائدة على الكفر والحراب لا يدخل في ضمن الكفر كما يدخل سائر المعاصي في ضمن الكفر وعلى ان المعاهدين اذا انقضوا العهد وفيهم من سب النبي صلى الله عليه وسلم كان للسب عقوبة زائدة على عقوبة مجرد نقض العهد وما يدل على ان السب جناية زائدة على كونه كفرا وحرابا وان كان منضمنا لذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم قد كان يعفو عن يؤذيه من المنافقين كما تقدم بيانه وقد كانت له ان يقتلهم كما تقدم ذكره في حديث ابي بكر وغيره ولو كان السب مجرد ردة لوجب قتله كالمرند يجب قتله فلم انه قد تغلب في السب حق النبي صلى الله عليه وسلم بحيث يجوز له العفو عنه وما يدل على ان السب جناية مفردة ان الذي لو سب واحدا من المسلمين او المعاهدين ونقض العهد كان سب ذلك الرجل جناية عليه يستحق بها من العقوبة ما لا يستحقه بمجرد نقض العهد فيكون سب رسول الله صلى الله عليه وسلم دون سب واحد من البشر وما يدل على ذلك ان سب النبي صلى الله عليه وسلم وشتمه يؤذيه شمة وهجاؤه كما يؤذيه التعرض لدمه وماله قال الله تعالى لما ذكر الغيبة يجب احداكم ان يأكل لحم اخيه ميتا فكرهتموه فجملة الغيبة التي هي كلام صحيح بمنزلة اكل لحم الميت فكيف يبتانه وسب النبي صلى الله عليه وسلم لا يكون الا ببتانه وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال

لعن المؤمن كقتله • وكما يوذى ذلك غيره من البشر • وإيضاً فان ذلك
يوذى جميع المؤمنين ويوذى الله سبحانه وتعالى ومجرد الكفر والمخاربة
لا يحصل بها من اذاه ما يحصل بالوقعة في العرض مع المخاربة فلو قيل
ان الواقع في عرضه من انتقض عهده بمنزلة غيره من انتقض
عهده لكانت الواقعة في عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم واذاه
بذلك جرم الاجزاء له من حيث خصوص النبي صلى الله عليه وسلم وخصوص
اذاه كما لو قتل رجل نبياً من الانبياء فان لقتله من العقوبة ما لا يستحق على مجرد
الكفر والمخاربة وهذا كله ظاهر لا يخفى به فان دماء الانبياء واعراضهم
اجل من دماء المؤمنين واعراضهم فاذا كان دماء غيرهم واعراضهم لا تدرج
عقوبتها في عقوبة مجرد نقض العهد فان لا تدرج عقوبة دمايتهم واعراضهم
في عقوبة نقض العهد بطريق الاولى • ومما يوضح ذلك ان سب النبي صلى الله
عليه وسلم تعالى به عدة حقوق حق الله سبحانه من حيث كفر برسوله
وعادى افضل اوليائه وبارزه بالمخاربة ومن حيث طعن في كتابه ودينه فان
صحتها موقوفة على صحة الرسالة ومن حيث طعن في الوهيتة فان الطعن في
الرسول طعن في المرسل وتكذيبه تكذيب الله تبارك وتعالى وانكار لكلامه
وامره وخبره وكثير من صفاته وتعلق به حق جميع المؤمنين من هذه
الامة ومن غيرها من الامم فان جميع المؤمنين مؤمنون به خصوصاً صامته فان
قيام امره ديانهم ودينهم وآخرتهم به بل عامة الخير الذي يصيبهم في الدنيا
والآخرة بوساطته وسفارتهم فالسب له اعظم عندهم من سب انفسهم وابنائهم

وابنائهم وسب جميعهم كما انه احب اليهم من انفسهم واولادهم وابائهم والناس
اجمعين وتعلق به حق رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث خصوص نفسه
فان الانسان تؤذ به الواقعة في عرضه اكثر مما يؤذيه اخذ ماله واكثر مما يؤذيه
الضرب بل وبما كانت عنده اعظم من الجرح ونحوه خصوصاً من يجب
عليه ان يظهر للناس كمال عرضه وعلوقه لينتفعوا بذلك في الدنيا والآخرة
فان هتك عرضه قد يكون اعظم هنده من قتله فان قتله لا يقدح عند
الناس في نبوته ورسالته وعلوقه كما ان موته لا يقدح في ذلك بخلاف
الواقعة في عرضه فانها قد تؤثر في نفوس بعض الناس من النفرة منه وسوء
الظن به ما يفسد عليهم ايمانهم ويوجب لهم خسارة الدنيا والآخرة فكيف
يجوز ان يعتقد عاقل ان هذه الجناية بمنزلة ذمي كان في ديار المسلمين فلحق
بيلاد الكفار مستوطنهم ان ذلك اللحاق ليس في خصوصه حق الله
ولا لرسوله ولا لاحد من المسلمين اكثر مما فيه ان الرجل كان معتصماً بجبلنا
نفق تلك العصمة فانما اضر بنفسه لا باحد من المؤمنين فعلم بذلك ان
السب فيه من الاذى لله ورسوله ولعباده المؤمنين ما ليس في الكفر والمحاربة
وهذا ظاهر ان شاء الله اذ ثبت ذلك فنقول هذه الجناية جناية السب موجبها
القتل لما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم من لكعب بن الاشرف فانه قد
آذى الله ورسوله فعلم ان من آذى الله ورسوله كان حقه ان يقتل ولما
تقدم من اهدار النبي صلى الله عليه وسلم المرأة السابية مع انها لا تقتل لمجرد
نقض العهد ولما تقدم من امره صلى الله عليه وسلم يقتل من كان يسبه مع

امساكه عن هـ وبمنزله في الدين وندبه الناس في ذلك والثناء صلى من
سارع في ذلك هـ ولما تقدم من الحديث المرفوع ومن اقوال الصحابة رضي
الله عنهم ان من سب نبيا قتل ومن سب غير نبى جلدته والذي يختص بهذا
الموضع ان تقول هذه الجناية اما ان يكون موجبا بخصوصها القتل او الجلد
او لا عقوبة لها بل يدخل عقوبتها في ضمن عقوبة الكفر والحراب وقد ابطالنا
القسم الثالث والقسم الثاني ايضا باطل لوجوه هـ احدها هـ انه لو كان الامر
كذلك لكان الذمى اذ انتقض العهد بسب النبي صلى الله عليه وسلم ينبغي ان
يجلد لسب النبي صلى الله عليه وسلم لانه حق آدمى ثم يكون كالكافر الحربي
يقتل للكفر ومعلوم ان هذا خلاف ما دل عليه السنة واجماع الصحابة فانهم
اتفقوا على القتل فقط فلم أن موجب كلا الجنائين القتل والقتل لا يمكن
تعدده وكذلك كان ينبغي ان يجلد المرتد لحق النبي صلى الله عليه وسلم
ثم يقتل لردته كمرتد سب بعض المسلمين فانه يستوفى منه حق الآدمى
ثم يقتل الا ترى ان السارق يقطع لسرقته التي هي حق الله ويرد المال المسروق
اذا كان باقيا بالاتفاق ويغرم به له ان كان تالفا عند اكثر الفقهاء ولا يدخل
حق الآدمى في حق الله مع اتحاد السب هـ الثاني هـ انه لو لم يكن موجبه القتل
وانما القتل موجب كونه ردة لم يجز للنبي صلى الله عليه وسلم المفوعة لان
اقامة الحد على المرتد واجبة بالاتفاق لا يجوز المفوعة فلما عفا عنه النبي
صلى الله عليه وسلم في جنائة دل على ان السب نفسه يوجب القتل حق للنبي
صلى الله عليه وسلم ويدخل فيه حق الله تعالى ويكون سابه وقاذه بمنزلة

ساب غيره وقاذفه قد اجتمع في سبه حقان حتى لله وحق لآدمي فلولان
 المسبوب والمقذوف عفا عن حقه لم يقدر القاذف والساب على حق الله
 بل دخل في القول لك النبي صلى الله عليه وسلم اذ عفا عن سبه دخل
 في عفو الله فلم يقتل لكفره كما يعز سباب غيره لمعصيته مع ان
 المعصية المجردة عن حق آدمي توجب التعزير ويوضح ذلك انه قد ثبت انه
 كان له ان يقتل من سبه كما في حديث ابي بكر وحديث الذي امر بقتله
 لما كذب عليه وحديث الشعبي في قتل الخارجي وكذا ثبت عليه احاديث
 قد تقدم ذكرها وثبت له ان يعفو عنه كما دل عليه حديث ابن مسعود
 وابي سعيد وجابر وغيرهم فلم ان سبه يوجب القتل كما ان سب غيره يوجب
 الجلد وان تضمن سبه الكفر بالله كما تضمن سب غيره المعصية لله ويكون
 الكفر والحراب نوعين احدهما حق خالص والثاني ما فيه حق لله وحق
 لآدمي كما ان المعصية قسمان احدهما حق خالص لله والثاني حق لله
 ولا آدمي ويكون هذا النوع من الكفر والحراب بمنزلة غيره من الانواع
 في استحقاق فاعله القتل ويفارقه في الاستيفاء فانه الى الادمي كما ان المعصية
 بسب غير النبيين بمنزلة غيرها من المعاصي في استحقاق فاعلها الجلد ويفارق
 غيرها في ان الاستيفاء فيها الى الادمي يوضح هذا الحق الواجب على
 الانسان قد يكون حقاً محضاً لله وهو ما اذا كفر بوعصى على وجه لا يورث
 احداً من الخلق فهذا اذ لو جب فيه حد لم يميز العفو عنه بحال وقد يكون
 حقاً محضاً لآدمي بمنزلة الديون التي تجب للانسان على غيره من ثمن مبيع

او بدل قرض ونحو ذلك من الدين التي تثبت بوجه مباح فهذا لا عقوبة فيه بوجه وانما يعاقب على الدين اذا امتنع من وقائه والامتناع معصية وقد يكون حقا لله ولا دمي مثل حد القذف والقود وعقوبة السب ونحو ذلك فهذه الامور فيها العقوبة من الحد والتعزير والاستيفاء فيها مفوض الى اختيار الآدمي ان يحب استوفى القود وحد القذف وان شاء عفا فسب النبي صلى الله عليه وسلم لو كان من القسم الثاني لم يكن فيه عقوبة بحال فتعين ان يكون من القسم الثالث وقد ثبت ان عقوبته القتل فعلم ان سب النبي صلى الله عليه وسلم من حيث هو سب له وحق لا دمي عقوبته القتل كما ان سب غيره من حيث هو سب له وحق لا دمي عقوبته الجلد اما حدا او تعزيرا وهذا معنى صحيح واضح وسر ذلك انه اذا اجتمع الحقان فلا بد من عقوبة لان معصية الله توجب العقوبة اما في الدنيا او في الآخرة فاذا كان الاستيفاء جعل الله ذلك الى المستحق من الآدميين لان الله اغنى الشركاء عن الشرك فمن عمل عملا اشرك فيه غيره فهو كله للذي اشرك كذا لك من عمل عملا لغيره فيه عقوبة جعل عقوبته كلها لك الغير وكانت عقوبته على معصية الله تمكين ذلك الانسان من عقوبته وتقام هذا المعنى ان يقال بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم يتعين القتل لان المستحق لا تمكن منه المطالبة والعفو كما ان من سب او شتم احدا من اموات المسلمين عزر على ذلك الفعل لكونه معصية لله وان كان في حياته لا يهودي حتى يطلب اذا علم الوجه الثالث ان سب النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز ان يكون من حيث هو سب بمنزلة سب غيره

من المؤمنين لانه صلى الله عليه وسلم يباين سائر المؤمنين من ايمته في عامة الحقوق فرضاو خطراوغيرهما مثل وجوب طاعته و وجوب محبته وتقديره في المحبة على جميع الناس و وجوب تعزيره و توقيره على وجه لايساويه فيه احد و وجوب الصلاة عليه و التسليم الي غير ذلك من الخصائص التي لا تخصي وفي سبه ابداء الله و لرسوله و لسائر المؤمنين من عباده و اقل ما في ذلك ان سبه كفرو و محاربة و سب غيره ذنب و معصية و معلوم ان العقوبات على قدر الجرائم فلو سوي بين سبه و سب غيره لكان تسوية بين السيئين المتباينين و ذلك لا يجوز فاذا كان سب غيره مع كونه معصية يوجب الجلد و جب ان يكون سبه مع كونه كفرا يوجب القتل و يصير ذلك نوعا من انواع الكفر من وجه و نوعا من انواع السب من وجه فمن حيث هو من جنس الكفر اوجب القتل و من حيث هو من جنس السب كان حقا لا دمي * الوجه الرابع * ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعاقب احدا منهم الا بالقتل و لو كان هو بافتراده لا يوجب القتل و انما يوجب ما دونه و هو صلى الله عليه وسلم قد عفا عن عقوبته في ما دونه و آمن من فعل ذلك لكان صاحب ذلك لا ينبغي قتله لان دينه الذي يختصه لا يقتضي القتل * فان قيل * فقتله بمجموع الامرين * قلنا * و هذا المقصود لان السب حيث كان فانه مستلزم لكفر لا عهده معه * الدليل التاسع * ان سب رسول الله صلى الله عليه وسلم مع كونه من جنس الكفر و الحراب اعظم من مجرد الردة عن الاسلام فانه من المسلم رددة و زيادة كما تقدم تقريره

هو عليه السلام ليس كسائر الناس في الحقوق بل خصوصياته لا تخصي

فاذا كان كفر المرتد قد تغلظ لكونه قد خرج عن الدين بعد ان دخل فيه فاجب القتل عينا فكفر الساب الذي آذى الله ورسوله وجب جمع المؤمنين من عباده اولى ان يتغلظ فيوجب القتل عينا لان مفسدة السب في انواع الكفر اعظم من مفسدة مجرد الردة وقد اختلف الناس في قتل المرتدة وان كان المختار قتلها ونحن قد قد مناصوصا عن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه في قتل السابة الذمية وغير الذمية والمر تدستاب من الردة ورسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه قتلوا الساب ولم يستبوه فعلم ان كفره اغلظ فيكون نعين قتله اولى ﴿ الدليل العاشر ﴾ ان تطهير الارض من اظهار سب رسول الله صلى الله عليه وسلم واجب بحسب الامكان لانه من تمام ظهور دين الله وعلو كلمة الله وكون الدين كاه الله فحيث ما ظهر سبه ولم ينتقم ممن فعل ذلك لم يكن الدين ظاهرا ولا كلمة الله عالية وهذا كما يجب تطهيرها من الزناة والسراق وقطاع الطريق بحسب الامكان بخلاف تطهيرها من اصل الكفر فانه ليس بواجب كجواز اقرار اهل الكتابين على دينهم بالذمة ملتزمين جريبان حكم الله ورسوله عليهم لا يتا في اظهار الدين وعلو الكلمة وانما يجوز مهادة الكافر وامانه عند العجز والمصلحة المرجوة في ذلك وكل جناية وجد ، تطهير الارض منها بحسب القدرة يتعين عقوبة فاعلها المعقوبة المحدودة في الشرع اذا لم يكن لها مستحق معين فوجب ان يتعين قتل هذا لانه ليس لهذه الجناية مستحق معين لانه نعين بها حق الله ورسوله وجميع المؤمنين وبهذا يظهر الفرق بين الساب وبين الكافر

لجواز اقرار ذلك على كفره مستغنياً به ملتزماً بحكم الله ورسوله بخلاف المظهر
 للسب **الدليل الحادي عشر** ان قتل سابع النبي صلى الله عليه وسلم وان
 كان قتل كافر فهو حد من الحد وليس قتلاً على مجرد الكفر والحرب
 لما تقدم من الاحاديث الدالة على انه جناية زائدة على مجرد الكفر والحاربة
 ومن ان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه امر واقع بالقتل صيناً وليس هذا
 موجب الكفر والحاربة ولما تقدم من قول الصديق رضي الله عنه في التي
 سببت النبي صلى الله عليه وسلم ان حد الانبياء ليس يشبه الحدود ومعلوم ان
 قتل الاسير الحربي ونحوه من الكفار والحاربين لا يسمى حد اولاً لان ظاهراً
 سبه في ديار المسلمين فساد عظيم اعظم من جرائم كثيرة فلا بد ان يشرع له حد يزجر
 عنه من يتعاطاه فان الشارع لا يهمل مثل هذه المقاصد ولا يخليها من
 الزواجر وقد ثبت ان حد القتل بالسنة والاجماع وهو حد لغير معين حي
 لان الحق فيه لله ورسوله وهو ميت ولكل مؤمن وكل حد يكون بهذه المثابة
 فانه يتعين اقامته بالاتفاق **الدليل الثاني عشر** ان نصر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وتعزيزه وتوقيره واجب وقتل سابعه مشروع كما تقدم فلو جاز
 ترك قتله لم يكن ذلك نصراً له ولا تعزيراً ولا توقيراً بل ذلك اقل نصره لان
 الساب في ايدينا ونحن متمكنون منه فان لم نمنعه مع ان قتله جائز لكان ذلك
 غاية في الخذلان وترك التعزير والتوقيرو هذا اظهر واعلم ان تقرير
 هذه المسئلة له طرق متعددة غير ما ذكرناه ولم نطل الكلام هنا لان عامة
 الدلائل المذكورة في المسئلة الاولى تدل على وجوب قتله لنا ملها فاكثفنا

بما ذكرناه هناك وان كان القصد في المسئلة الاولى بيان جواز قتله مطلقاً
وهنا بيان وجوب قتله مطلقاً وقد اجبتنا هناك عن ترك النبي صلى الله عليه
وسلم قتله من اهل الكتاب والمشركين السايين وبيننا ان ذلك انما كان في
اول الامر حين كان ما موراً بالمعفو والصريح قبل ان يؤمر بقتال الذين اوتوا
الكتاب حتى يسطوا الجزية ويجهاد الكفار والمنافقين وانه كان له ان يعفو عن
سبه لان هذه الجريمة غلب فيها حقه وبعد موته لا عافي عنها والله اعلم .
﴿ المسئلة الثالثة انه يقتل ولا يستتاب سواء كان مسلماً او كافراً ﴾
قال الامام احمد في رواية حنبل كل من شتم النبي صلى الله عليه وسلم ونقصه مسلماً
كان او كافراً فعليه القتل واري ان يقتل ولا يستتاب وقال كل من نقض العهد
واحدث في الاسلام حدثاً مثل هذا رأيت عليه القتل ليس على هذا
اعطوا العهد والذمة . وقال عبد الله سألت ابي عن شتم النبي صلى الله عليه
وسلم يستتاب قال قد وجب عليه القتل ولا يستتاب خالد بن الوليد قتل
رجلاً شتم النبي صلى الله عليه وسلم ولم يستببه هذا مع نصه انه مرتد ان كان
مسلماً وانه قد نقض العهد ان كان ذمياً واطلق في سائر اجوبته انه يقتل
ولم يامر فيه باستتابة هذا مع انه لا يختلف نصه ومذهبه ان المرتد المجردي يستتاب
ثلاثاً الا ان يكون ممن ولد على الفطرة فقد روي عنه انه يقتل ولا يستتاب
والمشهور عنه استتابة جميع المرتدين واتباع في استتابته ما صح في ذلك عن
عمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابي موسى وغيرهم من الصحابة رضي الله
عنهم انهم امروا باستتابة المرتد في قضايا متفرقة وقد رهاهم رضي الله عنه

﴿ المسئلة الثالثة انه يقتل ولا يستتاب سواء كان مسلماً او كافراً ﴾

ثلاثاً وفسر الامام احمد قول النبي صلى الله عليه وسلم من 'بذل دينه فاقتلوه'
بانه المقيم على التبدل الثابت عليه فاذا تاب لم يكن مبدلاً وهو واجتمع بقول
قد اسلمت وهل استتابة المرتد واجبة او مستحبة فيه عن الامام احمد وروايتان
وكذلك الخرقى اطلق القول بان من قذف فام النبي صلى الله عليه وسلم قتل
مسليماً كان او كافراً واطلق ابو بكر انه يقتل من سب النبي صلى الله عليه وسلم
وكذلك غيرهما مع انهم في المرتد يذكرون انه لا يقتل حتى يستتاب فان
تاب من السب بان يسلم او يعود الى الذمة ان كان كافراً او يعود الى الاسلام
ان كان مسلماً ويقطع عن السب فقال القاضي في (المجرد) وخيره من اصحابنا والردة
تحصل بمجرد الشهادتين وبالتعرض بسب الله تبارك وتعالى وبسب النبي
صلى الله عليه وسلم الا ان الامام احمد قال لا تقبل توبة من سب النبي صلى الله
عليه وسلم لان المرة تلحق النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وكذلك قال
ابن عقيل قال اصحابنا في سب النبي صلى الله عليه وسلم انه لا تقبل توبته من
ذلك لما دخل من المرة من السب صلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو حق
آدمي لم يعلم اسقاطه وقال القاضي في خلافه وانه ابو الحسين اذا سب
النبي صلى الله عليه وسلم قتل ولم تقبل توبته مسلماً كان او كافراً ويجعله
ناقضاً للعهد نص عليه احمد وذكر القاضي النصوص التي قد منها من
الامام احمد في انه يقتل ولا يستتاب وقد وجب عليه القتل قال القاضي لان
حق النبي صلى الله عليه وسلم يتعلق به حقان حق لله وحق لآدمي
والمقربة اذا تعلق بها حق لله وحق لآدمي لم تسقط بالتوبة كالحدي في الحاربة

فانه لو تاب قبل القدرة لم يسقط حق الآدمي من القصاص وسقط حق الله * وقال ابو المواهب العكبري يجب لقذف النبي صلى الله عليه وسلم الحد المغلظ وهو القتل تاب او لم يجب ذميا كان او مسلما وكذا ذكر جماعات آخرون من اصحابنا انه يقتل سب النبي صلى الله عليه وسلم ولا تقبل توبته سواء كان مسلما او كافرا ومرا دهم بانه لا تقبل توبته ان القتل لا يسقط عنه بالتوبة والتوبة اسم جامع للرجوع عن السب بالاسلام وبغيره فلذلك اتوا بها وارادوا انه لو رجع عن السب بالاسلام او بالاقلاع عن السب والعود الى الذمة ان كان ذميا لم يسقط عنه القتل لان عامة هؤلاء لما ذكروا هذه المسئلة قالوا خلا فالابي حنيفة والشافعي في قولهما ان كان مسلما يستتاب فان تاب والاقبل كالمتردد وان كان ذميا فقال ابو حنيفة لا يتقض عهده واختلف اصحاب الشافعي فيه فعلم انهم ارادوا بالتوبة توبة المتردد وهي الاسلام ولانهم قد حكموا بانه متردد وقد صرحوا بان توبة المتردد ان يرجع الى الاسلام وهذا ظاهر فيه فان كل من ارتد بقول فتوبته ان يرجع الى الاسلام ويتوب من ذلك القول واما الذي فان توبته لها صورتان . احداها . ان يقطع عن السب ويقول لا اعود اليه وانا اعود الى الذمة والتزم موجب العهد * والثانية . ان يسلم فان اسلامه توبة من السب وكلا الصورتين تدخل في كلام هؤلاء الذين قالوا لا تقبل توبته مسلما كان او كافرا وان كانت الصورة الثانية ادخل في كلامهم من الاولى لكن اذا لم يسقط عنه القتل بتوبة هي الاسلام فان لا يسقط بشبهة هي العود الى الذمة او لى وانما كانت ادخل

لانه قد علم ان التوبة من المسلم انما هي الاسلام فكذلك من الكافر لا ذكروا
 توبة الاثني بلفظ واحد ولان تعليلهم بكونه حق آدمي وقيامه على المحارب
 دليل على انه لا يسقط بالاسلام ولانه قد صرح حوافي مواضع يأتي بعضها
 ان التوبة من الكافر هنا اسلامه * وقد صرح بذلك جماعة غيرهم فقال القاضي
 الشريف ابو علي بن ابي موسى في (الارشاد) وهو ممن يعتمد نقله ومن سب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل ولم يستتب ومن سبه صلى الله عليه
 وسلم من اهل الذمة قتل وان اسلم . وقال ابو علي بن البناء في (الخصال
 والاقسام) له ومن سب النبي صلى الله عليه وسلم وجب قتله ولا تقبل توبته
 وان كان كافرا اسلم فالصحيح من المذهب انه يقتل ايضا ولا يستتاب . قال
 ومذهب مالك كذا هبنا عامة هؤلاء لم يذكر واخلاقا في وجوب قتل
 المسلم والكافر وانه لا يسقط بالتوبة من الاسلام وغيره وهذه طريقة
 القاضي في كتبه المتأخرة من التعليق الجديد وطريقة من وافقه وكان القاضي
 في (التعليق القديم) وفي (الجامع الصغير) يقول ان المسلم يقتل ولا تقبل توبته
 وفي الكافر اذا اسلم روايتان قال القاضي في الجامع الصغير الذي ضمنه مسائل
 التعليق القديم ومن سب ام النبي صلى الله عليه وسلم قتل ولم تقبل توبته
 فان كان كافرا اسلم ففيه روايتان . احدهما . يقتل ايضا . والثانية . لا يقتل
 ويستتاب قياسا على قوله في الساحر اذا كان كافرا لم يقتل وان كان مسلما قتل
 وكذلك ذكر من نقل من التعليق القديم مثل الشريف ابي جعفر قال اذا
 سب ام النبي صلى الله عليه وسلم قتل ولم تقبل توبته وفي الذي اذا سب

أم النبي صلى الله عليه وسلم روايتان • احدهما • يقتل • والاخرى • لا يقتل
 قال وبهذا التفصيل قال مالك وقال اكثرهم تقبل توبته في الحالين • لئانه
 حد وجب كقذف آدمي فلا يسقط بالتوبة كقذف غير أم النبي صلى الله
 عليه وسلم وكذلك قال أبو الخطاب في رؤس المسائل اذا قذف أم النبي
 صلى الله عليه وسلم لا تقبل التوبة منه وفي الكافر اذا سبها ثم اسلم روايتان
 وقال أبو حنيفة والشافعي تقبل توبته في الحالين • لئانه حد وجب كقذف
 آدمي فلا يسقط بالتوبة دليله قذف غير أم النبي صلى الله عليه وسلم وانما
 ذكرت عبارة هؤلاء ليتبين ان مرادهم بالتوبة هنا من الكافر الا سلام
 ويظهر ان طريقتهم بعينها هي طريقة ابن البناء في ان المسلم اذا سب لم تقبل توبته
 وان الذي اذا سب ثم اسلم قتل ايضا في الصحيح من المذهب فان قيل فقد
 قال القاضي في خلافه • فان قيل • اليس قد قلتم لو تقضى العهد بغير سب النبي
 صلى الله عليه وسلم مثل ان نقضه بمنع الجزية او قتال المسلمين او اذ يتهم ثم
 تاب قبلتم توبته وكان الامام فيه بالخيار بين اربعة اشياء كالخري اذا حصل
 اسير في ايد ينها قلتم في سب النبي صلى الله عليه وسلم اذا تاب منه كذلك
 • قيل • لان سب النبي صلى الله عليه وسلم قذف لميت فلا يسقط بالتوبة كما
 قذف ميتا • وهذا من كلامه يدل على ان التوبة غير الا سلام لانه لو تقضى
 العهد بغير السب ثم اسلم لم يتخير الامام فيه • قلنا • لا فرق في التخيير بين الاربعة
 قبل التوبة التي هي الاقلاع وبعد • عند من يقول به وانما اراد المخالف
 ان يقيس على صورة تشبه صور النزاع وهي الحكم فيه بعد التوبة اذا

كان قبل التوبة قد ثبت جواز قتله على ان توبة الذي الناقض للعهد لها صورتان . احدهما . ان يسلم فان اسلامه توبة من الكفر وثوابه معه . والثانية . ان يرجع الى الذمة تائباً من الذنب الذي احدثه حتى انتقض عهد . فهذه توبة من نقض العهد فاذا تاب هذه التوبة وهو مقدور عليه جاز للامام ان يقبل توبته حيث يكون حكمه حكم الاسير كما ان الاسير اذا طلب ان تعقد له الذمة جاز ان يجاب الى ذلك فالزم المخالف القاضي على طريقته ان الناقض التائب من النقض يخير الامام فيه فإلا خير تموه في الساب اذا تاب توبة يمكن التخيير بعدها بان يقطع عن السب ويطلب عقد الذمة له ثانياً فلذلك قيل في هذه الصورة هلاخير الامام فيه بعد التوبة وان كان في صورة اخرى لا يمكن التخيير بعد توبة في الاسلام وقد تقدم ذكر ذلك وقد قد منا ايضاً ان الصحيح انه لا يخيّر فحين نقض العهد بما يضر المسلمين بحال وقد ظهر ان الرواية الاخرى التي حكوها في الفرق بين المسلم والكافر مخرجة من نصه على الفرق بين الساحر الكافر والساحر المسلم وذلك انه قد قال في الساحر الذي لا يقتل ما هو عليه من الكفر اعظم واستدل بان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتل ليبد بن اعصم لما سحره والساحر المسلم يقتل عنده لما جاء في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمر وعثمان وابن عمر وحفصة رضي الله عنهم من الاحاديث ووجه الترجيح ان ما الكافر عليه من الشرك اعظم مما هو عليه من السب والسحر فنسبة السب والسحر اليه واحدة بخلاف المسلم فاذا قتل الساحر المسلم دون الذي فكذلك الساب

الذي دون المسلم تكن السب ينقض العهد فيجوز قتله لاجل نقض العهد
 فاذا اسلم امتنع قتله لنقض العهد وهو لا يقتل لخصوص السب كما لا يقتل
 لخصوص السر فيبقى دمه معصوماً وقد حكى هذه الرواية الخطابي عن
 الامام احمد نفسه فقال قال مالك بن انس من شتم النبي صلى الله عليه وسلم
 من اليهود والنصارى قتل الا ان يسلم وكذلك قال احمد بن حنبل وحكى
 آخرون من اصحابنا رواية عن الامام احمد ان المسلم تقبل توبته من السب
 بان يسلم ويرجع عن السب كذلك ذكر ابو الخطاب في (المداية) ومن
 احتذى حذوه من متأخري اصحابنا في سب الله ورسوله من المسلمين
 هل تقبل توبته ام يقتل بكل حال روايتان فقد تلخص ان اصحابنا حكموا في
 السب اذا تاب ثلاث روايات • احدها • يقتل بكل حال وهي التي
 نصرها كلهم ودل عليها كلام الامام احمد في نفس هذه المسئلة واكثر
 محققهم لم يذكرها سواها • والثانية • تقبل توبته مطلقاً • والثالثة • تقبل
 توبة الكافر ولا تقبل توبة المسلم وتوبة الذي التي تقبل اذا قلنا بها ان
 يسلم فاما اذا اقلع وطلب عقد الذمة له ثانياً لم يعصم ذلك دمه رواية
 واحدة كما تقدم • وذكر ابو عبد الله السامري ان من سب النبي صلى الله
 عليه وسلم من المسلمين فهل تقبل توبته على روايتين قال ومن سبه من اهل الذمة
 قتل وان اسلم ذكره ابن ابي موسى فعلى ظاهر كلامه يكون الخلاف في المسلم
 دون الذي عكس الرواية التي حكاه جماعة من الاصحاب وليس الامر
 كذلك فان ابن ابي موسى قال ومن سب النبي صلى الله عليه وسلم قتل

ولم يستتب ومن سبه من اهل الذمة قتل وان اسلم فلم يذكر خلافاً من ذلك كما دل عليه المأثور عن الامام احمد وكتاب ابى عبد الله السامري في نقل ابى الخطاب ونقل ابن ابى موسى كما اقتضى شرطه ان تضمنه عدة كتب صغار فلما ذكر ما حكاه ابو الخطاب من الروايتين في المسلم وما ذكره ابن ابى موسى في الذمى اذا اسلم ظهر نوع خلل والافلا ريب اننا قبلنا توبة المسلم باسلامه فتوبة الذمى باسلامه اولى فان كما يفرض في الكافر من غلط السب فهو في المسلم وزيادة فانها يشتركان في اذى النبي صلى الله عليه وسلم وينفرد سب المسلم بانه يدل على زندقته وان سابه منافق ظهر ثقافته بخلاف الذمى فانه سب مستند الى اعتقاد وذلك الاعتقاد زال بالاسلام نعم وقد يوجه ما ذكره السامري بان يقال السب قد يكون غلطاً من المسلم لا اعتقاداً فاذا تاب منه قبلت توبته اذ هو عثرة لسان وسوء ادب او قلة علم والذمى سبه اذى محض لا ريب فيه فاذا وجب الحد عليه لم يسقط باسلامه كسائر الحدود وقد ينزع هذا الى قول من يقول ان السب لا يكون كفراً في الباطن الا ان يكون استحلالاً وهو قول مرغوب عنه كما سيأتي ان شاء الله تعالى واعلم ان اصحابنا ذكروا انه لا تقبل توبته لان الامام احمد قال لا يستتاب ومن اصله ان كل من قبلت توبته فانه يستتاب كالمرتد ولهذا لما اختلفت الرواية عنه في الزنديق والساحر والكاهن والعراف ومن ارتد وكان مسلم الاصل هل يستابون ام لا على روايتين فان قلنا لا يستابون قتلوا بكل حال وان تابوا وقد صرح في رواية عبد الله بان من سب النبي صلى الله عليه وسلم قد وجب عليه القتل ولا يستتاب فنيين

ان القتل قد وجب وما وجب من القتل لم يسقط بحال. يؤيد هذا انه قد قال في ذمي فجر بمسلة يقتل قيل له فان اسلم قال يقتل هذا قد وجب عليه فتبين ان الاسلام لا يسقط القتل الواجب وقد ذكر في الساب انه قد وجب عليه القتل وايضاً فانه اوجب على الزاني بمسلة بعد الاسلام القتل الذي وجب عقوبة على الزنا بمسلة حتى انه يقتله سواء كان حراً او عبداً او محصناً وغير محصن كما قد نص عليه في مواضع ولم يسقط ذلك القتل بالاسلام ويوجب عليه مجرد حد الزنا لانه ادخل على المسلمين من الضرر والمرة ما اوجب قتله وتقض عهده فاذا اسلم لم تزل عقوبة ذلك الاضرار عنه كما لا تزول عنه عقوبة قطعه للطريق لو اسلم ولم يجز ان يقال هو بعد الاسلام كسلم فعل ذلك يفعل به ما يفعل بالمسلم لان الاسلام يمنع ابتداء العقوبة ولا يمنع دواها لان الدوام اقوى كما لو قتل ذمي ذمياً ثم اسلم قتل ولو قتله وهو مسلم لم يقتل ولهذا ينتقض عهد الذمي باشيء مثل الزنا بالمسلة وان لم يكن محصناً و قتل اى مسلم كان والتجسس للكفار و قتال المسلمين والهاق بدار الحرب وان كان المسلم لا يقتل بهذه الاشياء على الاطلاق فاذا اوجب قتل الذمي بها عيناً ثم اسلم كان كماله وجب قتله بذمي ثم اسلم اذ لا فرق بين ان يجب عليه حد لا يجب على المسلم فيسلم او يجب عليه قصاص لا يجب على المسلم فيسلم فان القصاص في انذاره بالاسلام كالحدد وهو يسقط بالشبهة فكما يمنع الاسلام ابتداءه دون دوامه فكذلك العقوبات الواجبة على المعاهد وهذا ينبغي على قولنا بتعين قتل الذمي اذا فعل هذه الاشياء

وان لخصوص هذه الجنايات اثر في قتله وراء كونه كافرا غير ذى شهرة يقتضى
ان قتله حد من الحد ودالتى تجب على اهل دار الاسلام من مسلم ومسلمة
ليس بمنزلة رجل من اهل دار الحرب اخذ اسيرا اذ ذاك المقصود بقتله تطهير
دار الاسلام من فساد هذه الجنايات وحسم مادة جنائى المعاهدين و اذا
كان قد نص على ان لا تزول عنه عقوبة ما ادخله على المسلمين من الضرر في زناه
بالمسلة فان لا تزول عنه عقوبة اضراره بسب رسول الله صلى الله عليه وسلم
اولى لان ما يلحق المسلمين من المضره في دينهم بسب رسول الله صلى الله عليه وسلم
اكثر مما يلحق بالزنا بمسلة اذا اقيم على الزنا في الحد ونصه هذا يدل على ان
الذمى اذا قذف النبي صلى الله عليه وسلم او سبه ثم اسلم قتل بذلك ولم يقيم
عليه مجرد حد قذف واحد من الناس وهو ثمانون اوسب واحد من الناس
وهو التعزير كما انه لم يوجب على من زنى بمسلة اذا اسلم حد الزنا وانما اوجب
القتل الذى كان واجبا على الرواية الاخرى التى خرجها القاضى في كتبه
القديمة ومن اتبعه فان الذمى يستتاب من السب فان تاب والاقتل وكذلك
يستتاب المسلم على الرواية التى ذكر ابو الخطاب وغيره كما يستتاب الزنديق
والساحر ولم اجد للاستتابة في كلام الامام احمد اصلا فاما استتابة المسلم فظاهره
كاستتابة من ارتد بكلام تكلم به واما استتابة الذمى فان يدعى الى الاسلام
فاما استتابة بالعود الى الذمة فلا يكفي على المذهب لان قتله متعين فاما على
الوجه المضطرب الذى يقال فيه ان الامام يخير فيه فيشرع استتابة بالعود
الى الذمة لان اقراره بها جائز بعد هذا لكن لا تجب هذه الاستتابة رواية

واحدة وان اوجبت الاستتابة بالاسلام على احدى الروايتين واما على الرواية
التي ذكرها الخطابي فانه اذا اسلم الذمي سقط عنه القتل مع انه لا يستتاب
كالاسير الحربي وغيره من الكفار يقتلون قبل الاستتابة ولو اسلموا سقط
عنهم القتل وهذا اوجه من قول من يقول بالاستتابة فان الذمي اذا تقضى
العهد جاز قتله لكونه كافرا محاربا وهذا لا يجب استتابة بالانفاق اللهم الا ان
يكون على قول من يوجب دعوة كل كافر قبل قتاله فاذا اسلم جاز ان يقال
عصم دمه كالخري الا على بخلاف المسلم فانه اذا قبلت توبته فانه يستتاب
ومع هذا فمن قبل توبته فقد يجوز استتابة كما يجوز استتابة الاسير لانه من
جنس دماء الكافر الى الاسلام قبل قتله لكن لا يجب لكن المنصوص من
اصحاب هذا القول انه لا يقال له اسلم ولا تاسلم لكن اذا اسلم سقط عنه
القتل فيلخص من ذلك انها لا يستتابان في المنصوص المشهور فان تابا لم تقبل
توبتهما في المشهور ايضا * وحكى عنه في الذمي انه اذا اسلم سقط عنه القتل
وان لم يستتب * وحكى عنه ان المسلم يستتاب وتقبل توبته وخرج عنه في الذمي
انه يساب وهو بعيد * واعلم * انه لا فرق بين سبه بالقذف وغيره كإناص
عليه الامام احمد وعامة اصحابه وعامة العلماء * وفرق الشيخ ابو محمد المقدسى
رحمه الله بين القذف والسب فذكر الروايتين في المسلم وفي الكافر في القذف
ثم قال وكذا لك سبه بغير القذف الا ان سبه بغير القذف يسقط بالاسلام
لان سب الله تعالى يسقط بالاسلام فسب النبي صلى الله عليه وسلم اولى ومباغى
ان شاء الله تعالى تحرير ذلك اذا ذكر بانواع السب فهذا مذهب الامام احمد

• واما مذهب مالك رضى الله عنه فقال مالك في رواية ابن القاسم ومطرف
 • ومن سب النبي صلى الله عليه وسلم قتل ولم يستتب قال ابن القاسم من سبه او شتمه
 • او عابه او تنقصه فانه يقتل كلز نديق • وقال ابو مصعب وابن ابي اويس ميمنا
 • مالكا يقول من سب النبي صلى الله عليه وسلم لو شتمه او عابه او تنقصه قتل
 • مسلما كان او كافرا ولا يستلب موكد للشئ قال محمد بن عبد الحكم اخبرنا
 • اصحاب مالكا انه قال من سب النبي صلى الله عليه وسلم او غيره من النبيين
 • مسلما كان او كافرا قتل ولم يستتب قال وروى لنا مالك الا ان يسلم
 • الكافر قال اشهب عنه من سب النبي صلى الله عليه وسلم من مسلم لو كفر
 • قتل ولم يستتب • فهذه نصوصه نحوا من فصوص الامام احمد والمشهور من
 • مذهبه انه لا تقبل توبة المسلم اذا سب النبي صلى الله عليه وسلم وحكمه
 • حكم الزنديق عندهم ويقتل عندهم حدا لا كفرا اذا اظهر التوبة من السب
 • وروى الوليد بن مسلم عن مالك انه جعل سب النبي صلى الله عليه وسلم
 • ردة قال اصحابه فلي هذا يستتاب فان تاب نكل وان ابي قتل ويحكم له
 • بحكم المرتد واما الذي اذا سب النبي صلى الله عليه وسلم ثم اسلم فبيل يدرأ
 • عنه الاسلام القتل على روايتين ذكرهما القاضي عبد الوهاب وغيره الحداهما
 • يسقط عنه قال مالك في رواية جماعة منهم ابن القاسم من شتم نيثا من اهل
 • الذمة او احدا من الانبياء قتل الا ان يسلم وفي رواية لا يقال له اسلم ولا
 • لاتسلم ولكن ان اسلم فذلك له توبة • وفي رواية مطرف عنه من سب
 • النبي صلى الله عليه وسلم من المسلمين او احدا من الانبياء او تنقصه قتل وكذلك

من فعل ذلك من اليهود والنصارى قتل ولا يستتاب الا ان يسلم قبل القتل • قال ابن حبيب وسمعت ابن الماجشون يقول له وقال لي ابن عبد الحكم وقال لي اصبح عن ابن القاسم فعلى هذه الرواية قال ابن القاسم قال مالك ان شتم النصراني النبي صلى الله عليه وسلم شتم يعرف فانه يقتل الا ان يسلم قاله مالك غير مرة ولم يقل يستتاب • قال ابن القاسم ومحمد قوله عندي ان اسلم طائعا وعلى هذا فلذا اسلم بعد ان يؤخذ وثبت عليه السب ويعلم انهم يريدون قتله ان لم يسلم لا يسقط عنه القتل لانه مكره في هذه الحال • والرواية الثانية لا يد رأى عنه اسلامه القتل • قال محمد بن مخنون وحد القذف وشبهه من حقوق العباد لا يسقط عن الذمي باسلامه وانما تسقط عنه باسلامه حد ود الله فاما حد القذف فحد للعباد كان ذلك من نبي او غيره • واما مذهب الشافعي رضي الله عنه فلم يفرق في سب النبي صلى الله عليه وسلم وجهان • احدهما هو كالمركب اذا تاب سقط عنه القتل وهذا قول جماعة منهم وهو الذي يحكيه اصحاب الخلاف عن مذهب الشافعي • والثاني • ان حد من سبه القتل فكما لا يسقط حد القذف بالتوبة لا يسقط القتل الواجب بسب النبي صلى الله عليه وسلم بالتوبة قالوا ذكر ذلك ابو بكر الفارسي وادعى فيه الاجماع ووافقه الشيخ ابو بكر القفال • وقال الصيدلاني قولنا لا ثالثا وهو ان الساب بالقذف مثلا يستوجب القتل للردة لا للسب فان تاب زال القتل الذي هو موجب للردة وجلد ثمانين لا تذف وعلى هذا الوجه لو كان السب غير قذف عزرب بحسبه • ثم منهم من ذكر هذا الخلاف في المسلم اذا سب ثم اسلم ولم يتعرض للكلام في الذمي

اذا سب ثم اسلم . ومنهم من ذكر الخلاف في الذمي كالحلاف في السلم اذا
 جدد الاسلام بعد السب . ومنهم من ذكر في الذمي اذا سب ثم اسلم
 يسقط عنه القتل وهو الذي حكاه اصحاب الخلاف عن مذهب الشافعي وعليه يترك
 عموم كلام الشافعي في موضع من (الام) فانه قال بعد ان ذكر نواقض العهد ذكر فيها
 سب النبي صلى الله عليه وسلم وايهم قال او فعل شيئا مما وصفته نقضا للعهد واسلم
 لم يقتل اذا كان ذلك قولاً وكذلك اذا كان فعلاً لم يقتل الا ان يكون
 في دين المسلم ان من فعله قتل حدا او قصاصاً فيقتل بجدا او قصاص
 لا نقض عهد وان فعل مما وصفنا وشرط انه نقض لعهد الذمة فلم يسلم
 ولكنه قال اتوب واعطى الجزية كما كتبت اعطيها او على صلح اجدده
 صوب ولم يقتل الا ان يكون فعل فعلاً يوجب القصاص او القود
 فاما ما دون هذا من الفعل او القول فكل قول فيما يقب عليه ولا يقتل قال
 فان فعل او قال مما وصفنا وشرط انه يحمل دمه فظفرنا عليه فامتنع من ان
 يقول اسلم او اعطى الجزية قتل واخذ ماله فبثا فقد ذكر ان من نقض العهد
 فانه تقبل ثوبه اما بان يسلم او بان يعود الى الذمة . وذكر الخطابي قال قال
 مالك بن انس من شتم النبي صلى الله عليه وسلم من اليهود والنصارى قتل الا
 ان يسلم وكذلك قال احمد بن حنبل . وقال الشافعي يقتل الذمي اذا سب
 النبي صلى الله عليه وسلم وتبرأ منه الذمة واحتج في ذلك بخبر كعب بن
 الاشرف وظاهر هذا القتل والاستدلال يقتضي ان لا يكف عنه اذا اظهر
 التوبة لانه لم يحك عنه شيئا ولا ان ابن الاشرف كان مظهر للذمة مهيأ الى

❦ فصل في بيان استتابة المسلم وقبول توبة من سب النبي صلى الله عليه وسلم ❦

اظهار التوبة لو قبلت منه والكلام في فصلين ❦ واحد هما ❦ في استتابة المسلم وقبول توبة من سب النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذكرنا ان المشهور عن مالك واحد انه لا يستتاب ولا تسقط القتل عنه توبته وهو قول الليث بن سعد . وذكر القاضي عياض انه المشهور من قول السلف وجهور العلماء وهو احد الوجهين لاصحاب الشافعي . وحكى مالك واحد انه تقبل توبته وهو قول الامام ابي حنيفة واصحابه وهو المشهور من مذهب الامام الشافعي بناء على قبول توبة المرتد فتكلم اولاً في قبول توبته والذي عليه عامة اهل العلم من الصحابة والتابعين انه تقبل توبة المرتد في الجملة وروى عن الحسن البصري انه يقتل وان اسلم جعله كالزاني والسارق . وذكر عن اهل الظاهر نحو ذلك ان توبته تنفعه عند الله ولكن لا يدرك القتل عنه . وروى عن احمد ان من ولد في الاسلام قتل ومن كان مشركاً فاسلم استتيب . وكذلك روى عن عطاء وهو قول اسحاق بن راهويه والمشهور عن عطاء واحد الاستتابة مطلقاً وهو الصواب . ووجه عدم قبول التوبة قوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه رواه البخاري ولم يستثن ما اذا تاب وقال صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم يشهد ان لا اله الا الله واتى رسول الله الا باحدى ثلاث الثيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة متفق عليه . فاذا كان القاتل والزاني لا يسقط عنها القتل بالتوبة فكذلك التارك لدينه المفارق للجماعة . وعن حكيم بن جماعة عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقبل الله توبة عبد كفر بعد اسلامه رواه الامام

احد ولانه لا يقتل لجرد الكفو والمخاربة لانه لو كان كذ لك لما قتل المترهب
والشيخ الكبير والاعمى والمقعّد والمرأة ونحوهم فلما قتل هو لاء علم ان الردة
حد من الحدود والحدود لا تسقط بالتوبة والصواب ما عليه الجماعة لان الله
سبحانه وتعالى قال في كتابه كيف يهدي الله قوما كفروا بعد ايمانهم وشهدوا
ان الرسول حق وجاءهم البينات والله لا يهدي القوم الظالمين الى قوله
تعالى الا الذين تابوا من بعد ذلك واصلحوا فان الله غفور رحيم فاخبرانه
غفور رحيم لمن تاب بعد الردة وذلك يقتضى مغفرته له في الدنيا
والآخرة ومن هذا حاله لم يعاقب بالقتل بين ذلك ما رواه الامام احمد قال
حدثنا علي بن عاصم عن داود بن ابي هند عن عكرمة عن ابن عباس ان
رجلا من الانصار ارتد عن الاسلام ولحق بالمشرّكين فانزل الله تعالى
كيف يهدي الله قوما كفروا الى آخر الآية فبعث بها قومه اليه فرجع
تائبا فقبل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك منه وخلي عنه ورواه النسائي من
حديث داود مثله . وقال الامام احمد ثنا علي بن خالد عن عكرمة بمعناه
وقال والله ما كذبني قومي على رسول الله صلى الله عليه وسلم وما كذب
رسول الله صلى الله عليه وسلم على الله والله اصدق الثلاثة فرجع تائبا
فقبل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك منه وخلي عنه . وقال ثنا حجاج عن
ابن جريج حدثنا عن عكرمة مولى ابن عباس في قول الله تعالى كيف
يهدي الله قوما كفروا بعد ايمانهم وشهدوا ان الرسول حق . في ابي
عامر بن النعمان ووحوح بن الاسلم والحارث بن سويد بن الصامت

في اثني عشر رجلاً رجوعاً عن الإسلام ولحقوا بقريش ثم كتبوا إلى
 أهلهم هل لنا من قوبة فنزلت إلا الذين تابوا من بعد ذلك في الحارث بن
 سويد بن الصامت وقال ثابعد الرزاق أنا جعفر عن حميد بن مجاهد قال
 جاء الحارث بن سويد فأسلم مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم كفر الحارث
 فرجع إلى قومه فأنزل الله فيه القرآن كيف يهدي الله قوماً كفروا بعد
 إيمانهم إلى قوله غفور رحيم قال فحملها إليه رجل من قومه فقراًها عليه
 فقال الحارث والله أنك ما علمت لصديق وإن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لا صدق منك وإن الله لا صدق الثلاثة قال فرجع الحارث
 فأسلم فحسن إسلامه وكذلك ذكر غير واحد من أهل العلم أنها نزلت
 في الحارث بن سويد وجماعة ارتدوا عن الإسلام وخرجوا من المدينة
 كهيئة البدة ولحقوا بمكة كفاراً فأنزل الله فيهم هذه الآية فندم الحارث
 وأرسل إلى قومه أن سلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم هل لي توبة
 ففعلوا ذلك فأنزل الله تعالى إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله
 غفور رحيم فحملها إليه رجل من قومه فقراًها عليه فقال الحارث أنك
 والله ما علمت لصديق وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صدق منك
 وإن الله عز وجل لا صدق الثلاثة فرجع الحارث إلى المدينة وأسلم
 وحسن إسلامه فهذا رجل قد ارتد ولم يقتله النبي صلى الله عليه وسلم
 بعد عودته إلى الإسلام ولأن الله تعالى قال في أخباره عن المنافقين إياهم
 ورسوله كنتم تستهزؤون لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم إن لعنف عن

طائفة منكم تعذب طائفة فدل على ان الكافر بعد ايمانه قد يعنى عنه وقد يعذب
وانما يعنى عنه اذا تاب فعلم ان توبته مقبولة ❦ وذكر اهل التفسير انهم كانوا
جماعة وان الذي تاب منهم رجل واحد يقال له مخشى بن حبر وقال
بعضهم كان قد انكر عليهم بعض ما سمع ولم يمالهم عليه وجعل يسير مجازيا لهم
فلما نزلت هذه الآيات برئى من ثقافته وقال اللهم اني لا ازال اسمع آية تقرصني
تقشر منها الجلود وتجب منها القلوب اللهم فاجعل وفاتي قتلا في نسيلك
وذكروا القصة ❦ وفي الاستدلال بهذا نظره ولانه قال تعالى يا ايها النبي
جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم الى قوله يخلقون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة
الكفر وكفروا بعد اسلامهم وهموا بما لم ينالوا وما تقموا الا ان اغناهم الله
ورسوله من فضله فان يثوبوا اليك خيرا لهم وان يثولوا يعذبهم الله عذابا
اليافى الدنيا والآخرة وما لهم في الارض من ولي ولا نصير ❦ وذلك دليل
على قبول توبة من كفر بعد اسلامه وانهم لا يعذبون في الدنيا ولا في الآخرة
عذابا باليما يفهم الشرط ومن جهة التعليل والسياق الكلام والقتل عذاب
اليم ❦ فعلم ان من تاب منهم لم يعذب بالقتل ولان الله سبحانه قال من كفر بالله
من بعد ايمانه الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان ولكن من شرح بالكفر صدرا
فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم ذلك بانهم استحبوا الحياة الدنيا
على الآخرة وان الله لا يهدي القوم الكافرين ❦ اولئك الذين طبع الله على
قلوبهم وسمعهم وابصارهم واولئك هم الغافلون لا جرم انهم في الآخرة
هم الخاسرون ❦ ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا

و صبروا ان ربك من بلاد ما قبلهم و احيم . فبين ان الذين هاجروا الى
 دار الاسلام بعد ان قتلوا عن دينهم بالكفر بعد الاسلام وجاهدوا وصبروا
 فان الله يقضو لهم دينهم وحقهم وحقه وحقه مطلقا بما قبله في الدنيا و الاخرة
 و قال سبحانه بن عيسى عن عمرو بن دينار عن عكرمة خريج ثامن من المسلمين
 يعني من المهاجرين قاتلهم المشركون فقتلهم فاصطوبهم الفتنة فقتلت
 عليهم و من الناس من يقول آتاه الله فاذا اودى في الله جعل فتنة الناس
 ككذب الله الآية و نزل فيهم من كفر بالله من بعد ايمانه الآية . ثم انهم
 خرجوا مرة اخرى فاقبلوا حتى اتوا المدينة فانزل الله فيهم ثم ان ربك
 للذين هاجروا من بعد ما قتلوا الى آخر الآية . ولانه سبحانه قال و من
 يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فاولئك سبغت اعمالهم في الدنيا و الاخرة .
 فلم ان من ايمت وهو كافر من المرتدين لا يكون حاله في النار . و ذلك دليل على
 قبول التوبة و صحة الاسلام فلا يكون تاركا له بینه فلا يقتل و له يوم قوله تعالى
 فاذا انسلك الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين الى قوله فان تابوا و اقاموا الصلاة
 و اتوا الزكاة فخلوا سبيلهم . فان هذا الخطاب عام في قتال كل مشرك و تخليته
 سبيله اذا تاب من شركه و اقام الصلاة و اتى الزكاة سواء كان مشركا اصليا
 او مشركا مرتدا . و ايضا فان عبد الله بن سعد بن ابي سرح كان قد ارتد على
 عهد النبي صلى الله عليه وسلم و خلق بمكة و افتري على الله و رسوله ثم انه بعد
 ذلك بايحه النبي صلى الله عليه وسلم و حقق دمه و كذلك الحارث بن سويد
 و كذلك جماعة من اهل مكة اسلموا ثم ارتدوا ثم عادوا الى الاسلام فقتلت

دعائهم ونخصهم بولاية وغيرهم مشهوره عند أهل العلم بالشرع والدين
 وايضا فالاجماع من الصحابة رضي الله عنهم على ذلك فان النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم اتوا في اوتد اكثر العرب الا اهل مكة ولله ينمو الطائف واتيهم قوم
 من تبليظهم مثل سبيلته والضي وطليحة الاسدي فقاتلهم الصديق وماتوا
 الصحابة رضي الله عنهم حتى وجع اكثرهم الى الاسلام ففروهم على ذلك
 ولم يقتلوا واحدا من وجع الى الاسلام ومن يؤمن من كان قد ارتد ورجع طليحة
 الاسدي المتتي والاشعث بن قيس وخلق كثير لا يحصون والقلم بذلك
 ظاهري لا خفاء به على احد وهذا الرواية عن الحسن غير انظر فان مثل هذا
 لا يخفى عليه ولعله اراد انواعا من الردة كظهور الردة وشيوخها او قال
 ذلك في الردة التي ولد حسنا ونحو ذلك مما قد شاع فيه الخلا فوالله ما قوله
 صلى الله عليه وسلم من بدال دينة فاقول بوجبه فانما يكون مبدلا
 اذا دام على ذلك واستمر عليه فاما اذا رجع الى الدين الحق فليس بمبدل
 وكذلك اذا رجع الى المسلمين فليس بترك لدينه فان رجع الى جماعة بل هو
 متمسك بدينه ملازم للجماعة وهذا بخلاف القتل والى فانما فعل صدر عنه
 لا يمكن دوا له عليه بحيث اذا تركه يقال انه ليس بانه ولا قاتل قتي وجد
 منه ترك حده عليه وان عزم على ان لا يعود اليه لانه العزم على ترك العود
 لا يقطع مفارقة ما مضى من الفعل على ان قوله التارك لدينه المفارق للجماعة
 قد يفسر بالمعارض قاطع الطريق كذلك يرواه ابو داود في سننه مفسرا عن
 عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحمل دم امرئ

مسلم يشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله الا باحدى ثلاث رجل
 زنى بعد احصان فانه يرجم ورجل خرج صارا بالله ورسوله فانه يقتل او يصلب
 او ينفى من الارض او يقتل نفسا فيقتل بها * فهذا المستثنى هو المذكور في
 قوله التارك لدينه المفارق للجماعة ولهذا وصفه بفراق الجماعة وانما يكون
 هذا بالمحاربة ويؤيد ذلك ان الحديثين تضمننا انه لا يحل دم من يشهد ان
 لا اله الا الله وان محمدا رسول الله والمرتبد لم يدخل في هذا العموم فلا حاجة
 الى استثنائه وعلى هذا فيكون ترك دينه عبارة عن خروجه عن موجب
 الدين ويفرق بين ترك الدين وتبدله او يكون المراد به من ارتد وحارب
 كالرنيين ومقيس بن صباية ممن ارتد وقتل واخذ المال فان هذا يقتل بكل
 حال ان تاب بعد القدرة عليه ولهذا والله اعلم استثنى هؤلاء الثلاثة الذين
 يقتلون بكل حال وان اظهروا التوبة بعد القدرة ولو كان اريد
 المرتد المجرد لما احتج الى قوله المفارق للجماعة فان مجرد الخروج من
 الدين يوجب القتل وان لم يفارق جماعة الناس فهذا وجه يحتمله
 الحديث وهو والله اعلم مقصود هذا الحديث * واما قوله لا يقبل الله توبة
 عبد اشرك بعد اسلامه فقد رواه ابن ماجه من هذا الوجه ولفظه لا يقبل الله
 من مشرك اشرك بعد اسلامه عملا حتى يفارق المشركين الى المسلمين * وهذا دليل
 على قبول اسلامه اذ ارجع الى المسلمين ويان ان معنى الحديث ان توبته
 لا تقبل مادام مقايين ظهرا في المشركين مكثر السواد هم كحال الذين قتلوا
 بيد رومناه ان من اظهر الاسلام ثم قتن عن دينه حتى ارتد فانه لا تقبل

توبته وعمله حتى يهاجر الى المسلمين وفي مثل هذه لا نزل قوله تعالى ان
الذين توفاهم الملائكة ظالمى انفسهم الآية وايضا فان ترك الدين وتبديله
وفراق الجماعة يدوم ويستمر لانه تابع للاعتقاد والاعتقاد دائم فمتى قطعه
وتركه عاد كما كان ولم يبق للمضى حكم اصلا ولا فيه فساد ولا يجوز ان
يطلق عليه القول بانّه مبدل للدين ولانه فارق له دينه كما يطلق على الزاني
والقاتل بان هذا ازان وقاتل فان الكافر بعد اسلامه لا يجوز ان يسمى كافرا
عند الاطلاق ولان تبديل الدين وتركه في كونه موجبا للقتل بمنزلة الكفر
الاصلي والحراب في كونها كذلك فاذا كان زوال الكفر بالاسلام لوزوال
المحاربة بالعهد يقطع حكم الكفر كذلك زوال تبديل الدين وتركه بالعود
الى الدين واخذه يقطع حكم ذلك التبديل والترك

فصل

اذ اقرر ذلك فان الذي عليه جماهير اهل العلم ان المرتد يستتاب ومذهب
مالك واحد انه يستتاب ويؤجل بعد الاستتابة ثلاثة ايام وهل ذلك
واجب او مستحب على روايتين منها اشهرهما عنهما ان الاستتابة واجبة وهذا
قول اسحاق بن راهويه وكذا مذهب الشافعي هل الاستتابة واجبة
او مستحبة على قولين لكن عنده في احد القولين يستتاب فان تاب في الحال
والا قتل وهو قول ابن المنذر والزهري وفي القول الآخر يستتاب كذهب
مالك واحمد وقال الزهري وابن القاسم في رواية يستتاب ثلاث مرات
ومذهب ابى حنيفة انه يستتاب ايضا فان لم يتب والاقول والمشهور

فصل في ان الاستتابة المرتد واجبة او مستحبة او غير ذلك

عندهم ان الاستابة مستحبة وذكرا الطحاوي عنهم لا يقتل المرتد حتى يستتاب
 وعندهم يعرض عليه الاسلام فان اسلم والاقتل مكانه الا ان يطلب ان يؤجل
 فانه يؤجل ثلاثة ايام * وقال الثوري يؤجل ما رجيت توجهه وكذا لك معنى
 قول القاضي * وذهب عبيد بن حمير وطاوس الى انه يقتل ولا يستتاب لانه
 صلى الله عليه وسلم امر بقتل المبدل دينه والتارك له دينه المفاارق للجماعة
 ولم يأمر باستتابته كما امر الله سبحانه بقتال المشركين من غير استتابتهم انهم
 لو تابوا لكفنا عنهم * يؤيد ذلك ان المرتد اغلظ كفرا من الكافر الاصل فاذن
 جاز قتل الاسير الحربي من غير استتابته فقتل المرتد اولى * وسر ذلك ان الانبياء
 قتل كافر حتى نستيبه بان يكون قد بلغه دعوة محمد صلى الله عليه وسلم
 الى الاسلام فان قتل من لم يبلغه الدعوة غير جائز والمرتد قد بلغه الدعوة
 فجاز قتله كالكافر الاصل الذي بلغه وهذا هو علمه من رأى الاستابة مستحبة
 فان الكفار يستحب ان تدعوم الى الاسلام ضد كل حرب وان كانت
 الدعوة قد بلغتهم فكذلك المرتد ولا يجب ذلك فيها * نعم لو فرض
 المرتد من يخفى عليه جواز الرجوع الى الاسلام فان الاستابة هنا لا بد منها
 ويدل على ذلك ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم اهدى يوم فتح مكة
 دم عبد الله بن سعد بن ابي سرح ودم مقيس بن صبابه ودم عبد الله بن
 خطل وكانوا مرتدين ولم يستبهم بل قتل ذاك الرجلان وثوقف صلى الله
 عليه وسلم عن مبايعة ابن ابي سرح لعل بعض المسلمين يقتله فعلم ان قتل
 المرتد جائز ما لم يسلم وانه لا يستتاب * وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم

عاقب العرنيين الذين كانوا في القباخ ثم ارتدوا عن الاسلام بالله عيسى و هم
 ولم يستلهم ولا نه فعل شيئا من الاسباب المبيحة للدم فقتل قبل استلهم
 كالكافر الاصلي وكان في وكف قطع الطريق ونحوهم فان كل هؤلاء من قبلت
 توبته ومن لم تقبل يقتل قبل الاستتابة ولان المرتد لو امتنع بان يلحق بدار
 الحرب او بان يكون المرتد ون ذوى شوكة يمتنعون بها عن حكم الاسلام
 فانه يقتل قبل الاستتابة بل ارتد فكل ذلك اذا كان في ايدينا * وحجة من
 رأى الاستتابة املا واجبة او مستحبة قوله سبحانه وتعالى قل للذين كفروا
 ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف * امر الله رسوله ان يخبر جميع الذين كفروا
 انهم ان انتهوا غفر لهم ما سلف وهذا معنى الاستتابة والمرتد من الذين
 كفروا والامر للوجوب * فلم . ان استتابة المرتد واجبة ولا يقال فقد
 بلغهم عموم الدعوة الى الاسلام لان هذا الكفرا خص من ذلك الكفر
 فانه يوجب قتل كل من فعله ولا يجوز استبقاؤه وهو لم يستتب من هذا
 الكفر . وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم بعث بالتوبة الى الحارث بن
 سويد ومن كان قد ارتد معه الى مكة كما قد سناه بعد ان كانت قد نزلت
 فيهم آية التوبة فيكون استتابة مشروعة ثم ان هذا الفعل منه خرج امثالا
 للامر بالدعوة الى الاسلام والابلاغ لديه فيكون واجبا . ومن جابر
 رضى الله عنه ان امرأة يقال لها امرءان ارتدت عن الاسلام فامر
 النبي صلى الله عليه وسلم ان يعرض عليها الاسلام فان رجعت والاقتلت .
 وعن عائشة رضى الله عنها قالت ارتدت امرأة يوم احد فامر النبي صلى الله

عليه وسلم ان تستاب فان ثابت والاقتلت رواها الدارقطني . وهذا
ان صح امر بالاستتابة والامر للوجود والعمدة فيه اجماع الصحابة عن
محمد بن عبد الله بن عبد القاري قال قدم على عمر بن الخطاب رجل من
قبل ابي موسى الاشعري فسأله عن الناس فاخبره ثم قال هل من مغربة
خبر قال نعم رجل كفر بعد اسلامه قال فما فعلتم به قال قربناه فضر بنا عنقه
قال عمر فها حبستموه ثلاثا واطمنموه كل يوم رغيئا واستبتموه لعله يتوب
ويرجع الى امر الله اللهم اني لم احضر ولم آمر ولم ارض اذ بلغني رواه مالك
والشافعي واحمد وقال اذهب الى حديث عمر وهذا يدل على ان
الاستتابة واجبة والالم يقل عمر لم ارض اذ بلغني . وعن انس بن مالك
قال لما افتتحنا تستر بعثني الاشعري الى عمر بن الخطاب فلما قدمت عليه قال
ما فعل البكريون قال فلما رأته لا يتقام قلت يا امير المؤمنين ما فعلوا انهم قتلوا
ولحقوا بالشركين ارندها عن الاسلام قاتلوا مع المشركين حتى قتلوا قال
فقال لان اكون اخذتهم سلما كان احب الي مما علي وجه الارض من صفراء
او بيضاء وقال فقلت وما كان سيئهم لو اخذتهم سلما قال كنت اعرض
عليهم الباب الذي خرجوا منه فان ابوا استودعتهم الحبس . وعن عبد الله
ابن عتبة قال اخذ ابن مسعود قوما ارتدوا عن الاسلام من اهل العراق
قال فكتب فيهم الى عثمان بن عفان رضى الله عنه فكتب اليه ان اعرض
عليهم دين الحق وشهادة ان لا اله الا الله فان قبلوا نخل عنهم وان
لم يقبلوا فاقتلهم فقاموا لهما فقتلهم فتركه ولم يقبلها بعضهم فقتله . رواها الامام

١٠ الثاني . ان هذا يجب قتله عينا وان لم يكن من اهل القتال وذاك لا يجوز
ان يقتل الا ان يكون من اهل القتال ويجوز اسبقاؤه بالامان والمدة
والذمة والارقلق والمن والقداء فاذا كان حده اغلظ فلم يقدم عليه
الابعد الا عذرا اليه بالاستتابة بخلاف من يكون جزاؤه دون هذا
١١ الثالث . ان الاصل قد بلغته الدعوة وهي استتابة عامة من كل كفر واما هذا
فالماستتابة من التبديل وترك الدين الذي كان عليه ونحن لم نصرح له
بالاستتابة من هذا ولا بالدعوة الى الرجوع • واما ابن ابي سرح وابن
خطل ومقيس بن صباية فانه كانت لهم جرائم زائدة على الردة وكذلك
الغريون فان اكثر هؤلاء قتلوا مع الردة واخذوا الاموال فصاروا قطاع
الطريق محاربين لله ورسوله وفيهم من كان يؤذي بلسانه اذى صار به من
جنس المحاربين فلذلك لم يستتابوا على ان تمتنع لا يستتابوا انما يستتاب المقدور
عليه ولعل بعض هؤلاء قد استتيب فنكل •

﴿ فصل ﴾

ذكرنا حكم المرتد اسطراد الان الكلام في الساب متعلق به تعلقا شديدا
فمن قال ان ساب النبي صلى الله عليه وسلم من المسلمين يستتاب قال انه
نوع من الكفر فان من سب الرسول اوجحد نبوته او كذب باية من
كتاب الله او تهود او تنصر ونحو ذلك كل هؤلاء قد بدلوا دينهم وتركوه
وفارقوا الجماعة فيستتابون وتقبل توبتهم كغيرهم • يؤيد ذلك ان في كتاب
ابي بكر رضي الله عنه الى المهاجر في المرأة السابة ان حد الانبياء ليس يشبه

﴿ فصل في متعلقات احكام المرتد ايضا ﴾

الحد ودفن تعاطى ذلك من مسلم فهو حر تد او معاخذ فهو ~~مسلم~~ معتقد ر
وعن ابن عباس رضى الله عنه ايما مسلم سب الله او سب احد امره ~~الصلوات~~
فقد كذب برسول الله صلى الله عليه وسلم وهي ردة يستاب منها فان رجع
والا قتل والاعمى الذى كانت له ام ولد تسب النبي صلى الله عليه وسلم كان
ينهاها فلا تنتهى ويؤجرها فلا تنزجر فقتلها بعد ذلك فان كانت مسلمة فلم
يقتلها حتى اسبابها وان كانت ذمية وقد استبأها فاستأبته المسلم اولى وايضا
فاما ان يقتل الساب لكونه كفر بعد اسلامه او لخصوص السب والثاني
لا يجوز لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحل دم امرئ مسلم يشهد ان
لا اله الا الله الا باحدى ثلاث كفر بعد اسلام او زنا بعد احصاء
او قتل نفس فيقتل بها وقد صح ذلك منه من وجوه متعددة وهذا الرجل
لم يزن ولم يقتل فان لم يكن قتله لاجل الكفر بعد الاسلام امتنع قتله فثبت
انه انما يقتل لانه كفر بعد اسلامه وكل من كفر بعد اسلامه فان توبته تقبل
لقوله تعالى كيف يهدي الله قوما كفروا بعد ايما نهم الى قوله الا الذين
تابوا من بعد ذلك واصلحوا الآية ولما تقدم من الأدلة الدالة على قبول توبة
المرتد وايضا فعموم قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم
ما قد سلف وقوله صلى الله عليه وسلم الاسلام يجب ما قبله والاسلام يهدم
ما كان قبله رواه مسلم يوجب أن من اسلم غفر له كل ما مضى وايضا
فان المناقذين الذين نزل فيهم قوله تعالى ومنهم الذين يؤذون النبي ويقولون
هو اذن قل اذن خير لكم الى قوله لا تعتذروا قد كفرتم بعد ايما نكم وقد قبل فيهم

ان نعت عن طائفة منكم نعت ب طائفة مع ان هو لاء قد آذوه بالسنتهم
 و بايد بهم ايضاً ثم العفو مر جولهم وانما يرجى العفو مع التوبة فعلم ان
 توبتهم مقبولة ومن عفى عنه لم يعذب في الدنيا ولا في الآخرة . وايضاً فقله
 سبحانه جاهد الكفار والمنافقين الى قوله فان يتوبوا بك خيرا لم وان يتولوا
 يعذبهم الله عذاباً اليماً الآية فانها تدل على ان المنافق اذا كفر بعد اسلامه
 ثم تاب لم يعذب عذاباً اليماً في الدنيا ولا في الآخرة والقتل عذاب اليماً
 فعلم انه لا يقتل . وقد ذكر عن ابن عباس رضى الله عنهما انها نزلت في
 رجال من المنافقين اطاع احد هم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال علام
 نشتنى انت واصحابك فانطلق الرجل فجاء باصحابه فخلعوا باق ما قالوا شيئاً فانزل الله
 هذه الآية . وعن الضحاك قال خرج المنافقون مع النبي صلى الله عليه وسلم
 الى تبوك فكانوا اذا خلا بعضهم ببعض سبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه
 وطعنوا في الدين فنقل ما قالوا حذيفة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا اهل النفاق ما هذا الذي بلغني عنكم فخلعوا
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما قالوا شيئاً من ذلك فانزل الله هذه الآية
 اكذباً بهم . وايضاً فلا ريب ان توبتهم فيما بينهم وبين الله وان تضمنت
 التوبة من حقوق الآدميين لا وجه . احدها . انه قد قيل كفارة الغيبة
 الاستغفار لمن استغيبه وقد ذهب كثير من العلماء او اكثرهم الى مثل ذلك
 فجاز ان يكون قد اتى به من الايمان برسول الله صلى الله عليه وسلم الموجب
 لانواع الثناء عليه والتعظيم له موجبا لما ناله من عرضه . الثاني . ان حق

الانبياء تابع لحق الله وانما عظمت الواقعة في اعراضهم لما يتضمن ذلك من الكفر والوقعة في دين الله وكتابه ورسائله فاذا تبعت حق الله في الوجوب تبعته في السقوط لئلا يكون اعظم منه ومعلوم ان الكافر تصح توبته من حقوق الله فكذلك من حقوق الانبياء المتعلقة بنبوتهم بخلاف التوبة من الحقوق التي يجب للناس بعضهم على بعض . الثالث . ان الرسول قد علم منه انه يدعوا للتأسي به واتباعه ويخبرهم ان من فعل ذلك فقد غفر له كل ما اسلفه في كفره فيكون قد عفا لمن قد اسلم عما ناله من عرضه وبهذه الوجوه يظهر الفرق بين سب الرسول وبين سب واحد من الناس فانه اذا سب واحد من الناس لم يأت بعد منه ما يناقض موجب السب وسبه حق آدمي محض لم يعف عنه والمقتضى للسب هو وجود بعد التوبة والاسلام كما كان موجودا قبلها ان لم يزرع عنه بالحد وهناك الداعي اليه الكفر وقد زال بالايان واذا ثبت ان توبته وايمانه مقبول منه فيما بينه وبين الله فاذا اظهرها وجب ان يقبلها منه لما روى ابو سعيد في حديث ذي الخويصرة التميمي الذي اعترض على النبي صلى الله عليه وسلم في القسمة فقال خالد ابن الوليد يا رسول الله الا اضرب عنقه فقال لا لعله ان يكون يصلي قال خالد وكم من مصل يقول بلسانه ما ليس في قلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم اوامر ان اتقب عن قلوب الناس ولا اتق بطونهم رواه مسلم وقال لاسامة في الرجل الذي قتله بعد ان قال لا اله الا الله كيف قتله بعد ان قال لا اله الا الله قال انما قالها نعوذا قال فهاشقت عن قلبه . وكذا في

حدث المقداد نحو هذا وفي ذلك المثل قوله تعالى ولا تقولوا لمن الذي
 اليكم السلام لست مؤثمتين من مرض الحياة الدنيا ولا خلاف بين المتكلمين
 ان الحربي اذا اسلم عند رؤية السيف هو مطلق او مقيد بفتح اسلامه وتقبل
 توبته من الكفر وان كانت دلالة الحال تقتضي ان باطنه خلاف ظاهره
 وايضاً فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل من المنافقين صلاتهم
 ويكفل سر ائرم الى الله مع اخبار الله له انهم اتخذوا ايمانهم جنة وانهم يخلفون بآله
 ما قالوا او لقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد اسلامهم وهموا بما لم ينالوا فعلم ان
 من اظهر الاسلام والتوبة من الكفر قبل ذلك منه فهذا قول هو لا
 وسبأني ان شاء الله تعالى الاستدلال على تعيين قتله من غير استابة
 والجواب عن هذه الحجج

الفصل الثاني

في ان الذي اذا سبه ثم تاب وقد ذكرنا فيه ثلاثة اقوال . احدها .
 يقتل بكل حال وهو المشهور من مذهب الامام احمد ومذهب الامام مالك اذا
 تاب بعد اخذه وهو وجه لا صاحب الشافعي . الثاني . يقتل الا ان يتوب
 بالاسلام وهو ظاهر الرواية الاخرى عن مالك واحمد . والثالث .
 يقتل الا ان يتوب بالاسلام او بالعود الى الذمة كما كان وعليه يدل ظاهر
 عموم كلام الشافعي الا ان يتأول وعلى هذا فانه يعاقب اذا عاد الى الذمة
 ولا يقتل فمن قال ان القتل يسقط عنه بالاسلام فانه يستدل بمثل ما ذكرناه
 في المسلم فانه كله يدل على ان الكافر ايضاً اذا اسلم سقط عنه موجب السب

فصل في ان الذي اذا سبه صلى الله عليه وسلم تاب

ويدل على ذلك أيضاً ان الصحابة ذكروا انه اذا فعل ذلك فهو غادر
محارب وانه ناقض للعهد ومعلوم ان من حارب وناقض العهد اذا أسلم
عصمه ودمه وماله وقد كان كثير من المشركين مثل ابن الزبير وكعب بن
زهير وابي سفيان بن الحارث وغيرهم يهجون النبي صلى الله عليه وسلم بانواع
الهجاء ثم اسلموا فعصم الاسلام دماهم واموالهم وهولاء وان كانوا
محاربين لم يكونوا من اهل العهد فهو دليل على ان حقوق الادميين التي يستعملها
الكافر اذا فعلها ثم اسلم سقطت عنه كما تسقط حقوق الله ولهذا اجمع المسلمون
اجماعاً مستنده كتاب الله وسنة نبيه الظاهرة ان الكافر الحربي اذا اسلم
لم يؤخذ بما كان اصابه من المسلمين من دم او مال او عرض والذمي اذا سب
رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه معتقد حل ذلك وعقد الذمة لم يوجب
عليه تحريم ذلك فاذا اسلم لم يؤخذ به بخلاف ما يصيبه من دماء المسلمين
واموالهم واعراضهم فان عقد الذمة يوجب تحريم ذلك عليه من كما يوجب
تحريم ذلك علينا من ان كان يوجب علينا الكف عن سب دينهم والطعن
فيه فهذا اقرب ما يتوجه به الاستدلال بقصص هؤلاء وان كان الاستدلال
به خطأً وايضاً فان الذمي امان يقتل اذا سب لكفره او حرا به كما يقتل
الحربي الساب او يقتل حداً من البدن كما يقتل زناه بدمته وقطع الطريق
على ذمي والثاني باطل فتعين الاول وذلك لان السب من حيث هو سب
ليس فيه اكثر من انتهاك العرض وهذا القدر لا يوجب الا الجلد بل
لا يوجب على الذمي شيئاً لا اعتقاده حل ذلك نعم انما صولح على الكف عنه

والامساك في اظهر السب زال العهد فصار حرياً ولان كون السب موجبا للقتل
 حد احكم شرعي فيفتقر الى دليل ولا دليل على ذلك اذا اكثر ما يذ كر من
 الادلة انما يفيد انه يقتل وذلك متردد بين كون القتل لكفره وحرابه او لخصوص
 السب ولا يجوز اثبات الاحكام بمجرد الاستحسان والاستصلاح فان ذلك
 شرع للدين بالرأى وذلك حرام كقوله تعالى ام لهم شركاء شرعوا لهم
 من الدين ما لم يأذن به الله والقياس في المسئلة متعذر لوجهين (احدهما)
 ان كثيرا من الظاهر يمنع جريان القياس في الاسباب والشروط والموانع
 لان ذلك يفقر الى معرفة نوع الحكمه وقد رهاو ذلك متعذر لان ذلك
 يخرج السب عن ان يكون سباً وتترط القياس بقاء حكم الاصل ولانه
 ليس في الجنايات الموجبة للقتل حداً ما يمكن الحاق السب بها لاختلافها
 نوعاً وقد راوا اشتراكها في عموم المفسدة لا يوجب الحاق بالاتفاق
 وكون هذه المفسدة مثل هذه المفسدة يفقر الى دليل والا كان شرعاً
 بالرأى ووضعاً للدين بالمعقول وذلك انحلال عن معاهد الدين وانسلاخ
 عن روابط الشريعة وانخلاع من ريق الاسلام وسياسة للخلق بالآراء
 الملكية والانحاء العقلية وذلك حرام بلا ريب فثبت انه انما يقتل لاجل
 كفره وحرابه ومعلوم ان الاسلام يسقط القتل الثابت للكفر والحراب
 بالاتفاق وايضاً فالذمي لو كان يسب النبي صلى الله عليه وسلم فيما بينه
 وبين الله تعالى ويقول فيه ما عسى ان يقول من القباح تم اسلم واعتقد نبوته
 ورسالته لما ذلك عنه جميع تلك السيئات ولا يجوز ان يقال ان النبي

صلى الله عليه وسلم يطالبه بموجب سبه في الدنيا ولا في الآخرة ومن قال
ذلك علم انه مبطل في مقالته للعلم بان الكافر ينقولون في الرسول شر
المقالات واشنعها وقد اخبر الله تعالى عنهم في القرآن بعضها مثل قولهم
ساحر وكاهن ومجنون ومقترو قول اليهود في مريم بهتاناً عظيماً ونسبتها
الى الفاحشة وان المسيح لغير رشدة وهذا هو القذف الصريح ثم لو اسلم
اليهودى واقرب نبوة المسيح وانه عبد الله ورسوله وانه برئ مما رمته اليهود
لم يبق للمسيح عليه تبعة ونحن نعتقد ان من الكفار من يعتقد نبوة نبينا
الى الاميين • ومنهم من يعتقد نبوته مطلقاً لكن الف الدين وعادته واضراض
اخر تمنع الدخول في الاسلام • ومنهم المعرض عن ذلك الذى لا ينظر
اليه ولا يفكر فهو لاء قد يسبونه • ومنهم من يعتقد فيه العقيدة الردية ويكف
عن سبه وشتمه او يسبه ويشتمه بما يعتقد فيه مما يكفر به ولا يظهر ذلك
ومنهم من يظهر ذلك عند المسلمين • ومنهم من يسبه بما لم يكفر به مما يكون
سباً للنبي صلى الله عليه وسلم وغير النبي كالقذف ونحوه واذا اسلم الكافر
غفر له جميع ذلك ولم يحى في كتاب ولا سنة ان الكافر اذا اسلم يبق عليه
تبعة من التبعات بل الكتاب والسنة دليلان على ان الاسلام يجب ما قبله مطلقاً
واذا كان اثم السب مغفوراً له لم يجوز ان يعاقب عليه بعد الاسلام • وايضاً
فلو سب الله سبحانه ثم اسلم لم يؤخذ بموجب ذلك وقد قال النبي صلى الله
عليه وسلم فيما يروى عن ربه تبارك وتعالى شتمنى ابن آدم وما ينبنى له
ذلك اما شتمه اباى فقله انى اتخذت ولداً وانا الاحد الصمد • ثم لو تاب

النصراني ونحوه من شتم الله سبحانه لم يعاقب على ذلك في الدنيا ولا في الآخرة بالاتفاق قال تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة وما من اله الا اله واحد وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب اليم • افلا يتوبون الى الله ويستغفرونه والله غفور رحيم • فسب النبي صلى الله عليه وسلم لا يكون اعظم من سب الله فانه انما اعظم وصار موجبا للقتل لكون حقه تابعا لحق الله فاذا اسقط المتبوع بالاسلام فالتابع اولى وبهذا يظهر الفرق بين سب الانبياء وسب غيرهم من المؤمنين فان سب الواحد من الناس لا يختلف بين ما قبل الاسلام وما بعده والا ذى والغضاضة التي يلحق المسبوب قبل اسلام الساب وبعده سواء بخلاف سب النبي صلى الله عليه وسلم فانه قد زال موجب بالاسلام وتبدل بالتعزير له والتوقير والثناء عليه والمدح له كما تبدل السب لله بالايمان به وتوحيده وتقديسه وتحميده وعبادته • يوضح ذلك ان الرسول له نعت البشرية ونعت الرسالة كما قال سبحانه ربي هل كنت الا بشرا رسولا فمن حيث هو بشر له احكام البشر ومن حيث هو رسول قد ميّزه الله سبحانه وفضله بما خصه به فسبه موجب للعقوبة من حيث هو بشر كغيره من المؤمنين وموجب للعقوبة من حيث هو رسول بما خصه الله به لكن انما اوجب القتل من حيث هو رسول فقط لان السب المتعلق بالبشرية لا يوجب قتلا وسبه من حيث هو رسول حق فقط فاذا اسلم الساب انقطع حكم السب المتعلق برسالة كما انقطع حكم السب المتعلق بالمرسل فسقط ان يقتل الذي هو موجب ذلك السب ويبقى

حق بشريته من هذا السب وحق البشرية انما يوجب جلد ثمانية عشر قال انه
يحل له القذف بعد اسلامه ويعزر لاسبه لغير القذف قال ان الاسلام يسقط
حق الله وحق الرسالة ويبقى حق خصوص الآدمية كغيره من الآدميين
فيؤدب سابه كما يؤدب ساب جميع المومنين بعد اسلامه • ومن قال
انه لا يعاقب بشيء قال هذا الحق اندرج في حق النبوة وانتم في حق
الرسالة فان الجريمة الواحدة اذا اوجبقتل لم توجب معه عقوبة اخرى
عند اكثر الفقهاء ولهذا اندرج حق الله المتعلق بالقتل والقذف في حق
الآدمي فاذا عفى للجاني عن القصاص وحد القذف لم يعاقب على ما انتهكه
من الحرمة كذلك اندرج هنا حق البشرية في حق الرسالة وفي هذين
الاصلين المقيس عليهما خلاف بين الفقهاء فان مذهب مالك ان القاتل يعزره
الامام اذا عفا عنه ولى الدم وعند ابي حنيفة ان حد القذف لا يسقط
بالمفرو وكذا تردد من قال ان القتل يسقط بالاسلام هل يؤدب حدا او تعزيرا
على خصوص القذف والسب ومن قال هذا القول قال لا يستدل علينا بان
الصحابه قتلوا سابه او امروا بقتل سابه او ارادوا قتل سابه من غير استتابة
فان الذي اذا سبه لا يستتاب بل اتردد فانه يقتل لكفره الاصل كما يقتل
الاسير الحربي ومثل ذلك لا يستتاب كاستتابة المرتد اجماعا لكن لو اسلم
صمدمه كذلك يقول فيمن شتمه من اهل الذمة فانه يقتل ولا يستتاب كانه حربي
اذى المسلمين وقد اسرناه فانا نقتله فان اسلم سقط عنه القتل وكذلك
اكثر نصوص مالك واحمد وغيرهما انما هي انه يقتل ولا يستتاب وهذا لا تردد

فيه اذا سبه الذمي ومن قال ان الذمي يستتاب فقد يقول انه قد لا يعلم انه اذا اسلم سقط عنه القتل فيستتاب كما يستتاب المرتد واولى فان قتل الكفار قبل الالهذار اليهم ونبليهم رسالات الله غير جائز ومن لم يستبه قال هذا هو القياس لما جاء في الكتب في قتل كل كافر اصلي اسير وقد ثبت ثبوتنا لا يمكن دفعه ان النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاءه الراشدون كانوا يقتلون كثير من الاسرى من غير عرض الاسلام عليهم وان كانوا ناقضين للعهد وذلك في قصة قريظة وخير ظاهر لا يختلف فيه اثنان من اهل العلم بالسيرة فان النبي صلى الله عليه وسلم اخذهم اسرى بعد ان تقضوا العهد وضرب رقابهم من غير ان يعرض عليهم الاسلام وقد امر بقتل ابن الاشرف من غير عرض الاسلام عليه واما قتله لانه كان يوذى الله ورسوله وقد تقضى العهد ومن قال اذا اتاب بالعود الى الذمة قبلت توبته او خير الامام فيه قال انه في هذه الحال بمنزلة حربي قد بذل الجزية عن يد وهو صاغر فيجب الكف عنه * واعلم ان هنا معنى لا بد من التنبيه عليه وهو ان الاسير الحربي الاصل لو اسلم فان اسلامه لا يزيل عنه حكم الاسر بل اما يصير رقيقا للمسلمين بمنزلة النساء والصبيان كاحد القولين في مذهب الشافعي واحمد او يخير الامام فيه بين الثلاثة غير القتل على القول الآخر في المذهبين والدليل على ذلك ما رواه مسلم في صحيحه عن عمران بن حصين قال كانت ثقيف حلفاء لبني عقيل فاسرت ثقيف رجلين من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم واسرا اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من بني عقيل واصابوا معه العضباء فأتى عليه

صلى الله عليه وسلم وهو في الوثاق فقال يا محمد فانه فقال ~~يا محمد~~ فقال يا
 اخذتني واخذت سابقة الحاج يعني المضياء فقال ياخذتك بجريرة ~~ياخذتك~~
 من ثقيف ثم انصرف عنه فناداه يا محمد يا محمد وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 رحيمًا رقيقًا فرجع اليه فقال ما شانك قال اني مسلم قال لو قلتها وانت تملك
 امرك افلحت كل الفلاح ثم انصرف فناداه يا محمد يا محمد فانه فقال ما شانك
 فقال اني جائع فاطعمني وظلم ان فاستقني قال هذه حاجتك فقدى بالرجلين
 فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم انه اذا اسلم بعد الاسر لم يفلح كل الفلاح كما اذا
 اسلم قبل الاسر وان ذلك الاسلام لا يوجب اطلاقه وكذا لك العباس بن
 عبد المطلب رضي الله عنه اظهر الاسلام بعد الاسر بل اخبر انه قد اسلم قبل
 ذلك فلم يطلقه النبي صلى الله عليه وسلم حتى فدى نفسه والقياس يقتضي
 ذلك فانه لو اسلم رقيق للمسلمين لم يمنع ذلك دوام رقه فكذلك اسلام
 الاسير لا يمنع دوام اسره لانه نوع رق ويجوز للاسترقاق كما ان اسلامه
 لا يوجب ان يرد عليه ما اخذ من ماله قبل الاسلام فاذا كان هذا حال من
 اسلم بعد ان اسر ممن هو حربي الاصل فهذا الناقض للعهد حاله اشد بل اريب
 فاذا اسلم بعد ان تقضى العهد وهو في ايدى ينا لم يميز ان يقال انه يطلق بل حيث
 قلنا قد عصم دمه فاما ان يصير رقيقا وللإمام ان يبيعه بعد ذلك وثمنه لبيت المال
 او انه يتخير فيه وهذا قياس قول من يجوز استرقاق ناقض العهد ومن لم يجوز
 استرقاقهم فانه يحمل هذا بمنزلة المرتد ويقول اذا عاد الى الاسلام لم يسترق
 ولم يقتل ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم لو اسلمت وانت تملك امرك لا فلتحت

كل الفلاح دليل على ان من اسلم ولا يملك امره لم يكن حاله كحال من اسلم وهو مالك امره فلا تجوز التسوية بينهما بحال وفي هذا ايضا دليل على انه اذا بذل الجزية لم يجب اطلاقه فانه اذا لم يجب اطلاقه بالاسلام فيبذل الجزية اولى لكن ليس في الحديث ما يفي استرقاقه .

﴿ فصل ﴾

والدليل على ان المسلم يقتل من غير استتابة وان اظهر التوبة بعد اخذه كما هو مذهب الجمهور قوله سبحانه ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة واعدهم عذابا مهينا . وقد تقدم ان هذا يقتضى قتله ويقتضى تحتم قتله وان تاب بعد الاخذ لانه سبحانه ذكر الذين يؤذون الله ورسوله والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات فاذا كانت عقوبة اولئك لا تسقط اذا تابوا بعد الاخذ فعقوبة هؤلاء اولى واخرى لان عقوبة كليهما على الاذى الذى قاله بلسانه لا على مجرد كفره بابق عليه . وايضا . فانه قال لئن لم ينته المنافقون الى قوله ملعونين اينما ثقفوا اخذوا وقتلوا تقتيلا وهو يقتضى ان من لم ينته فانه يؤخذ ويقتل فعلم ان الانتهاء العاصم ما كان قبل الاخذ . وايضا . فانه جعل ذلك تفسير اللعن فعلم ان الملعون متى اخذ قتل اذا لم يكن انتهى قبل الاخذ وهذا ملعون قد خل في الآية . يؤيد ذلك ما قدمناه عن ابن عباس انه قال في قوله تعالى ان الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم . قال هذه في شان عائشة وازواج النبی صلی الله عليه وسلم خاصة ليس فيها توبة ثم قرأ

﴿ فصل في ان المسلم اذا سب يقتل من غير استتابة وان اظهر التوبة ﴾

والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا بأربعة شهداء الى قوله ان الذين تابوا
من بعد ذلك واصبحوا فجعل لهم لاء توبة ولم يجعل لاولئك توبة قال فهم غيبل
ان يقوم فيقبل رأسه من حسن مافسر هذا ابن عباس قد بين ان من لعن
هذه اللعنة لا توبة له واللعنة الاخرى ابلغ منها يقرره ان فاذا ف امهات
المؤمنين انما استحق هذه اللعنة على قوله لاجل النبي صلى الله عليه وسلم فعلم
ان موذيه لا توبة له وايضا قوله سبحانه انما جزاء الذين يحاربون الله
ورسوله ويسعون في الارض فساد الآيات وهذا الساب محارب لله ورسوله
كما تقدم تعزيره من انه محاد لله ورسوله وان المحاد لله ورسوله مشاق لله
ورسوله محارب لله ورسوله ولان المحارب ضد المسالم والمسالم الذي تسلم
منه ويسلم منك ومن آذاه لم يسلم منه فليس بمسالم فهو محارب وقد تقدم
من غير وجه ان النبي صلى الله عليه وسلم سماه عدوا له ومن عاداه فقد
حاربه وهو من اعظم الساعين في الارض بالفساد قال الله تعالى في صفة
المنافقين واذ قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون الا انهم
هم المفسدون ولكن لا يشعرون وكل ما في القرآن من ذكر الفساد كقوله
ولا تفسدوا في الارض بعد اصلاحها وقوله واذ اتولى سعى في الارض ليفسد
فيها الى قوله والله لا يحب الفساد وغير ذلك فان السب داخل فيه فانه اصل
لكل فساد في الارض اذ هو افساد للنبوقة التي هي عماد صلاح الدين والدنيا
والآخرة واذ كان هذا الساب محاربا لله ورسوله ساعيا في الارض بفساد
وجب ان يعاقب باحدى العقوبات المذكورة في الآية الا ان يتوب

قبل القدرة عليه وقد قدمنا الادلة على ان عقوبته مشعنة بالقتل كعقوبة من
 قتل في قطع الطريق فيجب ان يقام ذلك عليه الا ان يتوب قبل القدرة
 وهذا الساب الذي قامت عليه البيعة ثم ثاب بعد ذلك انما ثاب بعد القدرة
 فلا تسقط العقوبة عنه ولهذا كان الكافر الحربي اذا اسلم بعد الاخذ لم تسقط
 عنه العقوبة مطلقا كما قال النبي صلى الله عليه وسلم للمقبلي لو قلتها وانت تملك
 امرئ افلحت كل الفلاح بل يعاقب بالاسترقاق او بجواز الاسترقاق وغيره
 لكن هذا امر تدحارب فلم يكن استرقاقه كالعرنيين اذ المحاربة باللسان
 كالمحاربة باليد فتعين عقوبته بالقتال * وايضا فسنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم دلت من غير وجه على قتل الساب من غير استتابة فانه امر يقتل
 الذي كذب عليه من غير استتابة وقد ذكرنا ان ذلك يقتضي قتل الساب
 سواء اجرينا الحديث على ظاهره او حملناه على من كذب عليه كذباً يشينه
 وكذلك في حديث الشعبي انه امر يقتل الذي طعن عليه في قسم مال
 العزى من غير استتابة وفي حديث ابي بكر لما استاذنه ابو برزة ان يقتل الرجل
 الذي شتمه من غير استتابة قال انها لم تكن لاحد بعد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فعلم انه كان له قتل من شتمه من غير استتابة وعمر رضي الله عنه قتل
 الذي لم يرض بحكمه صلى الله عليه وسلم من غير استتابة اصلاً فنزل القرآن
 باقراره على ذلك وهو من ادنى انواع الاستخفاف به فكيف باعلاها
 وايضاً فان عبدالله بن سعد بن ابي سرح لما طعن عليه واقتري اقترأ عابه
 به بعد ان اسلم اهد رده وامتنع عن مبايعته * وقد تقدم تقرير الدلالة

منه على ان الساب يقتل وان اسلم وذكرنا انه كان قد جاءه صلى الله عليه وسلم
 قبل ان يمضي اليه كما روينا عن غيره واحد او قد جاءه يريد الاسلام وقد علم النبي
 صلى الله عليه وسلم انه قد جاءه يريد الاسلام ثم كسف عنه انتظار ان يقوم اليه رجل
 فيقتله وهذا نص في ان مثل هذا المرتد الطاعن لا يجب قبول توبته بل
 يجوز قتله وان جاء تائباً وان تاب وقد قرأنا هذا فيما مضى وهنامن وجوه
 اخرى ان الذي عصم دمه عقور رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه لا يجرد
 اسلامه وان بالاسلام والتوبة انهي الاثم ويعفو النبي صلى الله عليه وسلم
 احقق الدم والعفو بطل بموته صلى الله عليه وسلم وليس للامة ان يعفوا
 عن حقه وامتناعه من بيعته حتى يقوم اليه بعض القوم فيقتله نص في جواز
 قتله وان جاء تائباً واما عصمة دمه بعد ذلك فليس دليلاً على ان نعصم
 دم من سب و تاب بعد ان قدرنا عليه لا نقدر اننا من غير وجه ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قد كان يعفو عن سبه ممن لا خلاف بين الامة في وجوب قتله
 اذ ا فعل ذلك وتعذر عفو النبي صلى الله عليه وسلم عنه وقد ذكرنا ايضاً
 ان حديث عبد الله بن خطل يدل على قتل الساب لانه كان مسلماً فارتد
 وكان يهجو فقتل من غير استتابة وايضاً فمات قدم من حديث انس
 المرفوع واثرا بن بكر في قتل من آذاه في ازواجه و سراريه من غير استتابة
 وما ذاك الا لاجل انه من نوع الاذى وكذلك حرمة الله ومعلوم ان
 السب اشد اذى منه بدليل ان السب يجر منه ومن غيره ونكاح الازواج
 لا يجرم الا منه صلى الله عليه وسلم وانما ذاك في تحريم ما يؤذيه ووجوب

قتل من يؤذيه اى اذا كان من غير استتابة * وايضاً فانه صلى الله عليه وسلم امر بقتل النسوة اللاتي كن يؤذينه بالسنتهن بالهجماء مع امانه لعامة اهل البلد ومع ان قتل المرأة لا يجوز الا ان تفعل ما يوجب القتل ولم يستتب واحدة منهن حين قتل من قتل والكافرة الحريية من النساء لا تقتل ان لم تقاتل والمرتدة لا تقتل حتى تستتاب وهو لاء النسوة قتلن من غير ان يقاتلن ولم يستتبن فعلم ان قتل من فعل مثل فعلهن جائز بدون استتابة فان صدور ذلك عن مسلمة او معاهدة اعظم من صدوره عن حريية * وقد بسطنا بعض هذه الدلالات فيامضى بما اغنى عن اعادته هنا وذكرنا ان السنة تدل على ان السب ذنب مقطوع عن عموم الكفر وهو من جنس المحاربة والتوبة التي تحقق دم المرتد انما هي التوبة عن الكفر فاما ان ارتد بمحاربة مثل سفك الدم واخذ المال كما فعل العرييون وكما فعل مقبس ابن صباية حيث قتل الانصارى واستاق المال ورجع مرتداً فهذا يتعين قتله كما قتل النبي صلى الله عليه وسلم مقبس بن صباية وكما قيل له في مثل العريين انما جزاؤهم ان يقتلوا الآية فلذلك من تكلم بكلام من جنس المحادة والمحاربة لم يكن بمنزلة من ارتد فقط * وايضاً ما اعتمد الامام احمد من ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرقوا بين الساب وبين المرتد المجرى فقتلوا الاول من غير استتابة واستتابوا الثانى وامروا باستتابته وذلك انه قد ثبت انهم قتلوا سابه وقد تقدم ذكر بعض ذلك مع انه قد تقدم عنهم انهم كانوا يستتيبون المرتدوباً مروناً باستتابته فثبت بذلك انهم كانوا لا يقبلون توبة من يسبه من المسلمين

لان توجهه لو قبلت لشرحت استاجبه كالمز تدفاهه على هذا القول ^{لوج} ^{من} ^{المرتين}
 ومن خص المسلم بذلك قال لا يدل ذلك على ان الكافر الساب لا يسقط عنه
 اسلامه القتل فان الحرابي يقتل من غير استتابه مع ان اسلامه يسقط عنه القتل اجماعا
 ولم يبلغنا عن احد من الصحابة انه امر باستتابه الساب الا ما روى عن ابن
 عباس وفي اسناد الحديث منه مقال ولفظه ايا مسلم سب الله او سب احدا
 من الانبياء فقد كذب برسول الله صلى الله عليه وسلم وهي ردة يستتاب
 فان رجع والاقبل وهذا والله اعلم فبين كذب بنبوة شخص من الانبياء
 وسبه بناء على انه ليس نبي الا ترى الى قوله فقد كذب برسول الله صلى الله
 عليه وسلم ولا ريب ان من كذب بنبوة بعض الانبياء وسبه بناء على ذلك
 ثم تاب قبلت توبته كمن كذب ببعض آيات القرآن فان هذا اظهر امره فهو
 كالمز تدافا من كان يظهر الاقرار بنبوة النبي ثم اظهر سبه فهذا هو مسئلتنا
 يؤيد هذا الناقد ورونا عنه انه كان يقول ليس لقاذف ازواج النبي صلى الله
 عليه وسلم توبة وقاذف غيرهن له توبة ومعلوم ان ذلك رعاية لحق
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلم ان مذهبه ان سب النبي صلى الله عليه
 وسلم وقاذفه لا توبة له وان وجه الرواية الاخرى عنه ان صحت ما ذكرناه
 او نحوه . وايضا فان سبه او شتمه من يظهر الاقرار بنبوته دليل على
 فساد اعتقاده وكفره به بل هو دليل على الاستهانة به والاستخفاف بحرمته
 فان من قر الايمان به في قلبه والايمان موجب لآكرامه واجلاله لم يتصور
 منه ذمه وسبه والنقص به وقد كان من اقمع المناقبين ثقافا من يستخف

بشتم النبي صلى الله عليه وسلم كما روى عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم جالساً في ظل شجرة من حجر نساءه في نفر من المسلمين قد كان تقلص عنهم الظل فقال سيأتيكم انسان ينظر بعين شيطان فلا تكلموه فجاء رجل ازرق فدعاه النبي صلى الله عليه وسلم فقال علي ما شئتني انت وفلان وفلان دعاهم باسمائهم فانطلق فجاء بهم فخلعوا له واعتذروا اليه فانزل الله تبارك وتعالى يحلفون لكم لترضوا عنهم الآية رواه ابو مسعود ابن القيراط ورواه الحاكم في صحيحه وقال فانزل الله تعالى يوم يعمهم الله جميعاً فيحلفون له الآية واذا ثبت انه كافر مستهين به فإظهار الاقرار برسالته بعد ذلك لا يدل على زوال ذلك الكفر والاستهانة لان الظاهر انما يكون دليلاً صحيحاً معتمداً اذا لم يثبت ان الباطن بخلافه فاذا قام دليل على الباطن لم يلتفت الى ظاهر قد علم ان الباطن بخلافه ولهذا اتفق العلماء على انه لا يجوز للحاكم ان يحكم بخلاف علمه وان شهد عنده بذلك العدول ويجوز له ان يحكم بشهادتهم اذا لم يعلم خلافاً وكذلك ايضاً لو اقرار ارا علم انه كاذب فيه مثل ان يقول لمن هو اكبر منه هذا ابي لم يثبت نسبه ولا مبرائه باتفاق العلماء وكذلك الادلة الشرعية مثل خبر العدل الواحد ومثل الامر والنهي والعموم والقياس يجب اتباعها الا ان يقوم دليل اقوى منها يدل على ان باطنها يخالف لظاهرها ونظائر هذا كثيرة فاذا علمت هذا فنقول هذا الرجل قد قام الدليل على فساد عقيدته وتكذيبه به واستهائه له فإظهاره

الاقرار يرسلته الآن ليس فيه اكثر مما كان يظهره قبل هذا وهذا القدر
 بطلت دلالة فلا يجوز الاعتماد عليه وهذه نكتة من لا يقبل توبة الزنديق
 وهو مذهب اهل المدينة ومالك واصحابه والليث بن سعد وهو المنصور
 من الرواتين عن ابي حنيفة وهو احدى الروايات عن احمد نصرها كثير
 من اصحابه وعنه انه يستتاب وهو المشهور عن الشافعى وقال ابو يوسف
 اخر ا قتله من غير استتابة لكن ان تاب قبل ان ا قتله قبلت توبته وهذا
 ايضا الرواية الثالثة عن احمد وعلى هذا المأخذ فاذا كان الساب قد تكرر
 منه السب ونحوه مما يدل على الكفر اعتضد السب بدلالات اخر من
 الاستخفاف بحرمات الله والاستهانة بفرائض الله ونحو ذلك من دلالات
 النفاق والزندق كان ذلك المبلغ في ثبوت زندقته وكفره وفي ان لا يقبل
 منه مجرد ما يظهر من الاسلام مع ثبوت هذه الامور وما ينبغي ان يتوقف
 في قتل مثل هذا وفي ان لا يسقط عنه القتل بما يظهر من الاسلام اذ توبة
 هذا بعد اخذه لم تجدد له حاله لم تكن قبل ذلك فكيف تعطل الحدود
 بغير موجب نعم لو انه قبل رفعه الى السلطان ظهر منه من الاقوال والاعمال
 ما يدل على حسن الاسلام وكف عن ذلك لم يقتل في هذه الحال وفيه
 خلاف بين اهل هذا القول سيا في ان شاء الله تعالى ذكره وعلى مثل هذا ومن
 هو اخف منه ممن لم يظهر نفاقه قط تحمل آيات التوبة من النفاق وعلى الاول
 تحمل آيات اقامة الحدود من اسقط القتل عن الذمى اذا اسلم قال بهذا
 يظهر الفرق بينه وبين الكافر اذا اسلم فانه كان يظهر لدين يبيع سبه او

لا يمنع من سبه فظهر دين الاسلام الذي يوجب تعزيره وتوقيره فكان ذلك دليلا على صحة انتقاله ولم يعارضه ما يخالف فوجب العمل به وهذه الطريقة مبنية على عدم قبول توبة الزنديق كما قررناه من ظهور دليل الكفر مع عدم ظهور دليل الاسلام وهو من القياس الجلي ويدل على جواز قتل الزنديق والمنافق من غير استتابة قوله تعالى ومنهم من يقول ائذني لي ولا تفتني الى قوله قل هل تر بصون بنا الا احدثي الحسين ونحن نتر بص بكم ان يصيبكم الله بعد اب من عنده او بايد بنا قال اهل التفسير او بايد بنا بالقتل ان اظهرتم ما في قلوبكم قتلناكم وهو كما قالوا الان المذاب على ما يظنونه من النفاق بايد بنا لا يكون الا القتل لكفرهم ولو كان المنافق يجب قبول ما يظهر من التوبة بعد ما ظهر نفاقه وزندقته لم يمكن ان يتر بص بهم ان يصيبهم الله تعالى بعد اب من عنده او بايد بنا لا كما اردنا ان نعذبهم على ما اظهروه اظهروا التوبة وقال قتادة وغيره قوله ومن حولكم من الاعراب منافقون الى قولهم سنعذبهم مرتين . قالوا في الدنيا القتل وفي البرزخ عذاب القبر . وما يدل على ذلك ايضا قوله تعالى يحلفون بالله لكم ليرضوكم والله ورسوله احق ان يرضوه . وقوله سبحانه سيحلفون بالله لكم اذا اقلبتم اليهم لتعرضوا عنهم فاعرضوا عنهم الى قوله يحلفون لكم لتعرضوا عنهم فان ترضوا عنهم فان الله لا يرضى عن القوم الفاسقين . وكذلك قوله تعالى يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد اسلامهم . وقوله سبحانه اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله

يُحِلُّ لَكَ رَسُولُهُ ۚ اللَّهُ يَشْهَدُ أَنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ۚ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً
فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ أَنَّهُمْ سَاءَ مَا كُنُوا يَعْمَلُونَ ۚ وَقَوْلُهُ تَعَالَى أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ
تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مَا هُمْ مِنْكُمْ وَلَا مِنْهُمْ وَيَحْلِفُونَ عَلَى الْكَذِبِ وَهُمْ
يَعْلَمُونَ ۚ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ فَلَهُمْ عَذَابٌ
مُهِينٌ ۚ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ وَيَحْسَبُونَ
أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ ۖ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ ۚ دَلَّتْ هَذِهِ الْآيَاتُ كُلُّهَا عَلَى أَنَّ الْمُنَافِقِينَ
كَانُوا يَرْضَوْنَ الْمُؤْمِنِينَ بِالْإِيمَانِ الْكَاذِبَةِ وَيَنْكُرُونَ أَنَّهُمْ كَفَرُوا وَيَحْلِفُونَ
أَنَّهُمْ لَمْ يَنْكُلُوا بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ ۚ وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمْ يَقْتُلُونَ إِذَا ثَبِتَ ذَلِكَ
عَلَيْهِمْ بِالْبَيِّنَةِ لَوْ جِئَهُمْ أَحَدُهُمْ أَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا إِذَا أَظْهَرُوا التَّوْبَةَ قَبْلَ ذَلِكَ
مِنْهُمْ لَمْ يَحْتَاجُوا إِلَى الْحَلْفِ وَالْإِنْكَارِ وَلَكِنْ يَقُولُونَ قُلْنَا وَقَدْ تَبْنَا فَعَلِمَ أَنَّهُمْ كَانُوا
يَخَافُونَ إِذَا أَظْهَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ أَنَّهُمْ يَعَاقِبُونَ مِنْ غَيْرِ اسْتِثَابَةٍ ۚ الثَّانِي ۚ أَنَّهُ قَالَ
تَعَالَى اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً وَالْيَمِينَ إِنَّمَا تَكُونُ جُنَّةً إِذَا الْمَنَاتُ بَيِّنَةٌ عَادِلَةٌ تَكْذِبُهَا فَإِذَا
كَذَبَتْهَا بَيِّنَةٌ عَادِلَةٌ انْخَرَقَتْ الْجُنَّةُ فَجَازَ قَتْلُهُمْ وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَحْتَنِيَ بَعْدَ ذَلِكَ
الْإِمْحِنَةَ مِنْ جِنْسِ الْأُولَى وَتِلْكَ جُنَّةٌ مَخْرُوقَةٌ ۚ الثَّالِثُ ۚ أَنَّ الْآيَاتِ دَلِيلٌ
عَلَى أَنَّ الْمُنَافِقِينَ إِنَّمَا عَصَمَ دَمُهُمُ الْكَذِبُ وَالْإِنْكَارُ وَمَعْلُومٌ أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَعْصَمُ
إِذَا لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ بِخِلَافِهِ وَلِذَلِكَ لَمْ يَقْتُلْهُمْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَدُلُّ
عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفْرَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ
وَمَا وَاهُمْ جَهَنَّمَ وَبَشِّرِ الْمَصِيرَ ۚ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ الْآيَةُ
وَقَوْلُهُ تَعَالَى فِي مَوْضِعٍ آخَرَ جَاهِدِ الْكُفْرَ وَالْمُنَافِقِينَ ۚ قَالَ الْحَسَنُ وَقِنَادَةُ

باقامة الحد ود عليهم وقال ابن مسعود يده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وعن ابن عباس وابن جريج باللسان وتعليظ الكلام وترك الرفق ووجه الدليل ان الله امر رسوله بجهاد المنافقين كما امره بجهاد الكافرين وان جهادهم انما يمكن اذا اظهر منهم من القول او الفعل ما يوجب العقوبة فانه ما لم يظهر منه شيء البتة لم يكن لناسيل عليه فاذا اظهره منه كلمة الكفر فجهاد القتل وذلك يقتضي ان لا يسقط عنه تجديد الاسلام له ظاهرا لانه لا واسقطناعهم القتل بما اظهره من الاسلام لكانوا بمنزلة الكفار وكان جهادهم من حيث هم كفار فقط لا من حيث هم منافقون والاية تقتضي جهادهم لانهم صنف غير الكفار لاسيما قوله تعالى جاهد الكفار والمنافقين يقتضي جهادهم من حيث هم منافقون لان تعليق الحكم باسم مشتق مناسب يدل على ان موضع الاشتقاق هو الملة فيجب ان يجاهد لاجل النفاق كما يجاهد الكافر لاجل الكفرة ومعلوم ان الكافر اذا اظهر التوبة من الكفر كان تركاله في الظاهر ولا يعلم ما يخالفه اما المنافق فاذا اظهر الاسلام لم تكن تركاله للنفاق لان ظهور هذه الحال منه لا ينافي النفاق ولان المنافق اذا كان جهاد باقامة الحد عليه كجهاد الذي في قلبه مرض وهو الزاني اذا زنى لم يسقط عنه حد ما اذا اظهر التوبة بعد اخذه لاقامة الحد عليه كما قد عرف ولانه لو قبلت علايتهم دائما مع ثبوت ضدها لم يكن الى الجهاد على النفاق سبيل فان المنافق اذا ثبت عنه انه اظهر الكفر فلو كان اظهار الاسلام حينئذ ينفعه لم يمكن جهاده ويدل على ذلك قوله لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرجفون في المدينة لغرينك بهم

ثم لا يجاورونك فيها الا قليلا ملعونين اينما تقفوا اخذوا وقتلوا ~~في~~ الله
 في الذين خلوا من قبل دللت هذه الآية على ان المنافقين اذا لم يشتهوا قتلهم
 يغري نبيه بهم وانهم لا يجاورونه بعد الاغراء بهم الا قليلا وان ذلك في حال
 كونهم ملعونين اينما وجدوا واصبوا اسروا وقتلوا وانما يكون ذلك اذا
 اظهروا النفاق لانه مادام مكتوما لا يمكن قتلهم وكذا قال الحسن اراد
 المنافقون ان يظهروا ما في قلوبهم من النفاق فواعدهم الله في هذه الآية
 فكنموا واسروا وقال قتادة ذكر لنا ان المنافقين ارادوا ان يظهر وامافي
 قلوبهم من النفاق فواعدهم الله في هذه الآية فكنموا ولو كان اظهار التوبة بعد
 اظهار النفاق مقبولا لم يمكن اخذ المنافق ولا قتله لتمكنه من اظهار التوبة لاسيما اذا كان
 كلما شاء اظهر النفاق ثم اظهر التوبة وهي مقبولة منه ~~يوه~~ يد ذلك ان الله تبارك
 وتعالى جعل جزاءهم ان يقتلوا ولم يجعل جزاءهم ان يقتلوا ولم يستثن حال
 التوبة كما استثناء من قتل المحاربين وقتل المشركين فانه قال فاذا انسلك الاشهر
 الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم واخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم
 كل مرصد فان تابوا واقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم وقال في
 المحاربين انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا
 ان يقتلوا او يصلبوا الى قوله الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم فعلم
 انهم يقتلون من غير استتابة وانه لا يقبل منهم ما يظهر وانه من التوبة ~~يوه~~ يوضح
 ذلك انه جعل انتهاءهم النافع قبل الاغراء بهم وقبل الاخذ والتقتيل وهناك
 جعل التوبة بعد ذكر الحصر والاخذ والقتل فعلم ان الانتهاء بعد الاغراء بهم

لا ينفعهم كما لا تنفع المحارب التوبة بعد القدرة عليه وان نفعت المشرك من مرتد واصل التوبة بعد القدرة عليه وقد اخبر سبحانه ان سنته فمين لم يتب عن النفاق حتى قدر عليه ان يوحذ ويقتل وان هذه السنة لا تبدل لها والانتها في الآية اما ان يعنى به الانتهاء من النفاق بالتوبة الصحيحة او الانتهاء عن اظهاره عند شباطينه وعند بعض المؤمنين والمعنى الثاني اظهر فان من المنافقين من لم ينس عن اسرار النفاق حتى مات النبي صلى الله عليه وسلم وانتهوا عن اظهاره حتى كان في آخر الامر لا يكاد احد يسترى على اظهار شيء من النفاق نعم الانتهاء يعم القسمين فمن انتهى عن اظهاره فقط او عن اسراره واعلانه خرج من وعيد هذه الآية ومن اظهر لحقه وعيد هاهو مما يشبه ذلك قوله تعالى يخلقون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر الى قوله تعالى فان يتوبوا يك خيرا لهم وان يتولوا يعد بهم الله عذابا اليما في الدنيا والآخرة فانه دليل على ان المنافق اذا لم يتب عذبه الله في الدنيا والآخرة وكذا لك قوله تعالى ومن حولكم من الاعراب منافقون الى قوله سنعد بهم مرتين واما قوله لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرجفون في المدينة فقد قال ابو رزين هذا شيء واحد هم المنافقون وكذا لك قال مجاهد كل هؤلاء منافقون فيكون من باب عطف الخاص على العام كقوله تعالى وجبريل وميكائيل وقال سلمة بن كهيل وعكرمة الذين في قلوبهم مرض اصحاب الفواحش والزناة ومعلوم ان من اظهر الفاحشة لم يكن بد من اقامة الحد عليه فكذلك من اظهر النفاق ويدل على

جواز قتل الزنديق المنافق من غير استتابة ما خرجاه في الله صلى الله عليه وسلم
 في قصة حاطب بن ابي بلتعقة فقال عمر د عني يا رسول الله اضرب عني
 المنافق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قد شهد بدرا وما يدريك
 لعل الله اطلع على اهل بدرا فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم فدخل
 على ابنه ضرب عنق المنافق من غير استتابة مشروع اذ لم ينكر النسي
 صلى الله عليه وسلم على عمر استحلال ضرب عنق المنافق ولكن اجاب بان هذا ليس
 بمنافق ولكنه من اهل بدرا المغفور لهم فاذا اظهر النفاق الذي لا ريب انه
 نفاق فهو مباح الدم وعن عائشة رضى الله تعالى عنها في حديث الافك
 قالت فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم من نومه فاستعذر من عبد الله
 ابن ابي بن سلول فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر من يعذرك
 من رجل بلغني اذاه في اهل فواءه ما علمت على اهل الاخيراء ولقد ذكروا
 رجلا ما علمت عليه الاخيراء وما كان يدخل على اهل الامي فقام سعد بن
 معاذ احد بني عبد الاشهل فقال يا رسول الله انا والله اعذر لك منه ان كان
 من الاوس ضربنا عنقه وان كان من اخواننا الخزرج امرنا ففعلنا فيه امرك
 فقام سعد بن عبادة وهو سيد الخزرج وكانت ام حسان بنت عمه من فخذ
 وكان رجلا صالحا ولكن احتملته الحمية فقال لسعد بن معاذ كذبتم لعمري الله
 لا تقتله ولا تقدر على ذلك فقام اسيد بن حضير وهو ابن عم سعد يعني ابن معاذ
 فقال لسعد بن عبادة كذبتم لعمري الله لا تقتله فانك منافق تجادل عن المنافقين
 فثار الحيان الاوس والخزرج حتى هموا ان يقتلوا رسول الله صلى الله

عليه وسلم قائم على المنبر فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يخفهم حتى
سكتوا وسكت متفق عليه . وفي الصحيحين عن عمرو بن جابر بن
عبد الله قال غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ثاب معه ناس
من المهاجرين حتى كثروا وكان من المهاجرين رجل لعاب فكسع انصاريا
فغضب الانصاري غضبا شديدا حتى تداعوا وقال الانصاري يا لانا انصار
وقال المهاجري يا للمهاجرين نخرج النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما يال دعوى
لجاهليه ثم قال ما شانهم فاخبر بكسعة المهاجري الانصاري قال فقال النبي
صلى الله عليه وسلم دعوها فانها خبيثة وقال عبد الله بن ابي بن سلول اريد
تداعوا علينا لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الا ذل قال عمر الا نقتل
يا نبي الله هذا الخبيث لعبد الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يتحدث الناس
ابن محمدا يقتل اصحابه . وذكر اهل التفسير واصحاب السير ان هذه القصة
كانت في غزوة بني الصطلق اختصم رجل من المهاجرين ورجل من الانصار
حتى غضب عبد الله بن ابي وعنده رباط من قومه فيه زيد بن ارقم
غلام حديث السن وقال عبد الله بن ابي افعلوا قيدا فربوا كابروا ثاقا بلادنا
واذا ما مثلنا ومثلهم الا كما قال القائل ممن كلبك يا كلبك اموا الله لئن رجعنا
الى المدينة ليخرجن الاعز منها الا ذل يعني بالاعز نفسه وبالاذل رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثم اقبل على من حضره من قومه فقال هذا ما فعلتم بانفسكم
اجلتموهم بلادكم وقاسمتوهم اموا لكم اما والله لئن امسكتكم عنهم فضل الطعام
لم يركبوا رقاكم ولا وشكوا ان يتعولوا عن بلادكم ويلحقوا بمشائركم

و هو اليهم فلا تفقهوا عليهم حتى ينفذوا من حول محمد فقال زيدا انت
 والله الذليل القليل الميغض في قومك ومحمد في عزم من الرحمن ومن
 المسلمين والله لا احبك بعد كلامك هذا فقال عبد الله ابكت فانما كنت اقول
 فشي زيد بن ارقم بها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم واذ لك بعد فراغه من
 الغزوة وعنده عمر بن الخطاب فقال د عني اضرب عنقه يا رسول الله فقال
 اذا اترعد له انف كثيرة يثرب فقال عمر فان كرهت يا رسول الله ان
 يقتله رجل من المهاجرين فمر سعد بن معاذ او محمد بن مسلمة او عباد بن بشر
 فليقتلوه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف يا عمر اذا يتحدث
 الناس ان محمدا يقتل اصحابه لا ولكن اذن الى جبل وذلك في ساعة لم يكن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يرتحل فيها وارسل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الى عبد الله بن ابي قحافة فقال انت صاحب هذا الكلام فقال عبد الله
 والذي اقول عليك الكتاب بالحق ما قلت من هذا شيئا وانت زيد
 لكاذب فقال من حضر من الانصار يا رسول الله شيخنا وكبيرنا لا تصدق
 عليه كلام غلام من غلمان الانصار صبي ان يكون هذا الغلام وهم في حديثه
 ولم يحفظ ما قال فعذر رسول الله صلى الله عليه وسلم وفشت الملامة في الانصار لزيد
 وكذبوه قالوا لو بلغ عبد الله بن عبد الله بن ابي وكان من فضلاء الصحابة ما كان من
 امر ابيه فاتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله بلغني انك تريد
 قتل عبد الله بن ابي لما بلغك عنه فان كنت فاعلا فمرفي فاننا اجل اليك راسه
 فوالله لقد علمت الخنزرج ما كان به رجل ابر بوالديه مني واني اخشى ان

تأمر به غيرى فيقتله فلا تدنى نفسى انظر الى قاتل عبد الله بن أبي عيسى
 في الناس فاقتله فاقتل مؤمناً بكافراً فادخل النار فقال له رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بل نرفق به ونحسن صحبته ما بقى معنا وقال النبي صلى الله عليه
 وسلم لا يتحدث الناس أنه يقتل اصحابه ولكن برأياك واحسن صحبته وذكروا
 القصة . قالوا وفي ذلك نزلت سورة المنافقين وقد اخرجنا في الصحابين عن
 زيد بن ارقم قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر اصاب
 الناس فيه شدة فقال عبد الله بن ابي لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى
 ينفضوا من حوله وقال لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الا ذل
 فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرته بذلك فارسل الى عبد الله
 ابن ابي فسأله فاجتهد بينه ما فعل فقالوا كذب زيد يا رسول الله قال فوقع
 في نفسى مما قالوه شدة حتى انزل الله تصديقاً اذ جاءك المنافقون قال ثم
 دعاهم النبي صلى الله عليه وسلم ليستغفروا لهم فلما ارؤهم في هذه القصة
 بيان ان قتل المنافق جائز من غير استتابة وان اظهر انكار ذلك القول وتبرأ
 منه واظهر الاسلام واتمانع النبي صلى الله عليه وسلم من قتل ما ذكره من
 يتحدث الناس انه يقتل اصحابه لان النفاق لم يثبت عليه بالبينه وقد حلف
 انه ما قال واتمانع بالوحي وخبر زيد بن ارقم . وايضاً . لما خافه من ظهور
 فتنة بقتله وغضب اقوام يخاف افتتانهم بقتله . وذكر بعض اهل التفسير
 ان النبي صلى الله عليه وسلم عد المنافقين الذين وقفوا له على العقبة في غزوة
 تبوك ليفتكوا به فقال حذيفة الاتبث اليهم فتقاتلهم فقال اكره ان يقول

جبراً نزل المنافق وان اظهر انكار ذلك

العرب لما ظفر باصحابه اقبل يقتلهم بل يكفيناهم الله بالرسالة * ~~وذكر بعضهم~~
 ان رجلا من المنافقين خاصم رجلا من اليهود الى النبي صلى الله عليه وسلم
 فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لليهودى فلما خرجا من عنده لزمه
 المنافق وقال انطلق بنا الى عمر بن الخطاب فاقبل الى عمر فقال لليهودى
 اختصمت انا و هذا الى محمد فقضى لي عليه فلم يرض بقضائه وزعم انه مخاصم
 اليك وتعلق بي فجتت معه فقال عمر للمنافق اكذلك قال نعم فقال لهما رويدا
 حتى اخرج اليكما فدخل عمر البيت فاخذ السيف واشتمل عليه ثم خرج
 به اليهما فضربه به المنافق حتى برد فقال هكذا اقضى بين من لم يرض بقضاء الله
 وقضاء رسوله فنزل قوله الم تر الى الذين يزعمون الآية وقال جبريل ان عمر
 فرق بين الحق والباطل فسمى الفاروق وقد تقدمت هذه القصة مروية
 من وجهين ففي هذه الاحاديث دلالة على ان قتل المنافق كان جائزا
 اذ لو لا ذلك لا نكر النبي صلى الله عليه وسلم على من اسأذنه في قتل المنافق
 ولا نكر على عمر اذ قتل من قتل من المنافقين ولا خبر النبي صلى الله عليه وسلم
 ان الدم معصوم بالاسلام ولم يعطل ذلك بكراهية غضب عشائر المنافقين
 لهم وان يتحدث الناس ان محمدا يقتل اصحابه وان يقول القائل لما ظفر
 باصحابه اقبل يقتلهم لان الدم اذا كان معصوما كان هذا الوصف عديم
 التأثير في عصمة دم المعصوم ولا يجوز تعليل الحكم بوصف لا اثر له ونزل
 تعليله بالوصف الذي هو مناط الحكم وكما انه دليل على القتل فهو دليل على
 القتل من غير استتابة على ما لا يخفى * فان قيل * فلم لم يقتلهم النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم مع علمه بنفاق بعضهم وقبل عنايتهم قلنا انما ذلك لوجهين
 ١٠ احدهما ان عامتهم لم يكن ما يتكلمون به من الكفر مما يثبت عليهم
 بالبينة بل كانوا يظهرون الاسلام ونفاقهم يعرف تارة بالكلمة يسمعها الرجل
 المؤمن فينقلها الى النبي صلى الله عليه وسلم فيحلفون بالله انهم ما قلوها
 او لا يحلفون وتارة بما يظهر من تأخيرهم عن الصلاة والجهاد واستثقالهم للزكاة
 وظهور الكراهة منهم لكثير من احكام الله وعاتبتهم يعرفون في الحن
 القول كما قال الله ام حسب الذين في قلوبهم مرض ان لن يخرج الله
 اضغانهم ولو نشاء لارينا كهم فلعرفتهم بسيماهم ولتعرفنهم في الحن القول
 فاخبر سبحانه انه لو شاء لعرفهم رسوله بالسيما في وجوههم ثم قال ولتعرفنهم
 في الحن القول فاقسم انه لا بد ان يعرفهم في الحن القول . ومنهم
 من كان يقول القول او يعمل العمل فينزل القرآن يخبر ان صاحب
 ذلك القول والعمل منهم كما في سورة براءة . ومنهم من كان المسلمون
 ايضا يعلمون كثيرا منهم بالشواهد والدلالات والقرائن والامارات
 ومنهم من لم يكن يعرف كما قال تعالى ومن حولكم من الاعراب
 منافقون ومن اهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلم نحن نعلمهم ثم جميع هؤلاء
 المنافقين يظهرون الاسلام ويحلفون انهم مسلمون وقد اتخذوا ايمانهم جنة
 واذا كانت هذه حالهم فالتبى صلى الله عليه وسلم لم يكن يقيم الحدود يعلمه
 ولا يجبر الواحد ولا يجرد الوحي ولا بالدلائل والشواهد حتى يثبت
 الموجب للحد بيينة او اقرار الا ترى كيف اخبر عن المرأة الملا عنة

واموالهم الا بمقتضا حسابهم على الله معناه اني امرت ان اقبل منهم ظاهرا
 الاسلام واكل بواطنهم الى الله والزندىق والمنافق انما يقتل اذا تكلم بكلمة
 الكفر وقامت عليه بذلك بينة وهذا حكم بالظاهر لا بالباطن وبهذا الجواب
 يظهر فقه المسئلة الوجه الثاني انه صلى الله عليه وسلم كان يخاف ان يتولد
 من قتلهم من الفساد اكثر مما في استبقائهم وقد بين ذلك حين قال لا يتحدث
 الناس ان محمدا يقتل اصحابه وقال اذا ترعدوا نف كثيرة يثرب فانه لو قتلهم
 بما يعلم من كفرهم لا وشك ان يظن الظان انه انما قتلهم لا غرض واحقاد وانما
 قصد الاستعانة بهم على الملك كما قال اكره ان تقول العرب لما ظفروا اصحابه
 اقبل يقتلهم وان يخاف من يريد الدخول في الاسلام ان يقتل مع اظهاره
 الاسلام كما قتل غيره وقد كان ايضا يتعصب لقتل بعضهم قبيلته واناس آخرون
 فيكون ذلك سببا للفتن واعتبر ذلك بما جرى في قصة عبد الله بن ابي لهب
 مع عبد بن معاذ بقتله خاصم له اناس صالحون واخذتهم الخبيثة حتى سكتهم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد بين ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لما استاذنه عمر في قتل ابن ابي قال اصحابنا ونحن الآن اذا اخفنا مثل ذلك
 كففتنا من القتل . فحاصله ان الحد لم يعم على واحد بعينه لعدم ظهوره
 بالحجة الشرعية التي يعلم بها الخاص والعام او لعدم امكان اقامته الا مع تغيير
 اقوام عن الدخول في الاسلام وارتداد آخرين عنه واظهار قوم من
 الحرب والفتنة ما يربى فساد على فساد ترك قتل منافق وهذا من المعنيين
 حكمها باق الى يومنا هذا الا في شئ واحد وهو انه صلى الله عليه وسلم ربما خاف

ان يظن الظان انه يقتل اصحابه لفرح آخر مثل اغراض المؤمنين
اليوم والذي بين حقيقة الجواب الثاني ان النبي صلى الله عليه وسلم
لما كان بمكة مستضعفا هو واصحابه عاجزين عن الجهاد امرهم الله بكف
ايديهم والصبر على اذى المشركين فلما هاجروا الى المدينة وصار له دار حرة
ومنة امرهم بالجهاد والكف عن سألهم وكف يده عنهم لانه لو امرهم اذ ذاك
باقامة الحدود على كل منافق لفرح الاسلام اكثر العرب اذ رآوا ان بعض
من دخل فيه يقتل وفي مثل هذه الحال نزل قوله تعالى ولا تطع الكافرين
والمنافقين ودع اذانهم وتوكل على الله وكفى بالله وكيلا وهذه السورة
نزلت بالمدينة بعد الخندق فامر الله في تلك الحال ان يترك اذى الكافرين
والمنافقين له فلا يكافيهم عليه لما يتولد في مكافاتهم من الفتنة ولم يزل
الامر كذلك حتى فتحت مكة ودخلت العرب في دين الله غاطبة ثم اخذ
النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة الروم وانزل الله تبارك وتعالى سورة
براءة وكل شرائع الدين من الجهاد والحج والامر بالمعروف فكان كمال
الدين حين نزل قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم قبل الوفاة باقل من ثلاثة اشهر
ومما نزلت براءة امر الله بنبيذ اليهود التي كانت للمشركين وقال فيها يا ايها النبي
جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم وهذه ناسخة لقوله تعالى ولا تطع
الكافرين والمنافقين ودع اذانهم وذلك انه لم يبق حينئذ للمنافق من يعينه
لئلا يقيم عليه الحد ولم يبق حول المدينة من الكفار من يتحدث بان محمد يقتل
اصحابه فامر الله بجهادهم والاحتياط عليهم وقد ذكر اهل العلم ان آية الاحزاب

منسوخة بهذا الآية ونحوها وقال في الاحزاب لئن لم يرته المناققون والذين
في قلوبهم مرض والمرجفون في المدينة لنغرينك بهم ثم لا يجاورونك فيها
الا قليلا ملعونين اينما ثقفوا اخذوا الآية فعلم انهم كانوا يفعلون اشياء اذ
ذلك ان لم ينتهوا عنها قبلوا عليها في المستقبل لما عزاه الله دينه ونصر رسوله فحيث
ما كان المتفق ظهور وتخاف من اقامة الحد عليه فتنة اكبر من بقاءه عملا بآية
دع اذ اهم كما انه حيث عجزنا عن جهاد الكفار عملنا بآية الكف عنهم والصفح
وحيث ما حصل القوة والعز خوطينا بقوله جاهد الكفار والمنافقين فهذا
يبين ان الامساك عن قتل من اظهر تفاقه بكتاب الله على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذ لا نسخ بعده ولم ندع ان الحكم تغير بعده لتغير المصلحة
من غير وحي نزل فان هذا تصرف في الشريعة وتحويل لما بال رأي ودعوى
ان الحكم المطلق كان لمعنى وقد زال وهو غير جائز كما قد نسبوا ذلك اليه من
قال ان حكم المؤلفات انقطع ولم يأت على انقطاعه بكتاب ولا سنة سوى ادعاء
تغير المصلحة هو يدل على المسئلة ماروي ابو ادريس قال اتى علي رضي الله عنه
بناس من الزنادقة ارتدوا عن الاسلام فساء لهم فجدوا فقامت عليهم البيعة
المدول قال فقتلهم ولم يستبهم قال واتى برجل كان نصرا نيا واسلم ثم رجع
عن الاسلام قال فساء له فاقربا كان منه فاستنابه فتركه فقيل له كيف تستب
هذا ولم تستب او لا تلك قال ان هذا اقربا كان منه وان اولئك لم يقرؤا
وجحدوا حتى قامت عليهم البيعة فلذلك لم استبهم رواء الامام احمد
وروي عن ابي ادريس قال اتى علي برجل قد تنصر فاستنابه فابي ان يتوب

فقتله واتي برحط يصلون القبلة وهم زنادقة وقد قامت عليهم علي بن ابي طالب
 العدو فجحدوا وقالوا ليس لنا بن الا الاسلام فقتلهم ولم يستبهم ثم قال في حديثه
 لم استببت هذا النصراني استبته لانه اظهر دينه واما الزنادقة الذين قامت
 عليهم الينة وجحدوني فانما قتلتم لانهم جحدوا وقامت عليهم الينة فهذا من
 اميرالمؤمنين علي بن ابي طالب ان كل زنديق كتم زندقته وجحدها حتى قامت عليه
 الينة قتل ولم يستب وان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتل من جحد زندقته
 من المنافقين لعدم قيام الينة ويدل على ذلك قوله تعالى ومن حولكم من
 الاعراب منافقون ومن اهل المدينة الى قوله وآخرون اعترفوا بذنوبهم
 خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا فلم ان من لم يعترف بذنبه كان من المنافقين
 ولهذا الحديث قال الامام احمد في الرجل يشهد عليه بالبدعة فيجحد ليست
 له توبة انما التوبة لمن اعترف فاما من جحد فلا توبة له قال القاضي ابو يعلى
 وغيره واذا اعترف بالزندقة ثم تاب قبلت توبته لانه باعترافه يخرج عن
 حد الزندقة لان الزنديق هو الذي يستبطن الكفر ولا يظهره فاذا اعترف
 به ثم تاب خرج عن حده فلهذا قبلنا توبته ولهذا لم يقبل علي رضي الله عنه
 توبة الزنادقة لما جحدوا وقد يستدل على المسئلة بقوله تعالى وليست التوبة
 للذين يعملون السيئات الآية روى الامام احمد باسناده عن ابي العالية في قوله
 تعالى انما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب قال
 هذه في اهل الايمان وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى اذا حضر
 احدكم الموت قال اني تبت الا ان قال هذه في اهل الفسق ولا الذين يموتون

وهم كفار . قال هذه في اهل الشرك هذا مع انه الراوى عن اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فيما اظن انهم قالوا كل من اصاب ذنبا فهو جاهل بالله وكل من تاب قبل الموت فقد تاب من قريب . ويدل على ما قال ان المنافق اذا اخذ ليقتل ورأى السيف فقد حضره الموت بدليل دخول مثل هذا في عموم قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت . وقوله تعالى شهادة بينكم اذا حضر احدكم الموت . وقد قال حين حضره الموت اني تبت الآن فليست له توبة كما ذكره الله سبحانه نعم ان تاب توبة صحيحة فيما بينه وبين الله لم يكن ممن قال اني تبت الآن بل يكون ممن تاب عن قريب لان الله سبحانه انما نفى التوبة عن حضره الموت وتاب بلسانه فقط ولهذا قال في الاول ثم يتوبون وقال هنا اني تبت الآن فمن قال اني تبت قبل حضور الموت او تاب توبة صحيحة بعد حضور اسباب الموت صحت توبته وربما استدل بعضهم بقوله تعالى فلما رأوا بأسنا قالوا آآ منا بالله وحده الايتين وبقوله تعالى فلما ادركه الفرق الآية وقوله تعالى فلولا كانت قرية آمنت فنفعها ايمانها الآية . فوجه الدلالة ان عقوبة الامم الخالية بمنزلة السيف للمنافقين ثم اولئك اذا تابوا بعد معاينة العذاب لم ينفعهم فكذلك المنافق ومن قال هذا فرق بينه وبين الطري بان لا تقا تله عقوبة له على كفره بل تقا تله ليسلم فاذا اسلم فقد اتى بالمقصود والمنافق انما يقاتل عقوبة لا يسلم فانه لم يزل مسلما والعقوبات لا تسقط بالتوبة بعد مجيئ البأس وهذا كعقوبات سائر العصاة فهذه طريقة من يقتل الساب لكونه منافقا . وفيه طريقة اخرى .

وحي ان محب النبي صلى الله عليه وسلم بنفسه موجب للقتل مع قطع النظر
عن كونه مجزاة فانا قد بينا انه موجب للقتل وبيناه جناية غير الكفر
اذ لو كان مجزاة محضة وتبدلا للدين وتركاه لما جاز للنبي صلى الله عليه وسلم
العفو عن كان يؤذيه كما لا يجوز العفو عن المرتد لما قتل الذين سبوه وقد
صفا عن قاتل وحارب وقد ذكرنا دلة اخرى على ذلك فيما تقدم ولان
التقص والسب قد يصدر عن الرجل مع اعتقاد النبوة والرسالة لكن لما
وجب تعزيز الرسول وتوقيفه بكل طريق غلظت عقوبة من انتهك عرضه
بالقتل فصار قتله حدا من الحدود لان سبه نوع من الفساد في الارض
كالهاربة باليد لا يجرد كونه بدل الدين وتركه وفارق الجماعة واذا كان
كذلك لم يسقط بالتوبة كسائر الحدود غير عقوبة الكفر وتبدل الدين
قال الله تعالى انما جزاء الذين يماربون الله ورسوله ويسعون في الارض
فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا
من الارض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم الا الذين
تابوا من قبل ان نقدر عليهم فاعلموا ان الله غفور رحيم • ثبت بهذه
الآية ان من تاب بعد ان قدر عليه لم تسقط عنه العقوبة وكذلك قال سبحانه
والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله
عزيز حكيم • فمن تاب من بعد ظلمه واصبح فان الله يتوب عليه ان الله
غفور رحيم • فامر بقطع ايديهم جزاء على ما مضى ونكالا عن السرقة
في المستقبل منهم ومن غيرهم واخبر ان الله يتوب على من تاب ولم يدر

القطع بذلك لان القطع له حكمتان الجزاء والتكال والتوبة تسقط الجزاء
ولا تسقط التكال فان الجاني متى علم انه اذا تاب لم يعاقب لم يردع ذلك
الفساق ولم يزجرهم عن ركوب العظائم فان اظهار التوبة والاصلاح مقصود
حفظ النفس والمال سهل ولهذا لم نعلم خلافا فاعتمد ان السارق او الزاني
لو اظهر التوبة بعد ثبوت الحد عليه عند السلطان لم يسقط الحد عنه وقد رجم
النبي صلى الله عليه وسلم ماعز او القامدية واخبر بحسن توبتهما وحسن مصيرهما
وكذلك لو قيل ان سب النبي صلى الله عليه وسلم يسقط بالتوبة وتجدد
الاسلام لم يردع ذلك الا لسن عن انتهاك عرضه ولم يزجر النفوس من استحلال
حرمة بل يؤذيه الانسان بما يريد ويصيب من عرضه ما شاء من انواع السب
والاذى ثم يجدد اسلامه ويظهر ايمانه وقد ينال المرء من عرضه ويقع
منه نقص له واستهزاء ببعض اقواله او اعماله وان لم يكن منتقلا من دين
الى دين فلا نه يصعب على من هذه سبيله كلما نال من عرضه واستخف
بحرمة ان يجدد اسلامه بخلاف الردة المجردة عن الدين فان سقوط
القتل فيها بالعود الى الاسلام لا يوجب اجترأ الناس على الردة او الانتقال
عن الدين لا يقع الا عن شبهة قاذرة في القلب او شهوة قائمة للعقل
فلا يكون قبول التوبة من المرتد محرضا للنفوس على الردة ويكون ما يتوقعه
من خوف القتل زاجرا له عن الكفر فانه اذا اظهر ذلك لا يتم مقصوده لعله
بانه يجبر على العود الى الاسلام وهنا من فيه استغفاف او اجترأ او سفاهة
تمكن من انتقاص النبي صلى الله عليه وسلم وعيبه والطمع عليه كلما شام

يحدد الاسلام ويظهر التوبة وبهذا يظهر ان السب والشتم يظهر الفساد في الارض الذي يوجب الحد اللازم من الزنا وقطع الطريق والسرقه وثوب المتصرفان مر يد هذه المعاصي اذا علم انه تسقط عنه العقوبة اذا تاب فعلها كما شاء كذا لك من يدعو ضعف عقله او ضعف دينه الى الانتقام برسول الله صلى الله عليه وسلم اذا علم ان التوبة تقبل منه اتي ذلك متى شاء ثم تاب منه وقد حصل مقصوده بما قاله كما حصل مقصود اولئك بما فعلوه بخلاف مر يد الردة فان مقصوده لا يحصل الا بالمقام عليها وذلك لا يحصل له اذا قتل ان لم يرجع فيكون ذلك راد عاله وهذا الوجه لا يخرج السب عن ان يكون ردة ولكن حقيقته انه نوع من الردة يظن بما فيه من انتهاك عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قد تغلظ ردة بعض الناس بان ينضم اليها قتل وغيره فيتحتم القتل فيها ون الردة المجردة كما يتحتم القتل في قتل من قطع الطريق لفظ الجرم وان لم يتحتم قتل من قتل لترض آخر فعوده الى الاسلام يسقط موجب الردة المحضة ويبقى خصوص السب ولا بد من اقامة حده كما ان توبة القاطع قبل القدره عليه تسقط تحتم القتل ويبقى حق اولياء المقتول من القتل او الدية او العفو وهذه مناسبة ظاهرة وقد تقدم نص الشارع ونبهه على اعتبار هذا المعنى فان قيل تلك المعاصي يدعو اليها الطمع مع صحة الاعتقاد فلو لم يشرع عنها اجر لتسارعت النفوس اليها بخلاف سب رسول الله صلى الله عليه وسلم فان الطبع لا يدعو اليه الا بخلل في الاعتقاد اكثر ما يوجب الردة فعلم ان مصدره اكثر ما يكون الكفر فيلزمه عقوبة

الكافر وعقوبة الكافر مشروطة بعدم التوبة وإذا لم يكن إليه مجرد باعث
طبيعي لم يشترع ما يزجر عنه وإن كان حراماً كالاستخفاف في الكتاب
والدين ونحو ذلك قلنا بل قد يكون إليه باعث طبيعي غير الخلل في
الاعتقاد من الكبر الموجب للاستخفاف ببعض أحواله وأفعاله والفضب
الداعي إلى الوقعة فيه إذا خالف الغرض بعض أحكامه والشهوة الحاملة
على ذلك ما يخالف الغرض من أموره وغير ذلك فهذه الأمور قد تدعو للانسان
إلى نوع من السب له وضرب من الأذى والانتقاص وإن لم يصدر إلا مع
ضعف الإيمان به كما أن تلك المعاصي لا تصدر أيضاً إلا مع ضعف الإيمان
وإذا كان كذلك فقبول التوبة من هذه حاله يوجب اجترأ أمثاله على
أمثال كلماته فلا يزال العرض منهوكاً والحرمة مخفورة بخلاف قبول التوبة
من يريد انتقالاً عن الدين إما إلى دين آخر أو إلى تعطيل فاته إذا علم أنه
يستتاب على ذلك فإن تاب وألّا قتل لم ينتقل بخلاف ما إذا صدر
السب عن كآفة ثم آمن به فإن علمه بآفته إذا أظهر السب لا يقبل
منه إلا السلام أو السيف يردعه عن هذا السب إلا أن يكون مرئياً
للاسلام ومتى أراد إلا السلام فالسلام يجب ما كان قبله فليس في
سقوط القتل بالسلام الكافر من الطريق إلى الوقعة في مرضه ما في سقوطه
بجحد الإسلام من يظهر إلا السلام وإيضاً فإن سب النبي صلى الله عليه وسلم
حق آدمي فلا يسقط بالتوبة كحد القذف وكسب غيره من البشر ثم من
فرق بين المسلم والذمي قال المسلم قد التزم أن لا يسب ولا يعتقد سبه فإذا

اننى ذلك اقيم عليه حده كما يقام عليه حد الخمر وكما يجوز على كل من لم يمت
والخنزير والكافر لم يلتزم تحريم ذلك ولا يعتقد فلا تجب عليه اقامة حده
كما لا تجب عليه اقامة حد الخمر ولا يجوز على الميت والخنزير نعم اذا اظهره
نقض العهد الذى بيننا وبينه فصار بمنزلة الحرى فقتله لذلك فقط لا لكونه
اننى حدا يعتقد بحرمة فاذا اسلم منقط عنه العقوبة على الكفر ولا عقوبة عليه
لخصوص السب فلا يجوز قتله وحقيقة هذه الطريقة ان سب النسي
صلى الله عليه وسلم لما فيه من الغضاضة عليه يوجب القتل تعظيما لحرمة وتزيرا
له وتوقيرا وتكالا عن التعرض له والحد لما يقام على الكافر فيما يعتقد تحريمه
خاصة لكنه اذا اظهر ما يستقد حله من المهرمات عندنا زجر عن ذلك وعوقب
عليه كما اذا اظهر الخمر والخنزير فاظهار السب اما ان يكون كهذه الاشياء
كما زعمه بعض الناس او يكون نقضا للعهد كقاتلة المسلمين على التقديرين
فلا سلام يسقط تلك العقوبة بخلاف ما يصيبه للمسلم مما يوجب الحد عليه
وايضاً فان الردة على قسمين ردة مجردة وردة مغلظة شرع القتل على
خصوصها وكل منهما قد قام الدليل على وجوب قتل صاحبها والادلة المدالة
على سقوط القتل بالتوبة لا تم القسمين بل لتاخذل على القسم الاول كما
يظهر ذلك لمن تأمل الادلة على قبول توبة المرتد فيبقى القسم الثانى وقد قام
الدليل على وجوب قتل صاحبه ولم يأت نص ولا اجماع لسقوط القتل
عنه والقياس متعذر مع وجود الفرق الجلى فاقطع الالحاق والذى يحقق
هذه الطريقة انه لم يأت في كتاب ولا سنة ولا اجماع ان كل من ارتد باي

قول او اي فعل كان فانه يسقط عنه القتل اذا تاب بعد القدرة عليه بل
الكتاب والسنة والاجماع قد فرقي بين انواع المرتدين كما سنذكره وانما
بعض الناس يجعل برأية الردة جنساً واحداً على تباين انواعه ويقس
بعضها على بعض فاذا لم يكن معه عموم نطقي يعم انواع المرتدين لم يبق
الا القياس وهو فاسد اذا فارق الفرع الاصل بوصفه تأثير في الحكم وقد
دل على تأثيره نص الشارع وتبينه والمناسبة المشتملة على المصلحة المتبعة
وتقرير هذا من ثلاثة اوجه احدها ان دلائل قبول توبة المرتدين
قوله تعالى كيف يهدي الله قوما كفروا بعد ايمانهم الى قوله الا الذين
تابوا بعد ذلك واصبحوا وقوله تعالى من كفر بالله من بعد ايمانه
ولنجوها ليس فيها الا توبة من كفر بعد الايمان فقط دون من انضم
الى كفره من اذى واضرار وكذلك سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم انما فيها قبول توبة من جرد الردة فقط وكذلك سنة الخلفاء
الراشدين انما تضمنت قبول توبة من جرد الردة وحارب بعد
ارتدادهم كحاربة الكافر الاصل على كفره فمن دعي ان في الاصول
ما يعم توبة كل مرتد سواء جرد الردة او غلبها باي شيء كان فقد
اخطأ وجنس قد قامت الادلة على وجوب قتل الساب وانه مرتد
ولم تدل الاصول على ان مثله يسقط عنه القتل فيجب قتله بالادلة السالم عن
المعارض الثاني ان الله سبحانه قال كيف يهدي الله قوما كفروا بعد
ايمانهم وشهدوا ان الرسول حق وجاءهم البينات والله لا يهدي القوم

الظالمين أو تلك جزاؤهم أن عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين
خالدين فيها لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون • إلا الذين تابوا من قبل
بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم • إن الذين كفروا بعد إيمانهم ثم
ازدادوا أكفرا لن تقبل توبتهم وأولئك هم الضالون • فإخبر سبحانه أن
من ازداد أكفرا بعد إيمانه لن تقبل توبته وهو غرق بين الكفر الزيد أكفرا
والكفر المحردي في قبول التوبة من الثاني دون الأول فمن زعم أن كل كفر
بعد الإيمان تقبل منه التوبة فقد خالف نص القرآن وهذه الآية إن كان
قد قيل فيها أن ازداد أكفرا المقام عليه إلى حين الموت وإن التوبة المنفية
هي توبته عند الفرغ من يوم القيامة فالآية أهم من ذلك وقد رأيتASTE
رسول الله صلى الله عليه وسلم فرقت بين النوعين فقبل توبة جماعة من المرتدين
ثم إنه أمر بقتل مقيس بن صبابه يوم الفتح من غير استئابة لما ضم إلى رد ثم قتل
المسلم وأخذ المال ولم يذب قبل القدره عليه وأمر بقتل العربيين لما ضموا إلى
ردتهم نحو ما من ذلك وكذلك أمر بقتل ابن خطل لما ضم إلى ردته السب
وقتل المسلم وأمر بقتل ابن أبي سرح لما ضم إلى ردته المظن عليه والافتراء
وإذا كان الكتاب والسنة قد حكما في المرتدين بحكمين ورأيت أن من ضر
وآذى بالردة أذى يوجب القتل لم يسقط عنه القتل إذا تاب بعد القدرة
عليه وإن تاب مطلقا ومن بدل دينه فقط لم يصح القول بقبول توبة المرتد
مطلقا وكان الساب من القسم الذي لا يجب أن تقبل توبته كما دلت عليه
السنة في قصة ابن أبي سرح ولأن السب ابتداء عظيم للمسلمين أعظم عليهم من

المحاربة باليد كما تقدم تقريره فيجب ان يتحتم عقوبة فاعله ولان المرئى المجرى
 انما يقتله لمقامه على التعديل فاذا عاود الد بين الحق زال المبيع له كما يزول
 المسيح لدم الكافر الاصلى باسلامه وهذا الساب اتى من الاذى لله ورسوله
 بعد المعاهدة على ترك ذلك بما اتى به وهو لا يقتل لمقامه عليه فان ذلك
 ممتنع فصار قتله كقتل المحارب باليد وبالجملة فمن كانت ردة له محاربة لله
 ورسوله يد او لسان فقد دلت السنة المفسرة للكتاب انه من كفر كفرا
 مزيدا لا تقبل توبته منه * الوجه الثالث * ان الردة قد تتجرد عن
 السب والشتم فلا تضمنه ولا تستلزمه كما تتجرد عن قتل المسلمين واخذ اموالهم
 اذ السب والشتم افراط في العداوة وابلغ في المحادة مصدره شدة سفه
 الكافر وحرصه على فساد الدين واضرار اهله ولربما صدر عن من يعتقد
 النبوة والرسالة لكن لم يأت بموجب هذا الاعتقاد من التوقيروا الا تقياد
 فصا رينزلة ابليس حيث اعتقد ربوبية الله سبحانه بقوله رب وقد ايقن
 ان الله امره بالسجود ثم لم يأت بموجب هذا الاعتقاد من الاستسلام
 والالتقياد بل امتكبر وطاند معاندة معارض طاعن في حكمة الامر
 ولا فرق بين من يعتقد ان الله به وان الله امره بهذا الامر ثم يقول انه لا يطيعه
 لان امره ليس بصواب ولا سداد وبين من يعتقد ان محمد رسول الله
 وانه صادق واجب الاتباع في خبره وامره ثم يسبه او يعيب امره
 او شيئا من احواله او ينقصه انتفاصا لا يجوز ان يستحقه الرسول وذلك ان
 الايمان قول وعمل فمن اعتقد الواحدانية في الالهية لله سبحانه وتعالى

والرسالة العبدية ورسوله ثم لم يتبع هذا الاعتقاد موجبه من الاعمال والاعتراف
والاكترام الذي هو حال في القلب يظهر اثره على الجوارح بل قاربه
الاستغفاف والتسفيه والاذدراء بالقول او بالفعل كان وجود ذلك الاعتقاد
كعدمه وكان ذلك موجبا لفساد ذلك الاعتقاد ومن يلا لما فيه من المنفعة
والصلاح اذا اعتقادات الايمانية تزكى النفوس وتصلحها فتمت لم توجب زكاة
النفس ولا صلاحها فاذك الايمان لم ترسخ في القلب ولم تصر صفة وانما
للفنس ولا صلاحا واذا لم يكن علم الايمان المفروض صفة لقلب الانسان
لا زمة لم ينفعه فانه يكون بمنزلة حديث النفس وخاطر القلب والنجاة
لا تحصل الا يقين في القلب ولو انه مثقال ذرة في هذا اقياسه وبين الله وانا في
الظاهر فيجري الاحكام على ما يظهره من القول والفعل والغرض بهذا التنبيه
على ان الاستهزاء بالقلب والانتقاص يتنافي الايمان الذي في القلب منافية
الضد ضد الاستهزاء باللسان يتنافي الايمان الظاهر باللسان كذلك والغرض
بهذا التنبيه على ان السب الصادق من القلب يوجب الكفر ظاهرا وباطنا
هذا مذهب الفقهاء وغيرهم من اهل السنة والجماعة خلاف ما يقوله بعض
الجهمية والمرجئة القائلين بان الايمان هو المعرفة والقول بلا عمل من اعمال
القلب من انه انما يتنافى في الظاهر وقد يجامعه في الباطن وربما يكون لنا
ان شاء الله تعالى عود الى هذا الموضع والغرض هنا انه كما ان الردة تجرد عن السب
فكذلك قد تجرد عن قصد تبديل الدين واردة التكذيب بالرسالة كما
تجرد كفر ابليس عن قصد التكذيب بالربوبية وان كان عدم هذا القصد

لا ينفعه كما لا ينفع من قال الكفر ان لا يقصد ان يكفر واذا كان كذلك
 فالشارع اذا امر بقبول توبة من قصد تبديل دينه الحق وغير اعتقاده
 وقوله فانه اذا كان المقتضي للقتل الاعتقاد الطارى واعدام الاعتقاد الاول
 فاذا عاد ذلك الاعتقاد الايمانى وزال هذا الطارى كان بمنزلة الماء والمصير
 يتجسس بتغيره ثم يزول التغير فيعود حلالا لان الحكم اذا ثبت بملة
 زال بزوالها وهذا الرجل لم يظهر بمجرد تغير الاعتقاد حتى يعود معصوما بعوده
 اليه وليس هذا القول من لوازم تغير الاعتقاد حتى يكون حكمه حكمه اذ قد
 بتغير الاعتقاد كثير او لا يكون به اذى لله ورسوله واضرار المسلمين
 يزيد على تغير الاعتقاد ويفعله من يظن سلامة الاعتقاد وهو كاذب عند الله
 ورسوله والمؤمنين في هذه الدعوى والظن ومعلوم ان المفسدة في هذا
 اعظم من المفسدة في مجرد تغير الاعتقاد من هذين الوجهين من جهة كونه
 اضرارا زائدا ومن جهة كونه قد يظن او يقال ان الاعتقاد قد يكون سالما
 معه فيصد رعن لا يريد الانتقال من دين الى دين ويكون فسادا اعظم
 من فساد الانتقال اذا الانتقال قد علم انه كفر فنزع عنه ما نزع عن الكفر
 وهذا قد يظن انه ليس بكفر الا اذا صدرا استحلالا بل هو معصية وهو من
 اعظم انواع الكفر فاذا كان الداعى اليه غير الداعى الى مجرد الردة والمفسدة
 فيه مخالفة لمفسدة الردة وهي اشد منها لم يجز ان يلحق التائب منه بالتائب
 من الردة بالردة لان من شرط القياس قياس المعنى استواء الفرع والاصل
 في حكمه الحكم باستوائهما في دليل الحكمه اذا كانت خفية فاذا كان في الاصل

معاني مؤثرة يجوز ان تكون التوبة انما قبلت لاجلها وهي معدودة في الفرع
لم يجوز لاجلها لان من قبول توبة من خففت مفسدة جنايته او اتفقت التوبة
توبة من تقلبت مفسدة او بقيت حاصل هذا الوجه ان عصمة دم هذا
بالتوبة قياسا على المرتد مشعذ لوجود الفرق المؤثر فيكون المرتد المتقل الى
دين آخر ومن اتى من القول بما يضر المسلمين ويؤذي الله ورسوله وهو
موجب للكفر نوعين تحت جنس الكافر بعد اخلائه وقد شرعت التوبة
في حق الاول فلا يلزم شرع التوبة في حق الثاني لوجود القارق من حيث
لا ضرار ومن حيث ان مفسدة لا تزول بقبول التوبة

فصل

في القتل

قد تضمن هذه الدلالة على وجوب قتل الصاب من المسلمين وان تاب واسلم ويوجبه
قول من فرق بينه وبين الذمي اذا اسلم وقد تضمن الدلالة على ان الذمي
اذا عاد الى الذمة لم يسقط عنه القتل بطريق الاولى فان عود المسلم الى الاسلام
احق لديه من عود الذمي الى ذمته ولهذا اعمت العلماء الذهن حقنوا دم
هذا وامثاله بالعود الى الاسلام لم يقولوا مثل ذلك في الذمي اذا عاد الى
الذمة ومن تأمل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتله لهنى قريظة
وبعض اهل خيبر وبعض ابني النضير واجلائه لبني النضير وبني قينقاع يدان
نقض هؤلاء الذمة وحرصوا على ان يحبسهم الى عقد الذمة ثانيا فلم يفعل ثم
سنة خلفائه وطحايتهم في مثل هذا المؤذي وامثاله مع العلم بانه كان احرص
شيء على العود الى الذمة لم يستعرب في ان القول بوجوب اعادة مثل هذا

الى الذمة قول مخالف للسنة ولا جماع خير القرون وقد تقدم التنبيه على ذلك في حكم ناقض العهد مطلقا ولو لا ظهوره لاشبعنا القول فيه وانما احلنا على سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنته من له بها علم فانهم لا يستريون انه لم يكن الذي بين النبي صلى الله عليه وسلم وهؤلاء اليهود هدنة مؤقتة وانما كانت ذمة مؤبدة على ان الدار الاسلام وانه يجري عليهم حكم الله ورسوله فيما يختلفون فيه الا انهم لم يضرب عليهم جزية ولم يلزموا بالصغار الذي ألزموه بعد نزول براءة لان ذلك لم يكن شرع بعد واما من قال ان الساب يقتل وان تاب واسلم وسواء كان كافرا او مسلما فقد تقدم دليله على ان المسلم يقتل بعد التوبة وان الذمي يقتل وان طلب العود الى الذمة واما قتل الذمي اذا وجب عليه القتل بالسب وان اسلم بعد ذلك فلم يفيء فيه طرق وهي دالة على تحتم قتل المسلم ايضا كما تدل على تحتم قتل الذمي.

الطريقة الاولى قوله تعالى انما جزاء الذين يماربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض ذلك لم يخز في الدنيا ولم يفيء في الآخرة عذاب عظيم الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم فاعلموا ان الله غفور رحيم فوجه الدلالة ان هذا الساب المذكور من المحاربين لله ورسوله الساعين في الارض فسادا الداخلين في هذه الآية سواء كان مسلما او معاهدا وكل من كان من المحاربين الداخلين في هذه الآية فانه يقيم عليه الحد اذا قدر عليه قبل التوبة سواء تاب بعد ذلك او لم يتب فهذا الذمي او المسلم اذا سب

الساب في جرح قتل الذي

الطريقة الاولى

ثم ائلم بعد ان كل واحد قد ر عليه قبل التوبة فيجب اقامة الحد عليه
 وحده القتل فيجب قتله سواء تاب او لم يتب • والدليل مبني على
 مقدمتين • احدهما انه داخل في هذه الآية • والثانية • ان ذلك
 يوجب قتله اذا اخذ قبل التوبة لما المقدمة الثانية فظاهرة فان لم نعلم به
 مخالفافي ان المحاريين اذا اخذوا قبل التوبة وجب اقامة الحد عليهم وان
 تابوا بعد الاخذ وذلك بين في الآية فان الله اخبر ان جزاءهم احد هذه
 الحدود الاربعة الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم فالتائب قبل
 القدرة ليس جزاء • شيئا من ذلك وغيره احد هذه جزاء • وجزاء
 اصحاب الحدود يجب اقامته على الآية لان جزاء العقوبة اذا لم يكن حقلا دمي
 حتى بل كان حدا من حدود الله • وجب استيفاؤه • باتفاق المسلمين وقد
 قال تعالى في آية السرقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما كسبا فامر بالقطع جزاء
 على ما كسبوا فلولا لم يكن الجزاء المشروع للحدود من العقوبات واجبا
 لم يعمل وجوب القطع به اذ العلة المطلوبة يجب ان تكون ابلغ من الحكم
 واقوى منه والجزاء اسم للفعل واسم لما يمازى به ولهذا قرئ قوله تعالى
 فجزاء مثل ما قتل • بالتوئين وبالاضافة وكذلك الثواب والعقاب
 وغيرها فالقتل والقطع قد يسمى جزاء • ونكالا وقد يقال فعل هذه ليعزبه
 وللجزاء ولهذا قال الا كثرون انه نصب على المفعول له والمعنى ان الله
 امر بالقطع ليعزيهم ولينكل عن فعلهم وقد قيل انه نصب على المصدر لان
 معنى اقطعوا اجزوهم ونكلوا وقيل انه على الحال اى فاقطعوهم مجزين

منكبين هم وغيرهم او جازين مشككين وبكل حال فالجزاء ما تورب به
او مامورا لاجله فثبت الله وانجب الحصول شرعا وقد اخبر ان جزاء
المحاريين احد الحدود الاربعة فيجب تحصيلها اذ الجزاء هنا يتعد فيه معنى
القتل ومعنى المحزى به لان القتل والقطع والصلب هي افعال وهي عين
ما يحزى به وليست اجساما بمنزلة المثل من النعم يبين ذلك ان لفظ الآية خبر
عن احكام الله سبحانه التي يومر الامام بفعلها ليست عن الحكم الذي يخبر فيه
بين فعله وتركه اذ ليس الله احكام في اهل الذنوب بخير الامام بين فعلها
وترك جميعها وايضا فانه قال ذلك لم يحزى في الدنيا والحزى لا يحصل
الا باقامة الحدود ولا تعطيلها . وايضا فانه لو كان هذا الجزاء الى الامام له
اقامته وتركه بحسب المصلحة لندب الى العفو كما في قوله تعالى وان عاقبتهم
فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم به ولئن صبرتم لخير للصابرين . وقوله والجروح
قصاص فمن تصدق به فهو كفارة وقوله ودية مسيلة الى اهله الا ان
تصدقوا . وايضا فالادلة على وجوب اقامة الحدود على السلطان من
السنة والاجماع ظاهرة ولم نعلم مخالفا في وجوب جزاء المحاريين ببعض
ما ذكر الله في كتابه وانما اختلفوا في هذه الحدود هل بخير الامام بينها بحسب
المصلحة او لكل جرم جزاء محدد شرعا كله مشهور فلا حاجة الى الاطناب في
وجوب الجزاء لكن نقول جزاء الساب القتل عينا بما تقدم من الدلائل البكيرة
ولا يخير الامام فيه بين القطع والانتقاء . واذا كان جزاء القتل من هذه
الحدود وقد اخذ قبل التوبة وجب اقامة الحد عليه اذا كان من المحاريين

بلا ترد قلنيتين المقدمة الاولى وهي ان هذا من الحارين لله ورسوله صلى الله عليه وسلم
 في الارض فسادا وذلك من وجوه احدها ما روينا من حديث عبد الله بن
 صالح كاتب الليث قال ثنا معاوية بن صالح عن علي بن ابي طلحة عن
 ابن عباس رضي الله عنهما قال وتقول انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله
 ويسعون في الارض فسادا قال كان قوم من اهل الكتاب بينهم وبين
 النبي صلى الله عليه وسلم عهد وميثاق ففقدوا العهد واقتصدوا في الارض فخير الله
 رسوله صلى الله عليه وسلم ان يقاتلهم ان يقتلهم او ان يشاء ان يصلبهم او ان يشاء ان
 يقطع ايديهم وارجلهم من خلاف واما النبي فهو ان يهرب في الارض فان جاء
 تابا فدخل في الاسلام قبل منه ولم يواخذ بما سلف منه ثم قال في موضع آخر وذكر
 هذه الآية من شهر السلاح في تبة الاسلام واخاف السيل ثم ظفر به وقدر
 عليه فاملم المسلمين فيه بالخيار ان شاء قتله وان شاء صلبه وان شاء قطع يده
 وارجله ثم قال او ينقوا من الارض يخرجوا من دار الاسلام الى دار الحرب
 فان تابوا من قبل ان تقدروا عليهم فاعلموا ان الله غفور رحيم وكذلك
 روى محمد بن يزيد الواسطي عن جوير عن الضحاك قوله تعالى انما جزاء
 الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا قال كان ثامن من
 اهل الكتاب بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد وميثاق ففقدوا
 الميثاق واقتصدوا في الارض فخير الله رسوله ان يقتل ان شاء او يصلب او
 يقطع ايديهم وارجلهم من خلاف واما النبي فهو ان يهرب في الارض و
 لا يقدر عليه فان جاء تابا فدخل في الاسلام قبل منه ولم يواخذ بما عمل وقال

الضحاك ايام رجل مسلم قتل او اصاب حدا او مالا لمسلم فلمحق بالمشركين
فلا توبة له حتى يرجع فيضع يده في يد المسلمين فيقر بما اصاب قبل ان يهرب
من دم او غيره اقيم عليه او اخذ منه فتي هذين الاثرين انها نزلت في قوم
معاهد بن من اهل الكتاب لما نقضوا العهد وافسدوا في الارض وكذلك
في تفسير الكلبي عن ابي صالح عن ابن عباس وان كان لا يعتمد عليه اذا انفرد
انها نزلت في قوم موادعين وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وادع هلال بن عويم وهو ابو ردة الاسلى على ان لا يعينه ولا يعين عليه
ومن اتاه من المسلمين فهو آمن ان يهاج ومن اتى المسلمين منهم فهو آمن ان يهاج ومن
مر بهلال بن عويم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو آمن ان يهاج قال
فرقوم من بني كنانة يريدون الاسلام يناس من اسلم من قوم هلال بن عويم
ولم يكن هلال يومئذ شاهدا فهدوا اليهم فقتلوه واخذوا اموالهم فبلغ ذلك
رسول الله صلى الله عليه وسلم فنزل عليه جبريل بالقصة فيهم فقد ذكر انها
نزلت في قوم معاهد بن لكن من غير اهل الكتاب * وروى عكرمة عن
ابن عباس وهو قول الحسن انها نزلت في المشركين ولعله اراد
الذين نقضوا العهد كما قال هو لاء فان الكافر الاصل لا يتطبق عليه حكم
الآية والذي يحقق ان ناقض العهد بما يضر المسلمين داخل في هذه الآية من
الاثر ما قد مناه من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه اتى برجل من
اهل الذمة نخس بامرأة من المسلمين حتى وقعت فتجملها فامر به عمر فقتل
وصلب فكان اول مصلوب في الاسلام وقال يا ايها الناس اتقوا الله في ذمة

محمد صلى الله عليه وسلم ولا تظلموهم فمن فعل هذا فلا ذمة له وقد رواه عنه
عوف بن مالك الاشجعي وغيره كما تقدم وروى عبد الملك بن حبيب
باسناده عن عياض بن عبد الله الاشعري قال مرت امرأة تسير على بغل
فخنس بها عالج فوقعت من البغل فبدا بعض عورتها فكتب بذلك ابو عبيدة
ابن الجراح الى عمرو بن عبد الله عنه فكتب اليه عمران اصلب العالج في ذلك
المكان فانالم نعاهدهم على هذا اتما عاهدناهم على ان يعطوا الجزية عن يد وهم
صاغرون وقد قال ابو عبد الله احمد بن حنبل في مجوسى فجر بمسلة يقتل
هذا نقض العهد وكذلك ان كان من اهل الكتاب يقتل ايضا قد صلب
عمر رجلا من اليهود فجر بمسلة هذا نقض العهد قيل له ترى عليه الصلب
مع القتل قال ان ذهب رجل الى حديث عمر كانه لم يجب عليه فهو لاء
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرو وابو عبيدة وعوف بن مالك
ومن كان في عصرهم من السابقين الاولين قد استحلوا قتل هذا وصلبه
وبين عمر انالم نعاهدهم على مثل هذا الفساد وان العهد انتقض بذلك فعلم انهم
تاولوا فبين نقض العهد بمثل هذا انه من محاربة الله ورسوله والسعي في الارض
فسادا فاستحلوا ذلك قتله وصلبه والافصلب مثله لا يجوز الا لمن ذكره الله في
كتابه وقد قال آخرون منهم ابن عمرو بن عروان بن مالك ومجاهد وسعيد بن جبير
وعبد الرحمن بن جبير ومكحول وقتادة وغيرهم رضى الله عنهم انها نزلت في العربيين
الذين ارتدوا عن الاسلام وقتلوا راعي رسول الله صلى الله عليه وسلم واستاقوا ابل
رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث العربيين مشهور لا منافاة بين الحديثين

فان سبب النزول قد يتعدد مع كون اللفظ عام في مدلوله وكذلك كان عامة
 العلماء على ان الآية عامة في المسلم والمزبد والناقض كما قال الاوزاعي في
 هذه الآية حكيم حكيم الله في هذه الامة على من حارب مقيما على الاسلام
 او من تبايعه او فمين حارب من اهل الذمة وقد جاءت آثار صحيحة عن
 علي بن ابي موسى وابي هريرة وغيرهم رضى الله عنهم تقتضي ان حكم هذه
 الآية ثابت فمين حارب المسلمين بقطع الطريق ونحوه مقيما على اسلامه ولهذا
 يستدل جمهور الفقهاء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم على حد قطاع الطريق
 بهذه الآية والمقصود هنا ان هذا الناقض للعهد والمرقد عن الاسلام بما فيه
 الضرر داخل فيها كما ذكرنا دلائله عن الصحابة والتابعين وان كان يدخل
 فيها بعض من هو مقيم على الاسلام وهذا الساب ناقض للعهد بما فيه ضرر على
 المسلمين ومرتد بما فيه ضرر على المسلمين فيدخل في الآية وما يدل على
 انه قد عني بها ناقضوا العهد في الجملة ان النبي صلى الله عليه وسلم نفي بني قينقاع
 والتضير لما نقضوا العهد الى ارض الحرب وقتل بني قريظة وبعض اهل
 خيبر لما نقضوا العهد والصحابة قتلوا وصلبوا بعض من فعل ما ينقض العهد من
 الامور المضرة بحكم النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه في اصناف ناقض
 العهد بحكم الله في هذه الآية مع صلاحه لان يكون امثالا لاضر الله فيها دليل على
 انهم مرادون منها الوجه الثاني ان ناقض العهد والمرقد المؤذى لا ريب انه
 حارب الله ورسوله فان حقيقة نقض العهد صاربة المسلمين وحرابة المسلمين
 حاربة الله ورسوله وهو اولى بهذا الاسم من قاطع الطريق ونحوه لان ذلك مسلم

لكن لما حارب المسلمون على الدنيا كان محاربا لله ورسوله فالذي يحاربهم على
 الدين أولى أن يكون محاربا لله ورسوله ثم لا يخلوا ما أن لا يكون محاربا لله
 ورسوله حتى يقاتلهم ويمتنع عنهم أو يكون محاربا إذا فعل ما يضرهم مما فيه نقض
 العهد وإن لم يقاتلهم والأول لا يصح لما قدمناه من أن هذا قد نقض العهد وصادر
 من المحاربين ولأن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال إيمان معااهد تصاطي سب
 الأنبياء فهو محارب غادره وعمر وسائر الصحابة قد جعلوا الذي تجلل
 المسئلة بعد أن فحس بها الدابة محاربا بمجرد ذلك حتى حكموا فيه بالقتل والصلب
 فعلم أنه لا يشترط في المحاربة المقاتلة بل كلما نقض العهد عندهم من الأقوال
 والأفعال المضرة فهو محارب داخل في هذه الآية. فان قيل. فيلزم من هذا
 أن يكون كل من نقض العهد بما فيه ضرر يقتل إذا أسلم بعد القدرة عليه
 قيل. وكذلك تقول وعليه يدل ما ذكرناه في سبب نزولها فانها إذا
 نزلت فحين نقض العهد بالفساد وقد قيل فيها إلا الذين تابوا من قبل أن
 تقدروا عليهم علم أن التائب بعد القدرة مبقى على حكم الآية. الوجه الثالث.
 أن كل ناقض للعهد فقد حارب الله ورسوله ولولا ذلك لم يجز قتله ثم لا يخلو
 أما أن يقتصر على نقض العهد بأن يلحق بدار الحرب أو يضم إلى ذلك فسادا
 فإن كان الأول فقد حارب الله ورسوله فقط فهذا لم يدخل في الآية وإن
 كان الثاني فقد حارب وسعى في الأرض فسادا مثل أن يقتل مسلما أو يقطع
 الطريق على المسلمين أو يفسد مسلة على نفسها أو يظهر الطعن في كتاب الله
 ورسوله ودينه أو يفتن مسلما عن دينه فان هذا قد حارب الله ورسوله

تقضه العهد وسعى في الارض فسادا بفعله ما يقصد على المسلمين اما دينهم
او دنياهم وهذا قد دخل في الآية فيجب ان يقتل او يقتل ويصلب او ينفى من
الارض حتى يلحق بارض الحرب ان لم يقدر عليه او تقطع يده ورجله ان
كان قد قطع الطريق واخذ المال ولا يسقط عنه ذلك الا ان يتوب من
قبل ان يقدر عليه وهو المطلوب الوجه الرابع ان هذا الساب محارب لله
ورسوله ساع في الارض فسادا فيدخل في الآية وذلك لانه عدو لله
ورسوله ومن عادى الله ورسوله فقد حارب الله ورسوله وذلك لان
النبي صلى الله عليه وسلم قال للذي سبه من يكفيني عدوى وقد تقدم
ذكر ذلك من غير وجه واذا كان عدوا له فهو محارب وروى البخاري
في صحيحه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول الله تبارك
وتعالى من عادى لي وليا فقد بارزني بالمحاربة وفي الحديث عن معاذ بن جبل
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اليسير من الرياء شرك ومن
عادى اولياء الله فقد بارز الله بالمحاربة فاذا كان من عادى واحدا من الاولياء قد
بارز الله بالمحاربة فكيف من عادى صفوة الله من اوليائه فانه يكون اشد مبارزة
له بالمحاربة واذا كان محاربا لله لا جل عداوته للرسول فهو محارب للرسول
بطريق الاولى ثبت ان الساب للرسول محارب لله ورسوله فان قيل فلو سب
واحدا من اولياء الله غير الانبياء فقد بارز الله بالمحاربة فانه اذا سبه فقد عاداه كما
ذكرتم واذا عاداه فقد بارز الله بالمحاربة كما نصه الحديث الصحيح ومع هذا لا يدخل
في المحاربة المذكورة في الآية فقد انتقض الدليل وذلك يوجب صرف المحاربة الى

المحاربة باليد • قبل هذا باطل من وجوه • احدها • اذ ليس كل من
سب غير الانبياء يكون قد عاداهم اذ لا دليل يدل على ذلك وقد قال
سبحانه وتعالى والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد
احتملوا بهتاناً وانما مينا • بعد ان اطلق انه من آذى الله ورسوله فقد
لعنه الله في الدنيا والآخرة • فعلم ان المؤمن قد يؤذى بما اكتسب ويكون
آذاه بحق كاقامة الحدود والانتصار في الشتم ونحو ذلك مع كونه
ولي الله واذا كان واجبا في بعض الاحيان او جائزا لم يكن موزيه في تلك
الحال عدوا له لان المؤمن يجب عليه ان يوالي المؤمن ولا يعاديه وان
عاقبه عقوبة شرعية كما قال تعالى انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا
وقال تعالى من يتولى الله ورسوله والذين آمنوا • الثاني • ان من سب
غير رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد يكون مع السب مواليه من وجه
آخر فان سب المسلم اذا لم يكن بحق كان فسوقا والفاسق لا يعادي
المؤمنين بل يواليهم ويعتقد مع السب للمؤمن انه يجب موالاته من وجه
آخر اما سب النبي صلى الله عليه وسلم فانه ينافي اعتقاد نبوته ويستلزم البراءة
منه والمعاداة له لان اعتقاد عدم نبوته وهو يقول انه نبي يوجب ان يعامل
معاملة النبيين وذلك يوجب ابلغ العداوات له • الثالث • لو فرض ان سب
غير النبي صلى الله عليه وسلم سلم عداوة له لكن ليس احد بعينه يشهد له انه ولي الله
شهادة توجب ان ترتب عليها الاحكام المبيحة للدماء بخلاف الشهادة
لنبي بالولاية فانها بعينه نعم لما كان الصحابة قد يشهد لبعضهم بالولاية خرج

في قتل سابعهم خلاف مشهور بما بينه ان شاء الله تعالى عليه . الرابع . انه لو فرض انه عادى ولياً علم انه ولي قائم يدل على انه بارز الله بالمحاربة وليس فيه ذكر محاربة الله ورسوله والجزاء المذكور في الآية انما هو لمن حارب الله ورسوله ومن سب الرسول فقد عاده ومن عاداه فقد حاربه وقد حارب الله ايضاً كما دل عليه الحديث فيكون محارباً لله ورسوله ومحاربة الله ورسوله اخص من محاربة الله والحكم المعلق بالاخص لا يدل على انه معلق بالاعم وذلك ان محاربة الرسول تقتضي مشاقته على ما جاء به من الرسالة وليس في معاداة ولي بعينه مشاقة في الرسالة بخلاف الطعن في الرسول . الخامس . ان الجزاء في الآية لمن حارب الله ورسوله او سعى في الارض فساداً والطاعن في الرسول قد حارب الله ورسوله كما تقدم وقد سعى في الارض فساداً كما سيأتي وهذا الساب للولي وان كلن قد حارب الله فلم يسع في الارض فساداً لان السعى في الارض فساداً انما يكون بافساد عام لدين الناس او دنياهم وهذا انما يتحقق في الطعن في النبي صلى الله عليه وسلم ولهذا لا يجب على الناس الايمان بولاية الولي ويجب عليهم الايمان بنبوة النبي . السادس . ان ساب الولي لو فرض انه محارب لله ورسوله فخروجه من اللفظ العام لدليل اوجهه لا يوجب ان يخرج هذا الساب للرسول لان الفرق بين العداوتين ظاهر والقول العام اذا خصت منه صورة لم تخص منه صورة اخرى لا تساويها الا بدليل آخر . السابع . ان حمله على المحاربة باليد متعذر ايضاً في حق الولي لان من

علاءه يده لم يوجب ذلك ان يدخل في حكم الآية على الاطلاق مثل ان
 يضربه ونحو ذلك فلا فرق اذ في حقه بين المعادة باليد واللسان
 بخلاف النبي صلى الله عليه وسلم فانه لا فرق بين ان يعاديه بيد او لسان
 فانه يمكن دخوله في الآية وذلك مقرر الاستدلال كما تقدم
 واذا ثبت ان هذا الساب محارب لله ورسوله فهو ايضا ساع في الارض
 فسادا لان الفساد نوعان فساد الدنيا من الدماء والاموال والقروج وفساد
 الدين والذي يسب لرسول الله صلى الله عليه وسلم ويقع في عرضه يسعى
 لهفسد على الناس دينهم ثم بواسطة ذلك يفسد عليهم دنياهم وسواهم ففسادنا
 انه افسد على احد دينه او لم يفسد لانه سبحانه تعالى انما قال ويسعون في الارض
 فسادا قيل انه نصب على المفعول له اي ويسعون في الارض للفساد وكما قال
 واذا تولى سعى في الارض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب
 الفساد والسعى هو العمل والفعل فمن سعى ليفسد امر الدين فقد سعى في الارض
 فسادا وان خاب سعيه وقيل انه نصب على المصدر او على الحال تقديره
 سعى في الارض مفسدا كقوله ولا تتوا في الارض مفسدين او كما يقال
 جلس فعودا وهذا يقال لكل من عمل عملا يوجب الفساد وان لم يؤثر لعدم
 قبول الناس له وتمكينهم اياه بمنزلة قاطع الطريق اذا لم يقتل احدا ولم يأخذ مالا
 على ان هذا العمل لا يخلو من فساد في النفوس قط اذا لم يقيم عليه الحد وايضا
 فانه لا ريب ان الطعن في الدين وتقييح حال الرسول في اعين الناس وتغييرهم
 عنه من اعظم الفساد كما ان الدعاء الى تعزيره وتوقيره من اعظم الصلاح والفساد

ضد الصلاح وكان كل قول وعمل يحبه الله فهو من الصلاح وكل قول
 او عمل يبغضه الله فهو من الفساد قال سبحانه وتعالى ولا تقسدا في الارض بعد
 اصلاحها * يعني الكفر والمعصية بعد الايمان والطاعة لكن الفساد نوعان
 لازم وهو مصدر فسد يفسد فسادا ومتعد وهو اسم مصدر افسد يفسد
 افسادا كما قال تعالى سعي في الارض يفسد فيه ويهلك الحرث والنسل والله
 لا يحب الفساد * وهذا هو المراد هنا لانه قال يسعون في الارض فسادا وهذا
 انما يقال لمن افسد غيره لانه لو كان الفساد في نفسه فقط لم يقل سعي في الارض
 فسادا وهذا انما يقال في الارض لما انفصل عن الانسان كما قال سبحانه
 وتعالى ما اصاب من مصيبة في الارض ولا في انفسكم الا في كتاب مبين * وقال
 سفرهم آياتنا في الآفاق وفي انفسهم * وقال تعالى وفي الارض آيات للموقنين
 وفي انفسكم * وايضا فان الساب ونحوه انتهك حرمة الرسول وتقص قدره
 وآذى الله ورسوله وهباده المؤمنين واجرا النفوس الكافرة والمنافقة
 على اصطلام امر الاسلام وطلب اذلال النفوس المؤمنة وازالة عز الدين
 واسفال كلمة الله وهذا من ابلغ السعي فسادا ويؤيد ذلك ان عامة ما ذكر في القرآن
 من السعي في الارض فسادا والافساد في الارض فانه قد عني به افساد الدين فثبت
 ان هذا الساب محارب لله ورسوله ساع في الارض فسادا فيدخل في الآية *
 الوجه الخامس * ان المحاربة نوعان * محاربة باليد * ومحاربة باللسان * والمحاربة
 باللسان في باب الدين قد تكون اكي من المحاربة باليد كما تقدم تقريره في المسئلة
 الاولى وكذا لك كان النبي صلى الله عليه وسلم يقتل من كان يحاربه باللسان

مع استبقائه بعض من حاربه باليد خصوصاً محاربة الرسول صلى الله عليه وسلم بعد موته فإنها انما تمكن باللسان وكذلك الفساد قد يكون باليد وقد يكون باللسان وما يفسده اللسان من الاديان اضعاف ما تفسده اليد كما ان ما يصلحه اللسان من الاديان اضعاف ما يصلحه اليد فثبت ان محاربة الله ورسوله باللسان اشد والسعي في الارض لفساد الدين باللسان او كد فهذا الساب لله ورسوله اولى باسم المحارب المفسد من قاطع الطريق • الوجه السادس • ان المحاربة خلاف المسألة والمسألة ان يسلم كل من المسلمين من اذى الآخرفن لم يسلم من يده • اولسائه فليس بمسلم لك بل هو محارب ومعلوم ان محاربة الله ورسوله هي المغالبة على خلاف ما امر الله به ورسوله اذا المحاربة لذات الله ورسوله محال فمن سب الله ورسوله لم يسلم الله ورسوله لان الرسول لم يسلم منه بل طعنه في رسول الله مغالبة لله ورسوله على خلاف ما امر الله به على لسان رسوله وقد افسد في الارض كما تقدم قيد خل في الآية وقد تقدم في المسئلة الاولى ان هذا الساب محاد لله ورسوله مشاق لله تعالى ورسوله وكل من شاق الله ورسوله فقد حارب الله ورسوله لان المحاربة والمشاقة سواء • فان الحرب هو الشق منه سمي المحراب مجرا با واما كونه مفسدا في الارض فظاهر • واعلم ان كل ما دل على ان السب تقض للعهد فقد دل على انه محاربة لله ورسوله لان حقيقة تقض العهد ان يعود الذمي محاربا فلو لم يكن بالسب يعود محاربا لما كان ناقضا للعهد وقد قد منا في ذلك من الكلام ما لا يليق اعادته لما فيه من الاطالة فليراجع ماضى في هذا الموضع

بقي انه سعى في الارض فسادا وهذا وضع من ان يحتاج الى دليل فان اظهار
 كلمة الكفر والظن في المرسلين والقدح في كتاب الله ودينه ورسوله
 وكل سبب بينه وبين خلقه لا يكون اشد منه فسادا وعامة الآي في كتاب الله
 التي تنهى عن الافساد في الارض فان من اكثر المراد بها الظن في الانبياء
 كقوله سبحانه عن المنافقين الذين يخادعون الله والذين آمنوا . واذا قيل
 لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون . قال تعالى الا انهم هم المفسدون .
 وانما كان افسادهم تفاقهم وكفرهم . وقوله لا تفسدوا في الارض بعد
 اصلاحها . وقوله سبحانه والله لا يحب الفساد . وقوله واصبح ولا تبغ سبيل
 المفسدين . واذا كان هذا محاربا لله ورسوله سا عيا في الارض فسادا
 تناولته الآية وشملته ومما يقرر الدلالة من الآية ان الناس فيها قسمان . منهم
 من يجعلها مخصوصة بالكفار من مرتدوا ناقض عهد ونحوها . ومنهم من
 يجعلها عامة في المسلم المقيم على اسلامه وفي غيره ولا اعلم احدا خصها بالمسلم
 المقيم على اسلامه فتخصيصها به خلاف الاجماع ثم الذين قالوا انها عامة قال
 كثير منهم قتادة وغيره قوله الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم هذه
 لاهل الشرك خاصة فمن اصاب من المشركين شيئا من المسلمين وهولم يحرب
 فاخذ مالا اصاب دما ثم مات من قبل ان يقدر عليه اهد ر عنه ما مضى
 لكن المسلم المقيم على اسلامه محاربه انما هي باليد لان لسانه موافق مسالم للمسلمين
 غير محارب اما المرئد والناقض للعهد فمحاربه تارة باليد وباللسان اخرى
 ومن زعم ان اللسان لا تقع به محاربة فالادلة المتقدمة في اول المسئلة مع

ما ذكرناه هنا تدل على انه محاربة على ان الكلام في هذا المقام انما هو بعد
 ان تقر وان السب محاربة وتقض للعهد . واعلم . ان هذه الآية آية جامعة
 لانواع من المفسدين والدلالة منها ظاهرة قوية لمن تأملها لا اعلم شيئا يدفعها
 ، فان قيل . مما يدل على ان المحاربة هنا باليد فقط انه قال الا الذين تابوا
 من قبل ان تقدروا عليهم وانما يكون هذا فيمن كان ممتنعا والشاتم ليس ممتنعا
 . قيل . الجواب من وجوه . احدها . ان المستثنى اذا كان ممتنعا لم يلزم
 ان يكون المستثنى ممتنعا لجواز ان تكون الآية تعم كل محارب يداو لسان
 ثم استثنى منهم الممتنع اذا تاب قبل القدرة فيبقى المقدور عليه مطلقا والممتنع
 اذا تاب بعد القدرة . الثاني . ان كل من جاء تابا قبل اخذه فقد تاب
 قبل القدرة عليه . سئل عطاء عن الرجل يجيء بالسرقة تابا قال ليس
 عليه قطع وقرأ الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم وكل من
 لم يخذ فهو ممتنع لاسيما اذا لم يوجد ولم تقم عليه حجة وذلك لان الرجل
 وان كان مقيما فيمكنه الاستخفاء والمهرب كما يمكن المصحر فليس كل من فعل
 جرم ما كان مقدورا عليه بل قد يكون طلب المصحر اسهل من طلب المقيم
 اذا كان لا يواريه في الصحراء خرولا غابة بخلاف المقيم في المصر وقد يكون
 المقيم له من يمنعه من اقامة الحد عليه وكل من تاب قبل ان يخذ ويرفع
 الى السلطان فقد تاب قبل القدرة عليه ، وايضا فاذا تاب قبل ان يعلم به
 وثبت الحد عليه فان جاء بنفسه فقد تاب قبل القدرة عليه لان قيام البينة
 وهو في ايدينا قدرة عليه فاذا تاب قبل هذين فقد تاب قبل القدرة

عليه قطعا الثالث ان المحارب باللسان كالمحارب باليد قد يكون ممنوعا وقد يكون المحارب باليد مستضعفاين قوم كثيرين وكما ان الذي يخاطر بنفسه بقتال قوم كثيرين قليل فكذلك الذي يظهر الشتم ونحوه من الضررين قوم كثيرين قليل وان الغالب ان القاطع بسيفه انما يخرج على من يستضعفه فكذلك الذي يظهر الشتم ونحوه من الساب ونحوه انما يفعل ذلك في الغالب مستخفيا مع من لا يتمكن من اخذه ورفعته الى السلطان والشهادة عليه وما يقرر الدلالة الاستدلال بالآية من وجهين اخرين احدهما انها قد نزلت في قوم ممن كفروا وحارب بعد سلمه باتفاق الناس فما علمناه وان كانت نزلت ايضا فيمن حارب وهو مقيم على اسلامه فالذي اذ احارب امانا يقطع الطريق على المسلمين او يسكره مسلمة على نفسها ونحو ذلك يصير به محاربا وعلى هذا اذا تاب بعد القدرة عليه لم يسقط عنه القتل الواجب عليه وان كان هذا قد اختلف فيه فان العمدية على الحجة فالسبب للرسول اولى ولا يجوز ان يخص بمن قاتل لاخذ المال فان الصحابة جعلوه محاربا بدون ذلك وكذلك سبب النزول الذي ذكرناه ليس فيه انهم قتلوا احدا لاخذ مال ولو كانوا قتلوا احدا لم يسقط القود عن قاتله اذا تاب قبل القدرة وكان قد قتله وله عهد كما لو قتله وهو مسلم وايضا فقطع الطريق امانا يكون تقضا للعهد او يقام عليه ما يقام على المسلم مع بقاء العهد فان كان الاول فلا فرق بين قطع الطريق وغيره من الامور التي تضر المسلمين وحينئذ فمن نقص العهد به لم يسقط حده

وهو القتل اذا تاب بعد القدرة . وان كان الثاني لم ينتقض عهد الذي
 بقطع الطريق وقد تقدم الدليل على فساد . ثم ان الكلام هنا انما هو تفريع
 عليه فلا يصح المنع بعد التسليم . الثاني . ان الله سبحانه فرق بين التوبة قبل
 القدرة وبعدها لان الحدود اذا رفعت الى السلطان وجبت ولم يكن العفو
 عنها ولا الشفاعة بخلاف ما قبل الرفع ولان التوبة قبل القدرة عليه توبة
 اختيار والتوبة بعد القدرة توبة اكراه واضطرار بمنزلة توبة فرعون حين
 ادركه الغرق وتوبة الامم المكذبة لما جاءها الباس وتوبة من حضره الموت
 فقال اني تبت الآن فلم يعلم صحتها حتى يسقط الحد الواجب ولان قبول
 التوبة بعد القدرة لو اسقط الحد لتعطلت الحدود وابتثق سد الفساد
 فان كل مفسد يتمكن اذا اخذ ان يتوب بخلاف التوبة قبل القدرة فانها
 تقطع دابر الشر من غير فساد فهذه معان مناسبة قد شهد لها الشارع بالاعتبار
 في غير هذا الاصل فتكون او صافاً مؤثرة او ملائمة فيطل الحكم بها وهي
 بينهما موجودة في الساب فيجب ان يسقط القتل عنه بالتوبة بعد الاخذ لان
 اسلامه توبة منه وكذلك توبة كل كافر قال سبحانه تعالى فان تابوا واقاموا الصلاة
 في موضعين والحد قد وجب بالرفع وهذه توبة اكراه او اضطرار وفي
 قبولها تعطيل للحد ولا ينتقض هذا علينا بتوبة الحربي الاصل فانه لم يدخل في
 هذه الآية ولانه اذا تاب بعد الاسر لم يخل سبيله بل يسترى ويستعبد وهو احدى
 العقوبتين اللتين كان يعاقب باحداهما قبل الاسلام والساب لم يكن عليه الا عقوبة
 واحدة فلم يسقط كقاطع الطريق والمراد المجرم لم يسع في الارض فسادا

فلم يدخل في الآية ولا يرد نقضا من جهة المعنى لانا انما نهرضه للسيف ليعود الى الاسلام واثماقتله لمقامه على تبديل الدين فاذا اظهر الاعادة اليه حصل المقصود الذي يمكننا تحصيله وزال المحذور الذي يمكننا ازالته واثما تعطيل هذا الحد ان يترك على رده غير مرفوع الى الامام ولم يقدح كونه مكرها مجبى في غرضنا لانا انما مطلبنا منه ان يعود الى الاسلام طوعا او كرها كما لو قاتلناه على الصلاة او الزكاة فبذلها طوعا او كرها حصل مقصودنا والسبب ونحوه من المؤذنين انما تقتلهم لما فعلوه من الاذى والضرر لا مجرد كفرهم فاننا قد اعطيناهم العهد على كفرهم فاذا اسلم بعد الاخذ زال الكفر الذي لم يعاقب عليه بمجرد هوانه اما الاذى والضرر فهو افساد في الارض قد مضى منه كالا فساد بقطع الطريق لم يزل الاجتوبة اضطرار لم تطلب منه ولم يقتل ليفعل بل قوتل او لا ليذل واحدا من الاسلام واعطاء الجزية طوعا او كرها فبذل الجزية كرها على انه لا يضر المسلمين فضرهم فاستحق ان يقتل فاذا تاب بعد القدرة عليه واسلم كانت توبة مجاز رب مفسد مقدر عليه

﴿ الطريقة الثانية ﴾ قوله سبحانه وان نكثوا ايمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا ائمة الكفر انهم لا ايمان لهم لعلهم ينتهون الآيات وقد قرأ ابن عامر والحسن وعطاء والضحاك والاصمعي وغيرهم عن ابي عمرو لا ايمان لهم بكسر الهمزة وهي قراءة مشهورة وهذه الآية تدل على انه لا يعصم دم الطاعن ايمان ولا يمين ثانية اما على قراءة الاكثرين فان قوله لا ايمان لهم اي لا وفاء بالايمان ومعلوم انه انما اراد لا وفاء في المستقبل يمين اخرى اذ عدم اليمين في الماضي قد تحقق بقوله وان نكثوا ايمانهم فافاد

﴿ الطريقة الثانية ﴾

هذا ان الناكث الطاعن امام في الكفر لا يعقد له عقد ثلثه ايهل ❦ واما على
 قرأ قالين عامر فقد علم ان الامام في الكفر ليس له ايمان ولم يخرج هذا يخرج
 التعليل لقتالهم لان قوله تعالى قاتلوا ائمة الكفر ابلغ في انتفاء الايمان عنهم
 من قوله تعالى لا ايمان لهم وادل على حلة الحكم ولكن يشبه والله اعلم ان يكون
 المقصود ان الناكث الطاعن امام في الكفر لا يوثق بما يظهره من الايمان
 كما لم يوثق بما كان عقده من الايمان لان قوله تعالى لا ايمان نكرة منفية
 بلا التي تنفي الجنس فتقتضي نفي الايمان عنهم مطلقا فثبت ان الناكث الطاعن
 في الدين امام في الكفر لا ايمان له من هو لاء فانه يجب قتله وان اظهر
 الايمان ❦ يوه يد ذلك ان كل كافر فانه لا ايمان له في حال الكفر فكيف بائمة
 الكفر فتخصيص هو لاء بسلب الايمان عنهم لا بد ان يكون له موجب
 ولا موجب له الا نفيه مطلقا عنهم المعنى ان هو لاء لا يرتجي ايمانهم فلا يستبقون
 وانهم لو اظهروا ايمانا لم يكن صحيحا وهذا كما قال النبي صلى الله عليه
 وسلم اقتلوا شيوخ المشركين واستبقوا شرخهم (١) لان الشيخ قد عسا في
 الكفر و كما قال ابو بكر الصديق رضي الله عنه في وصية لامراء الا جناد
 شرحبيل بن حسنة ويزيد بن ابي سفيان وعمر بن العاص ستلقون
 اقواما مجوفة رؤسهم فاضربوا معاقد الشيطان منها بالسيوف فلان اقتل رجلا
 منهم احب الي من ان اقتل سبعين من غيرهم وذلك بان الله تعالى قال قاتلوا ائمة
 الكفر انهم لا ايمان لهم لعلمهم ينتهون ❦ والله اصدق القائلين فانه لا يكاد يعلم
 احدا من الناقضين للمهود الطاعنين في الدين ائمة الكفر حسن اسلامه

بخلاف من لم ينقض العهد أو نقضه ولم يطعن في الدين أو طعن ولم ينقض
عهداً فإن هؤلاء قد يكون لهم إيمان. يبين ذلك أنه قال لعلم يتهون أي عن
النقض والطعن كما سنقرره. وأما يحصل إلا انتهاء إذا قوتلت الفئة الممنعة
حتى تغلب أو أخذوا أحد الذي ليس بممتنع فقتل لأنه متى استحيى بعد القدرة
طمع أمثاله في الحياة فلا يتهون. واما يوضح ذلك أن هذه الآية قد قيل
أنها نزلت في اليهود الذين كانوا أعداء رسول الله صلى الله عليه وسلم ونكثوا
ما كانوا أعطوا من اليهود والأيمن على أن لا يعينوا عليه أعداءه من المشركين
وهو ما عاونوا الكفار والمنافقين على إخراج النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة
فاخبرتهم بذلك وأبالتقدروا نكث العهد فامر بقتلهم. ذكر ذلك القاضي أبو يعل
فلي هذا يكون سبب نزول الآية مثل مسئلتنا سواء. وقد قيل أنها نزلت
في مشركي قريش ذكره جماعة وقالت طائفة من العلماء وبراءة أنها نزلت بعد
قبولك وبعد فتح مكة ولو لم يكن حيث ذبح بمكة مشرك يقاتل فيكون المراد من
أظهر الإسلام من الطلقاء ولم يبق قلة من الكفر إذا أظهر والنفاق. ويؤيد
هذا قراءة مجاهد والضحاك نكثوا إيمانهم بكسر الهمزة فتكون دالة على أن
من نكث عهده الذي عاهد عليه من الإسلام وطعن في الدين فإنه يقاتل
وأنه يقاتل له قال من نصر هذه الآية قال فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا
الزكاة فإخوانكم في الدين ثم قال وإن نكثوا إيمانهم فإنا نكث بعد هذه
التوبة لأنه قد تقدم الأخبار عن نكثهم الأول لقوله تعالى لا يرقبون في
مؤ من الأول لآذمة وقوله تعالى كيف وإن يظهروا عليكم الآية وقد تقدم أن

الايان هي العهود فلي هذا اتم الآية من نكث عهد الايمان ونكث عهد
 الايمان انه اذا طعن في الدين قوتل وانه لا ايمان له حينئذ فتكون دالة على ان
 الطاعن في الدين يسب الرسول ونحوه من المسلمين واهل الذمة لا ايمان له
 ولا يمين له فلا يحقن دمه بشئ بعد ذلك . فان قيل . قد قيل قوله تعالى
 لا ايمان لهم اى لا امان لهم مصدر آمنت الرجل او منه ايمان ضد اخفته كما قال
 تعالى وآمنهم من خوف . قيل . ان كان هذا القول صحيحا فهو حجة ايضا
 لانه لم يقصد لا امان لهم في الحال فقط للعلم بانهم قد نقضوا العهد وانما يقصد
 لا امان لهم بحال في الزمان الحاضر والمستقبل وحينئذ فلا يجوز ان يؤمن هذا بحال
 بل يقتل بكل حال . فان قيل . انما امر في الآية بالمقاتلة لا بالقتل وقد قال بعدها
 ويتوب الله بعد ها على من يشاء فعلم ان التوبة منه مقبولة قبل لما تقدم
 ذكر طائفة ممتنعة امر بالمقاتلة واخبر سبحانه انه يعذبهم بايدي المؤمنين
 ويتصر المؤمنين عليهم ثم من بعد ذلك يتوب الله على من يشاء لان ناقضى
 العهد اذا كانوا ممتنعين فمن تاب منهم قبل القدرة عليه سقطت عنه الحدود
 وكذا لك قال على من يشاء وانما يكون هذا في عدد تتعلق المشية بنوبة بعضهم
 بوضع ذلك انه قال ويتوب الله بالضم وهذا كلام مستأنف ليس داخل في حيز جواب
 الامر وذلك يدل على ان التوبة ليست مقصودة من قتالهم ولا هي حاصلة
 بقتالهم وانما المقصود بقتالهم انتهاؤهم عن النكث والطعن والمضنون بقتالهم
 تعذيبهم وخزيهم والنصر عليهم وفي ذلك ما يدل على ان الحد لا يسقط
 عن الطاعن الناكث باظهار التوبة لانه لم يقتل ويقاتل لاجلها يؤيد هذا انه

قال كيف يكون للشركين عهد عند الله الى قوله فان تابوا واقاموا الصلاة
 وآتوا الزكاة فاخوانكم في الدين ثم قال وان نكثوا ايمانهم من بعد عهدهم
 وطمعوا في دينكم فقاتلوا ائمة الكفر فذكر التوبة الموجبة للاخوة قبل ان
 يذكر تقضى العهد والطمع في الدين وجعل للمعاهد ثلاثة احوال (الاحد ها)
 ان يستقيم لنا فستقيم له كما استقام فيكون مخلي سبيله لكن لبس اخافي الدين
 (الحال الثانية) ان يتوب من الكفر ويقيم الصلاة ويؤتي الزكاة فيصير
 اخافي الدين ولهذا لم يقل هنا فلو اسبيلهم كما قال في الآية قبلها لان الكلام
 هناك في توبة المحارب وتوبته توجب تخليه سبيله وهذا الكلام في توبة
 المعاهد وقد كان سبيله مخلي وانما توبته توجب اخوته في الدين قال سبحانه
 وتفضل الآيات لقوم يعلمون * وذلك ان المحارب اذا تاب وجب تخليه
 سبيله اذ حاجته انما هي الى ذلك وجاز ان يكون قد تاب خوف السيف
 فيكون مسلما لامره منافا خوته الايمانية تتوقف على ظهوره لامل الايمان كما
 قال تعالى قالت الاعراب انا من قبل لم نؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا والمعاهد اذا
 تاب فلا ملجأ له الا التوبة ظاهر افانما نكرهه على التوبة ولا يجوز اكراهه
 فتوبته دليل على انه تاب طائعا فيكون مسلما مؤمنا والمؤمنون اخوة فيكون
 اخا (الحال الثالثة) ان ينكث بيمينه بعد عهد * ويظعن في ديننا فامر بقتاله
 وبين انه ليس له ايمان ولا ايمان والمقصود من قتاله ان ينهي عن القبض والطمع
 لاعن الكفر فقط لانه قد كان معاهدا مع الكفر ولم يكن قتاله جائزا فعمل
 ان الانتهاء من مثل هذا عن الكفر ليس هو المقصود لقتاله وانما المقصود

بقتاله انتهاءه من ملاصر به المسلمين من تقض العهد والظمن في الله وفي ذلك لا يحصل الا بقتل الواحد الممكن وقاتل الطائفة الممتعة قتالا بعد بون ويجزون وينصرا المؤمنين عليهم اذ تخصيص التوبة بحال دليل على انتفاءها في الحال الاخرى وذكره سبحانه التوبة بعد ذلك جملة مستقلة بعد ان امر بما يوجب تعذيبهم وخزيهم وشفاء الصدور منهم دليل على ان توبة مثل هؤلاء لا بد معها من الانتقام منهم بما فعلوا بخلاف توبة الباقي على عهده فلو كان توبة الماخوذ بعد الاخذ يسقط القتل لكانت توبة خالية عن الانتقام ولزم ان مثل هؤلاء لا يعذبون ولا يجزون ولا تشفى الصدور منهم وهو خلاف ما امر به في الآية وصار هؤلاء الذين تقضوا العهد وطعنوا في الدين كمن ارتد وسفك الدماء فان كان واحدا فلا بد من قتله وان عاد الى الاسلام وان كانوا ممتنعين قوتلوا فمن تاب بعد ذلك منهم لم يقتل والله سبحانه اعلم

الطريقة الثالثة

الطريقة الثالثة قوله سبحانه وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى اذا حضر احدهم الموت قال اني تبت الآن وقوله تعالى فلما راوا بأسنا قالوا آمنا بالله وحده وكفرنا بما كنا به مشركين فلم يك ينفعهم ايمانهم لما راوا بأسنا وقوله تعالى حتى اذا ادركه الفرق قال آمنت انه لا اله الا الذي آمنت به بنو اسرائيل واقام من المسلمين الآن وقد عصيت قبل وكنت من المفسدين وقوله تعالى فلو لا كانت قرينة آمنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس وقد تقدم تقرير الدلالة من هذه الآيات في قتل

المنافق . وذكرنا الفرق بين توبة الحربي والمرئد المجرد وتوبة المنافق
والمفسد من المعاهدين ونحوهما وفرقنا بين التوبة التي تدرء العذاب
والتوبة التي تنفع في المآب .

الطريقة الرابعة في قوله تعالى ان الذين يؤذون الله ورسوله
لعنهم الله في الدنيا والآخرة الآيات وقد قررنا فيما مضى ان هذه الآية
تدل على قتل الموذى من المسلمين مطلقا وهي تدل على قتل من اظهر الاذى
من اهل الذمة لان اللعنة المذكورة موجبة للقتل كما في تمام الكلام وقد
تقدم تقرير هذا وقد ذكرنا ان قوله تعالى اولئك الذين لعنهم الله ومن
يلعن الله فلن تجد له نصيرا . نزلت في ابن الاشرف لما طعن في دين الاسلام
وقد كان عاهد النبي صلى الله عليه وسلم فانتقض عهده بذلك واخبر الله
انه ليس له نصير ليبين ان لا ذمة له اذ الذمى له نصرو والتفاق له قسمان
تفاق المسلم استبطان الكفر وتفاق الذمى استبطان المحاربة وتكلم المسلم
الكفر كتكلم الذمى بالمحاربة فمن عاهدنا على ان لا يؤذي الله ورسوله ثم نافق
اذاى الله ورسوله فهو من منافق المعاهدين فمن لم ينه من هؤلاء المنافقين
اغرى الله نبيه بهم فلا يجاورونه الا قلوبا ملعونين اينما ثقفوا اخذوا وقتلوا
تقتيلا في الآية دلالتان . احدهما ان هذا ملعون والملعون هو الذي يوخذ
اين وجد ويقتل فلم ان قتله حتم لانه لم يستثن حالا من الاحوال كما استثنى
في سائر الصور ولانه قال قتلوا وهذا وعد من الله لنبيه يتضمن نصره والله
لا يخلف الميعاد فعلم انه لا بد من تقتيلهم اذا اخذوا ولو سقط عنهم القتل باظهار

الطريقة الرابعة

الاسلام لم يتحقق الوعد مطلقا . الثانية . انه جعل انتهاء هم النافع قبل الإخذ والتقتيل كما جعل ثوبة المحاربين النافعة لهم قبل القدره عليهم فعلم بانهم ان انتهوا عن اظهار النفاق من الاذى ونحوه النفاق في العهد والنفاق في الدين والاغراه الله بهم حتى لا يهاجروا في البلد ملعونين يوحذون ويقتلون وهذا الطاعن الساب لم ينته حتى اخذ فيجب قتله . وفيها دلالة ثالثة . وهو ان الذي يوذى المؤمنين من مسلم او معاهد اذا اخذ اقيم عليه حد ذلك الاذى ولم تدراء عنه التوبة الآن فالذى يوذى الله ورسوله بطريق الاولى لان الآية تدل على ان حاله اقيم في الدنيا والآخرة .

الطريقة الخامسة . ان ساب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل حدا من الحد ودلا لجرد الكفر وكل قتل وجب حدا لا لجرد الكفر فانه لا يسقط بالاسلام . وهذا الدليل مبني على مقدمتين . احدهما . انه يقتل لخصوص سب رسول الله صلى الله عليه وسلم المستلزم للردة ونقض العهد وان كان ذلك متضمنا للقتل لعموم ما تضمنه من مجرد الردة ومجرد نقض العهد في بعض المواضع والدليل على ذلك انه قد تقدم ان النبي صلى الله عليه وسلم اهدر دم المرأة الذمية التي كانت تسبه صلى الله عليه وسلم عند الاعمى الذي كان بأوى اليها ولا يجوز ان يكون قتلها مجرد نقض العهد لان المرأة الذمية اذا انتقض عهدا فانها استترق ولا يجوز قتلها ولا يجوز قتل المرأة للكفر الاصلى الا ان تقاتل وهذه المرأة لم تكن تقاتل ولم تكن معينة على قتال كما تقدم ثم انها لو كانت تقاتل ثم اسرت صارت رقيقة ولم تقتل عند كثير

من الفقهاء منهم الشافعي لاسيما اذا كانت رقيقة فان قتلها يمنع لكونها امرأة
ولكونها رقيقة لمسلم فثبت ان قتلها كان لخصوم السب للنبي صلى الله عليه
وسلم وانه جناية من الجنايات المرجحة للقتل كما لو زنت المرأة الذمية او قطعت
الطريق على المسلمين او قتلت مسلما او كما لو بدلت دين الحق عند اكثر
الفقهاء الذين يقتلون المرأة بل هذا ابلغ لانه ليس في قتل المرتدة من السنة
المأثورة الخاصة في كتب السنن المشهورة مثل الحديث الذي في قتل السابة
الذمية. يوضح ذلك ان بني قريظة نقضوا العهد وزلوا على حكم سعد بن
معاذ فحكم فيهم بان تقتل مقاتلتهم وتسبى الذرية من النساء والصبيان فقال
النبي صلى الله عليه وسلم لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة ارفعة
ثم قتل النبي صلى الله عليه وسلم الرجال واسترق النساء والذرية ولم يقتل من
النساء الا امرأة واحدة كانت قد المقت رحي من فوق الحصن على رجل من
المسلمين ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الذرية التي لم يثبت في حقها
لا مجرد انتقاض العهد وبين الذرية الذين نقضوا العهد بما يضر المسلمين وهذه المرأة
الذمية لم ينقض عهدها بانها لحقت بدار الحرب وامتنعت عن المسلمين وانما
نقضت العهد بان خربت المسلمين واذت الله ورسوله وسعت في الارض
فسادا بالصد عن سبيل الله والطعن في دين الله كما فعلت المرأة المنقبة للرحى فعلم
انها لم تقتل لمجرد انتقاض العهد وهي لم تكن مسلمة حتى يقال انها قتلت للردة
ولا هي ايضا بمنزلة امرأة قتلت ثم اسرت حتى يقال تصير رقيقة بنفس السبي
لا تقتل او يقال يجوز قتلها كما يجوز قتل الرجل فاذا اسلمت عصم الاسلام الدم

وبقيت رقيقة لوجهين . احدهما . ان هذا السب الذي كانت عليه لم تكن
 للمشركين ولا لمعوم المسلمين حتى يقال هو بمنزلة اعانة الكفار على الكفر
 كل وجه . الثاني . انها لم تكن ممتعة حين السب بل هي حين السب بمحكمة
 مقدور عليها وحالها قبله وبعد . سواء فالسب وان كان حرايا لكنه لم يصدر
 من ممتعة اسرت بعد ذلك بل من امرأة ملتزمة للحكم بيننا وبينها العهد
 على الذمة ومعلوم ان السب من الامور المضرة بالمسلمين وانه من ابغ الفساد
 في الارض لما فيه من ذل الايمان وعز الكفر واثبت انها لم تقتل للكفر
 ولانقض العهد والحراب اولى متقدم على القدرة عليها ثبت ان قتلها احد
 من الحدود والقتل الواجب حد الالمورد الكفر لا يسقط بالاسلام كحد الزاني
 والقاطع والقاتل وغيرهم من المفسدين . ومما يقر بالامر ان السب اما ان يكون
 حرايا او جنائية مفسدة ليست حرايا فان كانت حرايا فهو حرايب من ذمي
 او من مسلم وسعى في الارض فسادا والذمي اذا حارب وسعى في الارض
 فسادا او جب قتله وان اسلم بعد القدرة عليه حيث يكون حرايا موجبا للقتل
 وحرايب هذه المرأة موجب للقتل كما جاءت به السنة وان كانت جنائية
 مفسدة ليست حرايا وهي موجهة للقتل قللت ايضا بعد الاخذ بطريق الاولى
 كسائر الجنائيات الموجهة للقتل وهذا كلام مقرر ومداره على حرف واحد
 وهو ان السب وان كان من اعمال الانسان فقد دلت السنة بانه بمنزلة الفساد
 والمخاربة بعمل الجوارح واشد وكذلك قتلت هذه المرأة . ونهاه ذلك ان
 قياس مذهب من يقول ان الساب اذا قتل انما يقتل لانه تقض العهد ان

لا يجوز قتل هذه بل لو كانت قد قاتلت باليد و اللسان ثم اخذت لم تقتل
عنده فاذا دلت السنة على فساد هذا القول علم صحة القول الآخر اذ لا ثالث
بينها ولا ريب عند احد ان من قتل لحدث اخذ به او جب نقض عهده
ولم يقتل لمجرد ان انتقض عهده فقط فان قتله لا يسقط بالاسلام لان فساد ذلك
الحدث لا يزول بالاسلام الا ترى ان الجنايات الناقضة للعهد مثل قطع
الطريق و قتل المسلم و التجسس على الكفار و الزنا بمسلمة و استكراهها على
الفجور و نحو ذلك اذا صدر من ذمي فمن قتله لنقض العهد قال متى اسلم
لم آخذه الا بما يوجب القتل اذا فعله المسلم باقياً على اسلامه مثل ان يكون قد
قتل في قطع الطريق فاقته او زنا فاحده او قتل مسلماً فاقيده لانه بالاسلام
صار بمنزلة المسلمين فلا يقتل كفراً و من قال ا قتله لمحاربة الله و رسوله و سعيه
في الارض فساد ا قال ا قتله و ان اسلم و تاب بعد اخذه كما ا قتل المسلم
اذا حارب ثم تاب بعد القدرة لان الاسلام الطارئ لا يسقط الحدود
الواجبة قبله لا دمي بحال و ان منع ابتداء و جوبها كما لو قتل ذمي ذمياً
او قذفه ثم اسلم فان حده لا يسقط ولو قتله او قذفه ابتداء لم يجب عليه قود
ولا حد ولا يسقط ما كان منه الله اذا تاب بعد القدرة كما لو قتل في قطع الطريق فانه
لا يسقط عنه بالاسلام وفاقاً فيما اعلم و كذلك لو ذمي ثم اسلم فان حده القتل الذي
كان يجب عليه قبل الاسلام عند احمد و عند الشافعي حده حد المسلم فحد
السب ان كان حقاً لا دمي لم يسقط بالاسلام و ان كان حقاً لله فليس هو حد
على الكفر الطارئ و المحاربة الاصلية كما دلت عليه السنة و لا على مجرد

الكفر الاصل بالاتفاق فيكون حداً على محاربة موجبة كقتل الزانية وكل قتل وجب حداً على محاربة ذمية لم يسقط بالاسلام بعد القدرة بالاتفاق فان الذمية اذا لم تقتل في المحاربة لم يقتلها من يقول قتل الذمي المحارب انما هو تنقض العهد ومن قتلها كما دللت عليه السنة فلا فرق عنده في هذا الباب بين ان تسلم بعد القدرة اولا تسلم * واعلم ان من قال ان هذه الذمية تقتل فاذا اسلمت سقط عنها القتل لم يجد هذا في الاصول نظير ان ذمية تقتل وهي في ايدى يثاوي سقط عنها القتل بالاسلام بعد الاخذ ولا اصلا يدل على المسئلة والحكم اذا لم يثبت باصل ولا نظير كان تحكما ومن قال انها تقتل بكل حال فله نظير تقيس به وهو المحاربة باليد والزانية ونحوهما *

❦ الطريقة السادسة ❦ الاستدلال من قتل بنت مروان وهو كالاستدلال من هذه القصة لانا قد قد منا انها كانت من المهاجرين المواد عين وانما قتلت للسب خاصة والتقرير كما تقدم *

❦ الطريقة السابعة ❦ ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من لكب ابن الاشرف فانه قد آذى الله ورسوله وقد كان معاهدا قبل ذلك ثم هجا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقتله الصحابة غيلة بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم مع كونه قد آمنهم على دمه وماله باعتقاده بقاء العهد ولا نهم جاءوه بمحبة من قد آمنه ولو كان كعب بمنزلة كافر محارب فقط لم يبرق قتلها اذا منهم كما تقدم لان الحربي اذا قتل له او عملت معه ما يعتقده امان صار له امانا وكذا كل من يجوز امانه . فعلم . ان هجا النبي صلى الله عليه وسلم

❦ الطريقة السابعة ❦

❦ الطريقة السابعة ❦

وسلم واذا هت تعالى ورسوله لا يتخذ معه امان ولا عهد وذلك دليل على ان قتله حرم من الحدود كقتل كل طبع الطريق اذ ذلك يقتل وان اومن كما يقتل الزاني والمرتد وان اومن وكل حرم وجب على الذي فاته لا يسقط بالاسلام وفاقاه للطريق القائمة به انه قد دل هذا الحد يث على ان اذى الله ورسوله علة للالتدابير الى قتل كل احد فيكون ذلك علة اخرى غير مجرد الكفر والردة فان ذكر الوصف بعد الحكم بحرف الفاء دليل على انه علة والاذا اذى الله ورسوله يوجب القتل ويوجب نقض العهد ويوجب الردة بوضع ذلك ان اذى الله ورسوله لو كان اتما او جب قتله لكونه كافرا غير ذي عهد لو جب تعليل الحكم بالوصف الا ان اذى الله كان مستقلا بالحكم كان الاخص عديم التأثير فلما علل قتله بالوصف الاخص علم انه مؤثر في الامر بقتله لاسيما في كلام من اوتي جوامع الكلم واذا كان المؤثر في قتله اذى الله ورسوله وجب قتله وان تاب كما ذكرناه فبين سب النبي صلى الله عليه وسلم من المسلمين فان كلاهما اوجب قتله انه اذى الله ورسوله وهو مقر للمسلمين بان لا يفعل ذلك فلو كان عقوبة هذا المودى تسقط بالتوبة سقطت عنها ولانه قال سبحانه ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والاخرة واعدهم عذابا مهينا وقال في خصوص هذا المودى اولئك الذين لعنهم الله ومن امن بالله فلن تجد له نصيرا وقد سلفنا ان هذه اللعنة ترجب القتل اذا اخذوا لانه سبحانه ذكر الذين يؤذون الله ورسوله ثم قال والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاننا واثما مبينا ولا خلاف علمنا ان الذين

الفتاوى المستنولة

يؤذون المؤمنين والمؤمنات لانقطاع عقوبتهم بالتوبة ^{فلا} يؤذون الله
ورسوله احق واولي لان القرآن قد بين ان هؤلاء اسوأ حالاً من هؤلاء
والآخرة فلو استقطنا عنهم العقوبة بالتوبة لكانوا احسن حالا وليس للمطالع
هنا الا كلمة واحدة وهو ان يقول هذا قد غلطت عقوبته بالقتل لانه نوع
من المرتدين وناقض العهد والكافر تقبل توبته من الكفر وتسط عنه
العقوبة بخلاف الموذى بالفنق فيقال له هذا لو كان الموجب لقتله انما
هو الكفر وقد دلت السنة على ان الموجب لقتله انما هو اذى الله ورسوله وهذا
اخص من عموم الكفر وكما ان الزنا والسرقه والشرب وقطع الطريق
اخص من عموم المصيبة والشارع رتب الامر بالقتل على هذا الوصف
الاخص الذي نسبته الى سائر انواع الكفر نسبة اذى المؤمن الى سائر انواع
المعاصي فالحاق هذا النوع بسائر الانواع جمع بين ما فرق الله ورسوله وهو
من القياس القاسد كقياس الذين قالوا انما البيع مثل الربا وانما الواجب ان يوفى
على كل نوع حظه من الحكم بحسب ما علقه به الشارع من الابهاء والصفات
المؤثرة الذي دل كلامه الحكيم على اعتبارها وتناظر عقوبته ابتداء لا يوجب
تخفيفها انتهاء بل يوجب تغلطها مطلقا اذا كان الجرم عظيماً وسائر الكيفيات
لم تغلط عقوبتهم ابتداء والانهاء مثل هذا فانه يجوز اقرارهم بمحزنة
واسترقعتهم في الجملة ويجوز الكف عنهم مع القدرة للصحة توقيف وهذا
بخلاف ذلك وايضاً فان الموجب لقتله اذا كان هو اذى الله ورسوله
كان محارباً لله ورسوله وساعياً في الارض فساداً وقد اوصى النبي صلى الله

عليه وسلم الى ذلك في حديث ابن الاشرف كما تقدم وهذا الوصف قد رتب
عليه من العقوبة ما لم يرتب على غيره من انواع الكفر وحتمت عقوبة صاحبه
الا ان يتوب قبل القذرة •

• الطريقة التاسعة • انا قد قدمنا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اهدر
عام الفتح دماء نسوة لاجل انهن كن يوذيتهن بالاستهتن منهن القيثان
لابن خطل اللتان كانتا تغنيان بهجائه ومولاة لبني عبد المطلب كانت تؤذيه
وينايانا واخما انهن لم يقتلن لاجل حراب ولا قتال وانما قتلن لمجرد السب
وينان سبين لم يجر مجرى قتالهن بل كان اغلاظ لان النبي صلى الله عليه
وسلم آمن عام الفتح المقاتلة كلهم الامن له جرم خاص بوجب قتله ولان
سبين كان متقدما على الفتح ولا يجوز قتل المرأة في بعض الغزوات لاجل
قتال متقدم منها قد كفت عنه وامسكت في هذه الغزوة وينايانا واخما
ان قتل هؤلاء النسوة ادل شيء على قتل المرأة السابة من مسلمة ومطاهدة وهو دليل
قوي على جواز قتل السابة وان ثابت من وجوه • احدها • ان هذه المرأة
الكافرة لم تقتل لاجل انها مرتدة ولا لاجل انها مقاتلة كما تقدم فلم يبق ما يوجب
قتلها الا انها مفسدة في الارض محاربة لله ورسوله وهذه يجوز قتلها بعد التوبة
اذا كان قتلها جائزا قبلها بالكتاب والسنة والاجماع • الثاني • ان سب اولئك
النسوة ان يكون حرابا او جنائية موجبة للقتل غير الحراب اذ قتلن لمجرد الكفر
غير جائز كما تقدم فان كان حرابا فالذمي اذا حارب الله ورسوله وسعى في الارض
فسادا يجب قتله بكل حال كما دل عليه القرآن وان كان جنائية اخرى

الطريقة التاسعة

مبيعة الدم فهو اول واخرى وقد قد منافيا مضي ايبين ان القتل بالنسوة
 لم يقتلن الحراب كان موجودا عنهن في غزوة الفخ واما قتلن جزا على الحرم
 الماضي نكالا عن مثله وهذا يبين ان قتلن بجزلة قتل اصحاب الحدود من
 المسلمين والمعادين الثالث ان اثنتين منهن قتلوا والثالثة اخفيت حتى
 استومن لها النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك فآمنها لانه كان له ان يعفو عن
 سبه كما تقدم وله ان يقتله ولم يعصم دم احد من اعداءه عام الفخ الا امانه
 فعلم ان مجرد الاسلام لم يعصم دم هذه المرأة واما عصم دمها عقوه وبالجمله
 فقصة قتله لا ولا تلك النسوة من اقوى ما يدل على جواز قتل النسوة بكل
 حال فان المرأة الحرة لا يبيع قتلها الا قتله او اذا قتلت ثم تركت القتال
 في غزوة اخرى واستسلمت وانقادت لم يجر قتلها في هذه المرة الثانية ومع
 هذا قلبي صلى الله عليه وسلم امر بقتلن وللحديث وجهان احدهما
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قد كان عاهد اهل مكة والظلمة ان عهد
 انظم الكف من الاذى باللسان فان في كثير من الحديث ما يدل
 على ذلك وحيث قد فهموا لاء اللواتي هجونه نقض العهد نقضا خالصا بهما
 فكان للنبي صلى الله عليه وسلم قتلن بذلك وان يبين وهذه ترجمة المسئلة
 الثاني انه كان له ان يقتل من هجاه اذ لم تب حتى قد ر عليه وان كان حريا
 لكن سقط هذا كما يسقط جموعه العفو عن المسلم والذي الساب ويكون قد كان
 امر الساب هو مخير فيه حلقا لكونه اعلم بالمصلحة فاذا مات تحتم قتل من التزم
 ان لا يسب وكان الحربى الساب كغيره من الحربيين اذا تاب وهذا الوجه

ضعيف فانه اثبات حكم باحتمال والاول جار على القياس ومن تأمل قصة الذين
اهدرت دماؤهم عام الفتح علم انهم كلهم كانوا محاربين لله ورسوله ساعين
في الارض فسادا

الطريقة المباشرة انه صلى الله عليه وسلم امر في حال واحدة بقتل
جماعة ممن كان يؤذيه بالسب والمجاء مع دفوه ممن كان اشد منهم في
الكفر والمجاربة بالنفس والمال فقتل عقبة بن ابى معيط صبرا بالصغراء
وكذلك النضر بن الحارث لما كانا يؤذيانا ويقتريان عليه ويعطنان فيه
مع استبقائه عامة الاسرى وقد تقدم انه قال يا معشر قریش ما لي اقتل من
يسلم صبرا فقال النبي صلى الله عليه وسلم بكفرك واقترائك على رسول الله
صلى الله عليه وسلم ومعلوم ان مجرد الكفر يبيع القتل فعلم ان الاقتراء على
رسول الله صلى الله عليه وسلم سب آخر اخص من عموم الكفر موجب للقتل
فحيث ما وجد وجد معه وجوب القتل واهد عام الفتح دم الحويرث بن
نقيد ودم ابى سفيان بن الحارث ودم ابن الزبير واهد بعد ذلك دم
كعب بن زهير وغيرهم لانهم كانوا يؤذون رسول الله صلى الله عليه وسلم
كما اهد دم من ارتد وحارب ودم من ارتد واقتري على رسول الله صلى الله
عليه وسلم ودم من ارتد وحارب واذا صلى الله ورسوله مع امانه لجميع الذين حاربوا
وتقضوا عهده فعلم ان اذا سبب منفرد باباحة القتل وراه الكفر والحراب
بالانفس والاموال كقطع الطريق وقتل النفس وقد تقدم ما كان يأمر به
ويقر عليه اذا بلغه وما كان يحرض عليه المسلمين من قتل الساب دون غيره

الطريقة المباشرة

من الكافر بن حتى انه لا يحقن دم الساب الا عفوه بعد ذلك فعلم انه كان يلحق
 الساب بذوي الافعال الموجهة للقتل من قطع الطريق ونحوه وهذا ظاهر
 لمن تأمله فيما مضى من الاحاديث وما لم يذكره ومثل هذا هو جيب قتل
 فاعله من مسلم ومعاهد وان تاب بعد القدرة واذا اضم هذا الوجه الى
 الذي قبله وعلم ان الاذى وحده سبب هو جيب القتل لا لكونه من جنس
 القتال لان النبي صلى الله عليه وسلم قد آمن الذين قالموه بالانفس والاموال
 من الرجال فاما المرأة التي اتت بما يشبه القتال اولى لو كان جرمها من جنس
 القتال ولان المرأة اذا قاتلت في غزوة من الغزوات ثم غزا المسلمون غزوة وعلموا
 انها لم تقا تل فيها يد ولا لسان لم يميز قتلها عند احد من المسلمين علمناه وهو لا
 النسوة كان اذا هن متقدما على فتح مكة ولم يكن لهن في غزوة الفتح معرفة بيد
 ولا لسان بل كن مستسلمات منقادات لو علمن ان اظهار الاسلام يعصم دماهن
 لبادرن الى اظهاره فهل يعتقد احد ان هذه المرأة تقتل لكونها محاربة خصوصا
 عند الشافعي فان منصوبه ان قتل المرأة والصبي اذا قاتلا بمنزلة قتل الصائل
 من المسلمين يقصد به دفعها وان افضى الى قتلها فاذا انكفأ بدون القتل كسر
 او ترك للقتال ونحو ذلك لم يميز قتلها كما لا يجوز قتل الصائل واذا كانت
 صلى الله عليه وسلم يا مربيقتل من كان يوءذيه ويءجوه من النساء وقد ترك
 ذلك واستسلم وربما كن يودن ان يظهرن الاسلام ان كان عاصما وقد
 آمن المقاتلين كلهم علم ان السب سبب مستقل موجب يحل دم كل احد وان
 تركه ذلة وعجز يؤيد ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم آمن اهل مكة

الامن قاتل الا هو لاء النفر فانه امر بقتلهم قاتلوا اولم يقتلوا فلم ان هو لاء النسوة
قتلن لاجل النسب لا لاجل انهن يقتلن •

الطريقة الحادية عشر • ان عبد الله بن سعيد بن ابي سرح كان قد
ارتد واقتدى على النبي صلى الله عليه وسلم انه يلقنه الوحي ويكتب له
ما يريد فاهدر النبي صلى الله عليه وسلم دمه ونذر رجل من المسلمين ليقتله
ثم حبسه عثمان ايا ما حتى اطمأن اهل مكة ثم جاء ثأباً لبيع النبي صلى الله
عليه وسلم ويؤمنه فصمت النبي صلى الله عليه وسلم طويلاً رجاء ان يقوم
اليه الناذر او غيره فيقتله ويوفي بنذره ففي هذا دلالة على ان المقتدى
على رسول الله صلى الله عليه وسلم الطاعن عليه قد كان له ان يقتله
وان دمه مباح وان جاء ثأباً من كفره وفريته لان قتله لو كان حراماً
لم يقتل النبي صلى الله عليه وسلم ما قال ولا قال للرجل هلا وفيت نذرك بقتله
ولا خلاف بين المسلمين علماء ان الكافر اذا جاء ثأباً بدا للاسلام مظهراً
لذلك لم يجر قتله لذلك ولا فرق في ذلك بين الاصل والمرتد الا ما ذكرناه
من الخلاف الشاذ في المرتد مع ان هذا الحديث يبطل ذلك الخلاف بل
لوجاه الكافر طالباً لان يعرض عليه الاسلام ويقرأ عليه القرآن لوجب امانه
لذلك قال الله تعالى وان احد من المشركين استجار لك فاجره حتى يسمع
كلام الله ثم ابانقه مأمناً • وقال تعالى في المشركين فان تابوا واقاموا الصلاة
واتوا الزكاة تخلوا سبيلهم • وعبد الله بن سعد لما جاء ثأباً ملتزماً لاقامة الصلاة
وايتاء الزكاة بل جاء بعد ان اسلم كما تقدم ذكر ذلك ثم ان النبي صلى الله

عليه وسلم بين انه كان مريدا لقتله وقال للقوم هلاقام بعضكم اليه ليقتله وحلا
وفيت بنذر لك في قتله فعلم انه قد كان جائزا له ان يقتل من يفتري على عليه
ويؤذيه من الكفار وان جاء مظهرا للاسلام والتوبة بعد القردة عليه وفي
ذلك دلالة ظاهرة على ان الافتراء عليه واذا يجوز له قتل فاعله وان
اظهر الاسلام والتوبة ومما يشبه هذا اعراضه عن ابي سفيان بن الحارث وابن
ابي امية وقد جاء مهاجرين يريدان الاسلام او قد اسلموا صل ذلك بانها
كانا يؤذيانا ويقعان في عرضه مع انه لا خلاف علينا ان الحربي اذا جاء
يريد الاسلام وجب المسارعة اليه قبوله منه وكان الاستشهاد به حراما وقد
عده بعض الناس كفرا وقد كانت سيرته صلى الله عليه وسلم في المسارعة
الي قبول الاسلام من كل من اظهره وتآلف الناس عليه بالاموال وغيرها
اشهر من ان يوصف فلما ابطأ عن هذين واراد ان لا يلتفت اليها البتة علم انه
كان له ان يعاقب من كان يؤذيه ويسبه وان اسلم وهاجروا ان لا يقبل منه
من الاسلام والتوبة ما يقبل من الكافر الذي لم يكن يؤذيه وفي هذا دلالة
دلى ان السب وحده موجب للعقوبة يوضح ذلك ما ذكره اهل المعازي ان
علي بن ابي طالب قال لابي سفيان بن الحارث انت رسول الله صلى الله
عليه وسلم من قبل وجهه فقل له ما قال اخوة يوسف ليوسف ثاقب لقد
آثر لك الله علينا وان كنا لحاطئين فانه لا يرضى ان يكون احدا حسن قولاً منه
ففعّل ذلك ابو سفيان فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تثرّب عليكم
اليوم يغفر الله لكم وهو ارحم الراحمين ففى هذا دلالة على ان ما ناله من

عرضه كان له ان يعاقب عليه وان يعفو كما كان ليوسف صلى الله عليه وسلم ان يعاقب اخوته على ما فعلوا به من الالتقاء في الحب ويمنه للسيارة ولكن لكرمه عفا صلى الله عليه وسلم ولو كان الاسلام لسقط حقه بالكلية كما يستطحقوق الله لم يتوجه شيء من هذا وقد تقدم تقرير هذا الوجه في اول الكتاب وينا انه نص في جواز قتل المرتد الساب بعد اسلامه فلذلك قتل الساب المعاهد لان المأخذ واحد • وما يوضحه ان المسلمين قد كان استقرار عند هم ان الكافر الحربي اذا اظهر الاسلام حرم عليهم قتله لا سيما عند السابقين الاولين مثل عثمان بن عفان ونحوه وقد علموا قوله تعالى ولا تقولوا لمن اتى اليكم السلام لست مؤمنا • وقصة اسامة بن زيد وحديث المقداد فلما كان أولئك الذين اهدى النبي صلى الله عليه وسلم دماءهم منهم من قتل ومنهم من اخفى حتى اطمأن اهل مكة وطلب من النبي صلى الله عليه وسلم ان يبايعه دل على ان عثمان رضى الله عنه وغيره من المسلمين علموا ان اظهار عبد الله بن سعد بن ابي سرح ونحوه الاسلام لا يمتنع دماءهم دون ان يؤمنهم النبي صلى الله عليه وسلم والا فقد كان يمكنهم ان يأسروهم باظهار الاسلام والخروج من اول يوم والظاهر والله اعلم انهم قد كانوا اسلموا وانما تأخرت بيعتهم للنبي صلى الله عليه وسلم على الاسلام حتى يؤمنهم النبي صلى الله عليه وسلم وذلك دليل على انه قد كان للنبي صلى الله عليه وسلم قتلهم لاجل سبه مع اظهار التوبة • وقد روى عن عكرمة ان ابن ابي سرح رجع الى الاسلام قبل فتح مكة وكذلك ذكر آخرون ان ابن ابي سرح

رجع الى الاسلام قبل فتح مكة اذ نزل النبي صلى الله عليه وسلم بمر الظهران وهذا الذي ذكرناه نص في المسئلة وهو شبه بالحق فان النبي صلى الله عليه وسلم لما نزل بمر الظهران شعرت به قريش حينئذ وابن ابي سرح قد علم ذنبه فيكون قد اسلم حينئذ لما بلغه ان النبي صلى الله عليه وسلم قد اهدر دمه نغيب حتى استؤمن له والحد يث لمن تأمله دليل على ان النبي صلى الله عليه وسلم كان له ان يقتله وان يوه منه وان الاسلام وحده لم يعصم دمه حتى عفا عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فمضى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم طويلا واعرض عنه مرة بعد مرة وكان عثمان يأتيه من كل وجهة وهو يعرض عنه رجاء ان يقوم بعضهم فيقتله وعثمان في ذلك يكب على النبي صلى الله عليه وسلم يقبل رأسه ويطلب منه ان يبايعه ويذكر ان لامته عليه حقوقا حتى استعفى النبي صلى الله عليه وسلم من عثمان ففضى حاجته ببيعته مع انه كان يود ان لا يفعل فعلم ان قتله كان حقا له ان يفرو عنه ويقبل فيه شفاعا شافع وله ان لا يفعل ولو كان ممن يعصم الاسلام دمه لم يحتج الى شافع ولم يجر رد الشفاعة ومنها ان عثمان لما قال للنبي صلى الله عليه وسلم انه يفر منك قال الم ابايعه واومنه قال بلى ولكنه يتذكر عظيم جرمه فقال الاسلام يجب ما قبله وفي هذا بيان لان خوفه من النبي صلى الله عليه وسلم ان يقتله انما زال بامانه وبيعته لا بمجرد الاسلام فعلم ان الاسلام يحصوا ثم السب واما سقوط القتل فلا يحصل بمجرد الاسلام لان النبي صلى الله عليه وسلم ازال خوفه من القتل

بالامان واتزال خوفه من الله بالاسلام وجماعته على ان الايمان لم ياتي
 يعاقبوا من آذاهم بالاسلام وان ظهر التوبة والندم ما رواه حماد بن سلمة عن
 علي بن زيد عن حماد عن عبد الله بن الحارث بن نوفل انه قال قال الله تبارك وتعالى
 يومئذ لا ينفعكم ولا يؤمنكم وكان ابن عباس فبلغ من آذاه اياه ان قال لاسراة بني اذا اجتمع
 الله في غدا فتعالى وقول ان موسى راودني عن نفسي فلما كان التقد
 واجتمع الناس بجهت فسارت قارون ثم قالت للناس ان قارون قال لي كذا وكذا
 وان موسى لم يقل لي شيئا من هذا فبلغ ذلك موسى عليه الصلاة والسلام
 وهو قائم يصلي في المحراب ففر ساجدا فقال اي رب ان قارون قد آذاني
 وقيل وقيل وبلغ من آذاه اياه ان قال ما قال قارون حتى انا الى موسى ان
 يا موسى الى قد امرت الارض ان تطيعك وكان لقارون غرفة قد ضرب
 عليها مصراع الذهب فاناها موسى ومنعه جلساؤه فقال لقارون قد بلغ من
 اذالك ان قلت كذا او كذا يا ارض خذيهم فاخذتهم الارض الى كهيمهم
 فتهتوا يا موسى ادع لثا ربك ان ينجيهم انا فيهم فتؤمن بك وتطيعك
 فقال خذيهم فاخذتهم الى انصاف سوقهم فتهتوا وقالوا يا موسى ادع لنا
 ربك ان ينجيهم انا فيهم فتؤمن بك وتطيعك فقال يا ارض خذيهم
 الى ركبهم فلم يزل يقول يا ارض خذيهم حتى تطاقت عليهم وهم يمتنون
 فادع الله اليه يا موسى ما افضلك ما انهم لو كانوا اياهي دعوا لخلصتهم ورواه
 عبد الرزاق قال ثنا جعفر بن سليمان ثنا علي بن زيد بن جدعان فذكره
 ابط من هذا وفيه ان المرأة قالت ان قارون بعث الي فقال هل لك

في نسخة عام موسى عليه السلام علي قارون وجلساؤه

الى ان امواتك واعطيتك واخلطك بنسائي صلي ان تاتي مني
 في اسراييل عندي تقولين يا قارون الاتي موسى على يد
 واني لم اجد اليوم قوية لفضل من ان اكذب عدو الله و
 رسول الله قال فكس قارون برأسه وعرف انه قد خلك
 الحديث في الناس حتى بلغ موسى صلى الله عليه وسلم وكان موسى صلى الله
 عليه وسلم شديد الغضب فلما بلغه ذلك توجها فمضبوبي وقال يا رب صدوك
 قارون كان لي مود يا فذ كبر اشياء ثم لم يتناه حتى اراد فضيحتي يا رب فسلطني
 عليه فارحمي الله اليه ان من الارض عاشت تطبك قال فجاء موسى عشي الى
 قارون فصار آه قارون عرف الغضب في وجهه فقتل يلمو موسى ارحمي قتل
 موسى يا ارض خذيهم فاضطربت دارة وخسف به وباصحابه الى دكة
 وساخت دارة على قدر ذلك وجعل يقول يا موسى ارحمي ويقول موسى
 يا ارض خذيهم وذكر القصة فهذه القصة مع ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لاين مسعودنا بلغه قول القائل ان هذه قصبة ما يريد بها وجه الله دينا
 منك لقد اودى موسى يا كثر من هذا قصير فهداه مع ما ذكرناه من احوال
 النبي صلى الله عليه وسلم دليل على ان الانبياء صلوات الله عليهم وسلامه لهم
 ان يعاقبوا من آذاهم وان تابوا ولم ين ينفوا عنه كذا لك لغيرهم من البشر لكن
 (١) هكذا في الاصل ولعله في هنا بعض القصة كما مر سابقا من ان المرأة
 جاءت فسارت قارون ثم قالت للناس ان قارون قال لي كذرا وكذرا وان
 موسى لم يقل لي شيئا من هذا الى آخره ١٢ المصحح

لم ان يعاقبوا من يؤذيهم بالقتل والاهلاك وليس لغيرهم ان يعاقبه بمثل ذلك * وذلك دليل على ان عقوبة مؤذيهم حد من الحد ود لا مجرد الكفر فان عقوبة الكافر تسقط بالتوبة بلا ريب وقارون قد كان تاب في وقت نفع فيه التوبة ولهذا في الحديث اما انهم لو كانوا اياي دعوا لخلصتهم وفي لفظ لرحمتهم وانما كان يرحمهم سبحانه والله اعلم بان يستطيب نفس موسى من اذاهم كما يستوهب المظالم من رحمه من عباد الله ممن هو لهو بعوضه منها * الطريقة الثانية عشرة * ما تقدم حديث انس بن زعيم الذي ذكر عنه انه هجا النبي صلى الله عليه وسلم ثم جاءه وانشده قصيدة للضمن اسلامه وبرائه مما قيل عنه وكان معاهدا فتوقف النبي صلى الله عليه وسلم فيه وجعل يسأل العفو عنه حتى عفا عنه فلولا ان تكن العقوبة بعد الاسلام على السب من المعاهد جائزة لما توقف النبي صلى الله عليه وسلم في حقن دمه ولا احتاج الى العفو عنه ولولا ان للرسول صلى الله عليه وسلم حقائك استيفاءه بعد الاسلام لما عفا عنه كما لم يكن يعفو عن اسلم ولا تبعه عليه وحديثه لمن تأمله دليل واضح على جواز قتل من هجا النبي صلى الله عليه وسلم من المعاهدين ثم اسلم كما ان حديث ابن ابي سرح دليل واضح على جواز قتل من سبه مر تدا ثم اسلم وذلك انه لما بلغه انه هجاه وقد كان مهادنا موادعا وكان العهد الذي بينهم يقضن الكف عن اظهار اذاه وكان على ما قبل عنه قد هجاه قبل ان يقتل بنو بكر خزاعة قبل ان ينقضوا العهد فلذلك نذر النبي صلى الله عليه وسلم دمه ثم انشده قصيدة للضمن انه بسلم

الطريقة الثانية عشرة

يقول فيها تطيم رسول الله وهبني رسول الله ويتكرفيا الكافرين هجاء
ويدعو على نفسه بذهاب الديدان كان هجاء ويتسب الذين شهدوا عليه
الى الكذب وبلغت رسول الله صلى الله عليه وسلم قصيدته واجتذاره
قبل ان يجيء اليه وشفع له كبير قبيلته نوفل بن معاوية وكان نوفل هذا
هو الذي تقض العهد وقال يا رسول الله انت اولى الناس بالعفو ومن منا
لم يعادك ويؤذك ونحن في جاهلية لا ندرى ما نأخذ ولا ندع حتى هدانا الله
بك واتخذنا بك عن الهلك وقد كذب عليه الركب وكثروا عندك فقال
دع الركب عنك فاننا لم نجد بهامة احد آمن ذي رحم قريب ولا بعيد
كان ابر من خراطة فاسكت نوفل بن معاوية فلما سكنت قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم قد عفوت عنه قال نوفل قد اك ابني واميه فلو كان
الاسلام المتقدم قد عصم دمه لم يحتج الى العفو كما لم يحتج اليه من اسلم
ولا احد عليه وكان قال الاسلام يجب ما قبله كما قاله لغيره من الحريين
كما يقول له من يقول لا تقتل هذا بعد اسلامه فيقول الاسلام يجب ما قبله
وجناح الشريعة بين ان ما اسقط قتله عفوه وذلك ان قوله عفوت
عنه اما ان يكون افاده سقوط ما كان هداه من دمه ما ولم يفده ذلك
فان لم يفده فلا معنى لقوله عفوت عنه وان كان قد افاده سقط ذلك
الا هذا يقتل ذلك لوقته بعض المسلمين بعد ان اسلم وقبل ان عفا عنه النبي
صلى الله عليه وسلم فكان جائزا لانه متبع لامر رسول الله صلى الله عليه وسلم
بقوله امرا مطلقا الى حين عفا عنه كما ان امره بقتل ابن ابي سرح كان

باقيا حكمه الى ان عفا عنه وكذلك عنيهم اذ لم يقتلوه قبل عفوهم وهذا بين
هذه الاحاديث بيانها فيما ولو كان عند المسلمين ان من هجاء من معاهد
ثم اسلم صبيحه لكان لو قل وغيره من المسلمين علموا ذلك وقالوا له كما قالوا لكعب بن
زهير ونحوهم من هجاء وهو حربي انه لا يقتل من جاءه مسلما الا ترى انهم لم يظهره
لرسول الله صلى الله عليه وسلم حتى عفا عنه كما لم يظهروا ابن ابي سرح حتى
عفا عنه بخلاف كعب بن زهير وابن الزبير فانها جاءه ابا نفسها لتقتلها بانه
لا يمكن قتل الحربي اذا جاء مسلما واذا كان ان يقتل الذي الساب والمرد
الساب وان جاء امسليين وان كانا قد اسلما ثم انه في قصيدته قال *

فاني لا عرضا خرفت ولا دما * هرقت ففكر عالم الحق واقصد

فجمع بين خرق العرض وسفك الدم فعلم انه مما يؤخذ به وان اسلم ولولا ان
قتله كان ممكنا بعد اسلامه لم يحتج الى هذا الانكار والاعذاره يؤيد ذلك ان
النبي صلى الله عليه وسلم لم يندردم واحدا بعينه من بني بكر الناقضي البعد
الا هذا مع انهم فعلوا تلك الا فاعيل فلم ان خرق عرضه كان اعظم من
تقضى العهد بالمقاتلة والحاربة باليد وقد تقدم الحد يث بدلائله وانما نبينا
عليه هنا احالة على ماضى *

الطريقة الثالثة عشر * انه قد تقدم انه كان له صلى الله عليه وسلم ان
يقتل من اغلظ له وآذاه وكان له ان يعفو عنه فلو كان المودى له انما يقتل
للردة لم يميز العفو عنه قبل التوبة واذا كان هذا حقا له فلا فرق فيه بين
المسلم والذمي فانه قد اهدردم من آذاه من اهل الذمة وقد تقدم ان

الطريقة الثالثة عشر

هـ ذلك لم يكن لجبره تقض العهد فعلم انه كان لاذاه و اذا كان له ان يقتل من
 آذاه وسبه من مسلم ومعاهد وله ان يعفو عنه علم انه بمنزلة القصاص ^{ويعفو عنه}
 القديق وتعزير السب كغير الانبياء من البشر و اذا كان كذا لك لم يستقط
 من مسلم ولا معاهد بالتوبة كما لا تسقط هذه الحدود بالتوبة وهذه طريقة
 قوية وذلك انه اذا كان صلى الله عليه وسلم قد اباح الله له ان يعفو عنه
 كان المقلب في هذا الحد حقه بمنزلة سب غيره من البشر الا ان حد سابه
 القتل و حد سابه غيره الجلد و اذا كان المقلب حقه وكان الامر في حياته
 مضمنا الى اختياره لينال بالمعفو على الدرجات تارة و يقيم بالمعقوبة من
 الحدود ما ينافي به ايضا على الدرجات فانه صلى الله عليه وسلم نبي الرحمة
 ونبي المحبة وهو الضمير للقتال والذمي قد عاهد على ان لا يخرق عرضه
 وهو لو اصاب لواحد من المسلمين او المعاهدين حقامن دم او مال او عرض
 ثم اسلم لم يسقط عنه فاو لى ان لا يسقط عنه هذا واذ قد قد منا ان قتله لم يكن
 لجبره تقض العهد وانما كان لخصوص السب و اذا كان يجوز له ان يقتل هذا
 الساب بعد مجيئه مسلما وله ان يعفو عنه فبعد موته تعذر العفو عنه وتحضت
 المعقوبة حقاقتة سبحانه فوجب استيفاءها على ما لا يخفى اذا القول بجواز عفو
 احد عن هذا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم يفضى الى ان يكون الامام
 مغيرا بين قتل هذا واستبقائه وهو قول لم نعلم له قائلا ثم انه خلاف قواعد
 الشريعة واصولها وقد تقدم في الماضي الفرق بين حال حياته وحال مماته
 الطريقة الرابعة عشر ^{في} انه قد تقدم الحديث المرفوع ان كان ثابتا من

سب نبياً قتل ومن سب أصحابه جلد فامر بالقتل مطلقاً كما امر بالجلد مطلقاً
فعلم ان السب للنبي صلى الله عليه وسلم موجب بنفسه للقتل كما ان سب غيره
موجب للجلد وان ذلك عقوبة شرعية على السب وكما لا يسقط هذا الجلد
بالتوبة بعد القدرة فكذلك لا يسقط هذا القتل .

الطريقة الخامسة عشر أقوال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأفعالهم فمن ذلك ان أبابكر رضى الله عنه كتب الى المهاجر بن أبي ربيعة
في المرأة التي غنت بهجاء النبي صلى الله عليه وسلم لولا ما سبقتني فيها لأمرت
بقتلها لان حد الانبياء ليس يتب به الحد ودفن تعاطى ذلك من مسلم فهو مرتد
او معاهد فهو محارب غادر فاخبره أبو بكر انه لولا القوت لأمره بقتلها من
غير استتابة ولا استيناء حال توبة مع ان غالب من تقدم ليقتل على مثل هذا
يبادر الى التوبة او الاسلام اذا علم انه يدرأه عنه القتل ولم يستفصله الصديق
عن الساب هل هي مسلمة او ذمية بل ذكر ان القتل حد من سب الانبياء
وان حد من ليس كحد غيرهم مع انه فصل في المرأة التي غنت بهجاء المسلمين
بين ان تكون مسلمة او ذمية وهذا ظاهر في ان عقوبة الساب حد للنبي
واجب عليه له نفعونها في بعض الاحوال وان يستوفيه في بعض الاحوال
كما ان عقوبة سب غيره حد له واجب على الساب وقوله فمن تعاطى ذلك
من مسلم فهو مرتد ليس فيه دلالة على قبول توبته لان الردة جنس تحتها
انواع منها ما تقبل فيه التوبة ومنها ما لا تقبل كما تقدم التنبيه على هذا ولعله
ان تكون لما اليه عودة وانما غرضه ان يبين الاصل الذي يبيع دم هذا

الطريقة الخامسة عشر

وكذلك قوله فهو محارب غادر فان المحارب الغادر جنس يباح دمه ثم منهم من يقتل وان اسلم كالو حارب بقطع الطريق او باستكراه مسلمة على الزنا ونحو ذلك قال تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا الآية ثم انه لم يرفع العقوبة الا اذا تابوا قبل القدرة عليهم وقد قدمنا ان هذا محارب مفسد يدخل في هذه الآية وعن مجاهد قال اتى عمر بن عبد الله بن مسعود النبي صلى الله عليه وسلم فقتله ثم قال عمر من سب الله او سب احدا من الانبياء فاقتلوه هذا مع ان سيرته في المرتد انه يستتاب ثلاثا ويطعم كل يوم رغيفا لعله يتوب فاذا امر بقتل هنا من غير استتابة علم ان جرمه اغلظ عنده من جرم المرتد المجرد فيكون جرم سابه من اهل العهد اغلظ من جرم من اقتصر على نقض العهد لاسباب وقدمه بقتله مطلقا من غير ثنيا وكذلك المرأة التي سبت النبي صلى الله عليه وسلم فقتلها خالد بن الوليد ولم يستبها دليل على انها ليست كالمتردة المجردة وكذلك حديث محمد بن مسلمة لما حلف ليقتلن ابن يامين لما ذكر ان قتل ابن الاشرف كان غدارا وطلبه لقتله بعد ذلك مدة طويلة ولم ينكر المسلمون ذلك عليه مع انه لو قتله لمجرد الردة لكان قد عاد الى الاسلام بما اتى به بعد ذلك من الشهادتين والصلوات ولم يقتل حتى يستتاب وكذلك قول ابن عباس في الذمي يرمى اسماء المؤمنين انه لا توبة له نص في هذا المعنى وهذه القضايا قد اشتهرت ولم يبلغنا ان احدا انكر شيئا من ذلك كما انكر عمر رضي الله عنه قتل المرتد الذي لم يستتب وكما انكر ابن عباس رضي الله عنهما

تحرير الزنادقة واخبار ان حدم القتل فعلم انه كان مستفيضا بينهم ان حد
الساب ان يقتل الاماروي من ابن عباس من سب نبي من الانبياء فقد كذب
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي ردة يستتاب فان تاب والاقتل وهذا
في سب يتضمن جحد نبوة نبي من الانبياء فانه يتضمن تكذيب رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولا ريب ان من قال عن بعض الانبياء انه ليس نبي
وسبه بناء على انه ليس نبي فهذه ردة محضة ويتعين حمل حد يث ابن عباس
على هذا او نحوه ان كان محفوظا عنه لانه اخبر ان قاذف امهات المؤمنين
لا نوبة له فكيف تكون حرمتهم لاجل سب رسول الله صلى الله عليه وسلم
اعظم من حرمة نبي معروف مذكور في القرآن *

الطريقة السادسة عشر * ان الله سبحانه وتعالى اوجب لنا صلى الله عليه
وسلم على القلب واللسان والجوارح حقوقا زائدة على مجرد التصديق
بنبوته كما اوجب سبحانه على خلقه من العبادات على القلب واللسان والجوارح
امورا زائدة على مجرد التصديق به سبحانه وحرم سبحانه لحرمة رسوله بما يباح
ان يفعل مع غيره امورا زائدة على مجرد التكذيب بنبوته * فمن ذلك *
انه امر بالصلاة عليه والتسليم بعد ان اخبر ان الله وملائكته يصلون عليه
والصلاة تتضمن ثناء الله عليه ودعاء الخير له وقربته منه ورحمته له والسلام
عليه يتضمن سلامته من كل آفة فقد جمعت الصلاة عليه والتسليم جميع الخيرات
ثم انه يصلي سبحانه عشرا على من يصلي عليه مرة واحدة حضرا للناس على
الصلاة عليه ليسعدوا بذلك ويرحمهم الله بها * ومن ذلك * انه اخبر انه

الطريقة السادسة عشر
او اوجب الله عليه صلى الله عليه وسلم حقوقا زائدة على القلب واللسان والجوارح

اولى بالمؤمنين من انفسهم فمن حقه ان يحب ان يورثه العطشان بالماء والجارع بالطعام وانه يجب ان يوقى بالانفس والا موال كما قال سبحانه ما كان لاهل المدينة ومن حولهم من الاعراب ان يتخلفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بانفسهم عن نفسه * فعلم ان رغبة الانسان بنفسه ان يصيبه ما يصيب النبي صلى الله عليه وسلم من المشقة معه حرام وقال تعالى مخاطبا للمؤمنين فيما اصابهم من مشقات الحصر والجهاد لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيرا * ومن حقه ان يكون احب الى المؤمن من نفسه وولده وجميع الخلق كما دل على ذلك قوله سبحانه قل ان كان آباؤكم وابناؤكم واهواؤكم وازواجكم وعشيرتكم الى قبوله احب اليكم من الله ورسوله الآية مع الاحاديث الصحيحة المشهورة كما في الصحيح من قول عمر يا رسول الله لانت احب الي من كل شئ الا من نفسى فقال لا يا عمر حتى اكون احب اليك من نفسك قال فانت والله يا رسول الله احب الي من نفسى قال الآن يا عمر وقال صلى الله عليه وسلم لا يؤمن احدكم حتى يكون احب اليه من ولده ووالده والناس اجمعين متفق عليه * ومن ذلك * ان الله امر بتعزيزه وتوقيره فقال وتزروه وتوقروه * والتعزيز اسم جامع لنصره وتأييده ومنعه من كل مايؤذيهِ والتوقير اسم جامع لكل ما يقربه سكينته وطأنته من الاجلال والاکرام وان يعامل من التشريف والتكريم والتعظيم بما يصونه عن كل ما يخرج به عن حد الوقار * ومن ذلك * انه خصه في مخاطبة بما يليق به

فقال لا تجعلوا داء الرسول بينكم كد عاء بعضكم بعضا • فنهى ان يقولوا
يا محمد او يا احمد او يا ابا القاسم ولكن يقولوا يا رسول الله يا نبي الله وكيف
لا يخاطبونه بذلك والله سبحانه وتعالى اكرمهم في مخاطبته اياه بما لم يكرم به
احدا من الانبياء فلم يدعه باسمه في القرآن قط بل يقول يا ايها النبي قل
لازواجك ان كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها • يا ايها النبي قل لازواجك
ونباتك ونساء المؤمنين • يا ايها النبي انا احللك ازواجك • يا ايها النبي اتق الله •
يا ايها النبي انا ارسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا • يا ايها النبي اذ اطلقت النساء •
يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك • يا ايها النبي بلغ ما انزل اليك من ربك •
يا ايها المزمع الليل • يا ايها المدثر قم فانذر • يا ايها النبي حسبك الله • مع
انه سبحانه قد قال • وقلنا يا آدم اسكن انت وزوجك الآية • يا آدم انبئهم
باسمائهم • يا نوح انه ليس من اهلك • يا ابراهيم اعرض عن هذا • يا موسى اني
اصطفيتك على الناس • يا داود انا جعلناك خليفة في الارض • يا عيسى ابن مريم
اذ كر نعمتي عليك وعلى والدتك • ومن ذلك • انه حرم التقدم بين يديه
بالكلام حتى يأذن • وحرم رفع الصوت فوق صوته • وان يجهر له بالكلام
كما يجهر الرجل للرجل • واخبر ان ذلك سبب حبوط العمل فهذا يدل على
انه يقتضى الكفر لان العمل لا يحبط الا به • واخبر ان الذين يغضون اصواتهم
عند • هم الذين امتحنت قلوبهم للتقوى وان الله يغفر لهم ويرحمهم • واخبر ان
الذين ينادونه وهو في منزله لا يعقلون لكونهم رفعوا اصواتهم عليه وليكونهم
لم يصبروا حتى يخرج ولكن ازعجوه الى الخروج • ومن ذلك • انه حرم على

الامة ان يؤذوه بما هو مباح ان يعامل به بعضهم بعضاً تمييزاً له مثل تكليح ازواجه
من بعد . فقال تعالى وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله ولا ان تنكحوا ازواجه
من بعده ابداً ان ذلكم كان عند الله عظيماً . ووجب على الامة لاجله
احترام ازواجه وجعلهن امهات في التحريم والاحترام فقال تعالى النبي
اولى باليه منن من انفسهم وازواجه امهاتهم . واما ما اوجبه من
طاعته والانقياد لامره والتأسي بفعله فهذا باب واسع لكن ذلك قد يقال هو
من لوازم الرسالة وانما الغرض هنا ان تنبه على بعض ما اوجبه الله له من
الحقوق الواجبة والمحرمات مما يزيد على لوازم الرسالة بحيث يجوز ان يبعث الله
رسولاً ولا يوجب له هذه الحقوق . ومن كرامته المتعلقة بالقول انه يفرق
بين اذاه واذى المؤمنين فقال تعالى ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في
الدنيا والآخرة واعد لهم عذاباً مهيناً . والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات
بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً . وقد تقدم ان في هذه الآية
ما يدل على ان حدمن سبه القتل كما ان حدمن سب غيره الجلد . ومن ذلك
ان الله رفع له ذكره فلا يذكر الله سبحانه الا ذكر معه . ولا يصح للامة خطبة
ولا تشهد حتى يشهدوا انه عبده ورسوله وواجب ذكره في كل خطبة .
وفي الشهادتين اللتين هما اساس الاسلام . وفي الاذان الذي هو شعار
الاسلام . وفي الصلاة التي هي عماد الدين الى غير ذلك من المواضع
هذا الى خصائص له اخر يطول تعدادها واذ كان كذلك فمعلوم ان سابه
ومتقصه قد ناقض الايمان به وناقض تعزيره وتوقيره وناقض رفع ذكره

و ناقض الصلاة عليه والتسليم وناقض تشریفه في الدعاء و الخطاب بل قابل
افضل الخلق بما لا يقابل به اشر الخلق . و يوضح ذلك ان مجرد اعراضه عن
الايمان به يبيح الدم مع عدم العهد واعراضه عن هذه الحقوق الواجبة يبيح
العقوبة فهذا بمجرد سكوته عن تشریفه وتكريمه و تعظيمه فاذا اتى يضد ذلك
من الذم والسب والانتقاص والا ستخفاف فلا بد ان يوجب ذلك
زيادة على الدم والعقاب فان مقادير العقوبات على مقادير الجرائم
الا ترى ان الرجل لو قتل رجلا اعتباطاً لكان عقوبته القود
وهو التسليم الى ولى المقتول فان انضم الى ذلك قتله لاخذ المال مجاهرة
صارت العقوبة تحتم القتل فان انضم الى ذلك اخذ المال عوقب مع
ذلك بالصلب وعوقب عند بعض العلماء ايضاً بقطع اليد والرجل حتماً
مع ان اخذ المال سرقة لا يوجب الا قطع اليد فقط وكذلك لو قذف
عبداً او ذمياً او فاجراً لم يجب عليه الا التعزير فلو قذف حراً مسلماً عفيفاً
لوجب عليه الحد التام فلو قيل انه لا يجب عليه مع ذلك الا ما يجب
على من ترك الايمان به او ترك العهد الذي بيننا وبينه لسوى بين
الساکت عن ذمه وسبه والمبالغ في ذلك وهذا غير جائز كما انه غير جائز
التسوية بين الساکت عن مدحه والصلاة عليه والمبالغ في ذلك ولزم
في ذلك ان لا يكون لخصوص سبه وذمه واذا ه عقوبة مع انه من اعظم
الجرائم وهذا باطل قطعاً ومعلوم ان لا عقوبة فوق القتل ثم سوى
الزيادة على ذلك الا تعين قتله وتحتّم تآب او لم ينب كحد قاطع الطريق

اذ لا يعلم احدا و جب ان يجلد لخصوص السب ثم يقتل الكافر اذا كانت
العقوبة لخصوص السب كانت حدا من الحدود و هذه مناسبة ظهري قد دل
على صحتها دالات النصوص السالفة من كون السب موجبا للقتل والعلة
اذا ثبت بالنص او بالايماء لم يحتج الى اصل يقاس عليه الفرع و بهذا يظهر
انا لم نجعل لخصوص السب موجبا للقتل الابدال عليه من الكتاب والسنة
والاثر لا بمجرد الاستحسان والاستصلاح كما زعمه من لم يحفظ بما اخذ الاحكام
على ان الاصل الذي يقاس به هذا الفرع ثابت وهو

الطريقة السابعة عشر * وذلك انا وجدنا الاصول التي دل عليها
الكتاب او السنة او اجماع الامة حكمت في المرتد و ناقض العهد حكمين
فمن لم يصد رمنه الا مجرد الردة او مجرد نقض العهد ثم عاد الى الاسلام عصم
دمه كما دل عليه كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تقدم
ذكر بعض ما يدل على ذلك في المرتد وهو في ناقض العهد ايضا موجود بقوله
في بعض من نقض العهد ويثوب الله من بعد ذلك صلى من يشاء * وبان
النبي صلى الله عليه وسلم قبل اسلام من اسلم من بني بكر وكانوا قد نقضوا
العهد وعدوا على خراعة فقتلوه وقبل اسلام قريش الذين اعانوه على
قتال المسلمين حتى انتقض عهدهم بذلك و دللت سنته على ان مجرد اسلامهم
كان عاصيا لما همم وكذا ذلك في حصرة لقريظة والنضير مذكور انهم
لو اسلموا الكف عنهم وقد جاء نذر منهم مسلمين فعصمواد ما هم و اموالهم
منهم ثعلبة بن سعية واسد بن سعية واسد بن صبيد اسلموا في الليلة التي

نزل فيها جو قريظة صلى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وخبره مشهور من تغلظت ردة او تقضه بما يضر المسلمين اذا عاد الى الاسلام لم تسقط عنه العقوبة مطلقا بل يقتل اذا كان جنس ما فعله موجبا للقتل او يعاقب بما به ونه ان لم يكن كذا لك كما دل عليه قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا الآية وكما دلت عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في قصة ابن ابي سرح وابن زعيم وفي قصة ابن خطل وقصة مقيس بن صباية وقصة المرنيين وغيرهم وكما دل عليه الاصول المقررة فان الرجل اذا اقترن برده قطع طريق او قتل مسلم او زنا او غير ذلك ثم رجع الى الاسلام اخذت منه الحد ود وكذا لك لو اقترن بنقض عهد الاضرار بالمسلمين من قطع الطريق او قتل مسلم او زنا بمسلمة فان الحد ود تستوفي منه بعد الاسلام اما الحد الذي يجب على المسلم لو فعل ذلك او الحد الذي كان واجبا قبل الاسلام وهذا الرجل الساب قد وجد منه قد رزئت على مجرد نقض العهد كما قدمنا في الاضرار بالمسلم الذي صار به اغاظ جرما من مجرد ناقض العهد او فعل ما هو اعظم من اكثر الامور المضرة كما تقدم فصار بمنزلة من قرن بنقض عهد اذى المسلمين في دم او مال او عرض واشد واذا كان كذلك فاسلامه لا يزيل عنه عقوبة هذا الاضرار كما دلت عليه الاصول في مثله وعقوبة هذا الاضرار قد ثبت انه القتل بالنص والاسلام الطارئ لا يمنع ابتداء هذه العقوبة فان المسلم لو ابتداء بمثل هذا قتل قتلا لا يسقط بالتوبة كما تقدم واذا لم يجمع الاسلام

ابتداء حافان لا يمنع بقاء هاود واما اولى واخرى لان الدوام والبقاء اقوى
من الابتداء والحدوث في الحميات والعقبات والحكميات الاثرية ان
العدة والاحرام والردة تمنع ابتداء النكاح ولا تمنع دوامه والاسلام
يمنع ابتداء الرق ولا يمنع دوامه ويمنع ابتداء وجوب القود وحد القذف على
المسلم اذا قتل او قذف ذميا ولا يمنع دوامه عليه اذا اسلم بعد القتل والقذف
ولو فرض ان الاسلام يمنع ابتداء قتل هذا فلا يجب ان يسقط القتل باسلامه
لان الدوام اقوى من الابتداء و جاز ان يكون بمنزلة القود وحد القذف
فان الاسلام يمنع ابتداء دون دوامه لاسيما والسب فيه حق لا دمي
ميت وفيه جنائية متعلقة بعموم المسلمين فهو مثل القتل في المحاربة ليس حق المعلنين
واذا كان كذلك وجب استيفاؤه كغيره من المحاربين المفسدين يحقق
ذلك ان الدمي اذا قطع الطريق وقتل مسلما فهو يعتقد في دينه جواز قتل
المسلم واخذ ماله وانما حرمة عليه العهد الذي يبتنا وبينه كما انه يعتقد جواز
السب في دينه وانما حرمة عليه العهد وقطع الطريق قد يفعل استخلا لا وقد
يفعل استخفافا بالحرمة لغرض كما ان سب الرسول قد يفعل استخفافا بالحرمة
لغرض فهو مثله من كل وجه الا ان مفسدة ذلك في الدنيا ومفسدة
هذا في الدين وهي اعظم من مفسدة الدنيا عند المؤمنين بالله العالمين به
وبامرهم فاذا اسلم قاطع الطريق فقد تجدد منه اظهار اعتقاد تحريم دم المسلم وماله
مع جواز ان لا يفي بموجب هذا الاعتقاد وكذلك اذا اسلم الساب فقد
تجدد اظهار اعتقاد تحريم عرض الرسول مع جواز ان لا يفي بموجب هذا

الا اعتقاد فاذا كان هناك يجب قتله بعد اسلامه فكذلك يجب قتله
 هنا بعد اسلامه ويجب ان يقال اذا كان ذلك لا يسقط حده بالتوبة
 بعد القدرة فكذلك هذا لا يسقط حده بالتوبة بعد القدرة ومن امن
 النظر لم يسترب في ان هذا محارب مفسد كما ان قاطع الطريق محارب
 مفسد ولا يرد على هذا سب الله تعالى لان احدا من البشر لا يسبه اعتقادا
 الا بما يراه تعظيما واجلا لا كرم اهل التلث ان له صاحبة وولد افا نهم
 يعتقدون ان هذا من تعظيمه والتقرب اليه ومن سبه لا على هذا الوجه
 فالقول فيه كالقول فيمن سب الرسول صلى الله عليه وسلم هو المختار كما
 سنقرره ومن فرق قال انه تعالى لا تلحقه غصاصة ولا انتقاص بذلك
 ولا يكاد احد يفعل ذلك اصلا الا ان يكون وقت غضب ونحو ذلك بخلاف
 سب الرسول فانه يسبه انتقاصا له واستخفافا به سبا يصد ر عن اعتقاد وقصدا هاته
 وهو من جنس تلحقه الغصاصة ويقصد بذلك وقد يسب تشفيا وغيظا
 وربما حل منه في النفوس خباثل وقرعنه بذلك خلائق ولا نزول
 قمرتهم عنه باظهار التوبة كما لا نزول مفسدة الزنا وقطع الطريق ونحو
 ذلك باظهار التوبة وكما لا يزول العار الذي يلحق بالقتل وف باظهار
 القاذف التوبة فكانت عقوبة الكافرين رج فيها ما يتبعه من سب الله
 سبحانه بخلاف سب الرسول فان قبل قد تكون زيادة العقوبة على
 مجرد الناقض للعهد تحتم قتله مادام كافرا بخلاف غيره من الكافرين فان
 عقد الامان والهدنة والذمة واسترقاقهم والمن عليهم والمغادرة بهم جائز في الجملة

فاذا اتى مع حل دمه لنقض العهد او لعدمه بالسب تعين قتله كما قرر قوه
وهكذا الجواب عن المواضع التي قتل النبي صلى الله عليه وسلم فيها من
سبه او امر بقتله او امر اصحابه بذلك فانها تدل على ان الساب يقتل وان
لم يقتل من هو مثله من الكافرين وكذا لك قال النبي صلى الله عليه وسلم
ليهود في قصة ابن الاشرف انه لو قر كما قر غيره ممن هو على مثل رأيه
ما اغتيل ولكنه نال منا وهما نا بالشعرو لم يفعل هذا احد منكم الا كان
السيف واذا كان كذلك فيكون القتل وجب لامرين للكفر ولتغاضيه
بالسب كما يجب قتل المرتد للكفر ولتغلظه بترك الدين الحق والخروج منه
فتي زال الكفر زال الموجب للدم فلم يستقل بقاء اثر السب باحلال الدم
وتبع الكفر في الزوال كما تبعه في الحصول فانه فرع للكفر ونوع منه فاذا
زال الاصل زالت جميع فروعه وانواعه وهذا السؤال قد يمكن تقريره
في سب من يدعي الاسلام بناء على ان السب فرع للردة ونوع منها وقد
لا يمكن لانه يتجدد من هذا بعد السب ما لم يكن موجودا حال السب
بخلاف الكافر قلنا وهذا ايضا دليل على ان قتل الساب حد من الحدود
فانه قد تقدم انه يجب قتله ان كان معاهدا ولا يجوز استبقاؤه بعد السب
بامان ولا استرقاق ولو كان اغا يقتل لكونه كفرا محاربا لجاز امانه واسترقاقه
والمفلاة به فلما كان جزاؤه القتل علم ان قتله حد من الحدود وليس بمنزلة قتل
سائر الكفار ومن تأمل الادلة الشرعية نصورها ومقاييسها ما ذكرناه ومما لم نذكره
ثم ظن بعد هذا ان قتل الساب لمجرد كونه كافرا غير معاهد كقتل الاسير

فليس على بصيرة من امره ولا ثقة من رأيه وليس هذا من المسالك
المحتملة بل من مسالك القطع فان من ثامل دالات الكتاب والسنة
وما كان عليه سلف الامة وما توجبه الاصول الشرعية علم قطعاً ان السب
تأثيراً في سفع الدم زائداً على تأثير مجرد الكفر الحالى عن عهد نعم قد يقال
هو مقتول بمجموع الامرين بناء على ان كفر الساب نوع مغلظ لا يحتمل
الاستبقاء ككفر المرتد فيكون مقتولاً لكفره وسبه ويكون القتل حداً
بمعنى انه يجب اقامته ثم يزول موجه بالتوبة كقتل المرتد فهذا ليس
بمساغ لكن في ما تقدم ما يضعف هذا الوجه ومع هذا فانه لا يقدح في كون
قتل الساب حداً من الحدود وجب لما في خصوص ظهور سب الرسول من المفسدة
والما يبقى ان يقال هذا الحد هل يسقط بالاسلام ام لا فنقول جميع ما ذكرناه
من الدلالات وان دلت على وجوب قتله بعد اظهار التوبة فهي دالة على
ان قتله حد من الحدود وليس بمجرد الكفر وهي دالة على هذا بطريق القطع
لما ذكرناه من تفريق الكتاب والسنة والاجماع بين من اقصر على الكفر
الاصلي او الطارى او تقضى العهد وبين من سب الرسول من هو لاء واذا
لم يكن القتل لمجرد الكفر لم يبق الا ان يكون حداً واذا ثبت انه يقتل لخصوص
السب لكونه حداً من الحدود لا لعموم كونه كافراً غير ذي عهد او لعموم
كونه مرتداً فيجب ان لا يسقط بالتوبة والاسلام لان الاسلام والتوبة
لا يسقطان شيئاً من الحد والواجبة قبل ذلك اذا كانت التوبة بعد الثبوت
والرفع الى الامام بالاتفاق وقد دل القرآن على ان حد قاطع الطريق

والزاني والسارق والقاتل لا يسقط بالتوبة بعد التمكن من التوبة
 وودلت السنة على مثل ذلك في الزاني وغيره ولم يختلف المسلمون
 ان المسلم اذا زنى او سرق او قطع الطريق او شرب الخمر فرفع الى السلطان
 وثبت عليه الحد بيينة ثم تاب من ذلك انه يجب اقامة الحد عليه الا ان
 يظن احد في ذلك خلافا شاذ لا يعتد به فله حد وداق وكذا
 لو وجب عليه قصاص او حدا وقذف او عقوبة سب لمسلم او معاهد ثم تاب
 من ذلك لم تسقط عنه العقوبة وكذا لك ايضا لم يختلفوا فيما علمناه ان
 الذي لو وجب عليه حد قطع الطريق او حد السرقة او قصاص او حد
 قذف او تعزير ثم اسلم وتاب من ذلك لم تسقط عنه عقوبة ذلك وكذلك
 ايضا لو زنى فانه اذا وجب عليه حد الزنا ثم اسلم لم يسقط عنه بل يقام عليه
 حد الزنا عند من يقول بوجوبه قبل الاسلام ويقتل حتما عند الامام احمد
 ان كان زنا انقض عهد هذا مع ان الاسلام يجب ما قبله والتوبة يجب
 ما قبلها فيغفر للتائب ذنبه مع اقامة الحد عليه تطهيرا له وتكبيلا للناس عن
 مثل تلك الجريمة فتحصل باقامة الحد المصلحة العامة وهي زجر الملتزمين
 للاسلام والصغار عن مثل ذلك الفساد فانه لو لم يقيم الحد عند اظهار التوبة
 لم يأت اقامة حد في الغالب فانه لا يشاء المنفسد في الارض اذا اخذ ان يظهر
 التوبة الا اظهرها واشك كل من هم بعظمية من العظام من الاقوال والافعال
 ان يرتكبها ثم اذا احيط به قال اني تائب ومعلوم ان ذلك لودره الحد الواجب
 لتعطلت الحدود وظهر الفساد في البر والبحر ولم يكن في شرع العقوبات

والحدود كثير مصلحة وهذا ظاهر لا يخفاء به . ثم الجاني لو تاب توبة
نصوحاً فتلك نافعة فيما بينه وبين الله يغفر له ما سلف ويكون الحد تطهيراً
وتكفيراً لسيئته وهو من تمام التوبة كما قال ما عزين مالك للنبي صلى الله عليه
وسلم طهرني وقد جاء تأبياً وقال تعالى لما ذكر كفارة قتل الخطاء فمن
لم يستطع فاطعام ستين مسكيناً توبة من الله وكان الله عليهما حكيماً . وقال تعالى
في كفارة الظهار ذلکم توعظون به . فيشتمل الحد مع التوبة على مصلحتين
عظمتين مصلحة زجر النفوس عن مثل تلك الجريمة وهي اهم المصلحتين فان
الدنيا في الحقيقة ليست دار كمال الجزاء وانما كمال الجزاء في الآخرة
وانما الغالب في العقوبات الشرعية الزجر والنكال وان كان
فيها مقاصد اخر كما ان غالب مقصود العدة برآءة الرحم وان كان فيها
مقاصد اخر ولهذا كانت هذه المصلحة مقصودة في كل عقوبة مشروعة
والمصلحة الثانية تطهير الجاني وتكفير خطيئته ان كان له عند الله خير او عقوبة
والانتقام منه ان لم يكن كذلك وقد يكون زيادة في ثوابه ورفعة في درجته
ونظير ذلك المصائب المقدرة في النفس والاهل والمال فانها تارة تكون
كفارة وطهوراً وتارة تكون زيادة في الثواب وعلو في الدرجات
وتارة تكون عقاباً وانتقاماً لكن اذا تاب الانسان سرافحان الله يقبل توبته
مبراً ويغفر له من غير اسجواج له الى ان يظهر ذنبه حتى يقام حده عليه
اما اذا اعلنت الفساد بحيث يراه الناس ويسمعونه حتى شهدوا به
عند السلطان او اعترف به هو عند السلطان فانه لا يطهره مع التوبة

بعد القدرة الاقامته منه عليه الا ان في التوبة اذا كان الحد لله موثبت
 باقر اوه خلافاً سند كره ان شاء الله تعالى ولهذا قال صلى الله عليه وسلم تكافوا
 الحدود فبما ينكم فما باغنى من حد فقد وجب وقال النبي صلى الله عليه وسلم
 لما شفع اليه في السارقة تطهر خير الله او قال من حالت شفاعته دون حد من
 حد والله فقد ضاها في امره وقال من ابتلى من هذه القاذورات بشيء
 فليستتر بستر الله فانه من يبدلنا (١) صفحته نعم عليه كتاب الله اذا تبين ذلك
 فنقول هذا الذي اظهر سب رسول الله صلى الله عليه وسلم من مسلم
 ومعاهد قد اتى بهذه المفسدة التي تضمنت مع الكفر وتقص المهادى الله
 ورسوله وانتهاك تلك الحرمة التي هي افضل حرمة المخلوقين والوقية في
 عرض لا تساوى غيره من الاعراض والطن في صفات الله وفعاله وفي
 دين الله وكتابه وجميع انبيائه والمؤمنين من عباده فان الطعن في واحد
 من الانبياء طعن في جميع الانبياء كما قال سبحانه وتعالى اولئك هم الكافرون
 حقوا طعن في من آمن بنينا من الانبياء والمؤمنين المتقدمين والمتأخرين
 وقد تقدم تقرير هذا ثم هذه العظيمة صدرت ممن التزم بعقد ايمانه وامانه
 انه لا يفعل ذلك فاذا وجبت عقوبته على تلك الجريمة لخصوصها كما تقدم
 امتنع ان يسقط بما يظهره من التوبة كما تقدم ايضاً ثم هنا مسلكان •
 المسلك الاول وهو مسلك طائفة من اصحابنا وخيرهم ان يقتل حد الله
 كما يقتل لقطع الطريق والردة والكفر لان السب للرسول صلى الله عليه وسلم
 قد تعلق به حق الله وحق كل مؤمن فان اذاه ليس مقصوراً على رسول الله

(١) من يبدلنا صفحته اي من يظهر لنا فعله الذي يخفيه ١٢ مجمع

فقط كمن يسب واحد امن عرض الناس بل هو اذى لكل مؤمن كان
ويكون بل هو عند هم من ابلغ انواع الاذى ويؤد كل مؤمن منهم ان
يفتدى هذا العرض بنفسه واهله وعرضه وماله كما تقدم ذكره عن الصحابة
من انهم كانوا يبذلون دماءهم في صون عرضهم وكان النبي صلى الله عليه
وسلم يمدح من فعل ذلك سواء قتل او غلب ويسيه ناصرا لله ورسوله
ولولم يكن السب اعظم من قتل بعض المسلمين لما جاز بذل الدم في دمه كما
لا يجوز بذل الدم في صون عرض واحد من الناس وقد قال حسان بن
ثابت يخاطب اباسفيان بن الحارث *

هجوت محمدا فاجبت عنه • وعند الله في ذلك الجزاء

فان ابي ووالدتي وعرضي • لعرض محمد منكم وقاء

وذلك انه انتهاك للحرمة التي نالوا بها سعادة الدنيا والآخرة وبها ينالها
كل واحد سواهم وبها يقام دين الله ويرضى الله عن عباده ويحصل ما يحبه ويتنى
ما يفضله كما ان قاطع الطريق وان قتل واحدا فان مفسدة قطع الطريق
نعم جميع الناس فلم يفوض الامر فيه الى ولي المقتول نعم كان الامر
في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم مفوضا اليه فبين سبه ان احب عفا عنه
وان احب عاقبه وان كان في سبه حق لله ولجميع المؤمنين لان الله سبحانه
يجعل حقه في العقوبة تبعا لحق العبد كما ذكرناه في القصاص وحقوق
الادبيين تابعة لحق الرسول فانه اولى بهم من انفسهم ولان في ذلك
تمكينه صلى الله عليه وسلم من اخذ العفو والامر بالعرف والاعراض عن

الجاهلين الذي اجره الله تعالى به في كتابه . وتمكينه من العفو والاعذار الذي يستحق به ان يكون اجره على الله . وتمكينه من ان يدفع بالتى التي لا تقبل السيئة كما امره الله . وتمكينه من استعطاف النفوس وتاليف القلوب على الايمان واجتماع الخلق عليه . وتمكينه من ترك التنفير عن الايمان وما يحصل بذلك من المصلحة ينمر ما يحصل باستبقاء الساب من المفسدة كما دل عليه قوله تعالى ولو كنت فظا غليظ القلب لا نفضوا من حولك قاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الامر . وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم نفس هذه الحكمة حيث قال اكره ان يتحدث الناس ان محمدا يقتل اصحابه . وقال فيما عامل به ابن ابي من الكرامة رجوت ان يؤمن بذلك الف من قومه فحقق الله رجاءه ولو عاقب كل من آذاه بالقتل لخامر القلوب عقدا او وسوسة ان ذلك لما في النفس من حب الشرف وانه من باب غضب الملوك وقتلهم على ذلك ولو لم يبع له عقوبته لانتهاك العرض واستبيحت الحرمه وانخل رباط الدين وضعفت العقيدة في حرمة النبوة فحصل الله له الامرين فلما انقلب الى ربه وان الله وكرامته ولم يبق واحد مخصوص من الخلق اليه استيفا . هذه المقوبة والعفوعتها والحق فيها ثابت الله سبحانه ورسول الله صلى الله عليه وسلم وعباده المؤمنين وعلم كل ذي عقل ان المسلمين انما يقتلونه لحفظ الذين وحفظ حتى الرسول ووقاية عرضه فقط كما يقتلون قاطع الطريق لامن الطرقات من المفسدين وكما يقطعون السارق لحفظ الاموال وكما يقتلون المرئد صونا للداخاين في الدين من الخروج عنه

ولم يبق هنا نوم مقصود جزوئي كما قد كان يتوهم في زمانه ان قتل الساب كذلك
وتقرير ذلك بالساب له من المسلمين فانه قد كان له ان يعفو عنه مع انه لا يحمل
للالة الا اراقة دمه فاصله انه في حياته قد غلب في هذه الجناية حقه ليمتكن
من الاستغفاء والعفو وبعد موته فهي جناية على الدين مطلقا ليس لها من
يمكفه العفو عنها فوجب استيفاؤها وهذا مسلك خير لمن يدبر غوره ثم هنا
تقرر ان . احدهما . ان يقال الساب من جنس المحارب المفسد وقد تقدم
في ذلك زيادة بيان وما يؤيده انه سبحانه وتعالى قال من قتل نفسا
بغير قس او فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعا . فعلم ان كل ما اوجب القتل
حقا لله كان قسادا في الارض والا لم يبح وهذا السب قد اباح الدم فهو فساد
في الارض وهو ايضا محاربة لله ورسوله على ما لا يخفى لان المحاربة هنا والله اعلم
انما عني بها المحاربة بعد المسألة لان المحاربة الاصلية لم يدخل حكمها في هذه
الاية وسبب نزولها انما كان فعل مرئد وناقض عهد فعلم انها جميعا دخلا
فيها وهذا قد حارب بعد المسألة وافسد في الارض فتعين اقامة الحد عليه
. الثاني . ان يكون السب جناية من الجنايات المرجبة للقتل كالزنا وان
لم يكن حرايا كحارب قاطع الطريق فان من الفساد ما يوجب القتل وان لم يكن
حرايا وهذا فساد قد اوجب القتل فلا يسقط بالتوبة كغيره من انواع
الفساد اذ لا يستثنى من ذلك الا القتل للكفر الاصل او الطاري وقد قد متا
ان هذا القتل ليس هو كقتل سائر الكفار . فان قيل . فاذا كان السب حدا لله
فيمسك ان يسقط بالاسلام كما يسقط حد المرتد بالاسلام وكما يسقط قتل

الكافر بالاسلام وذلك لان مجرد تسميته حدا لا يمنع سقوطه بالتوبة ~~بالتوبة~~ بالاسلام
 فان قتل المرتد حد فان الفقهاء يقولون باب حد المرتد ثم انه يسقط ~~بالتوبة~~
 ثم ان هذا امر لفظي لا تنطبق به الاحكام وانما تناط بالمعاني وكل عقوبة للمجرم
 فهي حد من حيث ترجمه وتمعنه من تلك الجريمة وان لم تتم حدا لكن
 لا ريب انه انما يقتل للكفر والسب والسب لا يمكن تجريده عن الكفر
 والمخاربة حتى يفرض سابع قد وجب قتله وهو موثوم او معاهد باقى على
 عيده كما يفرض مثل ذلك في الزاني والسارق والقاتل فان اولئك
 وجبت عقوبتهم لتلك الجرائم وهي قبل الاسلام وبعد سواء وهذا
 لتاوجب عقوبته مجرم هو من فروع الكفر وانواعه فاذا زال الاصل تبعته
 فروعها فيكون الموجب للقتل انه كافر محارب وانه موذقه ولرسوله
 كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعقبة بن ابي معيط لما قال ما لي اقتل من بينكم
 حبرا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم بكفرك واقتراكتك على رسول الله
 والامة اذا كانت ذلت وصفين زال الحكم بزوال احد هما ونحن قد نعلم
 انه يقتل قتلها اذا كان ذميا كما يقتل المرتد لتغلظ كفره باذى الله ورسوله
 كتغلظ كفر المرتد بترك الله بن لكن الاسلام يسقط كل حد تعلق بالكفر
 كما يسقط حد المرتد فلم الحقتم هذا الحد بقاطع الطريق والزاني والسارق
 ولم تلحقوه بالمرتد فهذا انكته هذا الموضع فنقول لا يسقط شيء من الحدود
 بالاسلام ولا يفرق بين المرتد وخيره في المعنى بل كل عقوبة وجبت لسبب
 حاضر او حاضر فانها تجب لوجود سببها وتعدم لعدمه فالكافر الاصل والمرتد

لم يقتل لاجل ماضى من كفره فقط و انما يقتل للكفر الذى هو الآن موجود
اذا اصل بقاؤه على ما كان عليه فاذا تاب زال الكفر فزال المييع للدم لان الدم
لا يباح بالكفر الاحال و جود الكفر اذ المقصود بقتله ان يكون كلمة الله
هى العليا و ان يكون الدين كله لله فاذا انتقاد لكلمة الله و دان بدین الله حصل
مقصود القتال و مطلوب الجهاد و كذلك المرتد انما يقتل لانه تارك للدين مبدله
فاذا هو عاد لم يبق مبدلا ولا تاركا وبذلك يحصل حفظ الدين فانه لا يترك مبدلا له
اما الزانى والسارق وقاطع الطريق فانه سواء كان مسلما او معاهدا لم يقتل لدوامه على
الزنا والسب وقطع الطريق فان هذا غير ممكن و لم يقتل لمجرد اعتقاده حل ذلك
او ارادته له فان الذمى لا يباح دمه بهذا الاعتقاد ولا يباح دم مسلم ولا ذمى بمجرد
الارادة فعلم ان ذلك وجب جزاء على ماضى و زجرا عما يستقبل منه ومن
غيره فمن اظهر سب الرسول من اهل الدمة او سبه من المسلمين ثم ترك
السب وانتهى عنه فليس هو مستديما للسب كما يستديم الكافر المرتد وغيره على كفره
بل افسد في الارض كما لفسد غيره من الزناة وقطاع الطريق ونحن نخاف ان
تكرر مثل هذا الفساد منه ومن غيره كما نخاف مثل ذلك في الزانى وقاطع الطريق
لان الداعى له الى ما فعله من السب ممكن منه ومن غيره من الناس فوجب
ان يعاقب جزاء بما كسب نكالا من الله له ولغيره وهذا فرق ظاهر بين
قتل المرتد والكافر الاصلى وبين قتل الساب والقاطع والزانى و يانه ان السب
من جنس الجريمة الماضية لا من جنس الجريمة الدائمة لكن مبناء على ان
يوجب الحد لخصوصه لا لكونه كفرا او قد تقدم بيان ذلك . يوضح ذلك ان

قتل المرتد والكافر الا على الا ان يتوب يزيل مفسدة الكفر في الماهم
بالردة متى علم انه لا يترك حتى يقتل او يتوب لم ياتها لانه ليس له حقوق في
ان يرتد ثم يعود الى الاسلام ولما غرضه في بقائه على الكفر واستدائه
فاما الساب من المسلمين والمعاهدين فان غرضه من السب يحصل باظهاره
وينكأ المسلمين باذاه كما يحصل غرض القاطع من القتل والزاني من الزنا وتسقط
حرمة الدين والرمول بذلك كما يسقط حرمة النفوس والاموال قطع
الطريق والسرقة ويؤذى عموم المسلمين اذى يخشى ضرره كما يؤذى
مثل ذلك من فعل القاطع والسارق ونحوهما ثم انه اذا اخذ فقد يظهر
الاسلام والتوقيع مع استبطانه العود الى مثل ذلك عند القدرة كما يظهر
القاطع والسارق والزاني العود الى مثل هذه الجرائم عند امكان الفرصة
بل ربما يتمكن من هذا السب بعد اظهار الاسلام عند شياطينه الما يتمكن على
ذلك ويتنوع في انواع التنقص والظن غيظا على ما فعل به من القهر
والضغط حتى اظهر الاسلام بخلاف من لم يظهر شيئا من ذلك حتى اسلم
فانه لا مفسدة ظهرت لنامته وبخلاف المحارب الا على اذ قتل وفعل الا فاعيل فانه
لم يكن قد التزم الامان على انه لا يفعل شيئا من ذلك وهذا قد كان التزم لنا
بعقد الذمة ان لا يؤذينا بشي من ذلك ثم لم يف بهده فلا يوه من اليه ان
يلتزم بعقد الايمان ان لا يؤذينا بذلك ولا يفي بهده وذلك لانه واجب
عليه في دينه ان يفي بالعهد فلا يظهر الظن علينا في ديننا وهو علم ان ذلك من
التزام الامور التي عاهدناه على ان لا يؤذينا بها وهو خائف من سيف

الاسلام ان خالف كما انه واجب عليه في دين الاسلام ان لا يتعرض
 للرسول بسوء وهو خائف من سيف الاسلام ان هو خالف فلم يجده له
 باظهار الاميلام جنس العاصم الزاجر بخلاف الحربي في ذلك وان كان
 في ضمن ذلك تجر لغيره من الناس عن الردة الا ترى انه لا يشرع السر
 عليه ولا يستحب التعريض للشهود بترك الشهادة عليه وتجب اقامة
 الشهادة عليه عند الحاكم ولا يستحب الفوضىته قبل الرفع الى الحاكم
 وان كان قد ارتد سرا لانه متى رفع الى الحاكم استتابه فبجاء من
 النار وان لم ينب قبله فقصر عليه مدة الكفر فكان رفعه مصلحة له محضة
 بخلاف من استسر لقاذرو من القاذورات فانه لا ينبغي التعرض اليه لانه اذا رفع
 يقتل حتما وقد يتوب اذا لم يرفع فلم يكن الرفع له مصلحة محضة وانما المصلحة
 للناس فاذا لم تظهر الفاحشة لم تضرهم ومن سب الرسول فانه يقتله لاذاءه قبله ورسوله
 وللمؤمنين ولطعنه في دينهم فكان بمنزلة من اظهر قطع الطريق والزنا ونحوه
 الغلب فيه جانب الردع والزجروا ان تضمن مصلحة الجاني وكان تحتله
 لانه اظهر الفساد في الارض وكذلك لو سب الذي سوا لم يتعرض له
 وكذلك لا ينبغي السر عليه لان من اظهر الفساد لا يستر عليه بحال وقوله السب
 مستلزم للكفر والحراب بخلاف تلك الجرائم قلنا ليس لتاسب خال عن الكفر
 حتى تجرد العقوبة له بل العقوبة على مجموع الاحرام وهذه الملازمة لا توهم
 السب فان كونه مستلزما للكفر يوجب تعاطي عقوبته فاذا انفصل الكفر
 عنه فيما بعد لم يلزم ان لا يكون موجبا للعقوبة اذا كان هو في نفسه يتضمن من

المقيدة ما هو جيب المقربة والزجر كما دل عليه الكتاب والحمد لله لا
والقياس ثم نقول أقص ما يقال انه حد على كفر مغلف فيه ضرر وعلى من لا يفرق
عهد من مسلم او معاهد فن ان لم نل هذا ان مثل هذا تقبل منه التوبة بعد
القدرة فانا قد قد منا ان التوبة انما شرعت في حق من تجردت ردة او تجرد
تقصه للمهد فاما من تغلظت ردة او تقصه بكونه مضرا بالمسلمين فلا بد من
عقوبته بعد التوبة وقولهم ان السب من فروع الكفر وانواعه فان صواب
الكفر هو جيب ذلك فليس بصحيح وان صواب الكفر يبيح ذلك فنقول
لكن مقدار الذمة حرم عليه في دية اظهار ذلك كما حرم قتل المسلمين وسرقة
اموالهم وقطع طريقهم واقتراض نساءهم وكما حرم قتلهم وان كان دينهم
يسبح له ذلك كله فاذا هو آذى المسلمين بما يقتضيه الكفر المجرى عن عهد فانه
يعاقب على ذلك وان زال الكفر الموجب لذلك فيقتل ويقطع ويعاقب كذلك
هنا يعاقب على ما آذى به الله ورسوله والمؤمنين مما يخالف عهد وان كان دينه
يسبحه وقولهم ان الزاني والسارق وقاطع الطريق قبل الاسلام وبعد
سواء قلناه هو مثل الساب لانه قبل الاسلام يعتقد استحلال دماء المسلمين
واموالهم وامراضهم لولا العهد الذي بينهم وبينه وبعد الاسلام انما يعتقد
تحريمها لاجل الدين وكذلك انتهاكه لرض رسول الله صلى الله عليه وسلم
يعتقد حله لولا العهد الذي يتناوينه وبعد الدين انما يمنعه منه الدين
ولا فرق بين ان يضرب المسلمين في دينهم او دنياهم واما قولهم انما وجب قتله لاجل
الامر بن فسقط بزوال احدهما فنقول بل اجتمع فيه بيان كل

منها يوجب نو حان القتل بمطابق النوع الآخر وان كان احدهما يستلزم
 الآخر فالكفر يوجب القتل للكفر الاصل او للكفر الارتداد اذ في ذلك احكام
 مشروقة والسب يوجب القتل لخصوصه حتى يتدرج فيه قتل الكفر و قتل
 الردة وهذا القتل هو المذهب في حق مثل هذا حتى كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم له القتل والمفارقة القتل مع انتاع القتل بالكفر والردة وله
 القتل بعد سقوط القتل بالكفر والردة كما قد مناهم الدلائل على ذلك اثرا
 ونظروا بيننا في خصوص السب مسايقضي القتل لو فرض مجردة عن
 الكفر والردة فاذا انفصل عنه في اثناء الحال فسقط موجب الكفر والردة
 لم تسقط موجب السب وقد حان في المسئلة الثانية دلائل على ذلك
 ثم نقول هب انه وجب لاجل الاعراب القتل الواجب لكفر متغافل بالاضرار
 اذ او الى لا تسقط عقوبة فاعمله فوجب ان لا تسقط عقوبة فاعله هذا والعقوبة
 التي استحقها القتل وايضا فان الاسلام الطاري لا يمنع ما وجب من العقوبة
 وان كان الاسلام يمنع وتحويلها ابتداء كالقتل قودا وكجذ القذف فانه انما يجب
 بشرط كون الفاعل ذميا ولا يسقط باسلامه بعد ذلك اذا كان المقتول
 والمقتوف ذميا وايضا فان الاسلام لا يمنع قتل الساب ابتداء فان لا يمنع
 قتله واما بطريق الاولي فقوله اجمع سيان فزوال احدهما بمنوع بل
 الموجب لقتل هذا الميزل

المسلك الثاني ان يقتل احدا للنبي صلى الله عليه وسلم كما يقتل قودا وكما
 يجذ القاذف والساب لغيره من المؤمنين وقد تقدمت الدلالة على ان عقوبة

فما تم النبي صلى الله عليه وسلم القتل كما كان عقوبة شاتم غيره الجليل وهذا مسلك
كثير من اصحابنا وغيرهم ومن المعلوم الذي لا ريب فيه ان الرجل لا يسب
واحد من المؤمنين اوسب واحدا من اعيان الامة وهو ميت او فاني
لوجب على من حضره من المسلمين ان يتصروا له واذا بلغ الامر
الى السلطان فانه يعاقب هذا الجري بما يزرعه عن اذى المؤمنين ثم ان كان
حيوا علم فله ان يعفو عن سابه واما ان تعذر علمه لموته او غيبته لم يميز
للمسلمين الامساك عن عقوبة هذا واذا رفع الى السلطان عاقبه وان اظهر
التوبة لان هذا من المعاصي والذنوب المتعلقة بحق آدمي لا يمكن قيامه بطلب
هذا الحد وكل ما كان كذلك لم تحتج العقوبة عليه الى طلب احد ولا تسقط
بالتوبة اذا رفع الى السلطان ولهذا قلنا ان من سب اصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم فانه يجب ان يعزروا ويؤدبوا ويقتلوا وان لم يطالب بحقهم معين لان نصر المسلمين
واجب على كل مسلم يدهم ولسانه فكيف على ولي الامر وعلى هذا التقدير فنقول
ان سب النبي صلى الله عليه وسلم كان موجبا للقتل في حياته كما تقدم تقريره
وكان اذا علم بذلك تولى هذا الحق فان احب استوفى وان احب عفا
فاذا عفا اعلامه لغيبته او موته وجب على المسلمين القيام بطلب حقه ولم يميز
العفو عنه لاحد من المخلوق كما لا يجوز العفو عن من سب غيره من الاموات
والحيات وقد قدمنا الدلائل على ان القتل لخصوص سبه وان المخلب فيه
حقه حتى كان له ان يقتل من سبه او يعفو عنه كما للرجل ان يعاقب سابه
وان يعفو عنه فان قيل هذا يبتنى على مقدمتين احدهما ان قذف

الميت موجب للحد و قد ذهب ابو بكر بن جعفر صاحب التحال الى انه لا حد
لحد قذف الميت لان الحى وارثه لم يقذف وانما قذف الميت وحد القذف
لا يستوفى الا بعد المطالبة وقد تعذرت منه والحد لا يورث الا بمطالبة
الميت وهى مثنية والاكثر ون يشنون الحد لقذف الميت لكن من الفقهاء
من يقول انما ثبت اذا تضمن القذف في نسب الحى وهو قول الحنفية وبعض
اصحابنا وقيل عن الحنفية لا ياخذ به الا الوالد والولد ومن الفقهاء من يقول
يثبت مطلقا هل يرثه جميع الورثة او من سوى الزوجين لبقاء سبب
الارث او العصبية فقط لمشاركتهم له في عمود نسبه فيه ثلاثة اقوال في
مذهب الشافعى واحمد الثانية ان حد قذف الميت لا يستوفى الا بطلب
الورثة وذلك انهم لا يختلفون انه لا يستوفى الا بمطالبة الورثة او بعضهم
ومتى عفوا سقط عند الاكثرين فلي هذا ينبغي ان يسقط الحد لقذف النبي صلى الله
عليه وسلم لانه لا يورث ويكون كقذف من لا وارث له وهذا ليس رفيه
حد قذف عند اكثر الفقهاء او يقال لا يستوفى حتى يطالب بعض الهاشمين
وبعض القرشيين فنقول الجواب من ثلاثة اوجه احدها اننا لم نجعل
سب النبي صلى الله عليه وسلم وقذفه من حد القذف الذى لا يستوفى
حتى يطلبه المستحق فان ذلك انما هو اذا علم به وانما هو من باب السب والشتم
الذى يعلم انه حرام باطل وقد تعذر علم المسبوب به كما لو رمى رجل
بعض اعيان الامة بالكفر والكذب او شهادة الزور او سبه سباصريحا فانا
لا نعلم مخالفا في ان هذا الرجل يعاقب على ذلك كما يعاقب على ما ينتهكه من

المجاهد لتصار ذلك الرجل الكريم في الامة وزجرا عن سب
 يسب الصحابة او العلماء او الصالحين * الوجه الثاني * ان سبه سب
 وطعن في دينهم وهو سب للحق به غضاظة وعار بخلاف سب الجماعة
 الكثيرة بالزنا فانه يعلم كذب فاعله وهذا يقع في بعض النفوس ريلوا اذا
 كان قد آذى جميع المؤمنين اذى يوجب القتل وهو حق تجب عليهم المطالبة
 به من حيث وجب عليهم اقامة الدين فيكون شبيها بقذف الميت الذي فيه
 قدح في سب الحى اذا طالب به وذلك يتعين اقامته ويهذ ايظهر الفرق بينه
 وبين غيره من الاموات على قول ابى بكر فان ذلك للميت لا يتعدى ضرر
 قذفه في الاصل الى غيره فاذا تمذرت مطالبته امكن ان يقال لا يستوفي
 حد قذفه وهنا ضرر السب في الحقيقة انما يعود الى الامة بفساد دينها وذل
 عصمتها واهانة مستسكها و الا فالرسول صلوات الله عليه وسلامه في نفسه
 لا ينضر بذلك. وبهذا يظهر الفرق بينه وبين غيره في ان حد قذف الغير انما
 ثبت لورثته اولبعضهم وذلك لان العار هناك انما يلحق الميت وورثته وهنا
 العار يلحق جميع الامة لافرق في ذلك بين الهاشميين وغيرهم بل اي الامة كان
 اقوى حبا لله ورسوله واشدا تبا عاله وتزيرا وتوقيرا كان حظه من هذا الاذى والضرر
 اعظم وهذا ظاهر لا خفاء به واذا كان هذا اثباتا لجميع الامة فانه مما يجب عليهم القيام
 به ولا يجوز لهم العفو عنه بوجه من الوجوه لانه وجب لحق دينهم لا لحق دنياهم
 بخلاف حد قذف قريتهم فانه وجب لحظ نفوسهم ودنياهم فلهما ان يتركوه
 وهذا يتعلق بدنيهم فالعفو عنه عفو عن حدود الله وعن انتهاك حرمانه فظهر

سب عليه السلام سب يجمع المسلمين ووطن في دينهم

الجواب عن المقدمتين المذكورتين الوجه الثالث * ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يورث فلا يصح ان يقال ان حتى عرضه يختص به اهل بيته دون غيرهم كما ان ماله لا يختص به اهل بيته دون غيرهم بل اولى لان تعلق حق الامة بعرضه اعظم من تعلق حقهم بماله وحيث ان المصلحة باستيفاء حقه على كل مسلم لان ذلك من تعزيره ونصره وذلك فرض على كل مسلم ونظير ذلك ان يقتل مسلم او معاهد نبي من الانبياء فان قتل ذلك الرجل متعين على الامة ولا يجوز ان يجعل حق دمه الى من يكون وارثا له لو كان يورث ان احب قتل وان احب عفا على الدية او مجاناً ولا يجوز تقاعد الامة عن قتل قاتله فان ذلك اعظم من جميع انواع الفساد ولا يجوز ان يسقط حق دمه بتوبة القاتل او اسلامه فان المسلم او المعاهد لو ارتد او نقض العهد وقتل مسلماً لوجب عليه القود ولا يكون ماضيه الى القتل من الردة ونقض العهد بمغفاله مقبولة وما ظن احدا يخالف في مثل هذا مع ان مجرد قتل النبي ردة ونقض للعهد باتفاق العلماء وعرضه كدمه فان عقوبته القتل كما ان عقوبة دمه وعرضه ممنوع من المسلم باسلامه ومن المعاهد بهمه فاذا انتهكا حرمة وجبت عليها العقوبة لذلك *

الطريقة الثامنة عشر وهي طريقة القاضي ابي يلى ان سب النبي صلى الله عليه وسلم يتعلق به حقان حق لله وحق لآدمي فاما حق الله فهو ظاهر وهو القدح في رسالته وكتابه ودينه واما حق الآدمي فظاهر ايضاً فانه ادخل المعرة على النبي صلى الله عليه وسلم بهذا السب انا له بذلك غضاضة

الطريقة الثامنة عشر

وشاركوا العقوبة لذاتعلق فيها حق الله وحق لآدمي لم تسقط العقوبة كما تجد
في الجارية فانه يقتل ثم لو تاب قبل القدرة عليه سقط حق الله لغيره
انتهام القتل والصلب ولم يسقط حق لآدمي من القود كذلك هناك فان قيل
الصلب هنا حق الله ولهذا لو عفا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك لم يسقط
بغضه مقلنا وقد قال القاضي ابو يعلى في ذلك نظر علي انه انما يسقط بغضه
للتعلق حق الله به فهو كالمدة اذا استقط الخراج حقه منها لم يسقط لتعلق
حق الله به ولم يدل هذا على انه لا حق لآدمي فيها كذلك هنا فقد تردد
القاضي ابو يعلى في جواز عفو النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الموضع وقطع
في موضع آخر انه كان له ان يسقط حق سبه لانه حق له وذكر في قول
الانصارى للنبي صلى الله عليه وسلم ان كان ابن عمك وقد عرض للنبي
صلى الله عليه وسلم بما يستحق العقوبة ولم يباقيه لانه حمل قول النبي صلى الله
عليه وسلم للزبير بانه قضى له على الانصارى للقرابة وفي الرجل الذي اغاظ
لاي بكر ولم يزر فقال القاضي التميز هنا وجب الحق لآدمي وهو اقترأه على
النبي صلى الله عليه وسلم وعلى ابي بكر وله ان يعفو عنه وكذلك ذكر ابن
عقيل عنه ان الحق كان للنبي صلى الله عليه وسلم وله تركه وقال ابن عقيل
قد عرض هذا للنبي صلى الله عليه وسلم بما يقتضي العقوبة والتهجم على النبي
صلى الله عليه وسلم فوجب التميز بلحق الشرع دون ان يختصه في نفسه قال وقد
عززه النبي صلى الله عليه وسلم بحبس الماء عن زرعه وهو نوع ضرر وكسر
أمرضه وبما خير لحقه وعند نال العقوبات بالمال باقية غير منسوخة وليس

يختص التعزير بالضرب في حتى كمل احد وقول ابن عقيل هذا تضمن ثلاثة اشياء . احد ها . ان هذا القول انما كان يوجب التعزير لا القتل . والثاني . ان ذلك واجب لحق الشرع ليس له ان يعفو عنه . الثالث . انه عزره بحبس الماء والثلاثة ضعيفة جدا والصواب المقطوع به انه كان له العفو كما دلت عليه الاحاديث السابقة لما ذكرناه من المعنى فيه وحينئذ فيكون ذلك مؤبدا لهذه الطريقة وقد دل على ذلك ما ذكرناه من ان النبي صلى الله عليه وسلم عاقب من سبه وآذاه في الموضع الذي سقطت فيه حقوق الله نعم صار سب النبي صلى الله عليه وسلم مباحا في ذلك لا يسقط بالتوبة البتة وعلى هذه الطريقة فالفرق بين سب الله وسب رسوله ظاهر فان هناك الحق لله خاصة كالزنا والسرقة وشرب الخمر وهنا الحق لله فلا يسقط حق الآدمي بالتوبة كالقتل في المحاربة .

الطريقة التاسعة عشر . اننا قد ذكرنا ان النبي صلى الله عليه وسلم اراد من المسلمين قتل ابن ابي سرح وقد جاء مسلما تابا وندردم انس بن زعيم الى ان عفا عنه بعد الشفاعة واعرض عن ابي سفيان بن الحارث وعبد الله بن ابي امية وقد جاءا مسلمين مهاجرين وارق دماء من سبه من النساء من غير قتال ومن منقادات منسلمات وقد كان هؤلاء حرييين لم يلتزموا ترك سبه ولا عاقبونا على ذلك فالذي عقد الايمان او الامان على ترك سبه اذا جاء تابا يريد الاسلام ويرغب فيه اما ان يجب قبول الاسلام منه والكف عنه او لا يجب فان قيل يجب فهو خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم

الطريقة التاسعة عشر

وان قيل لا يجب فهو دليل على انه اذا جاء ليتوب ويسلم ~~بما كان من~~
 جاز قتله وقد جاء مسلمات تابع علمنا بانه قد جاء كذلك جاز قتله ~~والله اعلم~~
 الاسلام والتوبة لانعلم بينهما فرق عند احد من الفقهاء في جواز القتل ~~فان~~
 اظهار ارادة الاسلام هي اول الدخول فيه كما ان التكلم بالشهادتين هو اول
 الالتزام له ولا يصح الاسلام الا ادم من يجب قبوله منه فاذا اظهر انه يريد
 فقد بذل ما يجب قبوله فيجب قبوله كما لو آذاه ~~وهنا تكتة حسنة~~ وهي ان
 ابن ابي امية واباسفان لم يزا الا كافرين وليس في القصة بيان انه اراد قتلها
 بعد مجيئها وانما فيها الاعراض عنها وذلك عقوبة من النبي صلى الله عليه وسلم
 واما حديث ابن ابي سرح فهو نص في اباحة دمه بعد مجيئه لطلب البيعة وذلك
 لان ابن ابي سرح كان مسلما فارتد واقرى على النبي صلى الله عليه وسلم
 وانه كان يتم له القرآن ويلقنه ما يكتبه من الوحي فهو ممن ارتد بسبب النبي
 صلى الله عليه وسلم ومن ارتد بسببه فقد كان له ان يقتله من غير استئابة
 وكان له ان يخفونه وبعد موته تعين قتله ~~وحديث~~ ابن زعيم فانه اسلم قبل ان
 يقدم على النبي صلى الله عليه وسلم مع بقاء دمه مند ورا مباحا الى ان عفا عنه
 النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان روجع في ذلك وكذلك النسوة اللاتي
 امر بقتلن اتما وجهه والله اعلم انهن كن قد سبينه بعد المعاهدة فانتقض
 عهدهن فقتلت اثنتان والثالثة لم يصمد مها حتى استؤ من لها بعد ايام ولو كان
 دهما معصوما بالاسلام لم يحتج الى الامان وهذه الطريقة مبناها على ان من
 جاز قتله بعد ان اظهر انه جاء ليسلم جاز قتله بعد ان اسلم فان لم يصمد

دسه الاعفو و امان لم يكن الاسلام هو العاصم له و ان كان قد تقدم ذكر هذا لكن ذكرناه لخصوص هذا المآخذ

الطريقة الموفية عشرين ان الاحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه مطلقه بقتل سابه لم يؤمر فيها بالاستتابه ولم يستثن فيها من اسلم كما هي مطلقه عنهم في قتل الزاني المحسن ولو كان يستثنى منها حال دون حال لوجب بيان ذلك فان سب النبي صلى الله عليه وسلم قد وقع منه وهو الذي علق القتل عليه ولم يبلغنا حديث ولا اثر يعارض ذلك وهذا بخلاف قوله صلى الله عليه وسلم من بدل دية فاقتلوه فان المبدل للدين هو المستمر على التبديل دون من عاد وكذلك قوله التارك له ينة المقارن للجماعة فان من عاد فيه لم يميز ان يقال هو تارك له ينة ولا مقارن للجماعة وهذا المسلم او المعاهد اذا سب الرسول ثم تاب لم يكن ان يقال ليس بساب للرسول او لم يسب الرسول فان هذا الوصف واقع عليه تاب او لم يتب كما يقع على الزاني والسارق والقاذف وغيرهم

الطريقة الحادية والعشرون انا قد قررنا ان المسلم اذا سب الرسول يقتل وان تاب بما ذكرناه من النص والنظروالذمي كذلك فان اكثر ما يفرق به اما كون المسلم تبين بذلك انه منافق او انه مرتد وقد وجب عليه حد من الحدود يستوفى منه ونحو ذلك وهذا المعنى موجود في الائمة فان اظهاره للاسلام بمنزلة اظهاره للذمة فاذا لم يكن صادقا في عهده واما انه لم يعلم انه صادق في اسلامه و ايمانه وهو معاهد قد وجب عليه حد من

الطريقة الموفية عشرين

الطريقة الحادية والعشرون

الحد ود فيستوفي منه كسائر الحدود وقول من يقول قتل المسلم ما لى
يعارضه قول من يقول قتل الذمي اولى وذلك ان الذمي دمه الحف جرمه
والقتل اذا وجب عليه في حال الذمة لسب لم يسقط عنه بالاسلام بين
ذلك انه لا يبيح دمه الاظهار السب وصريحه بخلاف المسلم فان دمه محقون
وقد يجوز انه غلط بالسب فاذا حقق الاسلام والثوبة من السب ثبت العاصم
مع ضعف المبيح والذي المبيح محقق والعاصم لا يرفع ما وجب فيكون
اقوى من هذا الوجه الا ترى ان المسلم لو كان مناقم يقتصر على السب فقط
بل لا بد ان تظهر منه كلمات مكفرة غير ذلك بخلاف الذمي فانه لا يطلب
على كفره دليل وانما يطلب على محاربه وافساده والسب من اظهر
الادلة على ذلك كما تقدم

الطريقة الثانية والعشرون ✽

✽ الطريقة الثانية والعشرون ✽ انه سب لمخلوق لم يعلم عفو فلا يسقط
بالاسلام كسب سائر المؤمنين واولى فان الذمي لو سب مسلماً او معاهدا
ثم اسلم لعوقب على ذلك بما كان يعاقب به قبل ان يسلم فكذلك اذا سب
الرسول واولى وكذلك يقال في المسلم اذا سبه تحقيق ذلك ان القاذف والشاتم
اذا قذف اسانافر فعه الى السلطان فتاب كان له ان يستوفي منه الحد وهذا
الحد انما وجب لما لحق به من العار والغضاضة فان الزنا امر يستغنى منه فقذف
المرء به يوجب تصديقه كثير من الناس به وهو من الكبائر التي لا يساويها
غيرها في العار والمنقصة اذا تحقق ولا يشبهه غيره في حقوق العار اذا لم يتحقق
فانه اذا قذفه بقتل كان الحق لا ولياء المقتول ولا يكاد يخلو غالباً من ظهور

كذب الرامي به او يرميه المرمي به من الحق بابراء اهل الحق او بالصلح
او بغير ذلك على وجه لا يبيح عليه عار وكذا لك الرمي بالكفر فان ما يظهره
من الاسلام يكذب هذا الرامي به فلا يضر الا صاحبه ورمي الرسول صلى الله
عليه وسلم بالمظالم يوجب الحاق العار به والنقضا لانه باي شيء وما من
السب كان متضمنا للظلم في النبوة وهي وصف خفي فقد يورث كلامه اثر افي
بعض النفوس فتوبته بعد اخذه قد يقال انما صدرت عن خوف وثقة
فلا يرتفع العار والنقضا الذي الحق كما لا يرتفع العار الذي يلحق
بالمقذوف باظهار القاذف التوبة ولذا كانت توبته توجب زوال النسق عنه
وفاقا وتوجب قبول شهادته عند اكثر الفقهاء ولا يسقط الحد الذي
للمقذوف فكذلك شاتم الرسول فان قيل ما اظهره الله لنبيه من الآيات
والبراهين المحققة لصدقه في نبوته تزيل عار هذا السب وتبين انه مبرأ
بخلاف المقذوف بالزنا قيل فيجب على هذا ان لو قذفه احد بالزنا
في حياته ان لا يجب عليه حد قذف وهذا ساقط وكان يجب على هذا ان
لا يعأبن يسبه ويهجوه بل يكون من يخرج عن الدين والعهد بهذا وبغيره
على حد واحد وهو خلاف الكتاب والسنة وما كان عليه السابقون ويجب
اذا قذف رجل سفيه معروف بالسفه والفرية من هو مشهور عند الخاصة
والعامة بالعفة مشهود له بذلك ان لا يجد وهذا كله فاسد وذلك لان مثل
هذا السب والقذف لا يخاف من تأثيره في قلوب اولى الالباب وانما يخاف من
تأثيره في عقول ضعيفة وقلوب مريضة ثم سمع العالم بكذبه له من غير

تكبير يصغر الحرمه عنده ووربما طرق له شبهة وشك فان كان المقتول بريئا
 القلب وكما ان حد القذف شرع صونا للعرض من التلطيخ بهذه القاموس
 وستر الفاحشة وكما لما فشرع ما يصون عرض الرسول من التلطيخ بما قد ثبت
 انه بريء منه اولى وستر الكلمات التي او ذى بها في نيل منه فيها اولى لما في
 ذكرها من تسهيل الاجترار عليه الا ان حد هذا السب والقذف القتل لعظم
 موقعه وقبح تأثيره فانه لو لم يؤثر الاتحقير الحرمته او فساد قلب واحد او القاء
 شبهة في قلب كان بعض ذلك يوجب القتل بخلاف عرض الواحد من
 الناس فانه لا يخاف منه مثل هذا وسيجيء الجواب عما يتوهم فرقا بين سب
 النبي صلى الله عليه وسلم وسب غيره في سقوط حده بالتوبة دون حد غيره .
 الطريقة الثالثة والعشرون ان قتل الذمي اذا سب اما ان يكون جائزا
 غيره واجب او يكون واجبا والاول باطل بما قد مناه من الدلائل في المسئلة
 الثانية وبيننا انه قتل واجب واذا كان واجبا فكل قتل يجب على الذمي بل كل
 عقوبة وجبت على الذمي بقدر زائد على الكفر فانها لا تسقط بالاسلام
 اصلا جامعا وقياسا جليا فانه يجب قتله بالزنا والقتل في قطع الطريق وبقتل
 المسلم او الذمي ولا يسقط الاسلام قتلا واجبا . وبهذا يظهر الفرق بين قتله
 وقتل الحربى الاصل او الناقض المحض فان القتل هناك ليس واجبا عينا
 وبه يظهر الفرق بين هذا وبين سقوط الجزية عنه بالاسلام عند اكثر
 الفقهاء غير الشافعى فان الجزية عند بعضهم عقوبة للمقام على الكفر وعند
 بعضهم عوض من حقن الدماء وقد يقال اجرة سكنى الدار من لا يملك السكنى

فليست عقوبة وجبت بقدر زائد على الكفر :

الطريقة الرابعة والعشرون * انه قتل لسبب ماض فلم يسقط بالتوبة والا سلام كالقتل للزنا وقطع الطريق وعكسه القتل لسبب حاضر وهو القتل لكفر قد يم باق او محدث جديد باق اعني الكفر الاصل والطارى وذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من لكمب بن الاشرف فانه قد اذى الله ورسوله فامر بقتله لا ذى ماض ولم يقل فانه يؤذى الله ورسوله وكذلك ما تقدم من الآثار فيها دلالة على ان السب او جب القتل والسب كلام لا يدوم ويبقى بل هو كالأفعال المتصرمة من القتل والزنا وما كان هكذا فالحكم فيه عقوبة فاعله مطلقا بخلاف القتل للردة او للكفر الاصل فانه انما يقتل لانه حاضر موجود حين القتل لان الكفر اعتقاد والاعتقاد يبقى في القلب وانما يظهر انه اعتقاد مما يظهر من قول ونحوه فاذا ظهر فالاصل بقاؤه فيكون هذا الاعتقاد حاصل في القاب وقت القتل وهذا وجه محقق ومبناء على ان قتل الساب ليس لمجرد الردة ونقض العهد فقط كغيره ممن جرد الردة وجرد نقض العهد بل بقدر زائد على ذلك وهو ما جاء به من الاذى والاضرار وهذا اصل قد تمهد على وجه لا يستريب فيه لبيب .

الطريقة الخامسة والعشرون * ان هذا قتل تعلق بالنبي صلى الله عليه وسلم فلم يسقط باسلام الساب كما لو قتل نبيا وذلك ان المسلم او المعاهد اذا قتل نبيا ثم اسلم بعد ذلك لم يسقط عنه القتل فانه لو قتل بعض الامة لم يسقط عنه القتل باسلامه فكيف يسقط عنه اذا قتل النبي ولا يجوز ان

يتخير فيه خليفة بعد الاسلام بين القتل والعفو عن الدية او اكثر منها كما يتخير
 في قتل قاتل من لا ورث له لان قتل النبي اعظم انواع المحاربة والسعي في الارض
 فساد اغان هذا حارب الله ورسوله وسعى في الارض فسادا بلاريب واذا كان
 من قاتل على خلاف امره محاربا له ساعيا في الارض فسادا فمن قاتله او قتله
 فهو اعظم محاربة واشد سعي في الارض فسادا وهو من اكبر انواع الكفر
 وتقض العهد وان زعم انه لم يقتله مستحلا كما ذكره اسحاق بن راهويه
 من ان هذا اجماع من المسلمين وهو ظاهر واذا وجب قتله عينا وان اسلم
 وجب قتل سابه ايضا وان اسلم لان كلاهما اذى له يوجب القتل لا مجرد كونه
 ردة او تقض عهده ولا تمثيلا له بقتل غيره اوسبه فان سب غيره لا يوجب
 القتل وقتل غيره انما فيه القود الذي يتخير فيه الوارث او السلطان بين القتل
 او اخذ الدية وللوارث ان يعفوه عنه مطلقا بل لكون هذا محاربة لله
 ورسوله وسعي في الارض فسادا ولا يعلم شي اكثر منه فان اعظم الذنوب
 الكفر وبعد قتل النفس وهذا اقبح الكفر وقتل اعظم النفوس قد راو من
 قال ان حد سبه يسقط بالا سلام لزمه ان يقول ان قاتله اذا اسلم يصير
 بمنزلة قاتل من لا وارث له من المسلمين لان القتل بالردة وتقض العهد
 سقط ولم يبق الا مجرد القود كما قال بعضهم ان قاذفه اذا اسلم جلد ثمانين
 او ان يقول يسقط عنه القود بالكلية كما اسقط حد قذفه وسبه بالكلية
 وقال انهم حد السب في موجب الكفر لاسيما على رايه ان كان السب من
 كافر ذي يستحل قتله وعداوته ثم اسلم بعد ذلك واقبح بهذا من قول ما انكره

وابشعه وانه ليقشع منه الجلد الا يطل دماء الانبياء في موضع تثار دماء غيرهم
وقد جعل الله عامة ما اصاب بني اسرائيل من الذلة والمسكنة والفضب
حتى سفك منهم من الدماء ماشاء الله ونهبت الاموال وزال الملك عنهم
وسيت للدرية وصاروا تحت ايدي غيرهم الى يوم القيامة انما هو بانهم كانوا
يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير الحق وكل من قتل نبيا فعند الله
وانما هذا بقوله وان نكثوا ايمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم عطف
خاص على عام واذا كان هذا باطل فنظيره باطل مثله فان اذى النبي امان
يندرج في عموم الكفر والنقض اويسوى بينه وبين اذى غيره فيما سوى
ذلك او يوجب القتل لخصوصه فاذا بطل القسامان الا ولان تعين الثالث
ومتى اوجب لخصوصه فلا ريب انه يوجب مطلقا واعلم ان منشأ الشبهة في هذه
المسئلة القياس القاس وهو التسوية في الجنس بين المتباينين ثانيا لا يكاد
يجمعها جامع وهو التسوية بين النبي وغيره في الدم او في العرض اذا فرض
عود المنتهك الى الاسلام وهو مما يعلم بطلانه ضرورة ويقشع الجلد من التفوه به فان
من قتله لردة او للنقض فقط ولم يجعل لخصوص كونه اذى له اثر وانما المؤثر
عنده عموم وصف الكفر اما ان يهدر لخصوص الاذى اويسوى فيه بينه
وبين غيره زعما منه ان جملة كفرا و تقضا هو غاية التعظيم وهذا كلام
من لم ير للرسول حقا يزيد على مجرد تصديقه في الرسالة وسوى بينه وبين
سائر المؤمنين فيما سوى هذا الحق وهذا كلام خبيث يصدر عن قلة فقه ثم يخرج
الى شعبة نفاق ثم يخاف ان يخرج الى النفاق الا كبروا انه لخليق به ومن

قال هذا القول من الفقهاء لا يرتضي ان يلتزم مثل هذا القول ~~بأنه~~ به فان الرسول اعظم في صدورهم من ان يقولوا فيه مثل هذا لكن هذا لا يمنع قولهم لا وما لا يحيد عنه وكفى بقول فسادا ان يكون هذا حقيقة بعد تحريره والافق تصور ان له حقوقا كثيرة عظيمة مضافة الى الايمان به وهي زيادة في الايمان به كيف يجوز ان يهدر اذا اقرض مريا عن الكفر او يسوى بينه وبين غيره ادأيت لو ان رجلا سب اباہ وآذاه كانت عقوبته المشروعة مثل عقوبة من سب غير ابيه ام يكون اشد لما قابل الحقوق بالعقوق وقد قال سبحانه وتعالى فلا تفلح لهما ف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة الآية وفي مراسيل ابي داود عن ابن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ضرب اباہ فاقتلوه وبالجمله فلا ينبغي على لبيب ان حقوق الوالدين لما كانت اعظم كان النكال على اذاها باللسان وغيره اشد مع انه ليس كفرا فاذا كان قد اوجب له من الحقوق ما يزيد على التصديق وحرم من انواع اذاها ما لا يستلزم التكذيب فلا بد لتلك الخصائص من عقوبات على الفعل والترك ومما هو كالاجماع من المحققين امتناع ان يسوى بينه وبين غيره في العقوبة على خصوص اذاها وهو ظاهر لم يبق الا ان يكون القتل جزاء ما قوبل به من حقوقه بالعقوق جزاء وفاقا وانه لقليل له ولعذاب الآخرة اشد وقد لعن الله مؤذيه في الدنيا والآخرة واعد له عذابا مهينا

الطريقة السادسة والعشرون انا قد قدمنا من السنة واقوال الصحابة

ما دل على قتل من آذاه بالتزوج بنسائه والتعرض بهذا الباب لحرمة في حياته أو بعد موته وإن قتله لم يكن حصد الزنا من وطئ ذوات المحارم وغيرهن بل لما في ذلك من آذاه فاما أن يجعل هذا الفعل كفرا أولا يجعل فإن لم يجعل كفرا فقد ثبت قتل من آذاه مع تجرده عن الكفر وهو المقصود فالأذى بالسب ونحوه إذا غلط وإن جعل كفرا فلو فرض أنه تاب منه لم يجز أن يقال يسقط القتل عنه لأنه يستلزم أن يكون من الأفعال ما يوجب القتل ويسقط بالتوبة بعد القدرة وثبوته عند الإمام وهذا لا عهد لنا به في الشريعة ولا يجوز إثبات ما لا نظير له إلا بنص وهو لم يصرح به فان اظهر التوبة باللسان من فعل تشبيه القوم سهل على ذي الغرض إذا اخذ فيسقط مثل هذا الحد بهذا أو إذا لم يسقط القتل الذي أوجبه هذا الأذى عنه فكذلك القتل الذي أوجبه أذى اللسان وأولى لأن القرآن قد غلط هذا على ذلك والتقدير أن كلاهما كفر فإذا لم يسقط قتل من أتى بالآذى فإن لا يسقط قتل من أتى بالأسلأولى.

والطريقة السابعة والعشرون أنه سبحانه تعالى قال إن شئت لك هو الأبترة فما خبر سبحانه أن ما نثته هو الأبترة والبتر القطع يقال بتر بترترة وسيف بتر إذا كان قاطعا ماضيا ومنه في الاشتقاق الأكبر بتره بتريرا إذا أهلكه والتبارك الهلاك والحسران وبين سبحانه أنه هو الأبترة بصيغة الحصر والتوكيد لانهم قالوا إن محمدا بقطع ذكره لأنه لا ولد له فبين الله أن الذي يشناه هو الأبترة. وقد التفت أن ما هو باطن في القلب لم يظهر ومنه ما يظهر على

الطريق السابعة والعشرون

اللسان وهو اعظم الشنآن واشده وكل جرم استحق فاعله عقوبة من الله
 اذا اظهر ذلك الجرم عندنا وجب ان نعاقيه و نقيم عليه حد الله فيجب
 ان نبتو من اظهر شنآه و ابدى عداوته و اذا كان ذلك واجبا وجب
 قتله و ان اظهر التوبة بعد القدرة و الا لما ابتدره شائي بايد بتاني غالب الامر
 لانه لا يشاء شائي ان يظهر شنآه ثم يظهر المتاب بعد روية السيف الا فعل
 فان ذلك سهل على من يخاف السيف تحقيق ذلك انه سبحانه رتب الانتار
 على شنآه و الاسم المشتق المناسب اذا حلق به حكم كان ذلك دليلا على ان
 المشتق منه علة لذلك الحكم فيجب ان يكون شنآه هو الموجب لانتاره و ذلك
 اخص مما تضمنه الشنآن من الكفر المحض او تقض المهد و الانتار يقتضي
 وجوب قتله بل يقتضي اتقطاع العين و الاثر فلو جاز استحياءه بعد اظهار
 الشنآن لكان في ذلك ابقاء لعينه و اثره و اذا اقتضى الشنآن قطع عينه و اثره
 كان كسائر الاسباب الموجبة لقتل الشخص وليس شيء يوجب قتل الذمي
 الا هو موجب لقتله بعد الاسلام اذا كفر المحض مجوز للقتل لا موجب له
 على الاطلاق و هذا لان الله سبحانه لما رفع ذكر محمد صلى الله عليه وسلم
 فلا يذكر الا ذكر معه و رفع ذكر من اتبعه الى يوم القيامة حتى انه يبقى
 ذكر من بلغ عنه و لو حدثنا و ان كان غير فقيه قطع اثر من شنآه من
 المنافقين و اغواءهم من اهل الكتاب و غيرهم فلا يبقى له ذكر حميد و ان بقيت
 اعيانهم و قتامها اذا لم يظهر و الشنآن فاذا اظهر و صحقت اعيانهم و آثارهم
 تقدروا و تشرعوا فلو استبقى من اظهر شنآه بوجه ما لم يكن مبتورا اذا البتر

يقتضى قطعه ومحقه من جميع الجوانب والجهات فلو كان له وجه الى البقاء
لم يكن مبتورا • يوضع ذلك ان العقوبات التي شرعها الله نكالا مثل قطع
السارق ونحوه لا تسقط باظهار التوبة اذا النكال لا يحصل بذلك فاشرع
لقطع صاحبه ويترده ومحقه كيف يسقط بعد الاخذ فان هذا اللفظ يشمر
بان المقصود اصطلام صاحبه واستيصاله واجتياحه وقطع شأنه وما كان
بهذه المثابة كان عما يسقط عقوبته ابعد من كل احده هذا بين لمن تأمله
والله اعلم • والجواب عن حججه • اما قولهم هو مرد فيستتاب كسائر
المرتدين • فالجواب ان هذا مرد بمعنى انه تكلم بكلمة صار بها كافرا حلالا
لدمه مع جواز ان يكون مصداقا للرسول معترفا له بشبوته لكن موجب
التصديق توقيره في الكلام فاذا انتقصه في كلامه ارتفع حكم التصديق
وصار بمنزلة اعتراف ابليس لله بالربوبية فانه موجب للخضوع له فلما استكبر
عن امره بطل حكم ذلك الاعتراف فالايان بالله وبرسوله قول وعمل
اعني بالعمل ما يتبعث عن القول والاعتقاد من التعظيم والاجلال فاذا عمل
ضد ذلك من الاستكبار والاستخفاف صار كافرا وكذا كان قتل النبي
كفرا باتفاق العلماء فالمرتد كل من اتى بعد الاسلام من القول او العمل بما يناقض
الاسلام بحيث لا يجتمع معه واذا كان كذلك فليس كل من وقع عليه
اسم المرتد يحقن دمه بالاسلام فان ذلك لم يثبت بلفظ عام عن النبي صلى الله
عليه وسلم ولا عن اصحابه وانما جاء عنه وعن اصحابه في ناس مخصوصين انهم
استتابوهم او امروا باستتابتهم ثم انهم امروا بقتل السباب وقتلوه من غير استتابة •

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قتل العربيين من غير استتابة وانه
اهد ردم ابن خطل ومقيس بن صبابه وابن ابي سرح من غير استتابة
فقتل منهم اثنان واراد من اصحابه ان يقتلوا الثالث بعد ان جاء نائبا هذه
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدون وسائر الصحابة
تبين لك ان من المرتدين من يقتل ولا يستتاب ولا تقبل توبته
ومنهم من يستتاب وتقبل توبته فمن لم يوجد منه الا مجرد تبدل الدين
وتركه وهو مظهر لذلك فاذا تاب قبلت توبته كالحارث بن سويد واصحابه
والذين ارتدوا في عهد الصديق رضي الله عنه ومن كان مع رده قد اصاب
ما يبيح الدم من قتل مسلم وقطع الطريق وسب الرسول والافتراء عليه ونحو ذلك
وهو في دار الاسلام غير ممتنع بغتة فانه اذا اسلم يؤخذ بذلك الموجب
للموت فيقتل للسب وقطع الطريق مع قبول اسلامه هذه طريقة من يقتله
لخصوص السب وكونه حدا من الحدود او حقا للرسول فانه يقول الردة
نوعان ردة مجردة وردة مغلظة والتوبة انما هي مشروعة في الردة المجردة
فقط دون الردة المغلظة وهذه ردة مغلظة وقد تقدم تقرير ذلك في
الادلة ثم الكلمة الوجيزة في الجواب ان يقال جعل الردة جنسا واحدا تقبل
توبة اصحابه ممنوع فلا بد له من دليل ولا نص في المسئلة والقياس متعذر
لوجود الفرق ومن يقتله لدلالة السب على الزندقة فانه يقول هذا لم يثبت
اذ لا دليل يدل على صحة التوبة كما تقدم وبهذا حصل الجواب عن احتجاجهم
بقول الصديق وتقدم الجواب عن قول ابن عباس واما استتابة الاعمي

ام ولد . فانه لم يكن سلطانا ولم تكن اقامة الحد ود واجبة عليه وانما النظر
في جواز اقامته للحدو مثل هذا لا ريب انه يجوز له ان ينهى الساب ويستتبه
فانه ليس عليه ان يقيم الحد ولا يمكنه ان يشهد به عند السلطان وحد . فانه
لا ينفع و نظيره في ذلك من كان يسمع من المسلمين كلمات من المناققين توجب
الكفر فتارة ينقلها الى النبي صلى الله عليه وسلم وتارة ينهى صاحبها ويخوفه
ويستتبه وهو بمثابة من ينهى من يعلم منه الزنا او السرقة او قطع الطريق
عن فعله لعله يتوب قبل ان يرفع الى سلطان ولورفع قبل التوبة لم يستقط
حد . بالتوبة بعد ذلك . واما الجبحة الثانية . فالجواب عنهما من وجوه
• احدها انه مقتول بالكفر بعد الاسلام . وقولهم كل من كفر بعد اسلامه
فان توبته تقبل . قلنا . هذا ممنوع والآية انما دلت على قبول توبة من كفر بعد
ايمانه اذا لم يزد كفره اما من كفر و زاد على الكفر فلم تدل الآية على قبول
توبته بل قوله ان للذين كفروا بعد ايمانهم ثم ازدادوا كفرا قد يمسك به من
خالف ذلك على انه انما استثنى من تاب واصح وهذا لا يكون فيمن تاب بعد
اخذه وانما استفدنا سقوط القتل عن التائب بمجرد توبته من السنة وهي انما
دلت على من جرد الردة مثل الحارث بن سويد ودلت على ان من غلظها
كأبى سرح يجوز قتله بعد التوبة . والاسلام . الوجه الثاني . انه
مقتول لكونه كفر بعد اسلامه وللخصوص السب كما تقدم تقريره . فاندرج
في مجموع الحديث مع كون السب مغلظا لجرمه ومؤكدا لقتله . الوجه الثالث .
انه عام وانه قد خص منه تارك الصلاة وغيرها من الفرائض عند من يقتله

ولا يكفره. وخص منه قتل الباغى و قتل الصائل بالسنة والأجور قلو قيل
 ان السب موجب للقتل بالادلة التي ذكرناها وهي اخص من هذا الحد يث
 لكان كلاما صحيحا. واملن يجمع بهذا الحد يث في الذمي اذا سب ثم اسلم
 فيقال له هذا واجب قتله قبل الاسلام. والنبي صلى الله عليه وسلم انما يريد
 اباحة الدم بعد حقه بالاسلام ولم يتعرض لمن وجب قتله ثم اسلم اي شيء
 حكمه ولا يجوز ان يحمل الحد يث عليه فانه اذا حمل على حل الدم
 بالاسباب الموجودة قبل الاسلام وبعد له ثم من ذلك ان يكون
 الحربى اذا قتل او زنى ثم شهد شهادتي الحق ان يقتل بذلك القتل
 والزنا ثمسول الحد يث على هذا التقدير له وهو باطل قطعا ولا يجوز ان
 يحمل على ان كل من اسلم لا يحمل دمه الا باحدى الثلاث ان صدر عنه بعد
 ذلك لانه يلزمه ان لا يقتل الذمي يقتل او زنا صدر منه قبل الاسلام فعلم
 ان المراد ان المسلم الذي تكلم بالشهادتين يعصم دمه لا يليقه بعد هذا الاحدى
 الثلاث ثم لو اندرج هذا في العموم لكان مخصوصا بما ذكرناه من ان قتله حد
 من الحد و هو ذلك ان كل من اسلم فان الاسلام يعصم دمه فلا يباح بعد
 ذلك الا باحدى الثلاث وقد يتخلف الحكم عن هذا المقتضى لما منع من
 ثبوت حد قصاص او زنا او نقض عهد فيه ضرر وغير ذلك و مثل هذا
 كثير في العمومات واما الآية على الوجهين الاولين فنقول انما يدل على
 من كفر بعد ايمانه ثم تاب واصلح فان الله غفور رحيم. ونحن نقول بموجب ذلك
 اما من ضم الى الكفر انتهاك عرض الرسول والاقتراء عليه او قتله او قتل

واحد من المسلمين او انتهك عرضه فلا تدل الآية على سقوط العقوبة عن هذا على ذلك والدليل على ذلك قوله سبحانه الا الذين تابوا من بعد ذلك واصحوا . فان التوبة عائدة الى الذنب المذكور والذنب المذكور هو الكفر بعد الايمان وهذا اتي بزيادة على الكفر نوجب عقوبة بخصوصها كما تقدم والآية لم تعرض للتوبة من غير الكفر ومن قال هو زنديق قال انا لا اعلم ان هذا تاب ثم ان الآية انما استثنى فيعلمن تاب واصح وهذا الذي رفع الي لم يصلح وانا لا اؤخر العقوبة الواجبة عليه الا ان يظهر صلاحه . نعم الآية قد تم من فعل ذلك ثم تاب واصح قبل ان يرفع الى الامام وهذا قد يقول كثير من الفقهاء بسقوط العقوبة على ان الآية التي بعد ما قد تشري بان المرتد قسمان قسم تقبل توبته وهو من كفر فقط وقسم لا تقبل توبته وهو من كفر ثم ازداد كفرا . قال الله سبحانه وتعالى ان الذين كفروا بعد ايمانهم ثم ازدادوا كفرا لن تقبل توبتهم وهذه الآية وان كان قد ناولها اقوام على من ازداد كفرا الى ان عاين الموت فقد يستدل بعمومها على هذه المسئلة فقال من كفر بعد ايمانه وازداد كفرا بسبب الرسول ونحوه لم تقبل توبته خصوصاً من استمر به ازدياد الكفر الى ان ثبت عليه الحد واراد السلطان قتله فهذا قد يقال انه ازداد كفرا الى ان رأى اسباب الموت وقد يقال فيه فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا بالله وحده الى قوله فلم يك ينفعهم ايمانهم لما رأوا بأسنا واما قوله سبحانه وتعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف فانه يغفر لهم ما قد سلف من الآثام وامان الحد ود الواجبة على مسلم مرتد

او معاهد فانه يجب استيفاؤها بلا تردد على ان سياق الكلام يدل على ان النبي الحربي
 ثم تقول الانتهاء انما هو الترك قبل القدرة كما في قوله تعالى لئن لم ينته المنافقون
 والذين في قلوبهم مرض الى قوله انما اتفقوا اخذوا وقتلوا تقيلاً • فن
 لم يتب حتى اخذ فلم ينته ويقال ايضا انما تدل الآية على انه يغفر لهم وهذا
 مسلم وايس كل من غفر له سقطت العقوبة عنه في الدنيا فان الزاني او السارق لو تاب
 توبة نصوحا غفر الله له ولا بد من اقامة الحدود عليه وقوله عليه السلام الاسلام
 يجب ما قبله • كقوله التوبة تجب ما قبلها • ومعلوم ان التوبة بعد القدرة لا تسقط
 الحد كما دل عليه القرآن وذلك ان الحديث خرج جوابا لعمر بن العاص
 لما قال للنبي صلى الله عليه وسلم ابايعك على ان يغفر لي ما تقدم من ذنبي فقال يا عمرو
 اما علمت ان الاسلام يهدم ما كان قبله وان التوبة تهدم ما كان قبلها وان الهجرة
 تهدم ما كان قبلها وان الحج يهدم ما كان قبله • فلم • انه عني بذلك انه
 يهدم الآثام والذنوب التي سأل عمرو مغفرتها ولم يجز للحدود ذكر وهي لا تسقط
 بهذه الاشياء بالاتفاق وقد بين صلى الله عليه وسلم في حديث ابن ابي سرح
 ان ذنبه سقط بالاسلام وان القتل انما سقط عنه بعفو النبي صلى الله
 عليه وسلم كما تقدم ولو فرض انه عام فلا خلاف ان الحدود لا تسقط
 عن الذمي باسلامه وهذا منها كما تقدم • واما قوله سبحانه وتعالى ان نعف عن
 طائفة منهم نغذب طائفة • الجواب عنها من وجوه • احدها • انه ليس في الآية
 دليل على ان هذه الآية نزلت فيمن سب النبي صلى الله عليه وسلم وشتمه وانما فيها
 انها نزلت في المنافقين وليس كل منافق يسبه • وشتمه فان الذي يشتمه من

اعظم المناققين و اقبحهم نقاقا وقد بتافق الرجل بان لا يستقد النبوة و هو
لا يشتمه كحال كثير من الكفار و لو ان كل منافق بمنزلة من شتمه
لكانت كل مرتد شاتما و لا ستحالت هذه المسئلة و ليس الامر كذلك فان الشتم
قد رزأه على الفاق و الكفر على ما لا ينفى و قد كان ممن هو كافر من يحبه و يوده
و يصطنع اليه المعروف خلق كثير و كان ممن يكف عنه اذا ه من الكفار خلق كثير
اكثر من اولئك و كان ممن يمار به و لا يشتمه خلق آخرون بل الآية تدل على انها
نزلت في منافقين غير الذين يؤذونه فانه سبحانه و تعالى قال و منهم الذين
يؤذون النبي الى قوله يحذر المنافقون ان تنزل عليهم سورة تنبئهم بما في
قلوبهم قل استهزءوا ان الله مخرج ما تحذرون . و لئن سألتهم ليقولن
انما كنا نخوض و نلعب قل ابا الله و آياته و رسوله كنتم تستهزءون لا تعتذروا
قد كفرتم بعد ايمانكم ان نعم عن طائفة منكم نذهب طائفة بانهم كانوا مجرمين
فلبس في هذا ذكر سب و انما فيه ذكر استهزاء بالدين مالا يضمن سيا
ولا شتما للرسول . و في هذا الوجه نظر كما تقدم في سبب نزولها الا ان يقال
تلك الكلمات ليست من السبب المختلف فيه و هذا ليس بجيد . الوجه الثاني
انهم قد ذكروا ان المعفو عنه هو الذي استمع اذاهم و لم يتكلم و هو مخشى بن
حيدر هو الذي تيب عليه و اما الذين تكلموا بالاذى فلم يعف عن احد منهم
بحق هذا ان العفو المطلق انما هو ترك المواخذة بالذنب و ان لم يتب صاحبه
كقوله تعالى ان الذين تولوا منكم يوم التقى الجمعان انما استلزم الشيطان
بعض ما كسبوا و لقد عفا الله عنهم . و الكفر لا يعفى عنه . فعلم ان الطائفة

المعفو عنها كانت عاصبة لا كافرة اما بسامع الكفر دون الكفار فهو الجاهل من
مع الذين يخوضون في آيات الله او بكلام هو ذنب وليس هو كفر الا في غير
ذلك وعلى هذا فتكون الآية دالة على انه لا بد من تعذيب اولئك المستهزئين
وهو دليل على انه لا توبة لهم لانه من اخبر الله بانه يعذب وهو معين امتنع
ان يتوب توبة تمنع العذاب فيصلح ان يجعل هذا دليلا في المسئلة الوجه الثالث
انه سبحانه وتعالى اخبر انه لا بد ان تعذب طائفة من هؤلاء ان عني عن طائفة
وهذا يدل على ان العذاب واقع بهم لا محالة وليس فيه ما يدل على وقوع العفو
لان العفو معلق بحرف الشرط فهو محتمل واما العذاب فهو واقع بتقدير وقوع
العفو وهو بتقدير عدمه او وقع فعلم انه لا بد من التعذيب اما عاما او خاصا لهم ولو كانت
توبتهم كلهم سر جوة صحيحة لم يكن كذلك لانهم اذا تابوا لم يعذبوا واذا
ثبت انهم لا بد ان يعذبهم الله لم يميز القول بجواز قبول التوبة منهم وانه
يحرم تعذيبهم اذا اظهروها وسواء اراد بالتعذيب عذاب من عند الله او بايدي
المؤمنين لانه سبحانه وتعالى امر نبيه فيما بعد بجهاد الكفار والمنافقين فكان
من اظهروه عذب بايدي المؤمنين ومن كتمه عذبه الله بعذاب من عنده
وفي الجملة فليس في الآية دليل على ان العفو واقع وهذا كاف هنا
الوجه الرابع انه ان كان في هذه الآية دليل على قبول توبتهم فهو حق وتكون
هذه التوبة اذا تابوا قبل ان يثبت النفاق عند السلطان كما بين ذلك قوله
تعالى لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض الايتين فانها دليل
على ان من لم ينته حتى اخذ فائه يقتل وعلى هذا فاعلمه والله اعلم عني ان يعف

عن طائفة منكم وهم الذين اسروا الففاق حتى تابوا منه ثم ذاب طائفة وهم
الذين اظهروه حتى اخذوا ففكونه الله على وجوب تمذيب من اظهروه .
• الوجه الخامس • ان هذه الآية تضمنت ان العفو عن المنافق اذا اظهر النفاق
و تاب لم يجب فذلك منسوخ بقوله تعالى جاهد الكفار والمنافقين كما
اسلفناه وبيناه ويؤيد • انه قال ان يعف ولم يبت وسبب النزول يؤيد ان
النفاق ثبت عليهم ولم يعاقبهم النبي صلى الله عليه وسلم وذلك كان في غزوة
تبوك قبل ان تنزل براءة وفي عقبها نزلت سورة براءة فامر فيها بنقض العهود
الى المشركين وجهاد الكفار والمنافقين • فالجواب • ما احتج به مناهن وجوه
• احدها • انه سبحانه وتعالى اتماذكر انهم قالوا كلمة الكفر وهموا بالميثاق
وليس في هذا ذكر للسب والكفر اعم من السب ولا يلزم من ثبوت الاعم
ثبوت الاخص لكن فيما ذكر من سبب نزولها ما يدل على انها نزلت فبين سب
فيبطل هذا • الوجه الثاني • انه سبحانه وتعالى اتما عرض التوبة على الذين
يحلون يا الله ما قالوا وهذا حال من انكر ان يكون تكلم بكفر وحلف على
انكاره فاعلم الله نية انه كاذب في يمينه وهذا كان شان كثير من بلغ
النبي صلى الله عليه وسلم عنه الكلمة من النفاق ولا تقوم عليه بهينة ومثل
هذا لا يقام عليه حدا لم يثبت عليه في الظاهر شيء والنبي صلى الله عليه وسلم
اتما يحكم في الحدود ونحوها بالظاهر والذي ذكره في سبب نزولها من الوقائع كلها اتما
فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بما قالوه بخبر واحد اما حذيفة او عامر بن قيس
او زيد بن ارقم او غير هؤلاء او انه اوحى اليه بما لهم وفي بعض التفاسير ان المهكمي عنه

هذه الكلمة الجلالة بن سويد اعترف بانه قالها وتاب من ذلك من ذلك من ذلك عليه
 عليه فقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك منه وهذا كله دلائل على
 على ان التوبة من مثل هذا مقبولة وهو توبة من ثبت عليه نفاق وهذا لا خلاف
 فيه اذا تاب فيما بينه وبين الله سرا كما نفاق سرا انه تقبل توبته ولو جاء مظهرا
 لنفاقه المتقدم ولتوبته منه من غير ان تقوم عليه بينة بالنفاق قبلت توبته
 ايضا على القول المختار كما تقبل توبة من جاء مظهرا للتوبة من زنا او سرقة
 ولم يثبت عليه على الصحيح واولى من ذلك وامان ثبت نفاقه بالبينه فليس
 في الآية ولا فيما ذكر من سبب نزولها ما يدل على قبول توبته بل وليس
 في نفس الآية ما يدل على ظهور التوبة بل يجوز ان يحمل على توبته فيما بينه
 وبين الله فان ذلك نافع وفاقا وان اقيم عليه الحد كما قال تعالى والذين
 اذا فعلوا فاحشة او ظلموا انفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر
 الذنوب الا الله . وقال تعالى ومن يعمل سوءا او يظلم نفسه ثم يستغفر الله
 يجد الله غفورا رحيما . وقال تعالى يا عبادي الذين اسرفوا على انفسهم
 لا تنفطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا . وقال تعالى الم يعلموا ان
 الله هو يقبل التوبة عن عباده . وقال تعالى غافر الذنب وقابل التوب . الى غير
 ذلك من الآيات مع ان هذا لا يوجب ان يسقط الحد الواجب بالبينه عن
 اتى بفاحشة موجبة للحد او ظلم نفسه بشرب او سرقة فلو قال من لم يسقط
 الحد عن المنافق سواء ثبت نفاقه بينة او اقرار ليس في الآية ما يدل على
 سقوط الحد عنه لكان لقوله مساغ . الوجه الثالث . انه قال سبحانه وتعالى

جاهد الكفار والمنافقين واغلق عليهم الى قوله يملفون بالله ما قالوا الاية
وهذا تقرير للجهاد ثم وبيان لحكمته واظهار لحالهم المقتضى للجهاد ثم فان ذكر
الوصف المناسب بعد الحكم يدل على انه صلة له وقوله يملفون بالله ما قالوا
وصف لهم وهو مناسب للجهاد ثم فان كونهم يكذبون في ايمانهم ويظهرون
الايمان ويملفون الكفر موجب للاغلاظ عليهم بحيث لا يقبل منهم
ولا يصدقون فيما يظهرونه من الايمان بل ينشرون ويرد ذلك عليهم
وهذا كله دليل على انه لا يقبل ما يظهرونه من التوبة بعد اخذه اذ لا فرق
بين كذبه فيما يخبر به عن الماضي انه لم يكفر وفيما يخبر به عن الحاضر انه
ليس بكافر فاذا بين سبحانه وتعالى من حاله ما يوجب ان لا يصدقون وجب
ان لا يصدق في اخباره انه ليس بكافر بعد ثبوت كفره بل يجري عليه حكم
قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون . لكن بشرط ان يظهر كذبه
فيها فاما بدون ذلك فاننا لم نؤمن ان نقب عن قلوب الناس ولا نشق بطونهم وعلى
هذا فقوله تعالى فان يتوبوا ليك خير لهم اى قبل ظهور النفاق وقيام البينة به عند
الحاكم حتى يكون للجهاد موضع وللتوبة والاقبول التوبة الظاهرة في كل وقت
يمنع الجهاد لهم بالتكليف الوجه الرابع انه سبحانه وتعالى قال بعد ذلك وان يتولوا
يعذبهم الله عذابا اليما في الدنيا والاخرة . ونفس ذلك في قوله تعالى ونحن
نترصدكم ان يصيبكم الله بعد اب من عنده او بايد بنا . وهذا يدل على ان
هذه التوبة قبل ان تتمكن من تعذب بهم بايد يتالان من تولى عن التوبة حتى
اظهر النفاق وشهد عليه به واخذ فقد تولى عن التوبة التي عرضها الله عليه فيجب ان

يعتبه عذابا للباقي الدنيا والقتل عذاب اليم فيصالح ان يعذب به لا
احواله ان يكون ترك التوبة الى ان لا يتركه الناس لانه لو كان المراد به ترك التوبة
لم يعذب في الدنيا لان عذاب الدنيا قد فات فلا بد ان يكون التولي ترك التوبة وبسته
و بين الموت مهل يعذب به الله فيه كما ذكره سبحانه فمن تاب بعد الاخذ يعذب
فهو من لم يتب قبل ذلك بل تولى فيستحق ان يعذب به الله عذابا للباقي الدنيا
والآخرة ومن تأمل هذه الآية والتي قبلها وجد هاهنا التين على ان التوبة
بعد اخذ لا ترفع عذاب الله عنه * واما كون هذه التوبة مقبولة فيما
بينه وبين الله وان تضمنت التوبة من عرض الرسول * فتقول اولوا وان
كان حتى هذا الجواب ان يؤخر الى المقدمة الثانية * هذا القدر لا يمنع اقامة
الحج عليه اذا رفع اليه ثم اظهر التوبة بعد ذلك كما ان الزاني والشارب وقاطع
الطريق اذا تاب فيما بينه وبين الله قبل ان يرفع اليه قبل الله توبته واذا
اظهرنا عليه ثم تاب فلا بد من اقامة الحج عليه ويكون ذلك من تمام توبته
وجميع الجرائم من هذا الباب * وقد يقال ان المنتهك لا عراض الناس اذا استغفر
لهم ودد عالم قبل ان يعلموا بذلك رجي ان يغفر الله له على ما في ذلك من الخلاف
المشهور ولو ثبت ذلك عند السلطان ثم اظهر التوبة لم تسقط عقوبته وذلك
ان الله سبحانه لا بد ان يجعل للذنب طريقا الى التوبة فاذا كان عليه تبعات
الغلبي فظلمه ان يخرج منها جهده ويعوزهم عنها ما يمكنه ورحمة الله من وراء
ذلك * ثم ذلك لا يمنع ان تقيم عليه الحج اذا ظهرنا عليه ونحن انما تكلم في التوبة
المسقط للعد والعقوبة لا في التوبة الماحية للذنب ثم تقول ثانيا ان كان ما اتاه

من السب قد صد ر عن اعتقاد بوجبه فهو بمنزلة ما يصد ر من سائر المرتدين
و ناقض العهد من سفك دماء المسلمين و اخذ اموالهم و انتهاك اعراضهم
فانهم يعتقدون في المسلمين اعتقادا بوجوب اباحة ذلك ثم اذا تابوا توبة نصوحا
من ذلك الاعتقاد غفر لهم بوجبه المتعلق بحق الله و حق العباد كما يغفر للكافر
الحربي موجب اعتقاده اذا تاب منه مع ان المرتد او الناقض متى فعل شيئا
من ذلك قبل الامتناع اقيم عليه حده و ان عاد الى الاسلام سواء كان الله
اولادى فيجد على الزنا و الشرب و قطع الطريق و ان كان في زمن الردة
و نقض العهد يعتقد حل ذلك الفرج لكونه و طئه بملك اليين اذا قهر مسلمة
على نفسها و يعتقد حل دماء المسلمين و اموالهم كما يؤخذ منه القود و حد
القذف و ان كان يعتقد حلها و يضمن ما تلفه من الاموال و ان اعتقد حلها
و الحربي الاصل لا يؤخذ بشيء من ذلك بعد الاسلام فكان الفرق ان ذاك
كان ملتزما بايمانه و امانه ان لا يفعل شيئا من ذلك فاذا فعله لم يعذر بفعله بخلاف
الحربي الاصل و لان في اقامة هذه الحدود عليه زجراله عن فعل هذه
الموبقات كما فيها زجر للمسلم المقيم على اسلامه بخلاف الحربي الاصل فان
ذلك لا يزجره بل هو منفرد به عن الاسلام و لان الحربي الاصل ممتنع و هذان
ممكنان و كذلك قد نص الامام احمد على ان الحربي اذا زني بعد الاسرا قيم
عليه الحد لانه صار في ايدينا كما ان الصحيح عنه و عن اكثر اهل العلم ان المرتد
اذا امتنع لم تقم عليه الحدود لانه صار بمنزلة الحربي اذا امتنع بفعل هذه الاشياء
باعتماد و قوة من غير زاجر له في اقامة الحد و عليهم بعد التوبة تغير و اخلاق

لباب التوبة عليهم وهو بمنزلة تضمين اهل الحرب سواء ~~وغيرهم~~ استقصاء هذا وانما فيها عليه واذا كان هذا هنا هكذا فالمراد والناقص ~~فيها~~ آذ يالله ورسوله ثم تابا من ذلك بعد القدرة توبة نصوحا كما تاب من ذنوبها اذ احار بابا ليد في قطع الطريق او زنا او تابا بعد اخذها وثبت الحد عليها ولا فرق بينهما وذلك لان الناقض للعهد قد كان عهده يحرم عليه هذه الامور في دينه وان كان دينه المجرى عن عهد يبيحها له وكذلك المرتد قد كان يعتقد ان هذه الامور محرمة فاعتقدها باحاثها اذ لم يتصل به قوة ومنعة ليس عذرا له في ان يفعلها لما كان ملتزما له من الدين الحق ولما هو به من الضعف ولما في سقوط الحد عنه من الفساد وان كان السب صادرا عن غير اعتقاد بل سبه مع اعتقاد نبوته او سبه باكبر مما يوجب اعتقاده او بغير ما يوجب اعتقاده فهذا من اعظم الناس كفرا بمنزلة البليس وهو من نوع العناد والسفه وهو بمنزلة من شتم بعض المسلمين او قتلهم وهو يعتقد ان دماءهم واعراضهم حرام وقد اختلف الناس في سقوط حد المشتم بنبوة الشاتم قبل العلم به سواء كان نبي او غيره فمن اعتقد ان التوبة لا تسقط حق الآدمي له ان يمنع هنا ان توبة الشاتم في الباطن صحيحة على الاطلاق وله ان يقول ان للنبي صلى الله عليه وسلم ان يطالب هذا بشتمه مع علمه بانه حرام كسائر المؤمنين لهم ان يطالبوا شاتمهم وسابهم بل ذلك اولى وهذا القول قوي في القياس وكثير من الظواهر يدل عليه ومن قال هذا من باب السب والغبية ونحوهما يتعلق باعراض الناس وقد فات الاستحلال

فليات للمشتوم من الدعا والامتنع بجايز حق عرضه ليهكون ماياخذ
المظلوم من حسنات هذا بقدر ما دعاله وامتنع فيسلم له سائر عمله فكذلك
من صدرت منه كلمة سب او شتم فليكثر من الصلاة والتسليم ويقابلها بصددها
فمن قال ان ذلك يوجب قبول التوبة ظاهرا وباطنا ادخله في قوله تعالى
ان الحسنات يذهبن السيئات واتبع السيئة الحسنة تمحها ومن قال لا بد من
التقصص قال قد اعد له من الحسنات ما يقوم بالتقصص وليس لنا غرض
في تقرير واحد من القولين هنا وانما الغرض ان الحد لا يسقط بالتوبة لانه
ان كان عن اعتقاد فالتوبة منه صحيحة مسقطه لحق الرسول في الآخرة
وهي لا تسقط الحد عنه في الدنيا كما تقدم وان كانت من غير اعتقاد ففي
سقوط حق الرسول بالتوبة خلاف فان قيل لا يسقط فلا كلام وان
قيل لا يسقط الحق ولم يسقط الحد كتوبة الاول واولى فخالصه ان الكلام
في مقامين احدهما ان هذه التوبة اذا كانت صحيحة نصوحا فيما بينه
وبين الله هل يسقط معها حق المخلوق وفيه تفصيل وخلاف فان قيل
لم يسقط فلا كلام وان قيل يسقط فسقوط حقه بالتوبة كسقوط حق الله
بالتوبة فتكون كالتوبة من سائر انواع الفساد وتلك التوبة اذا كانت
بعد القدرة لم تسقط شيئا من الحدود وان كانت تجب الاثم في الباطن
وحقيقة هذا الكلام ان قتل الساب ليس لمجرد الردة ومجرد عدم
الهدى حتى تقبل توبته كغيره بل لردة مغلظة ونقض مغلظ بالضرر
ومثله لا يسقط موجه بالتوبة لانه من محاربة الله ورسوله والسعي في الارض

فمساووه من جنس الزنا والسرقه او هو من جنس القتل والقذف فمساوهم حقيقة
 الجواب وبه يتبين الخلل فيما ذكر من الحجة ثم نبينه مفصلاً فنقول اما قولهم
 ان ما جاء به من الايمان به ما ح لما قى به من هتك عرضه فنقول ان كان
 السب مجرد موجب اعتقاد فالتوبة من الاعتقاد توبة من موجهه واما من زاد
 على موجب الاعتقاد اواقى بضده وهم اكثر السايين فقد لا يسلم ان ما ياتي به
 من التوبة ما ح الا بعد عفو بل يقال له المطالبة وان سلم ذلك فهو كالقسم
 الاول وهذا القدر لا يسقط الحدود كما تقدم غير مرة واما قولهم حقوق
 الانبياء من حيث النبوة تابعة لحق الله في الوجود فبعضه في السقوط
 فنقول هذا مسلم ان كان السب موجب اعتقاد والافقيه الخلاف واما
 حقوق الله فلا فرق في باب التوبة بين ما موجهه اعتقاد او غير اعتقاد فان
 التائب من اعتقاد الكفر وموجبائه والتائب من الزنا سواء ومن لم يسو بينهما
 قال ليست اعظم من حق الله اذا لم يسقط في الباطن بسقوطه ولكن
 الامر الى مستحقها ان شاء جزى وان شاء عفا ولم يعلم بعد ما يختاره الله سبحانه
 وقد اعلنا انه يغفر لكل من تاب و ايضا فان مستحقها من جنس تلحقهم المصرة
 والمرة بهذا ويتألمون به فيجعل الامر اليهم والله سبحانه وتعالى انما حقه
 راجع الى مصلحة المكلف خاصة فانه لا يتنفع بالطاعة ولا يستضر بالمعصية
 فاذا عاود المكلف الخير فقد حصل ما اراده ربه منه فلما كان الانبياء
 عليهم السلام فيهم نعت البشر ولهم نعت النبوة صار حقهم له نعت حق الله
 ونعت حق سائر العباد وانما يكون حقهم مندرجا في حق الله اذا صد رعن

اعتقاد فانهم لما وجب الايمان بنبوتهم صار كالايمان بوحداية الله فاذا لم يعتقد معتقد نبوتهم كان كافرا كما اذا لم يقر بوحداية الله وصار الكافر بذلك كفرا برسالات الله ودنه وغير ذلك فاذا كان السب موجبا بهذا الاعتقاد فقط مثل نفي الرسالة او النبوة او نحو ذلك وتاب منه توبة نصوحا قبلت توبته كتوبة المثلث واذا زاد على ذلك مثل قدح في نسب او وصف بمساوي اخلاق او فاحشة او غير ذلك مما يعلم هو انه باطل او لا يعتقد صحته او كان مخالفا للاعتقاد مثل ان يحسد او يتكبر او يغضب لغوات غرض او حصول مكروه مع اعتقاد النبوة فيسب فيها اذا تاب لم يتجدد له اعتقاد ازال موجب السب انما غير نيته وقصده وهو قد آذاه فهذا السب اذا لم يتألم به البشر ولم يكن معذورا بعدم اعتقاد النبوة فهو لحق الله من حيث جنى على النبوة التي هي السبب الذي بين الله وبين خلقه فوجب قتله وهو كحق البشر من حيث انه آذى آدميا يعتقد انه لا يعمل اذا قل ذلك كان له ان يطالبه بحق اذاه وان ياخذ من حسناته بقدر اذاه وليست له حسنة تزن ذلك الا ما يضاد السب من الصلاة والتسليم ونحوها وهذا يظهر ان التوبة من سب صدر من غير اعتقاد من الحقوق التي يجب للبشر ثم هو حق يتعلق بالنبوة لا محالة فهذا قول هذا القائل وان كنا لم نرجع واحدا من القولين ثم اذا كانت حقوقهم تابعة لحق الله فمن الذي يقول ان حقوق الله تسقط عن المرتد وناقض العهد بالتوبة فاننا قد بينا ان هو لا تقام عليهم حدود الله بعد التوبة وانما تسقط بالتوبة عقوبة الردة المجردة والنقض المجرد

وهذا ليس كذلك ولما قوله ان الرسول يدعو الناس الى الايمان
ان الايمان يمسح الكفر فيكون قد عفا لمن كفر عن حقه . فنقول . هذا الجواب
كلن السب موجب الاعتقاد فقط لانه هو الذي اقتضاء ودعاء الى الايمان به فانه
من ازال اعتقاد الكفر به باعتقاد الايمان به زال موجب امامن زاد على ذلك
وسبه بعد ان آمن به او عا هذه فلم يلتزم ان يعفو عنه وقد كان له ان يعفو
وله ان لا يعفو والتقدير المذكور في السؤال لتحديد على سب اوجبه الاعتقاد
ثم زال باعتقاد الايمان لانه هو الذي كان يدعو اليه الكفر وقد زال بالايمان
ولما ما سوى ذلك فلا فرق بينه وبين سب سائر الناس من هذه الجهة وذلك
ان الساب ان كان حريا فلا فرق بين سبه للرسول او لواحد من الناس
من هذه الجهة وان كان مسلما او ذميا فاذا سب الرسول سبلا يوجب اعتقاده
فهو كالوسب غيره من الناس فان تجدد الاسلام منه كتجدد التوبة منه بزرعه
عن هذا الفعل وينتهي عنه وان لم يرفع موجب فان موجب هذا السب لم يكن
الكفر به اذ كلامنا في سب لا يوجب الكفر به مثل فريه عليه يعلم انها فرية
ونحو ذلك لكن اذا سلم الساب فقد عظم في قلبه عظمة تمنعه ان يفترى
عليه كما انه اذا تاب من سب المسلم عظم الذنب في قلبه عظمة تمنعه من مواقمته
وجاز ان لا يكون هذا الاسلام وازعا لكون موجب السب كان شيئا غير
الكفر وقد يضعف هذا الاسلام عن دفعه كما يضعف هذه التوبة عن موجب
الاذى و فرق بين ارتفاع الامر بارتفاع سبه او بوجوده فان
ما اوجب الاعتقاد اذا زال الاعتقاد زال سبه فلم ينش عوده الا بعد السب

وعالم يوجه الاعتقاد من القرية ونحوها على النبي صلى الله عليه وسلم
 وغيره يرفعها الاسلام والعوبة رفع الضد للضد اذ قبح هذا الامر وسوء
 عاقبته والعزم الجازم على فعل خذوه وتركه بنا في وقوعه لكن لو ضعف
 هذا الدافع عن مقاومة السب المقتضي عمل عمله فهذا يبين انه لا فرق
 في الحقيقة بين ان يتوب من سب يوجه مجرد الكفر بالايمان به الموجب
 لعدم ذلك السب وبين ان يتوب من سب مسلم بالتوبة الموجبة لعدم ذلك
 السب واعتبر هذا برجل له غرض في امر فزجر عنه وقيل له هذا قد حرمه
 النبي صلى الله عليه وسلم فلا سبيل اليه فعمله فرط الشهوة وقوة الغضب
 لقوات المطلوب على ان لعن وقبح فيما بينه وبين الله مع انه لا يشك في
 النبوة ثم انه جدد اسلامه وثاب وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم
 ولم يزل باكيا من كلمته ورجل اراد ان ياخذ مال مسلم بغير حق فنعه
 منه فلعن وقبح سرائم انه تاب من هذا واستغفر لك الرجل ولم يزل
 خائفا من كلمته اليس توبة هذا من كلمته كتوبة هذا من كلمته وان كانت
 توبة هذا يجب ان تكون اعظم اعظم كلمته لكن نسبة هذا الى هذه كنسبة
 هذه الى هذه بخلاف من انما يلحن ويقبح من يعتقد كذا باثم تبين
 له انه كان ضالا في ذلك الاعتقاد وكان في مهواة التلف فتاب ورجع
 من ذلك الاعتقاد توبة مثله فانه يندرج فيه جميع ما اوجبه وما يقرر
 هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذ ابلغه سب مرتد او مهاهد
 سئل ان يعفو عنه بعد الاسلام ودلت سيرته على جواز قتله بعد اسلامه

و توبته ولو كان مجرد التوبة يغفر لهم به ما في ضمنها مغفرة تشبه تلك التي لم يجر ذلك فعلم انه كان يملك العقوبة على من سبه بعد التوبة كما يملكها غيرهم من المؤمنين فهذا الكلام في كون توبة الساب فيما بينه وبين الله هل تسقط حق الرسول ام لا وبكل حال سواء اسقطت ام لم تسقط لا يقتضي ذلك ان اظهارها مسقط للحد الا ان يقال هو مقتول لحض الردة او محض نقض العهد فان توبة المرئد مقبولة واسلام من جرد نقض العهد مقبول مسقط للقتل وقد قد منافع ماضى بالادلة القاطعة ان هذا مقتول لردة مغلفة وتعض مغاظر بمنزلة من حارب وسعى في الارض فسادا ثم من قال يقتل حقا لا آدمي قال العقوبة اذا تعلق بها حقان حق الله وحق لا آدمي ثم تاب سقط حق الله ويبقى حق لا آدمي من القود وهذا النائب اذا تاب سقط حق الله ويبقى حق لا آدمي ومن قال يقتل حد الله قال هو بمنزلة المحارب وقد يسوى بين من سب الله وبين من سب الرسول على ما سيأتي ان شاء الله تعالى وقولهم في المقدمة الثانية اذا ظهر التوبة وجب ان تقبلها منه قلنا هذا مبني على ان هذه التوبة مقبولة مطلقا وقد تقدم الكلام فيه ثم الجواب هنا من وجهين احدهما القول بموجب ذلك فانا نقبل منه هذه التوبة ونحكم بصحة اسلامه كما نقبل توبة القاذف ونحكم بعد الله وتقبل توبة السارق وغيرهم لكن الكلام في سقوط القتل عنه ومن تاب بعد القدرة لم يسقط عنه شيء من الحد والواجبة بقدر زائد على الردة او النقض ومن تاب قبلها لم تسقط عنه حقوق العباد اذا قبلنا توبته ان يظهر باقامة الحد عليه كسائر هؤلاء وذلك اننا نحن لا تنازع

في صحة توبته ومغفرة الله له مطلقا فان ذلك الى الله وانما الكلام في هل هذه
التوبة مسقطه للحد عنه وليس في الحديث ما يدل على ذلك فانا قد تقبل
اسلامه وتوبته وتقيم عليه الحد تطهيرا له وهذا جواب من يقتله حدا محضا
مع الحكم بصحة اسلامه الثاني ان هذا الحديث في قبول الظاهر اذا لم يثبت
خلافه بطريق شرعي و هنا قد ثبت خلافه وهذا جواب من يقتله لزندقته
وقد يجب به من يقتل الذمي ايضا بناء على انه زنديق في حال العهد
فلا يوثق باسلامه واما اسلام الحريري والمرند ونحوهما عند معاينة القتل
فانما جاز لاننا انما قاتلهم لان يسلموا ولا طريق الى الاسلام الا ما يقولونه
السنتم فوجب قبول ذلك منهم وان كانوا في الباطن كاذبين والالوجب
قتل كل كافر اسلم او لم يسلم ولا تكون المقاتلة حتى يسلموا بل يكون القتال
دائما وهذا باطل ثم انه قد يسلم الآن كارها ثم ان الله يجب اليه الايمان
وبزينة في قلبه كذالك اكثر من يسلم كرهته في المال ونحوه او لرهته
من السيف ونحوه ولا دليل يدل على فساد الاسلام الا كونه مكرها عليه بحق
وهذا لا يلتفت اليه واما هنا فانما نقتله لما مضى من جرمه من السب كما تقتل
الذمي لقتله النفس او لزنائه بمسئلة وكما تقتل المرند لقتله مسلما او لقطع الطريق
كما تقدم تقريره فليس مقصودنا بارادة قتله ان يسلم ولا تجب مقاتلته على
ان يسلم بل نحن نقتله جزاء له على ما آذانا ونكالا لامثاله عن مثل هذه الجريمة
فاذا اسلم فان صححنا اسلامه لم يمنع ذلك وجوب قتله كالحارب المرتد
او الناقض اذا اسلم بعد القدرة وقد قتل فانه يقتل وفاقا علماء وان حكم

بصحة اسلامه وان لم يصح اسلامه فالفرق بينه وبين الحربين ~~التي~~ ^{التي} ~~من~~ ^{من} وجهين • احدهما ان الحربي والمرئد لم يتقدم منه ما دل على ان باطنه ~~بجور~~ ^{بجور} ظاهر • بل اظهره للردة لما ارتد دليلا على ان ما يظهره من الاسلام صحيح وهذا ما زال مظهر الاسلام وقد اظهر ما دل على فساد عقده فلم يوثق بما يظهره من الاسلام بعد ذلك وكذلك ناقض العهد قد عاهدنا على ان لا يسب وقد سب قبيحت جنائته وغدره فاذا اظهر الاسلام بعد ان اخذ ليقتل كان اولي ان يخون ويقدر فاته كان ممنوعا من اظهار السب فقط وهو لم يف بذلك فكيف اذا اصبح ممنوعا من اظهاره واسراره ولم يكن له عذر فيما فعله من السب بل كان محرما عليه في دينه فاذا الميف به صار من المنافقين في العهد • الثاني • ان الحربي او المرتد نحن نطلب منه ان يسلم فاذا اعطانا ما اردناه بحسب قدرته وجب قبوله منه والحكم بصحته والسب لا يطلب منه الا القتل عينا فاذا اسلم ظهر انما اسلم ليدرا عن نفسه القتل الواجب عليه كما اذا تاب المحارب بعد القدرة عليه او اسلم او تاب سائر الحياة بعد اخذهم فلا يكون الظاهر صحة هذا الاسلام فلا يسقط ما وجب من الحد قبله وحقيقة الامر ان الحربي او المرتد يقتل لكفره حاضر ويقاقل ليسلم فلا يمكن ان يظهر وهو مقاتل او ماخوذ الاسلام الا مكرها فوجب قبوله منه اذ لا يمكن بذله الا هكذا وهذا السب والناقض لم يقتل لمقامه على الكفر او كونه بمنزلة سائر الكفار غير المعاهدين لما ذكرناه من الادلة الدالة على ان السب موثر في قتله ويكون قد بذل التوبة التي لم تطلب منه في حال

الإخذ للعقوبة فلا تقبل منه وعلى هذين المأخذين ينبنى الحكم بصحة
 اسلام هذا الساب في هذه الحال مع القول بوجوب قتله ١١ احد هاهنا لا يحكم
 بصحة اسلامه وهو مقتضى قول ابن القاسم وغيره من المالكية ١٢ والثاني
 يحكم بصحة اسلامه وعليه يدل كلام الامام احمد واصحابه في الذي مع
 اوجوب اقامة الحد واما المسلم اذا سب ثم قتل بعد ان اسلم فمن قال يقتل
 عقوبة على السب لكونه حق ادمي او حدا مصداقه قال بصحة هذا الاسلام وقبله
 وهذا قول كثير من اصحابنا وغيرهم وقول من قال يقتل من اصحاب الشافعي
 وكذلك من قال يقتل من سباب الله ومن قال يقتل لزندقة اجرى عليه
 اذا قتل بعد اظهار الاسلام احكام الزنادقة وهو قول كثير من المالكية
 وعليه يدل كلام بعض اصحابنا وعلى ذلك ينبنى الجواب عما احتج به من قبول
 النبي صلى الله عليه وسلم ظاهر الاسلام من المنافقين فان الحججة اما ان تكون
 في قبول ظاهر الاسلام منهم في الجملة فهذا الاحجة فيه من اربعة اوجه قد
 تقدم ذكرها ١٣ احد هاهنا ان الاسلام انما قبل منهم حيث لم يثبت عندهم خلافه
 وكانوا ينكرون انهم تكلموا بخلافه فاما ان البيعة تقوم عند رسول الله صلى الله
 عليه وسلم على كفر رجل بعينه فيكف عنه فهذا لم يقع قط الا ان يكون
 في مبادى الامر ١٤ والثاني ١٥ انه كان في اول الامر مأمورا في مبادى الامر
 ان يدع اذاهم ويصبر عليهم لمصلحة التاليف وخشية التنفير الى ان نسخ ذلك
 بقوله تعالى جاهد الكفار والمنافقين واغلب عليهم (الثالث) انا نقول بموجب
 فقبل من هذا الاسلام وتقيم عليه حد السب كما لو اتى حدا غيره وهذا

بجوابهم يصح ان يقاتلوه ويقتله حد الفساد السب (الرابع) ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يستغيب احدا منهم ويعرضه على السيف ليتوب من مقلته صلبوه عليه مع ان هذا يجمع على وجوبه فان الرجل منهم اذا شهد عليه بالكفر والنزقة فاملأه يقتل مينا او يستاب فان لم يتب والقتل واما الاكتفاء منه بمجرد الجموع فما اصل به قائلا بل اقل ما قيل فيه انه يكتفى منهم بالنطق بالشهادتين والبري من تلك المقالة فاذا لم تكن السيرة في المنافقين كانت هكذا علم ان ترك هذا الحكم لغوات شرطه وهو اما ثبوت النفاق او العجز عن اقامة الحد او مصلحة التاليف في حال الضعف حتى قوى الدين فنسخ ذلك وان كان الاحتجاج بقبول ظاهر الاسلام ممن سب فضله جواب خامس وهو انه صلى الله عليه وسلم كان له ان يعفو عن شتمه في حياته وليس هذا العفو لاحد من الناس بعده واما تسمية الصحابة السابقين غادرا محاربين فبيان لخل دمه وليس كل من نقض العهد وحارب سقط القتل عنه باسلا منه بدليل ما لو قتل مسلما او قطع الطريق عليه او زنا بمسلمة بل تسميته محاربا مع كون السب فسادا يوجب دخوله في حكم الآية كما تقدم واما الذين هجوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وسبوه ثم عفا عنهم فالجواب عن ذلك كله قد تقدم في المسئلة الاولى لما ذكرنا قصصهم وبيان ان السب ضلبي فيه حق الرسول اذا علم انه ان يعفو وان يتقم (٧) هؤلاء ما يدل على ان العقوبة انما استقطعت عنهم مع عفوهم وصفحهم لمن تأمل احوالهم معه والتفريق بينهم وبين من لم يهجه ولم يسبه وايضا فمؤلا كانوا محاربين والحربي لا يؤخذ بما اصابه من المسلمين

من دم او مال او عرض و المسلم و المعاهد يوخذ بذلك و قولهم الذي يعتقد
حل السب كما يعتقد الحربي و ان لم يعتقد حل الدم و المال غلط فان عقد
الذمة منع من الطعن في ديننا و واجب عليهم الكف عن ان يسبوا نبينا كما
منعهم دماءنا و اموالنا و ابلغ فهو ان لم يعتقد تحريمه للدين فهو يعتقد تحريمه
للعهد كاعتقادنا نحن في دمايتهم و اموالهم و اعراضهم و نحن لم نعاهد هم على
ان لكف عن سب دينهم الباطل و اظهار معائبهم بل عاهدناهم على ان يظهر في
دارنا ما شئنا و ان يلتزموا اجريان احكامنا عليهم و الا فاني الصغار و اما قولهم
الذي اذا سب فاما ان يقتل لكفره و حرا به كما يقتل الحربي الساب او يقتل
حد من الحد و دة قلنا هذا تقسيم منتشر بل يقتل لكفره و حرا به بعد
الذمة و ليس من حارب بعد الذمة بمنزلة الحربي الاصل فان الذي اذا
قتل مسلما اجتمع عليه انه نقض العهد و انه وجب عليه القود فلو عطاولي الدم
قتل لنقض العهد بهذا الفساد و كذلك سائر الامور المضرة بالمسلمين يقتل بها
الذي اذا فعلها و ليس حكمه فيها حكم الحربي الاصل اجماعا و اذا قتل الحرا به
و فساد بعد العهد فهو حد من الحد و دفلا تنافي بين الوصفين حتى يجعل احدهما
قسما للآخر و قد بينا بالا دلة الواضحة ان قتله ليس لمجرد كونه كافرا غير
ذي عهد بل حد او عقوبة على سب نبينا الذي اوجب عليه الذمة تركه
و الامساك عنه مع ان السب مستلزم لنقض العهد العاصم لدمه و انه يصير
بالسب محاربا غادرا و ليس هو كحد الزنا و نحوه مما لا مضرة علينا فيه و انما
اشبه الحدود به حد المحاربة و اما قولهم ليس في السب اكثر من انتهاك العرض و هذا

القدر لا يوجب الا الجلب في الكلام عنه ثلاثة اجوبة * احدها * ان هذا كلام
 في رأس المسئلة فانه اذا لم يوجب الا الجلب والامور الموجبة للجلب لا تقتضي
 العهد لم ينتقض العهد به كسب بعض المسلمين وقد قدمنا الدلالات التي لا تحمل
 مخالفتها على وجوب قتل الذمي اذا فعل ذلك وانه لا عهد له يعصم دمه مع ذلك
 وبين ان انتهاك عرض عموم المسلمين يوجب الجلب واما انتهاك عرض الرسول
 فانه يوجب القتل وقد صولح على الامساك على العرضين فمضى انتهاك عرض
 الرسول فقد اتى بما يوجب القتل مع التزامه ان لا يفعله فوجب ان يقتل
 كما لو قطع الطريق او زنى والتسوية بين عرض الرسول وعرض غيره في مقدار
 العقوبة من افسد القياس والكلام في الفرق بينها بعد تكلفا فانه
 عرض قد اوجب الله على جميع الخلق ان يقابلوه من الصلاة والسلام والثناء
 والمدح والمحبة والتعظيم والتعزير والتوقير والتواضع في الكلام والطاعة
 للامر ورعاية الحرمه في اهل البيت والاصحاب بالاخفاء به على احد من علماء
 المؤمنين * عرض به قام دين الله وكتابه وعباده المؤمنين * به وجبت الجنة
 لقوم والنار لآخرين * به كانت هذه الامة خیرامة اخرجت للناس * عرض
 قرن الله ذكره بذكر مومنينه وبينه في كتابه واحد وجعل يمينه يمينه له
 وطاعته طاعة له واذا اذى له الى خصائص لا تخص ولا يقدر قدرها فيلحق لو لم يكن
 سبه كفرا ان تجعل عقوبة منتهك هذا العرض كمقوبة منتهك عرض غيره
 * وثو فرضنا * ان قد نبيا بعثه الى امة ولم يوجب على امة اخرى ان يؤمنوا
 به عموما ولا خصوصا فسه رجل ولعنه عالما بنبوته الى اولئك افيجوز ان

يقتل ان عقوبته وعقوبة من سبوا احد من المؤمنين سواء هذا القصد من
قياس الذين قالوا ان البيع مثل الربا قولهم الذي يعتقد حل ذلك قلنا .
لانسلم فان العهد الذي بيننا وبينه حرم عليه في دينه السب كما حرم عليه
دماء ما هو اهلها واهلها فلو اذا اظهر السب يدري انه قد فعل عظيمة من
العظائم التي لم تصالحه عليها ثم ان كان يعلم ان عقوبة ذلك عندا القتل فيها والا
فلا يجب لان مرتكب الحدود يكفيه العلم بالتحريم كمن زنى او سرق او شرب
او قذف او قطع الطريق فانه اذا علم تحريم ذلك عوقب بالعقوبة المشروعة
ولن كان يظن ان لا عقوبة على ذلك وان عقوبته دون ما هو مشروع وايضا
فان دينهم لا يبيح لهم السب واللعنة للنبي وان كان ديننا باطلا اكثر ما يعتقدون
انه ليس بنبي او ليس عليهم اتباعه اما ان يعتقدون ان لعنته وسبه جائزة
فكثير منهم او اكثرهم لا يعتقدون ذلك على ان السب نوعان احدهما .
ما كفروا به واعتقدوه . والثاني . ما لم يكفروا به فهذا الثاني لا ريب
انهم لا يعتقدون حله . واما قولهم صولح على ترك ذلك فاذا فعله انتقض
العهد فانه اذا فعله انتقض صده وعوقب على نفس تلك الجريمة والا كان
يستوى حال من ترك العهد ولحق به دار الحرب من غير اذى لنا وحال من
قتل وسرق وقطع الطريق وشتم الرسول مع نقض العهد وهذا لا يجوز
واما قولهم كون القتل حدا حكم شرعي يفتقر الى دليل شرعي فصحيح
وقد تقدمت الدالة الشرعية من الكتاب والسنة والاثر والنظر
الدالة على ان نفس السب من حيث خصوصيته موجب للقتل ولم يثبت

ذلك استحصانا صرفا واستصلا حاصضا بل ابتناء بالانجيليين والآثار
الصحابية وما دل عليه ايماء الشارع وتبيينه وبما دل عليه الكتاب والسنة
والسنة واجماع الامة من الخصوصية لهذا السب والحرمة لهذا
العرض التي يوجب ان لا يصونه الا القتل لاسيما اذا قوى الداعي على انتهاكه
وخفة حرمة بخفة عقابه وصغر في القلوب مقدار من هوا عظم العالمين
قدرا اذا ما وى في قدر العرض زيد او عمرا وتضميض بذكره اعداء الدين
من كافر غادر و منافق ما كره فكل يستريب من قلب الشريعة ظهرا لبطن ان
محاسنها توجب حفظ هذه الحرمة التي هي اعظم حرمانات المخلوقين وحرمتها
متعلقة بحرمة رب العالمين بسفك دم واحد من الناس مع قطع النظر عن
الكفر والارتداد فانها مفسدتان لتصادهما في معنى التعداد ولنا الان تكلم
في المصالح المرسلة فاننا لم نحتاج اليها في هذه المسئلة لما فيها من الادلة الخاصة
الشرعية وانما ننبه على عظم المصلحة في ذلك بيانا لحكمة الشرع لان القلوب
الى ما فهمت حكمته اسرع اتقيادا والنفوس الى ما تطالع على مصلحته اعطش
اكبادا ثم لو لم يكن في المسئلة نص ولا اثر لكان اجتهاد الراى يقضى بان
يجعل القتل عقوبة هذا الجرم لخصوصه لا لعموم كونه كفرا او ردة حتى
لو فرض تجرده عن ذلك لكان موجبا للقتل اخذاه من قاعدة العقوبات
في الشرع فانه يجعل اعلى العقوبات في مقابلة ارفع الجنائيات و اوسطها في مقابلة
اوسطها وادناها في مقابلة ادناها فهذا الجناية اذا انفردت تمتنع ان تجعل في
مقابلة الاذى فتقابل بالجلد او الحبس تسوية بينها وبين الجنابة على عرض

زيد وعمر وفاته لا ينبغي على من له ادنى نظر باسباب الشرع ان هذا من افسد
 انواع الاجتهاد ومثله في الفساد خلوها عن عقوبة تخصها واما جعله في الاوسط
 كما اعتقده المهاجرين ابي امية حتى قطع يد الجارية السابة وقلع ثنيها فباطل
 ايضا كما انكره عليه ابو بكر الصديق رضى الله عنه لان الجناية جنائية على
 اشرف الحرمات ولا نه لا مناسبة بينها وبين اوسط العقوبات من قطع
 عضو من الاعضاء فتعين ان تقابل باعلى العقوبات وهو القتل ولو نزلت بنا نازلة
 السب وليس معانفيا اثر يتبع ثم استراب مستريب في ان الواجب الحاقها باعلى
 الجنايات لما عدم من بصراء الفقهاء ومثل هذه المصلحة ليست مرسله بحيث ان لا يشهد
 لها الشرع بالاعتبار فاذا فرض انه ليس لها اصل خاص تلحق به ولا بد من الحكم فيها
 فيجب ان يحكم فيها بما هو اشبه بالاصول الكلية واذا لم يعمل بالمصلحة لزم العمل
 بالمفسدة والله لا يحب الفساد ولا شك ان العلماء في الجملة من اصحابنا وغيرهم
 قد يختلفون في هذا الضرب من المصالح اذ لم يكن فيها اثر ولا قياس
 خاص والامام احمد قد يتوقف في بعض افرادها مثل قتل الجاسوس المسلم
 ونحوه ان جعلت من افرادها وربما عمل بها وربما تركها اذ لم يكن معه فيها
 اثر او قياس خاص ومن تأمل تصاريف الفقهاء علم انهم يضطرون الى
 رعايتها اذا لم يخالف اصلا من الاصول ولم يخالف في اعتبارها الطوائف
 من اهل الجدل والكلام من اصحابنا وغيرهم ولو انهم خاضوا مخاض
 الفقهاء لعلموا انه لا بد من اعتبارها وذوق الفقه ممن تلج فيه شيء والكلام
 على حواشيه من غير معرفة اعيان المسائل شيء آخر واهل الكلام والجدل

انما يتكلمون في القسم الثاني فيلزمون غيرهم ما لا يقدر على التزامه
ويتكلمون في الفقه كلام من لا يعرف الا الامور الكلية وعمومات اجابلية
وللتفصيل خصوص نظر ودلائل يدركها من عرف اعيان المسائل
هو اثبتناه ايضا بالقياس الخاص وهو القياس على كل من ارتد و نقض
العهد على وجه يضر المسلمين مضرة فيها المعقوبة بالقتل وبيننا ان هذا اخص من
مجرد الردة ومجرد نقض العهد وان الاصول فرقتهما بينهما * واثبتناه ايضا
بالتأني لحقن دمه وبيننا ان هذا حل دمه بما فعله والادلة العاصمة لمن اسلم
من مرتد و ناقض لا تناوله لفظا ولا معنى * وقولهم * القياس في الاسباب
لا يصح خلاف ما عليه الفقهاء وهو قول باطل قطعا لكن ليس هذا موضع
الاستقصاء في ذلك * وقولهم معرفة نوع الحكمة وقد رها متعذره * قلنا *
لانسلم هذا على الاطلاق بل قد يمكن وقد ينعذر بل ربما علم قطعا لان
الفرع مشتمل على الحكمة الموجودة في الاصل وزيادة قولهم هو يخرج
السبب عن ان يكون سببا ليس كذلك فان سبب السبب لا يمنع ان يكون
سببا والاضافة الى السبب لا يقدح في الاضافة الى سبب السبب والعلم
بها ضروري * واما قولهم * ليس في الجنايات الموجبة للقتل حدا ما يجوز
الحاق السبب بها * قلنا * بل هو يلحق بالردة المقترنة بما يغلظها والنقض
المقترن بما يغلظه وان الفساد الحاصل في السبب ابلغ من الفساد الحاصل بتلك
الامور المغلظة كما تقدم بيانه بشواهد * من الاصول الشرعية على ان هذا
الحكم مستغن عن اصل يقاس به بل هو اصل في نفسه كما تقدم ثم ان هذا

الكلام مقابل بما هو انور منه فيالوا بهر منه برهانا وذلك ان القول بوجوب الكف من هذا الساب بهد الاتفاق على حل دمه قول لادليل عليه الاقياس له على بعض المرتدين وناقض المهد مع ظهور الفرق بينهما ومن قاس الشيء على ما بينهما فينارقه كان قياسه فاسدا فان جعل هذا سببا عاصما لقياس السبب على سبب مع تباينهما في نوع الحكمة وقدرها ثم انه اخلا للسبب الذي هو اعظم الجنابة على الاعراض من العقوبات ولا عهد لنا بهذا في الشرع فهو اثبات حكم خارج عن القياس وجعل لكونه موجبا للقتل موجبا لكونه اهون من اعراض الناس في باب السقوط وهذا تعليق على العلة ضد مقتضاها وخروج عن موجب الاصول فان العقوبات لا يكون تغلظها في الوجوب سببا لتخفيفها في السقوط قط لكن ان كان جنسها مما يسقط سقطت خفيفة كانت او غليظة كحقوق الله في بعض المواضع ولم تسقط خفيفة كانت او غليظة كحقوق العباد ثم ان القول باستتابة الساب قول يخالف كتاب الله ويخالف صريح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنة خلفائه واصحابه والقول بان لاحق للرسول على الساب اذا اسلم الذمي او المسلم ولا عقوبة له عليه قول يخالف المعروف من سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويخالف اصول الشريعة وينبت حكما ليس له اصل ولا نظير الا ان يلحق بما ليس مثاله الجواب الثاني اننا لم ندع مجرد السبب موجب للقتل وانما بينا ان كل سبب فمحرارة وتقص للمهد بما يضر المسلمين فيقتل بمجموع الامرين السبب وفتنة المهد ولا يجوز ان يقال خصوص السبب عدم التأثير فان فساد

هذا معلوم قطعاً بما ذكرناه من الأدلة القاطعة على تأثيره وإذا كان كذلك لم نشيئه سبباً خارجاً عن الأسباب الممهودة وإنما هو مغلف بالسبب المذكور وهو الكفر كما أن قتل النفوس موجب لحل دمه ثم إن كان قد قتل في المحاربة تغلف بحتم القتل والابقى الأمر فيه إلى الأولياء ومعلوم أن المقتول من قطاع الطريق لا يقال فيه قتل قوداً ولا قصاصاً حتى يرتب عليه أحكام من يجب عليه القود وإنما يضاف القتل إلى خصوص جنايته وهو القتل في المحاربة كذلك هنا الموجب هو خصوص المحاربة وقولهم الأدلة مترددة بين كون القتل لمجرد المحاربة أو لخصوص السب قلناه هي نصوص في أن السب مؤثر تأثيراً زائداً على مطلق تأثير الكفر الخالي عن عهد فلا يجوز إهمال خصوصه بعد اعتبار الشرع له وإن يقال إنما المؤثر مجرد ما في ضمنه وطيه من زوال العهد ولذلك وجب قتل صاحبه عيناً من غير تخيير كما قررنا دلالة فيما مضى وإذا كان كذلك فليس مع المخالف ما يدل على أن القتل المباح يستقط بالاسلام وإن كان هذا من فروع الكفر كما أن الذمي إذا استحل دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم فانتبهكها لاعتقاده أنهم كفار وإن ذلك حلال لهم منهم ثم أسلم فإنه يعاقب على ذلك أما بالقتل إن كان فيها ما يوجب القتل أو بغيره ولذا لك لو استحل ذلك ذمي من ذمي مثل أن يقتل نصراني يهودياً أو يأخذ ماله لاعتقاده أن ذلك حلال له أو يقذفه أو يسبه فإنه يعاقب على ذلك عقوبة مثله وإن أسلم وكذلك لو قطع الطريق على قافلة فيهم مسلمون ومعاهدون فقتل بعض أولئك المسلمين أو المعاهد بن قتل لأجل ذلك حتماً

وانقض عهد . وان اسلم بعد ذلك وان كان هذا من فروع الكفر فهذا
رجل انتقض عهده . بامر ينفذ حله قبل العهد ولو فعله مسلم لم يقتل عند كثير
من الفقهاء اذا كان المقتول ذميا وكل واحد من الكفر ومن القتل مؤثر في قتله
وان كان عهده . انما زال بهذا القتل فهذا نظير السب ثم لو اسلم هذا لم يسقط
عنه القتل بل يقتل اما احدا او قصاصا سواء كان ذلك القتل مما يقتل به المسلم
بان يكون المقتول مسلما ولا يقتل به بان يكون المقتول ذميا وعلى التقديرين
يقتل هذا الرجل بعد اسلامه لقطع الطريق مثلاً و قتله ذلك المعاهد من
غير اهل دينه وان كان انما فعل هذا مستحلاً له لكفره . وهو قد تاب من
ذلك الكفر فنكون التوبة منه توبة من فروع الكفر وذلك لان هذا الفرع
ليس من لوازم الكفر بل هو محرم عليه في دينه لاجل الذمة كما ان تلك الدماء
والاموال محرمة عليه لاجل الذمة ومنشأ الغلط في هذه المسئلة اعتقاد
ان الذمي يستبيح هذا السب فان هذا غلط اذ لا فرق بالنسبة اليه بين اظهار
الظعن في دين المسلمين وبين سفك دماهم واخذوا موالم اذ الجميع انما حرمة
عليهم العهد لا الدين المجرد فكيف لم يندرج اخذه لعرض بعض الامة
او لعرض واحد من غير اهل دينه من اهل الذمة في ضمن التوبة من كفره مع
انه فرعه واندرج اخذه لعرض نبينا صلى الله عليه وسلم في ضمن التوبة من
كفره . (الجواب الثالث) انه هب انما يقتل للكفر والحراب فقول الاسلام
يسقط القتل الثابت للكفر والحراب بالاتفاق غلط وذلك انا انما اتفقنا على
انه يسقط القتل الثابت للكفر والحرب الاصل فان ذلك اذا اسلم لم يؤخذ

احساب في الجاهلية من دم او مال او عرض للمسلمين اما الحرب الطاري
 فمن الذي وافق على ان القتل الثابت بجميع انواعه يسقط بالاسلام نعم وافق
 على ما اذا نقض العهد بما لا ضرر على المسلمين فيه ثم اسلم اما اذا اسلم ثم خارب
 وافسد بقطع طريق اوزنا بمسلة او قتل مسلم او طعن في الدين فهذا يقتل بكل حال
 كما دل عليه الكتاب والسنة وهو يقتل في مواضع بالاجماع كما اذا قتل في الحاربة
 وحيث لم يكن مجمعا عليه فهو كمثل النزاع والقرآن يدل على انه يقتل لانه
 انما استثنى من تاب قبل القدرة في الجملة فهذه المقدمة ممنوعة والتمييز بين انواع
 الحرب يكشف اللبس واما ما ذكره من ان الكافر والمسلم اذا سب فيما
 بينه وبين الله وقذف الانبياء ثم تاب قبل الله توبته ولم يطالبه النبي بموجب
 قذقه في الدنيا ولا في الآخرة وان الاسلام يجب قذف اليهود لمريم وابنها
 وقولهم في الانبياء والرسل فهو كما قالوا ولا ينبغي ان يستراب في مثل هذا
 وقد صرح بعض اصحابنا وغيرهم وقالوا انما الخلاف في سقوط القتل عنه اما توبته
 واسلامه فيما بينه وبين الله فمقبولة فان الله يقبل التوبة عن عباده من الذنوب
 كلها وعموم الحكم في توبة المسلم والذي فاما توبة المسلم فقد تقدم القول
 فيها واما توبة الذي من ذلك فان كان ذلك السب ليس ناقضا للعهد بان
 يقوله سرا فتوبته منه كتوبة الحربي من جميع ما يقوله ويفعله وتوبة الذي
 من جميع ما يقر عليه من الكفر فان هذا لم يكن ممنوعا بمقد الذمة وليس كلامنا
 فيه وبه يخرج الجواب عما ذكره فان السب الذي قامت الادلة على مغفرته
 بالاسلام ليس هو السب الذي يتنقض به عهد الذي اذا فعله وانما فرق

في الذي بين الجهر بالسب والامرار به بخلاف المسلم لان ما يسره من
السب لا يمنعه منه ايمان ولا امان الا ترى انه لو قد فواحدا من المسلمين سرا
مستحلا لك ثم اسلم كان كما لو قد فوه وهو حربي ثم اسلم ومعلوم ان الكافر
الذي لا عهد معه يمنعه من شيء متى اسلم سقط عنه جميع الذنوب تبعا للكفر
نعم لو اتى من السب بما يعتقد محرما في دينه ثم اسلم ففي سقوط حق المسبوب
هنا نظر ونظيره ان يسب الانبياء بما يعتقد محرما في دينه واما ان كان السب
ناقضا للعهد فاظهاره له مستحلا له في الاصل وغير مستحل كقتله المسلم مستحلا
او غير مستحل فالتوبة هنا تسقط حق الله في الباطن واما اسقاطها لحق الآدمي
ففيه نظر والذي يقتضيه القياس انه كتوبة المسلم ان كان قد بلغ المشتوم
خلا بد من استحلاله وان لم يبلغه ففيه خلاف مشهور وذلك لانه حق
آدمي يعتقد محرما عليه وقد انتهكه فهو كما لو قتل المعاهد مسلما سرا ثم اسلم
وتاب او اخذ له مالا سرا ثم اسلم فان اسلامه لا يسقط عنه حق الآدمي
الذي كان يعتقد محرما بالعهد لا ظاهرا ولا باطنا وهذا معنى قول من قال
من اصحابنا ان توبته فيما بينه وبين الله مقبولة فان الله يقبل التوبة من الذنوب
كلها وان الله يقبل التوبة من حقوقه مطلقا واما من حقوق العباد فان التوبة لا تبطل
حقوقهم بل اما ان يستوفيا صاحبها من ظلمه او يعرضه الله عنها من فضله العظيم
وجماع هذا الامر ان التوبة من كل شيء كان يستحله في كفره تسقط حقوق الله
وحقوق العباد ظاهرا وباطنا لكن السب الذي تتكلم فيه هو السب الذي
يظهره الذي وليس هذا مما كان يستحله كما لم يكن يستحل دماءنا واموالنا وان

كان ذلك مما يستعله لولا العهد وقد تقدم ذكر هذا ويرى الدين البهائي
 يحرم عليه في دينه كثيرا مما كان يعتقد حلالا لولا العهد ^{والتوبة}
 نوبة المرتد من السب الذي يعتقد صحته هو اما ما لم يكن يستعله يؤطو
 اظهار السب ففيه حق لله وحق للآدمي فتوبته تسقط فيها
 بينه وبين الله حقه لكن لا يلزم ان تسقط حق الآدمي في الباطن فهذا
 الكلام على قبول التوبة فيما بينه وبين الله وحينئذ فالجواب من
 وجوه (احدها) ان الموضع الذي ثبت فيه قبول توبته فيما بينه وبين الله
 من حق الله وحق عباده ليس هو الموضع الذي ينتقض فيه عهد به ويقتل
 وان تاب فان ادعى انه يسقط حق العباد في جميع الصور فهذا محل منع
 لمفاهيه من الخلاف فلا بد من اقامة الدلالة على ذلك والادلة المذكورة
 لم تتناول السب الظاهر الذي ينتقض به العهد (الوجه الثاني) ان صحة
 التوبة فيما بينه وبين الله لا تسقط حقوق العباد من العقوبة المشروعة
 في الدنيا فان من تاب من قتل او قذف او قطع طريق او غير ذلك فيما
 بينه وبين الله فان ذلك لا يسقط حقوق العباد من القود وحق القذف
 وضمان المال وهذا السب فيه حق للآدمي فان كانت التوبة يغفر له بها ذنبه
 المتعلق بحق الله وحق عباده فان ذلك لا يوجب سقوط حقوق العباد
 من العقوبة (الوجه الثالث) ان من يقول بقبول التوبة من ذلك
 في الباطن بكل حال يقول ان توبة العبد فيما بينه وبين الله ممكنة من جميع
 الذنوب حتى انه لو سب امرا واحدا من الناس موثق ثم تاب واستغفر له

بذل منهم لم يرضوا عن نصرته الا يسفاك دمه ولا يكلف الله نفسا الا وسعها فكذا ذلك ساء
الانبياء والارسل لو لم تقبل توبته وتغفر ذنوبه لانسد باب التوبة وقطع طريق
المغفرة والرحمة . وقد قال تعالى لمنهي عن الغيبة يجب احذكم ان ياكل
لحم اخيه ميتا فكرهوه واتقوا الله ان الله توراب رحيم . فلم . ان المغتاب
له سبيل الى التوبة بكل حال وان كان الذي اغتصب ميتا او غائبا بل اصح
الروايتين ليس عليه ان يستعمله في الدنيا اذ لم يكن علم فان فساد ذلك
اكثر من صلاحه وفي الاثر كفارة الغيبة ان تستغفر لمن اغتصبته . وقد قال
تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات . اما . اذا كان الرسول حيا وقد بلغه
السب فقد يقول هنا ان التوبة لا تصح حتى يستحل الرسول ويعفو الرسول
عنه كما فعل انس بن زعيم وابوسفيان بن الحارث وعبد الله بن
ابي امية وعبد الله بن سعد بن ابي سرح وابن الزبير واحمد بن
القيتين وكعب بن زهير وغيرهم كما دللت عليه السيرة لمن تدبرها
وقد قال كعب بن زهير .

نبئت ان رسول الله اوعدني . والعفو عند رسول الله مأمول
وانما يطلب العفو في شيء يجوز فيه العفو والانتقام وانما يقال اوعده اذا كان حكم
الايام باقيا بعد الاسلام والافلو كان الايام معلقا ببقائه على الكفر لم يبق ايام
اذا انقر هذا فصحة التوبة فيما بينه وبين الله وسقوط حق الرسول بما ابداه
من الايمان به الموجب لحقوقه لا يمنع ان يقيم عليه حد الرسول اذا ثبت عند
السلطان وان اظهر التوبة بعد ذلك كالتوبة من جميع الكبائر الموجبة للعفو بات

المشروعة سواء كانت حقه او حق لآدمي فان توبة العبد فيما يتوب بين الله
بحسب الامكان صحيحة مع انه اذا ظهر عليه اقيم عليه الحد وقد اسلفنا ان الحق
الرسولي فيه حق لله وحق لآدمي وانه من كلا الوجهين يجب استيفاؤه
اذا رفع الى السلطان وان اظهر الجاني التوبة بعد الشهادة . واما ما ذكره
من كون سب الرسول ليس باعظم من سب الله وان ما فيه من الشرف فلاجله
ففي الجواب عنه طريقان (احدهما) انه لا فرق بين البابين فان سب الله
ايضا يقتل ولا تسقط التوبة القتل عنه اما لكونه دليلا على الزندقة في الايمان
والامان او لكونه ليس مجرد ردة ونقض وانما هو من باب الاستخفاف بالله
والاستهانة ومثل هذا لا يسقط القتل عنه اذا تاب بعد الشهادة عليه كما لا يسقط
القتل عنه اذا انتهك محارمه فان انتهك حرمة اعظم من انتهك محارمه
ومياتي ان شاء الله تعالى بيان ذلك . ومن قاله من اصحابنا وغيرهم ومن
اجاب بهذا لم يورد عليه صحة اسلام النصراني ونحوه وقبول توبتهم لانه
لا خلاف في قبول التوبة فيما بينه وبين الله وفي قبول التوبة مطلقا اذا لم يظهروا
السب وانما الخلاف فيما اذا اظهر النصراني ما هو سب وطعن ود عاودهم الى التوبة
لا يمنع اقامة الحد ود عليهم اذا كانوا معا هدين كقوله سبحانه تعالى ان الذين
فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا . وكانت فتنهم انهم القوم في النار حتى
كفروا او لو فعل هذا امعا هدي بمسلم فانه يقتل وان اسلم بالاتفاق وان كانت
توبته فيما بينه وبين الله مقبولة . وايضا . فان مقالات الكفار التي يعتقدونها
ليست من السب المذكور فانهم يعتقدون هذا تعظيما لله ودينه وانما الكلام

في الدين الذي هو سب الله تعالى وغيره من الناس و فرق بين من يتكلم
في حقه بكلام يتقدمه تعظيما له وبين من يتكلم بكلام يعلم انه استهزاء به
واستخفاف به ولهذا فرق في القتل والزنا والسرقه والشرب والقذف
ونحوهن بين المستحل لذلك المحدث وبين من يعلم التحريم وكذلك قول
النبي صلى الله عليه وسلم لا تسبوا الدهر فان الله هو الدهر وقوله فيما يروى
عن ربه عز وجل يؤذيني ابن آدم سب الدهر وانا الدهر يبدى الامرا قلب
الليل والنهار فان من سب الدهر من الخلق لم يقصد سب الله سبحانه وانما قصد
ان يسب من فعل به ذلك الفعل مضيغا له الى الدهر فيقع السب على الله لانه هو
الفاعل في الحقيقة وسواء قلنا ان الدهر اسم من اسماء الله تعالى كما قال نعيم بن
حماد او قلنا انه ليس باسم وانما قوله انا الدهر اى انا الذى اعمل ما ينسبونه
الى الدهر ويوقعون السب عليه كما قاله ابو عبيدة والا كثرون ولهذا
لم يكفر من سب الدهر ولا يقتل لكن يؤدب ويعزر لسوء منطوقه والسب
المذكور في قوله تعالى ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله
عدوا بغير علم وقد قيل ان المسلمين كانوا اذا سبوا آلهة الكفار وسب الكفار
من ياحرمم بذلك والهمم الذين يعبدونه معرضين عن كونه ربههم والهمم
فيقع سبهم على الله لانه الهنا ومعبودنا فيكونوا سائين لموصوف وهو الله سبحانه
ولهذا قال سبحانه عدوا بغير علم وهو شبيه بسب الدهر من بعض الوجوه
وقيل كانوا يصرحون بسب الله عدوا وغلوا في الكفر قال قتادة كان المسلمون
يسبون اصنام الكفار فيسبوا الكفار الله بغير علم فانزل الله ولا تسبوا الذين

يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم . وقال ايضا كل من يسبوا الله
يسبون او ثان الكفار فيردون ذلك عليهم فنهام الله تعالى ان يستسبوا لهم
قوما جهلة لا علم لهم بالله وذلك انه في اللجاجة ان يسب الجاهل من يعظمه
مر ازمة لعدوه اذا كان يعظمه . ايضا كما قال بعض الحكماء

سبوا عليا كما سبوا عتيقكم . كفرا بكفروا بما نأبأ بآيمان

وكما يقول بعض الجهال مقابلة الفاسد بمثله وكما قد تحمل بعض جهال المسلمين
الحجة على ان يسب عيسى اذا جاهره المحاربون بسب رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهذا من الموجبات للقتل .

الطريقة الثانية في طريقة من فرق بين سب الله وسب رسوله . وذلك
من وجوه (احدها) ان سب الله حق محض لله وذلك يسقط بالتوبة
كالزنا والسرقة وشرب الخمر وسب النبي صلى الله عليه وسلم فيه حقان لله
وللعبد ولا يسقط حق الآدمي بالتوبة كالقتل في المحاربة هذا فرق
القاضي ابي يعلى في خلافه (الوجه الثاني) ان النبي صلى الله عليه وسلم تلحقه
المعرة بالسب لانه مخلوق وهو من جنس الآدميين الذين تلحقهم المعرة
والغضاضة بالسب والشتم وكذلك يثابون على سبهم ويعطيهم الله من
حسنات الشاتم او من عنده عوضا على ما اصابهم من المصيبة بالشتم فمن
سبه فقد انتقص حرمة و الخالق سبحانه لا تلحقه معرة ولا غضاضة بذلك
فانه منزّه عن حقوق المنافع والمضار كما قال سبحانه فيما يرويه عنه رسوله
صلى الله عليه وسلم يا عبادي انكم لن تبلغوا ضري فتضروني ولن تبلغوا

نفي فتتقوني • واذا كان سب النبي صلى الله عليه وسلم قد يؤثر انتقامه
في النفوس وتلحقه بذلك معرة وضمير وربما كان سبياً للتفكير عنه وقلة
هيئته وسقوط حرمة شرعت العقوبة على خصوص الفساد الحاصل بسببه
فلا تسقط بالتوبة كالعقوبة على جميع الجرائم • واما • سب الله سبحانه
فانه يضر نفسه بمنزلة الكافر المرتد فتب تأب زال ضرر نفسه فلا يقتل وهذا
الفرق ذكره طوائف من المالكية والشافعية والحنبلية • منهم القاضي
عبد الوهاب بن نصر • والقاضي ابو يعلى في المهرد • وابو علي بن البناء •
وابن عقيل وغيرهم وهو يتوجه مع قولنا ان سب النبي صلى الله عليه وسلم
حد لله كالزنا والسرقة يورث ذلك ان القذف بالكفر اعظم من القذف
بالزنا ثم لم يشرع عليه حد مقدركما شرع على الرمي بالزنا وذلك لان
المقذوف بالكفر لا يلحقه العار الذي يلحقه بالرمي بالزنا لانه بما يظهر من
الايان يعلم كذب القاذف وبما يظهر من التوبة تزول عنه تلك المعرة
بخلاف الزنا فانه يستسربه ولا يمكنه اظهار البراءة منه ولا تزول معرته
في عرف الناس عند اظهار التوبة فكذلك سب الرسول يلحق بالدين
واهل من المعرة ما لا يلحقهم اذ سب الله لكون المنا في سب الله ظاهراً
مطوماً لكل احد يشترك فيه كل الناس (الوجه الثالث) ان النبي
صلى الله عليه وسلم انما يسب على وجه الاستخفاف به والاستهانة وللنفوس
الكافرة والمنافقة الى ذلك داع من جهة الحسد على ما آتاه الله من فضله
ومن جهة المخالفة في دينه ومن جهة الاتقار تحت حكم دينه وشرعه

ومن جهة للمراغمة لاخته وكل مفسدة يكون اليها داعا من شرع العقوبة عليا حدا وكل ما شرعت العقوبة عليه لم يسقط بالتوبة الجزائم واماسب الله سبحانه فانه لا يقع في الغالب استغفارا واستهانة وتاميل تدبنا واعتقادا وليس للنفوس في الغالب داع الى القاء السب الا عن اعتقاد برونه تعظيما وتمجيدا او اذا كان كذلك لم يحتج خصوص السب الى شرع زاجر بل هو نوع من الكفر فيقتل الانسان عليه كرده وكفره الا ان يتوب وهذا الوجه من غط الذي قبله والفرق بينهما ان ذلك يان لان مفسدة السب لا تزول باظهار التوبة بخلاف مفسدة سب الله تعالى . والثاني . يان لان سب الرسول اليه داع طبعي فيشرع الزجر عليه لخصوصه كشرب الخمر وسب الله تعالى ليس اليه داع طبعي فلا يحتاج لخصوصه الى زجر آخر كشرب البول واكل الميتة والدم (الوجه الرابع) ان سب النبي صلى الله عليه وسلم حد وجب لسب آدمي ميت لم يعلم انه عفا عنه وذلك لا يسقط بالتوبة بخلاف سب الله تعالى فانه قد علم انه قد عفا عنه سبه اذا تاب وذلك ان سب الرسول متردد في سقوط حده بالتوبة بين سب الله وسب سائر الادميين فيجب الحاقه باشبه الاصلين به ومعلوم ان سب الادمي انما لا تسقط عقوبته بالتوبة لان حقوق الادميين لا تسقط بالتوبة لانهم يتتفعون باستيفاء حقوقهم ولا يتتفعون بتوبة التائب فاذا تاب من اللادمي عليه حق قصاص او قذف فان له ان ياخذه منه ليتتفع به تشفيا ودرك ثار وصيانة عرض وحق الله قد علم سقوطه بالتوبة لانه سبحانه انما

اوجب الحقوق لينتفع بها العباد فاذا رجعوا الى ما ينفعهم حصل مقصود الايجاب
وحيث فلا ريب ان حرمة الرسول الحقت بحرمة الله من جهة التغليظ لان
الطعن فيه طعن في دين الله وكتابه وهو من الخلق الذين لا تسقط حقوقهم
بالتوبة لانهم ينتفعون باستيفاء الحقوق ممن هي عليه وقد ذكرنا ما دل على
ذلك من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان له ان يعاقب من آذاه وان
جاءه ناكبا وهو صلى الله عليه وسلم كما انه بلغ الرسالة لينتفع بها العباد فاذا
تابوا ورجعوا الى ما امرهم به فقد حصل مقصوده فهو ايضا تام باذاهم لانه
ان يعاقب من آذاه تحصيلا لمصلحة نفسه كما انه يأكل ويشرب فان تمكين البشر
من استيفاء حقه ممن بني عليه من جملة مصالح الانسان ولولا ذلك لما انت النفوس غما
ثم اليه الخيرة في العفو والانتقام فقد ترجع عند مصلحة الانتقام فيكون
فاعلا لامر مباح وحظ جائز كما انه ان يتزوج النساء وقد يرجع العفو والانياء
عليهم السلام منهم من كان قد يرجع عند احيانا الانتقام ويشدد الله
قلوبهم فيه حتى تكون اشد من الصخر كنوح وموسى ومنهم من كان
يرجع عند العفو فيلين الله قلوبهم فيه حتى تكون الين من اللين كابرهم
وعيسى فاذا تعذر عفو عن حقه تعين استيفاؤه والالزام اهدا وحقه
بالكلية قولهم اذا سقط المتبوع بالاسلام فالتابع اولى قلنا هو تابع من
حيث تغلظت عقوبته لا من حيث ان له حقا في الاستيفاء لا يجبر بالتوبة
قولهم سب الواحد من الناس لا يختلف حاله بين ما قبل الاسلام وبعده
بمخلاف سب الرسول عنه جوابان (احدهما) المنع فان سب الذي للمسلم

جائز عنده لانه يعتقد كفره وضلاله وانما يجرمه عنده العهد الذي بيننا وبينه
فلا فرق بينها وان فرض الكلام في سب خارج عن الدين مثل المرمي بالزنا
والافتراء عليه ونحو ذلك فلا فرق في ذلك بين سب الرسول وسب الواحد
من اهل الذمة ولا ريب ان الكافر اذا اسلم صار اخا للمسلمين يؤذيه ما يؤذيهم
وصار معتقدا لحرمة اعراضهم وزال المييح لانتهاك اعراضهم ومع ذلك لا يسقط
حق المشتوم باسلامه وقد تقدم هذا الوجه غير مرة (الثاني) ان شاتم الواحد
من الناس لو تاب واظهر براءة المشتوم واثنى عليه ودعاه له بعد رفعه الى
السلطان كان له ان يستوفي حده مع ذلك فلا فرق بينه وبين شاتم الرسول
اذا اظهر اعتقاد رسالته وعلوم منزلته وسبب ذلك ان اظهار مثل هذه التوبة
لا يزيل ما لحق المشتوم من التضاضة والمعرفة بل قد يجعل ذلك على خوف
المقوبة ويبقى آثار السب الاول جارية فان لم يمكن المشتوم من اخذ
حقه بكل حال لم يندمل جرحه وقولهم القتل حق الرسالة واما البشرية فاما
لها حقوق البشرية والتوبة تقطع حق الرسالة قلنا لانسلم ذلك بل هو من
حيث هو بشر مفضل في بشرته على الآدميين تفضيلا يوجب قتل سابه
ولو كان القتل انما يوجب لكونه قد خافى النبوة لكان مثل غيره من انواع
الكفر ولم يكن خصوص السب موجبا للقتل وقد قد منامن الادلة ما يدل
على ان خصوص السب موجب للقتل وانه ليس بمنزلة سائر انواع الكفر من
سوى بين الساب للرسول وبين المعرض عن تصديق مقتضى المقوبة فقد
خالف الكتاب والسنة الظاهرة والاجماع الماضي وخالف المعقول وسوى

بين الشيثين المتبائنين وكون الفاذف له لم يجب عليه مع القتل جلد ثمانين
 اوضح دليل على ان القتل مقوبة لخصوص السب والا كان قد اجتمع حقان
 لله وهو تكذيب رسوله فيوجب القتل وحق لرسوله وهو سبه فيوجب الجلد
 على هذا الرأي فكان ينبغي قبل التوبة على هذا ان يجتمع عليه الحدان
 كما لو ارتد وقذف مسلما وبعد التوبة يستوفى منه حد القذف فكان انما للنجي
 صلى الله تعالى عليه وسلم ان يعاقب من سبه وجاء تأثبا بالجلد فقط كما انه
 ليس للامام ان يعاقب قاطع الطريق اذا جاء تأثبا بالقود ونحوه مما هو خالص
 حق الآدمي ولو سلمنا ان القتل حق الرسالة فقط فهو ردة مغلظة بما فيه ضرر
 او نقض مغلظ بما فيه ضرر كما لو اقترن بالنقض حراب وفساد بالفعل من قطع
 طريق وزنا بمسلمة وغير ذلك فان القتل هنا حق لله ومع هذا لم يسقط بالتوبة
 والاسلام وهذا المأخذ متحقق سواء قلنا ان سباب الله يقتل بعد التوبة
 او لا يقتل كما تقدم تقريره بقولهم « اذا اسلم سقط القتل المتعلق بالرسالة
 قلنا » هذا ممنوع اما اذا سوينائينه وبين سب الله فظاهر وان فرقنا فان هذا
 شبه من باب فعل المحارب لله ورسوله الساعي في الأرض فسادا والحاجة
 داعية الى ردع امثاله كما تقدم وان سلمنا سقوط الحق المتعلق بالكفر بالرسالة
 لكن لم يسقط الحق المتعلق بشتم الرسول وسبه فان هذه جناية زائدة على
 نفس الرسول مع التزام تركها فان الذمي يلتزم لنا ان لا يظهر السب وليس
 ملتزما لنا ان لا يكفر به فكيف يجعل ما يلتزم تركه من جنس ما اقر رناه عليه
 وجماع الامران هذه الجناية على الرسالة له نقض يتضمن حرابا وفسادا

اوردة تضمنت فسادا وحرابا وسقوط القتل عن مثل هذا النوع من القتل
 قولهم: حق البشرية انعم في حق الرسالة وحق الآدمي انعم في حق
 الله: قلنا: هذه دعوى محضة ولو كان كذلك لما جاز للنبي صلى الله عليه
 وسلم العفو عن سبه ولا جاز عقوبته بعد مجته تائبوا ولا احتج خصوص السب
 ان يفرد بذكر العقوبة لم كل احد ان سب الرسول افلط من الكفر به
 فلما جاءت الاحاديث والآثار في خصوص سب الرسول بالقتل علم ان ذلك
 خاصة في السب وان اندرج في عموم الكفر وايضا فحق العبد لا ينعم في
 حق الله قط نعم العكس موجود كما تدرج عقوبة القاتل والقاتل فطلى عصيانه
 لله في القود وحده القذف اما ان يندرج حق العبد في حق الله فباطل فان من
 جنى جناية واحدة تعلق بها حقان لله ولا آدمي ثم سقط حق الله لم يسقط حق
 الآدمي سواء كان من جنس او جنسين كما لو جنى جنايات متفرقة مكن قتل في قطع
 الطريق فانه اذا سقط عنه تعتم القتل لم يسقط عنه القتل ولو سرق سرقة ثم سقط عنه
 القطع لم يسقط عنه الغرم باجماع المسلمين حتى عند من قال ان القطع والغرم
 لا يجتمعان نعم اذا جنى جناية واحدة فيها حقان لله ولا آدمي فان كان موجب
 الحقين من جنس واحد تد اخلوا وان كانا من جنسين ففي التد اخل خلاف
 معروف وبمثال الاول قتل المحارب فانه يوجب القتل حقا لله وللآدمي
 والقتل لا يتعدد فتي قتل لم يبق للآدمي حق في تركته من الدية وان كان له
 ان ياخذ الدية اذا قتل عدة مقتولين فيقتل بعضهم عند الشافعي واحمد
 وغيرهما اما ان موجب العمد القود عينافظاها وان قلنا ان موجب

احد شيئين فاما ذاك حيث يمكن العفو وهنا لا يمكن العفو و صار موجب القود
عيا و لي استيفائه الامام لان ولايته اعم و مثال الثاني اخذا لمال سرقة
واتلافه فانه موجب للقطع حد الله و موجب الغرم حقلا دمي و لهذا قال
الكوفيون ان حق الآدمي يدخل في القطع فلا يجب و قال الاكثرون
بل يغرم للآدمي ماله و ان قطعت يده و اما اذا جنى جنائيات متفرقة لكل
جناية حد ان كانت لله و هي من جنس واحد تد اخلت بالا تفاق و ان
كانت من اجناس و فيها القتل تد اخلت عند الجمهور و لم تد اخل عند الشافعي
و ان كانت لآدمي لم تد اخل عند الجمهور و عند مالك تد اخل في القتل
الاحد انقذ ف هنا هذا الشاتم الساب لاريب انه يتعلق بسبه حق لله و حق
لآدمي و نحن نقول ان موجب كل منهما القتل و من يازعنا اما ان يقول
انه رج حق الآدمي في حق الله او موجب الجلد فاذا قتل فلا كلام الا عند من
يقول ان موجب الجلد فانه يجب ان يخرج على الخلاف و اما اذا اسقط
حق الله بالتوبة فكيف يسقط حق العبد فانا لا نحفظ لهذا نظيرا بل النظائر
تمالعه كما ذكرناه و السنة تدل على خلافه و اثبات حكم بلا اصل و لا نظير
غير جائز بل مخالفته للاصول دليل على بطلانه و ايضا فهب ان هذا حد
محض لله لكن لم يقال انه يسقط بالتوبة و قد قدمنا ان الردة و تقض العهد نوعان
مجرد و معلق فاما تعلقه به بما يضر المسلمين يجب قتل صاحبه بكل حال و ان
تاب و يما ان السب من هذا النوع و ايضا فاقصى ما يقال ان يلحق هذا
السب بسب الله و فيه من الخلاف ما سيأتي ذكره ان شاء الله تعالى و اما ما ذكر

من الفرق بين سب المسلم وسب الكافر فهو وان كان له توبة كالكافر
بينهما في السقوط لوجه ايضا فانه معارض بما يدل على ان الكافر اولى باللعن
بكل حال من المسلم وذلك ان الكافر قد ثبت المييع لدمه وهو الكفر وانما
عصمه العهد واظهاره السب لا ريب انه محاربة لله ورسوله وافساد في الارض
ونكابة في المسلمين فقد تحقق الفساد من جهته واظهاره التوبة بعد القدرة عليه لا يوثق
بها كثوبة غيره من المحاربين لله ورسوله الساعين في الارض فسادا بخلاف
من علم منه الاسلام وصدرت منه الكلمة من السب مع امكان انها لم تصدر
عن اعتقاد بل خرجت سفها او غلطا فاذا عاد الى الاسلام مع انه لم يزل
يتدين به لم يعلم منه خلافه كان اولى لقبول توبته لان ذنبه اصغر وتوبته
اقرب الى الصحة ثم انه يحاب عنه بان اظهار المسلم تجديد الاسلام بمنزلة
اظهار الذي الاسلام لان الذي كان يزعه عن اظهار سبه ما اظهره من
الامان كما يزعم المسلم ما اظهره من عقد الايمان فاذا كان المسلم الآن انما يظهر
عقد ايمان قد ظهر ما يدل على فساد فذلك الذي انما يظهر عقد ايمان قد ظهر
ما يدل على فساد فان من يتهم في امانه يتهم في ايمانه ويكون
مناققا في الايمان كما كان مناققا في الايمان بل ربما كان حال هذا الذي
تاب بعد معاينة السيف اشد على المسلمين من حاله قبل التوبة فانه كان
في ذلة الكفر والآن فانه قد يشرك المسلمين في ظاهرها العزم مع ما ظهر
من ثقافته وخبثه الذي لم يظهر ما يدل على زواله على ان في تعليل سبه
بالزندقة نظرا فان السب امر ظاهرا اظهره ولم يظهر منه ما يدل

صلى استيطانه اياه قبل ذلك ومن الجائز ان يكون قد حدث له ما وجب
الردة . نعم ان كان ممن تكرر ذلك منه اوله دلالات على سوء العقيدة
فهنا الزندقة ظاهرة لكن يقال نحن نقتله للامرين لكونه زنديقا وكونه
سابا كما تقتل الذي لكونه كافرا غير ذي عهد وكونه سابا فان الفرق بين
المسلم والذي في الزندقة لا يمنع اجتماعهما في علة اخرى تقتضي كون السب
موجبا للقتل وان احدث الساب اعتقاد اصحيا بعد ذلك بل قد يقال ان السب
اذا كان موجبا للقتل قتل صاحبه وان كان صحيح الاعتقاد في الباطن في حال سبه
كسبه الله تعالى و كالتذوق في ايجابه للجلد وكسب جميع البشر . واما الفرق الثاني
الذي مبناه على ان السب يوجب قتل المسلم جدا لان مفسدته لا تزول بسقوطه
تجديد الاسلام بخلاف سب الكافر فمضمونه ان ائمه في اهل الذمة في اظهار
السب اذا اظهر وابعد الاسلام ونأذن لهم ان يشتموا ثم بعد ذلك يسلمون وما هذا
الا بمثابة ان يقال علم الذي بانه اذا ائتم بمسئلة او قطع الطريق اخذ قتل
الا ان يسلم يزعه عن هذه المفاسد الا ان يكون ممن يريد الاسلام واذا
اسلم فالاسلام يجب ما كان قبله ومعلوم ان معنى هذا ان الذي يحتمل منه
ما يقوله ويفعله من انواع المحاربة والفساد اذا قصد ان يسلم بعده واسلم ومعلوم
ان هذا غير جائز فان الكلمة الواحدة من سب رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا تحتمل باسلام الوف من الكفار ولا ان يظهر دين الله فظهورا يمنع
احدا ان ينطق فيه بظعن احب الى الله ورسوله من ان يدخل فيه اقوام
وهو منتك مستهان وكثير ممن يسب الانبياء من اهل الذمة قد يكون زنديقا

لا يبالى الى اي دين انتسب فلا يبالى ان ينال غرضه من المعصية ثم يظهر
 الاسلام كالمنافق سواء ثم هذا يوجب الطمع منهم في عرضه فانه يادام اليه و
 يرجوا ان يستبق ولو بوجه لم يرعه ذلك من اظهار مقصوده في وقتها
 ثم ان ثبت ذلك عليه ورفع الى السلطان واضر بقتله اظهر الاسلام والا
 فقد حصل غرضه وكل فساد قصداز الله بالكلية لم يجعل لفاعله سبيل الى
 استبقائه بعد الاخذ كالزناو السرقة وقطع الطريق فان كان مقصود الشارع
 من تطهير الدار من ظهور كلمة الكفر والظن في الدين ابلغ من مقصوده
 من تطهيرها من وجود هذه القبائح ايئني ان يكون تحتم عقوبة من فعل ذلك
 ابلغ من تحتم عقوبة هؤلاء . وفاقه هذا الجواب ان تعلم ان ظهور الظن
 في الدين من سب الرسول ونحوه فساد عريض وراء مجرد الكفر فلا يكون
 حصول الاسلام ماحيا لذلك الفساد . واما الفرق الثالث قولهم ان الكافر
 لم يلتزم تحريم السب فباطل فانه لا فرق بين اظهاره لسب النبي صلى الله
 عليه وسلم وبين اظهاره لسب احاد من المسلمين وبين سفك دماهم واخذ
 اموالهم فانه لولا العهد لم يكن فرق عندنا وبين سائر من يخالفه في دينه
 من المحاريين ومعلوم انه يستحل ذلك كله منهم ثم انه بالعهد صار ذلك محرما
 عليه في دينه من اجل العهد فاذا فعل شيئا من ذلك اقيم عليه حده وان
 اسلم سواء انتقض عهده بما يفعله او لم ينتقض فتارة يجب عليه الحد مع بقاء
 العهد كما لو سرق او قذف مسلما وتارة ينتقض عهده ولا حد عليه فيصير
 بمنزلة المحاريين وتارة يجب عليه الحد وينتقض عهده كما اذا سب الرسول

او ذنبي بسلمة او قطع الطريق على المسلمين فهذا يقتل وان اسلم وعقوبة هذا النوع من الجنايات القتل حتما كعقوبة القاتل في الحاربة من المسلمين جزاء له على ما فعل من الفساد الذي التزم بعقد الايمان ان لا يفعله مع كون مثل ذلك الفساد موجباً للقتل ونكالا لامثاله عن فعل مثل هذا اذا علموا انه لا يترك صاحبه حتى يقتل فهذا هو الجواب عما ذكر من الحجج للمخالف مع ان فيما تقدم من كلامنا ما يقتضي عن الجواب لمن ثبنت له المآخذ والله سبحانه وتعالى اعلم *

فصل

في مواضع التوبة وذلك مبنى على التوبة من سائر الجرائم فنقول لا خلاف علمناه ان قاطع الطريق اذا تاب قبل القدرة عليه سقط عنه ما كان حد الله من نكتم القتل والصلب والنفي وقطع الرجل وكذلك قطع اليد عند عامة العلماء الا في وجه لاصحاب الشافعي وقد نص ائمة على ذلك بقوله الا الذين تابوا من قبل ان تقدر واعليهم فاعلموا ان الله غفور رحيم ومعنى القدرة عليهم امكان الحد عليهم لثبوته بالبينة او بالاقرار وكونهم في قبضة المسلمين فاذا تابوا قبل ان يؤخذوا سقط ذلك عنهم واما من لم يوجد منه الا مجرد الردة وقد اظهرها فذلك ايضا تقبل توبته عند العامة الا ما يروى عن الحسن ومن قيل انه وافقه واما القاتل والقاذف فلا اعلم مخالفا ان توبتهم لا تسقط عنهم حق الادمى بمعنى انه اذا اطلب بالقود وحد القذف فله ذلك وان كانوا قد تابوا قبل ذلك واما الزاني والسارق والشارب فقد اطلق بعض

فصل في مواضع التوبة المقبولة او غيرها

[illegible]

تائب قطع وكذلك تقل حنبل ومهنا في السارق اذا جاء الى الامام تائباً
يدرا عنه القطع وتقل عنه الميوني في الرجل اذا اعترف بالزنا اربع
مرات ثم تاب قبل ان يقام عليه الحد انه تقبل توبته فلا يقام
عليه الحد وذكر قصة ما عزا وجد مس الحبر فهرب قال النبي صلى الله
عليه وسلم فهلا تركتموه قال الميوني وناظرته في مجلس آخره قال اذا
رجع عما اقربه لم يرجع قلت فان تاب قال من توبته ان يظهر بالرجم قال وداريني
وبينه الكلام غير مرة انه اذا رجع لم يقم عليه وان تاب فمن توبته ان يظهر
بالجلد قال القاضي والمذهب الصحيح انه يسقط بالتوبة كما نقل ابو الحارث
وحنبل ومهنا فيلخص من هذا انه اذا ظهر التوبة بعد ان ثبت عليه الحد عند
الامام بالبينه لم يسقط عنه الحد واما ان تاب قبل ان يقدر عليه بان يتوب
قبل اخذه وبعد اقراره الذي له ان يرجع عنه ففيه روايتان وقد صرح
بذلك غير واحد من ائمة المذهب منهم الشيخ ابو عبد الله بن حامد قال فاما
الزنا فانه لا خلاف انه فيما بينه وبين الله تصح توبته منه فاما اذا تاب الزاني
وقد رفع الى الامام فقول واحد لا يسقط الحد فاما ان تاب بحضور
الامام فانه ينظر فان كان باقراره ففيه روايتان وان كان ذلك بينه فقول
واحد لا يسقط لانه اذا قامت البينة عليه بالزنا فقد وجب القضاء بالبينه والاقرار
بخلاف البينة لانه اذا رجع عن اقراره قبل منه وقال في السرقة لا خلاف
ان الحق الذي لا يسقط بالتوبة سواء تاب قبل القطع او بعده وانما الخلاف
فبين تاب قبل اقامة الحد فان كان ذلك قبل ان يرفع الى الامام سقط الحد

سواء رفع الى الامام او لم يرفع . واما اذا تاب بعد ان زفع الى الامام فلا يسقط
الحد عنه لانه حق يتعلق بالامام فلا يجوز تركه . قال وكذا لك المحارب اذا
تاب مع حق الله وقد قدمنا اذا قلنا يسقط الحد عن غير قطاع الطريق بالتوبة
فانه يكفي مجرد التوبة وهذا هو المشهور من المذهب كما يكفي ذلك في قطاع
الطريق . وفيه وجه ثان انه لا بد من اصلاح العمل مع التوبة وعلى هذا فقد
قبل يعتبر مضي مدة يعتبر بها صدق توبته وصلاح نيته وليست مقدرة
بمدة معلومة لان التوقيت يقتصر الى توقيف ويخرج ان يعتبر مضي سنة كما
نص عليه الامام احمد في توبة الداعي الى البدعة انه يتعين فيه مضي سنة
اتباعا لما امر به عمر بن الخطاب رضى الله عنه في قضية ضبيع بن عسل فانه
تاب عند . ثم قناه الى البصرة وامر المسلمين بهجره فلما حال الحول ولم يظهر
منه الا خيرا من المسلمين بكلامه . وهذه قضية مشهورة بين الصحابة .
هذه طريقة اكثر اصحابنا وظاهر طريقة ابي بكر انه يفرق بين التوبة قبل
ان يقربان مجي تأمبا وبين ان يقر ثم يوب لان احمد رضى الله عنه انما اسقط
الحد عن بجاء تابا فاما اذا قر ثم تاب فقد رجع احمد عن القول بسقوط الحد
وللشافعي ايضا في سقوط سائر الحدود غير حد المحارب بالتوبة قولان اصحها
انه يسقط لكن حد المحارب يسقط باظهار التوبة قبل القدرة وحد غيره
لا يسقط بالتوبة حتى يقترب بها الاصلاح في زمن يوثق بجوبته وقبل مدة
ذلك سنة . هكذا ذكر العراقيون من اصحابه . وذكر بعض الخراسانيين
ان في توبة المحارب وغيره بعد الظفر قولين اذا اقترن بها الاصلاح

وامتشكلوا ذلك فيها إذا انشأ التوبة حيث اخذ لا قامة الحدفانه لا يؤخر حتى يصلح العمل ومذهبنا في حنيفة ومالك انه لا يسقط بالتوبة وذكر بعضهم ان ذلك اجماعا وانما هو اجماع في التوبة بعد ثبوت الحد

فصل

اذ ينقص ذلك فمن سب الرسول صلى الله عليه وسلم ورفع الى السلطان وثبت ذلك عليه بالينة ثم اظهر التوبة لم يسقط عنه الحد عند من يقول انه يقتل حدا سواء تاب قبل اداء الينة او بعد اداء الينة لان هذه توبة بعد اخذها والقدرة عليه فهو كما لو تاب قاطع الطريق والزاني والسارق في هذه الحال وكذا لو تاب بعد ان اريد رفعه الى السلطان والينة بذلك ممكنة وهذا لا ريب فيه والذي في ذلك كالملي اذا قيل انه يقتل حدا كما قررناه واما ان اقر بالسب ثم تاب او جاء تائبا منه فذهب المالكية انه يقتل ايضا لانه حد من الحد ود لا يسقط عند هم بالتوبة قبل القدرة ولا بعد ها ولم في الزنديق اذا جاء تائبا قولان لكن قال القاضي عياض مسئلته اقوى لا يتصور فيها خلاف لانه حق يتعلق بالنبي صلى الله عليه وسلم ولا مته بسببه لا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الآدميين وكذا لك يقول من يرى انه يقتله حدا كما يقول الجمهور ويرى ان التوبة لا تسقط الحد بحال كاحد قول الشافعي واحدي الروايتين عن احمد واما على المشهور في المذهبين من ان التوبة قبل القدرة تسقط الحد فقد ذكرنا انما ذكرنا في حد والله فاما حد ودالا دميين من القود وحد القذف فلا تسقط بالتوبة فلي هذا لا يسقط القتل عنه وان

تاب قبل القدرة كما لا يسقط القتل قودا عن قاطع الطريق ^{في الجوارح} قبل
القدرة لأنه حق آدمي ميت فاشبه القود وحد القذف ^{والتحذير} قبل
التقاضى ابي يعلى وغيره وهو مبني على ان قتله حق لآدمي وانه لم يشك عنه
ولا يسقط الا بالعفو وهو قول من يفرق بين من سب الله ومن سب
رسوله واما من سوى بين من سب الله ومن سب رسوله وقال ان الحدود
تسقط بالتوبة قبل القدرة فانه يسقط القتل هنا لانه حد من الحدود الواجبة
لله تعالى تاب صاحبه قبل القدرة عليه وهذا موجب قول من قال ان توبته تنفعه
فيما بينه وبين الله ويسقط عنه حق الرسول في الآخرة وبه صرح
غير واحد من اصحابنا وغيرهم لان التوبة المسقطه لحق الله وحق العبد
وجدت قبل اخذه لاقامة الحد عليه وذلك ان هذا الحد ليس له عاف
عنه فان لم تكن التوبة مسقطه له لزم ان يكون من الحدود وما لا تسقطه
توبة قبل القدرة ولا عفوه ليس لهذا نظير نعم لو كان الرسول صلى الله عليه
وسلم حيا لتوجه ان يقال لا يسقط الحد الا عفوه بكل حال واما ان اخذ
وثبت السب باقراره ثم تاب او جاء فاقرب بالسب غير مظهر للتوبة ثم تاب
فذلك مبني على جواز رجوعه عن هذا الاقرار فاذا لم يقبل رجوعه اقيم
عليه الحد بلا تردد وان تاب قبل رجوعه واسقط الحد ممن جاء تائبا فني
سقوطه عن هذا الوجه ان المتقدمان وان اقيم الحد على من جاء تائبا فعلى
هذا اولى والقول في الذي اذا جاء مسلما معترفا او اسلم بعد اقراره كذلك
فهذا ما يتعلق بالتوبة من السب ذكرناه ما حضرنا ذكره كما يسره الله

سبحانه وتعالى وقد جان ان نذكر المسئلة الرابعة فنقول .

المسئلة الرابعة في بيان السب المذكور والفرق بينه وبين مجرد الكفر
وقبل ذلك لابد من تقديم مقدمة وقد كان هليق ان نذكر في اول المسئلة
الاولى وذكرها هنا منا سب ايضا ليكشف سر المسئلة وذلك ان نقول
ان سب الله اوسب رسوله كفر ظاهر او باطنا سواء كان الساب يعتقد
ان ذلك محرم او كان مستحلالا او كان ذاهلا عن اعتقاده . هذا مذهب
الفقهاء وسائر اهل السنة اتقا ثلثين بان الايمان قول وعمل . وقد قال
الامام ابو يعقوب اسحاق بن ابراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه
وهو احد الائمة يعدل بالشافعي واحمد قد اجمع المسلمون ان من سب الله
او سب رسوله صلى الله عليه وسلم او دفع شيئا مما انزل الله او قتل نبيا من
انبياء الله انه كافر ذلك وان كان مقرا بما انزل الله وكذلك قال محمد بن
صحنون وهو احد الائمة من اصحاب مالك وزمنه قريب من هذه الطبقة
اجمع العلماء ان شاتم النبي صلى الله عليه وسلم المنتقص له كافر والوعيد جار عليه
بعذاب الله وحكمه عند الامة القتل ومن شك في كفره وعذابه كفر
وقد نص على مثل هذا غير واحد من الائمة قال احمد في رواية عبد الله
في رجل قال لرجل يا ابن كذا وكذا اعنى انت ومن خلقتك هذا مرتد
عن الاسلام نضرب عنقه . وقال في رواية عبد الله وابي طالب من شتم النبي
صلى الله عليه وسلم قتل وذلك انه اذا شتم فقد ارتد عن الاسلام ولا
يشتم مسلم النبي صلى الله عليه وسلم فيمن ان هذا مرتد وان المسلم لا يتصور

المسئلة الرابعة في بيان السب المذكور والفرق بينه وبين مجرد الكفر وان الساب كافر سواء استغله ام لا

ان يشتم و هو مسلم و كذلك نقل عن الشافعي انه مثل ممن هول بشئ من
آيات الله تعالى انه قال هو كافر واستدل بقول الله تعالى ابا لله وآبائه ورسوله
كستم تستهزؤون لا تعتذروا قد كفرتم بعد ايمانكم . وكذلك قال اصحابنا
وغيرهم من سب الله كفر سواء كان مازحا او جادا لهذه الآية وهذا هو
الصواب المقطوع به . وقال القاضي ابو يعلى في المعتمد من سب الله او سب
رسوله فانه يكفر سواء استحل سبه او لم يستحل فانه قال لم يستحل ذلك لم يقبل
منه في ظاهر الحكم رواية واحدة وكان مرتدا لان الظاهر خلاف ما اخبر
لانه لا غرض له في سب الله وسب رسوله الا انه خير معتقد لعبادته غير
مصدق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم و يفارق الشارب والقاتل والسارق
اذا قال انا غير مستحل لذلك انه يصدق في حكم لان له غرضافي فعل هذه
الاشياء مع اعتقاد تحريمها وهو ما يشعل من اللذة قال واذا حكمنا بكفره
فانما نحكم به في ظاهر من الحكم فاما في الباطن فان كان صادقا فاما قال فهو مسلم
قلنا . في الزنديق لا تقبل توبته في ظاهر الحكم . وذكر القاضي من
الفقهاء ان سباب النبي صلى الله عليه وسلم ان كان مستحلا كفروا ان لم يكن
مستحلا فسق و لم يكفر كساب الصحابة وهذا نظير ما يحكى ان بعض الفقهاء
من اهل العراق افتى هارون امير المؤمنين فيمن سب النبي صلى الله عليه
وسلم ان يجلد . حتى انكر ذلك مالك ورد هذه الفتيا مالك وهو نظير
ما حكاه ابو محمد بن حزم ان بعض الناس لم يكفر المستخف به . وقد ذكر القاضي
حياض بعد ان رد هذا الحكاية عن بعض فقهاء العراق والخلاف الذي ذكره ابن

حزم بما نقله من الاجماع عن غير واحد وحمل الحكاية على ان او لئلك لم يكونوا
 ممن يوثق بفتواه لئلا الهوى به او ان الفتوى كانت في كلمة اختلف في كونها
 سباً او كانت فيمن تاب و ذكر ان الساب اذا اقرب بالسب ولم يهب منه قتل كفراً
 لان قوله اما هو يح كافر كالتكذيب ونحوه او هو من كلمات الاستهزاء والذم
 فاعترافه بها وترك توبته منها دليل على استحلاله لذلك وهو كافر ايضاً قال
 فهذا كافر بلا خلاف وقال في موضع آخر ان من قتله بلا استئابة فهو
 لم يرد ردة وانما يوجب القتل فيه حد او انما يقول ذلك مع انكاره ما شهد عليه
 به او اظهره الا قلاع عنه والتوبة وتقتله حداً كالزندق اذا تاب قال ونحن
 وان اثبتنا له حكم الكافر في القتل فلا يقطع عليه بذلك لاقراره بالتوحيد
 وانكاره ما شهد به عليه او زعمه ان ذلك كان منه ذهولاً ومعضية وانه
 مقاع عن ذلك نادى عليه قال وامان علم انه سبه معتقداً لاستحلاله فلا شك
 في كفره بذلك وكذلك ان كان سبه في نفسه كفراً كالكذب به او تكفيره
 ونحوه فهذا املاً اشكال فيه وكذلك من لم يظهر التوبة واعترف بما شهد
 به وصم عليه فهو كافر بقوله واستحلاله هتك حرمة الله او حرمة نبيه وهذا
 ايضاً تثبت منه بان السب يكفر به لاجل استحلاله اذا لم يكن في نفسه تكذيباً
 صريحاً وهذا موضع لا بد من تحريره ويجب ان يعلم ان القول بان كفر الساب
 في نفس الامر انما هو لاستحلاله السب زلة منكورة وهفوة عظيمة و برحم الله
 القاضي الايلي قد ذكر في غير موضع ما يناقض ما قاله هنا وانما وقع من وقع
 في هذه المهواة ما تلقوه من كلام طائفة من متأخري المتكلمين وهم الجمعية

الإثبات الذي هو ائمة الجبهة الأولى في الإيمان هو محمد بن عبد الله
الذي في قلبه واثبات لم يقترن به قول اللسان ولم يقتض عمل في القلب
ولا في الجوارح . وصرح القاضي أبو يلى هنا قال عقب ان ذكر ما حكاه
جنه و على هذا لو قال الكافر انا معتقد بقلبي معرفة الله وتوحيده فكيف
لا آتي بالشهادتين كما لا آتي غيرها من العبادات كسلا لم يحكم باسلامه في
الظاهر ويحكم به باطنا . قال . وقول الامام احمد من قال ان المعرفة تنفع
في القلب من غير ان يتلفظ بها فهو جهمي محمول على احد وجهين
احدهما . انه جهمي في ظاهر الحكم . والثاني . على انه يمتنع من الشهادتين
عناد الا انه احتج احد في ذلك بان ابليس عرف ربه بقلبه ولم يكن مؤمنا
ومعلوم ان ابليس اعتقد انه لا يلزم امثال امره تعالى لا دم . وقد ذكر
القاضي في غير موضع انه لا يكون مؤمنا حتى يصدق بلسانه مع القدرة
وبقلبه وان الايمان قول وعمل كما هو مذهب الائمة كلهم مالك وسفيان
والاوزاعي والليث والشافعي واحمد واسحاق ومن قبلهم وبعد هم من اعيان
الامة وليس الغرض هنا استيفاء الكلام في الاصل وانما الغرض اليقينة على
ما يختص هذه المسئلة وذلك من وجوه (احدها) ان الحكاية المذكورة
عن الفقهاء انه ان كان مستحلا كفر والافلا ليس لها اصل وانما نقلها القاضي
من كتاب بعض المتكلمين الذين نقلوها عن الفقهاء وهو لا نقلوا قول
الفقهاء بما ظنوه جارا على اصولهم او بما قد سمعوه من بعض المتسبين الى
الفقه ممن لا يبعد قوله قولاً وقد حكينا نصوص ائمة الفقهاء وحكاية اجماعهم

من هو من اعلم الناس بمذاهبهم فلا يظن ظان ان في المسئلة خلافا يجعل
المسئلة من مسائل الخلاف والاجتهاد وانما ذلك غلط لا يستطيع احد ان
يمكني عن واحد من الفقهاء ائمة الفتوى هذا التفصيل البتة (الوجه الثاني)
ان الكفر اذا كان هو الاستحلال فانما معناه اعتقاد ان السب حلال فانه
لما اعتقد ان ما حرمه الله تعالى حلال كفر ولا ريب ان من اعتقد في المحرمات
المعلوم تحريمها انها حلال كفر لكن لا فرق في ذلك بين سب النبي وبين
قذف المؤمنين والكذب عليهم والغيبة لهم الى غير ذلك من الاقوال
التي علم ان الله حرمها فانه من فعل شيئا من ذلك مستحلا كفر مع انه
لا يجوز ان يقال من قذف مسلما او اغتابه كفر ويعنى بذلك اذا استعمله
(الوجه الثالث) ان اعتقاد حل السب كفر سواء اقترن به وجود السب او
لم يقترن فاذا لا اثر للسب في التكفير وجودا وعدما وانما الموهثر هو الاعتقاد وهو
خلاف ما اجمع عليه العلماء (الوجه الرابع) انه اذا كان المكفر هو اعتقاد
الحل فليس في السب ما يدل على ان الساب مستحل فيجب ان لا يكفر
لا سيما اذا قال انا اعتقد ان هذا حرام وانما اقول غيظا وسفها وعيضا
او لعبا كما قال المنافقون انما كنا نخوض ونلعب وكما اذا قال انما قذفت هذا
وكذبت عليه لعبا وعيضا فان قيل لا يكونون كفارا فهو خلاف
نص القرآن وان قيل يكونون كفارا فهو تكفير بخير موجب اذا
لم يجعل نفس السب مكفرا وقول القائل انا لا اصدق في هذا الاستقيم فان
التكفير لا يكون بامر محتمل فاذا كان قد قال انا اعتقد ان ذلك ذنب

ومعصية واقفا فكيف يكفر ان لم يكن ذلك ككفرنا فقال
 سبحانه وتعالى لا تعتذروا قد كفرتم بعد ايمانكم . ولم يقل قد كفرتم
 في قولكم انما كنا نخوض ونلعب فلم يكذبهم في هذا العذر كما كذبهم
 في سائر ما اظهروه من المذر الذي يوجب برائتهم من الكفر لو كانوا صادقين
 بل بين انهم كفروا بعد ايمانهم بهذا الخوض واللعب واذا بين ان مذهب
 سلف الامة ومن اتبعهم من الخلف ان هذه المقالة في نفسها كفر استحلها
 صاحبها ولم يستحلها الله ليل على ذلك جميع ما قد مناه في المسئلة الاولى من
 الدليل على كفر الساب مثل قوله تعالى ومنهم الذين يؤذون النبي وقوله تعالى
 ان الذين يؤذون الله ورسوله وقوله تعالى لا تعتذروا قد كفرتم بعد ايمانكم
 وما ذكرناه من الاحاديث والآثار مما هو ادلة بيينة في ان نفس اذى الله
 ورسوله كفر مع قطع النظر عن اعتقاد التخريم وجودا وعدمه فلا حاجة
 الى ان نعيد الكلام هنا بل في الحقيقة كما دل على ان الساب كافرا وانه حلال
 الدم لكفره فقد دل على هذه المسئلة اذ لو كان الكفر المبيع هو اعتقاد ان
 السب حلال لم يجز تكفيره وقلة حتى يظهر هذا الاعتقاد ظهورا تثبت بمثله
 الاعتقادات المبيحة للدماء . ومنشأ هذه الشبهة التي اوجبت هذا الوهم من
 المنكبين ومن هذا حذوهم من الفقهاء انهم رأوا ان الايمان هو تصديق
 الرسول فيما اخبر به ورأوا ان اعتقاد صدقه لا ينافي السب والشتم
 بالذات كما ان اعتقاد ايجاب طاعته لا ينافي معصيته فان الانسان قد يبين
 من يعتقد وجوب اكرامه كما يترك ما يعتقد وجوب فعله ويفعل ما يعتقد

وجوب تركه ثم رأوا ان الامة قد كفرت الساب فقالوا انما كفر لان
سبه دليل على انه لم يعتقد انه حرام واعتقاد حله تكذيب للرسول فكفر
بهذا التكذيب لا بتلك الالهة وانما الالهة دليل على التكذيب فاذا
فرض انه في نفس الامر ليس بمكذب كانت في نفس الامر مؤمنا وان
كان حكم الظاهر انما يجري عليه بما اظهره فهذا ماخذ المرجئة ومعتضد بهم
وهم الذين يقولون الايمان هو الاعتقاد والقول وغلاتهم وهم الكرامية
الذين يقولون مجرد القول وان عرى عن الاعتقاد واما الجهمية الذين
يقولون هو مجرد المعرفة والتصديق بالقلب فقط وان لم ينكلم بلسانه
فلهما ماخذ آخر وهو انه قد يقول بلسانه ما ليس في قلبه فاذا كان في قلبه
التعظيم والتوقير للرسول لم يقدح اظهار خلاف ذلك بلسانه في الباطن
كما لا ينفع الماتق اظهار خلاف ما في قلبه في الباطن * وجواب الشبهة
الاولى من وجريه (احدها) ان الايمان وان كانت اصله تصديق القلب
فذلك التصديق لا بد ان يوجب حالا في القلب وعملا له وهو تعظيم
الرسول واحلاله ومحبته وذلك امر لازم كالنالم والنعيم عند الاحساس
بالولم وانعم وكالفرد السهوة عند الشعور بالملائم والمنافي فاذا لم تحصل
هذه الحال والعمل في القلب لم ينفع ذلك التصديق ولم يغن شيئا
واما ينسح - له اذا عارضه معارض من حسد الرسول والتكبر عليه
او الاهمال له واستراض القلب عنه ونحو ذلك كما ان ادراك الملائم والمنافي
يوجب اللذة والالم الا ان يعارضه معارض ومتى حصل المعارض كان وجود

الاعتقاد والنية للرسول صلى الله عليه وسلم لازم الايمان

ذلك التصديق كعدمه كما يكون وجود ذلك كعدمه بل يكون ذلك
المعارض موجبا لعدم الملول الذي هو حال في القلب وبوسطته
يزول التصديق الذي هو العلة فينقطع الايمان بالكلية من القلب وهذا هو
الموجب لكفر من حسد الانبياء او تكبر عليهم او كره فراق الالف والعادة
مع علمه بانهم صادقون وكفرهم اغلظ من كفر الجاهل . الثاني ان الايمان
وان كان يتضمن التصديق فليس هو مجرد التصديق وانما هو الاقرار والطمانية
وذلك لان التصديق انما يعرض للخبر فقط فاما الامر فليس فيه تصديق من
حيث هو امر وكلام الله خبر و امر فالخبر يستوجب تصديق الخبر والامر
يستوجب الاتقياد له والاستسلام وهو عمل في القلب جماعه الخضوع
والاتقياد للامر وان لم يفعل المأمور به فاذا قوبل الخبر بالتصديق والامر
بالاتقياد فقد حصل اصل الايمان في القلب وهو الطمانية والاقرار فان اشتقاقه
من الامن الذي هو القرار والطمانية وذلك انما يحصل اذا استقر في القلب
التصديق والاتقياد واذا كان كذلك فالسبب اهانة واستخفاف والاتقياد للامر
اكرام واعزاز ومحال ان يبين القلب من قد اتقاده وخضع واستسلم او
يستخف به فاذا حصل في القلب استخفاف واستهانة امتنع ان يكون فيه
اتقياد او استسلام فلا يكون فيه ايمان وهذا هو بعينه كفر ابليس فانه سمع
امر الله فلم يكذب رسولا ولكن لم ينقد للامر ولم يخضع له واستكبر عن
الطاعة فصار كافرا وهذا موضع زاغ فيه خلق من الحلف تخيل لم ان
الايمان ليس في الاصل الا التصديق ثم يرون مثل ابليس وفرعون ممن لم يصدر

عنه تكذيب أو صد ر عنه تكذيب باللسان لا بالقلب وكفره من اغلظ الكفر
فيتحيرون ولوانهم هدوا لما هدى اليه السلف الصالح لعلوا ان الايمان قول وعمل
اعنى في الاصل قولاً في القلب وعمل في القلب فان الايمان بحسب كلام الله ورسالته
وكلام الله ورسالته يتضمن اخباره واوامره فيصدق القلب اخباره تصديقاً بوجوب
حالاته في القلب بحسب المصدق به والتصديق هو من نوع العلم والقول وينقاد لامره
وبستسلم وهذا الاتقياد والاستسلام هو من نوع الارادة والعمل ولا يكون
مؤهلاً الا بمجموع الامرين فمتى ترك الاتقياد كان مستكبراً فصار من الكافرين
وان كان مصداقاً للكفر اعم من التكذيب يكون تكذيباً وجهلاً ويكون
استكباراً وظلماً لهذا لم يوصف ابليس الا بالكفر والاستكبار دون التكذيب
ولهذا كان كفر من يعلم مثل اليهود ونحوهم من جنس كفر ابليس وكان
كفر من يجهل مثل النصارى ونحوهم ضلالاً وهو الجهل الاتري ان نقرا من
اليهود جاءوا الى النبي صلى الله عليه وسلم وسألوه عن اشياء فاخبرهم فقالوا
نشهد انك نبي ولم يتبعوه وكذلك هرقل وغيره فلم ينفعهم هذا العلم وهذا
التصديق الاتري ان من صدق الرسول بان ما جاء به هو رسالة الله وقد
تضمنت خبراً وامراً فانه يحتاج الى مقام ثان وهو تصديقه خبر الله واتقياده
لامر الله فاذا قال اشهد ان لا اله الا الله فهذا الشهادۃ تتضمن تصديق خبره
والاتقياد لامره واشهد ان محمداً رسول الله تضمنت تصديق الرسول فيما جاء
به من عند الله فمجموع هذه الشهادات يتم الاقرار فلما كان التصديق لا بد
منه في كلا الشهادات وهو الذي يتاقي الرسالة بالقبول ظن من ظن انه

اصل لجميع الايمان وغفل عن ان الاصل الآخر لا بد منه وهو الاتقياء والا
فقد يصدق الرسول ظاهرا وباطنا ثم يمتنع من الاتقياء للامر الثاني في
تصدق الرسول ان يكون بمنزلة من سمع الرسالة من الله سبحانه وتعالى
كالبليس وهذا مما يبين لك ان الاستهزاء بالله او برسوله ينافي الاتقياء له
لانه قد بالغ عن الله انه امر بطاعته فصار الاتقياء له من تصديقه في خبره فمن
لم ينقد لأمره فهو امام كذب له او ممتنع عن الاتقياء له به وكلاهما كفر صريح
ومن استخف به واستهزأ بقلبه امتنع ان يكون منقاد الامر فان الاتقياء
اجلال واكرام والاستخفاف اهانة واذلال وهذان ضدان فتنى حصل في
القلب احدهما اتنى الآخر فعلم ان الاستخفاف والاستهانة به ينافي الايمان
منافاة الضد للضد (الوجه الثالث) ان العبد اذا فعل الذنب مع اعتقاد ان
الله حرمه عليه واعتقاد اتقياءه لله فيما حرمه واوجبه فهذا ليس بكافر فاما
ان اعتقد ان الله لم يحرمه او انه حرمه لكن امتنع من قبول هذا التحريم
وابى ان يذعن لله وينقاد فهو اما جاحد او معاند ولهذا قالوا من عصى الله
مستكبرا كالبليس كفر بالاتفاق ومن عصى مشتغيا لم يكفر عند اهل السنة
والجماعة وانما يكفره الخوارج فان العاصي المستكبر وان كان مصدقا بان الله
ربه فان معاندته له ومحادته تنافي هذا التصديق ويبان هذا ان من فعل
المحرم مستحلا لم يفر بالاتفاق فانه ما آمن بالقرآن من استحل محارمه وكذلك
لو استحلها من غير فعل والاستحلال اعتقاد ان الله لم يحرمها وتارة بعدم
اعتقاد ان الله حرمها وهذا يكون للخلل في الايمان بالربوبية وللخلل في

الايان بالرسالة ويكون جمعا محضا غير مبني على مقدمة وتارة يعلم ان الله حرمها ويعلم ان الرسول انما حرم ما حرمه الله ثم يمتنع عن التزام هذا التحريم ويعاند المحرم فهذا اشد كفرا من قبله وقد يكون هذا مع علمه ان من لم يلتزم هذا التحريم عاقبه الله وعذبه ثم ان هذا الامتناع والاياء اما لخلل في اعتقاد حكمة الامر وقد رتته فيعود هذا الى عدم التصديق بصفة من صفاته وقد يكون مع العلم بجميع ما يصدق به ثم رد او اتباعا لغرض النفس وحقيقته كفر هذا لانه يعترف لله ورسوله بكل ما اخبر به ويصدق بكل ما يصدق به المؤمنون لكنه يكره ذلك ويخفضه ويخطئه لعدم موافقته لمراده ومشتهاه ويقول ان الاقرب بذلك ولا التزمه وابقض هذا الحق وانقرضه فهذا نوع غير النوع الاول وتكفير هذا معلوم بالا اضطراب من دين الاسلام والقرآن مملو من تكفير مثل هذا النوع بل عقوبته اشد وفي مثله قيل اشد الناس عذابا يوم القيامة عالم لم ينفعه الله بعلمه وهو ابليس ومن سلك سبيله وبهذا يظهر الفرق بين العاصي فانه يعتقد وجوب ذلك الفعل عليه ويجب ان يفعله لكن الشهوة والنفرة منعه من الموافقة فقد اتى من الايمان بالتصديق والخضوع والانقياد وذلك قول وقول لكن لم يكمل العمل واما اهانة الرجل من يعتقد وجوب كرامته كالوالدين ونحوهما فلانه لم ين من كان الانقياد له والاكرام شرطا في ايمانه وانما اهانه من اكرامه شرطا في براءه وطاعته وتقواه وجانب الله والرسول انما كفر فيه لانه لا يكون مؤمنا حتى يصدق

تصد يقايتقضى الخضوع والانتقياد فحيث لم يقنضه لم يكن ذلك التصديق
 ايمانا بل كان وجوده شر من عدمه فان من خلق له حياة وادراك ولم يصدق
 الا العذاب كان فقد تلك الحياة والادراك احب اليه من حياة ليس فيها
 الا الالم واذا كان التصديق ثمرته صلاح حاله وحصول النعم له واللذة في
 الدنيا والآخرة فلم يحصل معه الا فساد حاله والبؤس والالم في الدنيا والآخرة
 كان ان لا يوجد له حب اليه من ان يوجد ههنا كلام طويل في تفصيل هذه
 الامور ومن حكم الكتاب والسنة على نفسه قولاً وفعلان نور الله قلبه تبيين له
 ضلال كثير من الناس ممن يتكلم برأيه في سعادة النفوس بعد الموت
 وشقاوتها جرياً على منهاج الذين كذبوا بالكتاب وبما ارسل الله به
 رسوله ونبذوا الكتاب وراء ظهورهم واتباعا لما تتلوه الشياطين
 هو اما الشبهة الثانية فجوابها من ثلاثة اوجه احدها ان من تكلم بالكذب
 والجحد وسائر انواع الكفر من غير اكرام على ذلك فانه يجوز ان يكون مع
 ذلك في نفس الامر مؤمناً ومن جوز هذا فقد خلع ربقة الاسلام من عنقه
 الثاني ان الذي عليه الجماعة ان من لم يتكلم بالايمان بلسانه من غير عذر
 لم ينفعه ما في قلبه من المعرفة وان القول من القادر عليه شرط في صحة
 الايمان حتى اختلفوا في تكفير من قال ان المعرفة تنفع من غير
 عمل الجوارح وليس هذا موضع تقرير هذا وما ذكره القاضي رحمه الله
 من التاويل لكلام الامام احمد فقد ذكره وغيره خلاف ذلك
 في غير موضع وكذلك ما دل عليه كلام القاضي عياض فان ما لكنا وسائر

الفقهاء من التابعين ومن بعدهم الا من يتسبب الى بدعة قالوا الايمان قول وعمل وبسط هذه مكان غير هذا الثالث ان من قال ان الايمان مجرد معرفة القلب من غير احتياج الى المنطق باللسان يقول لا يفتقر الايمان في نفس الامر الى القول الذي يوافق باللسان لا يقول ان القول الذي يناقيا الايمان لا يبطله فان القول قولان قول يوافق تلك المعرفة وقول يخالفها فب ان القول الموافق لا يشترط لكن القول المخالف يناقيا فمن قال بلسانه كلمة الكفر من غير حاجة صامدا لها علما بانها كلمة كفر فانه يكفر بذلك ظاهرا وباطنا ولا فائز ان يقال انه في الباطن يجوز ان يكون مؤمنا ومن قال ذلك فقد مرق من الاسلام قال سبحانه من كفر بالله من بعد ايمانه الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان ولكن من شرح بالكفر صدرا فاعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم ومعلوم انه لم يرد بالكفر هنا اعتقاد القلب فقط لان ذلك لا يكره الرجل عليه وهو قد استثنى من اكره ولم يرد من قال واعتقد لانه استثنى المكره وهو لا يكره على العقد والقول وانما يكره على القول فقط فلم انه اراد من تكلم بكلمة الكفر فعليه غضب من الله وله عذاب عظيم وانه كافر بذلك الا من اكره وهو مطمئن بالايمان ولكن من شرح بالكفر صدرا من المكرهين فانه كافر ايضا فصار من تكلم بالكفر كافر الا من اكره فقال بلسانه كلمة الكفر وقلبه مطمئن بالايمان وقال تعالى في حق المستهزئين لا تعذبوا قد كفرتم بعد ايمانكم فبين انهم كفار بالقول مع انهم لم يعتقدوا صحته وهذا باب واسع والفقهاء فيه ما تقدم من

❦ الصديق يوجب المحبة والتعظيم ويمنع اراده فعل فيه استهانة ❦

ان التصديق بالقلب يمنع ارادة التكلم و ارادة فعل فيه استهانة واستخفاف كما انه يوجب المحبة والتعظيم واقتضاؤه وجود هذا وعدم هذا امر جرت به سنة الله في مخلوقاته كاقضاء ادراك الموافق للذة وادراك المخالف للالم فاذا عدم المعلول كابت مستلزما لعدم العلة واذا وجد الضد كان مستلزما لعدم الضد الآخر فالكلام والفعل المنضمين للاستخفاف والاستهانة مستلزم لعدم التصديق بالواقع ولعدم الانقياد والاستسلام فلذلك كان كفرا واعلم ان الايمان وان قيل هو التصديق فالقلب يصدق بالحق والقول يصدق في القلب والعمل يصدق القول والتكذيب بالقول مستلزم للتكذيب بالقلب ورافع للتصديق الذي كان في القلب اذا عمل الجوارح يؤثر في القلب كما ان اعمال القلب يؤثر في الجوارح فانما قام به كفر تعدى حكمه الى الآخر والكلام في هذا واسع وانما نبهنا على هذه المقدمة

❦ فصل ❦

❦ فصل ❦

❦ سب ❦

ثم نعود الى مقصود المسئلة فنقول قد ثبت ان كل سب وشتم يسبغ الدم فهو كفر وان لم يكن كل كفر سباً ونحن نذكر عبارات العلماء في هذه المسئلة قال الامام احمد كل من شتم النبي صلى الله عليه وسلم او تنقصه مسلماً كان او كافراً فعليه القتل وارى ان يقتل ولا يستتاب وقال في موضع آخر كل من ذكر شيئاً يعرض به ذكر الرب سبحانه وتعالى فعليه القتل مسلماً كان او كافراً وهذا مذهب اهل المدينة وقال اصحابنا التعريض بسب الله وسب رسوله صلى الله عليه وسلم ردة وهو موجب للقتل كالتصريح

كتاب القسام المسلول

ولا يختلف اصحابنا ان قذف ام النبي صلى الله عليه وسلم من جملة سبه
الموجب للقتل واغفل لان ذلك يفضي الى القدرح في نفسه وفي عبارة
بعضهم اطلاق القول بان من سب ام النبي صلى الله عليه وسلم يقتل
مسما كان او كافرا ويتبين ان يكون مرادهم بالسب هنا القذف كما صرح
به الجمهور لما فيه من سب النبي صلى الله عليه وسلم وقال القاضي
عياض جميع من سب النبي صلى الله عليه وسلم او عابه او الحق به نقصا
في نفسه او نسيه او دينه او خصلة من خصاله او عرض به شبهة بشيء على
طريق السب له والا ذراة عليه او البغض منه والعيب له فهو سب له
والحكم فيه حكم الساب يقتل ولا تستثن فصلا من فصول هذا الباب عن
هذا المقصد ولا تتم فيه تصريحاً كان او تلويحاً وكذلك من لعنه او قنى
مضرة له او دعى عليه او نسب اليه مالا يليق بمنصبه على طريق الذم او عيبه
في جهة العززة بسفوف من الكلام وهجر وسكر من القول وزور او غيره
بشيء مما يجرى من البلاء والحننة عليه او غمضه ببعض العوارض البشرية
الجائزة والمهود له به وقال وهذا كله اجماع من العلماء وائمة الفتوى من
لدن اصحابه هلم جراه وقال ابن القاسم عن مالك من سب النبي صلى الله
عليه وسلم قتل ولم يستتب قال ابن القاسم او شتمه او عابه او تنقصه فانه يقتل
كأنه يدين وقد فرض الله توقيره وكذلك قال مالك في رواية المدنيين
عنه من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم او شتمه او عابه او تنقصه قتل مسما
كان او كافرا ولا يستتاب وروى ابن وهب عن مالك من قال ان رد آء

كتاب القسام المسلول

يقتل من قال ان رده صلى الله عليه وسلم وسخ و اراد به عيبه

النبي صلى الله عليه وسلم و روى برده و سخر و اراد به عيبه قتل و روى
بعض المالكية اجماع العلماء على ان من د على نبي من الانبياء بالويل او بشي من
المكروه انه يقتل بلا استتابة و ذكر القاضي عياض اجوبة جماعة من فقهاء المالكية
المشاهير بالقتل بلا استتابة في قضايا متعددة افتى في كل قضية بعضهم (منها)
رجل سمع قوما يتذاكرون صفة النبي صلى الله عليه وسلم اذ مر بهم رجل
قبيح الوجه والهيئة فقال تريدون تعرفون صفته هذا المار في خلقه و لحيته
(ومنها) رجل قال النبي (صلى الله عليه وسلم) اسود (ومنها) رجل قيل له
لا وحق رسول الله فقال فعل الله برسول الله كذا وكذا ثم قيل له ما تقول
ياعدو الله فقال اشد من كلامه الاول ثم قال انما اردت برسول الله المقرب
قالوا لان ادعاء التأويل في لفظ صراح لا يقل لانه امتنان وهو غير مقرر
لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولا موقر له فوجبت اباحة دمه (ومنها)
عشار قال ادواشك الى البي او قال ان سالت او جهلت فقد سأل البي وجهل
(ومنها) متفقه كان يستخف بالنبي صلى الله عليه وسلم ويسميه في اثناء مناظرته اليتيم
وختن حيدر و يزعم ان زهده لم يكن قصدا ولو قدر على الطيبات لا كاهوا و اشباه
هذا قال فهذا الباب كله مما عده العلماء سبوا و نقصا يجب قتل قائله لم يختلف
في ذلك متقدمهم و متأخرهم و ان اختلفوا في سبب حكم قتله وكذلك قال ابو حنيفة
واصحابه فبين نقصه او برئ منه او كذب به انه مر تد وكذلك قال اصحاب
الشافعي كل من تعرض لرسول الله صلى الله عليه وسلم بما فيه استهانة فهو كالسب
الصريح فان الاستهانة بالبي كبر و هل يتعمد قتله او يسقط بالتوبة على الوجهين

المصارم المسلول

وقد نص الشافعي على هذا المعنى فقد اثبتت نصوص العلماء من جميع الطوائف على ان التنقص له كفر مبيح للدم وهم في استنابته على ما تقدم من الخلاف ولا فرق في ذلك بين ان يقصد عيبه لكن المقصود شيء آخر حصل السب تبعاله او لا يقصد شيئا من ذلك بل يهزل ويمزح او يفعل غير ذلك فهذا كله يشترك في هذا الحكم اذا كان القول نفسه سبافان الرجل يتكلم بالكلمة من سخط الله تعالى ما يظن ان تبلغ ما بلغت يهوى بها في النار ابعد مما بين المشرق والمغرب ومن قال ما هو سب وتنقص له فقد آذى الله ورسوله وهو ماخوذ بما يهوى به الناس من القول الذي هو في نفسه اذى وان لم يقصد اذاهم لم تسمع الى الذين قالوا انما كنا نخوض ونلعب فقال الله تعالى ابالله وآياته ورسوله كنتم تستهزءون لا تعتذروا قد كفرتم بعد ايمانكم * وهذا مثل من يغضب فيذكر له حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم او حكم من حكمه او يدعى الى سنته فيلعن ويقع ونحو ذلك وقد قال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلووا تسليما * فاقسم سبحانه بنفسه انهم لا يؤمنون حتى يحكموه ثم لا يجدوا في نفوسهم حرجا من حكمه فن شاجر غيره في حكم وحرج لذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى الخش في منطقته فهو كافر بنص التنزيل ولا يعذر بان مقصوده رد الخصم فان الرجل لا يؤمن حتى يكون الله ورسوله احب اليه مما سواهما وحتى يكون الرسول احب اليه من ولده ووالده والناس اجمعين * ومن هذا الباب قول القائل ان هذه لقسمة ما اريد بها وجه الله وقول

الآخر اعدل فانك لم تعدل وقول ذلك الانصاري ان كان بينك وبينك فان
 هذا كفو محض حيث زعم ان النبي صلى الله عليه وسلم انما حكمه لولا
 ابن عمه ولذلك انزل الله تعالى هذه الآية واقسم انهم لا يؤمنون حتى
 لا يجدوا في انفسهم حرجا من حكمه وانما عفا عنه النبي صلى الله عليه وسلم
 كما عفا عن الذي قال ان هذه تقسمه ما يريد بها وجه الله . وعن الذي قال
 اعدل فانك لم تعدل . وقد ذكرنا عن عمر رضى الله عنه انه قتل رجلا
 لم يرض بحكم النبي صلى الله عليه وسلم فنزل القرآن بموافقته فكيف بمن طعن في
 حكمه . وقد ذكر طائفة من الفقهاء منهم ابن عقيل وبعض اصحاب الشافعي ان هذا
 كان عقوبته التعزير . ثم منهم من قال لم يعزره النبي صلى الله عليه وسلم لان التعزير
 واجب . ومنهم من قال عفا عنه لان الحق له . ومنهم من قال عاقبه بان
 امر الزبير ان يسقى ثم يجلس الماء حتى يرجع الى الجدر وهذه اقوال ردية
 ولا يستريب من تأمل في ان هذا كان يستحق القتل بعد نص القرآن ان من
 هو بمثل حاله ليس بموء من فان قيل . ففي رواية صحيحة انه كان من اهل بدر
 وفي الصحيحين عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال وما يدريك لعل الله
 اطلع على اهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم . ولو كان هذا القول
 كفرا للزم ان يغفر الكفر والكفر لا يغفر ولا يقال عن بدرى انه كفر
 فيقال هذه الزيادة ذكرها ابو اليمان عن شعيب ولم يذكرها اكثر الرواة
 فيمكن انها وهم كما وقع في حديث كعب وهلال بن امية انها لم يشهدا بدر
 وكذلك لم يذكره ابن اسحاق في روايته عن الزهري لكن الظاهر صحتها

فقول ليس في الحديث ان هذه القصة كانت بعد بد رفلعلها كانت قبل
 بد روسي الرجل بد ربالان عبد الله بن الزبير حدث بالقصة بعد ان صار
 الرجل بد ريفعن عبد الله بن الزبير عن ابيه ان رجلا من الانصار خاصم
 الزبير عند رسول الله صلى الله عليه وسلم في شراج الحرة التي يسقون بها النخل
 فقال الانصاري سرح الماء يرفاني عليه فاخصما عند رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للزبير اسق يا زبير ثم ارسل
 الماء الى جارك فغضب الانصاري ثم قال يا رسول الله ان كان ابن عمك
 قتلون وجه النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال للزبير اسق يا زبير ثم احبس الماء
 حتى يرجع الى الجدر فقال الزبير والله لا في احسب هذه الآية نزلت
 في ذلك فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم متفق عليه
 وفي رواية للبخاري من حديث عروة قال فاستوصى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم حينئذ للزبير حقه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قبل ذلك قد اشار على الزبير برأى اراد فيه سعة له وللانصاري فلما احفظ (١)
 الانصاري رسول الله صلى الله عليه وسلم استوصى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم للزبير حقه في صريح الحكم وهذا يقوى ان القصة متقدمة
 قبل بد رلان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في سيل مهزوران الا على
 يسقى ثم يحبس حتى يبلغ الماء الى الكمين فلو كانت قصة الزبير بعد هذا
 القضاء لكان قد علم وجه الحكم فيه وهذا القضاء الظاهر انه متقدم من
 حين قدم النبي صلى الله عليه وسلم لان الحاجة الى الحكم فيه من حين

(١) اجفظ بمعنى اغضب وفي مجمع البحار مهزور وادي بني قريظة وهو راي فزاي ١٢

قدم ولعل قصة الزبير وجبت هذا القضاء . وايضا فلن هو لاء الآيات
قد ذكر فيرواحد ان اولها نزل لما اراد بعض المنافقين ان يحاكم يهوديا
الى ابن الاشرف وهذا انما كان قبل بد رلان ابن الاشرف ذهب عقب
بد رالى مكة فلما رجع قتل فلم يستقر بعد بد ر بالمدينة استقرارا يتحاكم اليه فيه
وان كانت القصة بعد بد ر فان القائل لهذه الكلمة يكون قد تاب واستغفر
وقد عفا له النبي صلى الله عليه وسلم عن حقه فغفر له والمضمون لاهل
بدر انما هو المغفرة اما بان يستغفروا ان كان الذنب مما لا يغفر الا
بالاستغفار ولم يكن كذلك واما بسدون ان يستغفروا الا ترى
ان قدامة بن مظعون وكان بد ريا ثاول في خلافة عمر ما ثاول في
استحلال الخمر من قوله تعالى لبس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح
فيما طعموا الآية حتى اجمع رأى عمرو اهل الشورى ان يستتاب هو واصحابه
فان اقر وابتحريم جلد واوان لم يقر وابه كفروا ثم انه تاب وكاد يئس لعظم
ذنبه في نفسه حتى ارسل اليه عمر رضى الله عنه باول خافر فعلم ان
المضمون للبدر بين ان خاتمهم حسنة وانهم مغفور لهم وان جاز ان يصدر
عنهم قبل ذلك ما عسى ان يصدر فان التوبة تجب ما قبلها واذا ثبت ان كل
سب تصرفا او تعريضا موجب للقتل فالذى يجب ان يعتنى به الفرق بين
السب الذى لا تقبل منه التوبة والكفر الذى تقبل منه التوبة . فنقول .
هذا الحكم قد نيط في الكتاب والسنة باسم اذى الله ورسوله وفي بعض
الاحاديث ذكر الشتم والسب وكذلك جاء في الفاظ الصحابة والفقهاء

ذكر السب والشتم والاسم لذللم يكن له حد في اللغة كاسم الارض والسماء
والبحر والشمس والقمر ولا في الشرع كاسم الصلاة والزكاة والحج
والايمان والكفر فانه يرجع في حده الى العرف كالقبض والجرز والبيع
والرجل والكرى ونحوها فيجب ان يرجع في الاذى والسب والشتم الى
العرف فاعده اهل العرف سبوا انتقاصا او عيبا او طعنوا نحو ذلك فهو من
السب وما لم يكن كذلك فهو كفر به فيكون كفرا ليس بسب حكم
صاحبه حكم المرتدان كان مظهراله والا فهو زندقه والمعتبر ان يكون
سبوا اذى للنبي صلى الله عليه وسلم وان لم يكن سبوا اذى لغيره فعلى هذا
كل ما لو قيل لغير النبي صلى الله عليه وسلم اوجب تعزيرا او حدا ابووجه من الوجوه
فانه من باب سب النبي صلى الله عليه وسلم كالقذف واللعن وغيرهما من
الصور التي تقدم التنبيه عليها واما ما يختص بالقدح في النبوة فان لم يتضمن
الاجرد عدم التصديق بنبوته فهو كفر محض وان كان فيه استخفاف واستهانة
مع عدم التصديق فهو من السب وهنا مسائل اجتهدية يتردد الفقهاء هل
هي من السب او من الردة المحضة ثم ما ثبت انه ليس بسب فان استسره
صاحبه فهو زنديق حكمه حكم الزنديق والا فهو مرتد محض واستقصاء
الانواع والفرق بينها ليس هذا موضعه .

فصل

فاما الذي فيجب التفريق بين مجرد كفره به وبين سبه فان كفره به
لا يتقضى العهد ولا يبيح دم المعاهد بالاتفاق لان اصل الحناعم على هذا واما سبه فانه

السب ما يبدى العيب

فصل في التفريق بين مجرد كفره به وبين سبه

ينقض العهد ويوجب القتل كما تقدم قال القاضي ابو يعلى عقد الامان يوجب اقرارهم على تكذيب النبي صلى الله عليه وسلم لا على شتمهم وسبهم له وقد تقدم ان هذا الفرق ايضا معتبر في المسلم حيث قتلناه بخصوص السب وكونه موجبا للقتل حد من الحد ود بحيث لا يسقط بالتوبة وان صحت واما حيث قتلناه لد لاله على الزندقة او لجرده كونه مرتدا فلا فرق حيث يبين مجرد الكفر وبين ما يضمنه من الانواع فنقول الآثار عن الصحابة والتابعين والفقهاء مثل مالك واحمد وسائر الفقهاء القائلين بذلك كلها مطلقة في شتم النبي صلى الله عليه وسلم من مسلم او معاهد فانه يقتل ولم يفصلوا بين شتم وشتم ولا بين ان يكرر الشتم او لا يكرره او يظهره او لا يظهره واعني بقولي لا يظهره ان لا يتكلم به في ملا من المسلمين والا فالحد لا يقام عليه حتى يشهد مسلما انها سمعاه يشتمه او حتى يقر بالشتم وكونه يشتمه بحيث يسمعه المسلمون اظهار له اللهم الا ان يفرض انه شتمه في بيته خاليا فسمعه جيرانه المسلمون او من استرق السمع منهم قال مالك واحمد كل من شتم النبي صلى الله عليه وسلم او تنقصه مسلما كان او كافرا فانه يقتل ولا يستتاب فنصا على ان الكافر يجب قتله بتنقصه له كما يقتل بشتمه وكما يقتل المسلم بذلك وكذا لك اطلق سائر اصحابنا ان سب النبي صلى الله عليه وسلم من الذمي يوجب القتل وذكر القاضي وابن عقيل وغيرهما ان ما يبطل الايمان فانه يبطل الامان اذا اظهره فان الاسلام اوكد من عقد الذمة فاذا كان من الكلام ما يبطل حقن الاسلام فان يبطل حقن الذمة اولى مع الفرق بينهما من وجه آخر فان المسلم اذا سب

الرسول دل على سوء اعتقاده في رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلذلك كفر والذي قد علم ان اعتقاده ذلك واقربنا على اعتقاده
وانما اخذ عليه كتمه وان لا يظهره فبقي تفاوت ما بين الاظهار والاضمار .
قال ابن عقيل فكما اخذ على المسلم ان لا يعتقد ذلك اخذ على الذي
ان لا يظهره فاظهار هذا كما ضار ذلك واضماره لا ضرر على
الاسلام ولا ازراء فيه وفي اظهاره ضرر وازراء على الاسلام ولهذا
ما بطن من الجرائم لا يتبعها في حق المسلم ولو اظهرها اقناعا لهم حد الله . وطرده
القاضي وابن عقيل هذا القياس في كل ما ينقص الايمان من الكلام مثل
التشبه والتلبيث كقول النصارى ان الله ثالث ثلاثة ونحو ذلك ان الذي
متى اظهر ما يعلمه من دينه من التبرك نقض العهد كما انه ان اظهر ما تعلمه بقوله
في نبي صلى الله عليه وسلم نقض العهد قال القاضي وقد نص احمد على ذلك فقال
في رواية حنبل كل من ذكره يبرض به الرب فعليه القتل مسلما كان كافرا
وهذا مذاهب اهل المدينة . وقال جعفر بن محمد سمعت ابا عبد الله يسأل
عن يهودى مر بمؤذن وهو يؤذن فقال له كذب فقال يقتل لانه ستم
فقد نص على ويل من كذب المؤذن في كلمات الاذان وهي قول الله اكبر
او اتهد ان لا اله الا الله او اتهد ان محمدا رسول الله وقد ذكرها الحلال والقاضي
في سب الله بناء على انه كذب به فيما يخلق بذكر الرب سبحانه والا شبه انه
عام في تكذيبه فيما يخلق بذكر الرب وذكر الرسول بل هو في هذا أولى
لان اليهودى لا يكذب من قال لا اله الا الله ولا من قال الله اكبر وانما

يكذب من قال ان محمدا رسول الله وهذا قول جمهور المالكين قالوا انه يقتل
بكل سب سواء كانوا يستعملونه او لا يستعملونه لانهم وان استحلوه فاقالم لعظمهم
العهد على اظهاره وكما لا يحسن الاسلام من سبه كذا لك لا تحسن منه الذمة
وهو قول ابي مصعب وطائفة من المدنيين قال ابو مصعب في نصراني قال
والذي اصطفى عيسى على محمد اختلف العلماء فيه فضرته حتى قتله او عاش
يوما ليلة وامرت من جرب رجله وطرح على منبلة فاكلته الكلاب
وقال ابو مصعب في نصراني قال عيسى خلق محمد ا قال يقتل وافتى
سلف الاندلسيين بقتل نصرانية استهلت بنفى الربوية وبنوة عيسى لله
وقال ابن القاسم فيمن سبه فقال ليس بنبي او لم يرسل او لم ينزل عليه
قرآن وانما هوشى يقوله ونحو هذا فيقتل وان قال ان محمدا لم يرسل
اليانا انما ارسل اليكم واثمانينا موسى او عيسى ونحو هذا لاشي عليه لان الله
اقرهم على مثله قال ابن القاسم و اذا قال النصراني د يتناخير من دينكم انما
دينكم دين الحبر ونحو هذا من القبيح او سمع المؤذن يقول اشهدان محمدا
رسول الله فقال كذا لك يعظكم الله في هذا الادب الموجع والسجن الطويل
وهذا قول محمد بن معنون وذكره عن أبيه ولم قول آخر فيما اذا سبه
بالوجه الذي به كفروا انه لا يقتل قال معنون عن ابن القاسم من شتم
الانبياء من اليهود والنصارى بغير الوجه الذي به كفروا ضربت عنقه الا
ان يسلم وقال معنون في اليهودي يقول للمؤذن اذا تشهد كذبت يعاقب
المقوبة الموجعة مع السجن الطويل وقد تقدم نص الامام احمد في مثل

في المصارم المسال

هذه الصورة على القتل لانه شتمه وكذلك اختلف اصحاب الشافعي في
السب الذي ينتقض به عهد الذمي ويقتل به اذا قلنا بذلك على وجهين
احدهما ينتقض بطلاق السب لئينا والقدر في ديننا اذا اظهره وان
كانوا يعتقدون ذلك ديننا وهذا قول اكثرهم والثاني انهم ان ذكروه
باعتقادهم فيه دينهم انه ليس برسول والقرآن ليس بكلام الله فهو
كأظهارهم قولهم في المسيح ومعتقدهم في التثليث قالوا وهذا لا ينتقض العهد
بلا تردد بل يزرون على اظهاره . واما ما ذكروه بالا يعتقدونه ديننا
كالعلم في نسبه فهو الذي قيل فيه ينتقض العهد وهذا اختيار الصيدلاني
وابي المعالي وغيرهما وحجة من فرق بين ما يعتقدونه فيه ديننا ولا يعتقدونه
كما اختاره بعض المالكية وبعض الشافعية انهم قد اقرروا على دينهم الذي
يعتقدونه لكن منعوا من اظهاره فاذا اظهره كان كما لو اظهروا سائر المناكير
التي هي من دينهم كالنمر والحزير والصليب ورفع الصوت بكتابهم ونحو
ذلك وهذا انما يستحقون عليه العقوبة والنكال بما دون القتل . يؤيد ذلك
ان اظهار معتقدهم في الرسول ليس باعظم من اظهار معتقدهم في الله وقد علم
هو لا ان اظهار معتقدهم لا يوجب القتل واستبعدوا ان ينتقض عهدهم
باظهار معتقدهم اذا لم يكن مذكورا في الشرط وهذا بخلاف ما اذا سبوه بما
لا يعتقدونه ديننا فانهم نقرهم على ذلك ظاهرا ولا باطنا وليس هو من دينهم
فصار بمنزلة الزنا والسرقة وقطع الطريق وهذا القول مقارب لقول الكوفيين
وقد ظن من سلكه انه خالص بذلك من مؤالم وليس الامر كما اعتقده

فان الادلة التي ذكرناها من الكتاب والسنة والاجماع والأخبار كلها تدل
على السب بما يعتقد فيه ديناً ومالاً يعتقد فيه ديناً وان مطلق السب هو
القتل ومن تأمل كل دليل بانفراده لم يخف عليه انها جميعاً تدل على السب
المعتقد ديناً كما تدل على السب الذي لا يعتقد ديناً ومنها ما هو نص
في السب الذي يعتقد ديناً بل أكثرها كذلك فان الذين كانوا يعجونه من
الكفار الذين اهدر دماءهم لم يكونوا يعجونه الا بما يعتقدونه ديناً مثل
نسبته الى الكذب والسرور ذم دينه ومن اتبعه وتغير الناس عنه الى غير
ذلك من الامور فاما الطعن في نسبه او خلقه او خلقه او امانه
او وفائه او صدقه في غير دعوى الرسالة فلم يكن احد يتعرض
لذلك في غالب الامور ولا يتمكن من ذلك ولا يصدق احد في
ذلك لا مسلم ولا كافراً لظهور كذبه وقد تقدم ذلك فلا حاجة الى
اعادته ثم نقول هنا الفرق متناهية من وجوه (احدها) ان الذي
لو اظهر لعنة الرسول او تقيحه او الداء عليه بالخط وجرهم والعذاب ونحو
ذلك فان قيل ليس من السب الذي يستتبع العهد كان هذا قولاً مردوداً
مبجافاً من لمن شخصاً وقبحه لم يبق من سبه غاية وفي الصحيحين من
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعن المؤمن كقطعه ومعلوم ان هذا اشد
من الطعن في خلقه وامانه او وفائه وان قيل هو سب له فقد علم ان من
الكفار من يعتقد ذلك ديناً ويرى انه من قربانه كتقرب المسلم بلعن مسيلة
والاسود العتسى (الوجه الثاني) انه على القول بالفرق المذكور اذا سبه

بيان الطعن في نسبه او خلقه او خلقه او امانه او وفائه او صدقه صلى الله عليه وسلم

بما لا يعتقد . دينا مثل العطن في نفسه او خلقه او خلقه ونحو ذلك فمن اين
يتقضى صده . ويحمله دمه ومعلوم انه قد اقر على ما هو اعظم من ذلك من
العطن في دينه الذي هو اعظم من العطن في نفسه ومن الكفر به الذي
هو اعظم الذنوب . ومن سب الله بقوله ان له صاحبة وولدا وانه ثالث
ثلاثة فانه لا ضرر يلحق الامة في دينها باظهار ما لا يعتقد صحته من السب الاو يلحقهم
باظهار ما كفريه اعظم من ذلك فاذا اقر على اعظم السيئ ضررا فاقرار
على ادناها ضررا اولي . نعم بينها من الفرق انه اذا طعن في نفسه او خلقه
فانه يقر لنائبه كاذب او اهل دينه يعتقدون انه كاذب آثم بخلاف السب
الذي يعتقد دينا فانه واهل دينه متفقون على انه ليس بكاذب فيه ولا آثم
فيعود الامر الى انه قال كلمة آثم بها عندهم وعندنا لكن في حق من لا حرمة له
عنده بل مثاله عنده ان يقذف الرجل مسيلة او العنق او يتسبه الى انه كان
اسود او انه كان دعيا او كان يسرق او كان قومه يستقنون به ونحو ذلك
من الواقعة في عرضه بغير حق ومعلوم ان هذا لا يوجب القتل ولا يوجب
الجلد ايضا فان العرض يتبع الدم فمن لم يمص دمه لم يضر عرضه فلو لم يجب
قتل الذي اذا سب الرسول لكونه قد قدح في ديننا لم يجب قتله بشئ من
السب ايضا فان خطب ذلك بسير . يبين ذلك ان المسلم انما يقتل اذا
سبه بالقذف ونحوه لان القدح في نفسه قدح في نبوته فاذا كنا باظهار
القدح في النبوة لا تقتل الذي فأن لا تقتله باظهار القدح بما يقدح
في النبوة اولي اذا لو سائل اضعف من المقاصد وهذا البحث اذا حقق اضطر

المنازع الى احد الامم من امامو افقة من قال من اهل الراي ان المهد لا يقتض
 من السب و امامو افقة الله ما في ان المهد يقتضي بكل سب و اما في من
 سب و سب في انتقاض المهد واستحلال الله م فتهاقت ثم انه اذا فوق لم
 الجواب القتل ولا تقتضي المهد بذلك اصلا و من ادعى وجوب القتل بذلك
 وحده لم يمكنه ان يقيم عليه دليلا الثالث هانا اذ لم تقتلهم باظهار ما يعتقدونه
 ديننا لم يمكننا ان تقتلهم باظهار شيء من السب فانه ما من احد منهم يظهر شيئا
 من ذلك الا ويمكنه ان يقول اني معتقد لذلك متدين به وان كان طعنا
 في النسب كما يدنون بالقدح في عيسى و امه عليهما السلام و يقولون على
 صميم بيتنا عظيم اثم انهم فيما بينهم قد يختلفون في اشياء من انواع السب هل
 هي صحيحة عند هم او باطلة و هم قوم بهت ضالون فلا يشاهدون ان يا توابيهتان
 و نوع من الضلال الذي لارا دال القلوب منه ثم يقولون هو معتقدا الا فلو
 فينشد لا يقتلون حتى يثبت انهم لا يعتقدونه ديننا و هذا القدر هو محل
 اختلاف و بعضه لا يعلم الا من جهتهم و قول بعضهم في بعض غير مقبول
 ونحن وان كنا نعرف اكثر عقائد هم فالتخفي صدورهم اكبر و تجد دالكفر
 و البديع منهم غير مستنكر فهذا الفرق مفضاة الى حتم القتل بسب الرسول
 و هو لم يري قول اهل الراي و مستند هم ما ابداه هو لا موقد قد منا الجواب
 عن ذلك و بينا اننا اقررناهم على اخفاء دينهم لا على اظهار باطل قولهم و المجاهرة
 بالظن في ديننا وان كانوا يستحلون ذلك فان المعاهدة على تركه صيرته
 جرما في دينهم كالمعاهدة على الكف عن دانا و اموا لنا و بينا ان المجاهرة

يَكْفَرُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ كَالْبَهَائِمَةِ بِضَرْبِ السِّيفِ بِلِأَشَدِّ عَلَى أَنْ الْكُفْرَ
 أَمُّ مِنَ السَّبِّ فَقَدْ يَكُونُ الرَّجُلُ كَافِرًا وَلَا يَسْبُو هَذَا هُوَ الْمَسْئَلَةُ فَلَا بُدَّ مِنْ
 بَسْطِهِ . فَنَقُولُ التَّكْلِيمُ فِي تَمْثِيلِ سَبِّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَذِكْرِ
 صِفَتِهِ ذَلِكَ بِمَا يَثْقُلُ عَلَى الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ وَنَحْنُ نَتَعَاظَمُ أَنْ تُغَيَّرَ بِذَلِكَ ذَاكِرُ بْنُ
 لَكْنٍ لِلْإِحْتِيَاجِ إِلَى الْكَلَامِ فِي حَكْمِ ذَلِكَ نَحْنُ نَقْرُضُ الْكَلَامَ فِي أَنْوَاعِ السَّبِّ
 مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ تَعْيِينَ وَالتَّقْيِيهِ بِأَخْذِ حِفْظِهِ مِنْ ذَلِكَ . فَنَقُولُ السَّبُّ نَوْعَانِ .
 دَعَاءٌ وَخَبَرٌ . أَمَّا الدَّعَاءُ فَمَثَلُ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ لِغَيْرِهِ لَعْنَةُ اللَّهِ أَوْ قُبْحُهُ اللَّهُ
 أَوْ اخْزَاهُ اللَّهُ أَوْ لَا رَحْمَةَ لِلَّهِ أَوْ لَا رَحْمَةَ اللَّهِ عَنْهُ أَوْ قَطَعَ اللَّهُ دَائِرَةَ غَيْثِهَا
 وَأَمثالُهُ سَبُّ الْأَنْبِيَاءِ وَالتَّغْيِيرُ وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ عَنْ نَبِيِّ لَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 أَوْ لَا سَلَّمَ أَوْ لَا رَفَعَ اللَّهُ ذِكْرَهُ أَوْ حَمَلَهُ اسْمُهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الدَّعَاءِ عَلَيْهِ بِمَا
 فِيهِ ضَرَرٌ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا أَوْ فِي الدِّينِ أَوْ فِي الْآخِرَةِ غَيْرَ ذَلِكَ إِذَا عُدَّ وَمِنْ
 مُسْلِمٍ أَوْ مُعَاهِدٍ فَهُوَ سَبُّ قَامَا الْمُسْلِمِ فَيَقْتُلُ بِهِ بِكُلِّ حَالٍ . وَأَمَّا الَّذِي فَيَقْتُلُ
 بِذَلِكَ إِذَا أَظْهَرَهُ فَلَمَّا أَنْ أَظْهَرَ الدَّعَاءَ لِلنَّبِيِّ وَابْطَنَ الدَّعَاءُ عَلَيْهِ ابْطَانًا
 يَعْرِفُ مِنْ لَحْنِ الْقَوْلِ يَفْهَمُهُ بَعْضُ النَّاسِ دُونَ الْبَعْضِ مِثْلَ قَوْلِهِ السَّلَامُ
 عَلَيْكُمْ إِذَا أَخْرَجَهُ مَخْرَجَ التَّهْمَةِ وَأَظْهَرَ أَنَّهُ يَقُولُ السَّلَامَ فَقِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا
 أَنَّهُ مِنَ السَّبِّ الَّذِي يَقْتُلُ بِهِ وَإِنَّمَا كَانَ عَفْوُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْيَهُودِ
 الَّذِينَ حَيَوْهُ بِذَلِكَ حَالِ ضَعْفِ الْإِسْلَامِ بِالْبَقَاءِ عَلَيْهِ لَمَّا كَانَ مَامُورًا بِالْعَفْوِ
 عَنْهُمْ وَالصَّبْرَ عَلَى إِذَا هُمْ وَهَذَا قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنْبَلِيَّةِ
 مِثْلُ الْقَاضِي عَبْدِ الْوَهَّابِ وَالْقَاضِي أَبِي يَعْلَى وَابْنُ إِسْحَاقَ الشَّيْرَازِي

وامي الوفاء ابن عقيل وغيرهم ومن ذهب الى ان هذا سب مع قلل لم يعلم
ان هم لاء كانوا اهل عهده وهذا قول ساقط لا ناقد بينا فيما تقدم ان اليهود
الذين بالمدينة كانوا معاهدين وقال آخرون كان الحق له وله ان يعفو عنهم
فاما بعده فلا عفو والقول الثاني انه ليس من السب الذي ينقض العهد
لانهم لم يظهروا السب ولم يجهروا به وانما اظهروا التحية والسلام لغضا وحالا
وحذفوا اللام حذفا خفيا يفتن له بعض السامعين وقد لا يفتن له
الا كثيرون ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم ان اليهود اذا سلموا فاما يقول احدهم
السام عليكم فقولوا وعليكم ففعل هذا شرعا باقيا في حياته وبعد موته حتى صارت
السنة ان يقال للذي اذا سلم وعليكم او عليكم وكذلك لما سلم عليهم اليهودي
قال اتدرون ما قال انما قال السام عليكم ولو كان هذا من السب الذي
هو سب لوجب ان يشرع عقوبة اليهودي اذا سمع منه ذلك ولو بالجلد فلما
لم يشرع ذلك علم انه لا يجوز ما خذتهم بذلك وقد اخبر الله عنهم
بقوله تعالى واذ جاءوك حيوك بما لم يحيك به الله ويقولون في انفسهم
لولا يمد بنا الله بما نقول حسبه جهنم يصلونها فبئس المصير فبجعل عذاب
الآخرة حسبه بدل على انه لم يشرع على ذلك عذابا في الدنيا وهذا
لو انهم قد قرروا على ذلك لقالوا انما قلنا السلام وانما السمع يخفى وانهم
تقولون علينا فكانوا في هذا مثل المنافقين الذين يظهرون الاسلام
ويعرفون في لحن القول ويعرفون بسيماهم فانه لا يمكن عقوبتهم باللحن
والسيما فان موجبات العقوبات لا بد ان تكون ظاهرة الظهور الذي يشترك

فيه الناس وهذا القدر وان كان كفرا من المسلم فائما يكون تقصدا للتعدي اذا
 اظهره الذي واثباته به على هذا الوجه غاية ما يكون من الكتمان والاختفاء
 ونحن لا نناقشهم على ما يسيرونه ويخفونه من السب وغيره وهذا قول
 جماعات من العلماء من المتقدمين ومن اصحابنا والمالكين وغيرهم . ومن
 اجاز هذا القول ممن زعم ان هذا دعاء بالسام وهو الموت على اصح القولين
 او دعاء بالسامة وملال الذين قالوا ان الموت محتوم على الخليفة قالوا وهذا
 تعريض بالاذى لا بالسب وهذا القول ضعيف فان الدعاء على الرسول
 والمؤمنين بالموت وترك الدين من ابلغ السب كما ان الدعاء بالحياة والمافية
 والصحة والاثبات على الدين من ابلغ الكرامة . النوع الثاني . الخبر فكما
 عد . الناس شتما اوسبا او نقصا فانه يجب به القتل كما تقدم فان الكفر ليس
 مستزما للسب وقد يكون الرجل كافرا ليس بساب والناس يعلمون علما عاما
 ان الرجل قد يبغض الرجل ويعتقد فيه العقيدة القبيحة ولا يسبه وقد
 يضم الى ذلك مسبة وان كانت المسبة مطابقة للمعتقد فليس كلما يحتمل عقدا
 يحتمل قولاً ولا ما يحتمل ان يقال سرا يحتمل ان يقال جهرا والكلمة الواحدة
 تكون في حال . سب او في حال ليست بسب فعلم ان هذا يختلف باختلاف الاقوال
 والاحوال واذا لم يكن للسب حد معروف في اللغة ولا في الشرع فالمرجع
 فيه الى عرف الناس فما كان في العرف سباً للنبي فهو الذي يجب ان تنزل
 عليه كلام الصحابة والعلماء وما افلاو ونحن نذكر من ذلك اقساماً فنقول .
 لاشك ان اظهار التقص والاستهانة عند المسلمين سب كالتسمية باسم

الحمار والكلب او وصفه بالمسكنة والحزى والمهانة او الاخبار بالباطل في العذاب
وان عليه آثام الخلاق ونحو ذلك وكذا لك اظهار التكذيب على وجه
الطعن في المكذب مثل وصفه بانه ساحر خادع محتال وانه يضر من اتبعه
وان ما جاء به كله زور وباطل ونحو ذلك فان نظم ذلك شعرا كانت
ابلع في الشتم فان الشعر يحفظ ويروى وهو المجهز وربما يؤثر في قلوب
كثيرة مع العلم بطلانه اكثر من تأثير البراهين فان غني به بين ملا من
الناس فهو الذي قد تقاوم امره وامان اخبر عن معتقده بغير طعن فيه مثل ان
يقول انالست متبعه اولست مصدقه او لا احبه او لا ارضي دينه ونحو ذلك
فانما اخبر عن اعتقاده او ارادة لم يتضمن انتقاصا لان عدم التصديق والمحبة
قد يصدر عن الجهل والعناد والحسد والكبر وتقليد الاسلاف والاف الدين
اكثر مما يصدر عن العلم بصفات النبي خلاف ما اذا قال من كان ومن هو
راى كذا وكذا ونحو ذلك واذا قال لم يكن رسولا ولا نبيا ولم ينزل عليه شيء ونحو
ذلك فهو تكذيب صريح وكل تكذيب فقد تضمن نسبته الى الكذب ووصفه
بانه كذاب لكن بين قوله ليس بنبي وقوله هو كذاب فرق من حيث ان
هذا انما تضمن التكذيب بواسطة علمنا انه كان يقول اني رسول الله وليس
من نفي عن ضيره بعض صفاته تقيا مجردا عن نفاها عنه ناسبا له الكذب
في دعواها والمعنى الواحد قد يؤدى بمبارات بعضها بعد سبها بعضها لا يعد
سبها وقد ذكرنا ان الامام احمد نص على ان من قال للوذن كذبت فهو شاتم
وذلك لان اجداه بذلك للوذن معلنا بذلك بحيث يسمعه المسلمون طاعنا

في الصادق المسلول

في دينهم مكذب باللامه في تصديقه بالوحدانية والرسالة لا ريب انه شتمه فان قيل
 في الحديث الصحيح الذي يرويه الرسول عن الله تبارك وتعالى انه
 قال شتمني ابن آدم وما ينبغي له ذلك وكذبني ابن آدم وما ينبغي له ذلك فلما
 شتمه اي قوله الى اتخذت ولدا واما تكذبه اي قوله لن يعبدني
 كما بدأني فقد فرق بين التكذيب والشتم فيقال قوله لن يعبدني كما بدأني
 يفارق قول اليهودي للوذن كذبت من وجهين احدهما انه لم يصرح
 بنسبته الى الكذب ونحن لم نقل ان كل تكذيب شتم اذ لو قيل ذلك لكان
 كل كافر شائما وانما قيل ان الاعلان بمقابلة داعي الحق بقوله كذبت سب للامة
 وشتم لها في اعتقاد النبوة وهو سب للنبوة كما ان الذين هموا من اتباع النبي صلى الله عليه
 وسلم على اتباعهم اياه كانوا ساين للنبي صلى الله عليه وسلم مثل شعربنت مروان وشعر
 كعب بن زهير وغيرهما واما قول الكافر لن يعبدني كما بدأني فانه نفي لمضمون خبر الله
 بمنزلة سائر انواع الكفر الثاني ان الكافر المكذب بالبعث لا يقول ان الله
 اخبرانه سيعيدني ولا يقول ان هذا الكلام تكذيب لله وان كان تكذبا
 بخلاف القائل للرسول او لمن صدق الرسول كذبت فانه مقربان هذا طعن
 على المكذب وعيب له وانتقاص به وهذا ظاهر وكل كلام تقدم ذكره في
 المسئلة الاولى من نظم ونحوه وعد ما النبي صلى الله عليه وسلم سباحتي رتب
 على قائله حكم الساب فانه سب ايضا وكذا لك ما كان في معناه وقد تقدم ذكر
 ذلك والكلام على اعيان الكلمات لا ينحصر وان جماع ذلك ان ما يعرف الناس
 انه سب فهو سب وقد يختلف ذلك باختلاف الاحوال والاصطلاحات

والعادات وكيفية الكلام ونحو ذلك وما اشبه فيه الامر الحق بنظيره
وشبهه والله سبحانه اعلم

فصل

وكل ما كان من الذمي سبا ينقض عهده ويوجب قتله فان توجه منه لا تقبل على
ما تقدم هذا هو الذي عليه عامة اهل العلم من اصحابنا وغيرهم وقد تقدم
عن الشيخ ابي محمد المقدسي رضي الله عنه انه قال ان الذمي اذا سب النبي صلى الله
عليه وسلم ثم اسلم سقط عنه القتل وانه اذا قذفه ثم اسلم ففي سقوط القتل
عنه روايتان وينبغي ان يبنى كلامه على انه ان سبه بما يعتقده فيه ديناً سقط عنه
القتل باسلامه كاللعن والتقيح ونحوه وان سبه بما لا يعتقده فيه كالقذف
لم يسقط عنه لان ما يعتقده فيه كفر محض سقط حده بالاسلام باطنا فيجب
ان يسقط ظاهراً ايضالاً ان سقوط الاصل الذي هو الاعتقاد يستتبع سقوط
فروعه واما ما لا يعتقده فهو فرية يعلم هو انها فرية فهي بمنزلة سائر حقوق
الآدميين وان حمل الكلام على ظاهره في انه يستثنى القذف فقط من
بين سائر انواع السب فيمكن ان يوجه بان قذف غيره لما نغلظ بان جعل
على صاحبه الحد الموقت وهو ثمانون بخلاف غيره من انواع السب فان
عقوبته التعزير المفوض الى اجتهاد ذي السلطان كذا لك يفرق في حقه
بين القذف وغيره فيجعل على قاذفه الحد مطلقاً وهو القتل وان اسلم ويده
عن الساب الحد اذا تاب لكن هذا الفرق ليس بمرضى فان قذفه انما
اوجب القتل ونقض العهد لما قدح في نسبه وكان ذلك قد حافي نبوته

فصل في كل ما كان من الذمي سبا ينقض عهده ويوجب قتله

في الصارم المسلول

وهذا معنى يستوي فيه السب بالقذف وبغيره من انواع الاكاذيب بل قد يوصف من الافعال او الاقوال المنكرة بالملحق بالوصف شيئا وعضا فاعلم اعظم من هذا وانما فرق في حق غيره بين القذف وغيره لانه لا يمكن تكذيب القاذف به كما يمكن تكذيب غيره فصار العار به اشد . وهنا كلمات السب القاذفة في النبوة سواء في العلم بطلانها ظهورا وخفاء فان العلم بكذب القاذف كالعلم بكذب الناسب له الى منكر من القول وزور لا فرق بينهما وبالجملة فالمنصوص عن الامام احمد وعامة اصحابه وسائر اهل العلم انه لا فرق في هذا الباب بين السب بالقذف وغيره بل من قال انه ينقض عهد . ويقتل قتلته لم يفرق بين القذف وغيره . ومن قال يسقط عنه القتل باسلامه لم يفرق بين القذف وغيره . ومن فرق من الفقهاء بين ما يعتقده وما لا يعتقده فانما فرق في انتقاض العهد لا في سقوط القتل عنه بالاسلام لكن هو يصلح ان يكون معاضد القول الشيخ ابي محمد لانه فرقى بين النوصين في الجملة واما الامام احمد وسائر العلماء المتقدمين فانما خلا فهد في السب مطلقا وليس في شيء من كلام الامام احمد رضى الله عنه تعرض للقذف لخصوصه وانما ذكره اصحابه في القذف لانهم تكلموا في احكام القذف مطلقا فذكروا هذا النوع من القذف انه موجب للقتل وانه لا يسقط القتل بالتوبة لنص الامام على ان السب الذي هو اصد من القذف موجب للقتل لا يستتاب صاحبه ثم منهم من ذكر المسئلة بلفظ السب كما هي في لفظ احمد وغيره . ومنهم من ذكرها بلفظ القذف لان

الباب باب القذف فكان ذكرها بالاسم الخاص اظهر تأثيره في الفرق بين هذا القذف وغيره ثم عطل الجميع وادلتهم نعم انواع السب بل هي في غير القذف انص منها في القذف وانما تدل على القذف بطريق العموم او بطريق القياس والدليل هو ان ما ذكره الجمهور من التسوية كما تقدم ذكره تقينا واثباتا ولا حاجة الى الاطناب هنا فان من سلم ان جميع انواع السب من القذف وغيره ينقض العهد ووجب القتل ثم فرق بين بعضها وبعض في السقوط بالاسلام فقد ابعد جدا لان السب لو كان بمنزلة الكفر عنده لم ينقض العهد ولو جب قتل الذمي واذا لم يكن بمنزلة الكفر فاسلامه اما ان يسقط الكفر فقط او يسقط الكفر وغيره من الجناية على عرض الرسول فاما اسقاطه لبعض الجنایات دون بعض مع استوائها في مقدار العقوبة فلا يشين له وجه محقق والاحتجاج بان الاسلام يسقط عقوبة من سب الله فاسقاطه عقوبة من سب النبي اولى ان صح فانما يدل على ان الاسلام يسقط عقوبة الساب مطلقا قذفا كان السب او غير قذف ونحن في هذا المقام لا نتكلم الا في التسوية بين انواع السب لا في صحة هذه الحجة وخسأ دها اذ قد تقدم التنبيه على ضعفها وذلك لان سب النبي ان جعل بمنزلة سب الله مطلقا وقيل بالسقوط في الاصل فيجب ان يقال بالسقوط في الفرع وان جعل بمنزلة سب الخلق او جعل موجبا للقتل حد الله او سوى بين السبين في عدم السقوط ونحو ذلك من المآخذ التي تقدم ذكرها فلا فرق في هذا الباب بين القذف وغيره في السقوط بالاسلام فان الذمي لو قذف مسلما

❦ الصارم المسلول ❦

او ذميا او شتمه بغير القذف ثم اسلم لم يسقط عنه التعزير المستحق بالسب كما لا يسقط الحد المستحق بالقذف فعلم انها سواء في الثبوت والسقوط وانما يختلفان في مقدار العقوبة بالنسبة الى غير النبي اما بالنسبة الى النبي فعقوبتها سواء فلا فرق بينها بالنسبة اليه البته واذ قد ذكرنا حكم الساب للرسول صلى الله عليه وسلم فنردفه بما هو من جنسه مما قد تقدم في الادلة المذكورة باصل حكمه فان ذلك من تمام الكلام في هذه المسئلة على ما لا يخفى و تفصله فصولا ❦

❦ فصل ❦

فبين سب الله تعالى فان كان مسلما وجب قتله بالاجماع لانه بذلك كافر مرتد واسوا من الكافر فان الكافر يعظم الرب ويعتقد ان ما هو عليه من الدين الباطل ليس باستهزاء بالله ولا مسبة له ❦ تم اختلف اصحابنا وغيرهم في قبول توبته بمعنى انه هل يستتاب كما رتد ويسقط عنه القتل اذا اظهر التوبة من ذلك بعد رفعه الى السلطان وثبوت الحد عليه على قولين ❦ احدهما انه بمنزلة ساب الرسول فيه الروايتان في ساب الرسول هذه طريقة ابي الخطاب واكثر من احتذى حذوه من المتأخرين وهو الذي يدل عليه كلام الامام احمد حيث قال كل من ذكر شيئا يعرض بذلك الرب تبارك وتعالى فعليه القتل مسلما كان او كافرا وهذا مذهب اهل المدينة فاطلق وجوب القتل عليه ولم يذكر استتابته وذكر انه قول اهل المدينة ومن وجب عليه القتل يسقط بالتوبة وقول اهل المدينة المشهور انه لا يسقط القتل بتوبته ولو لم يرد هذا لم يخصه باهل المدينة فان الناس

❦ فصل ❦
سب الله تعالى ❦

يجمعون على انه من سب الله تعالى من المسلمين يقتل وانما اختلفوا في توبته
 فلما اخذ بقول اهل المدينة في المسلم كما اخذ بقوله في الذمي علم المقصد
 محل الخلاف باظهار التوبة بعد القدره عليه كما ذكرناه في سابه الرسول
 واما الرواية الثانية فان عبد الله قال سئل ابي عن رجل قال يا ابن
 كذا او كذا انت ومن خلقك قال ابي هذا امر تد من الاسلام . قلت .
 لا ابي تضرب عنقه قال نعم تضرب عنقه فجعله من المرتد . والرواية الاولى
 قول الليث بن سعد وقول مالك وروى ابن القاسم عنه قال من سب الله
 تعالى من المسلمين قتل ولم يستتب الا ان يكون اقترى على الله بارتداده
 الى دينه وان به واظهره فيستتاب وان لم يظهره لم يستتب وهذا قول
 ابن القاسم ومطرف وعبد الملك وجاهير المالكية والثاني انه يستتاب
 وتقبل توبته بمنزلة المرتد المحض وهذا قول القاضي ابي يعلى والشريف
 ابي جعفر وابي علي بن البناء وابن عقيل مع قولهم ان من سب الرسول
 لا يستتاب وهذا قول طائفة من المدنين منهم محمد بن مسلمة والحزومي
 وابن ابي حازم قالوا لا يقتل المسلم بالسب حتى يستتاب وكذا لك اليهودي
 والنصراني فان تابوا قبل منهم وان لم يتوبوا قتلوا ولا بد من الاستتابة
 وذلك كله كالردة وهو الذي ذكره العراقيون من المالكية وكذلك
 ذكر اصحاب الشافعي رضي الله عنه قالوا سب الله ردة فاذا تاب قبلت
 توبته وفرقوا بينه وبين سب الرسول على احد الوجهين وهذا مذهب الامام
 ابي حنيفة ايضا . واما من استتاب الساب لله ولرسوله فمأخذه ان ذلك

الصارم المسلول

من انواع الردة ومن فرق بين سب الله وسب الرسول قالوا سب الله تعالى كفر محض وهو حق لله وتوبة من لم يصد رمنه الا بجره الكفر الاصلى او الطارئ مقبولة مسقطه للقتل بالاجماع ويدل على ذلك ان الصارم يسيرون الله بقولهم هو ثالث ثلاثة ويقولون ان له ولدا كما اخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل انه قال شتمني ابن آدم وما ينبغي له ذلك وكذبني ابن آدم وما ينبغي له ذلك فاما شتمه اياي فقلوه ان لي ولدا وانا الاحد الصمد وقال سبحانه لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة الى قوله افلا يتوبون الى الله ويستغفرونه وهو سبحانه قد علم منه انه يسقط حقه عن الثائب فان الرجل لو اتي من الكفر والمعاصي بملا الارض ثم تاب تاب الله عليه وهو سبحانه لا تلحقه بالسب غضاضة ولا مرة وانما يعود ضرر السب على قائله وحرمة في قلوب العباد اعظم من ان يتكلمها جرأة الساب وبهذا يظهر الفرق بينه وبين الرسول فان السب هناك قد نفاق به حق آدمى والعقوبة الواجبة لآدمى لا تسقط بالتوبة والرسول تلحقه المرة والغضاضة بالسب فلا يقوم حرمة ولا تثبت في القلوب مكانته الا باصطلام سا به لما ان هجومه وشتمه ينقص من حرمة عند كثير من الناس ويقدر في مكانه في قلوب كثيرة فان لم يحفظ هذا الحى بعقوبة المنتهك والا افضى الامر الى الفساد وهذا الفرق يتوجه بالظر الى ان حد سب الرسول حق لآدمى كما يذكره كثير من الاصحاب وبالظر الى انه حق لله ايضا فان ما اثمكم من حرمة الله لا يجبر الا باقامة الحد فاشبه الزاني

الفرق بين سب الله تعالى وسب النبي صلى الله عليه وسلم

والسارق والشارب اذا تابوا بعد القدرة عليهم وايضا فان سب الله ليس له داع عقلي في الغالب واكثر ما هو سب في نفس الامر انما يصدر عن اعتقاده وتدين يراد به التعظيم لا السب ولا يقصد الساب حقيقة الاهانة لعلمه ان ذلك لا يؤثر بخلاف سب الرسول فانه في الغالب انما يقصد به الاهانة والاستغفاف والدواعي الى ذلك متوفرة من كل كافر ومناقف فصار من جنس الجرائم التي تدعو اليها الطباع فان حدودها لا تسقط بالتوبة بخلاف الجرائم التي لا داعي اليها ونكته هذا الفرق ان خصوص سب الله تعالى ليس اليه داع غالب الاوقات فيندرج في عموم الكفر بخلاف سب الرسول فان لخصوصه دواعي متوفرة فناسبان يشرع لخصوصه حد والحد المشروع لخصوصه لا يسقط بالتوبة كسائر الحدود فلما اشتمل سب الرسول على خصائص من جهة توفر الدواعي اليه وحرص اعداء الله عليه وان الحرمة تنتهك به انتهاك الحرمات بانتهاكها وان فيه حقا لمخلوق تحتمت عقوبته لالانه اغاظ اثما من سب الله بل لان مفسدته لا تقسم الا بتحتم القتل الا ترى انه لا ريب ان الكفر والردة اعظم اثما من الزنا والسرقة وقطع الطريق وشرب الخمر ثم الكافر والمرئد اذا تابا بعد القدرة عليها سقطت عقوبتهما ولو تاب اولئك الفاسق بعد القدرة لم تسقط عقوبتهم مع ان الكفر اعظم من الفسق ولم يدل ذلك على ان الفاسق اعظم اثما من الكافر فمن اخذ تحتم العقوبة وسقوطها من كبر الذنب وصغره فقد نأى عن مسالك الفقه والحكمة ويوضح ذلك اننا نقر الكفار بالذمة على اعظم الذنوب ولا نقر واحدا منهم

ولا من غيرهم على زنا ولا سيرة ولا كبير من المعاصي الموجبة للحدود
وقد عاقب الله قوم لو لم يكن من العقوبة بما لم يعاقبه بشرا في زمنهم لاجل الفاحشة
والارض مملوءة من المشركين وهم في عافية وقد دفن رجل قتل رجلا على
عهد النبي صلى الله عليه وسلم مرات والارض تلفظه في كل ذلك فقال
النبي صلى الله عليه وسلم ان الارض لتقبل من هو شر منه ولكن الله اراكم
هذا المعتبروا ولهذا يعاقب الفاسق الملى من المجر والاعراض والجلد وغير
ذلك بما لا يعاقب به الكافر الذي مع ان ذلك احسن حالا عند الله وعندنا
من الكافر فقد رأيت العقوبات المقدورة المشروعة تتهم حيث تؤخر
عقوبة ما هو اشد منها وسبب ذلك ان الدنيا في الاصل ليست دار الجزاء
وانما الجزاء يوم الدين يحجز الله العباد باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر لكن
ينزل الله سبحانه من العقاب ويشرع من الحدود ويحجز النفوس
عما فيه فساد عام لا يتخصص فاعله او ما يطره الفاعل من خطيئته او لتغليظ الجرم
او لما يشاء سبحانه فالخطيئة اذا خيف ان يتعدى ضررها فاعلها لم تعصم مادتها
الا بعقوبة فاعلها فلما كان الكفر والردة اذا قبلت التوبة منه بعد القدرة
لم تترتب على ذلك مفسدة تتعدى التائب وجب قبول التوبة لان احدا
لا يريد ان يكفر او يرتد ثم اذا اخذ اظهر التوبة لعله ان ذلك لا يحصل مقصوده
بخلاف اهل الفسوق فانه اذا سقطت العقوبة عنهم بالتوبة كان ذلك فتحا لباب
الفسوق فان الرجل يعمل ما شتهى ثم اذا اخذ قال اني تائب وقد حصل مقصوده
من الشهوة التي اقنضها فكذلك سب الله هو اعظم من سب الرسول لكن

لا يخاف ان النفوس تسرع الى ذلك اذا استيب فاعله وعرضه على السيف
فانه لا يقصد رغباً الا عن اعتقاد وليس للخلق اعتقاد يبعثهم على اظهار السب
الله تعالى واكثر ما يكون ضجراً او برماً وسفهاً وروعة السيف والاستتابة
تكف عن ذلك بخلاف اظهار سب الرسول فان هناك دواع متعددة
تبعث عليه متى علم صاحبها انه اذا اظهر التوبة كف عنه لم يزع ذلك عن
مقصوده • وما يدل على الفرق من جهة السنة ان المشركين كانوا يسبون الله
بانواع السب ثم لم يتوقف النبي صلى الله عليه وسلم في قبول اسلام احد منهم
ولا عهد بقتل واحد منهم بعينه وقد توقف في قبول توبة من سبه مثل
ابي سفيان وابن ابي امية وعهد بقتل من كان يسبه من الرجال والنساء مثل
الحويرث بن ثقيف والقيتين وخارية لبني عبد المطلب ومثل الرجال والنساء
الذين امر بقتلهم بعد الهجرة وقد تقدم الكلام على تحقيق الفرق عند من
يقول به بما هو ايسر من هذا في المسئلة الثالثة • وامامنا قال لا تقبل توبة من
سب الله سبحانه وتعالى كما لا تقبل توبة من سب الرسول فوجه ما تقدم
عن عمر رضي الله تعالى عنه من التسوية بين سب الله وسب الانبياء في ايجاب القتل
ولم يامر بالاستتابة مع شهرة مذهبه في استتابة المرتد لكن قد ذكرنا عن ابن
عباس رضي الله عنه انه لا يستتاب لانه كذب النبي صلى الله عليه وسلم فيحمل
ذلك على السب الذي يتدين به • وايضاً فان السب ذنب منفرد عن الكفر
الذي يطابق الاعتقاد فان الكافر يتدين بكفره ويقول انه حق ويدعو
اليه وله عليه موافقون وليس من الكفار من يتدين بما يعتقد استخفافاً

❦ الصارم المسلول ❦

واستهزاء وسب الله وان كان في الحقيقة سباً كما انهم لا يقولون انهم ضلال
جهال معذبون اعداء الله وان كانوا كاذباً لك واما الساب فانه مظهر للتنقص
والاستخفاف والاستهانة بالله متبتهك لحرمة انتهاكها كما يعلم هو من نفسه انه متبتهك
مستخف مسنزيء ويعلم من نفسه انه قد قال عظيماً وان السموات والارض
تكاد تنفطر من مقالته وتخر الجبال وان ذلك اعظم من كل كفر وهو يعلم
ان ذلك كاذب لو قال بلسانه اني كنت لا اعتقد وجود الصانع ولا عظيمته
والآن قد رجعت عن ذلك علمنا انه كاذب فان فطرة الخلاق كلها
مجيولة على الاعتراف بوجود الصانع وتعظيمه فلا شبهة تدعو الى هذا
السب ولا شهوة له في ذلك بل هو مجرد سخريه واستهزاء واستهانة وتمرد
على رب العالمين تنبعث عن نفس شيطانية ممتلئة من الغضب او من سفاهة
لا وقار لله عنده كصدد ورفطع الطريق والزنا عن الغضب والشهوة واذا
كان كاذباً وجبان يكون للسب عقوبة تخصه حد امن الحدود وحينئذ
فلا تسقط تلك العقوبة باظهار التوبة كسائر الحدود واما وعمايين ان السب
قد رزأ على الكفر قوله تعالى ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله
فيسبوا الله عدواً بغير علم ومن المعلوم انهم كانوا مشركين مكذبين
معادين لرسوله ثم نهى المسلمون ان يفعلوا ما يكون ذريعة الى سبهم الله
فعلم ان سب الله اعظم عنده من ان يشرك به ويكذب رسوله ويعادي
فلا بد له من عقوبة تخصه لما انتهكه من حرمة الله كسائر الحرمات
التي تنهكها بالفعل واولى فلا يجوز ان يعاقب على ذلك بدون القتل

لان ذلك اعظم الجرائم فلا يقابل الا بابالغ العقوبات ويدل على ذلك قوله سبحانه وتعالى ان الذين يؤذون الله ورسوله الى آخرها فانها تدل على قتل من يؤذي الله كما تدل على قتل من يؤذي رسوله والا الذي المظلم انما هو باللسان وقد تقدم تقرير هذا • وايضاً فان اسقاط القتل عنه باظهار التوبة لا يرفع مفسدة السب لله تعالى فانه لا يشاء شأئ ان يفعل ذلك ثم اذا اخذ اظهر التوبة الا فعل كما في سائر الجرائم الفعلية • وايضاً فانه لم ينتقل الى دين يريد المقام حتى يكون الانتقال عنه تركاً له وانما فعل جرعة لا تستدام بل هي مثل الافعال الموجبة للعقوبات فنكون العقوبة على نفس تلك الجريمة الماضية ومثل هذا لا يستتاب عند من عاقب على ذنب مستمر من كفر او ردة • وايضاً فان استتابة هذا توجب ان لا يقام حد على سب الله فاننا نعلم ان ليس احد من الناس مصر على السب لله الذي يرى انه سب فان ذلك لا يدعوا اليه عقل ولا طبع وكل ما افضى الى تعطيل الحدود بالكلية كان باطلاً ولما كان استتابة الفساق بالافعال يفضي الى تعطيل الحدود لم يشرع مع ان احدهم قد لا يتوب من ذلك لما يدعوه اليه طبعه وكذلك المستتاب من سب الرسول قد لا يتوب لما يستحله من سبه فاستتابة الساب لله الذي يسارع الى اظهار التوبة منه كل احد اولى ان لا يشرع اذا تضمن تعطيل الحد ووجب ان تمضض الافواه بهتك حرمة اسم الله والاستهزاء به وهذا كلام قبيح لكن يعارضه ان ما كان بهذه المثابة لا يحتاج الى تحقيق اقامة الحد ويكفي تعريض قائله للقتل حتى يتوب ولمن ينصر الاولى ان

يقول تعقيب إقامة الحد على الساب لله ليس مجرد زجر الطباع عما تهواه بل
تعظيماً لله واجلالاً له كرهه واملأه لكلمته وخبطاً للنفوس ان تتسرع الى
الاستهانة بجهنمة وتقييد اللسان ان تنفوه بالانتقام من خلقه . وايضاً
فان حد سب المخلوق وقذفه لا يسقط باظهار التوبة فحد سب الخالق اولى
- وايضاً فحد الافعال الموجبة للعقوبة لا تسقط باظهار التوبة فكذلك حد
الاقوال بل شان الاقوال واثيرها اعظم ووجاع الامر ان كل عقوبة وجبت
جراؤه ونكالا على فعل او قول ماض فانها لا تسقط اذا اظهرت التوبة بعد
الرفع الى السلطان فسب الله اولى بذلك ولا ينتقض هذا ببوابة الكافر المرتد
لان العقوبة هنا انما هي على الاعتقاد الحاضر في الحال المستصحب من الماضي
فلا يحصل تقضا لوجهين . احدهما . ان عقوبة الساب لله ليست كذب
استصعبه واستدامه فانه بعد انقضاء السب لم يستصعبه ولم يستدامه وعقوبة
الكافر المرتد انما هي الكفر الذي هو مصر عليه مقيم على اعتقاده . الثاني .
ان الكافر انما يعاقب على اعتقاده هو الآن في قلبه وقوله وعمله دليل على ذلك
الاعتقاد حتى لو فرض انا علمنا ان كلمة الكفر التي قالها خرجت من غير اعتقاد
لموجبها لم نكفره بان يكون جاهلاً بمعناها او بخطا قد غلط وسبق لسانه اليها
مع قصد خلافها ونحو ذلك والساب انما يعاقب على انتهاكه لحرمة الله واستخفافه
بحقه فيقتل وان علمنا انه لا يستحسن السب لله ولا يعتقد به دينا اذ ليس احد من
البشر يدبره بذلك ولا ينتقض هذا ايضا بدارك الصلاة والزكاة ونحوهما فانهم
انما يقبون على دواهم التارك لهذه الفرائض فاذا فعلوها زال التارك وان شئت

ان نقول ان الكافر المرتد وتاركوا الفرائض يعاقبون على عدم الايمان
والفرائض يعني على دوام هذا العدم فاذا وجد الايمان والفرائض
احتسنت العقوبة لا تقطاع العدم وهو لا يعاقبون على وجود الاقوال
والافعال الكثيرة لا على دوام وجودها فاذا وجدت سريرة لم يرتفع ذلك
بالترك بعد ذلك وبالجمله فهذا القول له توجه وقوة وقد تقدم ان الردة
نوعان مجردة ومغلظة وبسطنا هذا القول فيما تقدم في المسئلة الثالثة
ولا خلاف في قبول التوبة فيما بينه وبين الله سبحانه وسقوط الاثم بالتوبة
النصوح ومن الناس من سلك في سب الله تعالى مسلكا آخر وهو انه جعله
من باب الزنديق كاحد المسلمين الذين ذكرناهما في سب الرسول لانه
وجود السب منه مع اظهاره للاسلام دليل على خبث سريره لكن هذا
ضعيف فان الكلام هنا انه هو في سب لا يتدين به فاما السب الذي يتدين به
كالتثليث ودعوى الصاحبة والولد فخكه حكم انواع الكفر وكذلك
المقاتلات المكفرة مثل مقالة الجمعية والقدرية وغيرهم من صنوف البدع
واذا قبلنا توبة من سب الله سبحانه فانه يؤدب ادبا وجيما حتى يردعه
عن العود الى مثل ذلك هكذا ذكره بعض اصحابنا وهو قول اصحاب
مالك في كل مرتدة .

فصل

وان كان الساب لله ذميا فهو كما لو سب الرسول وقد تقدم نص الامام
احمد على ان من ذكر شيئا يرضى بذكر الرب سبحانه فانه يقتل سواء كان

فصل في بيان الساب لله اذا كان ذميا

مسلم او كافرا وكذا لك اصحابنا قالوا من ذكر الله او كتابه اوديته اورسوله
بسوء فجعلوا الحكم فيه واحدا وقالوا الخلاف في ذكر الله وفي ذكر النبي
سواء وكذا لك مذهب مالك واصحابه وكذا لك اصحاب الشافعي ذكروا لمن
سب الله اورسوله او كتابه من اهل الذمة حكما واحدا لكن هنا مسئلتان احدهما
ان سب الله تعالى على قسمين (احدهما) ان يسبه بما لا يتدين به مما هو استهانة
عند المتكلم وغيره مثل اللعن والتقييع ونحوه فهذا هو السب الذي لا ريب
فيه (والثاني) ان يكون مما يتدين به ويعتقده تعظيما ولا يراه سبا
ولا انتقاصا مثل قول النصراني ان له ولدا او صاحبة ونحوه فهذا مما اختلف
فيه اذا اظهره الذمي فقال القاضي وابن عقيل من اصحابنا ينتقض به العهد
كما ينتقض اذا اظهروا اعتقادهم في النبي صلى الله عليه وسلم وهو مقضى
ما ذكره الشريف ابو جعفر وابو الخطاب وغيرهما فانهم ذكروا ان ما ينتقض
الايان ينتقض الذمة ونجى هذا عن طائفة من المالكية ووجه ذلك
انا عاهدناهم على ان لا يظهروا شيئا من الكفر وان كانوا يعتقدونه فتي اظهروا
مثل ذلك فقد آذوا الله ورسوله والمؤمنين بذلك وخالفوا العهد
فينتقض العهد بذلك كسب النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم عن عمر
رضي الله عنه انه قال لا نصراني الذي كذب بالقدر لان عدت الى مثل
ذلك لا ضربين عاقبك وقد تقدم ما نقرر ذلك والمنصوص عن مالك ان
من شتم الله من اليهود والنصارى بغير الوجه الذي كفروا به قتل
ولم يستتب قال ابن الفاسم الا ان بلم تطوعا فلم يجعل ما يتدين به الذمي

سواء هذا قول عامة المالكية وهو مذنب الشافعي فيه كين ~~الشافعي~~ هو
منصوبه ~~على~~ في (الام) في تحديد الامام ما يأخذه من اهل ~~الام~~
ان لا يذكروا رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بما هو اهل ولا يبيعوا
في دين الاسلام ولا يبيعوا من حكمه شيئا فان فعلوه فلا ذمة لهم وياخذ
عليهم ان لا يسموا المسلمين شركهم وقولهم في عزير وعيسى فان وجدوهم
فعلوا بعد التقدم في عزير وعيسى اليهم فلقبهم على ذلك عقوبة لا يبلغ بها
حدا لانهم قد اذن باقرارهم على دينهم مع علم ما يقولون وهذا ظاهر
كلام الامام احمد لانه سئل عن يهودى صربى ذن فقال له كذبت فقال
يقتل لانه شتم فعمل قتله بانه شتم فعلم انما يظهره من دينه الذي ليس
بشتم ليس كذا لك قال رضى الله عنه من ذكر شيئا يرضى بذكر الرب
تعالى فعليه القتل مسلما كان او كافرا وهذا مذنب اهل المدينة وانما
مذنب اهل المدينة فيما هو سب عند القائل وذلك ان هذا القسم ليس
من باب السب والشتم الذي يلحق بسب الله وسب النبي صلى الله عليه
وسلم لان الكافر لا يقول هذا طعننا ولا صيبا وانما يعتقده تعظيما واجلالا
وليس هو ولا احد من الخلق يتدين بسب الله تعالى بخلاف ما يقال في حق
النبي صلى الله عليه وسلم من سوء فانه لا يقتل الا طعنا وصيلا ذلك ان
الكافر يتدين بكثير من تعظيم الله وليس يتدين بشئ من تعظيم الرسول
الا ترى انه اذا قال محمد (صلى الله عليه وسلم) ساحرا وشاهرا فهو
يقول ان هذا نقص وعيب واذا قال ان المسيح او عزير ابن الله فليس

يقول ان هذا عيب ونقص وان كان هذا عيباً ونقصاً في الحقيقة وافرقة بين قول يقصد به قائله العيب والنقص وقول لا يقصد به ذلك ولا يجوز ان يجعل قولهم في الله كقولهم في الرسول بحيث يجعل الجميع نقضاً للعهد اذ يفرق في الجميع بين ما يعتقدونه وبين ما لا يعتقدونه لا في قولهم في الرسول كله طعن في الدين وغضاضة على الاسلام واظهار لعداوة المسلمين بقصد ون به عيب الرسول ونقصه وليس مجرد قولهم الذي يعتقدونه في الله عما يقصدون به عيب الله ونقصه . الا ترى ان قرىشا كانت تقار النبي صلى الله عليه وسلم على ما كان يقوله من التوحيد وعبادة الله وحده ولا يقارونه على عيب المهتم والعلم في دينهم وذم آباؤهم وقد نهى الله المسلمين ان يسبوا الاوثان لئلا يسبوا المشركون الله مع كونهم لم يزلوا على الشرك فعلم ان محذور سب الله اغلظ من محذور الكفر به فلا يجعل حكمهما واحداً . المسئلة الثانية (١) في استتابة هذا الذمي من هذا وقبول توبته اما القاضي وجهور اصحابه مثل الشريف وابن البناء وابن عقيل ومن تبعهم فانهم يقبلون توبته ويسقطون عنه القتل بها وهذا ظاهر على اصلهم فانهم يقبلون توبة المسلم اذا سب الله فنوبة الذمي اولى وهذا هو المعروف من مذهب النافعي وعليه بدل عموم كلامه حيث قال في شروط اهل الذمة وعلى ان احداً منكم ان ذكر محمد صلى الله عليه وسلم او كتاب الله ودينه بما لا ينبغي فقد برئت منه ذمة الله ثم قال وايهم قال او فعلوا شيئاً مما وصفته نقضاً للعهد واسلم لم يقتل اذا كان قولاً الا انه لم يصرح بالحسب لله فقد

(١) اي من المسائلين المذكورين في ابتداء هذا الفصل ٢ المصحح يكون

يكون عني اذا ذكر واما يعتقدونه و كذلك قال ابن القاسم وغيره من
 المالكية انه يقتل الا ان يسلم وقال ابن مسلمة وابن ابي حازم والخزومي انه
 لا يقتل حتى يستتاب فان تاب والاقبل والمنصوص عن مالك انه يقتل بولا
 يستتاب كما تقدم وهذا معنى قول احمد رضي الله عنه في احدي الروايتين
 قال في رواية حنبل من ذكر شيئا يعرض بذكر الرب فعليه القتل
 مسلما كان او كافرا وهذا مذهب اهل المدينة وظاهر هذه العبارة ان القتل
 لا يسقط عنه بالتوبة كما لا يسقط القتل عن المسلم بالتوبة فانه قال مثل هذه
 العبارة في شتم النبي صلى الله عليه وسلم في رواية حنبل ايضا قال كل من
 شتم النبي صلى الله عليه وسلم مسلما كان او كافرا فعليه القتل و كان حنبل
 يعرض عليه مسائل المدنيين ويسأله عنها ثم ان اصحابنا فسروا قوله في شتم
 النبي صلى الله عليه وسلم بانه لا يسقط عنه القتل بالتوبة مطلقا وقد تقدم
 توجيه ذلك وهذا مثله وهذا ظاهر اذا قلنا ان المسلم الذي يسب الله لا يسقط
 عنه القتل بالتوبة لان المأخذ عندنا ليس هو الزندقة فانه لو اظهر كفره غير
 السب استتبه وانما المأخذ ان يقتل عقوبة على ذلك وحده عليه مع كونه
 كافرا كما يقتل لسائر الافعال ويظهر الحكم في المسئلة بان يرتب هذا السب
 ثلاث مرات المربة الاولى ان من شان الرب بما يتدين به وليس فيه
 سب لدن الاسلام الا انه سب عند الله تعالى مثل قول النصارى في عيسى
 ونحو ذلك فقد قال الله تعالى فيما يرويه عنه رسوله شتمني ابن آدم وما ينبغي
 له ذلك ثم قال واما شتمه اياي فقولاه اني اتخذت ولدا وانا لا احد الصمد

الذي لم الد ولم اوله فلهذا القسم حكمه حكم سائر انواع الكفر سميت شيئا
او لم تسم وقد ذكرنا الخلاف في انتقاض العهد باظهار مثل هذا واذا قيل
بانتقاض العهد به فسقوط القتل عنه بالاسلام متوجبه وهو في الجملة قول
الجمهور للرتبة الثانية ان يذكر ما يتدين به وهو سبيل بين المسلمين ووطن
عليهم كقول اليهودي للمؤمن كذبت وكرد النصراني على عمرو بن عبد
الله و كالموعاب شيئا من احكام الله او كتابه ونحو ذلك فهذا حكمه حكم
سب الرسول في انتقاض العهد به وهذا القسم هو الذي عناه الفقهاء في
نواقض العهد حيث قالوا اذ ذكر الله او كتابه او رسوله او دينه بسوء
ولذلك اقتصر كثير منهم على قوله او ذكر كتاب الله او دينه او رسوله
بسوء واما سقوط القتل عنه بالاسلام فهو كسب الرسول الا ان في ذلك حقا
لا دمي فمن ملك ذلك المسلك في سب الرسول فرق بينه وبين هذا وهي
طريقة القاضي واكثر اصحابه ومن قتله لما في ذلك من الجناية على الاسلام
وانه يحارب فهو رسوله فانه يقتل بكل حال وهو مقتضى اكثر الادلة التي
تقدم ذكرها للرتبة الثالثة ان يسبه بما لا يتدين به بل هو محرم في دينه
كما هو محرم في دين الله تعالى كاللعن والتقييس ونحو ذلك فهذا النوع لا يظهر
بينه وبين سب المسلم فرق بل ربما كان فيه اشد لانه يعتقد تحريم مثل هذا
الكلام في دينه كما يعتقد المسلمون تحريمه وقد عاهدناه على ان نقيم عليه
الحمد فيما يعتقد تحريمه فاسلامه لم يجد له اعتقاد التحريم بل هو فيه كالدعي
اذ اذني او قتل او سرق ثم اسلم سواء ثم هو مع ذلك مما يؤذي المسلمين

كسب الواسع على من لا يد فاما قلنا لا تقبل توبة المسلم من سب الله فقلت
قولوا قول بتوبة النبي اولى بخلاف الرسول فانه يستحق التوبة من
جحد كذبه ولا يبعد بن فجميع مخالفه الذي يقر انه مخالفه وقد يكون من سب
الطوبى اولى بان لا يقطع عنه القتل بمن سب الرسول ولهذا لم يذكر عن مالك
نفسه و احمد استثناء فيمن سب الله تعالى كما ذكر فيها الاستثناء لمن سب
الرسول وان كان كثير من اصحابهم يرون الامر بالعكس وانما قصد هذا الضرب
من السب وقد اقرنا بين المسلم والكافر فلا بد ان يكون سبامتها واثبت شي
بهذا الضرب من الافعال فانه مسلمة فانه محرم في حقه ينظر بالتسليم فاذا
اصل لم يقطع عنه بل اما ان يقتل او يجد حد الزنا كذلك سب الله تعالى حتى
يكون من هذا الكلام لا يقتضى العهد الوجب ان يقام عليه حده لان كل امر
يعتقد محرما فانما قيم عليه فيه حد الله الذي شرعه في دين الاسلام وان لم يعلم
ما حده في كتابه مع ان الاغلب على القلب ان اهل الملل كلهم يقتلون على مثل
هذا الكلام كما ان حده في دين الله القتل الا ترى ان النبي صلى الله عليه وسلم
لما اقام على الزنا في شهر حد الزنا قال اللهم اني اول من احى امرئ اذا ماتوه و معلوم
ان ذلك الزاني منهم لم يكن يسقط عنه لو اسلم فاقامة الحد على من سب الرب
تبارك وتعالى سب في دين الله ودينهم عظيم عند الله وعند من اولى ان يحسن
فيه امر الله و يقام عليه حده وهذا القسم قد اختلف الفقهاء فيه على ثلاثة اقوال
ما حد هاهنا الذي يستتاب منه كما يستتاب المسلم من هذا قول طائفة من
المدنيين كما تقدم وكان هو لا لم يروه نقضا للعهد لان ناقض العهد يقتل

كما يقتل المحارب ولا معنى لاستتابة الكافر الاصل المحارب وانما اواحدة القتل
 فجعلوه كالمسلم وهم يستتيون المسلم فكذلك يستتاب الذمي وعلى قول
 هؤلاء فالاشبه ان استتابته من السب لا يحتاج الى اسلامه بل تقبل توبته مع
 بقاءه على دينه . القول الثاني . انه لا يستتاب لكن ان اسلم لم يقتل . وهذا
 قول ابن القاسم وغيره وهو قول الشافعي وهو احدى الروايتين عن احمد
 وعلى طريقة القاضي لم يذكروا فيه خلاف بناء على انه قد تقضى عهده فلا يحتاج
 قتله الى استتابة لكن اذا اسلم سقط عنه القتل كالحرابي . القول الثالث . انه
 يقتل بكل حال وهو ظاهر كلام مالك واحمد لان قتله وجب على جرم
 محرم في دين الله وفي دينه فلم يسقط عنه موجهه بالاسلام كعقوبته على
 الزنا والسرقة والشرب . وهذا القول هو الذي يدل عليه اكثر الادلة
 المتقدم ذكرها .

فصل

السب الذي ذكرنا حكمه من المسلم هو الكلام الذي يقصد به الانتقاص
 والاستخفاف وهو ما يفهم منه السب في عقول الناس على اختلاف اعتقاداتهم
 كاللعن والتقييح ونحوه وهو الذي دل عليه قوله تعالى ولا تسبوا الذين
 يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم . فهذا اعظم مائقوه به
 اللسنة فاما ما كان سباً في الحقيقة والحكم لكن من الناس من يعتقد دينا
 ويراه صوابا وحقا ويظن ان ليس فيه انتقاص ولا تعيب فهذا نوع من
 الكفر حكم صاحبه اما حكم المرتد المظهر للردة او المنافق المبطن

فصل في ان السب ما يقصد به الانتقاص والاستخفاف

للتناق والكلام في الكلام الذي يكفر به صاحبه او لا يكفره تفصيل الاعتقادات وما يوجب منها الكفر او البدعة فقط او ما اختلف فيه من ذلك ليس هذا موضعه وانما الغرض ان لا بدخل هذا في قسم السب الذي تكلمنا في استتابة صاحبه نفيًا واثباتًا والله اعلم •

فصل

فان سب موصوفًا بوصف او مسمى باسمه وذلك يقع على الله سبحانه او بعض رسله خصوصًا او عمومًا لكن قد ظهر انه لم يقصد ذلك امالا اعتقاده ان الوصف او الاسم لا يقع عليه اولانه وان كان يعتقد وقوعه عليه لكن ظهر انه لم يردده لكون الاسم في الغالب لا يقصد به ذلك بل غيره فهذا القول وشبهه حرام في الجملة يستتاب صاحبه منه ان لم يعلم انه حرام ويمزج مع العلم تعزيرًا بلغا لكن لا يكفر بذلك ولا يقتل وان كان يخاف عليه الكفر • مثال الاول • ان يسب الدهر الذي فرق بينه وبين الاحبة او الزمان الذي احوجه الى الناس او الوقت الذي ابلاه بمعاشرة من يتكده عليه ونحو ذلك مما يكثر الناس قوله نظما ونثرا فانه انما يقصد ان يسب من يفعل ذلك به ثم انه يعتقد او يقول ان فاعل ذلك هو الدهر الذي هو الازمان فيسب وفاعل ذلك انما هو الله سبحانه فيقع السب عليه من حيث لم يعتمد المرء والى هذا اشار النبي صلى الله عليه وسلم بقوله لا تسبوا الله فان الله هو الدهر بيده الامر وقوله فيما يرويه عن ربه تبارك وتعالى يقول يا ابن آدم باحبه (١) الدهر وانا الدهر يدي الامر اقلب الليل والنهار • فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم

فصل في السب المعلق بالوصف

(١) هكذا في المنقول عنه وهو تصحيف تلحن او تسب ١٢

في التفسير المفسر

عن قتادة القول وحرمة ولم يذكر كلفا ولا قتلا والقول المحرم يقتضي التعزير
 والتكيل * ومماثل الثالث * ان يسب مسمى باسم علم يندرج فيه الانبياء
 وغيرهم لكن يظهر انه لم يقصد الانبياء من ذلك العام مثل ما نقل الكزماي
 قال سألت احمد قلت رجل اقترى على رجل فقال يا ابن كذا وكذا الى
 آدم وحواء فمظلم ذلك جد او قال نسأل الله العافية لقد اتى هذا عظيما
 ومثل من الحد فيه فقال لم يلغني في هذا شيء وذهب الى حد واحد وذكر
 هذا ابو بكر عبد العزيز ايضا فلم يجعل احمد رضي الله عنه بهذا القول كافرا
 مع ان هذا اللفظ يدخل فيه نوح وادريس وشيث وغيرهم من النبيين
 لان الرجل لم يدخل آدم وحواء في عمومهما وانما جعلها غاية وحدا لمن قذفه والا
 لو كانا من المقذوفين تعين قتله بلاريب ومثل هذا العموم في مثل هذا الحال
 لا يكاد يقصد به صاحبه من يدخل فيه من الانبياء فمفسر الامام احمد ذلك
 لان احسن احواله ان يكون قد قذف خلقا من المؤمنين ولم يوجب لاحدا
 واحدا لان الحد هنا ثبت للهي ابتداء على اصله وهو واحد وهذا قول اكثر
 المالكية في مثل ذلك وقال سحنون واصبغ وغيرهما في رجل قال له غريمه صلى الله
 على النبي محمد فقال له الطالب لا صلى الله على من صلى عليه * قال سحنون ليس
 هو كمن شتم النبي صلى الله عليه وسلم او شتم الملائكة الذين يصلون عليه
 اذا كان على ما وصف من الغضب لانه انما شتم الناس وقال اصنع وغيره
 لا يقتل انما شتم الناس وكذلك قال ابن ابي زيد فيمن قال لعن الله العرب
 ولعن الله بني اسرائيل ولعن الله بني آدم مؤذرا لم يرد الانبياء وانما اراد

الظالمين منهم ان عليه الادب بقدر اجتهاد السلطان * وذهب طائفة منهم
الحارث بن مسكين وغيره الى القتل في مسألة المصلي ونحوها وكذا قال
ابو موسى بن مياس فيمن قال لعنه الله الى آدم انه يقتل وهذه مسألة
الكرماني بعينها وهذا قياس احد الوجهين لاصحابنا فيمن قال عصيت الله في
كل ما امرني به فان اكثر اصحابنا قالوا ليس ذلك بيمين لانه انما التزم المعصية
فهو كما لو قال صحت المصحف او شربت الخمر ان فعلت كذا ولم يظهر قصد
ارادة الكفر من هذا العموم لانه لو اراده لذكره باسمه الخاص ولم يكف
بالاسم الذي يشركه فيه جميع المعاصي * ومنهم من قال هو يمين لان مما امره الله
به الايمان ومعصيته فيه كفروا والتزم الكفر يمينه بان قال هو يهودي
او نصراني او هو يري من الله او من الاسلام او هو يستحل الخمر والخزير
او لا يراه الله في مكان كذا ان فعل كذا او نحوه كان يميني المشهور عنه
ووجه هذا القول ان اللفظ عام فلا يقبل منه دعوى الخصوص ولعل
من يختار هذا يحمل كلام الامام احمد على ان القائل كان جاهلا بان
في السب النبأ * ووجه الاول ان ابا بكر رضى الله عنه كتب الى المهاجر
ابن ابي امية في المرأة التي كانت تهجو المسلمين يلومه على قطع يدها ويذكره
انه كان الواجب ان يعاقبها بالضرب مع ان الانبياء يدخلون في عموم هذا
اللفظ ولان الالفاظ العامة قد كثرت وغلط ارادة الخصوص بها فاذا
كان اللفظ لفظ سب وقذف وللانبياء ونحوهم من الخصائص والمزايا
ما يوجب ذكرهم باخص اسمائهم اذا اريد ذكرهم والنصب يحمل الانسان

على التجوز في القول والتوسع فيه كان ذلك قرائن عرفية ولغوية وحالية
في انه لم يقصد دخولهم في العموم لاسيما اذا كان دخول ذلك الفرد
في العموم لا يكاد يشعر به ويؤيد هذا ان يهود يا قال في عهد النبي صلى الله
عليه وسلم الذي اصطفى موسى على العالمين فلفظه المسلم حتى اشتكاه الى
النبي صلى الله عليه وسلم ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن تفضيله على
موسى لما فيه من انتقاص الفضول بعينه والنقص منه ولو ان اليهودي اظهر
القول بان موسى افضل من محمد لوجب التعزير عليه اجماعا بالقتل او غيره
كما تقدم التنبيه عليه •

فصل

والحكم في سب سائر الانبياء كالحكم في سب نبينا فمن سب نبيا مسمى باسمه
من الانبياء المعروفين المذكورين في القرآن او موصوفا بالنبوة مثل ان يذكر
في حديث ان نبيا فعل كذا او قال كذا فيسب ذلك القائل او الفاعل مع العلم
بانه نبي وان لم يعلم من هو او يسب نوع الانبياء على الاطلاق فالحكم في هذا
كما تقدم لان الايمان بهم واجب عموما و واجب الايمان خصوصا بمن قصه الله
عليه في كتابه وسبهم كفر وردة ان كان من مسلم ومحاربة ان كان من ذمي
وقد تقدم في الادلة الماضية ما يدل على ذلك بعمومه لفظا او معنى وما علم
احدا فرق بينهما وان كان اكثر كلام الفقهاء انما فيه ذكر من سب نبينا فافغا
ذلك لمسيس الحاجة اليه وانه وجب التصديق له والطاعة له جملة وتفصيلا
ولا ريب ان جرم سابه اعظم من جرم سابه غيره كما ان حرمة اعظم من حرمة

فصل في ان سب سائر الانبياء كالحكم في سب نبينا عليه السلام

خير وان شاركه سائر اخوانه من النبيين والمرسلين في ان سائرهم كافر حلال الدم
فاما من سب نبيا غير معتقد لنبوته فانه يستتاب من ذلك اذا امكن من
علمت نبوته بالكتاب والسنة لان هذا جحد لنبوته ان كان ممن جهل
انه نبي فانه سب محض فلا يقبل قوله ابي لم اعلم انه نبي •

فصل

فاما من سب ازواج النبي صلى الله عليه وسلم فقال القاضي ابو يعلى من قذف
عائشة بما رواه الله منه كفر بلا خلاف وقد حكى الاجماع على هذا غير
واحد وصرح غير واحد من الائمة بهذا الحكم فروى عن مالك من سب
ابابكر جلد ومن سب عائشة قتل قيل له لم قال من رماها فقد خالف القرآن
لان الله تعالى قال يعظكم الله ان تعودوا لمثله ابد ان كنتم مؤمنين • وقال
ابوبكر بن زياد النيسابوري سمعت القاسم بن محمد يقول لا سميع بن
اسحاق اتي المامون بالرقبة برجلين شتم احدهما فاطمة والاخر عائشة فامر
بقتل الذي شتم فاطمة وترك الاخر فقال اسمعيل ما حكمها الا ان يقتل
لان الذي شتم عائشة رد القرآن وعلى هذا مضت سيرة اهل الفقه والعلم
من اهل البيت وغيرهم • قال ابو السائب القاضي كنت يوما بحضرة الحسن
ابن زيد الداعي بطبرستان وكان يلبس الصوف ويأمر بالمعروف وينهى
عن المنكر ويوجه في كل سنة بعشرين الف دينار الى مدينة السلام يفرق
على سائر ولد الصحابة وكان يحضرته رجل فذكر عائشة بذكر قبيح من
القاحشة فقال يا غلام اضرب عنقه فقال له العلويون هذا رجل من شيعتنا

فصل في حكم سب ازواج النبي صلى الله عليه وسلم

فقال معاذ الله هذا رجل طعن على النبي صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى
 الخيئات للغيثين والخيئون للغيثات والطيات للطيبين والطيبون
 للطيات اولائك مبرءون مما يقولون لهم مغفرة ورزق كريم فان كانت
 عائشة خيثة فالتبى صلى الله عليه وسلم خيث فهو كافر فاضربوا عنقه
 فاضربوا عنقه وانا حاضر رواه اللالكائي وروى عن محمد بن زيد
 اخي الحسن بن زيد انه قدم عليه رجل من العراق فذكر عائشة بسوء
 فقام اليه يعمود فضرب به دماغه فقتله فقبل له هذا من شيعةنا ومن
 بني الآباء فقال هذا سمى جدي قرنان ومن سمى جدي قرنان استحق
 القتل فقتله واما من سب غير عائشة من ازواجه صلى الله عليه وسلم فقه
 قولان * احدهما * انه كساب غيرهن من الصحابة على ما سيأتي . والثاني .
 وهو الاصح انه من قذف واحدة من امهات المؤمنين فهو كقذف عائشة
 رضى الله عنها وقد تقدم معنى ذلك عن ابن عباس وذلك لان هذا
 فيه عار وفضاضة على رسول الله صلى الله عليه وسلم واذى له اعظم من
 اذاه بنكاحهن بعدد وقد تقدم التنبيه على ذلك فيما مضى عند الكلام على
 قولهم ان الذين يؤذون الله ورسوله الآية والامر فيه ظاهر .

فصل في حكم سب اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

فاما من سب احدا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من اهل بيته
 وغيرهم فقد اطلق الامام احمد انه يضرب ضربا نكالا وتوقف عن قتله
 وكفره . قال ابو طالب سأت احمد عن شئ من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

فان فصل في حكم سب اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال القتل اجبن عنه ولكن اضربه ضربا نكالا وقال عبد الله سألت ابي عن شتم اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال ارى ان يضرب قلت له حد فلم يقف على الحد الا انه قال يضرب وقال ما اراه على الاسلام وقال سألت ابي من الرافضة فقال الذي يشتمون او يسبون ابابكر وعمر رضى الله عنهما وقال في الرسالة التي رواها ابو العباس احمد بن يعقوب الاضطري وغيره وخير الامة بعد النبي صلى الله عليه وسلم ابو بكر وعمر بعد ابي بكر وعثمان بعد عمرو علي بعد عثمان ووقف قوم وهم خلفاء راشدون مهديون ثم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدهم ولا الأربعة خير الناس لا يجوز لاحد ان يذكر شيئا من مساوئهم ولا يطلعن على احد منهم بغيب ولا تقص فمن فعل ذلك فقد وجب نأد به وعقوبته ليس له ان يعفو عنه بل يعاقبه ويستثيبه فان تاب قبل منه وان ثبت اعاد عليه العقوبة وخلده في الحبس حتى يموت او يراجع * وحكى الامام احمد هذا عن ابيه من اهل العلم وحكا الكرماني عنه وعن اسحاق والحيدى وسعيد بن منصور وغيرهم وقال الميموني سمعت احمد يقول ما لم ولماوية نسأل الله العافية وقال لي يا ابا الحسن اذا رأيت احد ائدكر اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوء فاتهمه على الاسلام فقد نص رضى الله عنه على وجوب تعزيره واستثابته حتى يرجع بالجلد وان لم ينتبه حبس حتى يموت او يراجع وقال ما اراه على الاسلام وقال واتهمه على الاسلام وقال اجبن عن قتله * وقال اسحاق بن راهويه من شتم اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يعاقب ويحبس وهذا قول كثير من

الشهاب بن ميمون بن ابي موسى قال ومن سب السلف من الروافض فليس
 بكفو ولا زوج ومن رمى عائشة رضي الله عنها بما يراها الله منه فقد مرق
 من الدين ولم يتعقد له نكاح على مسلمة الا ان يتوب ويظهر توبته وهذا في
 الجملة قول عمر بن عبد العزيز وعاصم الاحول وغيرهما من التابعين قال
 الحارث بن عتبة ان عمر بن عبد العزيز اتي برجل سب عثمان فقال ما حملك
 على ان سبته قال ابغضه قال وان ابغضت رجلا سبته قال قاصر به بخلاف
 ثلاثين سوطا وقال ابراهيم بن ميسرة ما رأيت عمر بن عبد العزيز ضرب
 انسانا قط الا رجلا شتم معاوية فضر به اسواطه رواها اللالكائي وقد تقدم عنه انه
 كتب في رجل سبه لا يقتل الا من سب النبي صلى الله عليه وسلم ولكن اجلده فوق
 رأسه اسواطه لولا اني رجوت ان ذلك خير له لم افعل دوروي الامام احمد
 ثنا ابو معاوية ثنا عاصم الاحول قال اتي برجل قد سب عثمان قال فضر به
 عشرة اسواط قال ثم عاد لما قل فضر به عشرة اخرى قال فلم يزل يسبه
 حتى ضربته سبعين سوطا وهو المشهور من مذهب مالك قال مالك
 من شتم النبي صلى الله عليه وسلم قتل ومن سب اصحابه ادب وقال
 عبد الملك بن حبيب من علا من الشيعة الى بغض عثمان والبراءة منه ادب
 اذ باتدريد او من زاد الى بغض ابي بكر وعمر فالعقوبة عليه اشد ويكرر
 ضربه ويطال سجنه حتى يموت ولا يبلغ به القتل الا في سب النبي صلى الله
 عليه وسلم وقال ابن المذرك لا علم احدا يوجب قتل من سب من بعد النبي
 صلى الله عليه وسلم وقال القاضي ابو يعلى الذي عاينه الفقهاء في سب الصحابة

ان كان مستحلا لذلك كفروا ان لم يكن مستحلا فسق ولم يكفروا به كفروا
او طعن في دينهم مع اسلامهم وقد قطع طائفة من الفقهاء من انهم لم يهل
الكوفة وغيرهم بقتل من سب الصحابة وكفر الرافضة . قال محمد بن
يوسف القريابي وسئل عن شتم ابا بكر قال كافر قيل فيصلي عليه قال
لا وسأله كيف يصنع به وهو يقول لا اله الا الله قال لا تمسوه بايديكم ادفعوه
بالخشب حتى تواروه في حفرته . وقال احمد بن يونس لو ان يهود يا ذبح
شاة وذبح رافضي لاكلت ذبيحة اليهودي ولم آكل ذبيحة الرافضي لانه
مرتد عن الاسلام . وكذلك قال ابو بكر بن هاني لا تؤكل ذبيحة الروافض
والقدريه كما لا تؤكل ذبيحة المرتد مع انه توكل ذبيحة الكتابي لان هو لاه
يقامون مقام المرتد واهل الذمة يقرون على دينهم وتؤخذ منهم الجزية
وكذلك قال عبد الله بن ادريس من اعيان ائمة الكوفة ليس لرافضي
شفعة الا مسلم . وقال فضيل بن مرزوق سمعت الحسن بن الحسن يقول لرجل
من الرافضة والله ان قتلك لقربة الى الله وما امتنع من ذلك الا بالجواز وفي
رواية قال رحمتك الله قد فت انما تقول هذا تمزح قال لا والله ما هو بالمزاح
ولكنه الجد قال وسمعت يقول لئن امكنا الله منكم لنقطع ايديكم
وارجلكم . وصرح جماعة من اصحابنا بكفر الخوارج المعتقدين بالبراءة من
علي وعثمان وبكفر الرافضة المعتقدين لسب جميع الصحابة الذين كفروا
الصحابة وفسقهم وسبهم . وقال ابو بكر عبد العزيز في المنع فاما الرافضي
فان كان يسب فقد كفر فلا يزوج . ولفظ بعضهم وهو الذي نصره القاضي

ابو يعلى انه ان سبهم سبا يقدح في دينهم وعد التهم كفر بذلك وان سبهم
سبالا يقدح مثل ان يسبوا واحدا او يسبه سبا يقصد به غيظه ونحو ذلك
لم يكفره قال احمد في رواية ابي طالب في الرجل يشتم عثمان هذا
زندقة . وقال في رواية المروزي من شتم ابا بكر وعمر وعائشة ما اراه
على الاسلام . قال القاضي ابو يعلى فقد اطلق القول فيه انه يكفر بسبه
لاحد من الصحابة وتوقف في رواية عبد الله وابي طالب عن قتله وكما ل
الحدوايجاب التعزير يقتضي انه لم يحكم بكفره قال فيحتمل ان يحمل قوله ما اراه
على الاسلام اذا استعمل سبهم بانه يكفر بلا خلاف ويحمل اسقاط القتل
على من لم يستعمل ذلك فعلمه مع اعتقاده نحره كمن ياتي المعاصي قال ويحتمل
قوله ما اراه على الاسلام على سب يطعن في عدا لتهم نحو قوله ظلموا وفسقوا
بعد النبي صلى الله عليه وسلم واخذوا الامر بغير حق ويحمل قوله في اسقاط
القتل على سب لا يطعن في دينهم نحو قوله كان فيهم قلة علم وقلة معرفة
بالسياسة والشجاعة وكان فيهم شع ومحنة للدين ونحو ذلك قال ويحتمل
ان يحمل كلامه على ظاهره فتكون في سبهم روايتان . احدها يكفره .
والثانية يفسق . وعلى هذا استقرار قول القاضي وغيره حكوا في تكفيرهم
روايتين . قال القاضي ومن قذف عائشة رضي الله عنها بامراها الله منه كفر
بلا خلاف ونحن ترتب الكلام في فصلين . احدهما . في سبهم مطلقا
والثاني في تفصيل احكام الساب . اما الاول . فسب اصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم حرام بالكتاب والسنة . اما الاول . فلان الله سبحانه

يقول ولا يفتب بكم بعضا واد في احوال الساب لهذا يكره مفتا يا
 وقال تعالى ويل لكل همزة لمزة وقال تعالى والذين يؤذون المؤمنين
 والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً وهم صدور المؤمنين
 فانهم هم المواجهون بالخطاب في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا حيث ذكرت
 ولم يكتسبوا ما يوجب اذام لان الله سبحانه رضى عنهم رضى مطلقا بقوله
 تعالى والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان
 رضى الله عنهم ورضوا عنه فريض عن السابقين غير اشتراط احسان
 ولم يررض عن التابعين الا ان يتبعوهم باحسان ورضى الله عن
 المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة والرضى
 الاعن عبد علم انه يوافيه على مواعيد ~~سنة~~ الله عنه لم يستخط
 عليه ابدا وقوله تعالى اذ يبايعونك سواء كانت ظرفا محضا او كانت ظرفا
 فيها معنى التعليل فان ذلك لتعلق الرضى به فانه يسمى رضى ايضا كما في تعلق
 العلم والمشية والقدرة وغير ذلك من صفات الله سبحانه وقيل بل الظرف
 يتعلق بجنس الرضى وانه يرضى عن المؤمن بعد ان يطيعه ويستخط عن الكافر
 بعد ان يعصيه ويجب من اتبع الرسول بعد اتباعه له وكذلك امثال هذا
 وهذا قول جمهور السلف واهل الحديث وكثير من اهل الكلام وهو الاظهر
 وعلى هذا فقد بين في مواضع اخر ان هؤلاء الذين رضى الله عنهم هم من
 اهل الثواب في الآخرة يموتون على الايمان الذي به يستحقون ذلك كما في قوله
 تعالى والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان

رضى الله عنهم ورضوا عنه واهلهم جنات تجري تحتها الانهار خالدين
 فيها ابداً ذاك الاثر العظيم وقد ثبت في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال لا يدخل الا اذا راحد بايع تحت الشجرة واما اقل من اخبر الله عنه
 انه رضى عنه فانه من اهل الجنة ~~سكن~~ رضى عنه بعد ايمانه وعمله
 الصالح فانه يذكر ذلك في معرض الثناء عليه والمدح له فلو علم انه
 يتعقب ذلك بما ينفذ الرب لم يكن من اهل ذلك وهذا كافي قوله تعالى يا ايها
 النفس المطمئنة ارجو يقضى ولاه راضية مرضية فادخلي في عبادي
 وادخلي جنتي * ذا استعمل اتبعوه في كل لقد تاب الله على النبي والمهاجرين
 والانصار الذين ا ذلك فعله ~~في~~ فانه بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق
 منهم ثم تاب عليهم ~~الايمان على~~ ~~سليم~~ وقال في سجانه وتعالى واصبر نفسك مع
 الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه * وقال تعالى محمد
 رسول الله والذين معه اشداء على الكفار رحماء بينهم الآية * وقال تعالى
 كنتم خیر امة اخرجت للناس * وكذلك جعلناكم امة وسطا * وهم اول
 من وجه بهذا الخطاب فهم مرادون بلاديب وقال سبحانه وتعالى والذين
 جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان
 ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم * فجعل سبحانه
 ما افاء الله على رسوله من اهل القرى للمهاجرين والانصار والذين جاءوا
 من بعدهم مستغفرين للسابقين وداعين الله ان لا يجعل في قلوبهم غلا لهم فعلم
 ان الاستغفار لهم وطهارة القلب من الغل لهم امر يحبه الله ويرضاه ويشئى على

فأعلم أنه قد أمر بذلك رسول الله في قوله تعالى فأعلم أنه لا إله إلا الله
 واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات - وقال تعالى فأعف عنهم واستغفر لهم
 ومحبة الشيء كراهته لخصه فيكون الله سبحانه يكره السب لهم الذي هو ضد
 الاستغفار والبغض لهم الذي هو ضد الطهارة وهذا معنى قول عائشة
 رضي الله عنها أمر وأبى الاستغفار لأصحاب محمد فسرهم رواه مسلم وعن
 مجاهد عن ابن عباس قال لا تسبوا أصحاب محمد فإن الله قد أمر بالاستغفار لهم
 وقد علم أنهم سيقتلون رواه الإمام أحمد ومن سعد بن أبي وقاص قال الناس
 على ثلاث منازل فضت منزلتان وبقيت واحدة فأحسن ما أنتم كائنون
 عليه أن تكونوا بهذه الآية التي بقيت قال ثم قرأ الفقراء المهاجرين إلى
 قوله رضوا بالقول لا المهاجرين وهذه منزلة قد مضت - والذي بين توبوا
 الدار والايان من قبلهم إلى قوله ولو كان بهم خصاصة قال هؤلاء الانصار
 وهذه منزلة قد مضت - ثم قرأ والذي بين جاء وأمن بعد ثم إلى قوله رحيم -
 قد مضت هاتان وبقيت هذه المنزلة فأحسن ما أنتم كائنون عليه أن تكونوا
 بهذه المنزلة التي بقيت يقول أن تستغفروا لهم ولأولادهم من يجازيه بعينه أو غيره
 لم يميز الاستغفار له كالأبحوز الاستغفار للمشركين لقوله تعالى ما كان للنبي
 والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربى من بعد ما تبين لهم
 أنهم أصحاب الجحيم - وكالأبحوز أن يستغفر لجنس العاصين مسمين باسم
 المعصية لأن ذلك لا سبيل إليه - ولأنه شرع لنا أن نسال الله أن لا يجعل في قلوبنا
 غللا للذين آمنوا والسب باللسان أعظم من الغل الذي لا سب معه ولو كان

الغل عليهم والسب لهم جائز لم يشرع لنا ان نسأله ترك ما لا يضر فعله ولانه
وصف مستحق التي بهذه الصفة كما وصف السابقين بالهجرة والنصرة فعلم ان
ذلك صفة للوثر فيه ولو كان السب جائزا لم يشترط في استحقاق التي
ترك امر جائز كما لا يشترط ترك سائر المباحات بل لو لم يكن الاستغفار لهم
واجبا لم يكن شرطافي استحقاق التي لا يشترط فيه مالم يس بواجب بل هذا
دليل على ان الاستغفار لهم داخل في عقد الدين واصله واما السنة ففى
الصحيحين عن الاعمش عن ابي صالح عن ابي سعيد رضى الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبوا اصحابي فوالذى نفسى بيده لو ان
احدكم اتفق مثل احد ذهابا ما ادرك مبعده ^{احد} لانصيفه . وفي رواية
لمسلم واستشهد به البخارى قال كان بين خاتم بن الوليد وبين عبد الرحمن بن
عوف شئ فاسبه خالد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبوا اصحابي
فان احدكم اتفق مثل احد ذهابا ما ادرك مد احدكم ولا نصيفه . وفي رواية
للبرقاني في صحيحه لا تسبوا اصحابي دعو الى اصحابي فان احدكم اتفق كل
يوم مثل احد ذهابا ما ادرك مد احدكم ولا نصيفه . والاصحاب جمع صاحب
والصاحب اسم فاعل من صحبه يصحبه وذلك يقع على قليل الصحابة وكثيرها
لانه يقال صحبته ساعة وصحبته شهرا وصحبته سنة قال الله تعالى والصاحب
بالجنب قد قيل هو الرفيق في السفر وقيل هو الزوجة ومعلوم ان صحبة
الرفيق وصحبة الزوجة قد تكون ساعة فافوقها وقد اوصى الله به احسانا
مادام صاحبا . وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم خيرا لاصحاب

الاصحاب الذين الرارده في مخالفة سب الصحابة رضى الله عنهم

عند الله خيرهم لصاحبه وخير الجيران عند الله خيرهم لجاره وقد دخل في ذلك قليل
 الصحبة وكثيرها وقليل الجوار وكثيره وكذلك قال الامام احمد وغيره كل من
 صحب النبي صلى الله عليه وسلم سنة او شهرا او يوما او آة مؤنابه فهو من اصحابه له من
 الصحبة بقدر ذلك فان قيل فلم نهي خالدا عن ان يسب اصحابه اذ كان
 من اصحابه ايضا وقال لو ان احدكم اتفق مثل احد ذهبا ما بلغ مد احدهم
 ولا نصيفه قلنا لان عبد الرحمن بن عوف ونظراؤه هم من السابقين
 الاولين الذين محبوبه في وقت كان خالد او امثاله يعادونه فيه وانفقوا
 اموالهم قبل الفتح وقاتلوا وهم اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد الفتح
 وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى فقد اتفرد وامن الصحبة بما لم يشركهم فيه
 خالد ونظراؤه ممن اسلم بعد الفتح الذي هو صلح الحديبية وقاتل فنهى ان
 يسب او لائمك الذين محبوبه قبله ومن لم يصحبه قط نسبته الى من صحبه
 كنسبة خالد الى السابقين وابعده وقوله لا تسبوا اصحابي خطاب لكل احد ان
 يسب من اتفرد منه بصحبته صلى الله عليه وسلم وهذا كقوله صلى الله عليه
 وسلم في حديث آخر ايها الناس اني اتيكم فقلت اني رسول الله اليكم
 فقلتم كذبت وقال ابو بكر صدقت فهل انتم تاركو الى صاحبي فهل انتم
 تاركو الى صاحبي او كما قال باي هو وامي صلى الله عليه وسلم قال ذلك
 لما عاير بعض الصحابة ابا بكر وذاك الرجل من فضلا واصحابه ولكن امتاز
 ابو بكر عنه بصحبته واتفرد بهاعنه وعن محمد بن طلحة المدني عن عبد الرحمن
 ابن سالم بن عتبة بن عويم بن ساعدة عن ابيه عن جده قال قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم ان الله اختارني واختار لي اصحابا جعل لي منهم وزراء و انصارا
 واصهارا فمن سبهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل الله
 منه يوم القيامة صرفا ولا عدلا * وهذا محفوظ بهذا الاسناد * و قد روى
 ابن ماجة بهذا الاسناد حد يثا وقال ابو حاتم في تحديده هذا عمله الصدق يكتب
 حديثه ولا يخرج به على افراد * ومعنى هذا الكلام انه يصلح للاعتبار
 تحديده والاستشهاد به فاذا عضد * آخر مثله جازان يخرج به ولا يخرج به على
 افراد * * وعن عبد الله بن مسفل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الله الله في اصحابي لا تقصدوهم غرضا من بعدى * من احبهم فقد احبني ومن
 ابغضهم فقد ابغضني ومن آذاهم فقد آذاني * ومن آذاني فقد آذى الله ومن
 آذى الله فيوشك ان ياخذ * * رواه الترمذي * غيره من حديث عبيدة
 ابن ابي ربيعة عن عبد الرحمن بن زياد عنه * وقال الترمذي غريب لا يرفعه
 الا من هذا الوجه وروي هذا المعنى من حديث انس ايضا ونقله من
 حب اصحابي فقد سبني ومن سبني فقد سب الله * رواه ابن البناء * وعن
 عطاء بن ابي رباح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعن الله من سب اصحابي رواه
 ابو احمد الزبير بن ثعلبة عن محمد بن خالد عنه و قد روي عنه عن ابن عمر مر فورا من
 وجه آخر رواها اللالكائي * وقال علي بن عاصم انبا نا ابو قحزم حدثني ابو قلابة عن
 ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ذكر القدر فامسكوا واذا ذكر
 اصحابي فامسكوا رواه اللالكائي * ولما جاء فيه من الوعيد قال ابراهيم النخعي
 كان يقال شتم ابي بكر وعمر من الكبائر وكذلك قال ابو اسحاق السبيعي شتم

* فمن احبهم فحبني احبهم ومن ابغضهم فبغضني ابغضهم * سنن الترمذي

اي بكر وعمر من التكبير التي قال الله تعالى ان تعجبوا كباثر ماتهم عنه واذا كان
 شتمهم بهذه المثابة فاقبل ما فيه التعزير لانه مشروع في كل معصية ليس فيها
 حد ولا كفارة وقد قال صلى الله عليه وسلم انصرا خاك ظلما او مظلوما وهذا
 مما لا تعلم فيه خلافا بين اهل الفقه والعلم من اصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم والتابعين لم ياحسان وسائر اهل السنة والجماعة فانهم مجمعون على ان
 الواجب الثناء عليهم والاستغفار لهم والترحم عليهم والترضى عنهم واعتقاد
 محبتهم وموالاتهم وعقوبة من اساء فيهم القول ثم من قال لا اقتل بشتم
 غير النبي صلى الله عليه وسلم فانه يستدل بقصة ابي بكر المتقدمة وهو ان
 رجلا افلظ له وفي رواية شتمه فقال له ابو برزة اقتله فانتهره وقال ليس
 هذا لاحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم وبانه كتب الى المهاجرين ابي امية
 ان حد الانبياء ليس يشبه الحد ود كما تقدم ولان الله تعالى ميز بين مؤذى الله
 ورسوله ومؤذى المؤمنين فجعل الاول ملعونا في الدنيا والآخرة
 وقال في الثاني فقد احتل بهتانوا ثامنا مينا ومطلق البهتان والاثم ليس
 بموجب للقتل وانما هو موجب للعقوبة في الجملة فتكون عليه عقوبة مطلقة
 ولا يلزم من العقوبة جواز القتل ولان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحل
 دم امرئ مسلم يشهد ان لا اله الا الله الا باحدى ثلاث كفر بعد ايمان او زنا
 بعد احصان او رجل قتل نفسا فيقتل بها ومطلق السب لغير الانبياء لا يستلزم
 الكفر لان بعض من كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان رجما سب
 بعضهم بمضاو لم يكفر احد بذلك ولان اشخاص الصحابة لا يجب الايمان بهم

بأصابتهم فسب الواحد لا يقدح في الايمان بالله وملائكته وكتبه ورسله
واليوم الآخر. واما من قال يقتل الساب او قال يكفر فلم دلالات احتجوا
بها منها قوله تعالى محمد رسول الله والذين معه اشداء على الكفار رحماء
بينهم الى قوله تعالى ليغيظ بهم الكفار. فلا بد ان يغيظ بهم الكفار واذ كان
الكفار يغالون بهم فمن يغيظهم فقد شارك الكفار فيما اذله الله به واخرام
وكتبهم على كفرهم ولا يشارك الكفار في غيظهم الذي كتبوا به جزاء
لكفرهم الا كافر لان الموء من لا يكتب جزاء للكفر. يوضح ذلك ان قوله
تعالى ليغيظ بهم الكفار تعليق للعم بوصف مشتق مناسب لان الكفر مناسب
لان يغاظ صاحبه فاذا كان هو الموجب لان يغيظ الله صاحبه باصحاب محمد فمن
غاظه الله باصحاب محمد فقد وجد في حقه موجب ذاك وهو الكفر. قال
عبد الله بن ادريس الا ودي الامام ما آمن ان يكونوا قد صاروا الكفار
يعني الرافضة لان الله تعالى يقول ليغيظ بهم الكفار وهذا معنى قول الامام
احمد ما اراه على الاسلام. ومن ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال من ابغضهم فقد ابغضني ومن آذاهم فقد آذاني ومن آذاني فقد
آذى الله. وقال فمن سبه فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل
الله منه صرفا ولا عدلا. واذا ذى الله ورسوله كفر موجب للقتل كما تقدم
وبهذا يظهر الفرق بين اذاهم قبل استقرار الصبة واذا ذى سائر
المسلمين وبين اذاهم بعد صحبتهم له فانه على عهد قد كان الرجل ممن
يظهر الاسلام يمكن ان يكون منافقا ويمكن ان يكون مرتدافا. اذا مات

مقبيا على صحبة النبي صلى الله عليه وسلم وهو غير منون بنفاق فاذا اذى
 معصوبه قال صباه بن مسعود اعتبروا الناس باخذ انهم ، وقالوا .
 عن المرء لا تسئل وسل عن قرينه • فكل قرين بالمقارن يقتدى
 وقال مالك رضى الله عنه انما هؤلاء اقوام ارادوا القدح في النبي صلى الله
 عليه وسلم فلم يمكنهم ذلك فقدحوا في اصحابه حتى يقال رجل سوء ولو كان
 رجلا صالحا لكان اصحابه صالحين او كما قال وذلك انه ما منهم رجل الا كان
 ينصر الله ورسوله ويذب عن رسول الله بنفسه وماله ويعينه على اظهار دين
 الله واعلاء كلمته وتبليغ رسالات الله وقت الحاجة هو حينئذ لم يستقر امره
 ولم تنتشر دعوته ولم تطمئن قلوب اكثر الناس بدينه و معلوم ان رجلا
 لو عمل به بعض الناس نحو هذا ثم اذا احدهم لغضب له صاحبه وعد ذلك
 اذى له والى هذا اشار ابن عمر قال لسير بن ذعلوق سمعت ابن عمر
 رضى الله عنه يقول لا تسبوا اصحاب محمد فان مقام احدهم خير من عملكم كله
 رواه الملا لكائي وكأنه اخذ من قول النبي صلى الله عليه وسلم لو اتفق احدكم
 مثل احد ذهابا مبلغ مد احدكم او نصيفه • وهذا تفاوت عظيم جدا ومن
 ذلك ما روي عن علي رضى الله عنه قال والذي فلق الحبة ويرأ النسمة
 انه لمهد النبي الامى الي انه لا يحبك الا مؤمن ولا يفضلك الا منافق رواه
 مسلم • ومن ذلك ما خرجا في الصحيحين عن انس ان النبي صلى الله عليه
 وسلم قال آية الايمان حب الانصار وآية النفاق بغض الانصار • وفي
 لفظه قال في الانصار لا يحبهم الا مؤمن ولا يفضهم الا منافق • وفي الصحيحين

ايضا عن البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الانصار
لا يحبهم الا مؤمن ولا يبخسهم الا منافق من احبهم احبه الله ومن ابغضهم
ابغضه الله . ومسلم عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
لا يبخس الانصار رجل آمن بالله واليوم الآخر . وروى مسلم في
صححه ايضا عن ابي سعيد رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا يبخس الانصار رجل يؤمن بالله واليوم الآخر فمن سبهم فقد زاد على
بغضهم فيجب ان يكون منافقا لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر وانما خص
الانصار والله اعلم لانهم هم الذين تبوءوا الدار والايمان من قبل
المهاجرين وآووا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونصروه وامنوه وبذلوا
في اقامة الدين النفوس والاموال وصادوا الاحمر والاسود من اجله
وآووا المهاجرين وواسوهم في الاموال وكان المهاجرون اذ ذاك قليلا
ضرباء فقراء مستضعفين . ومن عرف السيرة وايام رسول الله صلى الله عليه
وسلم واما قوامه من الامر ثم كان مؤمنا يحب الله ورسوله لم يملك ان
لا يحبهم كما ان المنافق لا يملك ان لا يبخسهم واراد بذلك والله اعلم ان
يعرف الناس قد راى الانصار لعلمه بان الناس يكثرون والانصار يقلون وان
الامر سيكون في المهاجرين فمن شارك الانصار في نصرة الله ورسوله بما يمكنه
فهو شريكهم في الحقيقة كما قال تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا انصارا لله فبخس
من نصرا لله ورسوله من اصحابه تفارق . ومن هذا روى طلحة بن مصرف
قال كان يقال بغض بنى هاشم تفارق وبغض ابي بكر وعمر تفارق والشاك

الاحاديث الواردة في ذكر الرافضة وعلامتهم والوصية بقتلهم

في ابى بكر كاشاك في السنة - ومن ذلك ما رواه كثير النوا من ابراهيم
ابن الحسن بن علي بن ابي طالب عن ابيه عن جده قال قال
علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يظهر في
امتي في آخر الزمان قوم يسمون الرافضة يرفضون الاسلام هكذا رواه
عبد الرحمن بن احمد في مسنده وفي السنة من وجوه صحيحة عن يحيى
ابن عقيل ثنا كثير ورواه ايضا من حديث ابي شهاب عبد ربه بن نافع
الجباط عن كثير النوا من ابراهيم بن الحسن عن ابيه عن جده برفعه
قال يحيى قوم قبل قيام الساعة يسمون الرافضة براء من الاسلام وكثير النوا
يضفونه - وروي ابو يعنى الحماني عن ابي جناب الكلبي عن ابي سليمان
الحمداني او النخعي عن عمه عن علي قال قال النبي صلى الله عليه وسلم يا علي
انت وشيعتك في الجنة وان قوما لهم نبي يقال لهم الرافضة ان ادركتهم
فاقتلهم فانهم مشركون قال علي ينتحلون حنا اهل البيت وليسوا كذلك
واية ذلك انهم يشتمون ابا بكر وعمر رضي الله عنهما* ورواه عبد الله بن
احمد حدثني محمد بن اسمعيل الاحمسي ثنا ابو يعنى ورواه ابو بكر الاثرم
في حديثه ثامنا واية بن عمرو ثنا فضيل بن مرزوق عن ابي جناب عن ابي سليمان
الحمداني عن رجل من قومه قال قال علي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
الا ادلك على عمل ان عملته كنت من اهل الجنة وانك من اهل الجنة انه سيكون
بعدنا قوم لهم نبي يقال لهم الرافضة فان ادركتموهم فاقتلوه فانهم مشركون
قال وقال علي رضي الله عنه سيكون بعدنا قوم ينتحلون مودتنا يكذبون

علينا مارقة آية ذلك انهم يسبون ابا بكر وعمر رضي الله عنهما ورواه
ابو القاسم البغوي ثنا سويد بن سعيد ثنا محمد بن حازم عن ابي جناب الكلبي
عن ابي سليمان الحمداني عن علي رضي الله عنه قال يخرج في آخر الزمان
قوم لهم بيز يقال لهم الرافضة يعرفون به ويتخلون شيعةنا وليسوا من
شيعةنا آية ذلك انهم يشتمون ابا بكر وعمر ايها ادركتموهم فاقتلوهم فانهم
مشركون . وقال سويد ثنا مروان بن معاوية عن حماد بن كيسان عن
اييه وكانت اخته سرية لعل رضي الله عنه قال سمعت عليا يقول يكون
في آخر الزمان قوم لهم بيز يسبون الرافضة يرفضون الاسلام فاقتلوهم
فانهم مشركون . فهذا الموقوف على علي رضي الله عنه شاهد في المعنى
لذلك المرفوع . وروي هذا المعنى مرفوعا من حديث ام سلمة وفي
اسناده سوار بن مصعب وهو متروك . وروي ابن بطانة باسناده عن
انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اختارني واختار لي (١) اصحابي
فجعلهم انصارى وجعلهم اصهارى وانه سيجي في آخر الزمان قوم يغيظونهم
الا فلا تاكلوهم ولا تشاربوهم الا فلا تاكلوهم الا فلا تاكلوهم ولا تاكلوهم
عليهم عليهم حات اللعنة . وفي هذا الحديث نظر وروى ما هو اغرب
من هذا واهضعف رواه ابن البناء عن ابي هريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولا تسبوا اصحابي فان كفارتهم القتل . وايضا فان
هذا ما ثور عن اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فروى ابو الاحوص
عن مغيرة عن شباك عن ابراهيم قال بلغ علي بن ابي طالب ان

عبد الله بن السوداء يغض ابابكر وعمر فهم بقتله فقتل له ثقتل رجلا
يد عو الى حاكم اهل البيت فقال لا يساكني في دار ابد * وفي رواية عن
شباك قال بلغ عليا ان ابن السوداء يغض ابابكر وعمر قال فد عامود عا
بالسيف او قال فهم بقتله فكم فيه فقال لا يساكني يلد انا فيه فنفاه الى
المدائن * وهذا محفوظ عن ابي الاحوص وقد رواه النجاد (١) وابن بطنة
واللالكائي وغيرهم ومراسيل ابراهيم جواد ولا يظهر عن علي رضي الله عنه
انه يريد قتل رجل الا وقتله حلال عنده ويشبهه والله اعلم ان يكون انما
تركه خوف الفتنة بقتله كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يمسك عن قتل
بعض المنافقين فان الناس تشتت قلوبهم عقب فتنة عثمان رضي الله عنه
وصار في عسكره من اهل الفتنة اقوام لهم عشائر لو اراد الا انتصار منهم
لفضبت لهم عشائرهم وبسبب هذا وشبهه كانت فتنة الجمل - وعن سلمة بن
كهيل عن سعيد بن عبد الرحمن بن ابزي قال قلت لابي بابت لو كنت
سمعت رجلا يسب عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالكفر ا كنت تضرب
عنقه قال نعم رواها الامام احمد وغيره ورواه ابن عيينة عن خلف بن
حوشب عن سعيد بن عبد الرحمن بن ابزي قال قلت لابي لو اتيت برجل يسب
ابابكر ما كنت صانعا قال اضرب عنقه قلت فمروا قال اضرب عنقه * وعبد الرحمن
ابن ابزي من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ادركه وصلى خلفه واقربه
عمر رضي الله عنه عاملا على مكة وقال هو ممن رفعه الله بالقرآن بعد ان
قيل له انه عام بالقرآن فاري لكتاب الله واستعمله علي رضي الله عنه على

خراسان. وروى قيس بن الربيع عن وائل عن البهي قال وقع بين عبيد الله
 ابن عمرو وبين المقداد كلام فشتهم عبيد الله المقداد فقال عمر صلي بالحداد
 اقطع لسانه لا يجترئ احد بعده يشتم احدا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 وفي رواية فهم عمر بقطع لسانه فكله فيه اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم
 فقال ذروني اقطع لسان ابني لا يجترئ احد بعده يسب احدا من اصحاب
 محمد صلى الله عليه وسلم رواه حنبل وابن بطة واللائلكاني وغيرهم ولعل
 عمر اتماكف عنه لما شفع فيه اصحاب الحق وهم اصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم ولعل المقداد كان فيهم. وعن عمر بن الخطاب انه اتي باعرابي
 يهجو الانصار فقال لولا ان له صفة تكفيتموه رواه ابو ذر الهروي
 . ويؤيد ذلك ما روى الحكم بن حجل قال سمعت عليا يقول لا يفضلني
 احد على ابي بكر وعمر رضي الله عنهما الا جلده حدة المفتري. وعن علقمة بن
 قيس قال خطبنا علي رضي الله عنه فقال انه بلغني ان قوما يفضلوني على ابي بكر
 وعمر ولو كنت تقدمت في هذا العاقبت فيه ولكني اكره العقوبة قبل التقدم
 ومن قال شيئا من ذلك فهو مفتري عليه ما على المفتري خيرا الناس كان بعد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ابو بكر ثم عمر. رواه عبد الله بن احمد وروى ذلك ابن بطة
 واللائلكاني من حديث سويد بن غفلة عن علي في خطبة طويلة خطبها. وروى
 الامام احمد باسناد صحيح عن ابن ابي ليلى قال تداروا في ابي بكر وعمر فقال
 رجل من عطار دعما فضل من ابي بكر فقال الجار وديل ابو بكر افضل منه قال
 فبلغ ذلك عمر قال فجعل يضرب به ضربا بالدرة حتى شغل برجله ثم اقبل الى الجار ود

فقال اليك عني ثم قال عمر ابو بكر كان خيرا الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم في كذا وكذا ثم قال عمر من قال غير هذا اقنا عليه ما نقيم على المقرى فاذا كان الخليفةان الراشدان عمرو علي رضي الله عنهما يجلدان حد المقرى من يفضل عليا على ابي بكر وعمر او من يفضل عمر على ابي بكر مع ان عمر بالتفضيل ليس فيه سب ولا عيب علم ان عقوبة السب عند هما فوق هذا بكثير.

فصل

في تفصيل القول فيهم اما من اقترن بسبه دعوى ان عليا اله او انه كان هو النبي وانما غلط جبرئيل في الرسالة فهذا لاشك في كفره بل لاشك في كفر من توقف في تكفيره. وكذلك من زعم منهم ان القرآن نقص منه آيات وكتمت او زعم ان له تاويلات باطنة تسقط الاحمال المشروعة ونحو ذلك وهو لاء يسمون القرامطة والباطنية. ومنهم التناسخية وهو لاء لا خلاف في كفرهم. واما من سبهم سبالا يقدح في عد التهم ولا في دينهم مثل وصف بعضهم بالغل او الجبن او قلة العلم او عدم الزهد ونحو ذلك فهذا هو الذي يستحق التاديب والتعزير ولا نحكم بكفره بمجرد ذلك وعلى هذا يحمل كلام من لم يكفرهم من العالم واما من لعن وقبح مطلقا فهذا محل الخلاف فيهم لتردد الامر بين لعن الفيض ولعن الاعتقاد واما من جاوز ذلك الى ان زعم انهم ارتدوا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الانفرا قليلا لا يلبثون بضعة عشر نفسا وانهم فسقوا اعامتهم فهذا لا ريب ايضا في كفره لانه مكذب لما نصه القرآن في غير موضع من الرضى عنهم والثناء

فصل في تفصيل الاقوال التي سببها الصحابة رضي الله عنهم من الروافض وغيرهم ومن افتى بتكفيرهم منهم

عليهم بل من يشك في كفر مثل هذا فان كفره متعين فان مضمون هذه
المقالة ان نقلة الكتاب والسنة كفارا وفساقا وان هذه الآية التي هي اكرم خير
امة اخر جث للساسة وخيرها هو القرن الاول كان عامتهم كفارا وفساقا
و مضمونها ان هذه الامة شر الامة وان سابقى هذه الامة هم شرارها وكفر
هذا مما يعلم بالاضطرار من دين الاسلام ولهذا تجد عامة من ظهر عليه شيء
من هذه الاقوال فانه يتبين انه زنديق وعامة الزنادقة انما يستترون
بذهبيهم وقد ظهرت لهم فيهم مثلات وتواتر النقل بان وجوههم تدخ
خازير في الحياء والممات وجمع العلماء ما بلغه في ذلك • ومن صنف فيه
الحافظ الصالح ابو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي كتابه في النهي عن
سب الاصحاب وما جاء فيه من الاثم والعقاب وبالجملة فن اصناف السابة
من لا ريب في كفره ومنهم من لا يحكم بكفره ومنهم من تردد فيه
وليس هذا موضع الاستقصاء في ذلك وانما ذكرنا هذه المسائل لانها
من تمام الكلام في المسئلة التي قصدناها هذا اما تيسر من الكلام في هذا
الباب ذكرنا ما يسر الله واتقناه الوقت والله سبحانه يحمله لوجهه خالصا
ويضع به وانما انذارنا من القول والعمل •
والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه
وسلم تسليما كثيرا كما يراه

من قال بارتداد الصحابة او كفرهم او فسقهم فلا ريب في كفره بل من يشك في كفره

مضمون	٤٠
قصة دعاء موسى عليه السلام على قارون وجلساته	٤١٠
الطريقة الثانية عشر	٤١٢
الطريقة الثالثة عشر	٤١٤
الطريقة الرابعة عشر	٤١٥
الطريقة الخامسة عشر	٤١٦
الطريقة السادسة عشر	٤١٨
ايضاً اوجب الله نبيه صلى الله عليه وسلم حقوقاً ائدة على القلب واللسان والجوارح	
الطريقة السابعة عشر	٤٢٣
سبه عليه السلام سب لجميع المسلمين و طعن في دينهم	٤٤٣
الطريقة الثامنة عشر	٤٤٤
الطريقة التاسعة عشر	٤٤٦
الطريقة الموفية عشرين	٤٤٨
ايضاً الطريقة الحادية والعشرون	
الطريقة الثانية والعشرون	٤٤٩
الطريقة الثالثة والعشرون	٤٥١
الطريقة الرابعة والعشرون	٤٥٢
ايضاً الطريقة الخامسة والعشرون	
الطريقة السادسة والعشرون	٤٥٥

مضمون	٤٠
قصة دها موسى عليه السلام على قارون وجلساته	٤١٠
الطريقة الثانية عشر	٤١٢
الطريقة الثالثة عشر	٤١٤
الطريقة الرابعة عشر	٤١٥
الطريقة الخامسة عشر	٤١٦
الطريقة السادسة عشر	٤١٨
ايضاً اوجب الله نبيه صلى الله عليه وسلم حقوقاً ائدة على القلب واللسان والجوارح	
الطريقة السابعة عشر	٤٢٣
سبه عليه السلام سب لجميع المسلمين وطعن في دينهم	٤٤٣
الطريقة الثامنة عشر	٤٤٤
الطريقة التاسعة عشر	٤٤٦
الطريقة الموفية عشرين	٤٤٨
ايضاً الطريقة الحادية والعشرون	
الطريقة الثانية والعشرون	٤٤٩
الطريقة الثالثة والعشرون	٤٥١
الطريقة الرابعة والعشرون	٤٥٢
ايضاً الطريقة الخامسة والعشرون	
الطريقة السادسة والعشرون	٤٥٥

مضمون	٤٠
السب اشد من الماربة	١٦٥
حكاية رجل اظهر لقوم امارته عليهم باسم النبي عليه الصلاة والسلام كذبا	١٦٦
جزاء الكاذب على النبي صلى الله عليه وسلم	١٦٧
من تبا كذبا فانه كافر حلال الدم	١٦٨
حديث الاعرابي الذي قال للنبي صلى الله عليه وسلم عند تقسيمه	١٧٤
المغانم ما احسنت ولا اجملت	
اختلف الناس في العطايا هل كانت من نفس الغنيمة او من الخمس	١٨٩
فصل في ثبوت الاجماع على قتل سابع النبي صلى الله عليه وسلم	١٩٤
اثبات قتل من سب النبي صلى الله عليه وسلم بالقياس	١٩٩
بذل الاموال وسفك الدماء في تعزيز رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٠١
وتوقيره	
فرض الله علينا تعزيزه صلى الله عليه وسلم وتوقيره	٢٠٣
انصراح احاد المسلمين واجب ايضا	
قيام المدح والتعظيم والثناء عليه صلى الله عليه وسلم قيام الدين كله	٢٠٤
لا يجوز للامة ان يغفوا عن سبه صلى الله عليه وسلم	٢١٩
المسئلة الثانية انه يتعين قتل الساب وان كان ذميا فلا يجوز لمن عليه	٢٤٥
ولا فداؤه ولا استرقاقه	
فصل في ان شاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعين قتله	٢٢٣
هو عليه السلام لبس كساء الناس في الحقوق بل خصوصياته لا تخصي	٢٩٣
المسئلة الثالثة ان الساب يقتل ولا يستتاب سواء كان مسلما او كافرا	٢٩٦

مضمون	رقم
الحكم الحادث بضاف الى السبب الحادث	٧٤
حكاية رجل اغلظ لابي بكر الصديق رضى الله عنه	٩١
حرمة النبي صلى الله عليه وسلم بعد وفاته او كد واكل	٩٣
قصة قتل الصماء بنت مروان من بني خزيمة التي هجرت النبي صلى الله عليه وسلم	٩٤
قصة قتل ابي علفك اليهودى لمجاء النبي صلى الله عليه وسلم	١٠٣
قصة شج انس بن زعيم الدلى لمجاءه النبي صلى الله عليه وسلم	١٠٤
قصة ابن ابي سرح	١٠٨
قد جرب المجرىون من اهل الفقه والخبرة تهليل فتح الحصون والمدائن	١١٥
اذا تعرض اهلها لسب رسول الله صلى الله عليه وسلم	
الساب الطاعن للنبي صلى الله عليه وسلم اعظم جرماً من المرد	١١٦
حديث القينتين اللتين كانتا تغنيان بهجاء النبي صلى الله عليه وسلم	١٢٤
حكاية قتل ابن خطل وكان تعلق باستار الكعبة ملتجئاً به من القتل	١٣٢
امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل من كان يهجو ويؤذ به	١٣٤
من شعراء قریش	
قصة قتل ابي رافع اليهودى لاجل اذى رسول الله صلى الله عليه وسلم	١٤٨
شرح حديث هل ترك لنا عقيل من دار	١٥٣
ان المهاجرين طلبوا استرجاع ديارهم بعد فتح مكة فمنعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وافر هايد من استولى عليها ومن اشتراها منه	١٥٦
قصة قتل ابي جهل	١٥٩
قصة هلاك المستهزئين	١٦١

﴿ فهرس كتاب الصارم والمسلول ﴾

﴿ فهرس مضامين هذا ﴾

مضامير	٤٠
خطبة الكتاب	٢
﴿ المسئلة الاولى في ان الساب يقتل سواء كان مسلماً او كافراً ﴾	٤
دلائل انتفاض عهد الذمي بسب الله او كتابه او دينه او رسوله	١٢
ووجوب قتله وقتل المسلم اذا اتى ذلك	
فصل في الآيات الدالات على كفر الشاتم وقتله او على احدهما	٢٨
العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب	٣٤
اصل الايمان والحق في القلب وانما القول والفعل فرعان لما	٣٥
الدلالة مطردة في صفات المتأقين	٣٦
بيان اتحاد حرمة الله وحرمة رسوله صلى الله عليه وسلم	٤١
قصر عمومات القرآن على اسباب نزولها باطل	٥٠
مواضع الطاعة المأمورة للنبي صلى الله عليه وسلم في القرآن	٥٥
فصل في ايراد السنن والاحاديث الدالة على حكم شاتم النبي صلى الله	٥٩
عليه وسلم	
قصة الامي الذي قتل ام ولد له كانت تشتم النبي صلى الله عليه وسلم	٦٨
قصة قتل كعب بن الاشرف اليهودي	٧٠
انذار رتب الوصف على الحكم بالغاء دل على العلية	٧٣
الواقدي اعلم الناس بتفاصيل المغازي	٧٤

خاتمة الطبع

قد انتهى بفضل ذي الفضل المبذول طبع كتاب الصارم السلول على شاتم
الرسول في اواخر شهر جمادى الآخرة من سنة (١٣٢٢) هجرية في مطبعة مجلس
دارق المار ف الزاهر • بدينة جيدر اباد الله كن العاصم • تحت ظل ملكها
العظيم القدر • والناقد النهى والامر • مظفر المالك فتح جنك نظام الدولة
نظام الملك آصفجاء مير محبوب علي خان بهادر • لازالت شمس سلطته
ساطعه • و ثرات عدله يانعه •

وكان ذلك الطبع والتميق للغاية الممكنة من التصحيح والتحقيق تحت نظارة
معتمد هذه الجمعية الناشرة اسفار العلوم المولوى الملا محمد عبد القيوم
واهتمام العبد الضعيف الحسن بن احمد النعماني وقد صححه في اثنا الطبع
العلامة الفهامة السيد ابوبكر بن شهاب الحضرمي والسيد المولوى
ابو الحسن الامر وهى والقاضى المولوى عبد الملك محمد شريف الدين
الميدرا ابادى القالى شكر الله سعي الجميع • واثابهم اجزل الثواب على ذلك
الصنيع • بركة سيد الانام عليه وعلى آله واصحابه افضل الصلوة والسلام
ما درودى غمام • وفاح مسك ختام •

واخذت سنة ١٢٨٠ / ١٢٨١

فن تمسك

تحت منبر

مضمون	٥٠
الطريقة السابعة والعشرون	٤٥٦
فصل في مواضع التوبة المقبولة وغيرها	٥٠٨
فصل في ان الساب اذا رفع الى السلطان وثبت ذلك عليه بالبينه لم يسقط عنه الحد وان تاب	٥١٢
المسئلة الرابعة في بيان السب المذكور والفرق بينه وبين مجرد الكفر وان الساب كافر سواء استحله ام لا	٥١٤
حكم الزنديق	٥١٥
التعظيم والمحبة للرسول صلى الله عليه وسلم لازم للايمان	٥٢٠
الاستخفاف من المطيع محال	٥٢١
الايمان تصديق وعمل بالقلب	٥٢٢
بين الايمان والاستخفاف منافاة	٥٢٣
التصديق يوجب المحبة والتعظيم ويمنع ارادة فعل فيه استهانة	٥٢٧
فصل في ان كل سب وشم يبيع الدم فهو كفر	ايضاً
التمريض بالسب كفر	ايضاً
بيان اقسام السب	٥٢٨
يقتل من قال ان رداه صلى الله عليه وسلم وسخ وارا د به عيبه	٥٢٩
السب ما يعد في العرف سبا	٥٣٤
فصل في التفريق بين مجرد كفر الذمي وبين سبه	ايضاً
بيان الطعن في نسبه او خلقه او اماثته او وقافته او صدقه	٥٣٩

مضمون	ج
صلی الله علیه وسلم	
بصل کل ما کان من انذمی سبا یتقض عهدہ ویوجب قتله	٥٤٧
فصل فی حکم من سب الله تعالی	٥٥٠
الفرق بین سب الله تعالی وسب النبی صلی الله علیه وسلم	٥٥٢
فصل فی بیان السباب ثم اذا کان ذمها	٥٥٩
فصل فی ان السب ما یتقصد به الانتقام والاستخفاف	٥٦٦
فصل فی السب المعلق بالوصف	٥٦٧
فصل فی ان حکم سب سائر الانبیاء علیهم السلام کحکم سب نبینا	٥٧٠
صلی الله علیه وسلم	
فصل فی حکم سب ازواج النبی صلی الله علیه وسلم	٥٧١
فصل فی حکم سب اصحابه صلی الله علیه وسلم وسب اهل بیته واقوال	٥٧٢
الاثر فی ذم الروافض والخوارج	
الآیات الدالات علی حرمة سب اصحاب النبی صلی الله علیه وسلم	٥٧٦
الاحادیث الواردة فی حرمة سبهم	٥٨٠
الاحادیث الواردة فی ذکر الرافضة وعلالتهم والوصية بقتلهم	٥٨٧
مسائل فی تمییل الاورال فی سب اصحابه رضی الله عنهم من الروافض وغيرهم	٥٩١
ومن انبیاءهم بکذبه	
من قال یا رب ادبنا یا ربنا او کذا او فسقهم فلا ریب فی کفره بل فی کفر من	٥٩٢
یشاک فی کفره	
خاتمة الكتب	٥٩٣